



1881

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

1881

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

1881

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

1881

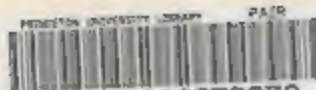
THE UNIVERSITY OF CHICAGO

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

1881

THE UNIVERSITY OF CHICAGO





---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---

JUN 15 2011





٤٤٩

# كِتَابُ الْخِلَافِ

تَأَلَّفَ

شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْإِمَامُ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الطُّوسِي

قُدِّسَ سِرُّهُ

٣٨٥ — ٨٤٦

لِجَمْعِ السَّلَاسَةِ

مُؤَسَّسَةُ النُّشْرَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

التَّابِعَةِ  
لِجَمَاعَةِ الْمَدْرَسَةِ النَّجَافِيَّةِ الْمَشْرِقِيَّةِ



2272

• 66587

• 355

1987

JV276



## كتاب الخلاف

(ج ٦)

- |                 |   |
|-----------------|---|
| ■ تأليف :       | شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي                       |
| ■ تحقيق :       | السيد علي الخراساني والسيد جواد الشهرستاني والشيخ محمد مهدي نجف |
| ■ إشراف :       | الحاج الشيخ مجتبی العراقي                                       |
| ■ الموضوع :     | فقه   |
| ■ عدد الأجزاء : | ٦ أجزاء   |
| ■ طبع ونشر :    | مؤسسة النشر الإسلامي  |
| ■ الطبعة :      | الأولى  |
| ■ المطبوع :     | ١٠٠٠ نسخة   |
| ■ التاريخ :     | ١٤١٧ هـ   |

مؤسسة النشر الإسلامي  
التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة



32101 032378372

كتاب الصيد والذبائح

1503

9800045591

R.20884.25





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الصيد والذباحة

مسألة ١: لا يجوز الصيد إلا بالكلب، ولا يجوز بشيء من جوارح الطيور: كالصقر والباري والباشق والعقاب، ولا بشيء من سباع البهائم: من الفهد والنمر إلا الكلب خاصة. وبه قال ابن عمر، ومجاهد<sup>(١)</sup>.  
وقال أبو حنيفة وأصحابه، ومالك، والشافعي، والثوري، وربيعة: يجوز الصيد بجميع ذلك إذا أمكن تعليمه متى تعلّم<sup>(٢)</sup>.

وقال الحسن البصري، والنخعي، وأحمد، وإسحاق: يجوز بكل ذلك إلا بالكلب الأسود البهيم، فإنه لا يجوز الاصطياد به<sup>(٣)</sup>؛ لقوله عليه السلام:

(١) حلية العلماء ٣: ٤٢٥، والمجموع ٩: ٩٥، والميزان الكبرى ٢: ٦٦، وبداية المجتهد ١: ٤٤٢، والبحر الزخار ٥: ٢٩٤.

(٢) اختلاف الفقهاء للطحاوي ١: ٥٩، وأحكام القرآن للجصاص ٢: ٣١٣ و ٣١٤، والهداية ٨: ١٧١، وتبيين الحقائق ٦: ٥٠، والستف ١: ٢٣٤، وبدائع الصنائع ٥: ٥٨، واللباب ٣: ١٠٩، وشرح فتح القدير ٨: ١٧١، وحاشية ردة المختار ٦: ٤٦٣، والوطأ ٢: ٤٩٣، والمذونة الكبرى ٢: ٥٣ و ٥٤، وبداية المجتهد ١: ٤٤٢، وأسهل المدارك ٢: ٤٦، وأحكام القرآن لابن العربي ٢: ٥٤٦ و ٥٤٧، والأم ٢: ٢٢٧، ومختصر الترتي ١: ٢٨١، والمجموع ٩: ٩٥، وكفاية الأخبار ٢: ١٣٨ و ١٣٩، وحلية العلماء ٣: ٤٢٥، والسراج الوهّاج ٩: ٥٥٩، ومقتني المحتاج ٤: ٢٧٥، والميزان الكبرى ٢: ٦١، والمحلى ٧: ٤٧٦.

(٣) السفني لابن قدامة ١١: ١٢ و ١٣، والشرح الكبير ١١: ٢٥-٢٦، وبداية المجتهد ١: ٤٤١، والمجموع ٩: ٩٥، والميزان الكبرى ٢: ٦١، والبحر الزخار ٥: ٢٩٤، وفتح الباري ٩: ٦٠١.

«لولا أنَّ الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها، فاقتلوا الأسود اليهم»<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>، ولأنَّ ما اعتبرناه مجمع على جوازه،  
 وما قالوه ليس عليه دليل.

وأيضاً: قوله تعالى: «وما علَّمتم من الجوارح مكلِّبين تعلِّموهنَّ» مما  
 علَّمكم الله<sup>(٣)</sup> يعني: علَّمتم من الكلاب.

مسألة ٢: الكلب إنَّما يكون معلِّماً بثلاث شرائط: أحدها: إذا أرسله  
 استرسل، وثانيها: إذا زجره انزجر، وثالثها: أن لا يأكل ما يمسه، ويتكرَّر  
 هذا منه دفعات حتَّى يقال في العادة: إنَّه قد تعلَّم. وبه قال الشافعي<sup>(٤)</sup>.  
 وقال أبوحنيفة: إذا فعل ذلك دفعتين كان معلِّماً<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: أنَّ ما اعتبرناه مجمع على أنَّه يصير به معلِّماً، وليس على ما

(١) سنن أبي داود ١٠٨:٣ حديث ٢٨٤٥، سنن النسائي ١٨٥:٧، وسنن الترمذي ٧٨:٤  
 حديث ١٤٨٦، وسنن ابن ماجه ١٠٦٩:٢ حديث ٣٢٠٥، وسنن الدارمي ٩٠:٢، ومسند أحمد  
 ابن حنبل ٥٦:٥ و٥٧، والمحلى ٤٧٧:٧، ونصب الرابة ٣١٣:٤، ومجمع الزوائد ٢٨٦:١  
 و٤٣:٤ وفي البعض ممَّا ذكرنا بضاوت سير في اللفظ.

(٢) تفسير القمي ١٦٢:١، وتفسير العياشي ٢٩٤:١ حديث ٢٥، والكافي ٢٠٥:٦ حديث ١٥  
 وص ٢٠٧ حديث ٣٠١، والتهذيب ٢٤:٩ حديث ٩٤.  
 (٣) المائدة: ٤.

(٤) الأم ٢٢٦:٢ و٢٢٧، وعنصر المزي ٢٨١، وحلية العلماء ٤٢٥:٣، والسراج الوهاج ٥٥٩، ومغني  
 المحتاج ٢٧٥:٤، والوجيز ٢٠٧:٢، والمجموع ٩٣:٩ و٩٤ و٩٧، والميزان الكبير ٦١:٢، وكفاية  
 الأخيار ١٣٨:٢ و١٣٩، والمحلى ٤٦٨:٧، والبحر الرُّشَّار ٢٩٤:٥ و٢٩٥، والشرح  
 الكبير ٢٧:١١.

(٥) التنقيح ٢٣٥:١، وحلية العلماء ٤٢٦:٣، والمجموع ٩٧:٩، والميزان الكبير ٦١:٢، والمغني  
 لابن قدامة ٨:١١، والشرح الكبير ٢٧:١١.

اعتبره دليل، ولأنّ لمرجع في ذلك إلى العرف، ولا يُقال في العرف إذا فعل ذلك دفعتين: إنّه تعلّم.

مسألة ٣: قد بينّا أنّه لا يجوز الصيد بغير الكتب المتعلّم، فإن صيد بغيره وأدرّك ذكاته حلّ أكله إذا ذكّي، وإن قتله الجارح لا يحلّ أكله، معتمماً كان أو غير معتم، وما اصطاده الكلب المتعلّم وقتنه قبل أن يدرك ذكاته ولم يأكل منه شيئاً حلّ أكله، وإن كان أكل منه، فإن كان معتاداً لذلك لم يحلّ أكله، وإن كان ذلك نادراً جاز أكله.

وقال الشافعي: كلّ حارحة معلّمة إذا أرسلت فأحدثت وقتلت؛ فإن لم تأكل منه شيئاً فهو مباح، من الطير كان أو من السبع، وإن قتله وأكبه؛ فإن كان طيراً مسيحياً، خلافة، وإن كان سباعاً فأخذ وأكل واتصل أكله بالقتل؛ قل في «القديم»: يحلّ، وأوماً في «الجديد» إلى قولين:

أحدهما: هذا. وبه قال ابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان الفارسي، وهو مذهب مالك<sup>(١)</sup>.

والثاني في «الجديد»: لا يحلّ. وبه قال أبو هريرة، وابن عباس، والحسن البصري، والشعبي، والنخعي، وأحمد<sup>(٢)</sup>.

(١) حية العلماء ٣ ٤٢٧، ولوحج ٢ ٢٠٧، كفاية الأخبار ٢ ١٣٩، وميران الكري ٢ ٦٦، ومجموع ١٠٤٩ و ١٠٥ و ١٠٦، والمبسوط ١١ ٢٢٣، والسنن ١ ٢٣٥، ونسب حقائق ٦ ٥٢، وحكم نقران لاس امري ٢ ٥٤٦، وبحر الرخا ٥ ٢٩٥

(٢) حية العلماء ٣ ٤٢٧، وسوجير ٢ ٣٠٧، ومجموع ١٠٤٩ و ١٠٥ و ١٠٦، وكفاية الاحبار ٢ ١٣٩، وميران الكري ٢ ٦٦، وحكم نقران لاس امري ٢ ٥٤٦، وبحر الرخا ٥ ٢٩٥

وم قتلته قبل هذا ولم يأكل منه شيئاً فهو مباح قولاً واحداً<sup>(١)</sup>.  
وقد توضحه وأصحها: لا يحل هذا الذي أكل منه، وكان ما كان  
اصطاده وقتله فيما سبق ولم يأكل منه<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: إجماع الفرق، وأخبارهم<sup>(٣)</sup>.  
وأيضاً: لما اعتبره مجمع على حور أكله، وم ذكره الشافعي ليس  
عليه دليل.

وأيضاً: قوله تعالى: «فَكُونُوا مِمَّا أَمْسَكْتُمْ بَوَاقِهِمْ»<sup>(٤)</sup> ومعناه: قتلوا ولم  
يأكلوا؛ لأنه إذا أكل فإنها أمسك على نفسه لا على من أرسله.  
وروى عدي بن حاتم<sup>(٥)</sup> أن أسي عليه السلام قال: «ما عنمت من  
كذب ثم رُسنته وذكر رب سم الله عليه فكل ممّا أمسك عليك» قلت: فإن  
قتل؟ قال: «إذا قتله ولم يأكل منه شيئاً فإنها أمسك عيشت»<sup>(٦)</sup> فدل على

(١) المجموع ١٠٥، ٩.

(٢) سنن ٢٣٥، وأهـاية مع شرح فتح بعد ١٧٥ و١٧٦، والموسـود ١١ و٢٢٣،  
والنسب ٣ و١١، وشرح فتح بعد ١٧٦، ونسـ حقائق ٦ و٥٢، وأحكام نـآل لـس  
نـري ٢ و٥٤٩، وبيان الكبرى ٢ و٦١، وحـه النـب ٣ و٤٢٧، وبيـر نـحره ٥ و٢٩٥.

(٣) نـكاي ٦ و٢٠٢، ٢٠٤ حدث ٢ و٣ و٧ و١٠، وهديب ٩ و٢٣، ٢٥ حدث ٩٢ و٩٥  
٩٦ و٩٩.

(٤) الألف: ٤.

(٥) عدي بن حاتم من عبد الله بن سعد بن أبي حاتم من عدي بن أبي طريف الطائي.  
قدم على النبي (ص) سنة (٧) للهجرة، روى عن النبي (ص)، وعن عمر بن الخطاب، وعنه  
عمر بن حزم، وعبد الله بن معقل بن مقرن، وتميم بن طرفة، وغيرهم. قال أبو حاتم:  
قالوا: وعاش مائة وثمانين سنة، مات سنة (٥٦٨) هـ. هـيب التهذيب ٧: ١٦٦.

(٦) سنن أبي داود ٣: ١٠٩، حديث ٢٨٥١، والسنن الكبرى ٩: ٢٣٨.

الصيد ولدنخ ، في صيد حورج الطير  
ته إذا أكل منه شيئاً فقد أمسك على نفسه.

مسألة ٤: حوارح الطير كمنها لا يجوز أكله ، نصطاده إلا إذا أدرك  
دكاته ، فاقطعه لجراح لا يجوز أكله.

وقد شافعي: حكم سباع الطير حكم سباع الهائم؛ إن قتلت  
وأكلت ممّا قتل، فهو يحلّ أكل ما أكلت منه؟ على قولين<sup>(١)</sup>.

وقد لمزني: إذا أكلت منه لم يحرم قولاً واحداً. وبه قال نوحيفة<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: إجماع الفرقة، وأحارهم<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً: ما ذكرناه مجمع على جواز أكله، وما ذكره يس عليه دليل.

مسألة ٥: إذا شرب لکب المعتم من دم الصيد ولم ياكل من لحمه  
شيئاً لم يحرم. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٤)</sup> إلا النحوي، وبه قال: شرب الدم  
كألاكل سواء<sup>(٥)</sup>.

(١) مختصر المرق ٢٨١، وحسنه ص ٤٢٧ ٣، وعموم ٤٩ ٦٠ ١، وأبو حنيفة ٢ ٦،

والقاضي لا من دم مائة ١١ ١٢، وحكمه الطبري لمحق ص ٣١٤ ٢، وابن خلدون ٥٢ ٦

(٢) مختصر بري ٢٨١، وحسنه لمحق ٣ ٤٢٧، وأبو حنيفة ١ ٦٩ ٨٠ ١، وأحكام بقرآن

لمحق ص ٣١٤ ٢، وسواء لمحق ص ١١ ٢٤٣، وسواء ٣ ٠ ٣، ولسترد ٢٣٦،

والله يقر ٨٥ ١٧٥، ولدنخ الصيد ٥ ٥٥، وابن خلدون ٥٢ ٦

(٣) بقرآن ٦ ٤ ٢ حديث ٩، ومن لا يحضره عبده ٢٠٥ ٣ حديث ٩٣٣، وسواء ٩ ٣١

حديث ١٢١-١٢٤

(٤) على ٧ ٤٧٤، وسواء لمحق ص ١١ ٢٢٤، وهداية ٨ ١٧٧، وعمدة

المري ٢١ ١٠٠ وفتح الباري ٩ ٦١، وحسنه رة عذر ٦ ٤٦٤، وحسنه ص ٣ ٣٢٧،

وأبو حنيفة ٢ ٢٠٧، وعموم ٩ ١٠٠، ولقي لا من مائة ١١ ١، وشرح بقرآن ١١ ٣١

(٥) الحاوي الكبير ١٥: ١٠٠، وحلية العلماء ٣: ٤٢٧.

دليلاً: قوله تعالى: «فكُلُوا مِمَّا فُكِّنَ عَلَيْكُمْ»<sup>(١)</sup> وقد ثبت أن المرد  
بذلك ترك الأكل منه، لأنه لو أكل لكان ممسكاً على نفسه دون مرسه،  
وهذا لم يأكل منه.

مسألة ٦: التسمية واحدة عند إرسال السهم، وعند إرسال الكلب،  
وعند الدبiche. فتى لم يسم مع الذكر لم يحل أكله، وإن نسيه لم يكن به  
بأس. وبه قال الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه<sup>(٢)</sup>.

وقال شعبي، وداود، وأبو ثور: لتسمية شرط، فتى تركها عمداً أو  
ناسياً لم يحل أكله<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي: تسمية مستحبة، فإن لم يفعل لم يكن به بأس<sup>(٤)</sup>.

(١) المائدة ٤.

(٢) احكام نهران بخصاص ٢ ٣١ و ٣١٨، والبسوط بسرخسي ١١ ٢٣٦، والهداية المظنوع  
مع شرح فتح القدير ٨ ١٧٤، والبدع ٣ ١١٦، والسر ١ ٢٢٩ و ٢٣٥، وعمدة القاري  
٩٣ ٢١، وفتح قاري ٩ ٦٠١، وهدية المصنف ٥ ٤٦، وسيرى الخلف ٦ ٥١ و ٥٢،  
والمعني لاس قدمه ١١ ٤ و ٥ و ٣٤، وشرح الكبر ١١ ٤٣، وحاشية رد المحتار ٩: ٤٦٥،  
وبدیه المجهد ١ ٤٣٤، وحلية العلماء ٣: ٤٢٣، ورحمة الأئمة ١ ١٥٥، والميراث الكبير ٢: ٦١،  
والبحر الزخار ٥: ٢٩٦.

(٣) حلية العلماء ٤: ٤٢٣، والمعني لاس قدمه ١١ ٤، وشرح الكبر ١١ ٤٣، وبدية المجهد  
٤٣٤، وعمدة القاري ٩ ٩٣، وسنن ١ ٢٢٩، والبحر الرخار ٥ ٢٩٦، واسر  
لكبرى ٢: ٦١.

(٤) الأم ٢ ٢٧٧ و ٢٣٤، ومختصر القاري ١ ٢١١، وحلية العلماء ٣: ٤٢٢، والمجموع ٩: ١٠٢، ورحمة  
لأئمة ١ ١٥٥، وكوج ٢ ٣٠٨، وسيرى الكبرى ٢ ٦١، وفتح القاري ٩ ٦٠١، وعمدة  
لقاري ٩٣ ٢١، وسنن ١ ٢٢٩، وندائع الصانع ٥: ٤٦، وتبيين الحقائق ٦: ٥٤، وبدية  
مجهد ١ ٤٣٤، والمعني لاس قدمه ١١ ٥. وشرح الكبر ١١ ٤٣، وأحكام القرآن لاس  
انغري ٢ ٥٥٢، وبحر الرخار ٥ ٢٩٦، والبسوط بسرخسي ١١ ٢٣٦.





مسألة ٧: إذا أُرسل مسلم كلبه لمعتم، ومجوسي كلبه، فأدركه كلب المجوسي فردّه إلى كلب المسلم، فقتله كلب لمسلم وحده، حلّ أكله. وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال توحيدة: لا يحلّ أكله؛ لأنّها تعاونا على قتله، فاشبه إذا عقراه معاً<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: قوله تعالى: «فكنوا ممّا أمكن عليكم»<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٨: إذا عض الكلب البصيدة لم يحسن به، ولا يحب غسله. وقال الشافعي: يحسن الموضع، وهل يحب غسله؟ على وجهين؛ أحدهما: مثل ما قبله، ولثاني: يحب غسله كما لو لاقى في الإباء<sup>(٤)</sup>.  
دليلاً: قوله تعالى: «فكنوا ممّا أمكن عليكم»<sup>(٥)</sup> ولم يأمر بغسله، والأخبار<sup>(٦)</sup> كنهها دالة على ذلك؛ لأنّه لم يأمر فيها بغسل الموضع.

(١) حصة العبد ٣٤٦، والمعصوم ١٣٩، والبحر الرخاوة: ٢٩٦. ومعنى لاس قدامة ١١٧، وشرح لكبير (١٣: ١١٣)، والبحر الرخاوة: ٢٩٦.

(٢) أساب ١١١٣، وسبب حديث ٥٣٦، وأمددة ١٨٠، وحصة العبد ٣٤٦، والمعصوم ١٣٩، ومعنى لاس قدامة ١١٧، وشرح لكبير ١١٣، والبحر الرخاوة ٢٩٦.

(٣) مائده ٤.

(٤) الأم ٢٢٧، وحلية النبوة ٤٢٨، والمعصوم ١٠٨، ووجيز ٢٠٧، وكعدة الأخبار ١٣٩: ٢، ومعنى المحتاج: ٢٧٦، والسراج الوهاج: ٥٥٩.

(٥) مائده ٤.

(٦) أنظر الكافي ٢٠٢-٢٠٤، حديث ٢ و ٣ و ٧ و ١٠، ولحديث ٢٣٩-٢٥٠ حديث ٩٢، و ٩٥ و ٩٦ و ٩٩.

مسألة ٩: إذا عقر الكلب المعلن الصيد عقر لم يُصيرَه في حكم المذبح، وعاب لكلب والصيد عن عيه ثم وحده ميتاً، لم يحل أكله.

واختلف أصحاب الشافعي على طريقين؛ أحدهما: يحل أكله قولاً واحداً<sup>(١)</sup>، والآخر: أنَّ المسألة على قولين؛ أحدهما: يحل، والآخر: لا يحل، وهو أصحُّهما عندهم<sup>(٢)</sup>.

وقال أبوحنيفة: إن تشاغل به وتبعه فوحده ميتاً حل أكله، وإن لم يتبعه لم يحل أكله<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: إن وجدته من يومه حل أكله، وإن وحده بعد يوم لم يحل أكله<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: أنَّ الذكاة حكم شرعي، وليس في الشرع ما يدل على أنَّه يحل أكله، فوجب أن لا يكون مباحاً.

وروى سعيد بن حبيب، عن عمري بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله إن

(١) حصة العبد، ٤٢٩:٣، ومجموع ١١٤:٩، وسرر بكر ٢٦١ و٦٢، ومغني ٤٦٤:٦، وأحكام القرآن لابن العربي ٥٤٨:٢.

(٢) الأم ٢٢٨:٢، وحصة العبد ٤٢٩:٣، ومجموع ١٤٩:١٢، وسوحيب ٣٠٨:٢، وسنة محمد ٤٤٦:١، والمغني لابن قدامة ٢١:١١، والشرح الكبير ٢٠:١١، وعمدة القاري ٢١:١٠١.

(٣) أبسوط مسرحي ٢٤٠:١١، وأبيات ١١٢:٣، وأهذه لمصنف به من شرح فتح البدير ١٨٣:٨، وشرح فتح الصدر ١٨٣:٨، ومدايع مصانع ٥٩:٥، وعمدة القاري ٢١:١٠١، وحاشية رذ مختار ٦٦:٤٦٨، وقس حمص ٥٧:٦، ومغني ٤٦٤:٧، وبقي لاس قدامة ٢١:١١، والشرح الكبير ٢٠:١١، وحصة العبد ٤٢٩:٣، ومدايع محمد ١:٤٤٦.

(٤) اندونه الكبرى ٥١:٢ و٥٢، ومدايع محمد ١:٤٤٦، وأحكام لقوال لابن العربي ٥٤٨:٢، وحصة العبد ٤٢٩:٣، والمغني لاس قدامة ٢١:١١، وشرح بكر ٢٠:١١، ومغني ٤٦٤:٧.

و٤٦٧، وعملة الفاري ٢١:١٠١.

أهل صيد، وإن أحدهما يرمي الصيد فيغيب عنه الليلتين والثلاث فيجده ميتاً وفيه سهمه، فقال: «إذا وجدت فيه أثر سهمك ولم يكن فيه أثر سهمي وعلمت أن سهمك قتله فكل»<sup>(١)</sup> فأباحه بشرط أن يعلم أن سهمه قتله، وهذا لا يعلمه أبداً.

وروي: أن رجلاً جاء إلى عبد الله بن عباس، فقال: بني أرمي ونصمي وأثمي، فقال له: كُنْ ما أصميت ودع ما أعميت<sup>(٢)</sup>، يعني: كُلْ ما قتله وأنت تراه، ولا تأكل ما غاب عنك خبره.

مسألة ٩٠: إذا أدركه وفيه حياة مستقرة لكنّه في زمان لا يتسع لذبحه، أو كان ممتنعاً فحصر يعدو حلقه، فوقف وقد بقي من حياته زمان لا يتسع لذبحه، لا يحلّ أكله. وبه قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي: يحلّ أكله<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: أن ما اعتبرناه محمّ على جواز أكله، وهو إذا أدركه وذبحه، فأما إذا لم يدعه فليس على إباحته دليل.

وأيضاً: روى أصحابنا: أن أقل ما يحقّ معه الذكاة أن يحده وذبه يتحرك، أو راحته تركض، وهذا أكثر من ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) تلخيص اعراف ١٣٦ حديث ١٩٤٧. (٢) المصدر السابق حديث ١٩٤٨.

(٣) دائع مصدع ٥١٥، وميزان الكبرى ٦١٢، والمعني لاس قدمه ١١١، ١١٤.

(٤) الأم ٢٢٨٢، ومختصر لمري ٢٨١، وسراج لونهج ٥٥٧، ومغني المحتاج ٢٩٩: ٤، والمجموع ١١٤٩ و ١١٥٠، وميزان الكبرى ٦١٢، والمعني لاس قدمه ١١٤، وفتح الباري ٦٠٩٩.

(٥) تفسير عايشي ٢٩١١ حديث ٦، وانكا في ٢٣٢-٢٣٣ حديث ١ و ٣ و ٤، وانهيد ٥٧٩ حديث ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٤٠.

مسألة ١١: إذا أرسل كلبه للمعتم، وسقى عند إرسائه على صيد يعسه فقتل غيره، حلّ كلبه. وبه قال أبو حنيفة، والشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: لا يحلّ أكله؛ لأنّه أمسك غير الذي أرسله عليه، فهو كما لو استرسل بنفسه<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: قوله تعالى: «فكروا ممّا مسكن عليكم»<sup>(٣)</sup> ولم يفرّق. وأيضاً: روى عدي بن حاتم، وأبو ثعلبة الخشبي: أنّ السبي عليه لسلام قال: «إذا أرسلت كلبك المعتم، وذكرته سمّ الله عساه، فكلّ ما أمسك عليك»<sup>(٤)</sup>. وم يفرّق، وأما اعتراض الإرسال مع التسمية والإمساك فقط، ولم يعتبر إمساك ما أرسله عليه بعينه.

مسألة ١٢: إذا أرسل كلبه المعتم في جهة، فعذب عن سمته إلى جهة غيرها وقتل، حلّ أكله.

ويشافعي فيه وجهان؛ قال أبو إسحاق: لا يحلّ؛ لأنّ الكلب به احتبار، فإذا عدل عن لأو فصع حكم الإرسال الأول، وبوجه الثاني: مثل ما قلناه<sup>(٥)</sup>.

(١) لأم ٢٢٨ ٢، وحسنه التبعاء ٤٣٠ ٣، ومجموع ١٢٠ ٩ و ١٢٢، والمبسوط شرحي ٢٣٨ ١١، وبدائع الصنائع ١٩ ٥، وشرح الكبير ٣١ ١١، وأبوي في فوائده ١١ ١٩.  
(٢) لمدينة سكرى ٥٤ ٢، وأبوي في فوائده ١١ ١٩، وشرح الكبير ١١ ٣٨، والمجموع ١٢٢: ٩، والبحر الزخار ٢٩٧: ٥.  
(٣) المائدة: ٤.

(٤) صحيح بخارى ١١٣ ٧ و ١١٤، وصحيح مسلم ١٥٢٩ ٣، حديث ١، والصيد عند براك ٤٧٠: ٤، حديث ٨٥٠٢، وعمدة القاري ١٠٢: ٢١، وصحب الراية ٤، ٣١٢، وتلخيص الخيرة ١٣٣ حديث ١٩٣٤.

(٥) حسنه التبعاء ٤٢٩ ٣، ومجموع ١١٩ ٩. وأبوي في فوائده ١١ ١٩، وشرح الكبير ١١ ٣٨.

دليلنا: الآية 'والحر'، وأنها لم يفرقا.

مسألة ١٣: إذا رمى سهماً أو حرمة وم يقصد شيئاً، فوقع في صيد فقتله، أو رمى شخصاً فوقع في صيد فقتله، أو قتل شيئاً طئه غير شاة فكان شاة، كل هذا لا يحل أكله.

وللشافعي في رمي السهم والسلاح وجهان؛ أحدهما: مثل ما قصاه، والثاني: يجوز أكله. وفي رمي الشخص ودبح الشاة وجه واحد. أنه يجوز أكله<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أن قد دللنا على وجوب التسمية، والتسمية هاهنا مفقودة، ولو كانت موحودة لاحتجبت إلى قصد قتل الصيد أو مدسوح، وذلك مفقود، فلا يجوز أكله.

مسألة ١٤: إذا استرس، نكلت من قتل نفسه من غير إرسال صاحبه، فقتل الصيد، لم يحل أكله.

وه قال جمع الفقهاء<sup>(٢)</sup>: 'لا لأصم، فإنه قال: لا بأس بأكله<sup>(٣)</sup>'.

دليلنا: إجماع العروة، وبصاً: فالصيد طريقه لشرع، وليس في الشرع ما يدل على جواز أكل ما ذكرناه.

(١) المائدة: ١.

(٢) خبر مقدم: ١، أنه من عدي من حرم وحسي، فلا حد.

(٣) الأم ٣: ٢٣٧، وعنصر مري ٢٨٢، ومجموع ٩: ١٢١، ولو جرح ٢: ٨.

(٤) مدونه بكرى ٢: ٥٥، وجرح ٢: ٣٠٧، ومجموع ٩: ١٠٣، ومعني المحتاج ٤: ٢٧٦، والسراج.

الوقاح: ٥٦٠، والشرح الكبير ١١: ٣٤.

(٥) لمجموع ٩: ١٠٣، والبحر الرخاوي: ٢٩٥.

وأيضاً: قوله تعالى: «فكلوا مما أمسكن عليكم» وهذا أمسك على نفسه.

وروى عدي بن حاتم، وأبو ثعلبة الحثي: أن النبي عليه السلام قال: «إد أرسلت كلبك المعلم، وذكرت اسم الله تعالى عليه، فكلن مما أمسك عيبك»<sup>(٢)</sup> وأدحه بشرطين. الإرسال، والتسمية. فمن قال يأكله من غير إرسال فقد ترك الخبر.

مسألة ١٥: إذا استرسل الكلب نفسه نحو لاصيد، ثم رآه صاحبه نحو الصيد، فأضره وأغراه، ورداد حرصه وعدوه، وحقق قصده وصار عدوه أسرع من الأول، لم يحل أكله. وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: يحل أكله<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: الخبر لم نضد<sup>(٥)</sup>، فإن النبي عليه السلام اعتبر إرسال والتسمية، وهذا ما أرسل.

مسألة ١٦: إذا رمى سهماً وسقى، فوقع على الأرض ثم وثب فأصاب الصيد فقتله، حل أكله.

(١) المائدة: ٤.

(٢) صحيح البخاري ٦ ١١٤ و ١١٤، وصحيح مسلم ٣ ١٥٢٩ حديث ١، ونصف لعبد بن رزاق ٤ ٤٧٠ حديث ٨٥٠٢، ونصف الترمذي ٤ ٣١٢، وتلخيص الخيري ٤: ١٣٣ حديث ١٩٣٤.

(٣) حبه مسلم ٣ ٤٣٧، ووجز ٢ ٢٠٧، ومعني المحتاج ٤: ٢٧٦، والسراج الوقاج: ٥٦٠، والمجموع ٩: ١٠٣.

(٤) حبه اعلم ٣ ٤٣٧، مجموع ٩ ١٠٣، حكاية غريب لاس اعري ٢ ٥٤٥.

(٥) في المسألة السابقة.

وللشافعي فيه قولان؛ أحدهما: مثل ما قدمه، والثاني: لا يحلّ له أكله<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع المرقّة، وأخبارهم على حوز أكل ما يقتنه السهم مع التسمية<sup>(٢)</sup>، ولم يفضلوا.

مسألة ١٧: إذا قطع الصيد بتصميم، حلّ كل الكثر بلا خلاف، وإن كان الذي مع الرأس أكثر، حلّ الذي مع الرأس دون لائق. وبه قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي: يحلّ أكل الجميع<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: طريقة الاحتياط، فإن أكل ما مع الرأس يجمع على إحسنه، وما قالوه ليس عليه دليل.

وأيضاً: روي عن ابن عمر: أنّ النبي عليه سلام قال: «ما بين من حي فهو ميت»<sup>(٥)</sup> وهذا الأقنّ أين من حي، فيجب كونه ميتاً.

(١) حقه السهم ٤٣١٣، ووجز ٢٠٨٢، وعموم ١١٢٩.

(٢) انظر الكافي ٢١٠-٢١١ حديث ٦ و٧ و١٠، والتلخيص ٣٤:٩ حديث ١٣٦ و١٣٩.

(٣) اختلاف الفقهاء نسخة دوي ١-٦٣-٦٤، ومبسوط ١١-٢٥٤، واللباب ٣:١١٤، والمداية ١٨٥:٨ و١٨٦، وصيغة القاري ٢١-٩٥، وتبيين الخلف ٦-٥٩، وحاشية رد المحتار ٦-٤٧٣، ومختلّى ٧-٤٦٥، والمجموع ٩-١١٨، وسرر الكسرى ٢-٦٢، والمعي لاس قدمه ١١:٢٤٤، والبحر الزخار ٥:٣٠٦.

(٤) الآ ٢-٢٢٩ و٢٣٨، ومختصر بري ٢٨٢، والشرح وفتح ٥٥٧، ومعنى مجاز ٤-٢٧١، وسرر الكسرى ٢-٦٢، والمجموع ٩-١١٨، وحلاف الفقهاء نسخة دوي ١-٦٤، وعمدة لقاري ٢١-٩٥، وتبيين الخلف ٦-٥٩، والمداية ٨-١٨٥ و١٨٦، وحاشية رد المحتار ٦-٤٧٣، والمختلّى ٧-٤٦٥، والمعي لاس قدمه ١١:٢٤٤، والبحر الزخار ٥:٣٠٠-٣٠١.

(٥) رواه ابن قدامة في المعى ١١-٢٤ و٢٥.



وهذا أيضاً رواه أصحابنا<sup>(١)</sup>، ولا يحتفون فيه، فهو إجماع مهم عليه.

مسألة ١٨: إذا اصطاد لمسلم نكبت علمه مجوسي، حتى أكل ما قتله. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

وقال الحسن البصري، والثوري: لا يحل<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: قوله تعالى: «فكلوا مما أمسكن عليكم»<sup>(٤)</sup> ولم يقص، وعليه إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٥)</sup>.

مسألة ١٩: إذا كان المرسل كتابياً، لم يحل كل ما قتله. وقال جميع الفقهاء: يجوز ذلك<sup>(٦)</sup>.

دليلنا: ما يدل على أن دبح أهل الكتاب لا تحرم، وكل من قال بذلك قال: إن إرصادهم لا يجوز أن يعثر في استحالة الصيد، وطريقة

(١) الكافي ٦: ٢٥٥ حديث ٧٠، وسديد ٩: ٧٧ حديث ٣٢٦ و ٣٢٨.

(٢) خلاف معناه بطحاوي ١: ٥٩، وأحكام القرآن لمصنف ٢: ٣١٩، وندوة الكسرى ٢: ٥٦، ومغنى المصنف ٢: ٢٨٢، ومبسوط ١١: ٢٤٥، والموفق ٢: ٤٩٤، والألم ٢: ٢٣٢، والمغنى لابن قدامة ١١: ١٧، ولوحج ٢: ٢٠٨، وحلية العلماء ٣: ٤٢٦، والمجموع ٩: ٩٧.

(٣) حياوي كبير ١٥: ٢٤ وفي مجموع ٩: ١٧، ومعنى لاس قدامة ١١: ١٧، وأشرح أسكنر ١٢: ١١. كما ذكره حنبل بن عديله وحسن البصري وعنه، ومحمد بن أحمد بن أبي حنيفة. وسحق بن راهويه.

(٤) المائدة: ٤.

(٥) تفسير عياشي ١: ٢٩٣ حديث ٢٤، وبك في ٦: ٢٠٨ حديث ١، ولهدب ٩: ٣٠٩ حديث ١١٨، والاستبصار ٤: ٧٠٤ حديث ٢٥٤.

(٦) لمبسوط ١١: ٢٤٦، ومعنى لاس قدامة ١١: ٣٦، وأشرح كبير ١١: ٤٨، وبوجير ٢: ٢٠٥، والمجموع ٩: ١٠٢، وحاشية ردة المختار ٦: ٤٦٥.

الاحتياط تقتضي ذلك .

مسألة ٢٠: إذا كان المرسل محوسباً أو وثنيّاً لم يحل أكل ما صطاده بلا خلاف، وإذا كان أحد ثويّه محوسباً أو وثنيّاً ولا حر كتابياً لم يحز أيضاً عندنا.

وقد أوجّهنا: يجوز على كلّ حال<sup>(١)</sup>.

وقد اشاعني: إن كان الألب محوسباً لم يحلّ قولاً وحداً، وإن كانت الأم محوسبة فعلى قولين<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: ما قدّمناه من أنه لو كان كتابياً لما حرّ أكل ما أرسل عليه، فهذا الفرع يسقط عتاً.

مسألة ٢١: كلّ حيوان مقدور على ذكاته إذا لم يقدر عليه - مثل أن يصير مثل البعد أو يتردى في سرفلا يقدر على ذكاته - كان عقره ذكاته في أي موضع وقع فيه. وبه قول في الصحابة: عبي عليه السلام، ورس مسعود، ورس عمر، ورس عباس<sup>(٣)</sup>، وفي التبعين: عطاء، وطووس، والحسن البصري<sup>(٤)</sup>، وفي لمقهة: الثوري، وأوجّهنا وأصحّنه، والشافعي<sup>(٥)</sup>.

(١) الميسوط ٢٤٦: ١١، وندائع الصنيع ٤٦: ٥، والمغني لابن قدامة ٣٧: ١١، والمجموع ٧٩: ٩.

(٢) لأم ٢٣٣: ٢، وعصر البري ٢١٢، وحسنه بعد ٤٢١: ٣، وعموم ٧٥: ٩، وسعي ٧٩: ٩، وسعي لابن قدامة ٣٧: ١١، والوجيز ٣٠٥: ٢ و ٢٠٦.

(٣) ابن كبرى ٢٤٦: ٩، وعنى ٤٤٧: ٧، وسعي لابن قدامة ٣٥: ١١، ولشرح بكر

٥٥ ١١

(٤) عنى ٤٤٨: ٧، وسعي لابن قدامة ٣٥: ١١، وشرح الكبير ٥٥: ١١.

(٥) الأثر ٢٣٤: ٢، وعصر البري ٢٨٢، وشرح وفلاح ٥٥٦، وسعي المصحح ٢٦٥: ٤، وكذا به

ودهمت طائفة الى : أن ذكاته في الحق واللثة مثل المقدور عليه، فإن عقره فقتله في غيرهما لم يحل أكله. ذهب اليه سعيد بن المسيب، وربيعة، ومالك، والليث بن سعد<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة، وأخبارهم<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً. روى رافع بن خديج أن معيراً بذ، فرمه رجل سهم فحشّه، فقال النبي عليه السلام: «إن طده لهم ثم أوند كأوند الوحش، فما بذ منها فاصنعوا به هكذا»<sup>(٣)</sup>.

ومنه دليلان:

أحدهما: أن الرمي حشّه، أي قتله، دليل ما روي في حرّ حرّ: أنه رماه فحشّه الله، يعني: مات، وبوكان حراماً ما أقرهم عليه.

والثاني: قوله: «فما بذ منها فاصنعوا به هكذا» فهذا أمر برمي ما كن غير مقدور عليه.

لأخبار ١٣٧.٢، وأعلى ٤٤٧.٦، وأعداه ٥٢.٨، وبدائع ص ٥٢٥، والمعني لاس قدامة ٣٥:١١، والشرح الكبير ٥٥:١١

(١) والمعني لاس قدامة ٣٥:١١، والشرح الكبير ٥٥:١١، وحدود الكبير ٢٧:١٥  
(٢) حرب لإسناد ٥١، والكافي ٢٣١:٦ حديث ٥، ومن لا يحضره عمه ٢٠٨:٣ حديث ٩٥٦  
- ٩٥٧، التهذيب ٥٤:٩ حديث ٢٢٤-٢٢٦.

(٣) صحيح بخاري ١١٨٧، ومن من مائة ١٠٦٢:٢ حديث ٣١٨٣، ومن أسناني ٢٢٨٧،  
ومسند أحمد بن حنبل ١٤٠٤ و ١٤٢، ومعجم بصري لكثر ٢٦٩:٤ حديث ٤٣٨٠، وفتح  
باري ١٣١:٥ و ٦٢٣:٩، وجمع لأحكام القرن ٥٥:٦، وليس بغير ٢٤٦:٩، وجمع  
لزوائد ٣٤:٤، ومحسن ٤٤٨:٧، وتمعن خير ١٣٤:٤ حديث ١٩٣٦، وفي جميع  
باختلاف يسير في اللفظ.

(٤) أنظر النهاية ٣٨٥:١ مادة: «حس».

وروى حماد بن سمعة<sup>(١)</sup>، عن أبي العشاء لدارمي<sup>(٢)</sup>، عن أبيه قال:  
قمت: يا رسول الله، أما تكون لذكاة إلّا في الحنق والنسة؟ فقال: «لو  
طعنت في فخذها لأجزأك»<sup>(٣)</sup>.

وفي بعضها: أنّ بغيراً تردى في شُر، فقلب: يا رسول الله ما تصلح  
الذكاة إلّا في الحنق والنسة؟ فقال: «وأبيك، لو طعنت في فخذها  
لأجزأك»<sup>(٤)</sup>.

وروي عن علي بن عيسى السلام، وابن مسعود، وابن عباس، وابن  
عمر<sup>(٥)</sup> ولا يخالف لهم.

مسألة ٢٢: لا تحل التذكية باسن ولا بالطعير، سواء كان متصلاً أو  
مفصلاً بلا خلاف، فإن خالف ودبح به لم يحل أكله. وبه قال

(١) حماد بن سمعة بن دهر البصري، الموسعة، مود نعيم، ويقال مود فريش، وقيل غير  
ذلك. روى عن أبيه أبيه، وفيه ده، وإسحاق بن عبد الله، وجماعة. وعنه ابن حريج،  
والثوري، وشعبة، وغيرهم. مات سنة (١٦٧هـ) تهذيب التهذيب ٣: ١١.

(٢) أبو خسر، دارمي، عنه عن، قبل اسمه يدر من بكر بن مسعود بن حوئي بن حرملة بن  
قتادة، من بني دارم من مئث من حنظلة بن ربيعة بن نعيم. روى عن أبيه، وروى عنه  
حماد بن سلمة. تهذيب التهذيب ١٢: ١٦٧.

(٣) من أبيه، ود ٣ ١٠٣ حديث ٢٨٢٥، وسنن الساق ٢٢٨٠٧، وسنن من مائة ٢ ١٠٦٣  
حديث ٣١٨٤، ومسند أحمد بن حنبل ٤ ٣٣٤، مجمع بزي ٤ ٣٤، وسنن الكبرى  
٢ ٤٦٦، والمحلى ٧ ٤٤٩، ومع لاحكام بقر ٦ ٥٥، وفتح باري ٩ ٦٤١ باختلاف  
يسري بلغة.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٤ ٣٣٤، وسنن الكبرى ٩ ٢٤٦، وتلخيص الحبير ٤ ١٣٤  
حديث ١٩٣٧.

(٥) أنظر السنن الكبرى ٩: ٢٤٦، والمحلى ٧: ٤٤٧.

الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن كان الطفر ولسن متصلين كما قساه، وإن كانا منفصلين حل أكله<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: إجماع لفرقة وأحبارهم<sup>(٣)</sup>، وطريقه لاحتياط.

وروى رفعه حديث: «أنا نبي عليه السلام قال: «ما أهر الدم وذكر سم الله عليه فكفوا إلا ما كان من سن أو طفر. وسأحدثكم عن ذلك، ثم السن معظم من الإنسان، وأما اصفر فمذى الحشة»<sup>(٤)</sup> وم يفصل بين أن يكون متصلاً أو منفصلاً.

مسألة ٢٣: لا يجوز دبائح أهل الكتاب - اليهود، والنصارى - عند

(١) لأم ٢٣٦، وحبه سنة ٣، ١٢٢، ويوحى ٢، ٢٠٦، وكفه الأح ٢، ١٣٩، والجميع ٩، ٨١، وانسراج سورة ح ٥٥٩، ومعنى محمد ح ٤، ٢٧٣، والنجى ٧، ٤٥٠، وسداع الصنيع ٥، ٤٢، وحكم القرآن لاس برى ٢، ٥٤٢، وحلاف النعمه للطحوى: ٧١ (٢) حلاف النعمه للطحوى ١، ٦١، والوسط ١٢، ٢، وسداع الصنيع ٥، ٤٢، واستغ ١، ٢٢٧، والسب ٣، ١١٩، وشرح معدي لأثر ٤، ١٨١، وهدنه الصنيع مع شرح فتح القدير ٥، ٥٩، وسبب الحديث ٥، ٢٩٠، ومعنى لاس قدومه ١١، ٤٥، وشرح كبير ١١، ٥٢، وبدلة محمد ١، ٤٣٣، واحكم القرآن لاس العربى ٢، ٥٤٢، والنجى ٧، ٤٥٠، وحسه النعمه ٣، ٤٢٢، والوحي ٢، ٢٠٦.

(٣) الكرى ٦، ٢٢٧، حديث ١، ٤، ونهيد ٩، ٥١، حديث ٩، ٢١٢، والاستبصار ٤، ٧٩، ٨٠، حديث ٢٩٥، ٢٩٢.

(٤) أنظر: صحيح البخارى ٧، ١١٨، وصحيح مسلم ٣، ١٥٥٨، حديث ٢٠، وسنن النسائي ٧، ٢٢٨، وسنن ابن ماجه ٢، ١٠٦١، حديث ٣١٧٨، ومسنن أحمد ١، ١٤٢، وشرح معدي لأثر ٤، ١٨٣، ومعه النعمه في الكبير ٤، ٢٦٩، حديث ٤٣٨٠-٤٣٩٥، وعمدة القاري ٢١، ١١٦، وفتح برى ٩، ٦٢٣، وصف الرتبة ٤، ١٨٦، وتبصر الخبر: ١٣٥، حديث ١٩٣٩، وفي الجميع اختلاف في اللفظ.

المحصلين من أصحابنا<sup>(١)</sup>.

وقال شذوذهم إنه يجوز أكله<sup>٢</sup>. وحالف جميع الفقهاء في ذلك<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٤)</sup>، وإن بحالف فيه من لا يعتد بقوله من الطائفة.

وأيضاً: قوله تعالى: «ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه»<sup>(٥)</sup> وهؤلاء لا يدكرون اسم الله عليها؛ لأنهم غير عارفين بالله، وإنما يكون الاسم متوجهاً إليه بالقصد، فمن لا يعرفه لا يصرح أن يقصد به اسمه.

وأيضاً: فهم إن ذكروا اسم الله فهم لا يعتدون وحب ذلك، ولمراعى في ذلك اعتقاد وحيه، ألا ترى أنه لو ذكر اسم الله بوشى أو المحوسى لم يحل أكله بلا خلاف، ولو دبح المسلم لأخرس حل أكله وإن لم يذكر اسمه إذا كان معتقداً لوجوب ذلك.

(١) قال العلامة في المختلف ١٢٧:٢ ذهب إليه الشيخان، والسيد المرتضى، وصلا، وابن ليراج، وأبو الصلاح، وابن حمزة، وابن إدريس.

(٢) وهو قول من أبي عبد الله، ومن حقه غير ملامه في إصرار ابن

(٣) الأم ٢٣١ ٢ و٢٣٦، وحقه بعبء ٤٢١ ٣، وكعبه لأخبار ١٤٠ ٢، ويوحى ٢١٥ ٢،

والصمغ ٧٨ ٩، وعدوه كبرى ٥٦ ٢ و٦٧، وبدايه عهد ٤٣٥ ١ و٤٣٦، والسموط

بشرحى ٢٤٦ ١١، وبعبء ١١٥ ٣، وبعبء ٢٢٨ ١، وأهده ٥٢ ٨، وشرح فتح

تعبير ٥٢ ٨، وسير حميدى ٣١٧ ٥، والمعنى لأن قدومه ٣٦ ١١، وأنشرح بكبرى ١١

٤٨

(٤) سكاى ٢٣٨ ٦ و٢٣٩ حديث ١ و٥ و٧، وهدى ٦٣ ٢ حديث ٢٦٦ - ٢٦٩،

والاصبصار ٨١:٤ حديث ٢٩٩ - ٣٠١.

(٥) الأنعام: ١٢١.

مسألة ٢٤: لا يجوز ادكاة في اللثة<sup>(١)</sup> إلا في الإبل خاصة، وأما اسقر واعلم فلا يجوز دفعها إلا في حلق، فإن دبح الإبل أو نحر السمير والعنم لم يحل أكله.

وقال الفقهاء كلهم. أن التذكية في الحلق والنبه على حد واحد<sup>(٢)</sup>، ولم يفضلوا.

دليلنا: جمع، مرفقة، وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، وطريقة الاحتياط تقتضي ذلك، لأن ما اعتدناه مجمع على جوار الاستباحة به، ووفوع الدكاة به، وما قالوه ليس عليه دليل.

مسألة ٢٥: إذا رمى طيراً فحرقه، فسقط على الأرض، فوجده ميتاً، حل أكله، سواء مات قبل أن يسقط أو بعد ما سقط أو لم يعلم وقت موته. وبه قال أبو حنيفة، والشافعي<sup>(٤)</sup>.

(١) اللب، قبل هو جمع لب، وهو لحرم كثر من، وبه شمل لب السرح، وقد سلب فهي جمع لب، وهي شهرة في فوق الصدر، وبها نحر الإبل، وبه حديث «أما تكون مذكرة، لا في عني ونبه» به من الأثر في النهاية ٤: ٢٢٣.

(٢) لام ٢ ٢٣٤ و ٢٣٧ و ٢٣٩، ومختصر ابن أبي ٢٨٤، وحسنه ابن ٤٢٤ ٣، ومجيب ٤٤٥ ٧، وعمدة القاري ٢١ ١٢٢، ونبذة مجتهد ١ ٤٣٠، وبني داس قدامة ١١ ٤٣، وشرح كبير ١١ ٥٣، وعبد الله ١٨ ٦١، وسند ٣ ١١٧، وأبو حنيفة ٢ ٢٠٦، وحكم مخرجات لاس العربي ٢ ٥٤١، وتيسر حديث ٥ ٢٨٩.

(٣) أسكن في ٦ ٢٢٨ و ٢٢٩، حديث ٣ ٣، ومن لا يخبره الفقه ٤ ١٠٧، حديث ٩٦٨، ونهديث ٥٣٩ حديث ٢١٨-٢١٩.

(٤) مختصر ابن أبي ٢٨٢، ومعي محتج ٤ ٢٧٤، وسراج مؤلف ٥٥٩، وحسنه ابن ٣ ٤٣٨، وعمدة القاري ٩ ١١٣، وبني داس قدامة ١١ ٢٣، وشرح كبير ١١ ٩١، وسبوت سرحي ١١ ٢٥١، وسباب ٣ ١١٣، وأما به ١٨٤، وشرح فقه سديد ١ ٨٤.



وقال مالك: إذا مات بعد سقوطه لا يحسن أكله؛ لأنَّ لسقطه إعانت على موته كما لو وقع في الماء<sup>(١)</sup>.

دليلنا: طوهر الأجرار بقي وردت فيما قتله أسهم أنه لا بأس بأكله<sup>(٢)</sup>. ولم يفضلوا.

وروى عدي بن حاتم قس: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن لصيد، فقال: «إذا رميت الصيد وذكرت اسم الله تعالى فقتل فكل، وإن وقع في الماء فلا تأكله، فأنك لا تدري الماء قتله أم سهمك»<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٢٦: إذا قتل الكلب المئتم الصيد بالعرض أكله بلا خلاف، وعند الفقهاء سائر الجوارح مثل ذلك من جوارح الطير والسبع، وإن قتله من غير عقرٍ مثل أن صدمه فقتله أو غمه حتى مات فلا يحسن أكله. وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قتناه، وهو الأطهر، وهو الذي رواه أبو يوسف ومحمد ورفر عن أبي حنيفة، واحتاره لمزي<sup>(٤)</sup>.

والقول الآخر: يحسن أكله، وهو رواية الحسن بن زياد اللؤلؤي عن

وسيب الخدني ٥٨٦، وحاشه رد مختار ٤٧٣، ٦. و البحر برحار ٥ ٢٩٩

(١) سننه الكبرى ٥٩:٢، وحلية العلماء ٤٣٧:٣، والمجموع ٩ ١١٣، وسعي لاس قدامة

٢٣:١١، والشرح الكبير ١٨:١١ و ١٩، والبحر الرخار ٥ ٢٩٩

(٢) لكاتب ٦ ٢١٥ حديث ١ ٢، والهدية ٥٢:٩ حديث ٢١٦.

(٣) صحيح مسلم ٣ ١٥٣١ حديث ٦ و ٧، وسنن أبي يعقوب ٤ ٢٩٤ حديث ٩٠، وسنن الترمذي

٤ ٦٧ حديث ١٤٦٩، وصحبت الرنة ٤ ٣١٦ وفي الجمع متفاوت يسير في نلفظ

(٤) مختصر المزي ٢٨٢، وحشية السمعاء ٤٢٦:٣، وكندية الأخبار ١٣٩٠٢، والمجموع ٩ ١٠٣،

والمران الكبرى ٦١:٢، والحاوي الكبير: ٥١:١٥.

أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

دليلنا: قوله تعالى: «فكفوا مما أمسكن عيكم»<sup>(٢)</sup> وأباح لنا ما أمسكه الحارح، واجرح هو الذي يجرح ويعقر، وهذا ما جرح. وروى رافع بن خديج. أن النبي عليه السلام قال: «ما أهر ادم وذكر اسم الله عليه فكلو»<sup>(٣)</sup> وهذا ما أهر دماً.

مسألة ٢٧: إذا رمى شخصاً بقطه خجراً أو شجراً فإن صيداً قد قتته، أو عقر آدمياً، أو صيداً لا يؤكل كالكلب والخنزير والذب وغير ذلك، لا يحل أكله. وبه قال مالك<sup>(٤)</sup>.

وقد أبوحنيفة، والشافعي: يحل أكله<sup>(٥)</sup>.  
وقال محمد: إذا اعتقده شجراً أو آدمياً فإن صيداً لم يؤكل، وإن اعتقده

(١) مختصر المزني. ٢٨٢، وحسنه شعب. ٤٢٦ ٣، وكفاية الأخيار ١٣٩: ٢، والمجموع ١٠٣: ٩، والميراث الكبير ٦١: ٢، والحاوي الكبير ٥١ ١٥.  
(٢) المائدة: ٤.

(٣) صحيح بخاري ١١٨٧، وصححه مسلم ١٥٥٨ ٣ حديث ٢٠، وسنن أبي ٢٢٨٧، و ٢٢٩، وسنن ابن ماجة ١٠٦١ ٢ حديث ٣١٧٨، ومسند أحمد بن حنبل ٤ ١٤٢، وشرح معاني الآثار ١٨٣٠٤، ومعجم الطبراني الكبير ٤ ٢٦٩ حديث ٤٣٨٠ - ٤٣٩٥، وعنده البخاري ١١٦ ٢١، وفتح الباري ٩ ٦٢٣، وصفت سرية ١٨٦٤، ولبعض خير ١٣٥ حديث ١٩٣٩.

(٤) مدونه الكبرى ٦١ ٢، وأسهل مدرك ٥٠: ٢، والمجموع ١٢٢ ٩، وشرح الكبير ٣٧ ١١، والحاوي الكبير ٥٢: ١٥.

(٥) مختصر مزني ٢٨٢، وحسنه شعب. ٤٣٠ ٣، وانسرح بوهج. ٥٦٠، ومعنى لمباح ٤ ٢٧٧، والنوحر ٢٠٨ ٢، والمجموع ١٢٢ ٩، ولهدية ١٨١ ٨، وبين أحداث ٥٦ ٦، وشرح الكبير ٣٧. ١١، ولبعض الزحار ٣٠٠: ٥، والحاوي الكبير ٥٢: ١٥.

كلأً أو حزيراً فبأن صيداً حلّ أكله؛ لأنّه من حسن الصيد<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: أنا قد بنا وحبب تسمية، وهد ما سقى ولا قصد الذابحة.  
 وأيضاً: طريقة الاحتياط تقتضي ما قصاه؛ لأنّ لكافة صريفها الشرع،  
 وليس في الشرع ما يدلّ على حور ذلك.

مسألة ٢٨: إذا ملكت صيداً فاملكت منه، لم يزل منكعه عنه، طائراً كان  
 أو غير طائر، لحق بالبراري ولصحاري ولم يسحق. وبه قال أبو حنيفة،  
 والشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: إن كان يطير في البلد وحوه فهو على منكعه، وإن لحق  
 بالبراري وعاد إلى أصل التوحش زال ملكه<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أنّه قد ثبت أنّه ملكه قبل الاعتلاء بلا خلاف، ولا دليل على  
 روال منكعه فيه بعد، وعلى من ذعى ذلك الدلالة.

مسألة ٢٩: إذا قتل المحلّ صيداً في الحنّ لا جزء عليه، سواء كان  
 منشأه في حنّ ولم يدحس الحرم أو دخل الحرم وخرج إلى الحنّ، أو كان  
 منشأه في الحرم فخرج إلى الحنّ. وبه قال أبو حنيفة، والشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك: متى كان منشأه في الحنّ وقتل في الحنّ فلا حرام، سواء

(١) المجموع ٩: ١٢٢، والحاوي الكبير ١٥: ٥٢.

(٢) لا ٢: ٢٣٠، ومختصر بري ٢٨٢، ومعنى صحيح ١: ٢٦٩، وحاشية الطهطاوي ٣: ٤٣٨، والسراج  
 لرفاعة ٥٦١، والوسيط ٢: ٢٠، والمجموع ٩: ١٤١، والبحر الرّخا ٥: ٣٠٠.

(٣) لدونة الكبرى ٢: ٦٢، وأنسب مدرث ٢: ٥٠ و ٥١، والبحر الرّخا ٥: ٣٠٠.

(٤) مختصر بري ٢٨٢، ومسوّيه مفرج ١٢: ٢١ و ٢٢، ومعنى لأبس قدامة ٣: ٣٥٦،  
 والشرح الكبير ٣: ٣٧٤، والحاوي الكبير ١٥: ٥٥.

دخل الحرم أو لم يدخل، ومتى كان مشاءً في الحرم ثم حرج منه ففيه الخزاة<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أن الأصل الإباحة، والمع يحنح إلى دليل، والأصل برءة الذمة، وشغلها يحتاج إلى دليل.

مسألة ٣٠: الطحل عند محرم، وفصيب، وأخصيتان، والرحم، والمثانة، ولعده، والعب، وأخررة تكون في الدماغ، والحدق، والسخاع، والفرج عندنا يحرم، ويكره الكيتان.

وقال لشافعي: هو مباح، وهو قون باقي الفقهاء<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: إجماع الفرقة، وأحارهم<sup>(٣)</sup>، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٣١: لا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك، ولا يؤكل من أنواع السمك إلا ما كان له قشر، فأما غيره مثل: المارمهي<sup>(٤)</sup> والزمبر<sup>(٥)</sup> وغيره، وغير السمك من الحيوان مثل: الخنزير والكب والمارة والاسن والسلحفاة والضفادع، فإنه قيل: ما من شيء في البر إلا ومثله في الماء،

(١) إلهوي الكبير ١٥ - ٥٥، وسه من مقدمه في معنى ٣٥٦:٣، والشرح الكبير ٣٧٤:٣ إلى ابن الماحشون من أصحاب مالك وإسحاق، فلاحظ.

(٢) أنظر المعني لابن مقدمه ١١ - ٩٠، والشرح الكبير ١١ - ١١٨، والمجموع ٦٩ - ٧٠.

(٣) إكافي ٢٥٣:٦ - ٢٥٤ حديث ١ - ٦، وسهبت ٩ - ٧٤ - ٧٥ حديث ٣١٤ - ٣١٨.

(٤) المارمهي صر من السمك شبه رختار، وسر ختم، وأنسط درسي أنظر حيوان للمحافظ ١٢٩:٤.

(٥) الزمبر نوع من السمك له شوك دس على ظهره، وأكثر ما يكون في الماء بعدد. محمد مدقة «زمر»

فإن جميع ذلك لا يحل أكله محال.

وقال أبو حنيفة: لا يؤكل غير السمك، ولم يعقل. وبه قال بعض أصحاب الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال لشافعي: جميع ذلك يؤكل<sup>(٢)</sup>.

وقال لمربي: السمك وغيره، وقال: غير الحوت كالخوب<sup>(٣)</sup>.

وقال الربيع: سئل الشافعي عن حرير الماء، فقال: يؤكل. وقال في السلم: يؤكل فأر الماء<sup>(٤)</sup>.

ولما دخل العراق سئل عن اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى في هذه المسألة، فبدأ أنا حنيفة قال: لا يؤكل، وقال ابن أبي ليلى: يؤكل، فقال لشافعي: أما عني قول ابن أبي ليلى<sup>(٥)</sup>. وبه قال أبو بكر، وعمر، وعثمان، وأبو عباس، وأبو أيوب، وأنصارى، وأبو هريرة، ومالك، والأوراعي، والليث بن سعد، وابن أبي ليلى<sup>(٦)</sup>.

وفي أصحاب الشافعي من قال: يعتبر بدواب البر، في يؤكل لحمه من

(١) سنن ١: ٢٣٢، وأرد ٣: ١٢٣، ورسنن ٥: ٢٩٦، وهداة للطبوع مع شرح فتح القدير ٨: ٦٤، وبدائع ص ٥: ٣٥، وفتح الباري ٩: ٦١٩، وأمعني لأبى قدامة ١١: ٨٦، وجامع لأحكام القرآن ٦: ٣١٨، وحسنه ب ٣: ٤١٠، والمجموع ٩: ٣٣.

(٢) مختصر لمربي ٢٨٣، وأنسراج الوفاق ٥٦٥، ومعنى مخرج ٤: ٢٩٧، والمجموع ٩: ٣٢، والميران الكبرى ٢: ٥٨، وسنن ١: ٢٣٢، وبدائع ص ٥: ٣٥، وسير الأختاف ٥: ٢٩٦، وفتح الباري ٩: ٦١٩، ومعنى ابن قدامة ١١: ٨٥، وجامع لأحكام القرآن ٦: ٣١٩.

(٣) أنظر مختصر المزني: ٢٨٣.

(٤) الحوي الكبير ١٥: ٦٠، وأنظر السراج الوفاق ٥٦٥، والميران الكبرى ٢: ٥٨.

(٥) بدائع الصائغ ٥: ٣٥، والحاوي الكبير ١٥: ٦٠.

(٦) أنظر لمصدرين السابقين.

دواب لير فكذلك دواب لبحر، وما لم يؤكل البري منه فكذلك بحري<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة، وأخبارهم<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً: قوله تعالى: «حرّم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير»<sup>(٣)</sup> وهذا ميتة ولحم خنزير، ولم يفرق.

وروى ابن عمر: أنّ النبي عليه السلام قال: «أُحِلَّت لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَالْمَيْتَتَانِ: السَّمَكُ وَالْخِرَادُ، وَالدَّمَانِ: الْكِدُّ وَالطَّحَالُ»<sup>(٤)</sup> فمن قبل: يحلّ من الميتة غير هذا فقد ترك الخبر.

مسألة ٣٢: لسمك إذا مات في الماء لم يحلّ أكله، وكذلك إذا نضب ماء عنه، أو انحسر عنه الماء، أو حصل في ماء بارد أو حار مات فيه، لم يحلّ أكله.

وقد الشافعي: يحلّ جميع ذلك من جميع حيوان الماء<sup>(٥)</sup>.

(١) حبه بحبه ٣: ٤١٠، والسراج توفّح ٥٦٥، ومعني معراج ٤: ٢٩٨، ومجموع ٩: ٣٢٠، والوحيد ٢: ٢١٦، ومعني لاس قدامة ١٦: ٨٦، والرب الكرى ٢: ٥٨.

(٢) أنظر: لكالي ٩: ٢١٩ حديث ٣٠١ وأحاديث أخرى في باب، والهديب ٩: ٢٠٣ حديث ٤٠١.

(٣) المائدة: ٣

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٢: ٩٠، ولسن بكري ١: ٢٥٤ و ٩: ٣٥٧، والدر مشور ١: ١٦٨، ونسب الراية ٤: ٢٠١-٢٠٢، وفتح الباري ٩: ٦٢١.

(٥) السراج توفّح ٥٦٥، ومختصر بري ٢٨٣، ومعني المعراج ٤: ٢٩٧ و ٢٩٨، وندوة المختار ١: ٤٥١، ومعني ٧: ٣٩٧-٣٩٨، ومجموع ٩: ٣١ و ٣٣ و ٧٣، وندوة المختار ٥: ٣٥٠ و ٣٦، وعمدة القاري ٢١: ١٠٥، وأهداة ٨: ٦٥، وبيّن الحديث ٥: ٢٩٦ و ٢٩٧.

وقال أبو حنيفة: إذا مات حنف أبوه لم يؤكل، وإن مات بسب، مثل أن يحسره الماء أو صر به شيء المأكول، إلا ما يموت بحرارة الماء أو برده، فإن عنه فيه روايتين<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع العرقة، وحسارهم<sup>(٢)</sup>، وطريقة الاحتياط تقتضي ذلك، فإن ما اعتزله مجمع عني إباحته، وما قالوه ليس عليه دليل. وروى عن حنيفة: أن النبي عليه السلام هي عن أكل سمك اعطافي<sup>(٣)</sup>. وروى حنيفة: أن النبي عليه السلام قال: «ما يحسر ماء عنه فكل، وما مات فيه فلا تأكل»<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٣٣: لسمك يحزن كنهه إذا مات حنف أبوه<sup>(٥)</sup>. وبه قول أبو حنيفة<sup>(٦)</sup>.

(١) لسان ١٢٣٣، ونداء الصنيع ٣٥٥ و٣٦، وهدية ٦٥٨، ووسن الحقائق ٢٩٦٥. ٢٩٧، وحلية لطباء ٤١٠:٣ - ٤١١، والمجموع ٣٣:٩.

(٢) لسان ٢١٨٦، ونداء الصنيع ١٥١١، وهدية ٦٦٩، وحدث ١٨ و٢١ و٢٢.

(٣) أنظر سنن أبي داود ٣٥٨٣، وحدث ٣٨١٥، ووسن الكبير ٢٥٥٩، وكرام ٢٧٨، وحدث ٤٠٩٧٩.

(٤) سنن الدارقطني ٢٦٧، وحدث ٦، وأصنى ٣٩٦٧، الجمع لأحكام لمرآة ٣١٩٦، وفي الجميع بتفاوت باللفظ.

(٥) المراد من موت حنف الأب، هو موت حنيفة الأب، مثل أن يشد لسمكه من ماء على شخص فيصطرب حتى يموت حنف به، وإن أكله بعض الآخر لم يدر كذا قبل موت الأب وبإحده ثم يموت. وأما موت في ماء حنف أبوه فيصطرب من ماء، أو ما يحسره الماء فقد تقدم في المسألة السابقة أنه لا يحل أكله.

(٦) أنظر نداء الصنيع ٣٥٥ و٣٦، ولسان ١٢٣٣، وهدية ٦٥٨، وتبيين الحقائق ٢٩٦:٥ - ٢٩٧.



وقال مالك . لا يحل حتى يقطع رأسه<sup>(١)</sup> .

دليلاً: إجماع الفرقه، وأخبارهم<sup>(٢)</sup> .

وأيضاً . روى ابن عمر: أن النبي عليه السلام قال: «أُحْتَبَ سا مَيْتَانِ وِدْمَانِ، فَاْلْمَيْتَانِ: اسْمُكَ وَالْخِرَادُ، وَالِدْمَانِ: الْكَيْدُ وَالصَّحَالُ»<sup>(٣)</sup> .

مسألة ٣٤: ابتلاع السمك لصع رقش أن يموت لا يحل . وبه قال أبو حامد الأسفراييني من أصحاب الشافعي<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن القاص من أصحابه: يحل ابتلاعه<sup>(٥)</sup> .

دليلاً: أن حوار ذلك محتاج إلى دليل، وإنما أُبَيِّح لنا إذا كان ميتاً .

مسألة ٣٥: يجوز أكل الهاربي<sup>(٦)</sup> وإن لم يلق ما في حوفه من رجم .

وقد أبو حامد الأسفراييني: لا يجوز أكله إلا بعد تفتيته<sup>(٧)</sup> .

دليلاً: إجماع الفرقه، وأخبارهم على أن ذوق وروث ما يؤكل حيه طاهر<sup>(٨)</sup>، وهذا منه .

(١) حلية العباد ٣: ٤١١ .

(٢) التهذيب ٧: ٩ حديث ٢٢-٢٤ .

(٣) مسند أحمد بن حنبل ٣: ٩١، وصححه كبرى ١: ٢٥٤ و ٩: ٢٥٧، وصححه المستدر ١: ١٦٨ .

ونصب إرياه ٤: ٢٠١ و ٢: ٢٠٢، وفتح الباري ٩: ٦٢١ .

(٤) حية العباد ٣: ٤١١، والمجموع ٩: ٧٣ .

(٥) المصدران السابقان .

(٦) هاربي: من مر أنوفه سمك . قاله ابن مصوري . قال عمر بن الخطاب ١: ٦٨٤، والرسدي في ربح

مروان ١: ٥١٥ . وفي هاربي: وهو سمك صغير يذوقه من غير أن تُشَقَّ حوفه .

(٧) أنظر حية العباد ٣: ٤١١-٤١٢، ومعني (من ذمته) ١١: ٤٢، والمجموع ٩: ٧٣ .

(٨) التهذيب ١: ٢٤٦ حديث ٧١٠، وصححه ٢٦٤-٢٦٧ حديث ٧٧١-٧٨٢ .

مسألة ٣٩: دم السمك طاهر.

ولشافعي فيه وجهان، أحدهم: مثل ما قبله، والثاني: أنه محسوس<sup>١</sup>.

دليلنا: إجماع ائمة، وأحاديثهم<sup>٢</sup>.

وأيضاً: الحسنة حكم شرعي، ولا دلالة في الشرع على نجاسته.

(١) الحدوي لكبير ١٥ ٦٤، وانظر جامع لاحكام القرآن ١٢١٠٧

(٢) الكافي ٥٩:٣ حديث ٤، والتهذيب ٢٦٠:٩ حديث ٧٥٥.

# كتاب الضحايا



## كتاب الضحايا

مسألة ١: الأصحية ستة مؤكدة لمن قدر عليها، ولست واحدة. وبه قال في الصحاح: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وأبو مسعود البدري، وابن عباس، وابن عمر، وبلال<sup>(١)</sup>. وفي اتباعين: عطاء، وعقمة، والأسود. وإليه ذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو يوسف، وعبد<sup>(٢)</sup>.  
ودهب قوم إلى: أنها واجبة بأصل الشرع. ذهب إليه ربيعة، ومالك، والأوراعي، والليث بن سعد، وأبو حنيفة<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح البخاري ١٢٨٧، والمصنف لعبد الرزاق ٣٨١.٤ حديث ٣٧ ٨، وليس الكبير ٩ ٢٦٤ و ٢٦٥، والمعني لاس قديمة ١١ ٩٥، ولشرح الكبير ٣ ٥٨٥، والمبسوط للرخي ١٢: ٨، وعمدة القاري ١٤٤: ٢١، وفتح ساري ١٠ ٣، وجموع ٨ ٣٨٥، والبحر الزخار ٣١١، ٥.

(٢) المعني لاس قديمة ١١ ٩٥، وشرح الكبير ٣ ٥٨٥، والألم ٢ ٢٢١، ومختصر المزي ٢٨٤، وحلية اسماء ٣ ٣٦٩، وكفاية الأخير ٢. ١٤٥، وشرح بوطاج ٥٦١، ومعي للمصاح ٢٨٢.٤، وجموع ٨ ٣٨٣ و ٣٨٥، والميراث الكبير ٢ ٥١، وسنف ١. ٢٤١، ولهداية مطبوع مع شرح فتح العدير ٨ ٦٧، ولسن الحقائق ٦. ٢، وندائع صانع ٥ ٦٢، والمبسوط بسرحسي ١٣ ٨، وفتح الساري ١٠: ٣، والمختص ٦ ٣٥٨، ودرر المختار ١ ٤١٥، والبحر الزخار ٢١١: ٢، وعملة القاري ١٤٤: ٢١.

(٣) المبسوط بسرحسي ١٢ ٨، وعملة القاري ٢١ ١٤٤، وفتح ساري ١٠: ٣، وأنباب ٣ ١٢٤.

ولأبي حنيفة تفصيل، فقال: إن كان معه نصاب نخب عليه، وإن لم يكن معه نصاب لا نخب عليه، ونخب عنده على المقيم، ولا نخب على المسافرين، وإن فات وقتها لا نخب بعدها .

دليلاً: إجماع الصرقة، وأحاديثهم<sup>(١)</sup>، وإيضاً: الأصل برأءة الذقة، ووجوبها يحتاج إلى دليل.

وروى سعيد بن المسيب، عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إد دحل العشر، وأراد أحدكم أن ينصتي، فلا يمس من شعره شيئاً حتى ينصتي»<sup>(٢)</sup>. فلو كانت حبة ما عطفها على رادته؛ لأنها نخب، أرد أو لم يرد.

وسنف ٢٣٩١ و٢٤١٠ بدائع الصنيع ٦٢٥، وأهدية ٦٧٨، شرح فتح العبد ٦٧٨، ونسب الحقائق ٢٦، و٦٠ (مختصر) باب لأصحابه، وحاشية رد المحتار ٣١٣، ونحو ٣٥٥:٧، ولعلي ١١٠٩، وشرح الكبير ٥٨٥، وبدلة المعبد ٤١٥، وحنية العلماء ٣:٣٦٩، والمجموع ٨:٣٨٥.

(١) سنن ٢٣٩٠، وميسر لمسرحي ٨١٢، واللباب ١٢٤:٣، وفتح الباري ٣:١٠، وعمدة القاري ١٤٤:٢١، وأهدية ٦٧٨، وشرح فتح العبد ٦٧٨، وبدائع الصنيع ٦٣٥، وحاشية رد المحتار ٣١٣ و٣١٥، ونسب الحقائق ٢٦، وحنية العلماء ٣:٣٦٩، والمجموع ٨:٣٨٥، وكفاية لأخبار ١٤٥، والميراث الكبرى ٥١٢، وبدلة المعبد ٤١٥، وسبحر برآر ٣١١٥.

(٢) أنظر من لا يضره القبح ٢:٢٩٢ حديث ١٤٤٥ و١٤٤٦.

(٣) صحيح مسلم ٣:١٥٦٥، حديث ٣٩، ومس في دود ٩٤٣ حديث ٢٧٩١، ومسد أحمد بن حنبل ٦:٢٨٩، ومس في ماحة ٢:١٠٥٢، حديث ٣١٤٩، ومس لدارقطني ٤:٢٧٨، حديث ٣٦، ومس السني ٧:٢٢١، وشرح معاني الآثار ١:١٨١، والنسب الكبرى ٩:٢٦٣، وعمدة القاري ٢:١٥٨، وكرايع ٨٨:٥، حديث ١٢١٧٨، وفي جميع كتب يسنن في النكاح.

وروى عكرمة، عن ابن عباس: «أن النبي عليه السلام قال: «مُرت بالنحر، وهو ستة لكم»<sup>(١)</sup>.

وعن عكرمة، عن ابن عباس: «أن النبي عليه السلام قال: «ثلاث كتبت علي ولم تكتب عليكم: النحر، والوتر، وركعتا الفجر»<sup>(٢)</sup>.

وهو إجماع الصحابة، روي عن تقدم ذكره، ولا يخالف لهم.

فروي: «أن أبا بكر وعمر كانا يضحيان بحفة أن يرى أنها وحدة»<sup>(٣)</sup>.

وأبو مسعود قال: «أنا لا أصحني وأنا مؤسر، لأن لا يُقدَّر جيرا لي أنها واجبة علي»<sup>(٤)</sup>.

واس عباس أعطى عكرمة درهمين وأمره أن يشتري بها حمأ، وقال: من سألت عن هذا فقل هذه أصحبة ابن عباس»<sup>(٥)</sup>.

وسأل زياد بن عبد الرحمن<sup>(٦)</sup> ابن عمر عن الأصحبة، فقال: تريد أنها واجبة؟ قال: لا، إنها ستة ومعروف، قال ابن عمر: صدقت»<sup>(٧)</sup>.

(١) رواد مدارقطي في سنة ٢٨٢: ٤ حديث ٤١ ملقط «أمرت بالنحر وليس بواجب».

(٢) روه البيهقي في سنة ٩: ٢٦٤ وغيره بألفاظ مختلفة لا تصرف بالمقصود، فلاحظ

(٣) لحاوي الكبير ١٥: ٧٢ وأنظر: ابن الكبير ٩: ٢٦٤ و ٢٦٥، والمعنى ٧: ٣٥٨، ومختصر

المرئي ٢٨٣، وبدنوع الصنيع ٥: ٦٢، والمجموع ٨: ٣٨٣، وتمتحن الحبير ٤: ١٤٥ دليل

المحدث ١٩٨٠.

(٤) لحاوي الكبير ١٥: ٧٢ وأنظر ابن الكبير ٩: ٢٦٥.

(٥) مختصر المرئي ٢٨٤، والمعنى ٧: ٣٥٨، وبدنوع لمحمد: ١٥: ٤١٥ ولحاوي الكبير ١٥: ٧٢

(٦) زياد بن عبد الرحمن نقسي؛ أبو الحصباء البصري. روى عن ابن عمر، وعنه عقل بن

طلحة تهذيب التهذيب ٣: ٣٧٩.

(٧) ذكره ابن حزم في المحلى ٧: ٣٥٨ بختصار، فلاحظ

ونحو هذا عن بلال<sup>(٢٠)</sup>، ولا يخالف لهم.

فإن تعقّبوا بقوله تعالى: «وَصَلِّ لِرَبِّكَ وَاحِدًا»<sup>(٢١)</sup> فإنه أمر بالسحر، والأمر يقتضي الإيجاب.

قضا: هذا متروك بالإجماع؛ لأنّ ظاهره يقتضي لسحر، وهو يختص بالليل، ولا خلاف أنّ ذلك لا يجب، وأنه يجوز دح سحر ونعم.

وإذا ترك ظاهرها، جاز لنا أن نعملها على الاستحباب، أو على هدي المتمتع، أو على ما كان بدرّ، أو غير ذلك، على أنّ ذلك خطاب لمبي عليه السلام خاصة.

ومن قال: أنّ لأمة داخلة فيه حتّاح إلى دليل، وقد سنا ما روي أنّه كان خاصّاً به من قوله عليه السلام.

مسألة ٢: لا يكره لمن يريد التّصحية يوم العبد، أو شراء أضحية ومن ثم تكن خاصة أن يحلق شعر رأسه، أو يقصّ أطماره من أول لعشر إلى يوم لحر، ولا يحرم ذلك عليه. وله قل أبو حيفة، ومالك<sup>(١)</sup>.  
وقد أخذ من حبل، وسحق: يحرم عليه ذلك حتّى يصحّي<sup>(٢)</sup>.

(١) لم تشر المصادر إلى اسم كنه ولقبه، وهو مشرّف بن عدة فلاحظ أسد العادة ١

٢١٠ ٢٠٥

(٢) المعنى لابن قدامة ١٩١: ٩٥، والمجموع ٨: ٣٨٥.

(٣) الكوثر: ٢

(٤) عملة القاري ٢١: ٦٥٨، والمعنى لابن قدامة ١١: ٩٦، وحلية نعلبه ٣: ٣٧٢، والمجموع

٨: ٣٩٢، والميراث لكبرى ٢: ٥٢، وبيل لأوطار ٥: ٢٠١

(٥) معني لابن قدامة ١١: ٩٦، وحلية نعلبه ٣: ٣٧٢، والمجموع ٨: ٣٩٢، وميراث الكبرى

٢: ٥٢، وبيل لأوطار ٥: ٢٠٠.



وقال الشافعي: يكره به ذلك ولا يحرم<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: أنَّ الأصل الإباحة، وكون ذلك محرماً أو مكروهاً يحتاج إلى دليل.

وروت عائشة قالت: كنت أقتل قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم يقدِّدها هو بيده، فلم يحرم عليه شيء أحبه الله له حتى نحر الهدى<sup>(٢)</sup>، وهذا نص.

مسألة ٣: يحرم اشئى<sup>(٣)</sup> من كل شيء، من الإبل والبقر والغنم والجدع<sup>(٤)</sup> من الضأن. وبه قال عامة أهل العلم<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عمر، والرهري: لا يحرق، لا الشيء. فخالف في الجدع من

(١) حصة نسخة ٣٧١ ٣، والمجموع ٣٩٢ ٨، وسيرال كبرى ٥٢٠ ٢، والمعني لاس قدامة ٩٩:١١، وعمدة القاري (١٥٨:٢١)، ونيل الأوطار ٢٠٠:٥.

(٢) سنن لكبرى ٢٦٧ ٩، ومسنن محمد بن حنبل ٣٦ ٦، وتنبهن الخبر ١٤٤:٤ حديث ١٩٧٤، وفي بعضها تفاوت يسير في اللفظ.

(٣) وان اشئى في نسخة ٢٢٦ ١، مرة «نه» نسبة من الغنم ما دخل في نسبة الثلاثة، ومن البقر كذلك، ومن الإبل في السادسة.

(٤) وقال في المصدر السابق ٢٥٠ ١ «جدع» أصل الجدع من أسنان الذئب، وهو كمن مشرقت، فهو من الإبل ما دخل في نسبة لحمه ومن البقر والمعرف دخل في نسبة لحمه، وقيل انقري الشئ، ومن تقدم ما نسب له، وقيل أقل منها ومنهم من حذف بعض هذا في التعبير.

(٥) مدونة الكبرى ٦٩ ٢، ومختصر بري: ٢٨٤، وصلى الترمذي ٨٨:٤ ذيل الحديث ١٤٩٩، وسنن مبرحي ٩ ١٢، والمعني لاس قدامة ١١ ١٠، وأشرح بكر ٥٤٧ ٣، وجمعه العلماء ٣:٣٧٢، وفتح الباري ١٥ ١. وأما في واحد ١٤٥ ٢، وتبين الحديث ٧ ٦، والمجموع ٣٩٢ ٨ و٣٩٣، واللباب ١٢١ ٣، وألبحر راجد ٣١١ ٥، وحاشية المختار ٣٢٢ و٣٢١ ٦.

لصان<sup>(١)</sup>.

وقول عطء، والأورعي. يجرى لجذع من كل شيء<sup>(٢)</sup>.

وأما الخدع من الماعز فلا يجرى بلا خلاف.

دليلاً: إجماع لفرقة، وأحدرهم<sup>(٣)</sup>.

وروى ريد بن حله أخيه، قال: قسم رسول الله صلى الله عليه وآله

في أصحابه ضحياً، وعطى عداقاً<sup>(٤)</sup> جذعاً، فرجعت بها إليه، فقلت: إنه

خدع، فقل: «ضح به» فصحبت به<sup>(٥)</sup>.

وروى عفيه بن عمر أخيه، قال: كنت بصحبي مع رسول الله صلى الله

عليه وآله بالجذع من الضأن<sup>(٦)</sup>.

(١) المحلى ٧: ٣٦٥، والمعنى لابن قدامة ١١: ١٠٠، والشرح الكبير ٣: ٥٤٢، والبحر الرخا

٣١١ ٥

(٢) المعنى لابن قدامة ١١: ١٠٠، وشرح الكبير ٣: ٥٤٢، وحبه بعد ٣١٢ ٣٧٢، وضع يد

١٥١، وسحر أرحد ٣١١ ٥

(٣) بكري ٤: ٤٨٩-٤٩١ حديث ١ و ٥ و ٧ و ٩، والتهديب ٥: ٢١٦ حديث ٦٨٨-٦٩٠، ومن

لا يصره لمعه ٢: ٢٩٤ دليل الحديث ١٤٥٥.

(٤) في بعض المصادر حديثه «عود»، وسعدى بن الأثري من أولاد معمر لم يتم له سنة،

وعود هو معمر من أولاد معمر. داود بن ورقى وأبى عبد الله جود. نصر بن بهية ٣: ١٧٧ و

٣١١ مادني (اعتد) ولاعتق.

(٥) سنن أبي داود ٣: ٩٥ حديث ٢٧٩٨، وسنن بكرى ٦: ٢٧١، وقد روي في صحيح البخاري

١٣١ ٧، وصحيح مسلم ٣: ١٥٥٦ حديث ١٦، وصنن لثرمذ ٤: ٨٨٤ من الحديث ١٥٠،

ومعجم بكر بن مطير ١٧: ٣٤٣ و ٣٤٤، حديث ٩٤٥-٩٤٧، وسنن الاوطار ٥: ٢٠٣.

مطير بن عوف بن عامر الجهمي عمه، فلاحظ.

(٦) سنن نسائي ٧: ٢١٩، ومعجم بكر بن مطير ١٧: ٣٤٦ حديث ٩٥٣، وسنن بكرى

٢٧٠: ٢٦، ونحو ٣٦٤: ٧ وفي بعضها تفاوت بين.

وأما الدليل على الأوزاعي وعطاء، فذ رواه حبر قان: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا تدعوا إلا مستة، إلا أن تمسروا عليكم فتدعوا جذعة من الضأن»<sup>(١)</sup>.

مسألة ٤: أفضل الأصاحي الشئ من الإبر، ثم من القبر، ثم الجذع من الضأن، ثم لشي من المعر. وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.  
وقد مالك - فصلها الجذع من الضأن<sup>(٣)</sup>.  
ديلم. جماع العرفة، وأحدرهم<sup>(٤)</sup>.

وروى حبر: أن النبي عليه السلام قال: «لا تدعوا إلا مستة، إلا أن تمسروا عليكم فتدعوا جذعة من الضأن»<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح مسلم ٣ ١٥٥٥ حديث ١٣، ومسنون في ١٥٣ حديث ٢٦٦١، ومسنون في ٢١١٧، ومسنون في ٢ ١٠٤٩ حديث ٣١٤١، ومسنون في ٣ ٣١٢ و ٣٢٧، ومسنون في ٥ ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٦٩ و ٢٦٩، ومسنون في ١ ١٥١، وذكر العدل ٨٦٥ حديث ١٢١٦٧، وصفت الأربعة ٢١٦، وتلخيص الخبر ١٤١ حديث ١٩٦٧.

(٢) الأم ٢ ٢٢٤، وحيثه المنها، ٣٧٢٣، وشرح لودج ٥٦٢، وتلخيص ٢ ٢١٢، ومعي شرح ٤ ٢٨٥، وعموم ٨ ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٦، ونحو ٧ ٣٧٠، وبديده محمد ١ ٤١٦، ومعي لاس قدمه ١١ ٩٩، وشرح كبير ٣ ٥٤، وشرح نرد ٥ ٣١٢.

(٣) بديده محمد ١ ٦٦، وسهل نرد ٢ ٣٨٢، وحيثه عليه ٣ ٣٦٣، والمعي لاس قدمه ١١ ٩٩، وشرح كبير ٣ ٥٤، ونرد - كبرى ٢ ٥٤، وعموم ٨ ٣٩٨، وشرح نرد ٥ ٣١٢، ونيل الاوطار ٥ ٢٠٣.

(٤) تهذيب ٥ ٢٠٦، حديث ٦٨٨، وأبصر دعاء الأربعة ١ ٣٢٦.

(٥) صحيح مسلم ٣ ٥٥٥، حديث ١٣، ومسنون في ١٥٣ حديث ٢٦٦١، ومسنون في ٢ ١٠٤٩ حديث ٣١٤، ومسنون في ٧ ٢١٨، ومسنون في ٣ ٣١٢ و ٣٢٧، ومسنون في ٥ ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٦٩ و ٢٦٩، ونحو ٧ ٣٦٣، وصفت بريفة ٤ ٢١٦، وفتح الباري ١٠ ١٥١، وتلخيص الخبر ١٤١: ١٩٦٧.

وروى نُهريرة: أنَّ النبي عليه السلام قال: «من راح في الساعة الأولى فكأنها أُهدى بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنها أُهدى بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنها أُهدى كشيء، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنها أُهدى دحاحة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنها أُهدى بيضة»<sup>(١)</sup>.

فوجه دلالة: أنَّ النبي عليه السلام فضل بين الساعات، فحعل لمن راح في «وها بدنة، ولمن راح في لثانسة بقرة، ولمن راح في الثانسة كشيء، ثبت: أنَّ البدنة أفضل.

مسألة ٥: يكره من الأضاحي الجللحاء<sup>(٢)</sup> وهي التي لم يحق لها قرن، والعضاء وهي التي كسر طاهر قرنها وناطه، سوء دُمي قرنها أو لم يدم. وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقال النخعي: لا يجوز الجللحاء<sup>(٤)</sup>.

وقد مالئ: العضاء إن دُمي قرنها لم تحرم، وإن لم يدم «حزأت»<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح لبحري ٣٢، ومعني لاس قدمه ١١ ٩٩، ورمب مسند شافعي ١٣١ حديث ٣٨٩، ونصب نرية ٣ ٩٨ حديث ٨٩، ومن سمردي ٢ ٣٧٢ حديث ٤٩٩، ومن السني ٣ ٩٩ وفي الجميع بتفاوت يسير في اللفظ.

(٢) وقد عُثر على أيضاً «خفاء» في بعض مصدريه من سبب تذكره، وهي بمعنى واحد أنظر سببه ١ ٢٨٤ و ٣٠٠ مادتي «الجلح» و«الجم».

(٣) لأم ٢ ٢٢٣، ومختصر بري ٢٦٤، وحسنه معني ٣ ٣٧٤، ومعني لاس فدانة ١ ١ ٢، والشرح كبر ٣: ٥٤٨، والمجموع ٤٠٢: ٨.

(٤) المجموع ٤٠٢: ٨، والحاوي الكبير: ١٥ ٨٤.

(٥) مدونة الكبرى ٢ ٦٦، وندوة مختار ١ ٤١٩، وسهول مدرك ٢ ٤، ومعني لاس فدانة

دليلنا: إجماع الفرق، وأخبارهم<sup>(١)</sup>، وأيضاً: الأصل الإجراء، والمع  
يحتاج إلى دليل.

مسألة ٦: يدخل وقت ذبح الأصحية بطول الشمس من يوم النحر. وبه  
قال عطاء<sup>(٢)</sup>.

واختلف الفقهاء على أربعة مذاهب:

فقال لشافعي: يدخل بدخول الوقت، والوقت إذا دخل وقت صلاة  
الأضحى، وهو إذا ارتفعت الشمس قبلاً يوم الأضحى، ومضى بعد هذا  
رمضان بقدر ما يمكن صلاة العبد والخطتين، سواء صلي الإمام أو لم  
يصل<sup>(٣)</sup>.

واختلف أصحابه في صفة الصلاة على وجهين:

منهم من قال: لا اعتبار بصلاة النبي عليه السلام، وكان يقرأ في الأولى  
«ق» وفي الثانية فاتحة الكتاب و«اقتربت الساعة»، ويحط بعد هذا

١٠٢ ١١، وحسنه عطاء ٣٦٤ ٣، ونحوه ٣٦٠ ٦، ومجموع ١ ٢ ١، وشرح الكبير  
٥١٨ ٣

(١) نكدي ١ ١٩ حديث ١٢، وبعث الإسلام ٣٢٦ ١، ومن لاهصره العقد ٢ ٢٩٣ حديث  
١٤٥٠، وانتهى به ٢١٣ ٥ حديث ٧١٦، ويستفاد من أبي ورد في أخبار شريها ته  
هي تربي وليس بني محرمي، فلاحظ.

(٢) حقه عطاء ٣٧٠ ٣، ومعني لاس قدمه ١١ ١١٤، وشرح كبير ٣ ٥٥٥، وعمدة القاري  
١٥٧ ٢١، والبحر الرخا ٣١٦: ٥، والميراث الكبرى ٢: ٥٢.

(٣) الأم ٢ ٢٢٣، ومختصر بري ٢٨٤. وحسنه عطاء ٣ ٣٧٠، والميراث الكبير ٢ ٥١، وكفه  
الأخبار ٢ ١٤٨، وحسنه عطاء ١ ١١٤، ومعني لاس قدمه ١١ ١١٤،  
وانشرح نكدي ٣ ٥٥٤، وبتبع لاهصر ٥ ٧٣، وعمدة القاري ٢ ١٥٧، وفتح بري  
٢١ ١، ومجموع ٨ ٣٨٧ و٣٨٩، وحرر حرار ٥ ٣١٥، وسن الأوصار ٥ ٢١٥

خطبتين خفيفتين<sup>(١)</sup>.

ومنه من قال: الاعتبار بركعتين أقل ما يحرى من تمام صلاة،  
وخطبتين خفيفتين بعدها<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يدخل وقتها بالمعل، وهو أن يفعل الإمام الصلاة  
ويحط، فإذا فرغ من ذلك دخل وقت الذبح، وإن تأخرت الصلاة لم يذبح  
حتى يصلي، هذا في حق أهل مصر، وأما أهل السواد فوقت الذبح في  
حقهم طلوع الفجر الثاني من يوم الحر؛ لأنه لا يعد على أهل السواد<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: يدخل وقته بوجود الفعل أيضاً، والفعل صلاة الإمام  
والخطبتين وذبح الإمام أيضاً، فإن تقدم على هذا لم يحز، قال: وأما أهل  
السواد فوقت كل موضع معتبر بأقرب البلدان إليه، فإذا أقيمت لصلاة  
والذبح في ذلك البلد دخل وقت الذبح<sup>(٤)</sup>.

وقال عطاء: وقته طلوع الشمس من يوم الحر<sup>(٥)</sup>.

(١) حصة ص ٣، ٣٧، والمجموع ١، ٣٨٧، وحوى الكبير ١٥، ٨٥

(٢) حبة العلماء ٣٧٠٠٣، والحاوي الكبير ١٥: ٨٥

(٣) شرح معاني الآثار ٤، ١٧٤، والمسعودي لمصرحي ١٢، ١٨، ١٦، والندب ٣، ١٢٥، وفتح  
الصديق ٥، ٧٣، والهداية ٨، ٧٢، وحاشية روضة المحرر ٦، ٣١٨، وشرح فتح البدير ٨، ٧٢، وفتح  
باري ١٠، ٢٠، وحصة ص ٣، ٣٧، وأخبار الكسرى ٢، ٥١، ٥٢، وندبه محمد  
٤٢١: ١، وبيل الأوطار ٢١٥: ٥.

(٤) نوادر ٢، ٤٨٣، حديث ٣، والندوة الكبرى ٢، ٦٩، وندبه محمد ١، ٤٢١، وسهول مدارك  
٢، ٣٩٠، وحصة ص ٣، ٣٦، والمجموع ٨، ٣١٩، والهمي ٧، ٣٧٤، وفتح باري ١٠، ٢١،  
وعصمة باري ٢١، ١٥٧، وبيل الأوطار ٥، ٢١٤، وجزر بحر ٥، ٣١٦.

(٥) حصة ص ٣، ٣٧٠، ومعني لاس قدامة ١١، ١١٤، والشرح الكبير ٣، ٥٥٥، وعصمة لقاري  
٢١، ١٥٧، وبيحار الزحار ٥: ٣١٦.

دليلاً: إجماع افرقة على أنّ الأُصحية يوم الأُضحى، ولم يعتنوا، فيجب أن يكون جميع اليوم وقتاً له.

مسألة ٧: لذكاة لا تقع محرثة إلا تقطع أشياء أربعة: الخلقوم وهو مجرى النفس، والمرء وهو تحت الخلقوم، وهو مجرى الطعام والشراب، ولودجين وهما عرق محيطان بالخصوم. وبه قول مالك.

وقال أبو حنيفة: قطع أكثر الأربعة شرط في الإحراء، قالوا: وظاهر مذهبه الأكثر من كلّ واحد منها<sup>(١)</sup>.

وقال أبو يوسف: أكثر الأربعة عدداً، فكأنه يقطع لثلاثة من الأربع بعد أن يكون الخلقوم والمرء من الثلاثة<sup>(٢)</sup>.

وقال لشافعي: الإحراء يقع قطع الخلقوم والمرء وحدهما، وقطع الأربعة من المكملات<sup>(٣)</sup>.

(١) بداية العهد ١: ١٣٦، وحكم القرآن لابن لمري ٥٤٠: ٢، ومعني لابن قدامة ٤٦٦: ١١، وحسنه بعبء ٣: ٤٢٣، ووجز ٢: ٢١٢، والمجموع ٩: ٩٠، وهداية المصنوع مع شرح فتح المغيث ٥٨: ٨، والبحر الزخار ٣٠٨: ٥.

(٢) الشف ١: ٢٢٦ - ٢٢٧، وأبواب ٣: ١١٨، والموسم بسرحسي ١٤: ٢، وهداية ٨: ٥٨، وشرح فتح بقدير ٨: ٥٨، وسين حدش ٥: ٢٩٠، ومعني ٦: ٤٣٩، وبداية العهد ١: ٤٣١، ومعني لابن قدامة ١١: ٤٦، وحسنه بعبء ٣: ٤٢٣، والمجموع ٩: ٩٠، والبحر الزخار ٣٠٨: ٥.

(٣) المبسوط بسرحسي ١٢: ٣، وأبواب ٣: ١١٨، وهداية ٨: ٥٨، وسين الحدائق ٥: ٢٩٠ - ٢٩١، وحلية العباء ٣: ٤٢٣، والمجموع ٩: ٩٠.

(٤) الأ ٢: ٢٣٦ و ٢٣٧، وكفاه الأجر ٣: ١٣٧، وسراج موفق ٥٥٨، ومعني مجد ٤: ٢٧٠، ووجز ٢: ٢١٢، والمجموع ٩: ٨٦ و ٩٠، وحسنه بعبء ٣: ٤٢٣، وبداية العهد ١: ٤٣١، ومعني ٧: ٤٣٩، ومعني لابن قدامة ١١: ٤٥ و ٤٦، والشف ١: ٢٢٧، وأحكام القرآن لابن العربي ٥٤١: ١.

دليلاً: أنَّ ما اعتزله مجمع عمى وقوع الدكاة به، وما قالوه ليس عليه دليل، فالاحتياط يقتضي ما قلناه.

وروى أبو أمامة: أنَّ النبي عليه السلام قال: «م فرى الأودح فكُتُو ما لم يكن قرص دُبُّ أو حرطمر»<sup>(١)</sup>، واعتبر فرى الأودح، يعني قطعها.

مسألة ٨: ستة في الإبل السحر، وفي اسقر واسعم اندح بلا خلاف. وفي دح لكن، أو بحر الكل لم يجر عبداً. وقال الشافعي: يجوز كل ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: السحر يحوز في الكل، والدح لا يجوز في الإبل خاصة، وفي دح الإبل لا يحل أكله؛ كما قلناه<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: إجماع الصفة، وأحسارهم<sup>(٤)</sup>، وأيضاً: ما اعتبرناه مجمع عمى حصون التدكية به، وما قالوه ليس عليه دليل.

مسألة ٩: قد بسا أن دبائح أهل الكتب لا تحرى<sup>(٥)</sup>، وكذلك

(١) روى في كبر حدث ٦٦٢ حديث ١٥٦٠ عن أبي أمامة ومعه «كن» فرى الأودح ما لم يكن قرص سن أو حرطمر.

(٢) لأب ٢٣٩٦، ومختصر لمري ٢٨٤، وحبه عليه ٤٢٤٣، والمجموع ٩٨٥ و ٩٠، وسرح التوفيق ٥٥٨، ومعني عتج ٤٢٧١، والمعنى ٦٤٤٥، ومديه المجدد ٤٣٠١، ومعني لاس فدنه ١١٤٨، واختلاف الفقهاء للطحاوي ١٧٢.

(٣) ديه عليه ١٤٣، وسهل مد رش ٢٥٢، ومديه الكبرى ٦٥٢، والمعل ٤٤٥٠، والمعني لاس فدنه ١١٤٨، وحبه عليه ٤٢٤٣، والمجموع ٩٠ و ٩٠، والسحر الرخا ٣٠٧، واختلاف الفقهاء للطحاوي ٧٢: ٧٢.

(٤) الكافي ٦٢٨ ٢٢٩ حديث ٣٠٢، وحديث ٥٣٩ حديث ٢٠٨ و ٢١٩.

(٥) تقدم بيانه في المسألة ٢٣٣ من كتاب الصيد والدبائح، فراجع.



الأضحية. وخالفنا جميع الفقهاء في ذلك في الداحية من غير كراهة<sup>(١)</sup>.  
وقال لشافعي: أكره ذلك في الأضحية، ولكن يجرئه<sup>(٢)</sup>.  
وقال مالك: يحل أكله، ولا يجرئ في الأضحية<sup>(٣)</sup>.  
دليلنا: ما تقدم من أن ذبائح أهل الكتاب لا تحرى، وكل من قال  
بذلك قال في الأضحية مثله.  
وروي عن النبي عليه السلام أنه قال: «لا يذبح صحابكم إلا  
طاهر»<sup>(٤)</sup> والكفار أنجاس.

مسألة ١٠: إذا قتل إن ذبائح أهل الكتب ومن حالف الإسلام لا  
تححر، فقد دخل في جملتهم ذبائح نصارى تعبد<sup>(٥)</sup>، وهم تنوح<sup>(٦)</sup>،

(١) الأم ٢٣٦ و ٢٣١، وحاشية عليه ٤٢١، وكفه لا حار ٢ ١٤١، والوحي ٢٠٥٢،  
والمجموع ١٧٨ و ٨٠، وسندونه لكبرى ٢ ٥٦ و ٦٧، وسنده العهد ١ ٤٣٥ و ٤٣٦،  
وبسيط للرحبي ١١ ٢٤٦، والندب ٣ ١١٥، وسلف ١ ٢٢٨، وسنده مجموع مع  
شرح فتح تقدير ٨ ٥٢، وشرح فتح تقدير ٨ ٥٢، وسنده الصنيع ٥ ٤٥، وبيش الحفاني  
٥ ٢٨٧، ومعني لاس قدامه ١١ ٣٦، وشرح بكبرى ٣ ٥٥٣، و ١١ ٤٨، وعلى ٧ ٣٨٠ و  
٤٥٤.

(٢) الأم ٢٢٢: ٢، ومختصر بري ٢٨٤، وحاشية عليه ٣ ٣٧٤، وسيرت الكبرى ٢ ٥٣، وسنن  
الكبرى ٩ ٢٨٤، والشرح الكبير ٣ ٥٥٣.

(٣) المدونة الكبرى ٢ ٦٧، وحاشية عليه ٣ ٣٧٤، والمجموع ٨ ٤٠٧، والميزان بكبرى ٢ ٥٣.

(٤) الشرح الكبير ٣: ٥٥٣، والحاوي الكبير ١٥: ٩٢.

(٥) سمى إلى بني عبد من وائل بن فسط، كان أكثرهم نصارى. أنكر لأمه على قبائل  
الرواة: ٨٧.

(٦) نسبة إلى سوح بن ميث بن ثعلبة بن عمرو بن حنظل بن عمرو بن أخاف بن  
قضاع. الأتباء على قبائل الرواة: ١٣٧.

وهراء<sup>(١)</sup>، وسووائل. ووافقنا في نصارى تعبت الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: تحل دناحهم<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: ما قدمناه من الأدلة على ذلك، فلا وجه لاعادته، وبصاً فقد

قال بتحريم دناحهم عني عليه السلام، وعمر<sup>(٤)</sup>، ولا يخالف هي.

وروي عن ابن عباس روايتان<sup>(٥)</sup>.

مسألة ١١: لا يجوز أكل دبيعة تدبح لغير لصة مع لعمد وإمكان.

وقال جميع الفقهاء: إن ذلك مسح<sup>(٦)</sup>.

وروي عن ابن عمر أنه قال: أكره دبيعة تدبح بغير القلة<sup>(٧)</sup>.

دليلنا: أن ما اعتبرناه مجمع على حوار التذكية به، وليس على ما قالوه

دليل.

وأيضاً: روى حامر، قال: صحت رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) هراء مئة إلى هراء بن عمرو بن الحارث بن مصعبه لانه على فاسل نرواه ١٣٨.

(٢) الأم ٢٣٢:٢، ومختصر المرقى ٢٨٤، وكذا به لأحمر ١٤٠:٢، ومجموع ٧٨:٩، والمعي لاس

قدامه ١٠:٥٨٧، وبداية المجتهد ١:٤٣٦، وشرح الكبير ١١:٤٩، وعمدة القاري ٢١:١١٩.

(٣) بدائع لصانع ٤٥٠:٥، وحشية العلياء ٣:٤٢١، والمجموع ٩:٧٨، وبين خدق ٥:٢٨٧.

(٤) أنظر المصنف لسيد النراق ٤:٤٨٥ حديث ٨٥٧٠، ومسنند الشافعي ٢:١٧٤:٢، والس ١٧٥، والس

الكبرى ٩:٢٨٤، وعمدة القاري ٢١:١١٩، وبدامه المجتهد ١:٤٣٦، والمجموع ٩:٧٨.

(٥) ذكر بن رشد في بداية المجتهد ١:٤٣٦ أحد قوله

(٦) الأم ٢٣٩:٢، ومختصر المرقى ٢٨٤، والوحيد ٢:٢١٢ و٣:٢١٣، ومجموع ٨:٤٠٨ و٩:٨٦،

والسراج الوهاج: ٥٥٨، ومعني المحتاج ٤:٢٧٢، وبدونه بكبرى ٢:٦٦، والسف ١:٢٣٠.

وبداية المجتهد ١:٤٣٥، والشرح الكبير ٣:٥٥٢، والبحر ابرحار ٥:٣٠٧، والمغلي ٧:٤٥٤.

(٧) اشرح الكبير ١١:٦١، ومعني لابن دمامه ١١:٤٧، والمغلي ٧:٤٥٤.

نكبتشين أقربين، قلت: وجهها قرأ «وجهت وجهي...» الآيتين<sup>(١)</sup>.

مسألة ١٢: يستحب أن يصلي على النبي عليه السلام عند الذبيحة، وأن يقول: اللهم تقبل مني. وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: تكره الصلاة على النبي عليه السلام عند الذبيحة.

وقال أبو حنيفة: تكره الصلاة على أبي عليه السلام عند الذبيحة، وأن يقول: اللهم تقبل مني<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: جماع الفرق.

وأيضاً: قوله تعالى: «يا أيها الذبيح أمو صلوا عليه وسلموا تسلياً»<sup>(٤)</sup> وذلك على عمومته إلا ما أحرجه الدليل.

وقد روي في التفسير في قوله «ورفعنا لك ذكرك»<sup>(٥)</sup>: أن لا أذكر إلا تذكراً معي<sup>(٦)</sup> وقد أجمعت على ذكر الله، فوجب أن يذكر رسول الله

(١) من ابن داود ٩٥٣ حديث ٢٦٩٥، ومن سنن ماجة ١٠٤٣ حديث ٣١٢١، والسنن الكبرى ٢٨٥٩، ونحوه خبرنا ١٤٣ حديث ١٩٧٣ والجميع باختلاف يسر.

(٢) الأم ٢٣٩٢، وعتمصر بروي ٢٨٤، وحسنه أحمد ٣٣٧٥، والجميع ٨ ٤١٠ و ٨٦٠٩، وسراج بوقاه ٥٥٨، ومعني نخساح ٤ ٢٧٣، وكفاية الأخبار ٢ ١٤٨ والجميع لأحكام القرآن ١٢: ٦٦، والسنن الكبرى ٢٨٥: ٢.

(٣) أئمر بدونه بكبرى ٢ ٦٦، والمعني لاس فداه ١١ ١١٨، ونشرح لكبير ٣ ٥٥٢، والجميع لأحكام القرآن ١٢: ٦٦، وحسنه أحمد ٣ ٣٧٥، والجميع ٨ ٤١٠ و ٤١٢، وبيروان بكبرى ٥٣: ٢، والبحر الزخار ٥: ٣١٨.

(٤) الأحراب ٥٦.

(٥) الشرح: ٤.

(٦) الجميع لأحكام القرآن ٢٠: ١٠٦، وتفسير علي بن إبراهيم القمي ٢ ٤٢٨، والبحر الزخار ٥: ٣١٨، والسنن الكبرى ٩: ٢٨٦.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

وروى عبد الرحمان بن عوف قال: سجد رسول الله صلى الله عليه وآله، فذهبت انتظر، فأطدل ثم رفع رأسه، فقال عبد الرحمان: لقد حسيت أن يكون الله قد قصص روحك في سجودك، فقال: «يا عبد الرحمان، لقيت أحي جبرئيل عليه السلام وأخبرني عن الله أنه قال: من صلى عليك صليت عليه، فسجدت شكراً لله»<sup>(١)</sup>. وفي بعضها قال: «من صلى عليك مرة صليت عليه عشر، فسجدت لله شكراً»<sup>(٢)</sup> ثبت: أن الصلاة عليه مستحبة على كل حان، وفي كل وقت، ولم يفضل.

وروى حار قال: دبح رسول الله صلى الله عليه وآله يوم لحر كشيئ أقرب أملح، فلما وحهها قال: «وتجهت وجهي ليدي فطر السموات والأرض حياً وما أنا من المشركين إن صلاتي وسكوتي وعدي وعدي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، اللهم منك ولك عن محمد وأمه بسم الله والله أكبر»، ثم دبح<sup>(٣)</sup>.

وروت عائشة: أن النبي عليه السلام أمر بكس أقرد، يطأ في سواد، ويصير في سواد، ويرث في سواد، فأني به لبصخي به، ثم أخذ بكس فأصحه ودعاه، فقال: «بسم الله، اللهم تقتل من محمد وآل محمد ومن أمة

(١) مسند أحمد بن حنبل ١: ١٩١، وابن مكي ٢: ٣٧١ و ٩: ٢٨٥ - ٢٨٦، وكبري ٥٠٢: ١ حديث ٢٢١٩ متفاوت يسير في اللفظ.

(٢) بقرآن محمد بن ١: ٥٠١ حديث ٢٢١٤ وخبر حري في الله بعباسي ذلك.

(٣) من أبي - ود ٣: ٩٥ حديث ٢١٩٥، ومن من مائة ٢: ١٠٤٣ حديث ٣١٢١، ومن

كبرى ٩: ٢٨٧، وخبر لا حكمه نقر ١٢: ٦٦، وبخبر حري ١: ١٤٣ حديث ١٩٧٣، وتبل الأوطار ٥: ٢١١ وفي بعض متفاوت يسير في اللفظ.

محمد»، ثم ضحى<sup>(١)</sup>. وهذا نص.

مسألة ١٣: يكره إبانة الرأس من الخمد، وقطع السجاع قبل أن ترد الديحة، فإن خالف وأذن لم يحرم أكله. وبه قال جمع الفقهاء<sup>٢</sup>.

وقال سعيد بن المسيب: يحرم أكلها<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أن الأصل الإباحة.

وأيضاً: قوله تعالى: «فكروا ما ذكر سم الله عليه»<sup>٤</sup> وهذا ذكر اسم الله عليه، وعليه إجماع الصحابة.

روي عن علي عليه السلام أنه سئل عن شعر صربت عنقه بالسيف، فقال: «يؤكل»<sup>(٥)</sup>.

وعمران بن حصين، قيل له في رجل دبح نطة، فأبان رأسه، فقال: تؤكل<sup>٦</sup>. وعن ابن عمر نحوه<sup>٧</sup>. ولا يخالفهم.

(١) صحيح مسلم ١٥٥٧.٣ حديث ١٩، وصح في روي ٩١٣ حديث ٢٧٩٢، والسنن الكبرى

٩ ٢٧٢ و ٢٨٦، وجامع الأحكام ٢ ٦٦، وسنن حمر ٤ ١٣٨ حديث ١٩٥٣

(٢) الأم ٣ ٢٣٩، والمجموع ٩ ٨٩، ونبوه شرحي ١١ ٤٣، ومعني لاس قدمه ١١ ٥٤

و ٥٥، واهدونه لكبرى ٢ ٦٦، ونداه مجهد ١ ٤٣٢، وندفع بضائع ٥ ٨٠، وانبهر

لرحله ٥ ٣٠٨، ونجى ٦ ٤٤٥ و ٤٥٦

(٣) الحاوي الكبير ١٥: ٩٨.

(٤) الأنعام: ١١٨.

(٥) الحاوي الكبير ١٥: ٤١٣.٧، وأعلى ٤١٣.٧ ونحوه.

(٦) نجى ٧ ٤٤٣، وحاوي كبرى ١٥ ٩٨، ومعني لاس قدمه ١١ ٥١

(٧) نجى ٧ ٤٤٣، وحاوي الكبرى ١٥ ٩٨، ومعني لاس قدمه ١١ ٥١، وشرح الكبير

مسألة ١٤: إذا قطعت رقبة الديبحة من قماها، فسحقت قبل قطع الخلقوم والمريء، وفيها حياة مستفزة، وعلامتها أن تتحرك حركة قوية، حتى أكلها إذا دُحِث، فإن لم تكن فيها حركة قوية لم يحل أكلها؛ لأنها ميتة. وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال مالك، وأحمد لا تحل أكلها على حال<sup>(٢)</sup>.  
وروى عن عبيد السلام أنه قال: إن قُطِع ذلك عمداً لم يحل أكلها، وإن كان سهواً حل أكلها<sup>(٣)</sup>.  
دليلنا: قوله تعالى: «فكلوا مما ذكر اسم الله عليه»<sup>(٤)</sup>.  
وقوله عليه السلام: «ما أنهر لدم وذكر اسم الله عليه فكلوه»<sup>(٥)</sup> ولم يفضل.

وروى أصحاب: أن أذن من يُلحَق معه الذكاة أن يجده يركض برجله، أو يتحرك دسه. وهذا أكثر من ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) لأُم ٢، ٢٣٩، ومختصر مري ٢٨٤، وحسنه شعب ٤٢٤، ومجموع ٩١٩، ومغني ٤٣٩، ومغني لاس فدمه ٥١١، وشرح بكر ٥٦١.

(٢) مغني لاس فدمه ٥١١، وشرح بكر ٥٦١، وحسنه شعب ٤٢٤، ومجموع ٩٠٩.

(٣) الحاوي الكبير ٩٩: ١٥. (٤) الأنعام: ١١٨.

(٥) صحيح البخاري ١١٨، وصحيح مسلم ١٥٥٨، حديث ٢، وسنن أبي داود ٢٢٨٧.

(٦) وصححه أحمد بن حنبل ١٤٢، وسنن أبي داود ١٠٦٢، حديث ٣١٧٨، وشرح

معاني الآثار ١٨٣، ومعه عظماني لكثير ٢٦٩، حديث ٤٣٨٠-٤٣٩٥، وعمدة

المعارف ١١٦، وفتح مري ٦٢٣، وصححه ابنه ١٨٦، وصححه خير ١٣٥.

حديث ١٩٣٩، ومختصر مري ٢٨٢، وفي بعض تقدم «فكل» بدلاً من «فكلوه»

(٦) تفسير لعبد بن ٢٩١، حديث ١٦، والأكبر ٢٣٢-٢٣٣، حديث ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦،

وانتهيب ٥٧: ٩، حديث ٢٣٧-٢٣٨ و ٢٤٠.

**مسألة ١٥:** إذا اشترى شاةً تجزئ في الأضحية بنية أنها أضحية، ملكها بالشراء، وصارت أضحية. وبه قال أبو حنيفة، ومالك<sup>١</sup>.

وقال الشافعي: يملكها ولا تكون أضحية<sup>٢</sup>.  
 دليلنا: قوله عليه السلام: «الأضحية بالنيات»<sup>٣</sup> وهذا بوي كونها أضحية، فيجب أن تكون كذلك.

وقال الشافعي: عقد السع يوجب الملك، وجعلها أضحية يزيل الملك، والشيء لواحد لا يوجب ملكاً ويزيله في وقت واحد<sup>٤</sup>.  
 وهذا لا يستقر، لأنه لو قال: إن ملكك عند فسخه عليّ أن أعتقه، صح، وزمته عتقه، وهذا معط واحد أوجب شيئاً.

**مسألة ١٦:** إذا أوجب عليّ بضمه أضحية رافقاً أو بالية عليّ ما مضى من الخلاف، زال ملكه عبثاً، ومقطع تصرفه فيها. وبه قال أبو يوسف، وأبو ثور، وشافعي<sup>٥</sup>، وروي ذلك عن علي عليه السلام<sup>٦</sup>.

(١) بدائع الصنائع ٦٢:٥، والمعي لاس قدامة ١١ ١٠٧، وشرح لكبري ٣ ٥٦٠، وحلية العلماء ٣٧٤:٣، والمجموع ٤٢٦:٨، والميزان الكبير ٢ ٥٣، والبحر الرخا ٥ ٣١٩.

(٢) الأم ٢ ٢٢٣، وحبيه سمه ٣ ٣٧٤، والمجموع ١ ٤٢٥، وسيرت لكبري ٢ ٥٣، والمعي لاس قدامة ١١ ١٠٧، وشرح لكبري ٣ ٥٦٠، ومختصر بري ٢٨٤، وبدائع الصنائع ٦٢:٥، والبحر الرخا ٥ ٣١٩.

(٣) لهديت ٤ ١٨٦ حديث ٥١٨ و٥١٩، وأمرني شيوخ موسى ٢ ٢٣١، وصحيح أبي حنيفة ١ ٣٤١:٧.

(٤) أنظر الحاوي الكبري ١٥ ١٠٠.

(٥) مختصر بري ٢٨٤، والأم ٢ ٢٢٣ و٢٢٤، وكندة لأخبار ٢ ١٤٨، وسبوط السرخسي ١٣:١٢، والشرح الكبير ٣:٥٦٢.

(٦) تنحصر خبر ٤ ١٤٥ دين الحديث ١٩٨٠، والحاوي الكبري ١٥ ١٠٢.

وقال أبو حنيفة، ومحمد: لا يرون ملكه بها، ولا ينقطع تصرفه فيها، وتكون له على منكه حتى يرحها إلى المالكين، وله أن يستبدلها بالبيع وغير ذلك. وبه قال عطاء<sup>(١)</sup>.

وأما إن قال لعمري: لله عليّ أن أعتقك، لم يرون منكه بلاحلاف، وأما بيعه فلا يجوز عند الشافعي<sup>(٢)</sup>، وعند أبي حنيفة: يجوز<sup>(٣)</sup> وهو الأقوى؛ لأنه يبيعه ثم يشتريه ويعتقه.

دليلاً: على الأول: إجماع الفرق، وأخبارهم.

وروي عن عمر بن الخطاب، قال: قلت: يا رسول الله، إني أوجبت على نفسي بذة، وقد طُلبت مني، فقال: «أحررها ولا تبعها، ولو طُلبت مائة بعير»<sup>(٤)</sup> وهذا نص؛ لأنه أمره بالحررها عن البيع، ثم بالغ فقل: «ولو طُلبت بمائة بعير».

وروي عن علي بن عبد الله بن سلام أنه قال: «من عتق على أضحية فلا يستبدل بها»<sup>(٥)</sup> ولا يخالف له.

مسألة ١٧: إذا تلف الأضحية التي أوحها الله عليه، كان عليه قيمتها.

(١) الميسوط للرحبي ١٢: ١٣، والحاوي الكبير ١٥: ١٠٦.

(٢) مفتي المحتاج ٢٨٨: ٤.

(٣) أنظر الميسوط للرحبي ٩: ٣٢-٣٣.

(٤) أنظر نكاحي ٤: ٤٩٤ حديث ٧، ومن لا يخبره عنه ٢: ٢٩٨ حديث ١٤٨٠، والشهاب

٢١٨: ٥ حديث ٧٣٧، والاسيهار ٢: ٢٧١ حديث ٩٦١.

(٥) تنقيح الحير ٤: ١٤٤ حديث ١٦٧٥، وحاوي الكبير ١٥: ١٠٢.

(٦) تنقيح حير ٤: ١٤٥ حديث ١٦٨٠، وأحدود الكبير ١٥: ١٠٢.



وبه قال أبو حنيفة، ومالك<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي عليه أكثر الأمر من مثلها أو قيمتها<sup>(٢)</sup>.

ويبين اختلاف إداك، فيمده يوم الانلاف عشرة ويوم الإحرج عشرين، عند الشافعي: عليه مثله عشرين، وعندنا: عليه قيمتها.

دليلاً: أن كل من أشف شيئاً كان عليه قيمته، وإيجاب المثل يحتاج إلى دليل، كيف ويختلف المثل.

وأيضاً: لما قلده مجمع عليه، والرائد يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٨: إذا لم يكن للأصعية ولد، أو كان لها ولد وفصل من لنها، حاز لصاحبها الانتفاع باللس، وله أيضاً ركوها غير مدح<sup>(٣)</sup>. وبه قال الشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقر أبو حنيفة: ليس له ركوها، ولا حب لنها<sup>(٥)</sup>.

(١) حصة العلماء ٣٦٥:٣، ومعنى لاس قدومه ١١ ١٠٤، وشرح الكبير ٣ ٥٧٠.

(٢) لأم ٢ ٢٢٣، ومختصر المزي ٢٨٤، وحصة العلماء ٣ ٣٦٥، وشرح لوقاح ٥٦٣، ومعنى

المصاح ٢٨٨:٤، والمعنى لاس قدومه ١١ ١٠٤، وشرح الكبير ٣ ٥٧٠، والبحر الزخار

٣٢٠:٥

(٣) مدح، مثل، أي من غير اتفاق. نظر نهاية لاس لأثر ٣ ٤١٩ مادة «مدح».

(٤) لأم ٢ ٢٢٥، ومختصر المزي ٢٨٤، وحصة العلماء ٣ ٣٦٤، وشرح لوقاح ٥٦٤، ومعنى

محتاج ٤ ٢٩٢، والمجموع ٨ ٣٦٥ و٣٦٦، ونحو ٧ ٣٧٦، والمعنى لاس قدومه ١١ ١٠٦،

وشرح فتح مديري ٢ ٣٢٥، وسنن الترمذي ٣ ٢٥٤ سنن أحمد ١١١.

(٥) أحكام لمراد معقود ٣ ٢٤٢ و٢٤٣، وشرح معدي لأثر ٢ ١٦٢، وهدية مطيع مع

شرح فتح مديري ٢ ٣٢٥، وتبيين الحقائق ٢ ٩١، ونحو ٧ ٣٧٦، ومعنى لاس قدومه

١٠٦:١١، وحلية العلماء ٣ ٣٦٥.

دليلنا: إجماع لفرقة، وأحبارهم<sup>(١)</sup>، وأيضاً: الأصل لإساحة، والمنع يحتاج إلى دليل.

وأيضاً: قوله تعالى: «ذلك ومن يعظم شعثر الله فإنها من تقوى القلوب» لكم فيها مدفع لى أحسن مستقى ثم محتمل أن أسيت لعتيق<sup>(٢)</sup>، فقال: «لكم فيها منافع».

وروي عن النبي عليه السلام أنه رأى رجلاً يسوق بدنة، فقال له: «ركبها»، فقال: إنها بدنة، فقال: «ركبها ويك»<sup>(٣)</sup>.

وحديث علي عليه السلام يدل عليه<sup>(٤)</sup> أيضاً وقد قدمناه.

مسألة ١٩: إذا أوجب على نفسه أصحية سليمة من العيوب التي تمنع الأضححية، ثم حدث بها عيب يمسح حوار الأضححية كالعمور، والعرح، والجرب، والمجاف<sup>(٥)</sup>، نحرها على ما بها وأحزأه، وهكذا ما أوجه على نفسه من الهدايا الباب واحد. وبه قال علي عليه السلام، وعبدالله بن

(١) انكباي ٤٩٢:٤ حديث ١-٣، ومن لا يبحره انفعيه ٣٠٠:٢ حديث ١٤٩٠-١٤٩٣،  
والتهذيب ٢٢٠:٥ حديث ٧٤١-٧٤٢.

(٢) الحج ٣٢ و٣٣.

(٣) صحيح نيجاري ٢:٢٠٥ و ٤ و ٨ و ٨٤٦، وصحيح مسلم ٢:٩٦٠ حديث ٣٧١، ومسنود أحمد بن حنبل ٢:٢٥٤ و ٤٧٤ و ٤٨٦، وسنن أبي داود ٢:١٤٧ حديث ١٧٦٠، وسنن الترمذي ٣:٢٥٤ حديث ٩١١، وسنن ابن أبي شيبة ٣:١٧٦، وسنن دارمي ٢:٦٦، ولفظاً ١:٣٧٧ حديث ١٣٦، وأحكام نيران لمختص ٣:٢٤٢، وشرح معاني الآثار ٢:١٦٠، ولسان الكرى ٥:٢٣٦، ونصب الراية ٣:١٦٤ وفي بعض ما ذكرناه تدوير يسري المعط.

(٤) سنن الكرى ٥:٢٣٧ و ٢٨٨:٩، ولفظ ٧:٣٧٦ و ٣٧٧، وتلخيص خير ٤:١٤٦.

(٥) عتاف: جمع عتاف، وهي المهرونة من نعم وغيرها. أنظر انباه ٣:١٨٦ مادة «عتاف».

الزبير، وعطاء، والزهرى، والشافعي، وأحمد، وإسحاق<sup>(١)</sup>.  
وقال أبو حيفة: إن كان لدي أوجبها من لا تحب عليه الأصحابة - وهو  
لمسره عنده، ومن لا يملك نصيباً - كقول، وإن كان من تحب عليه عنده  
الأصحابة ابتداء، فعيتها في شاة عينها، فعابت، فهذه لا تحزى<sup>(٢)</sup>. وبه قال  
أبو حفص الأسترايادي من أصحاب الشافعي<sup>(٣)</sup>.  
دليلنا: أن الأصل مراعاة الذمة، وإنجاب مثلها عليه بحت إلى دليل.  
وروى أبو سعيد الخدري، قال: قلت: يا رسول الله أوجبت أصحابة وقد  
أصابها عوار، فقد: «ضَحَّها»<sup>(٤)</sup>.  
وروي عن علي عليه السلام وابن الزبير<sup>(٥)</sup>، ولا مخالف لهما.

مسألة ٢٠: إذا ضلَّت الأصحابة التي أوجبها على نفسه، أو غصبت، أو  
سُرقت لم يكن عليه الدل، فإن عادت دبحها أي وقت كان، سواء كان  
قبل مضي وقت الذبح أو بعده.  
وبه قال الشافعي، لا أنه قال: إن عادت قبل فوات وقت الذبح وهو

(١) الأم ٢ ٧٢٥، ومختصر لمربي ٢٨٤، وحياة العلماء ٣: ٣٨٠، وسعي لابس فدامه ١١ ١٠٤،  
وأنشرح الكبير ٣: ٥٧٣، والمغنى ٧: ٣٧٦.

(٢) إهداية مطبوع مع شرح فتح القدير ٨: ٧٥، والآثار (مخطوط): د ب لأصحابة، وحياة العلماء  
٣ ٣٨٠، وسبيل الحفائ ٦: ٦٦، وسعي لابس فدامه ١١ ١٠٤، ولشرح الكبير ٣: ٥٧٣،  
والمغنى ٧: ٣٧٦، والبحر الرخا ٥: ٣٢٩.

(٣) م أنف على قول الأسر ددي هـ من مذهبه في المصادر لمجوعة.

(٤) الحاوي الكبير ١٥: ١٠٩، وروي سبهي في مسه ٢٨٩.٩ حدث آخر عنه فلاحظ.

(٥) السنن الكبير ٩: ٢٨٩، والمغنى ٧ ٣٧٦.

آخر أيام لتشريق كانت أداءً، وإن عادت بعد انقضائه تكون قصة<sup>(١)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: إن عادت قبل بقضائه ذكها، وإن عادت بعد  
انقضائه لم يذكها بل ستمها حية إلى الفقراء<sup>(٢)</sup>، وما يجب عنده ابتداءً فلا  
نذري سقط بفوات وقته.  
دليلنا: إجماع الفرقة، وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، ولأنه لا خلاف أنه كان عليه  
ذكها قبل فوات الوقت، فمن قال: يسقط ذلك، فعليه الدلالة.

مسألة ٢١: إذا عتس أضحية بالنذر، ثم جاء يوم لنحر، ودخل وقت  
الذبح فذبحها أجنبي غير إذن صاحبها، فإن نوى عن صاحبها أجزأت عنه،  
وإن لم ينو عن صاحبها لم تجز عنه، وكان عليه ضمان ما نقص بالذبح.  
وقول لشافعي: تجزئ عن صاحبها، ولم يفضل، وعلى ادبائهم ضمان ما  
نقص بالذبح<sup>(٤)</sup>.  
وقول أبو حنيفة: تقع موقعها، ولا يجب على ذابحها ضمان ما نقص  
بالذبح<sup>(٥)</sup>.

(١) الأم ٢ ٢٢٥، ومختصر مربي، ٢٨٤ و ٢٨٥، وحاشية النبيه ٣: ٣٧١، وميراب الكبير ٢ ٥٢،  
والمجموع ٨ ٣٧٩، والمعني لاس قدمة ١١ ١١٣ و ١١٦، والشرح الكبير ٣ ٥٥٨، والخواوي  
الكبير ١١١: ١٥.

(٢) معني لاس قدمة ١١ ١١٦، وحاشية النبيه ٣ ٣٧١، والشرح الكبير ٣ ٥٥٨، وميراب الكبير  
٢ ٥٢، والخواوي الكبير ١١١: ١٥.

(٣) الكبرى ٤٩٣: ٤، حبيب ٢، والتهذيب ٥ ٢١٧، حديث ٧٣٣.

(٤) الأم ٢ ٢٢٥، وحاشية النبيه ٣ ٣٦٧، وموحد ٢ ٢١٣، والمجموع ٨ ٣٧٤، والمبسوط  
للرحبي ١٢ ١٨، والمعني لاس قدمة ١١ ١١٨، والشرح الكبير ٣ ٥٦٨، وبدائع الصنائع ٥: ٦٧.

(٥) المبسوط للرحبي ١٢ ١٧، والتهذيب ٣ ١٢٩، ولهدية ٨ ٧٧، وبدائع الصنائع ٥: ٦٧.

وقال مالك : لا تقع موقعها، وعليه أن يضحي بغيرها<sup>(١)</sup>.  
دليلاً: إجماع الفرق، وأحاديثهم<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٢٢: دبح الأصاحي مكروه دليل، إلا أنه يحرق. وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك : لا يجزئ<sup>(٤)</sup>.

دليلاً: قوله تعالى : « فكنوا مما ذكر اسم الله عليه »<sup>(٥)</sup> ولم يفضل.  
وروى رافع بن خديج، عن أبي عبد الله السلام أنه قال : « ما أهراسم  
وذكر اسم الله عليه فكنوه »<sup>(٦)</sup> ولم يفضل.

وسبق الحديث ٦٦-١٠، ومعني لاس قدمه ١١-١١٨، وشرح كبير ٣-٥٦٨، وحسنه  
المحقق ٣-٣٦٧.

(١) بدوئى كبير ٢-٧٢، وحسنه معجم ٣-٣٦٧، ومعني لاس قدمه ١١-١١٨، وشرح كبير  
٣-٥٦٨.

(٢) من ذخيره نفقه ٢٩٦:٢ حديث ١٤٦٩، وأهديب ٥-٢٢٢ حديث ٧٤٨  
(٣) الام ٢-٢٢٢، و٢٢٦، ومختصر ائري ٢٨٥، وحلية العلماء ٣-٣٦٨، والوجيز ٢-٢١٢، وبداية  
المجهد ١-٤٢٣، والمغلي ٧-٣٧٩، والمغني لابن قدامة ١١-١١٥.

(٤) المدونة الكبرى ٢-٧٣، وبداية مجهد ١-٤٢٣، وأسهل المذرت ٢-٣٩، ومغني ٧-٣٧٩،  
والمغني لاس قدمه ١١-١١٥، وحسنه معجم ٣-٣٦٨، ولوجيز ٣-٢١٢.  
(٥) الأنعام-١١٨.

(٦) صحيح البخاري ٧-١١٨، وصحيح مسلم ٣-١٥٥٨ حديث ٢٠، وصلى التتالي ٧-٢٢٨-  
٢٢٩، ومسنود أحمد بن حنبل ٤-١٤٢، وصلى من مساجد ٢-١٠٦١ حديث ٣١٧٨، وشرح  
معاني لأثر ٤-١٨٣، ومعجم الطبراني الكبير ٤-٢٦٩، حديث ٤٣٨٠-٤٣٩٥، وعنده  
لقاري ٢١-١١٦، وفتح اساري ٩-٦٢٣، وبصير ائريه ٤-١٨٦، وتلخيص ائير ٤-١٣٥.  
حديث ١٩٣٩، ومختصر المزي ٢٨٢، وفي بعض ما تقدم «فكن» بدلاً من «فكنوه» فلا حظ

مسألة ٢٣: الأكل من الأصحية المسنونة والهدايا المسنونة مستحب غير واجب. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(١)</sup>.

وقال بعض أهل الصاهر: هو واجب<sup>٢</sup>

دليلاً: إجماع مرفقة، وأحارهم<sup>٣</sup>.

وأيضاً: قوله تعالى: «ولئن جمعناهم لكم من شعثر الله لكم فيه خير»<sup>(٤)</sup> وأحرقتها لها، وما كان له كذا خيار بين الأكل منه وبين الترك.

مسألة ٢٤: يستحب أن يأكل من الأصحية المسنونة ثلثها، ويهدي ثلثها، ويتصدق بثلثها.

وقد اشتهر في: مستحب، وفيه قدر لإحراء.

فالمستحب على قولين: أحدهما: مثل ما قلناه، والآخر: يأكل نصفه ويتصدق بنصفه، وإحراء على قولين: أحدهما: أنه يأكل جميعها إلا قدر يسيراً ولو أوقية<sup>(٥)</sup>.

(١) نذرية المحدث ١: ٤٢٤، وحيد لعلاء ٣: ٣٧٥، والمجموع ٨: ٤١٩، والوحي ٢: ٢١٤، وسراج

لوفاج ٣: ٥٦٣، ومعنى المحدث ٤: ٢٩٠، وشرح الكفر ٣: ٥٨٢، وندائع مصنف ٥: ٨٠.

(٢) نذرية المحدث ١: ٤٢٤، وحيد لعلاء ٣: ٣٧٥، والمعنى ٧: ٣٨٣.

(٣) أنظر التهذيب ٥: ٢٢٣ حديث ٧٥١ و٧٥٢.

(٤) العن ٣٦.

(٥) الأم ٢: ٢١٧، وحلية العلاء ٣: ٣٧٦، والمجموع ٨: ٤١٣، والوحي ٢: ٢١٤، والشرح الكبير

٣: ٥٨٧، وكفاية الأخير ٢: ١٤٩، وسراج المحدث ٣: ٥٦٣، ومعنى المحدث ٤: ٢٩٠، والشرح

بكرى ٥٣٢، والمعنى لابن قدامة ١١: ١٠٩، ومعنى ١٠: ٢٧.

وقال أبو العباس: له أكل لجميع<sup>(١)</sup>.

دليلاً: إجماع افرقة، وأخبارهم<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً. قوله تعالى: «فكلوا منها وطعموا القاع والمعر»<sup>(٣)</sup> فقتسم ثلاثة

أقسام: أحدها: أمر بأكله، والثاني: بإطعم القاع، والثالث: بإطعام المعر،

فقتسم ثلاثة أصناف، من قال غير ذلك فقد ترك الظاهر.

مسألة ٢٥: الأضحية إذ كان نذرهم وصارب واجبة، كان له الأكل

منها.

ولشافعي فيها وجهان: أحدهما: مثل ما قلناه، والثاني: ليس له ذلك

كالهدايا الواجبة<sup>(٤)</sup>.

دليلاً: قوله تعالى: «فكلوا منها واطعموا القاع والمعر»<sup>(٥)</sup> فقتسم ثلاثة

أقسام، ولم يفضل.

وأيضاً: الأخبار التي وردت في جواز الأكل من الأضحية مطلقة<sup>(٦)</sup>.

وأيضاً: المطلق من النذر يحمل على المعهود الشرعي، والمعهود في

الأضحية الأكل منها، فكذلك المنذور.

(١) حلية العلماء ٣: ٣٧٦، والمجموع ٨: ٤١٣.

(٢) نكاحي ٤: ٤٩٩ حديث ٣، ومعاني الأخبار: ٢٠٨ حديث ٢، ولتهذيب ٢٢٣: ٥ حديث

٧٥٣.

(٣) الحج: ٣٦.

(٤) حية العلماء ٣: ٣٧٧، والمجموع ٨: ٤١٤، ونوحر ٢: ٢١٤.

(٥) الحج: ٣٦.

(٦) نكاحي ٤: ٤٩٩، ودعائم لاسلام ١: ٣٢٨، ولتهذيب ٢٢٣: ٥ حديث ٧٥١ و٧٥٣.





أَنْ لَا أُعْطِيَ الْحَارَّ مِنْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: «عَسَى نَعْطِيهِ مِنْ عَسْدًا»<sup>(١)</sup> وَأَمَرَهُ نَفْسَمَةَ الْخُدُودِ، وَالْأَمْرَ يَقْتَضِي الْإِيْحَابَ.

مسألة ٢٧: الهدى الواجب لا يجرى إلا واحد عن واحد، وإن كان تطوعاً يجرى عن سبعة إذا كانوا من سب واحد، وإن كانوا من أهل بيت لا يجرى. وبه قال مالك<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: يجرى للسبعة أن يشركوا في بدنة أو فقرة في الصحاحيا والهدايا، سواء كانوا مفترسين من بدر أو هدايا الخج، أو متطوعين كاهديا والصحاحيا المستنوبة، أو مفترسين وبعضهم يريد لحماً، سواء كانوا أهل بيت واحد أو بيوت شتى<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن كانوا مفترسين مفترسين، أو متطوعين، أو مهبها حاز، وإن كان بعضهم يريد لحماً وبعضهم يكون متطوعاً لم يجر<sup>(٤)</sup>.

وروي عن ابن عباس، وبعض التابعين: أن البدنة تجزئ عن عشرة،

(١) من ابن ماجه ٢ ١٠٥٤ حديث ٣١٥٧، وليس الكبير ٩ ٢٩٤، ونصب لراية ٤ ٢١٩،

وبيل الأوطار ٥ ٢٢، وفي بعضه تدوين سب في لفظ

(٢) مدونه الكبرى ٧٠ ٢، وبداية مجهد ١ ١٢٠، وأسهل المدر ٢ ١٠٢، وخطأ ٢ ٨٦٠٢

حديث ١٠، والمبسوط شرحي ١٢ ١١، وهداه لمصنوع مع شرح فتح القدير ٨ ٧١،

وديمق اصناف ٥ ٧٠، ومغنى ٦ ٣٨١، وحلية العلماء ٣ ٣٧٩

(٣) الام ٢ ٢٢٢، ومختصر اسرى ٢٨٥، وحلية سمع ٣ ٣٧٩، والوجيز ٢ ٢١١، والمجموع

٨ ٣٩٧، والمبسوط شرحي ١٢ ١٢، ومغنى ٧ ٣٨١، وبداية مجهد ١ ١٢٠، وبيل

الأوطار ٥ ٢١١.

(٤) المبسوط شرحي ١٢ ١١، والفتا ٣ ١٢٤، والفتا ١ ٢٣٨، وديمق لصنيع ٥ ٧٠٥ و

٧١، والمغنى لابن قدامة ٣ ٥٩٥، وحلية العلماء ٣ ٣٧٩.



دليلنا: إجماع الفرقة، وأخبارهم<sup>(١)</sup>.

وأيضاً: روى جبير بن مطعم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «عرفة كتبها موقف وارتفعوا عن عرفة، ومردلة كتبها موقف وارتفعوا عن محسر، ويام مى كتبها آدم دبح»<sup>(٢)</sup>.

وروى عن النبي عليه سلام أنه قال: «الصحاح إلى هلال المحرم»<sup>(٣)</sup>، فالظاهر أن لوقت باقي إلى هلال المحرم إلا ما أخرجه لدليل.

مسألة ٢٩: الحقيقة ستة مؤكدة، وليست بواحدة. وله قال شافعي<sup>(٤)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: غير مسونة، ولا وجبة<sup>(٥)</sup>.

وقال محمد: كانت واحدة في صدر الإسلام، ثم نسخت بالأضحية<sup>(٦)</sup>.

للدري ١٤٧، ٢١. وشرح فتح البدير ٧٣، ٨. وهديه ٧٣، ٨. وفتح الباري ١٠، ٨. وبدائع الصنائع ٦٥، ٥. وحلة العلماء ٣، ٣٧٠. والمجموع ٨، ٣٩٠. والميران الكبرى ٥٢٠٢.

(١) من لا يضره الحق ٢، ٢٩١. حديث ١٤٣٩، ولتهذيب ٥، ٣٠٢. ٢٠٣. حديث ٦٧٣ و٦٧٤، والاستبصار ٢، ٢٦٤. حديث ٩٣٠ و٩٣١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٤: ٨٢، والنسائي الكبرى ٩، ٢٩٥ و٢٩٦، ومجمع الروايات ٣: ٢٥٩، و٢٤: ٤ و٢٥. تصاويف يسير في اللفظ.

(٣) النسائي الكبرى ٩، ٢٩٧، وكثير المعاني ٥: ٩٠. حديث ١٢١٩٢.

(٤) حلة العلماء ٣، ٣٨٣، ونوحي ٢، ٢١٥. وكفاية الأخبار ٢، ١٤٩، والمجموع ٨، ٤٢٦ و٤٢٩، وميران الكبرى ٢، ٥٤. وسبحر لرحمة ٥، ٣٢٢، وفتح سناري ٩، ٥٨٨، وعمدة القاري ٨٣، ٢١.

(٥) عمدة القاري ٢١، ٨٣، وفتح سناري ٩، ٥٨٨، والمعي لاس قدامة ١١، ١٢٠، وشرح الكبير ٣: ٥٩٣، وبداية المتهجد ١، ٤٤٨، وحلية العلماء ٣، ٣٨٣، وميران الكبرى ٢، ٥٤، والبحر الزحار ٥: ٣٢٣.

(٦) كتاب الآثار (مخطوط): باب مكة الحبيب والحقيقة، وبدائع الصنائع ٦٩، ٥. وعمدة القاري ٢١، ٨٣، وفتح الباري ٩، ٥٨٨، وسبحر رحمة ٥، ٣٢٣.

وقد الحسن وقوم من أهل الطاهرة: وحبة<sup>١١</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة، وأحذرهم<sup>١٢</sup>.

وروي أم كرر<sup>١٣</sup> قالت: أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله أسأله عن لحم الهدى، فسمعتَه يقول: «أقروا الظير على مكائتها»<sup>١٤</sup> وسمعتَه يقول: «عن علام شاة، وعن الجارية شاة، لا يضرَّكم ذكرُها كُرَّ أو أن<sup>١٥</sup>».

وروي عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي عليه السلام عقَّ عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً<sup>١٦</sup>.

مسأله ٣٠: بدئت أنها مستحقة، فالأفصل أن يعقَّ عن الغلام بكبش، وعن الجارية بنتعجة.

وقال لشافعي: يعقَّ عن العلام بشيين، وعن الجارية شاة واحدة.

(١) المعنى ٧: ٥٢٣، وعمدة البحري ٢١: ٨٣، وفتح باري ٩: ٥٨٨، وحيدية العلماء ٣: ٣٨٣، ومسنون بكرى ٢: ٥٤، ومعنى لاس عدمه ١١٤: ١٢١، وشرح الكبير ٣: ٥٩٣، وبديهة مجتهد ١: ٤٤٨.

(٢) التهذيب ٧: ٤٤٠-٤٤٤ حديث ١٧٥٩-١٧٧٦.

(٣) أم كرر لكفمه، روى عنها ابن عباس ومحمد وعطاء بن أبي رباح وغيرهم أحد العامة ٦١١.

(٤) مكائتها - نصب بكف - جمع مكات، وقد ورد في بعضها «مكائتها» أيضاً.

(٥) سنن أبي داود ٣: ١٠٥ حديث ٢٨٣٥، ومسند أحمد بن حنبل ٦: ٣٨١ و٤٢٢، ولسن الكبير ٩: ٣١١، والمستدرک علی الصحيحین ٤: ٢٣٧.

(٦) سنن أبي داود ٣: ١٠٧ حديث ٢٨٤١، ولسن بكرى ٩: ٢٩٩، وشخص خير ٤: ١٤٧، حدث ١٩٨٣، وبيّن الأوطار ٥: ٢٢٦ و٢٢٧ وفي بعض منها «خلاف سير

وبه قالت عائشة<sup>(١)</sup>.

وقد ما نكث عن لعلام شدة، وعن الحرية شاه لأفضل بينهم. وبه قد ابن عمر<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: إجماع المرفقة، وأحارهم<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً. روى عكرمة، عن ابن عباس: أن أبي عمه لسلام عن عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٣١: وقت العصفه لمستحب يوم لسابع بلا خلاف، ولا يطح رأس أصبي بدمه. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٥)</sup>.  
وقال الحسن: يستحب أن يمس رأسه بدم<sup>(٦)</sup>.

وقال قتادة: يؤخذ منها صوفه ويستقبل بها أوداحها، ثم توضع على

(١) مختصر مرقى ٢٨٥، وحسنه لمحمد ٣٨٤، وكفاهه الاحبار ٢١٤٩، ولوحه ٢١٥٢.  
ولشرح النوح ٥٦٤، ومعنى محج ٢٩٣، ومسير: على أصحابي ٢٣٨، وسر  
الترميدي ٩٦ حديث ١٥١٣، وسر بكر ٣٠٤٩، ونجس ٥٢٦٦ و٥٢٨، والمعي  
لاسن قدامة ١١١٢، وأشرح بكر ٣٩٥، وبداية المتهدي ٤٤٩:١، وبداية الصنائع  
٦٩:٥، ونيل الاوطار ٢٢٤:٥.

(٢) بوط ٥٠١٢ و٥٠٢، وبداية عمه ٤٤٩:١، والمعي لاين قدامة ١٢٩:١١-١٢٢، وأشرح  
الكبير ٣٩٥، وحسنه لمحمد ٣٨٤، والميران الكبير ٥٤٢:٢، والبحر الرخار ٣٢٣:٥.

(٣) من لا عصره لمحمد ٣٩٣:٣ حديث ١٥١٨.

(٤) من في دود ١٠٧٣ حديث ٢٨٤١، ونسب الكرى ٢٩٩٩، ونجس ٥٣٠٧، وتلخيص  
الحبيب ١٤٧٤ حديث ١٩٨٣، وفي انحصار من اختلاف يسر.

(٥) معي لاسن قدامة ١١١٢، وأشرح بكر ٣٩٦ و٥٩٨، وحسنه لمحمد ٣٨٤، والمجموع  
٤٢٧:٨، والنوح ٢١٥:٢، والبحر الرخار ٣٢٥:٥.

(٦) معي لاين قدامة ١١١٢، وأشرح لكبير ٣٩٨، ولبحر رحر ٣٢٥

يا فوج لصي حتى يسيل على رأسه مثل حنظل، ثم يعسل رأسه بعد، ويخلق .

دليلاً: جماع عرقه، وذلك لأصل برقة سامة، وضعف يحتاج إلى دليل.

وروى يزيد بن عبد عمرو<sup>(١)</sup>، عن أبيه أن النبي عليه السلام قال: «يعق عن العمام، ولا تمس رأسه، مه»<sup>(٢)</sup>

وروى عائشة قالت كتبت خاتمة تعق عن العمام فتأخذ صوفه فتغطي رأسه بدمع، فهي رسول الله صلى الله عليه وآله عن ذلك، وأمر أن يجعل مكانه خلوق<sup>(٣)</sup>.

(١) حلية لعلاء ٣: ٣٨٤، والمعنى ٧: ٥٢٥، وندوة المعبد ١: ٤٥٠.

(٢) يزيد بن عبد الله (له) مروي، حمدي مروي عن أبيه عن النبي (ص) وروى عنه يوب بن موسى القرشي تهذيب التهذيب ١١: ٣٤٨.

(٣) من ابن م ج ٢: ١٠٥٧ حديث ٣١٦٦، ومن الكبير ٩: ٣٠٣، وفتح باري ٩: ٥٩٤، وكنز العمال ١٦: ٤٣٢، حفت ٤٥٢٨٥.

(٤) السنن الكبرى ٩: ٣٠٣، تصاويف يبرقي اللفظ.

# كتاب الأطعمة





## كتاب الأطعمة

مسألة ١: الكلب والخسير بحسان في حان الحية. وانه قال أبو حنيفة،  
والشافعي<sup>(١)</sup>.

وقد مالك: هما طهرن في حان الحية، وإنما يحسان بالموت أو  
اقتل<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: إجماع لفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، وأيضاً طريقة الاحتياط تقتضيه.

مسألة ٢: الحيوان على ضربين: طاهر، ونجس.

فالطاهر: ليقم بلا خلاف، وما حزن محرماً من الهائم، والصيد.

ونجس: لكلب، والخنزير، والمسوح كلها.

وقال الشافعي: الحيوان طاهر ونجس، والنجس: الكلب والخسير

---

(١) الأثر ١، ٩، والمجموع ٢٩، وفتح حررير من المجموع ١٦٠ و ١٦١، ومسود لمرحبي  
٤٨١ و ١١ و ٣٣٤ و ٣٣٥، والهدية ٦٤، وفتح بصريح ٦٣، وندية مجتهد ٧٣١ و  
٤٥٤

(٢) أنظر لدونه الكرى ٥٦، وفتح برجم ٣٨١، ومسود لمرحبي ٤٨١، وفتح الصدوق  
٦٤١، وسبل لأودر ٤٣١، وفتح بحرير من مجموع ١٦١

(٣) الكافي ٢٤٥:٦ حديث ٦، والتهذيب ٣٩:٩ حديث ١٦٤.

فحسب، والباقي كله طاهر<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة، الخيون على أربعة أصرب: طاهر مطلق وهو المعموم في معابها، وخمس العين وهو احسري، وخمس نخسة يخري بخري ما يحس بالمخورة وهو لكب والذئب وسبع كلها، ومشكوك فيه وهو احمرار<sup>(٢)</sup>.  
دليلاً: جمع الصرقة، واحسره<sup>(٣)</sup>، وقد مضى ذلك في كتاب الطهارة<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٣: الساع على صريين. ذي ناب قوي يعدو على لسان؛ كالأسد، والتمر، والذئب، والفهد، فهذا كله لا يؤكل بلا خلاف.  
لثاني: ما كان ذا ناب ضعيف لا يعدو على اللسان، وهو الصيغ، واشعلب، فعندنا أنه حرام كليهما.  
وقال الشافعي: هما مباحان<sup>(٥)</sup>.  
وقال مالك: كل الصغ حرام<sup>(٦)</sup>.

(١) المجموع ٢: ٩ و ٣، والمغني لابن قدامة ٧٠: ٩.

(٢) لم نفع عن تعصب لمالك في نفسه في سورة

(٣) بك ٦ ٢٤٥ حديث ٦، و تهذيب ٣٩ ٩ حديث ١٦٣ - ١٦٥

(٤) أنظر نسخة رقم ٩ و ١٢ من كتاب الطهارة

(٥) لام ٢ ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٤ و ٢٤٩، ومختصر سري ٢٨٦، وكفاية لأخبار ٢ ١٤٢،

والرحم النوقح ٥٦٥، ومعني عتج ٤ ٢٩٩، وسوحر ٢ ٢١٥، وعموم ٩ ٩، وحده

الغصن ٣ ٤٠٦، والمعنى ٦ ٤٠٠، والمعني لاس قدمه ١١ ٦٨، وسديه مجتهد ٤٥٤،

وحكمه بقران محقق من ٣ ١٩ و ٢، وعمده لغري ٢١ ١٣٢، وفتح أسدي ٩ ٦٥٧ و

٦٥٨، وجمع لأحكام بقران ١٢١ ٦، وسحر رجب ٣٣٠: ٥، وبيدائع الصائغ ٣٩ ٥

(٦) معني لاس قدمه ١١ ١٣، وشرح كبير ١١ ٨٤، وجمع لأحكام بقران ١٢١ ٦

وقال أبو حنيفة: الصنع مكروه، والشعل محرم<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع لفرقة، وأخبارهم<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً. روي عن علي بن عبد السلام. «أن النبي عليه السلام سبي عن أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير»<sup>(٣)</sup>.

وروي أبو هريرة: أن النبي عليه السلام قال: «كل ذي ناب من السباع حرام»<sup>(٤)</sup> وهذا نص.

مسألة ٤: البريق حرام أكله.

وقال الشافعي: حلال<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: إجماع لفرقة، وأخبارهم<sup>(٦)</sup> وطريقة الاحتياط.

مسألة ٥: ابن آوى لا يحل أكله.

(١) لم نسمع لاحكام يقرآن ١٢١٧، وورد حرمة في كثير من المصادر معتقة والشافعية عن أبي حنيفة، نظر مدافع الصنيع ٣٩٥، عدد ١٢٢٣، وحدة العدد ٦٣، والمجموع ٦٩، ومعني لاس فدامه ٦٨، وحدة ٤، مطبوع مع شرح فتح عدد ٦٢.

(٢) دعائم الإسلام ١٢٣:٢ حديث ٤٢٠.

(٣) شرح معاني الآثار ١٩٠، ومجمع برويه ١٦٤، وسخص خبر ١٥١ حديث ١٩٩٢.

(٤) صحيح مسلم ١٥٣٤:٣ حد ١٥، وموطأ ٤٩٦:٢ حديث ١٤، وترتيب مسند الشافعي ١٧٢:٢ حديث ٦٠٣، وصن السائي ٧:٢٠، وصن ابن ماجة ١٠٧٧:٢ حديث ٣٢٢٣،

ومسند أحمد بن حنبل ٢٣٦:٢، وصن الكبرى ٩:٣١٥، ومعني ٧:٣٩٩، وصن التريه ٤:١٩٣، وبداية المجتهد ٤٥٤:١.

(٥) الأم ٢٤٢:٢ و٢٤٤، وحدة معني ٤٠٦:٣، وسراج أرواح ٥٦٥، ومجموع ١١٩ و١٢، ومعني مجاز ٢٩٩:٤، وسنن الكبرى ٢:٥٧، ومعني لاس فدامه ١١:٧١، وبداية المجتهد ١:٤٥٠.

(٦) وأصح إرجار ٥:٣٣١.

(٦) من لا يحضره الفقيه ٣:٢١٣ حديث ٩٨٨.

ولأصحاب لشافعي فيه وجهان؛ منهم من قال: يؤكل<sup>(١)</sup> وهو الأشبه بالمذهب، ومنهم من قال: لا يحل أكله كما فتناه<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة، وأحبارهم<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً: قوله «كنّ دي باب محرم»<sup>(٤)</sup> وهذا دوياب.

مسألة ٦: لتور<sup>(٥)</sup> لا يحل كنهه، أهلياً كان أو برّياً. وبه قال أبو حنيفة<sup>(٦)</sup>.

ووقفنا شافعي على الأهلي، وقال في البري وجهان<sup>(٧)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة، وأحبارهم<sup>(٨)</sup>.

(١) حجة العلماء ٤٠٦٣، والمجموع ١٢٠٩، وكونه لأخبار ١٤٢٢، ومعني مدح ٣٠٠٤، وشرح لدهاج ٥٦٥، وأبو حنيفة ٢١٥٢، وشرح كبير ٧٠١١، ومعني لاس قدمه ٦٨١١.

(٢) حجة العلماء ٤٠٦٣، والمجموع ١٣٠٩، وكونه لأخبار ١٤٢٢، وشرح لدهاج ٥٦٥، ومعني مدح ٣٠٠٤، وأبو حنيفة ٢١٥٢، ومعني لاس قدمه ٦٨١١، وشرح كبير ٧٠١١.

(٣) دعائم الإسلام ١٢٣:٢ حديث ٤٢٠.

(٤) أنظر ههنا «٦٦» من المسألة رقم «٣» المتقدمة.

(٥) سنن هرو، ومعه نسخة من سنن بزاز، مادة «تور» ٣٨١، مادة «تور» وقال في معنى في حدة اعيوان ٣٣٣:٢ مادة «الهر»: الهر: السور، والجمع هرة.

(٦) بدائع الصنائع ٣٩:٥.

(٧) حجة العلماء ٤٠٥٣، وكونه لأخبار ١٤٢٢ و١٤٢٣، والمجموع ١٣٠٩ و١٣٠٨، ومعني لاس قدمه ٦٨١١، وشرح كبير ٧٠١١، وشرح لدهاج ٥٦٥.

(٨) عيون حصار برمه عمه ١١٢٠٦، و٣٣، وعن أنشراح ٤٨٢٢، و٢٣٥، كنهه وأنه يدخل تحت عموم لأخبار في تحريم أكل كنه دي محرم من سباع، فلا حظ

وأيضاً: روى حازن: أنَّ النبي عليه السلام هي عن أكل لسور، وعن أكل ثمنها<sup>(١)</sup>.

مسألة ٧: لا يحل أكل الوبر والفضة، والوبر: ذوينة سوداء، أكبر من ابن عرس، تأكل وتجتر<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: يجوز أكلها معاً<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع العروة.

وروي عن النبي عليه السلام أنه قال: «حيثة من الحثائب»<sup>(٤)</sup>.

وروى عيسى بن عتبة<sup>(٥)</sup>، عن أبيه قال: كنت عند ابن عمر، فُسِّلَ عن القمء، فتلا قوله تعالى: «قل لا أحد فيا أوحى اليَّ محرماً - لي قوله :-  
'وخم حرير فإنه رحس'»<sup>(٦)</sup> فقال شيخ عمه: سمعت أبا هريرة يقول.

(١) روى الحديث أحمد بن محمد بن حنبل، في (البرق) عن أبي هريرة وأكل ثمنها، وفي نسخة «هي عن من تكب وأسور»، وفي نسخة «هي عن ثمن سور» أنقر ديث في سنن لهذه في ٢٩٠: ٢٨٨ حديث ٧٨، وفي روى ٣٥٦: ٣٨٠٧ حديث ٣٨٠٧، وفي الكبرى ١١: ٦١، وفي الترمذي ٥٧٧: ٣ حديث ١٢٧٩.

(٢) أنظر حياة الحيوان للنعماني ٣: ٣٤١.

(٣) الأم ٢: ٢٤١، وحقه ابن ٣: ٤٠٦، ومجموع ١١: ١١، ومرب تكري ٥٨٢، وفيه لاس قدامة ٧١: ١١، والبحر الرجار ٥: ٣٣١.

(٤) سنن أبي داود ٣: ٣٥٤ حديث ٣٧٩٩، ومسند أحمد بن حنبل ٢: ٣٨١، وفي الكبرى ٣٢٦: ٩، وجامع الأحكام ٧: ١٢٠، ونحوه ١٥٥: ١٥٥ حديث ٢٠٠٧، وفي الاوطار ٨: ٢٨٥.

(٥) عيسى بن عتبة الفراء، روى عن أبيه، وعنه الدراوردي، وثقه ابن جابر. هديب تهذيب ٨: ٢٣٦.

(٦) زبدة ١٤٥.

ذكر عند النبي عليه السلام، فقال: «حيثما من الحائث»، فقال بن عمر: إن كل رسول الله صلى الله عليه وآله قول هذا، فهو كما قول<sup>(١)</sup>.

مسألة ٨: الأرنب مُحَرَّم.

وقال الشافعي حلال<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: إجماع المرفقة، وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٩: الضئ حرم أكله. وبه قال مالك<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة: مكروه، يأثم بأكله، إلا أنه لا يستقيبه حراماً<sup>(٥)</sup>.

وقال الشافعي: حلال<sup>(٦)</sup>.

(١) سنن أبي داود ٣: ٣٥٤ حديث ٣٧٩٩، ومسنن أحمد بن حنبل ٢: ٣٨١، ولسن الكبير ٣٢٦٩، وجامع لأحكام العرب ٧: ١٢٠، ولبعض خبر ٤: ١٥٥ حديث ٢٠٠٧، ولسن لاوطر ٨: ٢٨٥.

(٢) لام ٢: ٢٤١، والمجموع ١٠: ١١، والشرح بوجه ٥٦٥، ومعني المصحح ٤: ٢٩٩، ومعني لاس قدمه ١١: ٧١، والشرح لكبرى ١١: ٨٣، وعمدة القاري ٢١: ١٣٦، وفتح الباري ٩: ٦٦٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢١٣ حديث ٩٨٨ (٤) إلهي الكبير ١٥: ١٣٨. (٥) خلاف الفقيه بفتح دوى ٧٤٠، وحكمه بفتح بفتح ص ١٩٣، وشرح معاني الآثار ٤: ٢٠، ولبعض ٣: ١٢٢، وعمدة القاري ٢١: ١٣٧، وفتح الباري ٩: ٦٦٥، ومغني ٧: ٤٣١، والمجموع ٩: ١٢، ولسن الكبير ٢: ٥٧، وشرح الباري ٥: ٣٣٦، وإلهي الكبير ١٥: ١٣٨.

(٦) الألف ٢: ٢٤١، ومختصر بولي ٢: ٢١٦، وحسنه الفقيه ٣: ٤٠٦، وإلهي الكبير ١٥: ١٣٨، والمجموع ٩: ١٢، والشرح بوجه ٢: ٢١٥، والميزان الكبير ٢: ٥٧، والشرح بوجه ٥٦٥، ومعني المصحح ٤: ٢٩٩، وحكمه العرب بفتح ص ١٩٣، ولبعض بفتح ص ١١: ٢٣١، وعمدة القاري ٢١: ١٣٧، وفتح الباري ٩: ٦٦٥، ومذاهب بفتح ص ٣٦٥، ولسن تحقيق ٥: ٢٩٥، ومعني لاس قدمه ١١: ١٢، وشرح الكبير ١١: ٨٥، وشرح الباري ٥: ٣٣٦.

دليلاً: إجماع لفرفة، وأحبهم<sup>(١)</sup>.

وروى ثابت بن وديعة<sup>(٢)</sup> قال: كتّام رسول الله صلى الله عليه وآله في حيش، فأصب ضاماً، فشويب منها صبي، فأثبت به رسول الله صلى الله عليه وآله، فوضعه بين يديه، قال: فأخذ عوداً فعدّ به أضلاعه، ثم قال: «إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسْحَبُ دَوَاتٍ فِي الْأَرْضِ، وَأَنِّي لَا أَدْرِي أَيُّ لَذَوْبٍ هِيَ»<sup>(٣)</sup> «فم يأكله، فلو كان حلالاً ما امتنع من أكله».

مسألة ١٠: كحل لحم الخيل حلال، عيراً<sup>(٤)</sup> كانت أو برادين<sup>(٥)</sup> أو مقاريف<sup>(٦)</sup>. وبه قال الشافعي، وأبو يوسف، وعمر، وأحمد، وإسحاق<sup>(٧)</sup>.

(١) لكافي ٦/٢٤٥ و٢٤٦ حديث ٥ و١٤، ودرر المستم ٢/١٢٣ حديث ٤٢٣، وتهذيب ٣٩٩ حديث ١٦٣ و١٦٦، ولاستصر ٤/٧٥ قطعة من حديث ٢٠٦.

(٢) أبو سعيد ثابت بن يزيد بن وديعة بن حذاف لا يصرح، وقد نسب إلى حذاف كي ذكر في المنى، صاحب أبي صلى الله عليه وآله بن حذاف، وسكن بكوفة، وحديثه عند أهل تريح لصحة ٥١.٥٣.

(٣) سنن أبي داود ٣/٣٥٣ حديث ٣٧٩٥، وسنن ابن ماجة ٢/١٠٧٨:٢ حديث ٣٢٣٨.

(٤) عرب أي عربية منسوبة إلى العرب. النهاية ٣/٢٠٣ مادة «عرب».

(٥) أبرادين جمع براديه، وهو اسركي من أهل، وحلفاء براد لمجد مادة «برد».

(٦) مقاريف جمع مقريف، المحب، وهو الذي من براديه وأبوه عربي، وقيل بالعكس، وقيل هو الذي دأب عليه وأبوه «عرب».

(٧) اختلاف الفقهاء، مصحح ١/١٧، ودرر المستم ١/٤٥٥، وسنن ابن ماجة ٢/٥٩٢، والألم ٢/٢٥١، وحشية النعم ٣/٤٠٥، وعمق ١/٤٩، ومعني ٤/٢٩٨، وسرخ أبو هاج ٥٦٥، وشرح معاني الأثر ٤/٢١١، ومسعود لمسرحي ١١/٢٣٣، وعمدة القاري ٢١/١٢٨، والتميز ١/٢٣١، وفتح الباري ٩/٦٥٠، وبدائع الصنائع ٥/٣٩، والهدية المطوع مع سرخ فتح القدير ٨/٦٣، وجميع لأحكام عمر ١/١٢٣، ومعني لاس فداه ١١/٧٠.

وقال مالك: حرام<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: مكروه<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: إجماع العرف، وأخبارهم<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً: قوله تعالى: «فَلَا أُحْذَرُ فِيهَا أُوحِي لِيَّ مُحَرَّمًا»<sup>(٤)</sup> الآية، وعنه إجماع الصحابة، روي ذلك عن أس بن مائه، وعبد الله بن الربيع، وسويد بن غفلة<sup>(٥)</sup>، وفصالة بن عبيد، وأسامة بن أبي بكر<sup>(٦)</sup>.  
وأيضاً: الأصل الإباحة، والتحريم يحتاج إلى دليل.

مسألة ١١: يجوز أكل لحوم أحمر الأهلية وليفل، وإن كن فيها بعض الكراهية إلا أنه ليس بمحظور. وبه قول ابن عباس في الحمار<sup>(٧)</sup>، ووفصا

(١) مؤلف ٢٩٧:٢ حديث ١٥، وندوة المعجم ١: ٤٥٥، وسهل المد يد ٥٩:٢، واختلاف المعناه للطحاوي ٧٧:١، وفتح الباري ٩: ٦٥٠.

(٢) شرح معاني الآثار ١: ٢١، وسورة لفرحس ١١: ٢٣٣، وسف ١: ٢٣١، وعمدة القاري ٢١: ١٢٨، وندوة ٣: ١٧٢، وندوة المعجم ٥: ٣٨ و ٣٩، وفتح الباري ٩: ٦٥٠، والهداية ٨: ٦٣، وحنه نعيه ٣: ٤٠٥، والمجموع ٩: ٤، ونهر برخر ٥: ٣٣٠.

(٣) بحسب ٤٧٣:٢ حديث ٤٧١، ومن لا حصره عنه ٣: ٢١٣ حديث ٩٨٨، ويهذب ٩: ٤١ حديث ١٧٤، والاستبصار ٤: ٧٤:٢ حديث ٢٧١.

(٤) الأنعام: ١٤٥.

(٥) سورة بن علفه بن عوفه بن عمرو: مؤلفه حفي الكوفي، أدرك الجاهلية، قدم مدينة بعد دفن رسول الله (ص)، وروي عن علي (ع)، وبكر، وعمر، وعثمان، ومن مسعود، وعمره وعنه أنهم سحفي، وشعي، وسنة بن كهل وحده مراتب (٨٨٠) وبعده، وفيه ربع ثلاثين وندوة سه. حديث يهذب ٤: ٢٧٨.

(٦) شرح معاني الآثار ٤: ٢١١، والتملي ٧: ٤٠٨ و ٤٠٩، والمجموع ٩: ٤٤.

(٧) حكم عرب مدققة ص ٣: ١٧، وأبني لاس فدامه ١٠: ٦٦، وشرح الكرم ١١: ٦٦.



## الحسن البصري في البقال<sup>(١)</sup>.

وحائف جمع الفقهاء في ذلك، وقالوا: حرام أكلها<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة، وأحارهم<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً: الأصل الإباحة، ولخطر يحتاج إلى دليل.

وأيضاً: قوله تعالى: «قُلْ لَا أُحَدِّثُكُمْ بِشَيْءٍ أُوحِيَ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي أَوْ قَوْلَ: أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقٌ»<sup>(٤)</sup> والظاهر أن ما عد هذه مباح إلا ما أخرجه الدليل.

وروى غائب بن أنجر<sup>(٥)</sup>، قال: لم يكس في مالي شيء اطعم إلا سمان

وسدابه محمد ١: ٤٥٥، وحبه اسمع ٣: ٤٠٥، والميران الكبرى ٢: ٥٧، وعمده يعزى ١٣١: ٢١، وفتح الباري ٩: ٦٥٥ و ٦٥٦، وبن لاوطر ٨: ٢٧٦، والبحر برحار ٣٣٠: ٥، والسيل الجزائر ٤: ٩٨.

(١) حلبة اسمع ٣: ٤٠٥، والميران الكبرى ٢: ٥٧، والمجموع ٩: ٨٠، والبحر برحار ٣٣٠: ٥، وشرح الآثار ٤: ٩٥.

(٢) لأم ٢: ٢٥١، والمجموع ٦: ٦٩، وسراج يوح ٥٦٥، ومعني محتاج ٤: ٢٩٩، وكذبه لأحار ٢: ١٤٢، وميراب الكبرى ٢: ٥٦ و ٥٧، وموقف ٢: ٤٩٧، ووجهر ٢: ٢١٥، وسدابه محمد ١: ٤٥٥، وشرح معاني الآثار ٤: ٣١٠، واحمد بن محمد بن محمد ٣: ١٧، والمبسوط لسرخسي ١١: ٢٣٢، ولسف ١: ٢٣١، وعمده أنقري ٢١: ١٣١، ودمع مصانغ ٥: ٣٨٥ و ٣٩، وفتح الباري ٩: ٦٥٦، وتبيين أحمد بن ٥: ٢٩٥، والهداية المطوع مع شرح فتح القدير ٨: ٦٣، وعمل ٧: ٤١٦، والمي لامن قدامة ١١: ٦٦، وأسهل المدارك ٢: ٥٩، والسحاب ٣: ١٢٢، والبحر الزخار ٥: ٣٣٠.

(٣) الكافي ٦: ٣٤٥ و ٢٤٦، حديث ١٠ و ١٣، وسدابه ٩: ٤١، حديث ١٧١، ولا تستصغر ٤: ٧٣ - ٧٤، حديث ٢٦٨ و ٢٧١ و ٢٧٥.

(٤) الأنعام: ١٤٥.

(٥) غالب بن أنجر المزي، عداة في أهل الكوفة، روى عن النبي (ص)، وعمه حاتم بن سعد

حرره، فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: «اطعم أهيك من سمي حرك، وإنها حرمتها من أجل حوال<sup>(١)</sup> القرية»<sup>(٢)</sup> وهذا نص.

وروى أبو وائل شقيق بن سلمة<sup>(٣)</sup>، عن ابن عباس قال: إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أكل لحوم الحمر الأهلية لئلا يقل الظهر<sup>(٤)</sup>. وكل حرير<sup>(٥)</sup> في تحريم لحم الحمر الأهلية، ونهى عنها، يمكن جملة على هذا.

مسألة ١٢: القرد بحس، حرام أكله.

قال أبو حامد الأسفري<sup>(٦)</sup>: قال ابن حيويه<sup>(٧)</sup>: قال أبو العباس: القرد طاهر<sup>(٨)</sup>.

وحكى بعض أهل العلم عن الشافعي: أنه حلال<sup>(٩)</sup>.

وعبدالله، وعبد بن مهران بن معمر، روى به أبو داود حدث حمر الأهلية قاله ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢: ٤٤٩.

(١) حوال: هو الذي بين حدث المذكور حوال: ما خلاه.

(٢) سنن أبي داود ٣: ٣٥٦ حديث ٣٨٩، وليس بكبير ٩: ٣٣٢، ونصب ابن أبي عمير ٤: ١٩٧ باختلاف يسير في اللفظ.

(٣) شقيق بن سلمة لاسدي، أبو وائل، كوفي، أدب، سني (ص)، ولم يره، روى عن أبي (ع)، وفي خبر، وعمر، وعنه - وغيره، وعنه حمزة، عن مؤدبه جدي من حمزة، ومات سنة (٨٢هـ) وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب ٤: ٣٦٩-٣٦٣.

(٤) روى قريب منه المقلاني في فتح الباري ٩: ٦٥٥ فلاحظ.

(٥) اضطرب نسخ نسخة في مسند أحمد، وم أفت عن ترجمه في المصادر متفرقة.

(٦) لم أفت على هذا القول في المصادر المتوفرة.

(٧) لم أفت على هذا القول في المصادر متفرقة نص.

قال أبو حامد: وهذا غير معروف عنه، ولا مذكور<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: إجماع ائمة على تحريمه، وأيضاً: هو من المسوح، قد تعالى.  
 «فعلما لهم كونيأ فردة حاشين»<sup>(٢)</sup> وطريقة الاحتياط تقتضي تركه.

مسألة ١٣: أخته والمارة حرام أكلهما. وبه قال لشافعي<sup>(٣)</sup>.  
 وقال مالك: هما مكروهان، وليسا بمحظورين، وكذلك العرب، فإذا  
 أُرِدَ أكلهما ذُبِحَهما وأكُلَهما<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: إجماع الملة، وأخبارهم<sup>(٥)</sup>.  
 وأيضاً: قوله تعالى: «حُلْ لَكُمْ الطَّيِّبَات»<sup>(٦)</sup>، وقال في موضع آخر:  
 «وَحُلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَيَحْرِمَ عَلَيْهِمُ الْحَاثِثُ»<sup>(٧)</sup> وهذا مستحب.  
 وروى ابن عمر، وحفصة: أن النبي عليه السلام، قال: «حَسْبُ لَا  
 حَبَّاحَ عَلَى مَنْ فَتَنَهُنَّ فِي حُرِّ وَحَرَمِ: أخته، والعقرب، والمارة، ولحداة،  
 والكلب العقور»<sup>(٨)</sup>.

(١) لم نثر عليه في مطبوع من بعد در موفوره، لأن حرمة أكل الفردان من عندنا شافعي في  
 المصدرانية معنى صحيح ٤ ٣٠، والمجموع ٩ ١٧، والبراع النورح ٥٦٥.

(٢) لقيرة: ٦٥.

(٣) الأم ٢ ٢٤١، وحبيه الغباء ٣ ٤٠٨، وسراج النورح ٥٦٦، والمجموع ٩ ١٥ و ١٦، ومعني  
 لمناج ٤ ٣٠١، وأبو جحر ٢ ٢١٥، ومعني لاس قد مره ١١ ٦٥.

(٤) معني لاس قد مره ١١ ٦٦ و ٨٣، وسراج الكبير ١١ ٧٤-٧٥، وحبيه الغباء ٣ ٤٠٨.  
 (٥) لك في ٦ ٢٤٥ حديث ٥، ومن لا يخبره عنه ٣ ٣١٣ دليل حديث ٩٨٨ وص ٢٢١ حديث  
 ١٠٢٧.

(٦) المائدة: ٤ و ٥.

(٧) الأعراف: ١٥٧.

(٨) روى حنفي إلهدي في كبر لعمال الحديث أنشط بمصلحة، وأشد في بعضه «الحداة» بدلاً من

فوجه الدلالة: أن الله تعالى أوجب لجراء على الحرم، وعلى المُحَلِّ في الحرم يقتل الصيد المأكول ولجساح، فلَمَّا رُفِعَ الخُتَابُ عَمَّن قُتِلَ هَذِهِ، مُحَرَّمًا كَانَ أَوْ فِي الْحَرَمِ، وَكُنْهَا وَحُوشٌ، ثَبَتَ أَنَّهَا مَقَامٌ لَا يَحِلُّ أَكْلِهَا.

مسألة ١٤: حورح الصير كَلَّهَا محرمَةٌ؛ مثل: ساري، والصقر، والعقاب، والدشق، ولشاهين وبخوص. وبه قول لشافعي، ونوحيفة<sup>(١)</sup>.  
وقال مالك: الطائر كُلُّهُ حلال<sup>(٢)</sup>، لقوله تعالى: «قُلْ لَا أَجِدُهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا»<sup>(٣)</sup> الآية.

دليلاً: إجماع العروة، وأخبارهم<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً: روى عاصم بن ضمرة، عن علي عليه السلام، وسعيد بن حيرة، عن ابن عباس: أن النبي عليه السلام سئل عن كل ذي ناب من

(١) «خَبَرَهُ» ملاحظ ٥ ٣٥ - ٣٦ حديث ١١٩٣٥ - ١١٩٤٧، وكذلك في كثير من المصادر الحديثية، أنظر بحث في موسوعة صرف حديث سوى ٤ ٦٣٤ - ٦٣٥.

(٢) لأُم ٢ ٢٤١، ومختصر المزي ٢٨٥ و ٢٨٦، وكلمة لأخبار ٢ ١٤٢ و ١٤٣، واستخرج النوحيات ٥٦٥، ومعني صاحب ٤ ٣١٠، والمجموع ٩ ٢٤، وسجبر ٢ ٢١٥، والميران الكبرى ٢ ٥٧، وأحكام عراق لمحقق ص ١٨٣، وسنن ١ ٢٣٢، واللباب ٣: ١٢١، وأعيده المطبوع مع شرح فتح القدير ٨ ٦١، وعمدة القاري ٢١ ١٣٣، وبدائع الصنائع ٥ ٣٩، وتبيين الحقائق ٥ ٢٩٤، وأمعنى ٧ ٤٤ و ٤٠٥، ومعني لاس قدامه ١١ ٦٩، والشرح الكبير ١١ ٧١.

(٣) بدلة لمحمد ١ ٤٥٤، وأحكام العراق لمختصص ١٨٣، وسنن ١ ٢٣٢، والمعني لاس قدامه ١١ ٦٩، والشرح الكبير ١١: ٧١، والميران الكبرى ٢: ٥٧.

(٤) الأئمة: ١٤٥.

(٥) لكاتب ٦ ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٧ حديث ٢ - ٣ وحديث ١، ولهديب ٩: ١٦٩ حديث ٦٥ و ص ٣٨ حديث ١٦١ و ١٦٢.

السباع، وكنّ ذي غلبٍ من لطير<sup>(١)</sup>. وهذا عام في جميعه.

مسألة ١٥: الغراب كله حرام على الطاهر في الروايات<sup>(٢)</sup>، وقد روي في بعضها: رخص، وهو النزاع: وهو غراب الررع، والعداف: وهو أصفر مته أغبر اللون كالرماد<sup>(٣)</sup>.

وقال لشافعي: الأسود والأصع حرام، والررع والعداف عسى وجهين؛ أحدهما: حرام ولثاني: حلال، وبه قال أبوحنيفة<sup>(٤)</sup>.

دليلاً: إجماع لمرقة، وعموم الأخبار في تحريم الغراب<sup>(٥)</sup>، وطريقة الاحتياط أيضاً تقتضي ذلك.

مسألة ١٦: الحلال: عبارة عن البهيمة التي تكفل العذرة الياسة أو لرطبة - كاسناقة ولبفرة ولشاة والدجاجة - فإن كان هذا أكثر علفها، كره أكل لحمها عندنا وعند جميع الفقهاء<sup>(٦)</sup>، إلا قوماً من أصحاب الحديث،

(١) سنن أبي داود ٣: ٣٥٥ حديث ٣٨٠٥، وشرح معاني الآثار ٤: ١٩٠، وحكم بقران لمختصر ١٩: ٣، ومسد أحمد بن حنبل ١: ١٤٧، واسم بكري ٩: ٣١٥، وشعب الأئم ١٩: ٥ حديث ٥٦٢٦، وجمع الرواة ٤: ٨٧، ونخبه خير ٤: ١٥١ حديث ١٩٩٢.

(٢) سنن ٢٤٥: ٦ حديث ٨، ومن لا يخسر بعده ٣: ٢٢١ حديث ١١٧، والتهذيب ٩: ١٨٩ حديث ٧٣، والاستبصار ٤: ٦٥٤ حديث ٢٣٦.

(٣) التهذيب ٩: ١٩٩ حديث ٧٤، والاستبصار ٤: ٦٦٤ حديث ٢٣٨.

(٤) حقه نعم ٣: ٤٠٨، وكعدة لأبي ٢: ١٤٣، وأبو حنبل ٢: ٢١٦، وشرح بوقح ٥: ٥٦٦، ومعنى المحتاج ٤: ٣٠١، والمجموع ٩: ١٨ و٢٤، واللباب ٣: ١٢١، والهداية ٨: ٦٢، وبدائع صبيح ٥: ٤٠٥، وبيبين الحقائق ٥: ٢٩٥.

(٥) تقدم في الخامس الأول من هذه المسألة.

(٦) خلاف الفقهاء بطحاوي ١: ٧٨٦، وحكم القرع بمقتضى ٣: ٢١٣، وأسف ١: ٢٣٣.

فإنهم قالوا: إنه حرام<sup>(١)</sup>.

وروى أصحاب نحرهم ذلك إذا كان عدوّه كنه من ذلك<sup>(٢)</sup>.

ويروى حكم الجلل عندنا بأن يُحبس ويُضعم علماً طهراً: الساقة  
رُبعين يوماً، واسقرة عشرين يوماً، والثاة عشرة أيام، أو سعة أيام،  
والدجاجة ثلاثة أيام.

ولم أعرف للفقهاء في ذلك نصاً.

وحكى بعض أصحاب الشافعي ما حدّثناه عن بعض أهل العلم،  
وقال: لا معون على ذلك، بل المعول على ما يروى معه حكم الخلل باعتبار  
العادة، فيحبس ذلك القدر<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع المرفة، وأحذرهم<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً: روى محاهد، عن ابن عمر: أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أُكل الجلالة<sup>(٥)</sup>.

وإدابع الصنيع ٣٩٥، والمعنى لاس قدمه ١١ ٧٢، وشرح الكبير ١١ ٩١، وندبه محمد

١ ٤٥٢، وحسنه لعلاء ٣ ٤٠٧، ومعنى محج ٤ ٣٠٤، وشرح السويع ٥٦٦، وكفه

لاحد ٢ ١٤٣، والمجموع ٢٨٩ و٣٠، وأبرز الكبير ٢ ٥٨، وشرح الأثرار ١ ٩٨

(١) المحلى ٦ ٤١، والمعنى لاس قدمه ١١ ٧٣، وشرح الكبير ١١ ٩١، وحسنه لعلاء ٣ ٤٠٧،

والمجموع ٣٠٩، واليزان الكبير ٢ ٥٨.

(٢) بكر ٦ ٢٥٠ - ٢٥٣ حديث ١٢٠، ودعء الأمد ٢ ١٢٤ حديث ٢٢٩، وأنبهت

٩ ٤٥٩ حديث ١٨٨ - ١٨٩، والاستبصار ٤ ٧٦ - ٧٧ حديث ٢٨١ - ٢٨٥.

(٣) أنظر حلية العلماء ٣ ٤٠٧، وشرح الأثرار ٤ ٩٨.

(٤) لأخبار شرانج في هدمس رقم (٢) فلا بد من إعادته

(٥) من أبيه ود ٣ ٣٥١ حديث ٣٠٨٥، وسير السمردي ٤ ٢٧٠ حديث ١٨٢٤، ومن ابن

م ح ٢ ١٠٦٤ حديث ٣١٨٩، ولسن كبرى ٩ ٣٣٢، ومعين الخبير ٤ ١٥٦ حديث ٢٠٠٨

وروى دفع، عن ابن عمر: أن النبي عليه السلام نهى عن الجلالة في الإبل أن تُركب، أو يُشرب من نسيها<sup>(١)</sup>.

مسألة ١٧: كسب الاحتكام مكروه لئلا يباح بلعنه، حُرْكُ كَسْبِهِ وَعِنْدَ. وَنَهَى قَالَ لِشَافِعِي، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَلَى مَا حَكَاهُ لِشَافِعِي عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.  
وقال قوم من أصحاب الحديث: حرام على الأحرار، حلال للعبيد<sup>(٣)</sup>.  
دليلنا: إجماع المرفقة، وأخبارهم<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً: روى حرام بن عبيدة<sup>(٥)</sup>، عن أبيه<sup>(٦)</sup> قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن كسب الاحتكام، فقال: نعم، فلم يزل يكرره عليه حتى قال: «أطعمه رقيقك، واعفه بواصحت»<sup>(٧)</sup>.

وروى عكرمة، عن ابن عباس قال: احتكم رسول الله فأعطى الاحتكام

(١) سنن أبي داود ٣: ٣٥١ حديث ٣٧١٦، وسنن الترمذي ٩: ٣٣٣

(٢) من حديث حماد بن حنبل ١٩٣، ومختصر بروي ٢١٦ و٥٥٧، وحسنه بنعير ٤١٨٣، والمجموع ٩: ٥٨١، ٦٠١، ولؤيخ ٢: ٢١٦، وأصحح ٥٦٧، ومغني ٤: ٣٥٥

(٣) حلية النظار ٤: ٤١٨، والمجموع ٩: ٦٠.

(٤) سكت في ٥: ١١٦ حديث ٤، وهدية ٦: ٣٥٥، ٣٥٦ حديث ١٠١١ و١٠١٤-١٠١٥، والاستبصار ٩: ٥٩ حديث ١٩٣.

(٥) حرام بن سعد بن عبيدة بن مسعود بن كعب الأنصاري - بن سعد، وهو - بن سعيد بندي، وقد ينسب إلى حذو ويد - حرام بن عبيدة، روى عن جده عبيدة بندي بالمدينة سنة (١١٣هـ) وهو (٧٠) سنة هدية الهدي ٤: ٢٢٣، وطبقات ابن سعد ٨: ٣٩٥.

(٦) سعد بن عبيدة بن مسعود الأنصاري، بن سعد، روى عن أبيه، وعنه ابنه حرام بن سعد بن عبيدة هدية الهدي ٣: ٤٨١.

(٧) سنن أبي داود ٣: ٢٢٦ حديث ٣٤٢٢، وسنن الترمذي ٩: ٣٣٧، اختلاف سائر في سنن

أجره. قال ابن عباس. ولو كان شيئاً ما أعطته<sup>(١)</sup>.

وروى علي بن عبيد السلام: أن النبي صلى الله عليه وسلم، وأمرني أن أعطي الحجّام أجره<sup>(٢)</sup>.

وروى أنس: أن دا طيبة<sup>(٣)</sup> حشم النبي صلى الله عليه وسلم، وأمر له بصاع من تمر، وأمر موالبه أن يحقّقوا عنه من خراجه<sup>(٤)</sup>.

وقال جابر في حديث آخر: كان خراجه. وفي بعضها: كانت صريته. ثلاثة أصوع من تمر في كلّ يوم، فحقّقوا عنه في كلّ يوم صاعاً<sup>(٥)</sup>.

وروي ذلك عن عثمان، وابن عباس<sup>(٦)</sup>، ولا يخالفهما.

مسألة ١٨: إذا نُحرّت البدنة، أو دُبح لقرة أو الشاة، فحرح من خوفها ولد، فإن كان تاماً وحده بأن يكون أشعر أو أوبر نظريه؛ فإن خرج ميتاً حلّ أكله، وإن حرج حيّاً ثم مات لم يحلّ أكله، وإن حرج قبل أن يتكامل لم يحلّ أكله بحال.

وقال الشافعي: إذا حرح ميتاً حلّ أكله، ولم يفضل بين أن يكون تاماً أو غير تام، وإن حرج حيّاً؛ فإن بقي زماً يتسع لدخله ثم مات لم يحلّ أكله،

(١) سنن أبي داود ٣ ٢٦٦ حديث ٣٤٢٣، ولسان الكسرى ٩ ٣٣٨ نحوه.

(٢) السنن الكبرى ٩: ٣٣٨.

(٣) أبوطلبة الحجّام، مولى بني حارثة، من الانتصار، ثم مولى عبيدة بن مسعود، قيل: اسمه ديار، وقيل غير ذلك: أسد الغابة ٢٣٦.٥.

(٤) سنن أبي داود ٣ ٢٦٦ حديث ٣٤٢٤، ولسان الكسرى ٩ ٣٣٧، وشرح الخبير ٤ ١٥٨ حديث ٢٠٩٠.

(٥) مجمع الزوائد ٤: ٩٤، وأسد الغابة ٥: ٢٣٦.

(٦) مجمع الزوائد ٤: ٩٤.





أبي الوداك ، عن أبي سعيد الخدري، قال. سألت رسول الله صلى الله عليه وآله، فقلت: يا رسول الله، سحر النقة أو يدسح البقرة ولشاة وفي بطنها الجنين، أنقيه أم تأكله؟ فقال: «كموه إن شئتم، فإن ذكاة الحيين ذكاة أمه»<sup>(١)</sup>.

وروى أبو إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي بن عبد الله السلام. وعكرمة، عن ابن عباس. وبافع، عن ابن عمر. وأبو الزبير، عن حمير. وطووس، عن أبي هريرة: أن النبي عليه السلام قال: «ذكاة الحيين ذكاة أمه»<sup>(٢)</sup>.

فوجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وآله أخبر أن إحدى لدكائين نذبة مناب الأخرى، وقائمة مقامها، فوجب أن تكون ذكاة الأم ناذبة عن ذكاتها وذكاة جنيها.

وروي عن علي عليه السلام أنه قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»<sup>(٣)</sup>. وعن ابن عمر، وابن عباس: إذا خرج الحيين ميتاً وقد أشعر أكل<sup>(٤)</sup>.

(١) سنن ي دود ٣ ١٠٣ حديث ٢٨٢٧، سنن الترمذى ٧٢٤٤ حديث ١٤٧٦، وسنن بساجة ١٠٦٧:٢ حديث ٣١٩٩، وسنن الدارقطني ٢٧٤٤ حديث ٢٩، ونصب الراية ١٨٩٤، وسنن الكبرى ٩ ٣٣٥، والمختص ٤١٩:٧ وتلخيص الخمر ١٥٦:٤ حديث ٢٠٠٩، وفي البعض منها روي باختصار قلاظ.

(٢) سنن الدارقطني ٢٧٤٤ ٢٧٥٤ حديث ٣٢ و٣٣، وسنن أبي دود ٣ ١٠٣ حديث ٢٨٢٨، وسنن الدارقي ٢: ٨٤، والسنى الكبرى ٩ ٣٣٥ و٣٣٦.

(٣) سنن الدارقطني ٢٧٤٤ حديث ٣٣، وسنن الكبرى ٩ ٣٣٦، والمختص ٧ ٤١٩، ونصب الراية ١٨٩:٤.

(٤) المختص ٧ ٤١٩، وجمع الروايات ٤ ٣٥، وتلخيص الخمر ٤ ١٥٧.

وروي عن عبدالرحمان بن كعب بن مالك<sup>(١)</sup> قال: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يقولون: ذكاة الجنين ذكاة أمه<sup>(٢)</sup>. فهو إجماعهم على ذلك بلا خلاف.

مسألة ١٩: إذا ماتت الفأرة في سمن، أو زيت، أو شيرح<sup>(٣)</sup>، أو نزر<sup>(٤)</sup>، نجس كله، وجاز الاستصباح به، ولا يجوز أكله ولا الانتفاع به لغير الاستصباح. وبه قال الشافعي<sup>(٥)</sup>.

وقال قوم من أصحاب الحديث: لا يستفع به بحال، لا بالاستصباح ولا غيره، بل يراق كالخمر<sup>(٦)</sup>.

وقال أبوحنيفة: يستصح به، ويباع أيضاً للاستصباح<sup>(٧)</sup>.  
وقال داود: إن كان المانع سمياً لم ينتفع به بحال، وإن كان ماعداً من الأدهان لم ينجس بموت الفأرة فيه، ويحل أكله وشربه؛ لأن الخبر ورد

(١) عبدالرحمان بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي؛ أبو الخطاب المدني. روى عن أبيه، وأبيه عبدالله بن كعب، وحبر، وعائشة، وغيرهم. وعنه ابنه كعب، والزهري، وسعد بن إبراهيم، وغيرهم. هــ ٢٥٩ ٦

(٢) لمحقى ١١٩:٧، ومجمع الزوائد ٣٥:٤، وتنقيح الخبير ١٥٨:٤.

(٣) اشيرج دهن السمسم. مجمع البحرين ٣١٢:٢ مادة «شرج».

(٤) زرز، الزرز، زرزاعل وغيره. ودهن الزرز. لسان العرب ٥٦:٤ مادة «زرز».

(٥) مختصر ساري ٢٨٦، وحشية العبد ١١٧ ٣، والمجموع ٣٨:٩، وحكم القرآن لمختصص ١١٨١، وعمدة القاري ١٣٨:٢١، وفتح ساري ٦٧٠:٩، والمعي لاس قدامة ٨٧ ١١.

(٦) حاشية لعبد ١١٧ ٣، والمجموع ٣٨:٩، وعمدة القاري ١٣٨:٢١، والمعي لاس قدامة ٨٧ ١١.

(٧) أحكام القرآن لمختصص ١١٨ ١، وعمدة القاري ١٣٨ ٢١، وفتح ساري ٦٧٠ ٩، والمجموع ٣٨:٩.

في السمن فحسب<sup>(١)</sup>.

دليلاً: إجماع الفرقة، وأخبارهم<sup>(٢)</sup>.

وروى سالم، عن أبيه: أنَّ النبي عليه السلام سُئل عن لقارة تقع في السمن ولودك؟ فقال: «إِنْ كُنْ جَامِداً فاطرحوها وما حولها، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَانْتَعَمُوا بِهِ وَلَا تَأْكُلُوهُ»<sup>(٣)</sup>.

وروى أبو سعيد اخذري: أنَّ النبي عليه السلام سُئل عن القارة تقع في السمن والزيت، فقال: «اسْتَصْبَحُوا بِهِ وَلَا تَكُونُوا»<sup>(٤)</sup>.

وهو إجماع الصحابة.

وروي ذلك عن عبي عليه السلام ومن عمر.

فأما عبي عليه السلام فقال في السمن تقع فيه القارة: «لَا تَكُلُوهُ، وَانْتَعَمُوا بِهِ فِي السَّرَاجِ وَالْأَدَمِ»<sup>(٥)</sup>.

ومن عمر قال: يَنْتَعَمُ بِهِ فِي السَّرَاجِ، وَيَدَهْنُ بِهِ الْأَدَمَ<sup>(٦)</sup>.

والدليل على أبي حنيفة، قوله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا حَرَّمَ

(١) حلية العلماء ٤١٧:٣، والمجموع ٣٨:٩.

(٢) لكوي ٦: ٢٦١ حديث ١، ٢، والتهذيب ٩: ٨٥-٨٦ حديث ٣٥٨، ٣٦١.

(٣) أحكام القرآن للحنف ١: ١١٨، ولس لكبرى ٩: ٣٥٤، وجامع لأحكام القرآن ٢: ٢٢٠-٢٢١ بتفاوت يسير في اللفظ.

(٤) سنن أبي داود ٤: ٢٩٢ حديث ٨١، ولس لكبرى ٩: ٣٥٤، وبتحقيق خبر ٧٧ حديث

٦٧١.

(٥) التهذيب ٩: ٨٦ حديث ٣٦٢، وفيه: «لَا تَأْكُلْهُ، وَلَكِنْ اسْرِجْ بِهِ».

(٦) روه السني في سنة ٩: ٣٥٤، ونعماني في فتح الباري ٩: ٦٧٠ بلفظ «اسْتَصْبَحُوا بِهِ، وَدَهْنُ بِهِ الْأَدَمَ».

أكل شيء حُرِّمَ ثمنه»<sup>(١)</sup>.

مسألة ٢٠: إذا جاز الاستصباح به، فإنَّ دحانه يكون طاهراً، ولا يكون نجساً.

وقال الشافعي: فيه وجهان؛ أحدهما: مثل ما قلناه، والثاني - وهو لصحيح عندهم - : أنه يكون نجساً<sup>(٢)</sup>.

ثم يُنظر؛ فإن كان قليلاً مثل رؤوس الأبرياء معفوعه، وإن كان كثيراً وجب غسله<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أنَّ لأصل لطهارة، وبراءة الدقة، ولحكم بالنجاسة وشغل الذمة يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢١: الريت والشبرح ولز إذا نجس لا يمكن تطهيره بالماء.

ولشافعي فيه وجهان؛ أحدهما: مثل ما قلناه<sup>(٤)</sup>، والثاني - وهو المذهب، واحترره أبو العباس - : أنه يطهر بأن يُكثر الماء عليه<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: أنَّ نجاسة هذه الأشياء معلومة، ولا دليل على أنها تطهر بالماء، فمن ادَّعى صحته فعليه الدلالة.

مسألة ٢٢: لا يجوز للمضطر إلى أكل الميتة أن يأكل أكثر مما يسدّ

(١) مسند أحمد بن حنبل ٢٩٣:١.

(٢) المجموع ٥٧٩:٢، والحاوي الكبير ١٥:١٦٦.

(٣) المعنى لابن قدامة ١١:٨٩، والمجموع ٢:٥٧٩ - ٥٨٠.

(٤) المجموع ٢:٥٩٦، وانسراج الوهاج ٢٤، ومعي لمحتاج ١٨٦.

(٥) نفس المصادر السابقة.

الرمق، ولا يجوز له الشبع. وبه قال أنوشيعة، وأحد قولي الشافعي احتدره لنفسه، واختاره المزني<sup>(١)</sup>.

وبه قول آخر: أن له أن يأكل الشبع، وبه قول مالك، والثوري<sup>(٢)</sup>.  
دليلاً: إجماع الفرقة، وأخبارهم<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً: ما قلناه حلال بلا خلاف، وبقي الباقي على تحريره بالآيات<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٢٣: إذا اضطر إلى أكل الميتة، يجب عليه أكلها، ولا يجوز له الامتناع منه. وللشافعي فيه وجهان:  
أحدهما: مثل ما قلناه<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو اسحاق: لا يجب عليه، لأنه يجوز أن يكون له عرص في

(١) الأم ٢: ٢٥٢، ومحصر الرمي ٢٨٦، وكفاية الأخبار ٢: ١٤٤، وحشية العناء ٣: ٤١٣، ووجوه ٢: ٢١٧، وشرح الوضوح ٥٦٧، ومعني المحتاج ٤: ٣٠٧، والمجموع ٩: ٤٠ و ٤٢ و ٥٢، والميران لكبرى ٥٨٠، والمعي لابن قدامة ١١: ١٤، وشرح لكبرى ١١: ٩٦، ونونية محبة ٤٦٣، وعمدة القاري ٢١: ١٤٣، والبحر الرخا ٥: ٣٣٢، وشرح لأرهار ٤: ٩٧، وفتح الباري ٩: ٦٧٤.

(٢) الأم ٢: ٢٥٢، ومحصر الرمي ٢٨٦، وحشية العناء ٣: ٤١٣، وكفاية الأخبار ٢: ١٤٤، والمجموع ٩: ٤٠ و ٤٢ و ٥٢، ووجوه ٢: ٢١٧، والميران لكبرى ٥٨٠، ومعني لابن قدامة ١١: ١٤، والشرح الكبير ١١: ٩٦، وعمدة القاري ٢١: ١٤٣، وشرح لأرهار ٤: ٩٧، وفتح الباري ٩: ٦٧٤.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢١٦-٢١٧ حديث ١٠٠٧، وتهذيب ٩: ٨٣ حديث ٣٥٤.

(٤) لبقرة: ١٧٣، والمائدة: ٣، والنحل: ١١٥.

(٥) حشية العناء ٣: ٤١٣، ووجوه ٢: ٢١٧، والشرح الوضوح ٥٦٧، ومعني محتاج ٤: ٣٠٦، والمجموع ٩: ٣٩ و ٤٠، والشرح الكبير ١١: ٩٧.

الامتناع منه، وهو أن لا يباشر نجاسة<sup>(١)</sup>.

دليلنا: ما عساه ضرورة من وجوب دفع المضار عن النفس، فإذا كان هذا مباحاً في هذا وقت، وبه يدفع الضرر العظيم عن نفسه، وحب عليه تناوله.

مسألة ٢٤: إذا اضطر إلى طعام الغير، لم يجب على الغير إعطاؤه.

وقال الشافعي: يجب عليه ذلك<sup>(٢)</sup>.

ثم لا يبحو حال المصطر من أحد الأمرين: إما أن يكون واحداً ثمنه في الحان أو في بلده، أو لم يكن واحداً، فإن كان واحداً لم يجب عليه إلاّ ببدل، وإن لم يكن واحداً أصلاً وجب عليه بذله بغير بدل.

وفي الناس من قال: يجب عليه بذله بغير بدل إذا لم يكن واحداً في الحال، وإن كان واحداً له في بلده<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أن الأصل براءة الذمة، وإيجاب ذلك يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٥: إذا وجد المصطر ميتاً وصيداً حياً وهو مُحَرَّم، اختلف

أحاديث أصحابنا فيها على وجهين:

أحدهما: أنه يأكل الصيد ويعدي، ولا يأكل الميتة<sup>(٤)</sup>. وبه قال

(١) المجموع ٩: ٤٠، والشرح الكبير ١١: ٩٨.

(٢) حبه ١: ٤١٤، ٣، وأنسراج لوقاح ٥٦٧، ومعني المصحح ٤: ٣٠٨.

(٣) حلية العلماء ٣: ٤١٤ - ٤١٥.

(٤) الكافي ٤: ٣٨٣، حديث ١، ٣، ومن لا يحضره الفقيه ٢: ٢٣٥، حديث ١١٢٠ - ١١٢١.

والهذيب ٥: ٣٦٨، حديث ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٥، ولاستقص ٢: ٢٠٩، حديث ٧١٣ و

لشافعي في أحد قويه، وهو اختيار لمري<sup>(١)</sup>.  
 وبوجه لآخر: يأكل الميتة، ويدع الصيد<sup>(٢)</sup>. وهو قول لشافعي الآخر،  
 وبه قال مالك وأبو حنيفة<sup>(٣)</sup>.  
 دليلنا على ذلك: أن الصيد إذا قتله وكله، فذاه، فيكون أكل من ماله  
 طيباً.

وأيضاً: أكثر أصحابنا على ذلك، وأكثر روايتهم<sup>(٤)</sup>.  
 وإذا قسنا بالرواية الأخرى - وهو الأصح عندنا -: أن الصيد إذا كان  
 حياً، فدحه المحرم، كان حكمه حكم الميتة، وينزله معه، فإن يأكل  
 الميتة أولى من غير أن يلزمه فداء.  
 والرواية الأولى محمد بن علي من وجد لحم لصيد مذبحاً، فإن الأولى  
 أن يأكله ويفدي ولا يأكل الميتة.  
 وقد بينا ذلك في كتاب «تهذيب الأحكام» وكتب  
 «الاستبصار»<sup>(٥)</sup>.

(١) لأم ٢٥٣، ٢، وعنصر المري. ٢٨٧، وحبسه نساء ٣ ٤١٥، والوحي ٢ ٢١٧، ومجموع ٩ ٤٠  
 ٤١ و ٤٨ و ٤٩، ومعني لاس فداية ١١ ٧٩، وشرح كبير ١١ ١٠٣  
 (٢) تهذيب ٥ ٣٦٨ و ٣٦٩ حديث ١٢٨٤ و ١٢٨٦، والاستبصار ٢٠٩٢ - ٢١٠ حديث ٧١٥  
 و ٧١٧.

(٣) الأم ٢ ٢٥٣، وعنصر مري ٢٨٧، وحبسه نساء ٣ ٤١٥، والوحي ٢ ٢١٧، وسروح  
 بفتح ٥٦٨، ومعني فختج ٤ ٣٠٩، ومجموع ٩ ٤١ و ٤٨ و ٤٩، ومعني لاس فداية  
 ١١ ٧٩، وانشراح الكبير ١١ ١٠٣، وموطأ ١ ٣٥٤ دين حديث ٨٥.

(٤) تقدمت الإشارة إلى الأحاديث في المشرق أربع من صححه الشافعية.

(٥) نظرنا أشرفنا أنه في التهذيب والاستبصار في هذه المسألة



مسألة ٢٦: إذ ذبح المحرم الصيد، كان حكمه حكم الميتة، لا يحل أكله لأحد.

وللشافعي فيه قولان؛ أحدهم: أن ذكاته لا يبيح مثل ذكاة المحوسي، والثاني: أن ذكاته لا تحل به، وتحل لعبيره من المحن. دليلنا: إجماع المرفقة، وطريقة الاحسااط.

مسألة ٢٧: إذا اضطر إلى شرب الخمر للعطش أو الجوع أو التداوي، فالظاهر أنه لا يستبيحها أصلاً.

وقد روي: أنه يجوز عند الاضطرار إلى الشرب أن يشرب، فأما الأكل والتداوي فلا<sup>(١)</sup>.

وهذا التخصيص قال أصحاب الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال لثوري، وأبو حنيفة. تحل للمصطرز إلى الصائم وإلى اشرب، وتحل للتداوي بها<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع المرفقة، وأحاديثهم<sup>(٤)</sup>، وأيضاً: طريقة الاحتياط تفتصي ذلك.

وأيضاً. تحريم الخمر معلوم ضرورة، ومباحته في موضع يحتاج إلى دليل،

(١) حقه العلماء ٣ ٢٩٨، والمجموع ٩ ٤٩، وشرح الكبر ١١ ١٠٤.

(٢) تهذيب ٩ ١١٤ حديث ٤٩٢.

(٣) حقه العلماء ٣ ٤١٦، والمجموع ٩ ٥١٠، والحاوي الكبير ١٥ ١٧٠.

(٤) حقه العلماء ٣ ٤١٦، والحاوي الكبير ١٥ ١٧٠.

(٥) الكبرى ٦ ٤١٣ - ٤١٥، حبيب ١ - ١٢، وفتح الإسلام ٢ ١٢٥ حديث ٤٣٥، والتهذيب

١١٣، ٩ حديث ٤٨٨ - ٤٩١.

وم قلناه مجمع عليه، وم قالوه ليس عليه دليل.

مسألة ٢٨: إذا مرّ برجل يحاط به غيره وشمرته، جاز له أن يأكل منها، ولا يأخذ منها شيئاً يحمله معه. وبه قول قوم من أصحاب الحديث .  
وقال جميع العلماء: لا يحلّ له الأكل منه إلا في حال الضرورة<sup>(١)</sup>.  
دليلنا: إجماع ائمة، وخبرهم<sup>(٢)</sup>.  
وأيضاً: روى نافع، عن ابن عمر أنّ النبي عليه السلام قال: «إذا مرّ أحدكم بحائط غيره، فليدخل وليأكل، ولا يتخذ حنة»<sup>(٣)</sup>.  
وفي بعضها: «فليتد ثلثاً، فإن أحابوه وإلا فليدخل وليأكل، ولا يتخذ خبة»<sup>(٤)</sup> أي لا يحمل معه شيئاً، والخبة: ما وضع في الحبر.  
<sup>(٥)</sup>

(١) معي لابن قدامة ٧٧: ١١، والانصاف ٣٧٧: ١٠.

(٢) معي لابن قدامة ٧٧: ١١، والشرح الكبير ١١١: ١١، وحلية العلماء ٤١٧: ٣، والمجموع ٥٣: ٩ و ٥٤، والميزان الكبير ٥٦٠: ٢.

(٣) بهديث ٦ ٣٨٣ حدث ١١٣٥.

(٤) سنن ابن ماجة ٢ ٧٧٢ حدث ٢٣٠١، ولسن الكبرى ٩ ٣٥٨ . ٣٦١، والحدوي الكبير ١٧٠: ١٥ باختلاف يسير في اللفظ.

(٥) السنن الكبرى ٩ ٣٥٨ - ٣٦١ بألفاظ مختلفة نحوه.

# كتاب السبق



## كتاب السبق

مسألة ١: المسابقة على الاقدام بعوض لانهوز، وهو مذهب الشافعي<sup>(١)</sup>.  
وقد قوم من اصحابه: أنه يجوز، وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: قوله عليه سلام: «لا سبق إلا في بصل أو حنظل أو حافر»<sup>(٣)</sup>  
وليس هذا واحدٌ منها، وهذا خبر مجمع عليه، فلذلك استدلت به.

مسألة ٢: المسابقة بالمصارعة بعوض لا تحوز.  
وقال أهل العراق: تجوز<sup>(٤)</sup>.

(١) لأم ٤ ٢٣٠، وحبيه لعبد ٥ ٤٦٥، ومجموع ١٥ ١٤٠، ومعني لاس قدامه ١١ ١٣٠،  
والشرح الكبير ١١: ١٣٠، واليعرارة ٦ ١٠٣.

(٢) سنن ٢ ٨٦٤، وحلية لعبد ٥ ٤٦٥، والوجيز ٢ ٢١٩، والمجموع ١٥ ١٣١ و ١٣٢ و ١٤٠،  
ومعني لاس قدامه ١١: ١٣٠، والشرح الكبير ١١: ١٣٠.

(٣) من أبي دود ٣ ٢٩ حديث ٢٥٧٤، ومن لرمدي ٤ ٢٠٥ حديث ١٦٠٠، ومن اساني  
٦ ٢٢٦، ومن ابن ماجه ٢ ١٦٠ حديث ٢٨٧٨، والمعجم الكبير للبخاري ١٠ ٣٨٣ حديث  
١٠٧٦٤، وأسنن الكبرى ١٠ ١٦، ومجمع الروايد ٥ ٢٦٣، ويختصر خير ٤ ١٦١ حديث  
٢٠٢٠، وخامع لأحكام العرب للقرطبي ٩ ١٤٦، وفي بعض ما أشرد إليه تهذيبه وخبر في  
ألفاظ الحديث

(٤) معني لاس قدامه ١١ ١٣٠، والشرح الكبير ١١ ١٣٠، وحبيه لعبد ٥ ٤٦٥، ومجموع

ولشافعي فيه وجهان: أحدهما كما قنناه، والآخر كما قنوه<sup>(١)</sup>.  
دليلنا: ما قنناه في المسألة لا أولاً سوء.

مسألة ٣: المسابقة بالظهور معوض لا تحوز.

ولشافعي فيه وجهان: أحدهم، مثل ما قنناه، وهو المذهب عندهم.  
والآخر أنه يجوز، لأن فيها فائدة من نقل نكتب ومعرفة الأخبار<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: ما قدمناه من الخبر<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٤: لا تحوز المسابقة بالنسب ولزبار<sup>(٤)</sup>.

ولأصحاب الشافعي فيه وجهان: والذي عليه عامة أصحابه مثل ما  
قنناه<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو العباس: يجوز ذلك<sup>(٦)</sup>.

دليلنا: الخبر المتقدم<sup>(٧)</sup>.

مسألة ٥: يجوز لغير الإمام أن يعطي السبق، وهو يخرج في المسابقة في

(١) لأمر ٤٣٠١، وحجة لعلاء ٤٦٥٥، وكفاية لأخبار ١٥٢٠٢، ومجموع ١٣٧٠١٥ و١٤١١،

والنبي لابن قدامة ١١: ١٣٠، والشرح الكبير ١١: ١٣٠، والحاوي الكبير ١٥: ١٨٦.

(٢) حلية العلاء ٤٦٤٥، وكفاية لأخبار ١٥٢٠٢، ومغني المحتاج ٤: ٣١٢، ومجموع ١٣٧: ١.

ولسراج الوقائع ٥٦٩، والنبي لابن قدامة ١١: ١٣٠، والشرح الكبير ١١: ١٣٠.

(٣) تقدم في المسألة الأولى فلاحظ.

(٤) زبار بن جهم، وهو صرب من ليس بطرابلس لعرب ٤٤٦.

(٥) حلية لعلاء ٤٦٥٥، ومجموع ١٣٧٠١٥ و١٣٩٠ و١٤١٠، والنبي لابن قدامة ١١: ١٣٠،

والشرح الكبير ١١: ١٣٠.

(٧) المتقدم في مسألة الأول.

(٦) مجموع ١٤٠٠١٥، وحلية لعلاء ٤٦٥٥.

الخیل، وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: لا يجوز ذلك إلا للامام، لأنه من المعاونة على الجهد، وليس ذلك إلا للامام<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: الخبر<sup>(٣)</sup> فيه قال: «لا سبق إلا في بصل» وقد روي بالفتح والسكر<sup>(٤)</sup>، فافتح يعيد الشيء لمخرج، ويسكون يعيد المصدر، ولم يعص، ولأن لأصل الإباحة، ولمع يحتاج دليل.

مسألة ٦: إذا قال أحدهما لصاحبه: سبقت حدث العشرة، وإن سبقت أنا فلا شيء لي عليك، كان حائراً، وبه قال الشافعي<sup>(٥)</sup>.  
وقال مالك: أنه لا يجوز، لأنه قدر<sup>(٦)</sup>.

دليلنا: أن الأصل جوازه، والمنع يحتاج إلى دليل.  
وأيضاً روي أن النبي عليه السلام مر بجريين من الانصار يتناضون<sup>(٧)</sup> وقد سبق أحدهما الآخر، فقال النبي عليه السلام (أما مع الحزب الذي فيه

(١) مختصر البرقي، ٢٨٧، وحية المصنف ٤٦٧:٥، والوجيز ٢: ٢١٨، وشرح الوقح ٥٦٩، والمجموع ١٣٥: ١٥، ومعني المحتاج ٣١٣: ٤، والمعني لاس قدمه ١٣١: ١١، والشرح الكبير ١٣٦: ١١، والبحر الرخا ١٠٢: ٦.

(٢) حية المصنف ٤٦٩: ٥، والمجموع ١٣٥: ١٥، والمعني لاس قدمه ١٣١: ١١، وشرح الكبير ١٣٦: ١١، والبحر الرخا ١٠٢: ٦.

(٣) المصنف في مسألة الأولى.

(٤) أنظر بهية لابن الأثير ٣٣٨: ٢ (مادة سبق).

(٥) معني المحتاج ٣١٣ و ٣١٤، والشرح الوقح ٥٦٩، والمعني لاس قدامة ١٤٨: ١١.

(٦) معني لاس قدامة ١٣١: ١١، والشرح الكبير ١٣٦: ١١.

(٧) لصل انرمي بالسهم، يقد. اتصل القوم وتواصلوا. أي رموا للسبق. أنظر بهية ٧٢: ٥ (مادة بصل).

ابن الأدرع<sup>(٢)</sup> فأقرهما على النضل، وقد سبق أحدهما الآخر.  
مسألة ٧: إذا حرج اثنان سبقاً، فأدخلا بينهما ثالثاً لا يخرج شيئاً،  
وقالوا: لا يسقط بك السقاء معاً كمن جائزاً، وبه قول  
الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: لا يجوز، وبه قول ابن حبرون من أصحاب لشافعي<sup>(٤)</sup>.  
دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى.

وأيضاً روي عن النبي عليه السلام أنه قال: «من أدخل فرساً بين  
فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قاروان لم يأمن أن يسبق فليس بقمار»<sup>(٥)</sup>  
وهذا ممن لا يأمن أن يسبق، ومعه لا يأيس، فوجب أن يصح.

مسألة ٨: الاعتار في السق بهادي، وهو العنق والكتف<sup>(٦)</sup>، وبه قول

(١) محسن بن الأدرع الأسدي، له صحبة، قال سي صني لله عليه وآله وسلم «ارموا وأنا مع من  
الأدرع»، مات في خلافة معاوية. وله من كتب في تاريخ مصحابة ٢٤٢ رقم ١٣٣٤،  
وابن الأثير في أسد الغابة ٣٢٤:٥.

(٢) صحيح البخاري ١٧٩: ٤ و ٢١٩، ومسنّد أحمد بن حنبل ٥٠٠: ٤، والمسنّد الكبير ١٧: ١٠،  
والمعجم الكبير مطبوع ١٧٤: ٣ و ٣٦٧، ومسند علي بن محبوب ٩٤: ٢، والمسنّد المشهور  
١٩٢: ٣، وفي الجميع يتفاوت باللفظ فلاحظ.

(٣) الأم ٢٣٠: ٤، وحلية العلماء ٤٧٠: ٥، والمجموع ١٥: ١٥٠، والرح أبوقح ٥٧٠، ومغني  
المحتاج ٣١٤: ٤، وكفاية الأحبار ١٥١: ٢، والمجموع لأحكام القرن ٩: ١٤٨  
(٤) حلية عب ٤٧٠: ٥، والمجموع ١٥: ١٥٠، وأحكام القرآن لابن العربي ٣: ١٠٦٤.

(٥) سنن داود ٣٠: ٣ حديث ٢٥٧٩، ومسند الدارقطني ١١١: ٤ حديث ٣٣، ومسند أحمد بن  
حنبل ٥٠٥: ٢، وسنن الكبرى ١٠: ٢٠، والمجموع لأحكام القرن ٩: ١٤٨، وتلخيص الحبير  
١٦٣: ٤ حديث ٢٠٢٥، وفي بعض ما ذكره اختلاف يسير باللفظ وفي بعض آخر تقديم

وتأخير لا يصح.

(٦) الكتف مفتوح اللفظ وكسره، عتمة الكتف، وهو الكاهل.



الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال لثوري: الاعتبار بأدنيه، فإنه متى سبق سبقتها فقد سبق<sup>(٢)</sup>.  
دليلاً: أن ما اعتبرناه مجمع عليه، وما قالوه ليس عليه دليل.

مسألة ٩: عقد المسابقة من العقود الجائزة مثل الجعالة، وبه قال أبو حنيفة. وهو أحد قولي الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وله قول آخر: أنه من العقود اللازمة كالاجارة<sup>(٤)</sup> وهو أصحها عندهم، لقوله تعالى: «أوفوا بالعقود»<sup>(٥)</sup> وهذا عقد.

دليلاً: أن الأصل براءة الدمة، ولا يدل على لزوم هذا العقد، فيجب نفي لزومه، والآية مخصوصة بلا خلاف.

مسألة ١٠: إذا تصلا، فسبق أحدهما صاحبه، فقال لك عشرة بشرط أن تطعم السبق أصحابك، كان الصال صحيحاً والشرط باطلاً، وبه قال أبو حنيفة وأبو إسحاق المروزي<sup>(٦)</sup>.

وقال الشافعي: النضال باطل<sup>(٧)</sup>.

دليلاً: أن الأصل صحته، وأن مصامة الشرط إليه تفسده يحتاج إلى دليل.

(١) لأم ١، ٢٣٠، ومختصر المري ٢٨٧، ومجموع ١٥، ١٥٦، وأشرح بفتح ٥٦٩، ومعني المحتاج ٣٩٥:٤.  
(٢) حلية العلماء ٤٧٢:٥.

(٣) معني لابن قدامة ١١، ١٣٢، والحاوي كبير ١٥، ١٨٣.

(٤) سحير ٢، ٢١٩، والمعني لاس قدامة ١١، ١٣٢، ولبحر الرخاء ٦، ١٠٤، والحاوي الكبير ١٥، ١٨٣.  
(٥) المائة: ١.

(٦) حلية العلماء ٥، ٤٧٨، وشرح كبير ١١، ١٤١، و١٤٢، وحي لكبير ١٥، ٢٠٨.

(٧) المصادر السابقة.



# كتاب الأيمان



## كتاب الأيمان

مسألة ١: في الأيمان ما هو مكروه، وما ليس بمكروه. وبه قال أكثر الفقهاء<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: كلهما مكروه، لقوله تعالى: «ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ان تبروا وتوقوا»<sup>(٢)(٣)</sup>.

دليلنا: ما روي عن ابن عباس أن النبي عليه السلام قال ثلاث مرات: «والله لأعزّون قريشاً»<sup>(٤)</sup> فلو كان مكروهاً ما حلف.

وروي عن عمر قال: كان كثيراً ما يحلف رسول الله صلى الله عليه وآله بهذه ايمانين «لا ومقلب القنوب»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الأم ٦١٧، والمعني لاس قدمه ١١٦٧، ١٧١، وأشرح الكبير ١١ ١٦٢ و ١٦٣، والفتاوى الحسنية ٥٢: ٢.

(٢) بقره ٢٢٤.

(٣) المعني لاي قدامة ١١: ١٦٥.

(٤) سنن أبي داود ٣ ٢٣١، حديث ٣٢٨٥، والمجمع الكبير للطبراني ١١ ٢٨٢، حديث ١١٧٤٢، ولسان الكبير ١٠ ٤٧ و ٤٨، وصفت براية ٣ ٣٠٢، وتلخيص عمر ١٦٦: ٤، حديث ٢٠٣٣.

(٥) الموطأ ٢ ٤٨٠، حديث ١٥، وصحيح البخاري ٨ ١٥٧ و ١٦٠ و ١٤٥، وسنن أبي داود

وروى أنوسعيد الحدرى قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا احتشد في اليمن قال «لا والذي نفس أبي القاسم بيده»<sup>(١)</sup>.

والمعنى في الآية موجه الى اليمن به على ترك البر والتقوى والاصلاح بين الناس فقد: «ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ان تبروا»<sup>(٢)</sup> اي لا تبروا الناس ولا تتقوا الله.

وقيل أيضاً معناها لا تكثروا الأيمان بالله مستهزئين بها في كل رطب ويابس، فيكون فيه استدالال الاسم.

مسألة ٢: إذا حنف: والله لا أكلت طيباً، ولا لبست بعمماً، كانت هذه يميناً مكروهة، والمقام عليها مكروه، وحنها طاعة. وبه قال الشافعي، وهو ظاهر مذهبه.

وله فيه وجه آخر ضعيف، وهو أن الأفضل إذا عقدتها أن يقيم عليها<sup>(٣)</sup>. وقال أبو حنيفة: المقام عليها طاعة ولازم<sup>(٤)</sup>.

٣ ٢٢٥ حديث ٣٢٦٣، ومسئله ١١٣ ٤ حديث ١٥٤٠، ومسئله ٢٠٧، ومسئله أحمد بن حنبل ٣٥٠٢ و ٢٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ١٦٧، ومسئله الدرر ٢ ١٨٧، ومسئله الطبراني الكبير ١٢ ٢٩٦، والمسئله الكبرى ١٠ ٢٧، والجامع لأحكام القرآن ٦ ٢٩٩، وعمدة القاري ٢٣ ١٦٨، وفتح باري ١١ ٥٢٣، وتلخيص الخبير ١٦٦: ١ حديث ٢٠٣٤.

(١) مسند أحمد بن حنبل ٣ ٣٣ و ٤٨، والمسئله الكبرى ١٠ ٢٦٦، وتلخيص الخبير ١٦٦: ١ حديث ٢٠٣٥.

(٢) بقرة ٢٢٤.

(٣) أنظر الأم ٧ ٦١، ومختصر المري ٢٨٩-٢٩٠، وحنه لعلاء ٧ ٢٤٥، والجامع لأحكام القرآن ٦ ٢٦٦، والشرح أبودح ٥٧٣، ومعنى المحتاج ٤ ٣٢٦.

(٤) شرح أبودح ٥٧٣، ومعنى المحتاج ٤ ٣٢٦.

دليلاً: قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم» الآية ثم قال: «وكنوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون»<sup>(١)</sup> يعني في المخالفة.

وأيضاً قوله تعالى: «قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق»<sup>(٢)</sup> الآية وقال: «يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات روادك - لآية الى قوله - قد فرض الله لكم نعمة أيمانكم»<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٣: كلّ يمين كذب حلف طاعة وعبادة، إذ حلفها لم تلزمه كفارة. وبه قال جماعة<sup>(٤)</sup>.

وقال كثر الفقهاء أبو حنيفة والشافعي ومالك وغيرهم: يلزمه كفارة<sup>(٥)</sup>.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٦)</sup>. ونصب الأصل براءة الدمة. وروى عمر بن شعيب عن أبيه عن جده، أن النبي عليه السلام قال: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير فان تركه كفرتها»<sup>(٧)</sup>.

(١) المائدة: ٨٧-٨٨. (٢) الأعراف: ٣٢.

(٣) التحريم: ١-٢.

(٤) حية النعمان ٢٤٥٧، ونصي لابن قدامة ١١ ١٧٤، والشرح للكر ١١ ١٨٠.

(٥) الأم ٧: ٦١، ومختصر المزي ٢٨٩. وحية النعمان ٧ ٢٤٥، وأسرت الكبرى ٢ ١٣٩، وموقلاً ٤٧٨: ٢ حفيث ١١.

(٦) النكاحي ٧: ٤٤٣ (ب) من حلف على يمين فرأى خيراً منها) وص ٤٤٥ حديث ٢ و ٣، والهديب ٢٨٤: ٨ حديث ١٠٤٣ و ١٠٤٤ وص ٢٨٩ حديث ١٠٦٥.

(٧) سنن بيضاوي ١: ٦٨٢ حديث ٢١١١، ومسند أحمد بن حنبل ٢ ١٨٥، وسنن الكبرى

مسألة ٤: إذا قال: أنا يهودي، أو نصراني، أو مجوسي، أو برئت من الإسلام، أو من الله، أو من القرآن لا فعلت كذا، ففعل، لم يكن يمينا، ولا مخالفة حنث، ولا يجب به كفارة. وبه قال مالك، ولأوراعي، والليث ابن سعد، والشافعي<sup>(١)</sup>.

وقرر الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: كل هذا يمين، وإذا خالف حنث ولزمته الكفارة<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>. وأيضاً لأصل براءة الدمة، وتعليق الكفارة عليها يحتاج إلى دليل.

وروى ابن بريدة عن أبيه أن النبي عليه السلام قال: «من قال أنا بريء من الإسلام كاذباً فهو كذاباً قال، وإن كان صادقاً لم يرجع إلى الإسلام سالماً»<sup>(٤)</sup>.

١٠ ٣٣ و ٣٤، وانتهى ٤٢ ٨، وجمع لأحكام القرآن ١٠٠ ٣، ونصب رواية ٢٩٩ ٣، وفي بعض ما ذكرناه اختلاف يسير في اللفظ.

(١) المدونة الكبرى ١٠٦ ٢، وندوة المحدث ٣٩٦ ١، وأسهل مدارك ٢ ٢، و ٢١، والموطأ ٤٧٨ ٢، وسنن ٣٧٩ ١، وفتح أسعين ١٥٢، وحسن العبد ٢١٦ ٧، وسراج لوقاح ٥٧٣، ومعني المصح ٣٢٤ ٤، وكهف الأحبار ١٥٤ ٢، والمجموع ١٨ ١٦، والمعني لاس قدامة ٢٠١ ١١، والشرح الكبير ١١ ١٩٤، وعمدة القاري ٢٣ ١٧٥.

(٢) الآثار (مخطوط) رتب الأيمان، وسنن ١٣٤ ٨، وانبيب ١٣٤ ٣، والسلف ١ ٣٧٩، وعمدة القاري ٢٣ ١٧٥، وشرح فتح القدير ٤ ١٥، وفتح بري ١١ ٥٣٤، وانعبدوى هدية ٢ ٥٤ و ٥٧، وأهدية المطبوع مع شرح فتح القدير ٤ ١٥، ومعني لاس قدامة ١١ ٢٠٠، ونشرح الكبير ١١ ١٩٤، وحله لعل ٢٤٧ ٧، والمجموع ١٨ ١٩، وندوة المحدث ١ ٣٩٦، وأسهل المدارك ٢ ٢١، وسنن نزار ٥ ٢٤١، وجمع لأحكام القرآن ٦ ٢٧١.

(٣) التهذيب ٢٧٨: ٨ حديث ١٠٩٢ و ٢٨٨: ٨ حديث ١٠٦٤.

(٤) سنن أبي داود ٣ ٢٢٤ حديث ٣٢٥٨، ومسند أحمد بن حنبل ٥ ٣٥٦، والسنن الكبرى



فوجه الدلالة هو أن ظاهره يعيد أنه متى كان كاذباً فهو يهودي، وقد خرج من الاسلام، ولا خلاف أن الظاهر متروك، ثبت أنه أراد الرجوع والردع، كقوله: «من غشنا فليس منا»<sup>(١)</sup> و«من أكل من هتين القبتين فلا يقرن مُصلاً»<sup>(٢)</sup> فإذا ثبت أنه أراد الرجوع فقد اُخبر بجميع بواجب وكل احكمم وأنه امر محطور ولم يذكر لكفارة فن أوجب بذلك بكفارة فعليه الدلالة.

مسألة ٥: إذا حلف أن يفعل القبيح أو يترك الواجب، أو حلف أن لا يفعل الواجب، وجب عليه أن يفعل الواجب ويترك القبيح، ولا كفارة عليه. وقل جميع الفقهاء ترمه الكفارة<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: إجماع الفرق وأخبارهم<sup>(٤)</sup> وأيضاً الأصل براءة الذمة.

١٠: ٣٠، والمصدر عن تصحيح ٢٩٨ ٤ وأول الحديث «من حلف وقد...» وباختلاف يسير في اللفظ.

(١) صحيح مسلم ٩٩١ حديث ١٦٤، وسنن أبي داود ٢٤٨ ٢، ومسنن أحمد بن حنبل ٥٠ ٢، ومعجم الكبير لطبري ١٠ ١٦٩، و ١١ ٢٢١ حديث ١١٥٥٣، ومستدرک علی الصحیحین ٩: ٢، وجامع الأحكام القرن ٣ ٢٥٢، ومعجم الروايات ٧٨ ٧٩.

(٢) ورد هذا الحديث بألفاظ مختلفة وفي مصادر كثيرة أشهرها ابن عثرون في موسوعة اُطراف الحديث البيهقي ١٤١ ١٤٣، وجمع مجمع الروايات ١٧٠ ٢، وشرح معاني الآثار ٢٣٨ ٤، ومعجم نظري الكبير ١٩ ٣، وسنن الكبرى ٧٨ ٣.

(٣) لمؤنة الكبرى ١١٤ ٢، ونجس ٧٦ ٨، وندب ١٣٦ ٣، وندب الصناع ١٧٠ ٣، وأهنية ٢٢ ٤، وبيبر خصائص ١١٤ ٣، وشرح فتح القدير ٢٢ ٤، وسراج الموقر ٥٧٣، ومغني المحتاج ٣٢٥ ٤، وفتح معين ١٥٢.

(٤) الكافي ٤٤٥: ٧ حديث ٥ - ٢، والتهذيب ٢٨٧: ٨ حديث ١٠٥٥، والاستبصار ٤٢: ٤ حديث ١٤٣ - ١٤٤.

مسألة ٦: إذا حنف على مستقل على نفي أو اثبت، ثم حاله ناسياً، لم تدرمه بكفارة، ون حاله عمداً لزمته لكفارة، إذا كان من الأيمان التي يجب بالحنث فيها الكفارة.

وقد اشافعي. ان حاله عمداً فعليه الكفارة. قولاً واحداً كما قلناه، وإن خالفه ناسياً فعلى قولين<sup>(١)</sup>.

دليلاً: إجماع الصرفة، وأخبارهم<sup>(٢)</sup>، وأيضاً لأصل برءة الذمة، وأيضاً قوله عليه السلام. «رفع عن أمتي الخطأ والسيئ وما استكرهوا عليه»<sup>(٣)</sup>، وأما أراد به حكم النسيان بلا خلاف.

مسألة ٧: لا تتعقد يمين على ماض، سواء كانت على نفي أو اثبات، ولا يجب بها الكفارة، صادقاً كان أو كاذباً، عالمٌ كان أو ناسياً. وبه قال مالك والليث بن سعد والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وسحاق<sup>(٤)</sup>.

وقال قوم: إن كان صادقاً فهو بار لا شيء عليه، وإن كان كاذباً فإن كان عمداً حنث ولزمته لكفارة قولاً واحداً، وإن كان ناسياً فعلى قولين، هذا مذهب الشافعي. وبه قال في تعيين عطاء والحكم، وفي الفقهاء

(١) معي لاس عداه ١١ ١٧٦، والشرح الكبير ١١ ١٨٦، وفتح الباري ١١ ٥٥١.

(٢) أنظر التهذيب ٨: ٢٩١ حديث ١٠٧٤-١٠٧٧.

(٣) احتلف ألفاظ حديث رفع كما احتلف في نفيه وطريقه، وقد اشرب في سبق إلى بعض مصادر الحديث فلاحظ.

(٤) الموطأ ٢ ٤٧٧، وندوة محمد ١ ٣٩٦، وحلقة الفقه ٧ ٢٤٥، والمبسوط ٨ ١٢٩، ومنتقى ١ ٣٨١، والتميز ٣ ١٣٠، وعمدة بق ربي ٢٣ ١٩٣، وفتح الباري ١١ ٥٥٦، وهداية ٤ ٣، وشرح فتح المذهب ٤ ٣، ونبش الحقائق ٣ ١٠٧، والمعالي الهدية ٢ ٥٢، ومعني لابن قدامة ١١: ١٧٨، والحاوي الكبير ١٥: ٢٦٧.

الأوزاعي وعثمان البقي<sup>(١)</sup>.

دليلاً: إجماع العروة وأخبارهم<sup>(٢)</sup> وأيضاً الأصل براءة الذمة، وشغلها يحتاج إلى دليل. وأيضاً قوله تعالى: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم»<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: هذا لغو، لأنّ اللغو ما كان محالاً، فإذا حلف على محال كان لغواً<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة: هي في معنى اللغو<sup>(٥)</sup>.

وأيضاً: قوله تعالى: «ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان»<sup>(٦)</sup> فأحر أن المؤاخدة بما عقدناه من الأيمان، وهذه عين ما عقدت، لأنها لو عقدت انعقدت، ولا خلاف أنها لا تنعقد.

وقال تعالى: «واحفظوا أيمانكم»<sup>(٧)</sup> وهذه لا يمكن حفظها عن الخنث. وروى ابن مسعود أن النبي عليه السلام قال: «من حلف يميناً وهو فيها

(١) حلية العله ٢٤٤٧، والمجموع ١٨، ١٠، ١٣ و ١٤، ولحي لاس قدامه ١١: ١٧٩، وعمدة القاري ٢٣: ١٩٣، وفتح الباري ١١: ٥٥٧، ومدايه لمجد ١: ٣٩٦، والعهدة ٤: ٣، والحاوي الكبير ١٥: ٢٦٧.

(٢) الكافي ٧: ٤٣٨ حدث ١ و ٧: ٤٦٣ حديث ١٩، وأنها حديث ٨: ٢٨٧ حديث ١٠٥٥ و ٨: ٢٩٤ حديث ١٠٩٠.

(٣) البقرة: ٢٢٥، والمائدة: ٨٩.

(٤) المدونة الكبرى ١٠١: ٢، وأسهل المداويك ٢: ١٩٦، والمجموع ١٨: ١٣.

(٥) أنظر المبسوط ٨: ١٢٩ - ١٣٠.

(٦) المائدة: ٨٩.

(٧) المائدة: ٨٩.

فاحر ليقطع بها من امرئ مسلم لقي الله وهو عليه عصاب»<sup>(١)</sup>.  
وروي عن ليبي عليه السلام أنه قال: «اليمن الغموس»<sup>(٢)</sup> تدع الديار  
بلاقع<sup>(٣)</sup> من أهها»<sup>(٤)</sup> ولم يذكر الكفارة، فمن قال فيها الكفارة فقد راد في  
الخبر.

مسألة ٨: اذا قال: والله لأصعدن السماء، والله لأقتلن زيداً، وزيد قد  
مات، عائدٌ كذا بذلك، أو لم يكن عالماً، لم يلزمه كفارة.  
وقال أبو حنيفة والشافعي: يحنث في الحال، وتلزمه الكفارة<sup>(٥)</sup>. إلا أن  
أبا حنيفة قال: ن اعتقد أن ريداً حي فحلف على قتله، ثم علم أنه كان  
مات، لم يكن عليه كفارة<sup>(٦)</sup>.  
دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٩: لا تعتد يمين الكفر بالله، ولا يجب عليه لكفارة بالحنث،

(١) صحيح البخاري ٤٢٦، ومس أني داود ٢٢٠: ٣ حديث ٣٢٤٣، ومعدة نقاري ١٨٤: ٢٣،  
وفتح بري ٢١٢٨ وفي جميع مصدقات في اللفظ.

(٢) قدس الأثير في سببه ٣٨٦: ٣ مادة غموس منه «اليمن الغموس تدع الديار بلاقع» هي  
يمين بكسرة العين الحرة كسبي يفتطع بها الحلف من غيره سبب غموس لأنها تعص صاحبها  
في لأثم، ثم في النار، وهول للمبالغة.

(٣) انبلاقع جمع سبع وسبعه، وهي أرض لقصر التي لاشيء بها انبها ١٥٣: ١ مادة  
(بالقع).

(٤) كبر العمال ٦٩٦: ١٦ حديث ٤٦٣٨٣.

(٥) هداية لطوط مع شرح فتح بقدير ٦٢٤، وشرح فتح لصدير ٦٢٤، وسباب ١٥١: ٣،  
وتيسر حقائق ١٣٥: ٣، وسجير ٢٢٧: ٢، والميراث الكبير ١٣٢: ٢، وسبحر نرجار  
٢٥٢: ٥.

(٦) شرح فتح بقدير ٦٠١: ٤، ومعدة ١٠١: ٤، وسبب حقائق ١٥٧: ٣، ١٥٨.

ولا يصح منه التكفير بوجه. وانه قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: تعتقد يمينه، وتلزمه الكفارة بجنثه، سواء حنث حال كفره أو بعد إسلامه<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: ان اليمين إنما تصح بالله ممن كان عارفاً بالله، والكافر غير عارف بالله عندنا أصلاً، فلا تصح يمينه. وأيضاً الأصل براءة الذمة، وشعلها يحتاج الى دليل، وأيضاً قوله عليه السلام: الاسلام يجت ما قبله<sup>(٣)</sup>.

وأما الكفارة فتحتاج الى نية، ومن لا يعرف الله لا يصح أن ينوي ويتقرب إليه.

واستدل الشافعي بالطواهر والاحبار، وحملها على عمومها.

وهو قوي يمكن اعتماده، بأن يقال: أن اليمين تصح ممن يعتقد الله، ويصح القرية وان لم يكن عارفاً، ولأجل هذا تصح أيمان المقلدة والعامة، وتنعقد وتصح منهم الكفارة وان لم يكونوا عارفين بالله تعالى على الحقيقة.

مسألة ٩٠: فان قال: وقدرة الله، أو وعزم الله، أو عظمة الله، أو

(١) المطاب ١٣٦.٣، وبدائع الصنائع ١١: ٣، وهديته ٢٢: ٤، وشرح فتح لقدير ٢٢: ٤، وتبيين الحقائق ١١٤.٣، والاصحاح لمدة ٥١: ٢، والمعني لاس قدامة ١١: ١٦٢، وشرح الكبير ١١: ١٦٢، وميران الكبرى ٢: ١٣٠، والبحر الرخاير ٥: ٢٥٩.

(٢) بوجيز ٢: ٢٢٥، وكفارة لأخبار ٢: ١٥٥، وميران الكبرى ٢: ١٣٠، والمعني لاس قدامة ١١: ١٦٢، وشرح الكبير ١١: ١٦٢، وبدائع الصنائع ١١: ٣، وتبيين الحقائق ١١٤.٣، والبحر الرخاير ٥: ٢٤٢.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ١٦٩: ٤، و٢٠٥: ٢٠٥، والمحامع الصغير ١: ٤٧٤، حديث ٣٠٦٤، وكسر لمعان ١: ٦٦، حديث ٢٤٣، و١٣: ٣٧٤، حديث ٣٧٠٢٤، وطبق بن سعد ٧: ٤٩٧، وفي الجميع (يجت ما كان قبله).

وحياة الله وقصد به كونه قادراً وعالمًا وحياً كان ذلك يميناً بالله، وإن قصد بذلك المعاني والصفات التي يشتملها الأشعري لم يكن حالفاً بالله. وبه قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>.

وقال أصحاب الشافعي: كل ذلك يمين بالله<sup>(٢)</sup>.  
 دليلنا: قيام الدلالة على أن الله تعالى يستحق هذه الصفات لنفسه، وأن القول بالصفات باطل، فإذا حلف بها وجب الحكم بطلان يمينه، ولأن الأصل براءة الذمة.

مسألة ١١: إذا حلف بالقرآن أو سورة من سورته، لم يكن ذلك يميناً، ولا كفارة بمخالفتها. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه<sup>(٣)</sup>.

قال أبو يوسف: إن حلف بالرحمن، فإن أراد السورة فليس بيمين، وإن أراد الاسم كان يميناً<sup>(٤)</sup>.

وقال محمد: من حلف بالقرآن فلا كفارة عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) المبسوط ٨، ١٣٣، ودرم الذهب ٣، ٦٣، ونسب ٣، ١٣٢، وسمي لابن قدامة ١٨٦٣٦، والجامع لأحكام القرآن ٦، ٢٧٠، وحنه المصنف ٧، ٢٤٨، والبحر الرخا ٥، ٢٣٦.

(٢) لأم ٧، ٦١، ومختصر المرقى ٢٩٠، وحنه المصنف ٧، ٢٤٨، وسمي نخاع ٤، ٣٢١، والعموم ١٨، ٢٨، والشرح الوافي ٥٧٢، وسمي لابن قدامة ١١، ١٨٦، وفتح الباري ١١، ٥٣٥، والبحر الرخا ٩، ٢٣٦.

(٣) مبسوط ٨، ١٣٢، وأهديات المطبوع مع شرح فتح القدير ٩، ٩، وشرح فتح القدير ٩، ٩، والفتاوى هدية ٢، ٥٣، وندب ٣، ١٣٢، وسمي لابن قدامة ١١، ١٩٤، وحنه المصنف ٧، ٢٤٩، وشرح الكبير ١١، ١٧٣، ودرم الذهب ٦، ٢٧٠، والمجموع ١٨، ٤١، والبحر الرخا ٥، ٢٣٦.

(٤) عمدة القاري ٢٣، ١٧٥.

(٥) نظر المي لابن قدامة ١١، ١٩٤، وشرح الكبير ١١، ١٧٣.

وقال اشافعي وأصحابه: كل ذلك يمين، ويلزمه الكفارة بخلافها<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: ما تقدم من أن اليمين بغير الله لا يعقد، وكلام الله غير الله ولا هو  
 صفة من صفاته الذاتية.  
 فإن بازعون في أنه صفة من صفاته الذاتية، كان الكلام معهم فيها،  
 وليس هذا موضعه.

مسألة ١٢: كلام الله تعالى، فعله، وهو محدث، وامتنع أصحابنا من  
 تسميته بأنه مخلوق لما فيه من الإيهام بكونه مسحولاً<sup>(٢)</sup>.  
 وقال أكثر المعتزلة: أنه مخلوق<sup>(٣)</sup>، وفيهم من منع من تسميته بذلك، وهو  
 قول أبي عبد الله البصري<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>.  
 وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وعمر بن محمد: أنه مخلوق<sup>(٦)</sup>. قال محمد بن وهب قال  
 أهل المدينة<sup>(٧)</sup>.

(١) حية العلماء ٢٤٨٧، ومجموع ٤٠١٨، وميراب الكبير ١٣٠٢، وفتح المعين. ١٥١،  
 والمعني لاس قدمه ١٩٤٠١١، وشرح الكبير ١٧٣١١، وعمدة القاري ١٨٥٢٣، والبحر  
 الرخا ٢٣٦٥.

(٢) التوحيد بالصدوق. ٢٢٤ - ٢٢٥ حديث ٤ و ٥، ومابى الصدوق ٤٤٣ حديث ٥.

(٣) تفسير المحرر الرري ١٤٠٢٢، والمثل وسجل لشهرستي ٤٥١، ومجموع ٤١١٨.

(٤) الحسين بن عبي، أبو عبد الله البصري، معروف بأخيه سكن بعدد وكن من شيوخ المعري، وله  
 مصنفات كثيرة على مذهبهم، وستج في لغزج مذهب أهل العراق سوى في دي الحجة  
 صة تسع وستين وثلاثمائة، وله خطيب في تاريخ بغداد ٧٣٨.

(٥) لم أقف على هذا القول في المصدر المتوفر.

(٦) حية العلماء ٢٤٩٧، وتاريخ بعدد ٣٧٨. وقد أفرد خطيب البغدادي في كتبه تاريخ

بعدد ٣٧٨١٣، ناداً في ذكر الروايات عن حكي عن أبي حنيفة القول بخلق القرآن فلا حظ

(٧) لم أقف على هذا القول في مظان المصادر المتوفرة.

قال الساجي: ما قال به أحد من أهل المدينة<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو يوسف: أول من قال بأن القرآن مخلوق أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.  
 قال سعيد بن سالم<sup>(٣)</sup>: لقيت إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة<sup>(٤)</sup> في دار المؤمنين<sup>(٥)</sup>، فقال: إن القرآن مخلوق هذا ديني ودين أبي وحدي<sup>(٦)</sup>.  
 وروي عن جماعة من الصحابة الامتناع من تسميته بأنه مخلوق<sup>(٧)</sup>.  
 وروي ذلك عن علي عليه السلام أنه قال يوم الحكيين: «و الله ما حكمت مخلوقاً ولكي حكمت كتاب الله»<sup>(٨)</sup>.  
 وروي ذلك عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وابن مسعود<sup>(٩)</sup>.  
 وبه قال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام - فإنه سئل عن القرآن -

(١) لم ألق على هذا القول من أثري المصادر اسورة

(٢) تاريخ بغداد ١٣: ٣٧٨.

(٣) سعيد بن سالم الصنّاح، أبو عثمان الكوفي، حرماً في الأصل، وفد كوفي سكن مكة قال الساجي: حدثنا الربيع، سمعت الشافعي يقول: كان سعيد اقتراح يعني بمكة، ويذهب إلى قول أهل العراق. ما بين من الحديثين. هديت التهذيب ٤: ٣٥

(٤) إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة. كان فقيهاً، وولى القضاء بالبصرة، ثم عُزل بيهيئ من أكنم. طبقات الفقهاء ١١٥.

(٥) المؤمنين عند الله بن هارون الرشيد بن محمد مهدي بن عبد الله المصور عيسى، ولد سنة سبعين ومائة، عند ما استخلف أبوه الرشيد، سمع من هشام وعبيد بن العوام ويوسف بن عطاء وطبقته ما بين سنة ٢١٨ هجرية - ربيع لإسلام ١٥ ٢٢٥ - ٢٤١.

(٦) روى الخطيب في دركه ١٣ ٣٧٩ بسنده عن حسين بن عبد الأور، عن إسماعيل بن حماد ابن أبي حنيفة قال: هو قول أبي حنيفة لعراق مخلوق.

(٧) الدر المنثور ٥: ٣٢٦

(٨) شرح معجم للإمام ١٧ ١٣، لتوحيد لصدوق ٢٢٤ حديث ٦

(٩) الدر المنثور ٥: ٣٢٦.



فقال: لا حائق ولا مخلوق، وبكلام الله تعالى ووحيه وتبريله<sup>(١)</sup>.

وبه قال أهل الحجاز<sup>(٢)</sup>.

وقال سفيان بن عيينة: سمعت عمرو بن دينار وشيوخ مكة منذ سبعين سنة يقولون: إن القرآن غير مخلوق<sup>(٣)</sup>.

وقال اسماعيل بن أبي أويس<sup>(٤)</sup>، قال مالك: القرآن غير مخلوق. وبه قال أهل المدينة، وهو قول الأوزاعي وأهل الشام، وقول البيهقي وسعد، وأهل مصر، وعبيد الله بن الحسن العنبري البصري، وبه قال من أهل الكوفة من أبي ليلى وابن شبرمة. وهو مذهب الشافعي إلا أنه لم يرو عن واحد من هؤلاء أنه قال: القرآن قديم، أو كلام الله قديم<sup>(٥)</sup>.

وأول من قال بذلك لأشعري<sup>(٦)</sup> ومن تبعه على مذهبه، ومن الفقهاء من ذهب مذهبه<sup>(٧)</sup>.

دلينا على ما قلناه: ما ذكرناه في الكتاب في الأصول<sup>(٨)</sup> ليس هذا

(١) تفسير القشيري ٦: ١٤ حديث ١٤ باختلاف يسير.

(٢) لم أقف على هذا القول في مظان المصادر المتوفرة.

(٣) ابن بكري ١٠ ٤٣، والذري ٥ ٣٢٦، واللافي المصنوعة ٨: ١ - ٩ باختلاف يسير في اللفظ.

(٤) اسماعيل بن أبي أويس، كتاب من أصحاب مالك، وهو من حقه وصهره عن ابنه، ثوب سنة سبع وعشرين ومائتين، طبعت بمطبعة ١٢٦.

(٥) أنظر لسنن الكبرى ١٠ ٤٣، والمحلى ٨: ٣٣، واللافي المصنوعة ٨: ١.

(٦) عبي بن اسماعيل بن أبي بشر، أبو الحسن الأشعري، لبصري، أحد عن زكريا الساجي، وأبي عبي الجبلي، مات سنة ٣٢٤ هجرية. شذرات الذهب ٢: ٣٠٣.

(٧) أنظر الملل والنحل ٩: ٩٦.

(٨) هذه الأصول ج ٢ ٤٦٢ (فصل في ذكر نسخ القرآن دلالة وسنة ونقود) طبع عسي.

موضعها، فيها قوله: «ما يأتيهم من ذكر من رهم محدث إلا استمعوه»<sup>(١)</sup>  
فسمّاه محدثاً وقال: «إن جعلناه قرآناً عربياً»<sup>(٢)</sup> وقال: «نلسان عربي  
مين»<sup>(٣)</sup> فسمّاه عربياً، والعربية محدثة، وقال: «أنا نحن ربنا الذكر»<sup>(٤)</sup>  
وقال: «وانزلنا اليك الذكر»<sup>(٥)</sup> فوصفه بالتزليل.

وهذه كلها صفات المحدث، وذلك يسافي وصفه بالقدم، ومن وصفه  
بالقدم فقد أثبت مع الله تعالى قديماً آخر، وذلك خلاف ما أجمع عليه الأمة  
في عصر الصحابة والتابعين، ومن بعدهم إلى أيام الأشعري، وليس هذا  
موضع تقصي هذه المسألة، فإن العرض ههنا للكلام في المروع.

وروي عن نافع قال: قلت لابن عمر: سمعت من رسول الله صلى الله  
عليه وآله في القرآن شيئاً؟ قال: نعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وآله يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق، ونور من نور الله»<sup>(٦)</sup> ولقد أقر  
أصحاب التوراة أنه كلام الله، وأقر أصحاب الانجيل أنه كلام الله.  
وروي أبو الدرداء أن النبي عليه السلام قال: «القرآن كلام الله غير  
مخلوق»<sup>(٧)</sup>.

وقد مدح الصادق عليه السلام بما حكيناه عنه بالنظم، فقال بعض  
الشعراء لاشتهاره عنه.

(١) الأنبياء: ٢. (٢) الزحرف: ٣. (٣) الشعراء: ١٩٥.

(٤) حجر: ٩. (٥) النحل: ٤٤.

(٦) روى حاتم بن عباد عن سمع بن العبداء يقول: قال عبد الله بن عمر: يقرأ كلام الله  
غير مخلوق. انظر الآتي المصنوعة ٨٠٦.

(٧) الدر المنثور ٣٢٦: ٥، والآتي المصنوعة ٥٠٦.

قد سأل عن دا الناس من قبلكم ابن النبي المرسل الصادق  
فقال قولاً مبيناً واضحاً ليس بقول المعجب المايق  
كلام ربي لا تماروه ليس بمخلوق ولا خالق  
حعفر ذا الخيرات فافحربه بن الوصي المرتضى السابق<sup>(١)</sup>

مسألة ١٣: يمين لا تنعقد إلا بأشياء، فأما قول الرجل: أقسمت،  
وأقسم بالله متى سمع منه هذه الأنطاط، ثم قال لم أرد به يميناً في الظاهر  
يقبل منه فيما بينه وبين الله لأنه أعرف بهراذه.

وقال الشافعي: يقبل قوله فيما بينه وبين الله، لأنه لفظ محتمل<sup>(٢)</sup>، وفي  
الحكم هل يقبل منه أم لا؟ للشافعي فيه قولان.

قال في الأيمان إذا قال: أقسمت لا وطئت، وقال: أردت إخباراً عن  
يمين قديمة، فإن كان عرف له يمين قديمة قبل منه، وألا فهو مؤلي<sup>(٣)</sup>.

وقال أصحابه: يقبل منه فيما بينه وبين الله على كل حال، وأما في  
الظاهر فإن كان عرفت له يمين قديمة وثبت ذلك قبل منه قولاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

وال لم تعرف له يمين سابقة احتفتوا على ثلاث طرق:

منهم من قال: لا أقبل منه.

(١) م أنظر بقائه في المصادر متوفرة.

(٢) مختصر بري ٢٩٠، وحجة العمدة ٢٥٤، ومعني المحتاج ٣٢٣، ٤، والمجموع ٣٦: ١٨، و ٣٨،  
ووجيز ٢ ٢٢٤، والسراج بوقاج ٥٧٣، والميران الكبرى ١٢٩: ٢، وفتح الباري ٥٤٧: ١١،  
والحاوي الكبير ١٥ ٢٧٠-٢٧١.

(٣) حقه العمدة ٢٥٥: ٧، والمجموع ٣٩: ١٨، والميران الكبرى ١٢٩: ٢، والوجيز ٢ ٢٢٤،  
والحاوي الكبير ١٥ ٢٧١.

(٤) حقه العمدة ٢٥٥: ٧، والميران الكبرى ١٢٩: ٢، والمجموع ٣٩: ١٨.

ومنه من قال: أقبل منه في الإيلاء ولا أقبل منه في غير الإيلاء.

ومنه من قال: المسألة على قولين<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أنه إذا نوى انعقدت يمينه بلا خلاف، وليس على انعقادها بغير

نية دليل.

وأيضاً قوله تعالى: «لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان»<sup>(٢)</sup> وذلك لا يكون إلا بالنية، فَمَا مُحْتَمَلٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَاهِرٌ وَكَانَ مُحْتَمَلًا كَانَ هُوَ أَعْرَفَ عَمَرَاهُ، فَقَبِلَ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ.

مسألة ١٤: إذا قال أقسم لا فعلت كذا - ولم يطق بم حلف به - لا يكون يميناً، سواء نوى اليمين أو لم ينو. وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يكون يميناً تكفيراً<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك: إن أُرِدَ يَمِيناً فَهَوِيْعِيْنَ وَالْأَفْنِيْسْتِ يَمِيْنٍ<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: أنَّ اِنْعِقَادَ الْيَمِيْنِ أَمْرٌ شَرْعِيٌّ، وَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ

(١) حصة نعلاء ٢٥٥٧، والوحيد ٢٢٤، وسرح الوفاح ٥٧٣، ومعني المحتاج ٤: ٣٢٣، والمحروع ١٨: ٣٩، وسرب الكبرى ٢: ١٢٩، وحدوي الكبير ١٥: ٢٧١.

(٢) المائدة ٨٩.

(٣) الأم ١١٧، وحله نعلاء ٢٥٥٧، ومديه مجتهد ١: ٣٩٨، وأحكام القرآن لابن العربي ٢: ٦٣٨، وفتح الباري ١١: ٥٤٢، وبحر الرخاء ٥: ٢٣٦ و ٢٣٧، وبين الأوطار ٩: ١٢٨.

(٤) السبع ١: ٣٨٠، واللب ٣: ١٣٣ و ١٣٤، وهداية ٤: ١٢، وشرح فتح القدير ٤: ١٢٢، والساوي لمديه ٢: ٥٣، وتبيين حقائق ٣: ١٠٩ و ١١، وحصة نعلاء ٢٥٥٧، ومداية المجتهد ١: ٣٩٨، وأحكام القرآن لابن العربي ٢: ٦٣٨، والبحر برخاء ٥: ٢٣٦ و ٢٣٧.

(٥) مدابة المجتهد ١: ٣٩٨، وأحكام القرآن لابن العربي ٢: ٦٣٨، وحله نعلاء ٢٥٥٧، وفتح الباري ١١: ٥٤٢.

هد يمين، وعليه إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(١)</sup>.

مسألة ١٥: إذا قال: لعمرك الله - وبوى بذلك اليمين - كان يمينا.  
وقال أبو حنيفة: يكون يمينا إذا أطلق أو أراد يمينا، وبه قال أهل  
العراق<sup>(٢)</sup>.

وختلف أصحاب الشافعي على وجهين: أحدهما يكون يمينا إذا أراد  
يميناً، أو أطلق كما قال أبو حنيفة، والمذهب أنه إذا أطلق، أو لم يرد يميناً لم  
يكن يمينا، وهذا مثل ما قلناه<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: إجماع المروقة وأخبارهم<sup>(٤)</sup>، وأيضاً فإنه إذا بوى بها اليمين ثبت  
كونه يمينا بلا خلاف، وإذا لم ينو أو أطلق فليس عليه دليل.

مسألة ١٦: إذا قال: وحق الله لا يكون يمينا، قصد أو لم يقصد. وبه  
قال أبو حنيفة ومحمد<sup>(٥)</sup>.

(١) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٣٤ حديث ١١٠٢، وللهب ٣٠١٨ حدث ١١١٩

(٢) مسوط ٨: ١٣٢، وبدائع الصنائع ٦: ٣، والهداية ٤: ١٤، وأربع فتح القدير ٤: ١٤، وتبيين  
الحقائق ٣: ١٠٦، وفتح الباري ١١: ٥٤٧، والمعني لابن قدامة ١١: ١٨٨، وشرح الكرم  
١١: ١٧١، وحلية العلماء ٢٥٤: ٧، ومجموع ٣٨: ١٨، ونبيل الأوطار ١٢٨: ٩، والبحر الرخا  
٢٣٨: ٥.

(٣) الأم ٧: ٦١، ومختصر المربي ٢٩٠، وحلية العلماء ٢٥٣: ٧، ولوجيز ٢٢٤: ٢، والمجموع  
٣٨: ١٨، والمعني لابن قدامة ١١: ١٨٨، وشرح الكرم ١١: ١٧١، وفتح الباري ١١: ٥٤٧،  
وعدة الفاري ٢٣: ١٨٦، وإجماع لأحكام ٢٧٠: ٦، والبحر الرخا ٢٣٨: ٥.

(٤) قرب الاسناد ١٢١، وسك في ٤٤٩: ٧، حدث ٢، ومن لا يحضره الفقيه ٢٣٠: ٣ حديث  
١٠٨٥.

(٥) التنف ٣٧٩: ١، والنياب ١٣٣: ٣، وبدائع الصنائع ٧: ٣، والهداية ٤: ١١، وشرح فتح القدير

وقال الشافعي: كانت يميناً من وجهين: إذا أطلق، أو أراد يميناً. وبه قال أبو يوسف<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أن يمين حكم شرعي، ولا دليل في الشرع على أن هذا يمين. وأيضاً الأصل براءة الدمة، فمن أوجب هذا يميناً فعليه الدلالة. وأيضاً فإن حقوق الله هي الأمر والنهي والعبادات كلها، فإذا حلف بذلك كنت يميناً بالمخلوقات، فمن يكسر يميناً. وجمعه أصحاب الشافعي يميناً بالعرف، واستعمل الناس من ذلك، وهذا غير مسلم.

وقال أبو جعفر الاسترادي: حق الله هو القرآن، لقوله: «وبه لحق ابيقين»<sup>(٢)</sup> يعني القرآن، فكأنه قال: وقرآن الله، ولو قال هذا كن يميناً<sup>(٣)</sup>، وقد بينا أن هذا لا يكون يميناً ولو صرح به<sup>(٤)</sup>.

مسألة ١٧: إذا قال: بالله، أو بالله، أو والله وبؤى، فهل يمين كمال

١: ١١، والفتاوى الحديثة ٢: ٥٢، وعمده نقاري ٢٣: ١٨٥، والمعي لاس قدامة ١١: ١٨٧،  
 وشرح الكبير ١١: ١٦٧، والخامع لأحكام نقران ٦: ٢٧٠، وهدوي الكبير ١٥: ٢٧٥.  
 (١) عصر المري ٢٩٠، وعبية لعباء ٧: ٢٤٩، وأنوحد ٢: ٢٢٤، وسرح الوقاح ٥٧٢، ومعي  
 الحاج ١: ٣٢٢، والميرت تكسرى ٢: ١٢٩، وندائع مصائع ٣: ٧، وهدية مصبوع مع شرح  
 فتح القدير ٤: ١١، وشرح فتح القدير ٤: ١١، وعمده نقاري ٢٣: ١٨٥، ونسب ١: ٣٧٩.  
 والفتاوى الحديثة ٢: ٥٢، والمعي لاس قدامة ١١: ١٨٧، والشرح الكبير ١١: ١٦٧، والخامع  
 لأحكام القرآن ٦: ٢٧٠، والبحر برحار ٥: ٢٣٩.  
 (٢) الحاشية: ٥١.

(٣) لم ألق عليه في المصادر المتوفرة.

(٤) تقدم من ذلك في مسأله (١١) من هذا الكتاب ملاحظ.

يميناً، وإن لم ينو لم يكن ذلك يميناً، وإن قال ما أردت يميناً، قبل قوله.  
وقال الشافعي في قوله «الله» أن أطلق أو أراد يميناً فهو يمين، وإن لم  
يرد يميناً فلا يكون يميناً، لأنه يحتمل بالله أستعين<sup>(١)</sup>.  
وقد قال: «الله أو والله» أن أراد يميناً فهو يمين، وإن لم يرد يميناً فليس  
بيمين، وإذا قال: ما أردت يميناً قل منه<sup>(٢)</sup>.  
دليلاً: أن ما قلناه مجمع على كونه يميناً، وما ذكرناه ليس عليه دليل.  
وبصاً قوله عليه السلام «الأعمال بالنيات»<sup>(٣)</sup> فنجرد عن النية يجب أن  
لا يكون يميناً.

مسألة ١٨: إذا قال: «الله» بكسر الهمزة بلا حرف قسم لا يكون يميناً.  
وبه قال الشافعي، وجميع أصحابه<sup>(٤)</sup> إلا أبا جعفر الاسرنادي، فإنه قال:  
يكون يميناً<sup>(٥)</sup>.

دليلاً: أن القسم لا يكون إلا بحروف القسم، وهي الاء والواو  
والتاء، وليس هاهنا واحدة منها، وما قالوه أجاره أهل اللغة على

(١) الأم ٦١:٧ و ٦٢، والمجموع ٣٠:١٨.

(٢) الأم ٦٢:٧، ومختصر المزني ٢٩٠، وحلية للمعتمد ٢٥٢٧ و ٢٥٣، والمجموع ٣٠:١٨.

(٣) صحيح البخاري ٢٢:١، وصحيح مسلم ١٥١٥:٣ حديث ١٥٥، وصن أبي داود ٢٦٢:٢  
حديث ٢٢٠١، وصن الترمذي ١٧٩:٤ حديث ١٦٤٧، وصن ابن ماجة ١٤١٣:٢ حديث  
٤٢٢٧، ومسند أحمد بن حنبل ٢٥:١، والسنن الكبرى ٣٤٩٧، والهداية ١٨٦:٤ حديث  
٥١٩، وأما في الطوسي ٢٣١:٢ وفي الجمع برودة «إنها» في أوله فلاحظ.

(٤) مختصر المزني ٢٩٠، ونوحي ٢٢٣:٢، وسراج الموقد ٥٧٣، ومعي المحتج ٣٢٢:٤ و  
٣٢٣، والمجموع ٣٤:١٨ و ٣٥، والشرح الكبير ١٧٧:١١، والمعي لابن قدامة ١٩٢:١١.

(٥) م أفه على قول الاسرنادي هذا في مصادر المتوفرة.

الشدود<sup>١</sup>.

مسألة ١٩: إذا قال: «أشهد بالله» لا يكون يمينا.

واحتنف أصحاب شافعي على وجهين:

مهم من قال إذا أطلق أو أراد يمينا فهي يمين، ومنه قال أبو حنيفة<sup>٢</sup>.

ومهم من قال: إذا أطلق لا يكون يمينا<sup>٣</sup>.

دليلا: أن هذه لفظة الشهادة، ولفظة شهادة لا تسمى يمينا في اللغة،

فعلى من جعلها يمينا الدلالة.

مسألة ٢٠: إذا قال: «أعزم بالله» لم يكن يمينا، أطلق ذلك أو أورد

يمينا أو لم يرد يمينا.

وقال الشافعي: إن أطلق ذلك أو لم يرد يمينا مثل ما قلناه، وإن أراد

يمينا فعلى ما أراده<sup>٤</sup>.

دليلا: أن الأصل براءة الدمة، وليس هاهنا دلالة على أن هذا من

ألفاظ القسم، فيجب نفي ذلك.

مسألة ٢١: إذا قال: «أسألك بالله» أو «أقسم عني بالله» لم يكن

(١) أنظر المعنى لاس في ص ١١، ١٩٢، والشرح بكتب ١١، ١٧٨، والمجموع ١٨، ٣٥.

(٢) الأم ٧، ٦٢، وجمعه للمع ٧، ٢٥٦، والمجموع ١٨، ٣٩، والوجيز ٢، ٢٢٤، والمبهر بكتب ١٨، ٣٥.

(٣) ٢، ١٢٩، والمستف ١، ٣٨٠، وهداية ٤، ١٢، وشرح فتح البديع ٤، ١٢، وفتح البديع

١١، ٥٤٣، وسفر نرجس ٥، ٢٣٦، وعمدة القاري ٢٣، ١٨٣.

(٤) حية المع ٧، ٢٥٦، والمجموع ١٨، ٣٩، والوجيز ٢، ٢٢٤، ومبهر بكتب ١٨، ٣٥، وفتح

بديع ١١، ٥٤٣، وعمدة القاري ٢٣، ١٨٣، والبحر برحار ٥، ٢٣٦.

(٤) الأم ٧، ٦٢، ومختصر مرقي ٢٩٠، والمجموع ١٨، ٣٧، ٤٠.



ميتاً، سواء أطقى أو زاد اليقين أو لم يرد ميتاً.  
وقول الشافعي: إن أطقى ذلك ولم يرد ميتاً كما قدسه، وإن زاد اليقين  
كان كذلك، بمعنى على فعل الغير، فإن قدسه الغير سيده حبس، وإن  
خالف حبس مخالف وبرمته الكثرة.  
وقول أحمد الكثرة عن المحب دور خلد  
دليلاً: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء من راد الأضحية أم لا،  
واجاب هذا ميمناً يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٢. إرفال: «عني عهد الله» روى صحاحه أن الميت يكون  
مدرأً، وإن خالف برمه. يرمه في كثره سدره، يرد ميتاً، وإن لم  
ينو ذلك لم يلزمه شيء<sup>(٣)</sup>.  
وأما إرفال: «علي ميتة وكفه له ونفسه» فم يرد فيه شيئاً،  
ويحب أن يعفوا عنها ليس من العهد اليقين، لأنه لا دليل على ذلك  
وقول الشافعي: إذا أطقى أو لم يرد ميتاً لم يحن ميتاً، وإن ردي ميتاً  
كان كذلك<sup>(١)</sup>.

(١) رقم ٦٢٧، حقه بماء ٢٥٥٧، وشرح ٥٠٣، معني شرح ٣٢٤، والمجموع ٢٣٠١٨، وفتح المعين: ١٥٢، والحاوي الكبير ١٥-٢٧٨-٢٧٩.

(٢) حلية العلية ٢٥٥٧، والحاوي الكبير ١٥-٢٧٩.

(٣) أنظر التهذيب ٣١٥: ٨ حديث ١١٧١.

(٤) رقم ٦٢٧، وفتح ٢٩، حقه بماء ٢٥٥٧، والمجموع ٢٣٠١٨، وفتح المعين: ٢٩، وفتح الباري

١٨٤: ٢٣، وفتح الباري ١٦١: ١، وفتح الباري ١٨٤: ٢٣، وفتح الباري ١٨٤: ٢٣، وفتح الباري ١٨٤: ٢٣، وفتح الباري ١٨٤: ٢٣.

وقال نوحيمة ومالك: يكون إطلاقه يمينا<sup>١</sup>.

ثم اختلفوا، فقال الشافعي: إذا حلف بواحدة من أو جميعها لمرته كهدية واحدة<sup>٢</sup>.

وقال مالك: إذا حلف في الكس - مثلاً أن يقول: عني عهد الله وميثاقه وكفالاته وأمانته، ثم حالف - لزمه عن كل واحدة كهدية<sup>٣</sup>.

دليلاً: إجماع مفرقة على ما قلناه أولاً، وأنه لا دليل على ما قالوه أخيراً، فيجب نفيه، لأن الأصل براءة الذمة.

مسألة ٢٣: إذا قال: «والله» كانت يمينا إذا أطلق أو أورد اليمين، وإن لم يرد اليمين لم يكن يمينا عند الله، ويحكم عليه في الظاهر، ولا يقبل قوله: ما أردت اليمين في الحكم. وبه قال لشافعي، إلا أنه راد: وإن لم يسوغه أن يكون يمينا<sup>(١)</sup>.

دليلاً: أن الأصل براءة الذمة، وأيضاً قوله عليه السلام «الأعمال بالنيات»<sup>(٥)</sup> وهذا ما بوى. وأيضاً ما اعتبرناه مجتمع عليه، وما قالوه ليس

(١) التلخيص ٣٨٠:١، وأنساب ١٣٤:٣، وصحح لبري ١١: ٥١٥، ولهدية المطبوع مع شرح فتح القدير ١٤٠:٤، وشرح فتح القدير ١٤٠:٤، والمدونة الكبرى ١٠٣:٢ و ١٠٤، وبعي لاس قدامة ١٦٨:١١، والشرح الكبير ١٦٧:١١، وحبية الغناء ٢٥١:٧، وأنبحر الزحار ٢٣٧.

(٢) حية الغناء ٢٥١:٧، وعمدة القاري ١٨٥:٢٣.

(٣) المدونة الكبرى ١٠٣:٢، ودراسة العهد ٤٠٧:١، وسهل مدارك ٣٠:٢، وحبية الغناء ٢٥٢:٧، وعمدة القاري ١٨٤:٢٣.

(٤) الأم ٦٢:٧، وعقصر برقي ٢٨٩، وحبية الغناء ٢٥٣:٧.

(٥) صحيح البخاري ٢: ١، وصحيح مسلم ١٥١٥:٣، حديث ١٥٥، ومسنن أحمد من حبل ٢٥: ١، ومسند أبي داود ٢٦٢: ٢، حديث ٢٢٠١، ومسند ابن ماجه ١٤١٣: ٢، حديث ٤٢٢٧،

عليه دليل.

وقوله تعالى: « لا يؤاخذكم الله بالغوفي أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان »<sup>(١)</sup> يدل على ذلك ، لأن العقد لا يكون إلا بالية.

مسألة ٢٤: إذ حلف لا يتحلى أو لا يلبس اخلي ، فليس الخاتم حثث. وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يثبت<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: أن الحرام من حملة اخلي الذي يختص بالرجال - كالمنطقة والسوار للنساء - ولو حلف لألّس المنطقة أو لا ليست لمرأة لسوار حثث.

مسألة ٢٥: إذا حثت امرأة لا لست خلياً، فليست لحوهر وحده حثث. وبه قال أبو يوسف، ومحمد، والشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا تحث<sup>(٥)</sup>.

وسن السنن ١ ٥٨. وابن كثير ٧ ٣٤١. وسن الترمذي ٤ ١٧٩ حديث ١٦٤٧. ولتهذيب ٤ ١٨٦ حديث ٥١٩. وأما شرح لفظي ٢ ٢٣١ وفي بعض ما ذكرناه زيادة «إنها» في أول الحديث.

(١) فائقة: ٨٩.

(٢) المجموع ١٨ ٧٩. والمعني لابن قدامة ١١ ٢٩٦. وشرح لكبير ١١ ٢٤١. وشرح فتح القدير ٤ ٩٧: ١٣٤. والبحر الزخار ٥ ٢٤٧.

(٣) اهداية ٤ ٩٧. والمسوط ٩ ٢٩٠. وشرح فتح القدير ٤ ٩٧. وسنن أبي حنيفة ٣ ١٥٥. والمعني لابن قدامة ١١ ٢٩٦. وشرح الكبير ١١ ٢٤١. والميراث الكبير ٢ ١٣٤. والبحر الزخار ٥ ٢٤٧.

(٤) المجموع ١٨ ٧٩. والمسوط ٩ ٣٠. والمعني لابن قدامة ١١ ٢٩٦. وشرح لكبير ١١ ٢٤١.

(٥) مسوط ٩ ٣٠. وسنن أبي حنيفة ٣ ١٥٥. والمعني لابن قدامة ١١ ٢٩٦. وشرح لكبير

دليلاً: أن اسم احلي يتناول النوث ووحده، قال الله تعالى: «وتستخرجون منه حمية تلبسوه»<sup>(١)</sup> وفي موضع آخر: «تستخرجون حلية»<sup>(٢)</sup> ومعلوم أن الذي يخرج منه هو لنوث والمرجان.

مسألة ٢٦: لا بدخل لاستثناء عشية لله إلا في اليمين محسب. وبه قال مالك<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يدخل في يمين الله، وبإطلاق والعاق، وفي إطلاق ولعتاق، وفي لذرة، وفي الأقر<sup>(٤)</sup>.  
دليلاً: أن ما ذكره مجمع على دخوله فيه، وما قالوه ليس عليه دليل.

مسألة ٢٧: لاستثناء عشية الله في يمين ليس بواحد، بل هو الخيار. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٥)</sup>.

وحكي عن بعضهم أنه قد: إن لاستثناء واحد، لقوله تعالى: «ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك عدأً إلا أن يشاء الله»<sup>(٦)(٧)</sup>.

١١، ٢٤١، والمجموع: ١٨، ٧٩.

(١) النحل: ١٤. (٢) فاطر: ١٤.

(٣) بداية المجتهد: ١، ٤٠، والمعني لاس قدمه ١١، ٢٣٢، ومعنى ٨، ٤٧، وعمده لقاري ٢٣: ٢٢٣، وفتح الباري ١١: ٦٠٣ و ٦٠٤.

(٤) عمدة القاري ٢٣: ٢٢٣، وشرح فتح القدير ٢٩، ٤، والمعني لاس قدمه ١١: ٢٣٢، وبدلة المجتهد ١: ٤٠٦.

(٥) بدو الكرى ٢: ١٠٩ و ١٠٩، وعمده القاري ٢٣: ٢٢٣، وبدائع الصانع ٣: ٢٧، وبحر الزخار ٥: ٢٤٠.

(٦) لكهف: ٢٣، ٢٤.

(٧) والبحر الزخار ٥: ٢٤٠، والحاوي الكبير ١٥: ٢٨٢.

دليلنا: أنَّ الأصل براءة الدعة من وجوب ذلك، وعلى من ادعى وجوبه الدلالة.

وأيضاً فالتبي عليه السلام حلف وامتنى، فقال: «والله لأغزون قريشاً والله لأغزون قريشاً والله لأغزون قريشاً إن شاء الله»<sup>(١)</sup>. وحلف وترك الاستثناء، فإنه آلى من نسائه شهراً.

مسألة ٢٨: لا حكم للاستثناء إلا إذا كان متصلاً بما كلام أو في حكم المتصل، فأما إذا انفصل منه فلا حكم له، سواء كان في المجلس أو بعد انصرافه. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

وقال عطاء والحسن: له أن يستثنى ما دام في المجلس، فإن فارقه بطل حكم الاستثناء<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عباس روايتان:

أحدهما: له أن يستثنى أنذا، حتى أنه لو حلف وهو صغير ثم امتنّى وهو

(١) من أبي داود ٢٣١٣ حديث ٣٢٨٥، ومجموع كبير نصري ١١ ٢٨٢ حديث ١١٧٤٢، وليس بغير ٤٧٠١٠ و ٤٨، ونصب رامة ٣٠٢٣، وتلخيص خير ١٦٦٤ حديث ٢٠٣٣، ومجمع الزوائد ١٨٢: ٤.

(٢) لأن ٧ ٦٢ ومختصر بري ٢٩٠ واندوه الكبرى ١٠٩٠٢، ونداه محمد ١ ٣٩٩، وشهل مدارك ٢ ٢٧ وحكم القرآن لاس نصري ٢ ٦٤١، وفتح نرحم ٢ ٢، والموطأ ٢ ٤٧٧، وجامع لأحكام القرآن ٦ ٢٧٢، والمجس ٨ ٤٥، وعمدة الفري ٢٣ ٢٢٣، وفتح الباري ١١ ٦٠٢، والبيوط ٨ ١٤٣، ومقدمة ٤ ٢٨، وشرح صحيح عذير ٤ ٢٨، وبين حقائق ٣ ١١٥، والمعني لابن قدامة ١١ ٢٢٧، وبيلا لأوطار ٩ ١١٤.

(٣) عمدة أنقاري ٢٣ ٢٢٣، وفتح الباري ١١ ٦٠٣، والمجس ٨ ٤٦، والمعني لاس قدامة ١١ ٢٢٩، وبيلا لأوطار ٩ ١١٤، والبحر الزخار ٥ ٢٤٠.

كبير حاز.

والثانية: له أن يستثني إلى حين، والخير سنة<sup>(١)</sup>.

دليلاً: أن ما اعتراه يجمع على صحته، وما ادعوه ليس على صحته دليل. وأيضاً: روي عن لبي عليه السلام أنه قال: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت به ولو كرهه الله»<sup>(٢)</sup> ولو كان الاستثناء يعمل أبداً لأعنه الاستثناء عن الكفارة وبه أسهل، فلما خصه بالكفارة ثبت أنه لا يتخلص بالاستثناء.

مسألة ٢٩: لغوا يمين هو: أن يسبق اليمين إلى لسانه، ولا يعتقده بقلبه، كبأنه أراد أن يقول «بى والله» فسبق لسانه فقال «لا والله» ثم استدركه فقال «بى والله» فلا يؤول لغو ولا كفارة فيها. وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>. وقال أبو حنيفة: فيها الكفارة، والثانية معفدة<sup>(٤)</sup>.

(١) المحقق ٦٨، ر حود ١٤٣، وعمدة القاري ٢٣ ٢٢٣، وفتح الباري ١١ ٦٠٣، وبيّن الحنفى ١١٦، والمي لاس فمادة ١١ ٢٢٩، وبدنه المحدث ١ ٣٩٩، وأحكام القرب لاس عربي ٦٤١، وجمع وأحكام القرآن ٦ ٢٧٣، وبيّن الأودر ٩ ١١٤، والحاوي الكبير ١٥ ٢٨٢.

(٢) موطأ ٢ ٤٧٨ حديث ١١، وأمسى بكرى ١٠ ٣١، وحكم القرآن لاس عربي ١ ١٧٥، وتلخيص الخير ١٧٠:٤ حديث ٢٠٥٠.

(٣) الأم ٦ ٦٣، ومبد شافعي ٢ ٧٤، وعصر برو ٢٩٠، وحصة لعلاء ٧ ٢٤٣، والشرح الوفح ٥٧٣، ومعنى لمجد ٤ ٣٢٤، والمجموع ١٨ ٧، وكفارة لأخبار ٢ ١٥٣، ولوحج ٢ ٢٢٣، وليرى بكرى ٢ ١٣٠، وسود ٨ ١٢٩، وبدنغ مصنف ٣ ٣، وفتح الباري ١١ ٥٤٧، وعمدة القاري ٢٣ ١٦٣، وبدنه لمجد ١ ٣٩٥، وحكم القرب لاس العربي ١١ ١٧٦، والمجلد ٨ ٣٤٤، والحاوي الكبير ١٥ ٢٨٨.

(٤) حلية العلماء ٧ ٢٤٣، وبدانة المحدث ١ ٣٩٥.

وقال مالك : لغو اليمين : من العموس ، وهو من ذكر بهاء : أن يحلف على ماضي قاصداً للكذب فيها<sup>(١)</sup>.

وقرأ أنونحية : لغو اليمين ما كذب على ماضي لكته حلف ، لقد كان معتقداً أنه على ما حلف ، أو حلف ما كان كذا أنه على ما حلف ، ثم بان أن الأمر خلاف ما حلف عليه ، فكأنه حلف على ملع علمه ، فدل ضد ما حلف عليه ، هذه لغو اليمين عنده ، ولا كفارة فيها<sup>(٢)</sup>.

وعند الشافعي هذه على قولين على ما مضى<sup>(٣)</sup>.

دليلاً : قوله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم »<sup>(٤)</sup> وما لا يؤاخذ به ما قلناه.

وروى عطاء<sup>(٥)</sup> عن عائشة : أن النبي عليه السلام قال : « لغو ليمين قول لرجل في بيته كلا والله وبلى والله »<sup>(٦)</sup>.

وروى عطاء أنه قال : ذهبت أبا وعبيد بن عمير<sup>(٧)</sup> إلى عائشة وهي

(١) المدونة الكبرى ١٠٠٠٢ ، وبدلة المجتهد ١٠٣٩٦ ، وفتح سرحم ٢٠٢ ، وأسهل المدارك

١٩٠٢ ، وحبية العلماء ٧ ٢٤٤ و ٢٤٥ ، والمجموع ١٣٠١٨ ، والحاوي الكبير ١٥ ٢٨٨

(٢) للذات ١٣١٠٣ ، وبدائع صانع ٣٣ ، وعمدة القاري ١٦٣٠٢٣ ، وفتح الباري ٥٤٧٠١١ ،

والهداية ٥٠٤ ، وشرح فتح القلندر ٥٠٤ ، والعتاوى الهدية ٥٢٠٢ ، وتبيين الحقائق ١٠٧٠٣ ،

والصلى ٣٤٠٨ ، وبداية المجتهد ٣٩٥٠١ ، والمعنى لابن قدامة ١٨٢٠١١ ، والبحر الزخار

والمبران الكبير ١٣٠٠٢ .

(٣) لبحر ربحر ٢٣٣٥ ، والحاوي الكبير ١٥ ٢٦٧ . (٤) لغو ٢٢٢٥ والمائنة ٨٩ .

(٥) هو عطاء بن أبي رباح ، تقدمت ترجمته في الجزء الأول ٦٦ من هذا الكتاب

(٦) من أبي دود ٢٢٣٣ حديث ٣٢٥٤ ، والسالك الكبير ١٠ ٤٩ ، والمغنى ٣٤٠٨ و ٣٥٠ ،

وعمدة القاري ١٨٧٠٢٣ ، وفتح الباري ٥٤٨٠١١ ، وبيل الأوطار ١٣٣٠٩ .

(٧) عبيد بن عمير بن قده بن سعد بن عامر بن حذغ بن ليث البجلي ثم الحدمي ، أبو عاصم

معتكفة في بيتها سألها عن قوله تعالى: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم»<sup>١</sup> فقلت: «هولاً والله، والله لا يفصدها قلبه»<sup>٢</sup>.

وعن سر عتاس نحوه، ولا مخالف هم<sup>٣</sup>، وعن هذا إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>٤</sup>.

فأما وجوب الكفارة فلهي يدل على نفي أن الأصل براءة الذمة، وشغلها يحتاج إلى دليل.

مسألة ٣٠: إذا حلف على أمر مستقل أن يفعل أو لا يفعل، ثم خالعه عامداً، كان عليه كفارة بلا خلاف، وإن خالعه ناسياً، لم يجب عليه عندنا الكفارة ولشعبي فيه قولان:

أحدهما مثل ما قلناه، والثاني عليه الكفارة<sup>٥</sup>.

دليلاً: أن الأصل براءة الذمة وشغلها يحتاج إلى دليل. ونصاً روي عن النبي عليه السلام أنه قال: «رفع عن أمتي خطأ وأسيان وما استكرهوا

المكي، روى من أبيه وصروعي وأبي بن كعب وعائشة وجماعة، وعنه ابنه عبدالله وعطاء ومجاهد وغيرهم، مات سنة ٦٨ هجرية. تهذيب التهذيب ٧: ٧١

(١) سورة ٢٢٥، والمائدة: ٨٩.

(٢) السنن الكبرى ١٠: ٤٩، والمجلد ٨: ٣٤٤.

(٣) السنن الكبرى ١٠: ٤٩، والمعنى ٨: ٣٤، وفتح لاري ١١: ٥٤٨، والمجموع ١٨: ٧، وكفارة الأخير ٢: ١٥٤.

(٤) بكافي ٧: ٤٤٣ حديث ١، ودعائم الإسلام ٢: ٩٥ حديث ٣٠٠، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ٢٢٨: ٣ حديث ١٠٧٦، والتهذيب ٨: ٢٨٠ حديث ١٠٢٣.

(٥) حلية العلماء ٧: ٢٤٥، والمجموع ١٨: ١٢، والهداية ٦: ٧، والمعنى لابن قدامة ١١: ٢٤٢، وبداية المجتهد ١: ٤٠٢.



عليه»<sup>(١)</sup> وهذا نسيان.

مسألة ٣١: لا يحوز تقديم الكفارة قبل «حبث أصلاً»، وإن أحرحها لم تجزه.

وقال الشافعي: تحريه قبل حبث إلا الصوم فإنه لا يحزبه، لأنه من عبادة الأبدان<sup>(٢)</sup>. وبه قال عمر، وابن عمر، وابن عباس، وعائشة، والحسن البصري، وابن سيرين، ومالك، والاوزاعي، والليث بن سعد، وأحمد، وإسحاق<sup>(٣)</sup>. وزاد مالك فقال: يحوز بديه الصيام على الحب<sup>(٤)</sup>.  
وقد أروحية وأصحابه: كفارة أيمن تحب سب واحد وهو الخنث.

(١) طبقات الشافعية لكثير ٢٥٣، وسر اندرهي ١٠٤ حديث ٣٣، وابن كثير ٣٥٦٦، وسبل لأوطر ٢٢٠، وفتح الباري ١٠٩، وسر اندرهي ٦٥٩ حديث ٢١٤٥، وسبل سلام ١٠٨٩٣، وفي بعض النسخ المذكورة بحرف سري فقط.

(٢) الأم ٦٣٧، ومختصر سري ٢٩١، والموح ٢٢٥٢، وحب ٣٥٧، ٣٦٣، والمجموع ١١٣، ١١٥ و ١١٦، وسري ١٥٧٣، ومعنى محب ٣٢٦، والميراث الكرى، ١٣٠٢، ومعنى لأن فداه ٢٢٤، وشرح كبير ١١٩، ومعنى ٦٥٨، وسر ١٤٧٨، وعنده القري ١٢٥٢٣، وفتح سري ٦٩١١، ونداء بصانغ ٩٣، وهداية للصوم مع شرح فتح الباري ٢، وشرح فتح الباري ٢، وسبل حقائق ١١٣٣، ونداه محب ٤٦٦، وأسهل الباري ٣١٢، واحد مع أحكام العرب ٢٧٥٦، والبحر الزخار ٥: ٢٦٠.

(٣) المدونة الكرى ١٠٢، ١٠٣ و ١٠٤، ونداه محب ٤٠٦١، وأحد الباري العربي ٦٤٣٢، واحد مع أحكام العرب ٢٧٥٦، ومعنى لأن فداه ٢٢٣، ٢٢٤، وشرح

لكبير ١١٩، ومعنى ٦٥٨، وعنده ٢٢٥٢٣، وفتح الباري ٦٩١١.

(٤) معنى ٦٥٨، ومعنى لأن فداه ٢٢٣، وحبه ٣١٦٧، وسبل الكرى ١٣٠٢.

وأما عقد يمين فليس بسبب هذا، فادأثت هذا فلا يجوز تقديمها قبل وحيوها محل، بلان ولا يعبر المان، فأحرأ أوحيفة تقديم لركة على وحيوها، ولم يجوز تقديم كفارة قبل وحيوها.

وأجدر مالك تقديمها قبل الخنث، ولم يجوز تقديم بركة قبل وحيوها<sup>(١)</sup> وأجاز الشافعي التقديم فيها<sup>(٢)</sup>.  
وعندنا لا يجوز فيها.

دليلنا: إجماع العرفة وأخبارهم<sup>(٣)</sup> وأيضاً فكفارة إذا وجبت لا تبرأ الدمة منه يمين إلا إذا أحرحها بعد الخنث، فأم إذا أحرحها قبله فلا دلالة على براءة الدمة.

وروى أبو هريرة أن لسي عيبه سلام قال: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فسياأ لذي هو خير وليكفر عن يمين»<sup>(٤)</sup> فأمره

(١) المبسوط ١٤٧ ٨، ودرمع مصدع ١٩ ٣، وعمدة بقري ٢٣ ٢٢٥، والذات ١٣٥٠٣، وهداية ٢٠٠ ٤، وشرح منج القدير ٢٠ ٤، ونسب حقائق ١١٣ ٣، ومغنى ٦٥ ٨، وبداية المحند ٤١٦ ١، وأحكام العرب لاس بقري ٦٤٣ ٢، وجامع لأحكام القرب ٢٧٥ ٦، وأسهل المدارك ٣١٠ ٢، ومعني لاس قدمه ٢٢٤ ١١، وشرح الكبير ١١ ١٩٩، وحليه علماء ٣٠٥ ٧، ووجيز ٢٢٥ ٢، والميراث بكري ١٣٠ ٢، وجر برخر ٢٦٠ ٥.

(٢) بدوة الكرى ٢٨٤ ٢، والمعي لاس قدمه ٢ ٤٩٥، و١١ ٢٢٣، وبدية المحند ٢٦٦ ١ و٤٠٦ وقد تقدمت هذه المسألة وراء انقضاء عيب في كتب بركة (مسألة ٤٦) فلاحظ.

(٣) حلية العلماء ٣٠٥:٧، وبداية المحند ٤٠٦:٩.

(٤) من لا يخبره الفقه ٢٣٤ ٣ حديث ١١٠٤، وشهدب ٢٩٩ ٨ حديث ١١٠٦، ولا مبصار ٤٤:٤ حديث ١٥٢.

(٥) بوطاً ٤٧٨ ٢ حديث ١١، ومسد أحمد بن حسن ٣٦١ ٤ و٣٥٨ ٤ و٢٥٩، وسن بكري

بالتأخير عن الحنث.

وفي بعضها: «ثم ليكفر عن يمينه» بلفظ **ثُمَّ**، وهذا نص.

مسألة ٣٢: إذا قل لزوجه: **لَمْ** أتروح عليك فثبت طالق، فإنها لا تطلق، تزوج عليها أو لم يتزوج، وسواء تزوج عنها بنظيرتها، أو عن فوقها، أو دونها.

وقال الشافعي: إذا تزوج بزي يمينه بنفس العقد، دخل بها أو لم يدخل، ولو لم يتزوج فهي تطلق على كل حال.

وقال مالك: إن تزوج مثلها أو فوقها ودخل بها بزي يمينه، وإن لم يدخل بها لم يبرئ يمينه، وإن تزوج بمن هي دونها في امرأة أو لوحشة لم يبرئ في يمينه، لأنه قصد معايطتها بذلك وأما تعاط بنظير، فإما من هو دونها فهذه شماتة<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: إجماع ائمة وأخبارهم على أن لطلاق شرط لا يقع، وإن اليقين بالطلاق بطل، ولو كان ذلك حائراً بوجوب أن يبرئ يمينه متى تزوج، وإن كانت دون أو وحشة لأن لا اسم قد وجد، واشترط قد حصل.

مسألة ٣٣: إذا مات وعليه صيام، صام عنه وبه. وبه قال مالك

١٢٣٢، ١١ و ٣٢، ومع كذا في ١، ٤٦١، وصحيح مسلم ٣، ١٢٧١ و ١٢٧٢ حديث ١١

١٣، ومن لم يرد ٤ ١٠٧ حديث ١٥٣٠، ومن لم يرد ١ ٦٨١ حديث ٢١٠٨،

ومتن الشافعي ١٠٤٧.

(١) حجة العلم ٢٨٩ ٧، والمجموع ١٨ ٩٤، وحوى الكبير ١٥ ٢٩٧

(٢) حجة العلم ٢٨٩ ٧، وميرت الكبرى ١٣٠٢، وحوى الكبير ١٥ ٢٩٧.

(٣) تفسير العنشي ٧٣ ١، حديث ١٢٨، ونهضة ٢٩٧ ٨، حديث ١٠٥٨

والشافعي في القديم<sup>(١)</sup>.

وقال في الحديد: لا يصوم عنه وليه. وبه قال أهل العراق<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع عرفة وأحذرهم<sup>(٣)</sup>، وروى عروة، عن عائشة: أن النبي عليه السلام قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه»<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٣٤: إذا أعطى مسكيناً من كفارته، أو من ركة منه، أو فطرته، والمستحب أن لا يشتري ذلك ممن أعطاه، وليس بمحذور. وبه قال أبو حنيفة وشافعي<sup>(٥)</sup>.

وقال مالك: لا يجوز شراؤه ولا تملكه<sup>(٦)</sup>.

دليلنا: قوله تعالى: «واحل الله البيع»<sup>(٧)</sup> ولم يفرق.

مسألة ٣٥: أقل ما يجزي من الكسوة ثوبان: قميص وسرويل، أو قميص ومديد، أو قميص ومضعة، وثوب واحد لا يجزي.

(١) حية العلماء: ٣: ٢٠٨، والوسيلة: ١٠٥: ٢ و ٢٢٩، وفتح العزيز: ٦: ٤٦٣، والمجموع: ٦: ٣٦٧ و ٣٦٨.

(٢) المصادر المتقدمة.

(٣) الكافي: ٤: ٢٣، حديث ٣، ومن لا يخبره عنه ٢: ٩٨ حديث ٤٣٩.

(٤) صحيح البخاري: ٤: ٤٦٣، وصحيح مسلم: ٢: ١٠٣ حديث ١٥٣، ومن لا يخبره عنه ٢: ٩٨، وصحيح ابن أبي شيبة: ٢: ٢٤، ومن لا يخبره عنه ٢: ١٩٥ حديث ١٠١، ومسلم: ٢: ٦٩٦، وصحيح ابن أبي شيبة: ٤: ٢٥٥، و ٦: ٢١٩، ومجموع الرواد: ٣: ١٧٩، وفتح الباري: ٤: ١٩٢، وفتح الباري: ٢: ٤٦٤.

(٥) المجموع: ٦: ٢٤١، والحاوي الكبير: ١٥: ٣١٤.

(٦) بدوئيه الكبرى: ١: ٣٣٩، وبدوئيه الكبرى: ١٥: ٤٣.

(٧) البقرة: ٢٧٥.

وقال الشافعي: يجري قبض أو سراويل أو مقبعة أو مديين للرجل والنساء<sup>(١)</sup>.

وقد ماثلك. ان اعطيت رجلاً فكما قال الشافعي، وان اعطيت امرأة لا يجزي إلا ما يحور لها لصلاة فيه، وهو ثوبان. قص ومقبعة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف: السراويل لا تجزى<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع لفرقة وأحدهم<sup>(٤)</sup>، وطريقة لأخيه نوح دلت، لأنه تبرأ معه الذمة بيقين بلا خلاف.

مسألة ٣٦: إذا أعطى الفقير نسوة أو حذاء يجزى.

ولشافعي فيه قولان. أحدهما: مثل حذاء، وسري يجزى. ذكره أبو إسحاق<sup>(٥)</sup>.

(١) لأُم ٦٥٠، ومختصر سري ٢٩٢، وسراج ٢٢٥٢، ومعه ٣٠٨٦، والمجموع ١٩١٨، وسراج مودع ٥٧٤، ومعني مخرج ٣٧٧، وكفه لأجدر ١٥٥٢، وسنة العهد ٤١٥، ومعه لأحكم مخرج ٢٩٦، وحده مخرج لاس سري ٦٤٧٢، ومعني لاس فدايه ٢٠٢١، ومعني ١٩١٨، وحده مخرج ٢٦٢٥.

(٢) بدونه كبر ١٢٣٢، وسراج ٤٠٤، وسنة مخرج ١٥١٨، ومعه مخرج مخرج ٢٢٩٦، وسنة مخرج ٢٩٢، ومعه مخرج ٢٢٥، وحده مخرج لاس المعني ٦٤٧٢، ومعني لاس فدايه ٢٠٢١، ومعني ١٩١٨، وحده مخرج ٢٦٢٥، وسراج الكبير ١٩٧: ١٨، والمجموع ١٢١: ١٨.

(٣) مسود ٥٣٨، وسنة ١٩٤، وشرح فتح مديري ١٩٤، وألفه في العهد ١١٢، ومعني لاس فدايه ٢٦١١، وشرح مخرج ١٩٧١، وسنة مخرج ٤٠٥، والمجموع ١٢١: ١٨.

(٤) اسكن ٥١٦، حدس ٤٥٢، حدس ١٥٣، وسنة ٢٩٥، حدس ١٠٩٠-١٠٩٢.

والاستبصار ٤٠٥، حدس ١٦٤، حدس ١٥٥.

(٥) حية العهد ٣٨٧، وأبو ٢٢٥٢، وكفه مخرج ١٥٥٢، والمجموع ١٩١٨، و ٢٠.

دليلاً: طريقة الاحتياط، وأيضاً قوله تعالى: «أو كسوتهم»<sup>(١)</sup> ومن أعطى غيره قلنسوة لا يقال كساه.

مسألة ٣٧: صوم لثلاثة أيام في كفارة اليمين متتابع، لا يجوز انفريق فيه.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما مثل ما قسناه، ذكره في الصوم، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، واحتاره المزي<sup>(٢)</sup>.

والقول الآخر: هو بالخيار إن شاء تابع وإن شاء فرق. وبه قال الحسن البصري، وعطاء، ومالك<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: إجماع لفرقة وأخبارهم<sup>(٤)</sup>، وطريقة الاحتياط تقتضي ذلك، لأنه إذا تابع فلا خلاف أن العرص سقط عنه، وإذا فرق فليس على براءة ذمته دليل.

(١) المائدة: ٨٩

(٢) الأم ٦٦٧، ومختصر الرزي ٢٩٣، وحلية النعمان ٣٠٩٧، والمجموع ١٨: ١٢٢، والمرح الوهاج. ٥٧٤، ومعني مختار ٤: ٣٧٨، والمبسوط ٨: ١٥٥، وبصير الرازي ١٢: ٧٧، والكشاف ١: ٦٧٣، والجامع لأحكام القرآن ٦: ٢٨٣، والمعنى ٨: ١٥، وبإيه المعتمد ١: ٤٠٥، والبحر الزخار ٥: ٢٦٦، والحاوي الكبير ١٥: ٣٢٩.

(٣) الأم ٦٦٧، ومختصر الرزي ٢٩٣، وحلية النعمان ٣٠٩٧، والمجموع ١٨: ١٢٢، والشرح الوهاج ٥٧٤، ومعني مختار ٤: ٣٢٨، والمدونة لكسري ٢: ١٢٢، والمعنى ٨: ٧٥، وبداية المعتمد ١: ٤١٥، وبصير الرازي ١٢: ٧٧، والجامع لأحكام القرآن ٦: ٢٨٣، والحاوي الكبير ١٥: ٣٢٩.

(٤) نكافي ٤٥٢: ٧ - ٤٥٣: ٨، حديث ٨٥٣، ومن لا يخبره بغيره ٣: ٢٢٩، حديث ١٠٨٢، والهدى ٨: ٢٩٥، حديث ١٠٩٢.

وروي في قراءة ابن مسعود: «من لم يجد فصيام ثلاثة أيام»<sup>١١</sup> متناهت<sup>١٢</sup>، وفي قراءة أبي: «ثلاثة أيام» متناهت<sup>١٣</sup> وأقل ما في هاتين القراءتين أن تكون بمنزلة خبر الواحد، فوجب العمل بها عند المخالف.

مسألة ٣٨: فرض العبد في كفارة الحسب لصيام دول العتق، والاطعام، والكسوة اجماعاً.

وعندنا أن فرضه شهر واحد فيما يجب فيه شهران متتابعان، وفي كفارة اليمين ثلاثة أيام مثل الحر سواء.

وقال جميع الفقهاء: فرضه فرض الحر في كل موضع<sup>١٤</sup>.  
دليلنا: جمع العرقه وأحبارهم<sup>١٥</sup>، ولأن الأصل براءة الذمة، وما اعتبرناه مجمع عليه، وما قالوه ليس عليه دليل.

مسألة ٣٩: إذا كان في دار، فحلف لا سكب هذه الدار، فأقم عقيب

(١) المائدة ٨٩.

(٢) تفسير الرازي ١٢ ٧٧، ولكشف ٦٧٣.١، والجامع لأحكام القرآن ٦ ٢٨٣، ونحوه ٧٥.٨، وسنده معتد ١ ٤١٥، وهدية ٤ ١٨، وشرح فتح القدير ٤ ١٨، ونصب الرية ٣ ٢٩٦، وكفاية الأحيار ٢ ١٥٥.

(٣) قال الرازي في تفسيره الكبير ١٢ ٧٧ من نطقه روي في قراءة أبي بن كعب وابن مسعود فصوص ثلاثة أيام متناهت وقرئ بها لا تختلف عن روايتها، وحكاية الرازي في كشف ١ ٦٧٣ (فصيام ثلاثة أيام متناهت).

(٤) يعني لاس قدمه ١١ ٢٨٣، وشرح كبير ١١ ٢٠٤، ونحوه ٨ ٤٩، وشرح فتح القدير ٤ ١٨، وحلية نطقه ٧ ٣٠٩، وشرح الوقاح ٤ ٥٧٤، ومعني المخرج ٤ ٣٢٨.

(٥) السكبي ٦ ١٥٦ ١٥٧ حديث ١٣-١٥، ومن لا يخبره بغيره ٣ ٣٤٦ حديث ١٦٦١، وتهذيب ٨ ٢٤٠ حديث ٧٩.

عليه مدة يمكنه الخروج منها فلم يفعل، حيث. وبه قول الشافعي.<sup>(١)</sup>  
وقول مالك: إن أقدم يوماً وليلة حيث، وإن أقدم أقل من ذلك لم  
يجنث<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إن النحر إذا علققت بأعص تعلقفت. قل ما يقع عليه الاسم من  
ذلك، كرحل حلف لا دنخب بدار حيث بأقل ما يقع عليه اسم الدحول،  
وهو إذا عراعتة، ولو حلف لا يدخل الدار بدار أقل ما يقع عليه اسم  
الدحول، وإن لم يدخل في خوف الدار.

مسألة ٤٠: إذا كان في دار، فحلف لا سكبت هذه الدار، ثم خرج  
عقيب النحر بلا فصل في مدة، ولم يجنب. وبه قول جميع الفقهاء<sup>(٣)</sup>  
وقوله: يفر بحث ولا طريق له في الدار، لأنه عيب اسم مدة السكبي  
وخروجه منها عقيب منه سكوت فيها، فوجب أن يجنب.

دليلنا: أن الأصل براءة الذمة ولا دليل على شعبه بشيء بهذه يعني.  
وأصلاً إذا لم يشاغل عقيب يمينه بغير الخروج منها لا يقدر أنه ساكن فيها،

(١) لأ ١٦٦، ومختصر الدرر ٢٩٣، ووجه ٢٢٦٢، ومجموع ١١، ١٤١، يعني إن قدرته  
٢٨٦: ٢٨٧، والشرح الكبير ٢٧٢: ٢٧٣.

(٢) حلية عبدة ٢٥٨٦، ومجموع ١١، ١٤١، يعني إن قدرته ٢٨٧، وشرح الكبير  
٢٧٣، ١١، والحر الزخار ٢٤٦: ٥.

(٣) بدوثة الكسبي ١٣٢٢، ومختصر ٢٩٣، ووجه عبدة ٢٥٧، وشرح بوقاص  
٥٧٥، ومعنى شرح ٣٢٩، ومجموع ١١، ١٤١، ومختصر ١٦٢، والهدية ٤٣٥  
والقنوي ٢٤١، ٢٤٢، يعني إن قدرته ٢٨٦، وشرح كبير ٢٧٢.

(٤) المسوط ٢٢٨، وشرح ٣٥٤٠، وشرح بوقاص ١٦٢، ووجه عبدة ٢٥٨٦، ومجموع  
١١، ١٤١، ومعنى إن قدرته ٢٨٦، وشرح كبير ٢٧٣، ١١، والحر الزخار ٢٤٦: ٥.



وكذلك لو كان في دار معصوبة، فلما عرف ذلك لم يتشاعل معير الخروح لم يأثم، لأنه تارك .

مسألة ٤١: إذا كان فيه، فحلف لا سكنت هذه الدار، ثم أقام عقيب يمينه لا للسكى لكس سفن الرجل والمال والولد لم يحسب. وبه قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: يحسب<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: أنّ الأصل براءة للذمة، وشعلها بخناج الى دس، وأيضاً والاعتبار بالسكى الى العادة، ومن كان يجمع رحله وماله وأهله للانتقال لا يقال أنه ساكن في الدار، فمن قد أنه ساكن بذلك فقد ترك العرف.

مسألة ٤٢: إذا كان فيها، فحلف لا سكنت هذه الدار، وتقل نفسه في يمينه وإن لم يقل العيان والى. وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>.  
وقال مالك: لسكى نفسه والعيان دون ذلك .

(١) بدائع الصنيع ٣٦٠٣، والفتاوى ٧٤٢٢. والمجموع ١٨: ٤٤١. وشرح ٢٢٦٢، والمعني لاس قدامة ١١: ٢٨٧، وشرح الكبير ١١: ٢٧٣.

(٢) المجموع ١٨: ٤٤١، والمعني ٤: ٣٢٩، وشرح ٥٧٥، والوجيز ٢: ٢٢٦، والمعني لاس قدامة ١١: ٢٨٧، وشرح الكبير ١١: ٢٧٣.

(٣) الأم ٧: ٧٢، ويختصر سري ٢٩٤، وحسنه معناه ٧: ٢٥٧، والمجموع ١٨: ٤٤١، والوجيز ٢: ٢٢٦، والوسط ٨: ١٦٢، وبدائع الصنيع ٣: ٧٢، والمعني لاس قدامة ١١: ٢٨٧، وشرح الكبير ١١: ٢٧٤.

(٤) حلية العبد ٦: ٢٥٨، والمعني لاس قدامة ١١: ٢٨٧، وشرح الكبير ١١: ٢٧٤، والمجموع

وقال أبو حنيفة: بنفسه وبالعيال والمال معاً<sup>(١)</sup>

وقال محمد: إن بقي من ماله ما يمكن سكي الدار معه فما نقل المال، وإن بقي ما لا يمكن سكي الدار معه فقد نقل مال وترى عييه<sup>(٢)</sup>.  
 دليلنا: أنه أضف السكي إلى نفسه، فلما خرج منها، خرج من أن يكون ساكناً فيها، ومن ادعى أن عياله أو ماله يكون سكي فعليه الدلالة، والأصل براءة الذمة.

ويضاً قوله تعالى: «ليس عليكم جناح أن تدخروا أموالكم مسكوة فيها متع لكم»<sup>(٣)</sup> فقد أحرقت من ترك المتاع وحرج عنها يقال غير مسكوة، وعبد أبي حنيفة أن هذه مسكوة<sup>(٤)</sup>.

وقال الله تعالى: «رسا نبي أسكت من دريتي نواد غير دي ررع عمد بيتك المحرم»<sup>(٥)</sup> ومنه دليلان:

أحدهما: أنه أسكت روحته وولده في المكان، فقال: أسكنتم في المكان وإن لم يكن ساكناً معهم.

والثاني: قال أسكت ولم يسكن هو معهم، ثبت أنه ساكن في مكان

(١) بسوط ٨: ١٦٢، وهداية ٤: ٣٦، وشرح مع التقدير ٤: ٣٦ و ٣٧، وللب ٣: ١٥٠، وديانغ الصانع ٣: ٧٢، وبيان الخلف ٣: ١١٩ و ١٢٠، واعتاوى الهدية ٢: ٧٤، وحبسه لعيه ٧: ٢٥٨، والمجموع ١٨: ٤٤، والبحر الزخار ٥: ٢٤٦.

(٢) الهداية ٤: ٣٧، وشرح مع التقدير ٤: ٣٧، واعتاوى الهدية ٢: ٧٤، وبيان خفائق ٣: ١٢٠، وحبية العلماء ٧: ٢٥٨.

(٣) سورة ٢٩.

(٤) الاعتاوى الهدية ٢: ٧٤، والمجموع ١٨: ٤٤.

(٥) إبراهيم ٣٧.

آخر وان كان ولده وعياله في غير ذلك المكان، والأول أوضح.

مسألة ٤٣: اد حلف لا يدخل داراً، فصعد سطحاً، لم يحث. به قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

واختلف أصحابه على طريقتين: منهم من قال ان لم يكن السطح محجراً لم يحث وجهاً واحداً. وان كان محجراً فعلى وجهين<sup>(٢)</sup>.  
وقد أبوحنيفة: يحث بكل حال<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: أن الأصل براءة لدمه، وشعلها يحتاج الى دليل.  
وأيضاً فالسطح حازر كالحائط، ولو وقف على نفس الحائط فلا خلاف أنه لا يحث، فالسطح مثله.  
ويضاً فلا خلاف أنه لو حلف لا يدخل بيتاً، فدخل غرفة فوقه لا يحث، فالسطح مثله.

وأيضاً فهذا وقف على السطح لا يقال دخل الدار، بل يقاب وقف على سطحه. ولم يدخلها، فادانتى عنه دخولها لم يحث.

(١) الأم ٧٣:٧، وغتصر الزكي ٢٩٤، وحية العمدة ٢٦٠:٧، وسوحر ٢٢٦:٢، والمجموع ٤٨:١٨، وميراب الكبرى ١٣١:٢، وأنرح سوادج ٥٧٦، ومعنى بحث ٣٣٢:٤، وشرح الكبير ٢٤٥:١١، والبحر الزخار ٢٤٦:٥.

(٢) حلية العباد ٢٦٠:٧، والمجموع ٤٨:١٨.

(٣) التتبع ٤٠٤:١، وهداية ٣٣٤، وشرح فتح القدير ٣٣:٤، وسبب ١٤٤:٣، وسوط ١٧٢:٨، والهدى عتيبة ٦٨ و ٦٩، وسداع الصانع ٣٦٣، وسبيل حقائق ١١٨:٣، وحية العمدة ٢٦٠:٧، والمجموع ٤٨:١٨، وميراب الكبرى ١٣١:٢، وأنرح سوادج الكبير ٢٤٥:١١، والبحر الزخار ٢٤٦:٥.

مسألة ٤٤: إذا كان في دار، فحلف لا يدخلها لم يحنث باستدامة قعوده فيها.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، وهو الأقيس عندهم. والثاني يحنث بالاستدامة كالسكى والمساكنة والركوب والبأس فإنه يقع على الاستدامة والابتداء<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، وشعلها يحتج إلى دليل. وأيضاً فإنه لا يقال دخلت شهرأ، وإنما يقال دخلتها مند شهر، وفارق بذلك السكى والمساكنة والركوب والبأس فإن لاسم يقع على الابتداء والاستدامة.

مسألة ٤٥: إذا حلف لا دخل بيتاً، فدخل بيتاً من شعر أو وبر أو بيتاً من حجر أو مدرواه يحنث، وهو ظاهر كلام الشافعي، وإليه ذهب أبو إسحاق وغيره<sup>(٢)</sup>.

وفي أصحابه من قال: إن كان مدوياً يحنث، سواء دخل بيت البادية أو البلدان، وإن كان قروياً بطرب، فإن دخل بيوت لبلدان حيث وجهاً واحداً، وإن دخل بيوت البادية فعلى وجهين<sup>(٣)</sup>.

(١) مختصر بري ٢٩٤، وحجة عليه ٢٥٩ ٧، والوجيز ٢٢٦ ٢، ومعني مجاز ٤ ٣٣٠ و ٣٣١، وشرح برهوج ٥٧٥، ومجموع ١٨ ٤٢ و ٤٥ و ٤٦، وشرح الكبير ١١ ٢٧١ - ٢٧٢، والمغني لابن قدامة ٢٩٦: ١١.

(٢) الأم ٧٢: ٧، ومختصر المزني ٢٩٤، وحجة عليه ٢٦٤ ٧، ومجموع ١٨ ٥١ و ٥٢، وميزان الكبرى ١٣١: ٢، والوجيز ٢٢٦ ٢، وسراج برهوج ٥٧٧، ومعني مجاز ٤ ٣٣٤، وسف

(٣) مختصر بري ٢٩٤، وحجة عليه ٢٦٤ ٧، والوجيز ٢٢٦ ٢، ومجموع ١٨ ٥١ و ٥٢.

دليلنا: أنَّ الاسم يتناول هذه الأيـاب، قال الله تعالى: «وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً تستحونها يوم ضـعكم ويوم اقامتكم»<sup>(١)</sup> فسمها بيوتاً.

مسألة ٤٦: إذا حلف لا يأكل من طعام اشتراه زيد، فاشترى زيد وعمرو طعاماً صفقة واحدة، فأكل منه، لم يحث عندنا وعـد الشافعي<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حنيفة: يحث، لأنها إذا اشترىاه معاً فكل واحد منهما قد اشترى بصفه، بدليل أن على كل واحد منهما ثمن بصفه، فإذا كان لزيد بصفه فقد أكل من طعام اشتراه زيد، فوجب أن يحث، كما لو حلف لا أكل رعيـف زيد فاطنق عليه رعيـف عمرو فكيفما حث، لأنه قد أكل رعيـف زيد وإن كان مع رعيـف عمرو، فكذلك ههنا قد أكل من طعام اشتراه زيد وإن كان مع غيره<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أنَّ قوله طعام، يشراه زيد كناية رخصة أن طعام انفراد زيد بشرائه، وليس فيه جزء ولا درة يشار إليه أن زيداً انفراد بشرائه، بدليل أنه لو أشار إلى حنة منه فقال: هذه اشتراها زيد، قالوا: لا، وإنما اشتراها زيد وعمرو، فهو كما لو حلف لا يسـت ثوب زيد فليس ثوباً لزيد وعمرو، أو

(١) السج: ٨٠.

(٢) لأن ٧٢٧، وبحر رعيـف ٢٩٤، وحـية صفـاء ٢٩٧، وسـوج ٢٢٨، والمجموع ١٨ ١٠١ و١١٥، والـرح سـوج ٥٨٢، والمعـي سـج ٣٥٢، والمعـي لاس فدانة ٢٩٧، وبحر رعيـف ٢٤٥.

(٣) مسـود ١٨٠، وبدائع صـنـع ٥٧، والـمدون اصفـه ٨٩، والمعـي لاس فدانة ٢٩٧، وحـية صفـاء ٢٩٧، والمجموع ١١٥، وبحر رعيـف ٢٤٥.

قال: لا دخلت دار زيد فدخل دار زيد وعمرو، لم يبحث. ويفرق الرعيفين لأن كل واحد يشر إليه أنه لزيد والآحر لعمرو، ولهذا حنث، وهذا قوي.

مسألة ٤٧: إذا اقتسما هذا الطعام، وأفرد كل واحد منها نصيبه، فإن أكل من نصيب زيد أو نصيب عمرو لم يبحث أيضاً عند الشافعي<sup>(١)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: إن أكل من نصيب زيد حنث، وإن أكل من نصيب عمرو لم يحنث<sup>(٢)</sup>.  
ودليلهم ما مضى.

مسألة ٤٨: إذا حنث لا يأكل من طعام اشتراه زيد، واشترى زيد طعاماً وحده، واشترى عمرو طعاماً وحده، وحنطاهم معاً فأكل الحالف منه، فيه لأصحاب الشافعي ثلاثة أوجه.  
قال أبو سعيد الاصطحري: إن أكل النصف فمدونه لم يبحث، وإن زد على النصف حنث، لأنه لا يقطع على أنه أكل من طعام يرد بشرته حتى يزيد على النصف<sup>(٣)</sup>.  
وقال ابن أبي هريرة: لا يبحث وإن أكله كله<sup>(٤)</sup>.  
وقال أبو اسحاق: إن أكل حنة أو حنتين ومحوهما لم يبحث، وإن أكل كفاً منه حنث<sup>(٥)</sup>.

(١) الأم ٧: ٧٢.

(٢) أنظر الميسوط ٨: ١٨٠.

(٣) حلية العلماء ٧: ٢٩٧، والبحر برحمة ٥: ٢٤٥، ومجموع ١٨: ١٠١.

(٤) حلية العلماء ٧: ٢٩٧، ومجموع ١٨: ١٠١، وسراج نوح ٥٨٢، ومعنى الاحتج ٤: ٣٥٢.

(٥) حلية العلماء ٧: ٢٩٧، والمجموع ١٨: ١٠١.

والأقوى عندي مذهب الأصمعي.

والدليل على ذلك أن الأصل براءة الدمة، وليس يحصل القطع على أنه كل من طعام يرد بشرائه زيد، لا بعد الزيادة على الصنف، فوجب أن لا تشغل ذمته بالمجوز.

مسألة ٤٩: إذ حلف لا تدخلت دار زيد هذه، أو لا كلمت عند زيد هذا، أو لا كلمت زوجة زيد، لم يتعلق اليمين بعين عتق اليمين به، فإن دحسها وملكه لزيد حيث تلا حلاف، وإن زل ملكه عنها فدحسها بعد ذلك لم يحنث عند، وبه قال أبو يوسف وأبو حنيفة إلا في الزوجة<sup>(١)</sup>.

وقر لشافعي، ومالك، وعمر بن الخطاب، ورور. أنه يحث على كل لأحول، ولا تنحل يمين نزول لمضاف إليه<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: أن الأصل براءة الدمة وشعبها يحتاج إلى دليل.

وأيضاً فاد دخل هذه الدار بعد خروجها عن ملك زيد لا يقل دخل دار زيد، فوجب أن لا يحث، لأن اليمين متعلقة بالاسم، فادارال الاسم وجب أن يزول الحنث.

(١) بسوط ٨ ١٦٥، والسف ١ ٤٠٢، والكتاب ٣ ١٤٠، وبدائع مصابيح ٣ ٧٩، وشرح فتح قدیر ٤ ٦٩ و ٧٠، ومعني لاس قدامة ١١ ٣١٣، وشرح الكبير ١١ ٢٢١، وحسنه سبعا ٢٦١٧.

(٢) الأم ٧ ٧٢، ومختصر بري ٢٩٤، وحسنه سبعا ٧ ٢٦١، ولوحير ٢ ٢٢٩، وسراج بوقح ٥٧٦، ومعني المحتج ٤ ٣٣٣، والمجموع ١٨ ٤٩ و ٥٠، والمبسوط ٨ ١٦٥، والنتف ١ ٤٠٢، والهداية ٤ ٦٩ و ٧٠، وشرح فتح القدیر ٤ ٦٩، والمدونة الكبرى ٢ ١٣٢، ولعني لاس قدامة ١١ ٣١٣، والشرح الكبير ١١ ٢٢١.

مسألة ٥٠: إذا حلف لا دحيت هذه الدار، فاهدمت حتى صار  
طريقاً وراحاً، فسلك عرضتها لم يحث. وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: يحث.

ووافقا إذا أطلق، فقال: لا دحيت داراً، فسلك راحاً، كان داراً في  
أنه لا يحث<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: أن الأصل براءة الذمة، ونص في الرجوع في لأسياء في لعادة  
والعرف ولا يسمى في العرف ما كان داراً وقتاً من الزمان به دار، وإذا  
يسم بذلك فيجب أن لا يحث.

وأيضاً: فلا خلاف أنه لو حلف لا دحيت بيتاً فأطلق، ثم دخل بعد أن  
صار طريقاً أنه لا يحث، والدار مثل البيت.

ون قالو الدار يسمى داراً بعد هدمها، كما قالوا: دير بكر، ودير  
ربيع، وديار عاد وثمود.

قيل: وكذلك البيت، قال الله تعالى: «فتت سيوتهم حاوية يديهم  
ظلموا»<sup>(٣)</sup>.

فإن قالوا: ذلك مجاز.

قلنا مثله في الدار.

(١) لأن ٣٦، وعنه ٢٩٤، وحسنه عبد ٣٦٧، ومحم ٥٠١، ونسراج  
الوقاح: ٥٧٦، ومعي المحتاج: ٣٣٢.

(٢) نس ٣، ونس ١٣٩، وندع ٣٧٣، وه ٣، وشرح فتح  
تقدير ٣٠٤، و ٣، وندع ٣٦٢، وحسنه عبد ٣٦٢،  
والبحر الزخار: ٢٤٥.

(٣) الب: ٥٢.



وَيْضاً فَلَا حَلْفَ بِهِ وَجَعَلَهُ سَبِيحاً أَوْ حَمَاماً ثُمَّ دَحِيهَا أَنَّهُ لَا يَحْثُ،  
فَكَذَلِكَ إِذَا جَعَلَهَا طَرِيقاً.

والدليل على أن اسم دار بعد الهدمها محار، أنه لو حلف لا يدخل  
داراً، فسلك نراحاً كان داراً لم يحث، فهو كد حفيقة حث.

مسألة ٥١: إذا حلف لا يس ثوباً من عمل يد فلان، فوهب له فلان  
ثوباً، فإن لسه حثت بلا خلاف، وإن استبدل به فباعه أو بادر به فليسه  
لم يحث وكذلك لو حلف لا يس من عرل امرأته، فإن يس منه حث،  
وإن باعه واشترى بثمنه ثوباً أو اشتري به ثوباً فبسه لم يحث، وكذلك لو  
قال له غيره: أحسنت إليك، واعتقتك عاني، ووهب لك كذا، وأعطيتك  
كذا، فعد جواباً لهذا وأنه لا شرب لك ماء من عطش، يعلق لحكم  
شرب مائه من عطش، فإن انتفع بغير الماء من ماله، فأكل طعامه، ولبس  
ثيابه، وركب دوابه لم يحث. وبه قال الشافعي<sup>١</sup>.

وقال مالك: يحث بكل هدا، فإن لس يد ذلك الثوب، أو بدل  
ذلك الغزل، أو انتفع من ماله بغير الماء، حث في كل هذا<sup>٢</sup>.

دليلنا: أنه ثبت عندنا أن لحكم إذا عتق باسم لا ينتقض إلى سببه،  
فإن كان عاماً حمل على عمومته، وإن كان خاصاً كذلك، ولا يلتصق إلى  
سببه خاصاً كان أو عاماً.

١. محضر الترمذي ٢٩٤، وحسنه المعجم ٢٧٨-٢٧٩، والوحد ٢٢٩، والمعجم ١٨ ٧٧،

ومعني لابن قدامة ٢٨٤: ١١، والشرح الكبير ٢٩٠: ١١.

٢. المدونة الكبرى ١٢٨ ٢، وحلية العبد ٢٧٩ ٧، وسهل الدرر ٢٤ ٢، ومعني لابن قدامة

٢٨٤: ١١، والشرح الكبير ٢١٠ ١١، وخواص الكبير ١٥ ٣٦١.

ومالك حالف في هذا الأصل وقال: يجب حمله على سبه.  
وهذا بيناه في أصول الفقه<sup>(١)</sup>.

ويقوى في نفسه في قوله: لا شربت لك ماء من عطش أنه يحث إذا  
انتفع بشيء من ماله، لأن ذلك من فحوى الخطأ مثل قوله: «فلا تقل  
لها آف»<sup>(٢)</sup> وقوله: «ولا يظلمون فتيلًا»<sup>(٣)</sup> ود المهوم من ذلك منع كل  
أدى وبني كرم طم، وكذلك هاهنا.

والشافعي إنما عود على إن قال: والله لا شربت لك ماء من عطش،  
فحق ركب الدواب ولبس الثياب لم يحث، لأن اسم الماء لم يقع على الطعام  
والشراب ولبس الثياب حقيقة ولا مجازاً، فوجب أن لا يتعلق الأيمان به،  
كما لو حلف لا ركب لك دابة فركب له سمية لم يحث، لأن سم الدابة  
لا يطلق على السفينة، فكذلك هاهنا<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٥٢: إذا حلف لا يدخل دار ريد، فإن دخلها وهي ملث لزيد  
حسب بلا خلاف، وإن كان ساكناً ساكناً لم يحث عندنا. ومه قال  
الشافعي<sup>(٥)</sup>.

(١) علة الأصول ١: ١٦٤ (طبع بمطبع).

(٢) الأسراء: ٢٣.

(٣) ساء ٤٩ والأسراء ٧١.

(٤) أظهر ما أشرف الله من مصدر في إمامش لاون من ص ١٥٣، والحدوي الكبير ١٥ ٣٦١.

(٥) لأم ٧٣٧، ومختصر المربي ٢٩٤، وحشية العبد ٧: ٢٦١، وسراج أنوار ٥٧٦، ومعي.

المحتاج ٤ ٣٣٣، والمجموع ١٨ ٥٠، والميراث الكبير ١٣٥: ٢، وسوط ٨ ١٦٨، وبيبي.

الحقائق ٣: ١٦٢، والمعني لابن قدامة ١١: ٢٩٢.

وقال أبوحنيفة ومالك : يبحث<sup>(١)</sup>.

دليلنا : أن حقيقة هذه الاصافة تفيد الملك ، وإنما تستعمل في السكنى مجازاً ، وطواهر الاسماء يجب حملها على الحقيقة.

والدليل على أن حقيقة ذلك ما قلناه : أنه لو قال هذه الدار لزيد كان ذلك اعترافاً بالملك ، فلو قال : أردت أن أسكنها بأجرة لم يقل منه ، وإنما يجوز أن يقول : هذه دار زيد ، ثم يني فيقول : لا ليست لزيد ، وإنما يسكنها ساحرة . ولا يجوز ذلك في الملك ، فاد انتفى لملك عنها وجب أن ينتهي البحث.

وأيضاً فما قالوه يقضي إلى أن تكون درو حدة ملكاً لكل واحد من زيد وعمرو ، فاداً حلف لا دخلت دار زيد ، وحلف الآخر لا دخلت دار عمرو ، فاكترياها فدخلها حثاً جميعاً ، وما أدى إلى هذا يجب أن يُحكم بفساده.

مسألة ٥٣ : إذا حلف لا دخلت دار زيد ، ولا كُتبت زيداً ، فكيفه ناسياً ، أو جاهلاً بأنه هوزيد ، أو مكرهاً ، أو دخل لدار ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً لم يبحث.

وللشافعي فيه قولان :

أحدهما : مثل ما قلناه ، وهو أصح القولين ، وبه قال الزهري<sup>(٢)</sup>.

(١) لمدونة الكبرى ١٣٤:٢ ، والمبسوط ١٦٨:٨ ، والتنف ٤٠٣ و ٤٠٤ ، وسبيل الخفائق ١٦٢ ٣ ، واهتاوى الهندية ٧٠ ٢ ، والمعني لاس قدامه ١١ ٢٩٢ ، وحلية النساء ٢٦٢:٧ ، والمجموع ٥٠. ١٨ ، والميراث الكبرى ١٣٥:٢

(٢) الف ٤٠٤ ١ ، وحله السيد ٢٩٨ ٦ ، والمجموع ١٨ ١٠٢ .

والقول الثاني: انه يحتث. وبه قال مالك وأبو حنيفة<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: أن الأصل براءة الدمة وشعلها يحتث إلى دليل، وأيضاً قوله عليه  
 للسلام: «رفع عن أمني خطأ والسبب وما استكروها عليه»<sup>(٢)</sup> وذلك  
 عام.

مسألة ٥٤: إذا أدخل مكرهاً محمولاً لا يحتث. وهو نص شافعي<sup>(٣)</sup>.  
 وحتث أصحابه على طريقين: منهم من قل لا يحتث قولاً واحداً،  
 ومنهم من قل على قولين مثل الأولى<sup>(٤)</sup>.  
 دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٥٥: إذا حثف لا أدخل على ريد بيتاً فدخل على عمرو بيتاً وفيه  
 زيد وهو لا يعلم بكون ريد فيه، فانه لا يحتث.  
 وللشافعي فيه قولان<sup>(٥)</sup>.  
 دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، وشعلها يحتث إلى دليل.

#### (١) المصادر المتقدمة.

- (٢) سنن لدرهبي ٤: ١٧٠ حديث ٣٣، وصن من مساحة ٦٥٩: ١ حديث ٢٠٤٥، ولسن  
 الكبير ٣٥٦: ٧، وفتح الباري ٩: ٣٩٠، والنس ٣٥٨، والمجموع ١٨: ٩، ونسحيص خير  
 ١: ٢٨١ حديث ٤٥٠، ولسن الاوطار ٧: ٢٢، وفي نص ما تقدم اختلاف يسير في اللفظ.  
 (٣) الأم ٧: ٧٣، ومختصر المرنى ٢٩٤، والمجموع ١٨: ١٠٢، ونسوح ٢: ٢٣٢، وحشية العلماء  
 ٧: ٢٨٧، والشرح الكبير ١١: ٢٨٧.  
 (٤) الأم ٧: ٧٣، وحشية العلماء ٧: ٢٩٩، والمجموع ١٨: ١٠٢، ونسوح ٢: ٢٣٢.  
 (٥) الأم ٧: ٧٤، ومختصر المرنى ٢٩٤، والشرح الوهاج ٥٧٧، ومعني محتاج ٤: ٣٣٤، والنسوح  
 ٢: ٢٣٢.

مسألة ٥٦: وإذا دخل على عمرو بيتاً وزيد فيه، واستشاه بقلبه - كنه قصد الدخول على عمرو دون زيد - لم يصح وإن حلف لا أكلم زيدا فسلم على جماعة فيهم زيد واستشاه بقلبه، لم يحث.

وقال الشافعي: مسألة الدخول مبية على مسألة السلام على طريقين: منهم من قال يصح قولاً واحداً، ومنهم من قال على قولين<sup>(١)</sup>.

ومسألة الدخول اختلفوا على طريقين. منهم من قال على قولين كالكلام، ومنهم من قال يحث هاهنا قولاً واحداً، ولا يصح الاستثناء، والكلام على قولين<sup>(٢)</sup>.

والفرق بينهما أن مسألة الكلام يصح الاستثناء فيها قولاً، ويصح أيضاً بالقلب، ومسألة الدخول لا يصح الاستثناء قولاً ولا يصح أيضاً بالقلب.

دللنا في السلام: أن السلام لفظ عام، وبحور أن يخصه بالقصد، وفعل فعل واحد لا يصح تخصيصه بزيد دون عمرو، وإذا لم يصح تخصيصه فقد حث بالدخول، ولم يحث بالسلام.

مسألة ٥٧: إذا دخل عليه زيد بيتاً، واستدام هو القعود معه، لا يحث. وللشافعي فيه قولان مبنيان على حكم الاستدامة، هل هو حكم الابتداء أم لا؟<sup>(٣)</sup>.

دللنا: إن الأصل براءة الذمة، وأيضاً فإنه حلف أن لا يدخل عليه وما

(١) حلية العلماء ٧/ ٢٨٦، والوجيز ٢/ ٢٣٢، والمجموع ١٨/ ٩١ و ٩٢، وكسريح (توقاح) ٥٧٧، ومعني المحتاج ٤/ ٣٣٤-٣٣٥.

(٢) المصادر المتقدمة.

(٣) المجموع ١٨/ ٩٤، والحاوي لكبير ١٥/ ٣٦٦.

دخل عليه، وإنما زيد دخل عليه، فعلى من قال حُكِمَ حُكْمَ دَحُولِهِ، عليه الدلالة.

مسألة ٥٨: إذا حلف ليأكل هذا الطعام عدًّا، فأكله يوم حث. وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة ومالك: لا يحث، لأن معناه لا يؤخر أكله عدًّا وما تأخر<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: أن يمين وقعت على أن يقع الأكل في عد وهذا ما مكمل في العد فيجب أن يحث.

مسألة ٥٩: إذا حلف ليأكله عدًّا، فحدث لطعمه ليوم أو عدًّا، فإن هلك شيء من جهته لرمته الكفارة، وإن هلك شيء من غير جهته في اليوم لم يلزمه، وإن كان في العد فإن كان بعد العدة على أكله فم يكفه حث، وإن كان قبل ذلك لم يحث. ولشافعي في هلاكه اليوم أو عدًّا قولان<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: أن على المتعصّل الذي قدّمناه يكون قد فرط فيه، فليرمه الكفارة، ودالم يكن مفرطاً لم يلزمه شيء، لأن الأصل براءة الدمة.

(١) حلية العبد ٣٠٠٧، ومجموع ١١٧١١، ونسرج شرح ٥٨٠، ومعنى المحتاج ٣٤٤:٤، والحاوي الكبير ٣٦٨:٩٥.

(٢) أنظر بدوئه الكبرى ١٣٦٢ و ١٣٦، وحلية العبد ٣٠٠٧، ومجموع ١٨١٨، وتبيين حقائق ١٥٩:٣، والحاوي الكبير ٣٦٨:٩٥.

(٣) لام ١٦٧، ومختصر سري ٢٩٤، وحلية العبد ٢٩٩٧ و ٣٠، ومجموع ١٨١٨، ولوحي ٢٣٠:٢، والسراج الوقاج: ٥٨٠، ومعنى المحتاج ٣٤٤:٤.

مسألة ٦٠: إذا حلف ليقصير حقه عند رأس الشهر، أو عند استهلال شهر، فإنه يلزمه أن يعطيه عند رؤية الهلال. وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.  
وقال مالك: وقت القضاء ليلة لئلا ويومها من عدها، وكذلك لو حلف ليقضيه يوم الخميس، فوقت القضاء يوم الخميس وليلة بعده<sup>(٢)</sup>.  
دليلاً: أن لفظة «عند» تفيد المقدرة في الـ «عند»<sup>(٣)</sup>، فمن حملها على غير ذلك كان عليه الدلالة.

مسألة ٦١: إذا حلف ليقصير حقه إلى حين، أو إلى زمان، أو إلى دهر فالذي رواه أصحابنا أن الحين ستة أشهر، والزمان خمسة أشهر. ولم يرووا في الدهر شيئاً<sup>(٤)</sup>.  
وقال أبو يوسف ومحمد: هذه كلها عبارات عن ستة أشهر<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: الحين والزمان عبارة عن ستة أشهر. وقال في الدهر: لا أعرفه<sup>(٦)</sup>.

(١) لأُم ٧٧، ٧، ومختصر المزي ٢٩٤ و ٢٩٥، وحاشية العلاء ٧ ٣٠٠، وانوار ٢ ٢٣٠، ومعني المنهاج ٣٤٤، ٤، ولسراح بفتح ٥٨٠، ومعني لابس فدامه ١١ ٣٠٦، ولسحر الزحار ٢٥٣ ٥

(٢) المدونة الكبرى ٢: ١٤٣، وحاشية العلاء ٧: ٣٠١.

(٣) أنظر لسان العرب ٣: ٣٠٩ مادة (عند).

(٤) الكافي ٤: ١٤٢ حديث ٥ و ٦، ويهذب ٨ ٣١٤ حدث ١١٦٨.

(٥) لباب ٣ ١٤٨، وهدي الطوبع مع شرح فتح القدير ٤: ٧٢، وشرح فتح القدير ٤: ٧٢، والمختل ٨: ٥٩٨.

(٦) أحكام القرآن للحقاص ٣ ١٨٢، ولسف ١٠٦ ٤٤١، ولباب ٣ ١٤٧، وهدي ٤ ٧١، و ٧٢، وشرح مع القدير ٤ ٧١ و ٧٢، والبسوط ٩ ١٦، وبيين الحديث ٣ ١٣٩، و ١٤٠،

وقد اشفعني. هذه كلها عذرات لا حجة فيها، فيكون على مدة حياته،  
 فإن لم يفعل حتى مات حيث يوفته، فإن قاب. لأقصىته انه فلا حجة  
 عند.

وعن أبي يوسف روايتان. حد هما مثل قول الشافعي، والثانية ستة  
 أشهر<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: كلها عبارة عن ستة<sup>(٣)</sup>.

وقد لا وراعي. في حين بدو الصلاح في آخره<sup>(٤)</sup>.  
 دليلنا: إجماع المرفقة وأحد رعاها<sup>(٥)</sup>، وصريحه الأخير، وأيضاً قوله  
 تعالى: «تؤتى أجركم كما كان عملكم»<sup>(٦)</sup> وذلك يكون في كل ستة  
 أشهر.

وقال مالك: ذلك في كل سنة من حين يصلح له حين يطعم<sup>(٧)</sup>.

وحكم عمر بن الخطاب في عرق ١١ ٨٣، وعمر ٥٩ ٨، ومعني لأم فداه ٣٠٣ ١١، وحله  
 العناء ٢٩٢:٧، والميران الكبير ١٣٢:٢.

(١) أم ٧٧ ٧، وعقصر مربي ٣٩٥، وحبب شعب ٢٩٢ ٧، ووجد ٢ ٢٣، ومعني لأم  
 فداه ٣٠٣:٩١، (٢) الملقى ٨:٥٩.

(٣) اجمع لأحكام العرب ٣٦١ ٩، والمعني لأم فداه ٣٠٣ ١١، وحله بقول لأم العري  
 ١١٠٧ ٣، ومعني ٥٨ ٨، وحله شعب ٢٩٢، وعصم ١٨ ١٠٤، وميران كبير  
 ١٣٢:٢، والبحر الزحار ٥:٢٤٨.

(٤) معني ٨ ٥٨

(٥) لك في ١٤٢:٤ حديث ٦-٥، والتهذيب ٣١٤:٨ حديث ١١٦٨.

(٦) إبراهيم ٢٥.

(٧) اجمع لأحكام العرب ٣٦١ ٩، وحكم بقول لأم عري ١٠٧ ٣، ومعني لأم فداه



وقال أبو يوسف وعمره. من حين يطلع الى حين يربط ستة أشهر، وهو رمان إيتاء أكلها تطعمه وتؤتيه في كل ستة أشهر<sup>(١)</sup>.

مسألة ٦٢: إذا حلف ليقضي حقه قريباً أو بعيداً فليس له حد. وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إذا قال قريبٌ فهو أقل من شهر، وإذا قال بعيداً فهو شهر<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أن تحديد ذلك يحتاج إلى دليل.

وأيضاً: قومه قريب وبعيد بالاضافة فقد يكون بعيد قريباً بالاضافة إلى ما هو بُعد منه، ويكون بعيداً بالاضافة إلى ما هو أقرب منه، فإدا ليس ذلك محدد.

مسألة ٦٣: إذا حلف الى حق، فلا حد له. وبه قول لشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك: الحقب أربعون سنة<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حنيفة: الحقب ثمانون سنة<sup>(٦)</sup>.

قالوا: لأنه روي عن ابن عباس في قومه تعالى: «لائين فيها

(١) أنظر المصادر المذكورة في الحديث ثلثي هذه مسألة

(٢) الأم ٧٧.٧، وحله العباء ٧ ٢٩٢، ومجموع ١٨ ١٠٤

(٣) سنن ١ ٤١١، ولسان ٣ ١٥٠، وأهذية ٤ ١٠٢، وسرخ فتح مديرة ٤ ١٠٢، وتبيين

الحقائق ٣: ١٥٨، وحلية العباء ٧: ٢٩٣.

(٤) الأم ٧٧.٧، ومختصر المرنى ٢٩٥، وحليه لعباء ٧ ٢٩٢، ومجموع ١٨ ١٠٤

(٥) المعني لابن قدامة ١١ ٣٠٤، وحله العباء ٧ ٢٩٣، وليجر برجار ٥ ٢٤٨.

(٦) التتبع ١: ٤١١، وحلية العباء ٧ ٢٩٣، والبحر الرخار ٥ ٢٤٨.

أحقاق» أنه قل: «لحقبت ثم نبوت عاماً»<sup>(١)</sup>.

دليلاً: ما قصاه في المسألة لأولى سواء، وقد روي في قوله: «أحقاق» أن الأحقاب الدهور<sup>(٢)</sup>.

وروي أقل من ثمين عاماً<sup>(٣)</sup> وقد ذكرنا اختلاف العلماء في ذلك في كتاب التفسير<sup>(٤)</sup>، فإذا كان كذلك لم يثبت له حد.

مسألة ٦٤: إذا قال الخليفة أو ملك: والله لا ضربت عبدي، ثم أمر عبده فصر به، لم يحنث.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، والثاني أنه يحنث. دليلنا: أن حقيقة هذه الإضافة أن يفعل الفعل بنفسه، وإنما ينسب ما يفعله غيره بأمره إليه على ضرب من المحازة، ألا ترى أنه يحسن أن يقال: ما صربه وإنما صر به غلامه، أو من أمره به، ولو كان حقيقة لما جاز ذلك.

مسألة ٦٥: إذا قال الخليفة: والله لا تزوجت ولا بعت، فوكل فيها، لم يحنث.

وقول لشافعي: لا يحنث في التزويج، ويحنث في البيع على أحد

(١) التلخيص: ٢٣.

(٢) تفسير لطيفي ٣٠، والجامع لأحكام القرآن ١٩: ١٧٨، والمعني لانس مقدمة ٣٠٤: ١١، والمجموع ١٨: ١٠٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٩: ١٧٧.

(٤) المصدر السابق ١٩: ١٧٨.

(٥) تفسير لبيان ١٠: ٢٤٤.

(٦) الآء ٧٧ و ٧٨، وبحر ٢: ٢٢٨، وحنوي كبير ١٥: ٣٧٨، والمجموع ١٨: ١٠٠.

لقول<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إذا وكل في الترويح حث، وإن وكل في لشراء بحث<sup>(٢)</sup>. عكس الشافعي.  
دليلنا: ما قلناه في مسألة الأولى سواء.

مسألة ٦٦: إذا حلف لا لبست هذين الثوبين، أو لا أكلت هذين الرغيفين، فأكل أحدهما لم يحنث. وبه قال أبو حنيفة والشافعي<sup>(٣)</sup>.  
وقال مالك: يحنث إذا لبس أحدهما أو أكل أحدهما<sup>(٤)</sup>.  
دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، وشعنها يحسب دليل.  
ويضاً: فإيمان تعلقت بسس الثوبين وأكل الرغيفين، ولم يوجد ذلك، فيجب أن لا يحنث، ولأن الحث يتعلق بما يتعق به لبر، بدليل أنه لو حلف لا دخلت هذه الدار، فإن دخلها حث، وإن أدخل رحله لم يحنث. ولو حلف لا يدخلها، فإن دخلها بر، وإن أدخل رحله لم يبر. فإذا ثبت ذلك فإن حلف لا يأكلهما لم يبر حتى يأكلهما، كذلك إذا حلف لا آكلهما لم يحنث حتى يأكلهما.

مسألة ٦٧: إذا حلف لا شربت من البئر، لا شربت من دحلة، فتي

- 
- (١) حبة نساء ٢٩٣ ٧ - ٢٩٤، وكفاية الأحبار ١٥٤ ٢، ونحو ٢٢٨ ٢، والمجموع ١٨: ١٠٠.  
(٢) اللسان ١٤٥.٣ و ١٤٦، وعنده مطبوع مع شرح فتح مبدى ٨٤: ٤، وشرح فتح القدير ٨٤: ٤، وحنية العلماء ٢٩٤: ٧.  
(٣) لأم ٧٤ ٧، ومختصر بري ٢٩٥، وحلية علماء ٢٩٣. ٧، وكفاية الأحبار ١٥٤ ٢، والشرح الوقح ٥٧٩، ومعنى محتاج ٣٤٣ ٤، والمحاوي الكبير ١٥ ٣٧٩.  
(٤) بدونه لكبرى ١٢٩ ٢، وحنية نساء ٢٩٣ ٧، وحوى الكبير ١٥ ٣٧٩.

شرب من مائها سواء عرف بيده، أو في كوز، أو غيره، أو كرع فيها كالهيئة حنث. **ونه قال الشافعي** <sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يحث حتى يكرع فيها كالهيئة، لأنه إذا شرب عرفاً بيده فما شرب منها، وإنما شرب من يده <sup>(٢)</sup>.

**دليلاً: أن معنى هذا الكلام لا شرب من مائها، فهذا حرت إعادة، لأن دجلة عبارة عن فرارها ومكان حري الماء فيه، ولقرار لا يمكن الشرب منه، فلولزم ما قالوه لزم إذا شرب فيه كالهيئة لا يحث أيضاً، لأنه إنما شرب من فيه، لأنه يأخذ الماء بهيه أولاً فيصير فيه، ولا يحث حتى يردده، دليل أنه لو أخذه بقيه ومثقه من فيه لم يحث، ثبت أن المهم آلة يشرب منه كالكوز والقدح، ثم ثبت أنه يحث إذا شرب من فيه، فكذلك إذا شرب من قدح.**

**مسألة ٦٨: إذا حنث لا فارقتك حتى استوفى حقي، فإن استوفى نفسه حقه برّ بلا خلاف، وإن استوفى بدل حقه. مثل أن كان حقه دينار فأخذ دراهم أو ثياباً أو غير ذلك بقيمتها. برّ في يمينه. ونه قال مالك <sup>(٣)</sup>.**  
**وقال الشافعي: إن أخذ بدل حقه حنث <sup>(٤)</sup>.**

(١) الأم ٧: ٧٤، ومختصر الربيعي. ٢٩٥، وحقه لعنه ٢٩٦٧، ومعني لاس قدمة ١١ ٣٠٧.

(٢) بدائع الصانع ٣ ٦٦، وعذابه ٤ ٥٨، وشرح فتح المديد ٤ ٥٨، والمعادى عتبة ٢ ٩٥، وتبشir الحقائق ٣ ١٣٤، وحقه لعنه ٢٩٦٧، ومعني لاس قدمة ١١ ٣٠٧، وبحر الرّحار ٢٥٠٥.

(٣) لدونة بكرى ٢ ١٤٢. وحقه لعنه ٣٠٣٧، والخزوي الكبير ١٥ ٣٨٧.

(٤) حلية لعنه ٣٠٢٧، واصموم ١٨: ١١٠، والخزوي الكبير ١٥ ٣٨٦.

دليلنا: أنَّ الأصل براءة الذمة، وتخيئه هذا يحتاج إلى دليل.  
وأيضاً: بدل حقّه حقّه، ولم يقل في يمينه أنه يستوفي نفس حقّه، فإذا لم  
يكن كذلك فيجب أن لا يحث.  
وأيضاً: فإنّ العرف ما قلناه، فإنّ من استوفى من غيره بدل حقّه يقال  
استوفى حقّه.

مسألة ٦٩: إذا قال لزوجته: ان خرجت من الدار لا بدني فأنت  
طالق، لم تطلق وإن خرجت بغير إيدنه، لأن هذا طلاق بشرط.  
وقال الشافعي وأبو حنيفة: ان خرجت من داره بغير إيدنه طلقت  
واحبست اليمين، فإن خرجت مرة أخرى لم تطلق مرة أخرى، وإن أدن ما  
فخرجت من داره لم تطلق بلا خلاف بينهما<sup>(١)</sup>.  
إلا أنّ عبد الشافعي تحل اليمين، فإن خرجت بعد ذلك مرة أخرى  
بغير إذنه لم تطلق<sup>(٢)</sup>.

وعند أبي حنيفة لا تحل، فإن خرجت بعد ذلك بغير إذنه طلقت<sup>(٣)</sup>.  
دليلاً: إجماع الفرقة على أنّ الطلاق بشرط لا يقع، وهذا الموضع يسقط  
عنا.

(١) الأم ٧٨٠٧، ومختصر نوري ٢٩٥، وحاشية العبد ٩٧٧، والميراث الكبير ٢ ١٣٢، ومبسوط  
١٧٣٨، واللباب ٣ ١٤٩، وشرح فتح القدير ٤٠٤ و ٤١، وهداية المصنوع مع شرح فتح  
القدير ٤٠٤ و ٤١

(٢) الأم ٧٨٠٧، ومختصر نوري ٢٩٥، وحاشية العبد ٩٧٧، والميراث الكبير ٢ ١٣٢.

(٣) مبسوط ١٧٣٨، وهدية ٤٠٤ و ٤١، وشرح فتح القدير ٤٠٤ و ٤١، وحاشية العبد  
٩٧٧، والميراث الكبير ٢ ١٣٢.

وأيضاً: فإن الأصل بقاء العقد واسيؤفة بما قالوه يحتاج إلى دليل.

مسألة ٧٠: إذا حلف بطلاق: لا حرجت، لا بإدائي، فأذن لها، فحرجت بعد الإذن وقيل العلم به، لم تطلق. وبه قال لشافعي وأبو يوسف<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة، ومالك، ومحمد، يحنث<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع العروة على أن أصل الطلاق وسدة، وأيضاً: الأصل بقاء العقد، ويقع طلاق هذا يحتاج إلى دليل.

مسألة ٧١: إذا قل لعدة: متى سمعت فأب حرّاً، ثم باعه لم ينعق، سواء كان له خيار المجلس أو خيار ثلاث، وعلى كل حال.

وقال لشافعي ينعق على كل حال، لأن له خيار المجلس إذا لم يشترط، وإن شرط فله خيار الثلاث<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة ومالك: إن باع مطلقاً لم ينعق، وإن باعه بشرط خيار الثلاث ينعق<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: إجماع العروة على أن لعق بشرط لا يقع، وهذ عتق بشرط، ولو كما نخير ذلك لكان مذهب الشافعي صحيحاً، لأن عندنا أن خيار المجلس

(١) الأم ٧٨٧، وحبه العبد ٩٧٧ و٩٨٠، والحدوي الكبير ١٥: ٣٩٦.

(٢) الدوبة الكبرى ٢: ١٣٦، وحبه العبد ٩٨٧، والحاوي الكبير ١٥: ٣٩٦.

(٣) محصر الزلي: ٢٩٦، والحاوي الكبير ١٥: ٤٠٥.

(٤) الهدية الطبع مع شرح فتح العدير ٨٧، وشرح فتح بقدر ٨٧، والحاوي الكبير

ثبت كما يقوله، وحيار الشرط مجتمع عنه.

مسألة ٧٢: إذا حلف: لا يأكل الرؤوس، حثت سأكلم رؤوس البقر والعم والإبل، ولا يحث سأكلم رؤوس العصافير وطيور والحيتان والخراد. وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يحث رؤوس سمر ولعم، ولا يحث رؤوس الإبل، لأن العادة فيها<sup>(٢)</sup>.

وقد أنويوسف ومحمد: يحث رؤوس النعم لا غير، لأن العرف يصرف إليها<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: أن اسم الرؤوس يقع على جميع ما ذكرناه، فوجب أن يحث بجميعها، لأن تخصيصها يحتاج إلى دليل، ولا يلزم مثل ذلك فيما حصصناه، لأننا أخرجنا ذلك بدليل، وهو الإجماع على أن ما لم نعتبره ليس بمعتبر أصلاً ولا دليل على تخصيص ما قالوه.

مسألة ٧٣: إذا حلف: لا يأكل لحماً، فأكل لحم النعم والصيد

(١) مختصر سري: ٢٩٦، وسوحي: ٢٢٧، وسراج لوقاح: ٥٧٧، ومعني اصباح: ٤٣٥،

والمجموع: ٦٢: ١٨، وحلية العلماء: ٢٦٩: ٧، وحلف: ١٣٩٨، وحواشي الكبير: ٤١١: ١٥

(٢) سلف: ١٣٩٨، وبدائع الصنائع: ٣٥٩، واللب: ١٤٥٣، وهديته للصواع مع شرح فتح

النفير: ٤٥٢، والهدية: ٤٥٢، ونبيير خفتن: ٣١٣٠، ولغتواي الهدية: ٢٨٧ و١١٦،

وحلية العلماء: ٢٦٩: ٧، والمجموع: ٦٢: ١٨، والحواشي الكبير: ٤١٢: ١٥

(٣) سلف: ١٣٩٨، واللب: ١٤٥٣، والهدية: ٤٥٢، وبدائع الصنائع: ٣٥٩، وشرح فتح

النفير: ٤٥٢، ونبيير خفتن: ٣١٣٠، ولغتواي الهدية: ٢٨٧ و١١٦، وحلية العلماء:

٢٧٠: ٧، والمجموع: ٦٢: ١٨، والحواشي الكبير: ٤١٢: ١٥.

واطيور حنث بلا حلاف، وإن أكل لحم السمك حنث. وبه قال أبو يوسف ومالك<sup>(١)</sup>.

وقد أبو حنيفة وشافعي: لا يبحث<sup>(٢)</sup>.  
 دليلنا: أن اسم اللحم يطلق عليه، قال الله تعالى: «ومن كلّ تأكلون  
 لحماً طرياً وتستخرجون حبيّة تسمونها»<sup>(٣)</sup>.  
 وقال: «وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً»<sup>(٤)</sup> وإذا كان  
 اسم اللحم يطلق عليه، وجب أن يقع الأيمان عليه.

مسألة ٧٤: إذا حلف: لا دقت شيئاً، فأحده به ومضعه، ورمى به،  
 ولم يزد منه شيئاً، حنث.  
 ولشافعي فيه وجهان: أحدهما مثل ما قلناه، وهو الصحيح عندهم.  
 والآخر أنه لا يبحث حتى يزدرد منه شيئاً<sup>(٥)</sup>.  
 دليلنا: أن الذوق عبارة عن معرفة طعم الشيء، وهذا قد عرف طعمه  
 قبل أن يزدرده.

(١) مدونة بكرى ٢: ١٢٩، وسبوط ٨: ١٦٦، وشرح فتح البدير ٤: ٤٧، ومعني لابن قدامة  
 ١١: ٣٢١، والشف ١: ٣٩٨، ونسب الحقائق ٣: ١٢٧، وبحر الر ٥: ٢٤٤.  
 (٢) السبوط ٨: ١٧٥، والشف ١: ٣٩٨، وهديّة ٤: ٤٧، وندائع الصانع ٣: ٥٨، وشرح فتح  
 البدير ٤: ٤٧، ونسب الحقائق ٣: ١٢٧، وحياة العلماء ٧: ٢٦٧، والمجموع ١٨: ٥٨، وسراج  
 النواج ٥٧٧، ومعني عنتج ٤: ٣٣٦، ونوحي ٢: ٢٧٧، ومعني لابن قدامة ١١: ٣٢١،  
 والبحر الر ٥: ٢٤٤، ومختصر الزلي: ٢٩٦.

(٣) فاطر: ١٢.

(٤) الحل ١٤.

(٥) الأم ٧: ٨٠، وحلية العلماء ٧: ٢٦٦، والوحي ٣: ٢٢٧، والمجموع ١٨: ٥٧.



مسألة ٧٥: إذا حلف: لا أكلت ممساً، فأكله مع الخبز حنث. وبه قال أكثر أصحاب الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو سعيد الاصطحري: لا يحث، لأنه ما أكله على جهته<sup>(٢)</sup>.  
 دليلنا: أنه قد أكل لسمن، بدليل أنه لا يصح أن يبي أكله لو قيل:  
 أكلت السمن؟ لم يصح أن يقول لا، فثبت أنه قد أكله.

مسألة ٧٦: إذا حلف: لا أكلت هذه الحطة، أو من هذه الحطة وأشار  
 إلى حطة بعينها، ثم طحبها دقيقاً أو سويقاً فأكلها، لم يحث. وبه قال  
 أبو حنيفة والشافعي<sup>(٣)</sup>.  
 وقال أبو يوسف ومحمد: يحث<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: أن لأصل براءة لزمة، وأيضاً، فإن سم الحطة لا يقع على  
 السويق والدقيق، فيحب أن لا يحث.

مسألة ٧٧: إذا حلف: لا أكلت هذا الدقيق، فحبره وأكله لم يحث،  
 وبه قال الشافعي<sup>(٥)</sup>.

(١) مختصر بري، ٢٩٦، وحيه لعنه ٧ ٢٧٢، وسراج لودج ٥٧٨، ومغني المحتاج ١: ٣٤٠،  
 والمجموع ٦٤: ٦٥، والحاوي الكبير ١٩: ٤١٩.

(٢) حية لعنه ٧ ٢٧٢، وحيه لكبر ١٥ ٤١٩، والمجموع ١٨ ٦٤.

(٣) الأم ٧ ٧٩، ومختصر بري ٢٩٦، وحيه لعنه ٧ ٢٦٤، والمجموع ١٨ ٥٥، وأنسراج  
 الوقاح ٥٧٨، ومعني المحتاج ٤ ٣٣٨، وأبوسود ٨ ١٨١، وسدب ٣ ١٤٢، وعبدية المطوع  
 مع شرح فتح عدير ٤ ٥٠، وشرح فتح الفدير ٤: ٥٠.

(٤) المسود ٨ ١٨١، وأنساب ٣ ١٤٢، ولهداية ٤ ٥٠، وشرح فتح عدير ٤ ٥٠، وحيه لعنه  
 ٧ ٢٦٥، والمجموع ١٨ ٥٦.

(٥) الأم ٧ ٧٩، وحيه لعنه ٧ ٢٦٤، والمجموع ١٨ ٥٤، وسدب ١٥ ٤٢٢.

وقال أبو حنيفة: يحنث<sup>(١)</sup>.

دليلنا: ما قتناه في المسألة الأولى سوء.

مسألة ٧٨: إذا حلف: لا أكر شحماً، فأكر شحم أظهر، م يحنث.

وبه قال أبو حنيفة والشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف: يحنث<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، وتحبسه هذا يحتاج الى دليل.

وأيضاً: وإن سم الشحم يختص بما يكون في الخوف، بدلالة أنه إن قيل

ليس أكر شحم لأظهر كسب شحماً؟ حسن أن يقول لا، بل كلب لحماً،

فلو كان ذلك شحماً لم يحسن ذلك.

مسألة ٧٩: إذا حلف لا يأكل لحماً، فأكل قليلاً لم يحنث بلاحلاف،

وإن أكر من شحم الجوف لم يحنث عسداً. وبه قال أبو حنيفة

والشافعي<sup>(٤)</sup>.

(١) المبسوط ٨: ١٨، وبدائع صائغ ٣: ٦٢، وبيّن الحقائق ٣: ١٢٩، وحلية العبد ٢٦٥: ٦، والخوازي الكبير ٤٢٢: ١٠.

(٢) لسف ١: ٣٩٨، وبدائع صائغ ٣: ٥٨، وهما ٤: ٤٨، وشرح فتح القدير ٤: ٤٨، وتبيين الحقائق ٣: ١٢٨، ومعني محاج ٤: ٣٣٧، وحجة العبد ٧: ٢٦٨، وسراج الوفاة ٥٧٨، والبحر الزخار ٥: ٢٤٤.

(٣) لسف ١: ٣٩٨، وبدائع صائغ ٣: ٥٨، وهما ٤: ٤٨، وشرح فتح القدير ٤: ٤٨، وتبيين الحقائق ٣: ١٢٨، وحلية العبد ٧: ٢٦٨، والبحر الزخار ٥: ٢٤٤.

(٤) المبسوط ٨: ١٧٦، وبدائع صائغ ٣: ٥٨، ومعني المحتاج ٤: ٣٣٦، والسراج الوفاة ٥٧٧، ومعني لاين قدامة ١١: ٣١٩.

وقال مالك وأبو يوسف: يحنث<sup>(١)</sup>.

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٨٠: إذا حلف لا يأكل لحماً، فأكل كبداً أو طحالاً لا يحنث.

وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يحنث لأنها يدعان مع اللحم<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٨١: إذا حلف لا يأكل لحماً، فأكل إلية لا يحنث. وبه قال أبو

حنيفة والشافعي في أحد لوجهين<sup>(٤)</sup>.

وفي الوجه الثاني: أنه يحنث<sup>(٥)</sup>.

دليلاً: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٨٢: إذا حلف لا يأكل رصاً فأكّل المصّف وهو لذي نصفه

(١) مدونة جرير ٢، ١٣٠، ومعني لاس قدمه ٣١٩، وسحر برنارد ٥، ٢٤٤.

(٢) حلية سلفية ٧، ٢٦٦، وسحر ٢، ٢٢٧، ومعني المحرّج ٤، ٣٣٦، وسراج الوهاج ٥٧٧، والمجموع ٥٩: ١٨، والمعني لاس قدمه ١١: ٣١٩.

(٣) بدائع صانع ٣، ٥٨، وهذا به يصوغ مع شرح فتح مبدئ ٤، ٤٩، وشرح فتح مبدئ ٤، ٤٨، وقس خدش ٣، ١٣٧، ومعني لاس قدمه ١١، ٣١٩، وحليه سلفية ٦، ٢٦٧، والمجموع ٥٩: ١٨.

(٤) حليه سلفية ٧، ٢٦٨، وسحر ٢، ٢٢٧، ومعني سراج ٤، ٣٣٧، وسراج الوهاج ٥٧٨، والمجموع ٥٩: ١٨، والبسوط ٨: ١٧٦، وبدائع الصنائع ٣، ٥٨ و ٦١، والمبدئية ٤: ٤٩، وشرح

فتح مبدئ ٤، ٤٩، وقس خدش ٣، ١٢٩، ومعني لاس قدمه ١١، ٣٢٠.

(٥) حليه سلفية ٦، ٢٦٨، وسحر ٢، ٢٢٧، والمجموع ١، ٥٩ و ٦١، والمعني لاس قدمه

رطب ونصفه بسر، أو حلف لا يأكل سرّاً، فأكل المنصف حنث. وبه قال الشافعي وأصحابه<sup>(١)</sup>.

وقال أبو سعيد الاصطخري: لا يحب<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: أنه قد أكل لرطب، وإنما أكل معه شيئاً آخر.

مسألة ٨٣: إذا حلف لا يأكل سرّاً، فأكل سماً أو ريداً حالصاً، أو جبياً أو غير ذلك لم يحث. وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>.  
وقال أبو عبيد الله بن أبي هريرة: يحث بأكل كتمان عمل منه<sup>(٤)</sup>.  
دليلنا: ما فتنه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٨٤: إذا حلف لا كلمت ريداً، فسلم عليه حث بلا خلاف، وإن ستم على جماعة فيهم ريد وأرده حث أيضاً بلا خلاف، وإن لم يرده، أو لم يوشئاً وأطلقه، أو لم يعلم أن ريداً فيهم، لم يحث عبد. وقد الشافعي: إن عرله بالسب على طريقين: منهم من قال يصح قولاً واحداً، كما قلناه. ومنهم من قال على قولين وإن أطلق السلام من غيرية فعلي قولين، وإن كان جهلاً بأن ريداً فيهم فعلي قولين كيمين الساهي<sup>(٥)</sup>.

(١) و(٢) حية لملاء ٢٦٦، والمجموع ١٨ ٥٦ و ٧٠، ومعني لأبن قدامة ١١ ٣١٥، والبحر الرّحار ٥: ٢٤٩، والحاوي الكبير ١٥: ٤٢٨.

(٣) الأم ٧٠، ٧١، ويختصر لمري ٢٩٦، وحية لملاء ٧ ٢٧٠ و ٢٧١، والمجموع ١٨ ٦٤، والحاوي الكبير ١٥: ٤٢٩.

(٤) حية لملاء ٧ ٢٧١، والمجموع ١٨ ٦٤، والحاوي الكبير ١٥: ٤٢٩.

(٥) الأم ٧ ٨٠، وحية لملاء ٧ ٣١٦، وروح ٢ ٢٣٢، والمجموع ١٨ ٩١ و ٩٢، وشرح نوهاج: ٥٧٧، ومعني المحتاج ٤: ٣٣٤ و ٣٣٥.

دليلنا: ما قدمناه في المسائل الأولية سواء.

مسألة ٨٥: إذا حلف لا كتبت فلاناً فكتبت إليه كتاباً أو أرسل إليه رسولاً أو أوماً إليه رأسه أو عزم بعينه أو أشار بعينه لم يحث، وبه قال أهل العراق<sup>(١)</sup>.

ولشافعي في جمع ذلك قولان: أحدهما يحث وبه قال مالك<sup>(٢)</sup> قاله في القديم وقد في الحديد: لا يحث<sup>(٣)</sup> كما قلناه.

دليلاً: أن الأصل براءة الدمة وشعلها يحتاج إلى دليل وأيضاً فلا يستي شيء مما عددها كلاماً على الحقيقة فيجب أن لا يحث به.

وقال تعالى: «فقلوبنا نذرت لمرحى صوم فمن أكنتم اليوم إسياً»<sup>(٤)</sup> ثم قال: «فأشارب إليه قاتوا كيف كنتم من كن في المهد صيباً»<sup>(٥)</sup>.

فوجه الدلالة أنها نذرت أن لا تكلم أحداً، ثم أشارب إليه، ثبت أن الإشارة ليست بكلام.

مسألة ٨٦: إذا حلف لا رأى منكراً إلا رفعه إلى القاضي أبي فلان،

(١) بدائع الصانع ٣: ٥٥، وسير المحقق ٣: ١٣٦، وحجة العلماء ٧: ٢٨٤، والميراث الكبرى ١٣٢: ٢، والبحر الرخا ٥: ٢٤٨.

(٢) لأم ٧: ٨٠، ومختصر المري ٢٩٦، وحجة العلماء ٧: ٢٨٤، وسراج الوفا ٥٨٠، ومعني المحتاج ٤: ٣٤٥، والمجموع ١٨: ٨٥ و ٨٦، والميراث الكبرى ٢: ١٣٢، والدونه الكبرى ٢: ١٣٠ و ١٣١، ومعني لاس قدمه ١١: ٣٢٧، والبحر الرخا ٥: ٢٤٨.

(٣) لأم ٧: ٨٠، ومختصر المري ٢٩٦، وحجة العلماء ٧: ٢٨٤، والنوحي ٢: ٢٣٠، وسراج الوفا ٥٨٠، ومعني المحتاج ٤: ٣٤٥، والمجموع ١٨: ٨٥ و ٨٦، والميراث الكبرى ٢: ١٣٢.

(٤) مريم ٢٦.

(٥) مريم ٢٩.

فاته من غير تعريض، مثل أن مات أحدهما، أو حجب عنه، أو أكره عي المنع، لا يبحث.

ولشافعي فيه قولان<sup>(١)</sup>.

دليلاً: أن الأصل براءة الدقة، وأيضاً فإن هـ لم يعرط فيه، فلا يزمه حكم يمين، وإنما يرم ذلك بالتعريض.

مسألة ٨٧: إذا عزل هـ القاصي، فقد فاته الرفع إليه. وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وهو ظاهر مذهب الشافعي، وله فيه وجه آخر أنه لم يفته، لأنه علق الرفع إليه بعينه دون صفته<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٨٨: إذا حلف وقا: إن شئ الله مريضني، فإنه أن أتصلق بمالي، يصرف ذلك إلى جميع ما يتمون في العادة، ركتياً كان أو غير زكاتي. وبه قال الشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقا أبو حنيفة: لقياس يقتضي مثل هـ، وبكر استحساناً يصرف

(١) الأم ٧: ٨٠، ومختصر المزني ٢٩٦، والشرح لمؤلف ٥٨١، ومعني محتاج ٤: ٣٤٩، والوجيز ٢٣١: ٢، والمحاوي الكبير ١٥: ٤٤٨.

(٢) سيبويه الحقائق ٣: ١٦١، والمعني لاس فداية ٢٨٦: ١١.

(٣) الأم ٧: ٨٠، ومختصر لمؤلف ٢٩٦، وحشية العمدة ٧: ٢٩١، وعمد صوغ ١٨: ٩٧، والوجيز ٢٣١: ٢، والشرح لمؤلف ٥٨١، ومعني محتاج ٤: ٣٤٩، والمعني لاس فداية ٢٨٦: ١١.

(٤) حشية العمدة ٧: ٢٩١، والوجيز ٢: ٢٢٨، ومجموع ١٨: ٩٩، ومعني لاس فداية ١١: ٣٤٠، والشرح الكبير ١١: ٣٤١، والبحر الزخار ٥: ٢٥٧.

ذلك إلى الأموال الزكائية<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أن سم المال يقع على جميع ذلك في اللغة، فيجب حمله على عمومه. وأيضاً قال الله تعالى: «وأحل لكم ما وراء دكم أن تستغو بأموالكم»<sup>(٢)</sup> ولا خلاف أن ذلك لا يختص الركائنية.

وروي عن سي عبيد السلام أنه قال: «خير لئال سكة مأنورة ومهرة مأنورة»<sup>(٣)</sup> وأراد بالسكة المأنورة السحلة المصطفة، ولهذا يسمى الدرب المعتمد سكة، والمهرة لمأنورة التي يكثر نتاجها، فالبي عليه السلام جعل النخل خير المال<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٨٩: إذا حلف لبض من عبده مئة، أو فاق مئة سوط، فأخذ صعثاً فيه مئة شمراح، أو شد مئة سوط قصره بها دفعة واحدة، وعلم أن حيمها وقعت على حسده، برّي يمينه ولم يحنث، سواء آله أو لم يؤله. وبه قال الشافعي<sup>(٥)</sup>، وهو ظاهر قول أبي حنيفة<sup>(٦)</sup>.

## (٢) النكاح: ٢٤.

## (١) المصادر المتقدمة.

(٣) مدد محمد بن حنبل ٤٦٨ ٣، ومجمع المرواني ٢٥٨ ٥، وفتح الباري ٣٩٥ ٨، ورس

بكبرى ٦٤٠ ١٠، وفي بعض ما ذكره بديع بن حنبل في عقد حدث فلاحظ

(٤) قال بن لاثير في نهاية ١٣ ١ (مادة أن) فيه «حبر من مهره مأنورة، وسكة مأنورة»

لنكة لغيره مصطفة من سحل، ولأنه ينفقه. بعد أنرب لنكه... وفي السكة

سكة حرث، ومأنورة مصطفة له. أورد حنبل من سراج وروى

(٥) لأم ٨٠ ٧، ومختصر عربي ٢٩٦، وحسن البقاء ٢٨٠ ٦ و ٢٨٠ ٢، ووجيز ٢٣١ ٢ وسراج

الوفاح ٥٨، ومعني لمصاح ٣٤٧ ٤، ومعني لاس قدومه ٣٢٦ ١١، وجامع لأحكام القرآن

٢١٣: ١٥.

(٦) أحكام القرآن لمصنف ٣٨٢ ٣. وسوط ١٨ ٩، وشرح فتح بديع ٩٩ ٤

وقال مالك : لا يعتد له إلا بواحدة، كما لو حلف ليضرته مائة مرة، أو مائة ضربة، لم يبر كذبت هاهنا إذا قال مائة أو مائة سوط، ولا يعتد إلا بما يؤم<sup>(١)</sup>.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup> وأيضاً قوله تعالى: « وحذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث »<sup>(٣)</sup> وهذه قصة أيوب كان عليه السلام حلف ليضربن زوجته مائة، فعلمه الله تعالى كيف ابرأ فيه، فقال: اضربها بالضغث، وهذا نص.

مسألة ٩٠: إذا ضربه بصفث فيه مائة، ولم يعلم أن الجميع وصل إلى حده، بل غلب على طته ذلك، بر في يمينه. وبه قول الشافعي<sup>(٤)</sup>.  
وقال أبو حنيفة والمزني: لا يبر حتى يقطع عى أن المائة وصلت إلى حده<sup>(٥)</sup>.

دليلاً: ما فساه في المسألة لأولى سواء، وعليه الصن تقوم مقام العلم في هذا الباب.

(١) المدونة الكبرى ٢ ١٤٠، والخ مع أحكام القرآن ١٥ ٢١٣، وأحكام القرآن للحصاصي ٣ ٣٨٢، وحبيه النعمية ٧ ٢٨١، ومعني لاس قدومه ١١ ٣٢٦، وحكم العرب لاس بعري ٤ ١٦٤٠.

(٢) أنظر فيه الرصد عنه اسلام ١٨، والكافي ٦ ٢١٥٧، حبيب ٦، والتهذيب ١ ٩٠١ حده ٣٤٧ ص ٤٤ (٣).

(٤) لأم ٧ ٨، ومختصر المزني ٣٩٦، وحبيه النعمية ٧ ٢٨١، ووجيز ٢ ٢٣١، والشرح لفتح ٥٨١، ومعني امدح ٤ ٣٤٨، ومعني لاس قدومه ١١ ٣٢٦.

(٥) مختصر مزني ٢٩٦. وحليلة النعمية ٧ ٢٨١، وأحكام العرب بحقه ص ٣ ٣٨٢، والميسوط ١٨ ٩، وشرح مع المعبر ٤ ٩٩، و\* وي الكبير ١٥ ٤٥٣.



مسألة ٩١: إذا حلف لا وهب له، فإن الهبة عبارة عن كلّ عين يملكه أيها، متبرعاً بها بغير عوض، فإن وهب له، أو أهدي، أو نحوه، أو أعمره، أو تصدّق عليه بصدقة تطوع حنث. وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وآله العمرى هبة، فقد: «العمرى هبة لمن وهب له»<sup>(١)</sup>. وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

ووافق أبو حنيفة في كلّ هذا، وحالف في صدقة التطوع، فقال: لا يحث بها، لأنها ليست هدية، بل هي غير الهبة واهدية، بدليل أنّ النبي عليه السلام كان يحرم عليه الصدقة، وتحل له الهدية، وإذا كانا مختلفين لم يدخلوا مدخلاً واحداً في باب الإيمان<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أنّ معنى الهبة هو تمليك العبد بغير عوض على وجه التبرع، وهذا قائم هاهنا، فيجب أن تكون هبة، وتدخل تحت الاسم.

مسألة ٩٢: إذا حلف لا يركب دابة العبد، وللعبد دابة قد جعلها له سيده في رسمه، فركبها لم يحث. وبه قال الشافعي<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح مسلم ٣ ١٢٤٦ حديث ٢٥، ومسئ ١٠٤٣ حديث ٢٩٤، ومسئ ٣٥٥٠، ومسئ ٣٧٧٠، ومسئ ٣٠٤٠٣، وشرح معاني الآثار ٤ ٩٢، والسنن الكبير ٦ ١٧٣، ونصب الرية ٤ ١٢٧، وجميع لفظه (العمرى لمن وهب له).

(٢) لأم ٧: ٨٠، ومختصر البرقي ٢٩٦، وحسنه عليه ٧ ٢٨٨، ولسراج نوقاح ٥٨٣، وبتوجيه ٢: ٢٢٨، والمجموع ١٨ ٨٤ و ٩٥، ومعني صحيح ٤ ٣٥١، وشرح كبير ١١ ٢٢٨، والبحر الرخا ٥ ٢٥٣.

(٣) المبوط ٩ ١٠، وحسنه عليه ٧ ٢٨٨، وشرح كبير ١١ ٢٢٨، والحاوي الكبير ١٥ ٤٥٤.

(٤) لأم ١٧: ٨١، ومختصر البرقي ٢٩٧، وحسنه عليه ٧ ٢٨٧، وبتوجيه ٢ ٢٢٩، والمعني لاس قدامة ١١ ٢٩٢، والبحر الرخا ٥ ٢٥٢، والحاوي الكبير ١٥ ٤٥٥-٤٥٦.

وقال نوحيفة: بحث، لأنها تضاف إليه<sup>(١)</sup>.

دليلاً: أن لعمد لا عنك شيئاً أصلاً، وهذه الإضافة تقتضي الملك.

وإد بتى عنه لملك لما ركب دابته، فلا بحث، وما تضاف إليه محاراً.

مسألة ٩٣: إذا قل: ن دحب لدارماني صدقة، وفعلني صوم

شعبان، أو قل: إن لم دحل الدر و ن لم أكنم فلا راي صدقة، وفعلني

صوم سنة، وإد وحد شرطه لم يكن ذلك ندراً، وهو باختيارين الوفاء به

وبين أن لا يبي به، وليس بواحد عليه، ون قال سقط لله عني ذلك كن

نذراً يجب عليه الوفاء به.

وقد جمع الفقهاء: إن ذلك سدر يجب عليه لوفاء به، في للحاح

ولعصب<sup>(٢)</sup> وما الذي يجب به احتلفوا على ستة مذاهب.

فذهب الشافعي إلى: أنه باختيارين الوفاء بصدقه وبين أن يكفر كفارة

بين<sup>(٣)</sup>.

(١) لمبوط ١٣٩، وحبيه لعبد ٢٨٧٧، وشرح فتح القدير ٤٣٠٤، والبحر الرجاد ٢٥٢٥،

والحاوي الكبير ٤٥٦:١٥.

(٢) المعني لاس فداية ١١ ٣٣٣-٣٣٥، وشرح الكرم ١١ ٣٣٤-٣٣٥، وندبه لمحمد ١٠٨١

و ٤١٣، والمختل ١٢٨، وندوبه مكسرى ٩٤٢، وحبيه لعبد ٣ ٣٨٧ و ٣٨٨، والمجموع

٤٥٨٨ و ٤٥٩٠، وكفريه الأثر ٢ ١٥٣، وكتب ١ ١٩٤، وندب ١ ١٩٤ و ١٣٧،

وهذه مجموع مع شرح فتح القدير ٤ ٣٧، وشرح فتح القدير ٤ ٢٧ و ٢٨، وعمده القارى

٢٣: ٢٠٤، وفتح الباري ١٩: ٥٧٣.

(٣) مختصر بري ٢٩٧، وحبيه لعبد ٣ ٣٨٧، و ٣٨٨، والوحد ٢ ٢٢٤، وكفه به الإحد

٢ ١٥٣، وندابه لمحمد ١ ٤١٤، والمعني لاس فداية ١١ ٣٤٠، وشرح كبير ١١ ٣٤١

وكتب ١ ١٩٥، وعمده القارى ٢٣ ٢٠٤، والحاوي لكبر ١٥ ٥٨٨

وقال بعض أصحابه: الوجه فيه كفاءة يمين، إلا أنه إذا أراد أن يفعل الأكمل تصدق بماله هذا إذا عتقه بعبادة غير الحج، فإن عتقه بحج فعلى قوتين: أحدهما مثل العبادات، والثاني عليه الحج لا غير<sup>(١)</sup>.

وه قال في الصحابة: عمر، وابن عباس، وأبو هريرة، وعائشة، وزيد، وأُم كلثوم، وأُم سمة<sup>(٢)</sup>.

وفي التابعين: عطاء والحسن البصري<sup>(٣)</sup>.

وفي الفقهاء: أحمد، وإسحاق، وأبو عبيدة، وأبو ثور<sup>(٤)</sup>.

وزهد الشعبي والحكم وحامد إلى أنه لا يزمه به شيء لا الوفاء ولا الكفارة، مثل ما قلناه<sup>(٥)</sup>.

وقال ربيعة: يزمه قدر ركاة ما فيه لركاة، فإن كان له مال يجب فيه الزكاة، أخرج قدر زكاته<sup>(٦)</sup>.

(١) مختصر لمربي ٢٩٧، ومغنى ١٠٨، وحلية العلماء ٣/٣٨٨، والمغنى لاس قدامة ١١/٣٣٣.

٣٣٥، والشرح الكبير ١١/٣٣٤-٣٣٥.

(٢) المغنى ١٠٨، ومختصر لمربي ٢٩٧، ومغنى لاس قدامة ١١/٣٣٥، وشرح كبير ١١/٣٣٤،

وحدوي الكبير ١٥:٤٥٨ وكفاية الأحيار ٢:١٥٣.

(٣) مختصر لمربي ٢٩٧، ومغنى ١٠٨، والمغنى لاس قدامة ١١/٣٣٥، والشرح الكبير ١١/٣٣٤،

وحدوي الكبير ١٥:٤٥٨.

(٤) المغنى لاس قدامة ١١/٣٤٠-٣٤١، والشرح كبير ١١/٣٤١-٣٤٢، وحاوي الكبير

١٥:٤٥٨.

(٥) حلية العلماء ٣/٣٨٩، والحاوي الكبير ١٥:٤٥٧.

(٦) حجة العلماء ٣/٣٨٨، وعمدة القاري ٢٣:٢٠٤، ومغنى لاس قدامة ١١/٣٤١، والشرح

كبير ١١/٣٤١، وبل الأوطار ٩:١٥١، والحاوي الكبير ١٥:٤٥٧.

وقال مالك : عليه أن يتصدق بثلاث ماله .

وقال أبو حيفة : عليه أن يتصدق بماله الذي يجب فيه الزكاة، حتى لو كان جميع ماله ما يجب فيه الزكاة، فعليه أن يتصدق به<sup>(١)</sup>.

وقر عثمان النبي : عليه الوفاء به، فيتصدق بجميع ماله<sup>(٢)</sup>. فأضيفهم قولاً للبيه، وبنيه أبو حيفة، ثم مالك، ثم ربيعة، ثم الشافعي، ثم السجعي .  
دليلاً: أن لأصل براءة الدمة، وشعلها يحتاج إلى دليل، وعليه جماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٩٤: إذا حلف لا أستخدم عبداً، فخدمه عبد من قبل نفسه، لم يبحث سواء كان عبد نفسه أو عبد غيره. وله قال الشافعي<sup>(٤)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: إن كان عبد نفسه حنث، وإن كان عبد غيره لا يبحث، لأنه إذا كان عبد نفسه كان إقراره على ذلك وتمكينه منه استخداماً<sup>(٥)</sup>.

(١) بداية المجهد ٤١٤:١، وسدوة الكبرى ٩٤:٢، وعمدة القاري ٢٣ ٢١٤، وفتح الباري ١١ ٥٧٣، ومغنى ٨ ١١٠، وحلة لعنه ٣ ٣٨٨، ومغنى لابس قدامة ١١ ٣٤٠، وبيل الأوطار ٩ ١٥٠، والحاوي الكبير ١٥:٤٥٧.

(٢) بدائع الصنائع ٥ ٨٦، وفتح الدرر ١١ ٥٧٤، وعمدة القاري ٢٣ ٢٠٤، وحلية لعنه ٣ ٣٨٨، ومغنى ٨ ١١٠، والمغنى لابس قدمة ١١ ٣٤٠، وبداية المجهد ١ ٤١٤، وبيل لأوطار ٩:١٥١، والحاوي الكبير ١٥ ٤٥٨.

(٣) حقه لعنه ٣ ٣٨٨، ومغنى لابس قدمة ١١ ٣٤٠، ومغنى ٨ ١٠٠، وخرى لكبر ١٥ ٤٥٦.

(٤) أنظر الكافي ٧ ٤٥٤ حديث ١ وص ٤٥٨ حديث ١٨، وتهذيب ٣ ٣٨ حديث ١١٢٤.

(٥) حقه لعنه ٧ ٢٨٠، والمجموع ١٨ ١٠٠، وشرح لكبر ١١ ٢٩١، وبيحار الرخاء ٥ ٢٥٤.

(٦) بسوط ١١ ١٢، وبدائع الصنائع ٣ ٧٥، وحقه لعنه ٧ ٢٨٠، والشرح أنكبر ١٠ ٢٩٠، وسحر الرخاء ٥ ٢٥٤.

دليلاً: أن الأصل براءة لدقة، وأيضاً أن لفظ الاستفعال أن يطلب منه الخدمة، هذا موضوعها في اللغة، فإذا لم يطلب منه ذلك لم يكن مستخدماً، وإذا لم يكن كذلك لم يئزمه كفارة.

مسألة ٩٥: إذا حلف لا يأكل فاكهة، فأكل عساً، أو رطباً، أو رماناً حنث. وبه قال أبو يوسف، ومحمد، والشافعي<sup>(١)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: لا يحنث<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: أن أهل اللغة يسمون ذلك فاكهة، وقد روي «أن لبي عليه سلام نهى عن بيع ثمار حتى تزهي، قيل: يا رسول الله وما تزهي؟ فقل: تصمر أو تحمر»<sup>(٣)</sup> فسمي لرطب ثمرة، والثمرة فاكهة.

وأيضاً: الفاكهة عبارة عما يتمكن الإنسان به مما لا يكون المقصود من قوته، ولهذا قيل: فلان يتفكه في كلامه إذا تكلم بغير المقصود منه، وليس

(١) حجة العلماء ٢٧٦٧، ومعني المحتاج ٣٤١.٤، والشرح الوفا ٥٧٩، والوجيز ٢٢٨، والمجموع ١٨ ٦٦ و ٦٩، والبسوط ١٧٨ ٨ و ١٧٩، وسف ١ ٣٩٩، وبدائع الصنائع ٣٠٣: ٦٠، والهداية ٤ ٥٣، وشرح فتح القدير ٤ ٥٣، ونيس الحقائق ٣ ١٣١، واعتاوى الهبة ٨٨.٢، والمعني لاس مقدمة ٣١٦.١١، وشرح لكبير ١١ ٢٣٥، وسبحر لرحر ٢٤٩.٥

(٢) البسوط ١٧٨: ٨ و ١٧٩، والنتف ١ ٣٩٩، وبدائع الصنائع ٣ ٦٠، والهداية ٤ ٥٣، ونيس الحقائق ٣ ١٣٠، وشرح فتح القدير ٤ ٥٣، وحلية العلماء ٧ ٢٧٦، والوجيز ٢ ٢٢٨، وأشرح لكبير ١١ ٢٣٥، والبحر الزخار ٥ ٢٤٩

(٣) صحيح مسلم ري ٣ ٩٥، وسنن أبي داود ٦ ٢٦٤، وترتيب مسند الشافعي ٢ ١٤٩، وشرح معاني الآثار ٤ ٢٤، ونصوص ٢ ٦١٨ حديث ١١، وأسنن بكري ٥ ٣١٠، وسنن لمأثورة: ٢٥٢ حدث ٢٠٩-٢٠٢.

عطف هذه الأشياء في القرآن على إساءة دليل على أنها ليست بعاقبة، كما أنه عطف صلاة لوسطى على الصلوات، وإن كان لفظ الصلوات يشملها، وكما قال: «وملائكته ورسوله وحبريل وميكال»<sup>(١)</sup> وإن كانا من جهة الملائكة، وإنما أفرد ذلك تعظيماً وتعظيماً.

مسألة ٩٦: إذا حلف لا يشتم الورد، فشتم دهنه، لا يبحث بلا خلاف، وإن حلف لا يشتم بنفسه، فشتم دهنه لم يبحث أيضاً عندها. وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يبحث لأنه يقال لدهنه بفسح<sup>(٣)</sup>.  
دليلاً: أن الأصل براءة الدقة، وأيضاً فالبفسح عبارة عن الورد، وإنما سمي دهنه بذلك مجازاً.

مسألة ٩٧: إن حلف لا يضرب زوجته، فعصها، أو حلقها<sup>(٤)</sup>، أو تنف شعرها، لم يبحث، وبه قال الشافعي<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: يبحث بكنّ هذا، لأنه قد ضرب وريادة<sup>(٦)</sup>.

(١) بقره ٩٨

(٢) حاشية العلماء ٢٧٦:٧، والمجموع ١٨:٧٦، والبوط ٩:٢٧ و٢٨، والحدوي الكبير ١٥:٢٣٣

(٣) البوط ٩:٢٧ و٢٨، ومذنب مصنف ٣:٨٢، وشرح فتح مبدع ٤:١٠٨، وتبيين حقائق

٣:١٦٢، وحاشية العلماء ٢٧٦:٧، والمجموع ١٨:٧٦، والحدوي الكبير ١٥:٤٢٣.

(٤) الحاشية الإحقاق لخرق البطن والتصاقه. الهامش ١:٤٥١، مادة (حق).

(٥) حاشية العلماء ٢٨٠:٧، والجراج الوشاح. ٥٨٠، ومعني المصنف ٤:٣٤٧، والمجموع ١٨:٨٠.

والمراد الكبرى ٢:١٣٥، والحدوي الكبير ١٥:٤٠٤-٤٠٥.

(٦) الصف ١:٤١٣، والبوط ٩:١٨، ومذنب المصنف مع شرح فتح مبدع ٤:١٠١، وشرح فتح

دليلنا: ما قلناه من أن لأصل برقة الدمة، وشعلها يحتاج إلى دليل، ولأن هذه الأفعار لا تُستَمَى في السعة صراً على الحفظة، فيجب أن لا يتعلق بها الحث.

مسألة ٩٨: إذا حلف لا يكر ذماً، فمكن آخر ساسح حث بلا خلاف. وإن أكر لحمًا مشويًا ومضوحًا، أو كل آخر حث. وبه قول الشافعي<sup>١</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يحث<sup>(٢)</sup>.

وقول أبو يوسف: الأدم ما يصطبع به<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: ما روي عن النبي عليه السلام أنه قال: «سَيِّدُ الْإِدَامِ اللَّحْمُ»<sup>(٤)</sup> ولأن لأدم عبارة عما يُؤْتَدَم به، وهو ما يؤكل بالحيز في العادة، وهذه الأشياء هذه سبيلها.

مدير ١٠١، وتبيين الخفاس ١٥٧، والميران الكبير ١٣٥:٢، والحاوي الكبير

١٥:٤٠٤-٥٠٤

(١) حنبه بعبه ٧ ٢٧٤ و ٢٧٥، وجميع ١٨ ٦٦ و ٦٩، وفتح ساري ١١ ٥٧١، وعمدة

ماري ٢٣ ٢٠٢، والشرح الكبير ١١ ٢٣٨، وسحر السحر ٥ ٢٥٢، وسن لاوطار ٩ ١١٧

(٢) بسبوط ٨ ١٧٧، وعمدة لماري ٢٣ ٢٠٢، والشف ١ ٣٩٨ و ٣٩٩، وأهداة ٤ ٥٤٤

وشرح فتح المدير ٤ ٥٤٤، وعبارة بعبه ٢ ٨٨، وفتح ساري ١١ ٥٧١، وعبارة ٨ ٥٦٨

وحنبه بعبه ٧ ٢٧٥، والشرح الكبير ١١ ٢٣٨، وسحر السحر ٥ ٢٥٢، وسن لاوطار

٩ ١١٧

(٣) بسبوط ٨ ١٧٧، وسن ١ ٣٩٩، وعبارة بعبه ٤ ٥٤٤، وعمدة لماري ٢٣ ٢٠٢، وفتح ساري

١١ ٥٧١، وشرح فتح المدير ٤ ٥٤٤، والفتاوى اهداة ٢ ٨٨، والمخني لابي قدامة ١١ ٣١٧،

والشرح الكبير ١١ ٢٣٨.

(٤) مجموع ١٨ ٦٦ و ٦٩، وعبارة لاس قدامة ١١ ٣١٧، وفي موسوعة طراف حديث لسوي عن

مسألة ٩٩: إذا حلف لا دخل بيتاً، فدخل صفة في الدار، لم يحنث.  
وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يحنث<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: أنَّ الأصل براءة الدقة، وأيضاً والصفة لا تسمى بيتاً في اللغة،  
فلا يجب أن يحنث، لأنه لم يتناول الاسم.

مسألة ١٠٠: إذا حلف لا أصلي، ثم صلي، لا يحنث عندنا أصلاً،  
وإن فرغ منها.

وقال أبو حنيفة: لا يحنث حتى يسجد<sup>(٣)</sup>.  
وقال أبو العباس من صريح: لا يحنث حتى يُكتر ويقرأ ويركع<sup>(٤)</sup>.  
وقال أبو حامد: الذي يجيء على المذهب إنه إذا أحرم به حنث، قرأ أو  
لم يقرأ، ركع أو لم يركع<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: أنَّ الأصل براءة الدقة، وأيضاً جماع العرق على أنَّ من حلف لا  
يفعل شيئاً وكان فعله أولى من تركه فبمعنه، ولا شيء عليه، وفعل الصلاة  
أولى من تركها، فوجب أن لا يحنث، وقد مضت فيما تقدم.

مسألة ١٠١: إذا قال لعنده: إن لم أحجج السنة فأت حرّاً، فحصى وقت

الحرف السادس المصحح ٥٢٥. وروى في بعض النسخ در احديثه أنه ص أخرى قرية منه

(١) حلية العباد ٧: ٢٨٧، والمجموع ١٨: ٥٤

(٢) الهداية ٤: ٣١، وشرح فتح القدير ٤: ٣٠، وسلف ١: ٣١، وسلف الحديث ٣: ١١٧، والمجموع  
٥٤: ١٨

(٣) مسوط ٩: ٣١، وحله بماء ٧: ٢٨٧، والمجموع ١٨: ٩٦

(٤) حاشية عليه ٦: ٢٨٧، والوحي ٢: ٢٣٠ (٥) الوحي ٢: ٢٣٠



الحج، ثم احتسبها، فقال السيد: قد حجت العام، وقال العبد: ما حجت، وأقام لعبد البتة أن موته محروم الأضحية بالكوفة.

فقال أبو العباس بن سريج: يُعتق العبد<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يعتق<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حامد: هذا عبط، لأنه إذا ثبت أنه كان يوم النحر بالكوفة، بطل أن يكون يوم عرفة بمكة<sup>(٣)</sup>.

وهذا على أصح لا يلزم، لأن عبداً أن يعتق شرط لا يصح، وهذا عتق بشرط، فيجب أن يكون باطلاً.

مسألة ١٠٢: إذا حلف لا يتكلم، فقرأ القرآن لم يحث، سواء كان في الصلاة أو في غير صلاة. وفيه قال الشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن قرأ في الصلاة لم يحث، وإن قرأ في غيرها حث<sup>(٥)</sup>.

(١) لم أظفر عن هذا القول في المصادر المتوفرة.

(٢) الصاوي حديثه ٢، ١٢، وتيسر احمد بن ٣ ١٥٣، وهداياه ٩٢: ٤، وشرح فتح العبد ٩٢: ٤.

(٣) لم أظفر به أيضاً في المصادر المتوفرة.

(٤) حلية العبد ٢٨٢: ٧، ومعني المحتج ٤ ٣٤٥، وشرح الوتر ٥٨٠، والوحي ٢٣٠: ٢، والمجموع ٩٢: ٦٨، وسقوط ٩ ٢٢، وفتح الباري ١١ ٥٦٧، وعمدة الساري ٢٣ ٩٨، والمعني لاس قدمه ١١ ٣٣٠، وأبهر البحر ٥ ٢٤٧، وهداياه ٩٢: ٦٨، وشرح فتح العبد ٩٢: ٤، وتيسر الحقائق ٣ ١٣٧، والصاوي حديثه ٢ ٩٧، والمعني لاس قدمه ١١ ٣٣٠، وحلية العبد ٦ ٢٨٣، والمجموع ٩٢ ١٨، وأبهر البحر ٥ ٢٤٧، وهداياه ٩٢: ٦٨، وشرح فتح العبد ٩٢: ٤.

دليلنا: أنَّ الأصل براءة الدمة، ويُصاف فلا يُطبق على من قرأ فقرأ أنه تكتم، ولو كان كلاماً خارج الصلاة لكان كلاماً داخل الصلاة، فكان يجب أن يقطع الصلاة، وأجمعنا على خلافه.

مسألة ١٠٣: إذا حلف لا وهب عبده، فوهبه من رجل، حنث بوجوب الإيجاب، قبل الموهوب به أو لم يقتل. وبه قال أبو حنيفة، وأبو العباس بسريح.

وقال أبو حامد الأسعري: لا يحث، لأنَّ الهمزة عبارة عن الإيجاب والقبول كالبيع، وهو قوي<sup>(١)</sup>.

دليلنا على الأول: أنه إذا قال: وهبت، فقد فعل ما حلف أنه لا يفعله، وأنها حلف أن لا يفعل هذه الصيغة بعينها وقد فعلها، فيجب أن يحث، وليس كذلك البيع، لأنَّه لا يقال باع لفظ قوبه نعمت حتى يحصل القبول.

مسألة ١٠٤: إذا قال: إن شئني الله مريض فيلن عني أن أمضي، أو أذهب، أو أمشي إلى بيت الله الحرام. وجب عليه الوفاء به، ولا يجوز أن يمضي إلا حاجاً أو معتمراً، وكان ندرأ صحيحاً. وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: في المشي مثل ما قلناه<sup>(٣)</sup>، وقال في الذهاب والمضي:

(١) لمعي لاس فداية ١١: ٢٣٦، والمجموع ١٨: ٩٤، والحاوي الكبير ١٥: ٤٠٦.

(٢) تحكي في مجموع ١٨: ٩٤ من دون نسبة.

(٣) الأم ٧: ٦٧، ومختصر المرقى ٢٩٧، وحلية السمع ٣: ٣٩٨، وسرح التوفج ٥٨٥، ومعني

مختص ٤: ٣٦٢، والمجموع ٨: ٤٨٨، و٤٩٩، ومعني لاس فداية ١١: ٣٤٦، وشرح الكبير

١١: ٣٦٠ و٣٦١، والبحر الزخار ٥: ٢٧٤.

(٤) نظر البحر الزخار ٥: ٢٧٤، والحاوي الكبير ١٥: ٤٦٨.

لا يتعقد نذره<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم<sup>(٢)</sup>، وطريقة الاحتياط.

مسألة ١٠٥: إذا نذر المشي، وجب عليه ذلك، ولا يجوز له أن يركب، وإن ركب وجب عليه إعادة المشي، فإن عجز عن ذلك لزمه دم.  
وقال الشافعي: إن قدر على المشي فركب لزمه دم، ولا إعادة عليه<sup>(٣)</sup>.  
وإن عجز فركب فعلى قولين:

أحدهما: لا شيء عليه، وهو القيس.  
والثاني: يلزمه دم، ولا إعادة عليه<sup>(٤)</sup>. وأما الذهاب والمضي فهو باحير  
بلا خلاف

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم<sup>(٥)</sup>، وطريقة الاحتياط.

مسألة ١٠٦: إذا حلف لا أتسرى، فتي تسرى حنث، وما هو التسري؟  
الأولى أن يقل: إنه عارة عن الوطء والتخدير، وبه قال أبو حنيفة وعمره<sup>(٦)</sup>.

(١) نظريذائع الصنيع ٥ ٨٣ و ٨٤، وحية عليه ١٠٠٣، وخواوي كبر ١٥ ٤٦٨.

(٢) نكالي ٧ ٤٥٨ حديث ١٩، والهدس ٨ ٣٠٤ حديث ١١٣٠، ولاستبصار ٤ ٥ حديث ١٧٢.

(٣) سوجير ٢ ٢٣٥، ولشرح بوفاج ١ ٥٨٥، ومعني لحاج ٤ ٢٦٤، والمجموع ٨ ٤٩٠، ومعني لاس قدامة ١١ ٣٤٧، والشرح الكبير ١١ ٣٦١، وفتح لباري ١١ ٥٨٩.

(٤) لأم ٧: ٦٧، ومختصر بري ٢٩٧، وحية العلماء ٣ ٣٩٨، وأنسرح بوفاج ٨ ٥٨٥، ومعني المحتج ٤ ٣٦٤، والمجموع ٨ ٤٩٠، و ٤٩٢، وسوجير ٢ ٢٣٥، وفتح لباري ١١ ٥٨٩.

(٥) أنهدس ٨ ٣١٥ حديث ١١٧١، ولاستبصار ٤ ٤٩ حديث ١٦٩.

(٦) حنث العهده بنطحوي ١ ١١٦، ومعني لاس قدامة ١١ ٢٣٨، وشرح الكبير ١١ ٢٢٦، وحية عليه ٧ ٢٩٠، والمجموع ١٨ ٩٨، وخواوي الكبير ١٥ ١٠٩.

وهو أحد أقوال الشافعي، وقوله الثاني: إنه عبارة عن الوطء فحسب،  
وقوله لثالث: إنه عبارة عن الإنزال مع الوطء، وبه قال أبو يوسف، وهو  
المذهب عندهم<sup>(١)</sup>.

دليلاً: أن الحارية ضربان، سرية وخادمة، فإذا أحدرها ووطئ فقد  
تسرى وترك الاستخدام.

مسألة ١٠٧: إذا كن له عذراء، فقال: إذا جاء غد فأحدكما حرّاً، ثم  
باع أحدهم قبل مجيء لعد، وجاء غد، لم يعتق الآخر. وبه قال  
الشافعي<sup>(٢)</sup>.  
وقال محمد: يعتق<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: لأصل بقاء الرق، وأيضاً فإن هذا عتق بشرط، وذلك عبداً  
باطل.

مسألة ١٠٨: إذا جاء غيد وهم جميعاً في ملكه، لم يعتق أحدهم.  
وقال الشافعي: يُعتق أحدهم لا سبعة<sup>(٤)</sup> وقيل له: عتق، فمن عتق  
عتق، ورق الآخر.  
دليلاً: ما قصاه في لمسألة الأولى سواء.

(١) اختلاف الفقهاء بسطحاوي ١١٦١، وحسنه العلماء ٢٨٩٧، و ٢٩١٠، والمجموع ١٨ ٩٨،

ولمعي لابن قدامة ٢٣٨: ١١١، والحاوي الكبير ٤٠٩: ١٥.

(٢) حلية العلماء ٣٠٣: ٧، والحاوي الكبير ٤٠٩: ١٥.

(٣) الحاوي الكبير ٤٠٩: ١٥، وحية العلماء ٣٠٣: ٧ مع سه لقول أبي حنيفة.

(٤) الحاوي الكبير ٤٠٩: ١٥.

# كتاب النذور



## كتاب النذور

مسألة ١: إذ قال ابتداءً: لله عليّ أنْ أصوم، أو أتصدق، أو أحج. وم  
يجب عليه خراءً على غيره، برمه الوفاء به، وكان بذراً صحيحاً، وهو ظاهر من  
مذهب الشافعي، وقول أبي العباس، وأبي سعيد الاصطخري<sup>(١)</sup>. وبه قال  
أهل العراق<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو بكر الصيرفي وأبو إسحاق المروزي: لا يلزمه الوفاء به، ولا  
يتعلق به حكم<sup>(٣)</sup>.

قال الصيرفي: قال أبو عمر غلام شعب<sup>(٤)</sup>، قال شعب: النذر عند

(١) حلية لعلاء ٣، ٣٨٧، ولوحج ٢ ٢٣٢، ومعنى صحيح ٣٦٥، ٤، وإسراع التوحد ٥٨٣،  
وكفية الأخير ٢ ١٥٦، ومعنى لاس قدامة ١١ ٣٣٣-٣٣٤، والشرح الكبير ١١ ٣٤٤،  
وعلمة القاري ٢٣ ٢٠٤، والحاوي الكبير ١٥ ٤٦٧.

(٢) المعنى لاس قدامة ١١ ٣٣٣-٣٣٤، والشرح الكبير ١١ ٣٤٤.

(٣) حلية لعلاء ٣، ٣٨٧، والمعنى لاس قدامة ١١ ٣٣٤، والشرح الكبير ١١ ٣٤٤، وبيعر الرخار  
٢٦٩، والحاوي الكبير ١٥ ٤٦٧.

(٤) أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم شعيب المعروف بعلام شعب، وبه شبه إحدى وستين  
ومائتين، وسمع حديث من موسى بن سهل نوحه، وعنه من يونس الكرمي وأحمد بن  
عبد الله الرسي وغيرهم، وروى عنه جماعة. مات ببغداد في ثمان عشر ذي القعدة سنة ٣٤٥  
هجرية. طبقات الشافعية الكبرى ٢: ١٧١-١٧٢.

العرب وعد بشرط<sup>(١)</sup>.

دليلاً: إجماع العروة وأنصارهم<sup>(٢)</sup>، وطريقة الاحتياط تقتضيه.

وأيضاً قوله تعالى: «يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ»<sup>(٣)</sup> وقال: «وأوفوا بعهدي الله إذا عاهدتم»<sup>(٤)</sup> وقال عز وجل: «أوفوا بعهدي أوف بعهديكم»<sup>(٥)</sup> وقال تعالى: «ولقد كاسوا عاهدوا الله من قبل لا يوفون الأديار وكان عهد الله مستولاً»<sup>(٦)</sup>.

وروي عن النبي عليه السلام أنه قال: من نذر أن يطيع الله فديطعه<sup>(٧)</sup>.

فأما قول شعب: «النذر عند العرب وعدٌ بشرط» فإنه يُقال له: انذر هو وعد بشرط، ووعد بغير شرط، ومنه قول جميل بن معمر<sup>(٨)</sup>.

(١) حكاه أيضاً ابن مدمه في معي ١١ ٣٣٤، ولشرح الكبير ١١ ٣٤٤، وأبو داود الكبير ٤٦٧: ١٥.

(٢) بكري ٤٥٥ ٧ حديث ٣٠٢، وأتهدب ٨ ٣٠٣ حديث ١١٢٥-١١٢٦.

(٣) لسان ٧ (٤) النحل: ٩١.

(٥) البقرة: ٤٠ (٦) الأحزاب: ١٥.

(٧) صحيح أبي داود ٨ ١٧٧، ومن أبي داود ٣ ٢٢٢ حديث ٣٢٨٩، ومن الترمذي ١٠٤٠٤ حديث ١٥٢٦، ومن بساق ٧ ١٧٧، ومن ابن مدمه ١١ ٢٨٧٠١ حديث ٢١٢٦، ومسند أحمد بن حنبل ٦ ٣٦ و ٤١ و ٢٢٤، ومن دلمي ١١ ١٨٤٠٢، والموطأ ٤ ٤٧٦٠٢ حديث ٨، وأبو بكرى ٩ ٢٣١ و ١٠ ٦٨ و ٧٥، وشرح معاني الآثار ٣ ١٣٣، وتلخيص خبره ١٧٥ حديث ٢٠٥٧.

(٨) جميل بن عبد الله بن معمر البغدادي، أبو عمرو، شاعر سلمي، وهو أحد عشاق ناعب الشهيرين، عشق بشبه وهو علام صعب، فلم يكن حظها فرجة حب، فكان فيها شعراً ما ٨٢ هجرية انظر خزانة الادب ٩: ٣٩٧، والاعاني ٨: ٩٠-١٥٤.



فليت رجلاً فيك قد بدرو دمي وهما بقتلي يابئين لقوني<sup>(١)</sup>  
ومه قول عثرة لعسي<sup>(٢)</sup>.

الشاتمي عرصي ولم أشتهم، والسادرين إذا لقيتها دمي  
فسقط قول ثعب بذلك.

مسألة ٢: إذا نذر أن يمشي إلى بيت الله، وحب عنه الوفاء به فلا  
خلاف، فإن حاله فركب، فإن كان مع القدرة على المشي وحب عليه  
لإعادة، يمشي ما ركب، وإن كان ركب مع محذور لم يدرمه شيء. وقد  
روى أن عليه دم<sup>(٣)</sup>. وإن نذر أن يخرج راکباً، فإن حاله ومشى لم يدرمه  
شيء.

وقل لشافعي: إن ركب وقد نذر المشي مع القدرة عليه بمره دم، ولا  
إعادة عليه. وإن ركب مع محذور على قولين أحدهما - وهو القيس - لا  
شيء عليه، والآخر عليه دم. وإن نذر الركوب فمضى لمره دم<sup>(٤)</sup>.

(١) سب شعر من ثلاث ركعات أو ثمان أو ثمانين في الأضحية ٩٩١ وهو

حديث ابن أبي شيبة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه طهر هذا الشعر بغير لاف - شتمني ولا م - الخبير عن  
وإستشهد به ابن قدامة في المعنى ١١ ٣٣٤ ولا حظ

(٢) عثرة من شدة، وقيل من عجز من شدة، وقيل عجز من شدة من عجز من معونه من  
فرد من عجز من دعه عسي، وقيل في سبه كبر سبه عرس - عرس في خاله، ومن  
شعره لضعفه لأورد، من أهل خد عرس لأعبي ٢٤٦-٢٣٦

(٣) يهبط ٣ ٥ ١ حديث ١١، ولا يصح ٤٩ حديث ١٦٩

(٤) الأ ٦ ٦٧، ويختصر موي ٢٩٠، وحسنه القم ٣ ٣٩١، وسراج الوهح ٥٨٥، ومعني  
نحو ٤ ٣٦٤، والمجموع ٨ ٤٩٠، ونحو ٢ ٢٣٥، ومعني لاس قدامه ١١ ٣٤٧، وشرح

كبير ١١ ٣٦، وفتح ١١ ٥٨٩، وسب لاوص ١٢٨٩

دليلاً على المسألة الأولى: ما قدمناه في الأيمان من إجماع اسفرقة وطريقة الاحتياط.

وعلى الثانية: أن الأصل براءة الذمة، وبحاج الدم يحتاج إلى دليل.

مسألة ٣: إذا نذر أن يمشي إلى بيت الله تعالى ولم يقل احرم، وإن كانت نيته بيت الله الحرام، لزمه الوفاء به، وإن لم يتوشىء لم يلزمه شيء.

وقال الشافعي إن نوى مثل ما قبله، وإن أطلق من غير نية فعلى قولين<sup>(١)</sup>.

دليلاً: أن ما قلناه مجمع عليه، وما ذكرناه ليس عليه دليل، وأيضاً الأصل براءة الذمة، وشعبها يحتاج إلى دليل، وأيضاً قوله: «الأعمال بالنيات»<sup>(٢)</sup> وهذا لا يثبت فيه، فيجب أن لا يلزمه شيء.

مسألة ٤: إذا نذر أن يمشي إلى بيت الله الحرام لا لحج ولا لعمرة، لا يلزمه شيء.

ولشافعي فيه قولان، وقيل: وجهان، أحدهما: مثل ما قلناه، والثاني:

(١) لأم ٧ ٦٩، وحجة المصنف ٣ ٤١٢، والنويز ٢ ٢٣٦، والمجموع ٨ ٤٧٣، والدرر الكبرى ١٥ ٤٦٨.

(٢) صحيح البخاري ٢٠١، وصحيح مسلم ٣ ١٥١٥، حديث ١٥٥، وابن الترمذي ٤ ١٧٩، حديث ٢١٤٧، وابن أبي داود ٢ ٢٦٢، حديث ٢٢٠١، وأبو حنيفة ٨ ٢٧، وابن أبي عمير ٢ ١٤١٣، حديث ٤٢٢٧، وابن أبي شيبة ١ ٥٨، وسد أحمد من حل ١ ٢٥، وابن الكبري ٧ ٢٤١، وللهديث ٤ ١٨٦، حديث ٥١٩، وأما في الشرح الطوسي ٢ ٢٣١، وفتح الباري ٥ ١٦٠، وأحكام الفرائد لابن العربي ٤ ١٦٤٠.

يلزمه المشي إتما لحج أو لعمرة<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أن لأصل براءة الذمة، وشغلها يحتاج إلى دليل.

مسألة ٥: إذا نذر أن يمشي إلى مسجد لبي عليه السلام، أو المسجد الأقصى، أو بعض المشاهد التي فيها قبور الأئمة عليهم اسلام، وحب عليه الوفاء به.

ولشافعي في مسجد النبي عليه سلام ولمسجد لأقصى قولان، أحدهما: مثل ما قلناه. وبه قال مالك<sup>(٢)</sup>. ولا حرجاً يلزمه شيء، وما عداهما فلا يلزمه شيء. وبه قال أبو حنيفة، وهو أصح القولين عندهم<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط، وجميع ما قدمناه من الأدب<sup>(٤)</sup> والأخبار<sup>(٥)</sup> تدل على ذلك أيضاً، لأنها على عمومها.

(١) حجة عليه ٣٩٩٣، والمجموع ٤٧٦٨، والمعي لابن قدامة ١١ ٣٥٠، والحدوي بكير ٤٦٩١٥.

(٢) حجة عليه ٤٠٠٣، ومعني اصحاب ٣٦٧٤، والشرح بوهاج ٥٨٦، والوحي ٢٣٦٢، والميرك بكير ٥٦٢٢، والمجموع ٤٧٤٨، والندوة لكبرى ٨٦٢، ونديه لمحمد ١ ٤١٢، والمعنى ٢١٠٨، والمعي لاس قدامة ١١ ٣٥١، والشرح بكير ١١ ٣٦٥، وسبل لأوطار ١٥٤٠٩ و ١٥٥.

(٣) الام ٦٩٧، وعنصر الرمي ٢٩٧، وحلية سماء ٤٠٠٣، والوحي ٢٣٦٢، والمجموع ٤٧٤٨، والسرائر الكبرى ٥٦٢٢، والمعنى ٢١٨، وسبوط ٨ ١٣٨، وندائع بصانع ٨٣٠٥، و ٨٤١، وندائه المعبد ٤١٢٠١، والمعي لاس قدامة ١١ ٣٥١، وشرح لكبرى ١١ ٣٦٥، ونيل الأوطار ٩: ١٥٥، والبحر الزخار ٥: ٢٧٢.

(٤) الفقه ٤٠، ولحل ٩١، والأحزاب ١٥، ولاساك ٧.

(٥) الكافي ٤٥٥٧، حديث ٢-٣، والتهذيب ٣٠٣: ٨، حديث ١١٢٥-١١٢٦.

مسألة ٦: إذا نذر أن يأتي بقعة من الحرم - كأبي قبيس<sup>(١)</sup>، والأنطح<sup>(٢)</sup>، والمروة<sup>(٣)</sup> - لم يعتد نذره. وبه قال أبو حيفة<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعي: يعتد نذره<sup>(٥)</sup>.

دليلاً: أن الأصل براءة الذمة، وإيجاب التذرية يحتاج إلى دليل.

مسألة ٧: إذا نذر أن يحرر دابة، أو يدبح نقرة، ولم يعتن المكان، لزمه أن يحرر بمكة. وإن نذر بحره بالبصرة أو بالكوفة لزمه الوفاء به، وتفرقة اللحم في الموضع الذي نذره.

وللشافعي فيه قولان: أحدهم: مثل ما قلناه، والثاني: لا يعتد لنذر<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو قبيس: وهو اسم الجبل المشرف على مكة ووجهه إلى قعقعة ومكة بهي، أبو قبيس من

شقيقه، ويعتد من عرسه، وفل في سبب سميته عذة افوان، انظر معجم سداك ١٠٦.

(٢) الأنطح: اسم موضع يسكنون وفتح الصاد وأجاء مهملة، وكل مسلم فيه دقيق خصى فهو

أنطح، والأنطح بضم النون في مكة وروى في أن ساقه بينه وبينها واحدة، وروى كان لي مني

أقرب، وهو المصقب، وهو حيف بني كندة معجم سداك ١٠٦.

(٣) مروة: جبل مكة يعصف على مكة، من بل أو حمرة، وأبى أكمة بطنه في وسط مكة تحيط

بها وعليها دور أهل مكة ومدرسة معجم سداك ١١٦.

(٤) بدائع صناع ٨٤٥، ومعني لاس فداه ١١٠٣٥٠، والشرح الكبير ١١٠٣٦٤، وحليه لعلاء

٤٠٠:٣، والمجموع ٤٧٧:٨، والحاوي الكبير ١٠:٤٨٢.

(٥) لأن ٦٩٧، ومختصر المري ٢٩٧، وحقه بعبه ٤٠٠:٣، والمجموع ٤٧٧:٨، ومعني لاس

فداه ١١٠٣٥٠، والشرح الكبير ١١٠٣٦٤، والسحر الرحار ٥:٢٧٤، والحاوي الكبير

٤٨٢:١٥.

(٦) لأن ٦٩٧، ومختصر المري ٢٩٧، وحقه بعبه ٣:٣٩٣، والمجموع ٤٧٠:٨، وسوحي

دليلاً: إجماع العروة وأحبارهم<sup>(١)</sup>، وأيضاً طريقة الاحتياط تقتضيه.

مسألة ٨: إذا قال: لله عليّ أن أهدي، أو قال: أهدي هدياً، لزمه ما يجزي في الأصحبة، الشئ من لإبل ولبقروالمعز، والخذع من الضن، وكذلك إذا قال: أهدي الهدي - بالألف واللام -.

ووافقنا الشافعي فيه إذا كان بالألف واللام<sup>(٢)</sup>، فإذا سُكّر، له فيه قولان. أحدهما: مثل ما قلناه، والثاني يلزمه ما يقع عليه الاسم، من تمر، وبيضة فما فوقها<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: إجماع العروة وأحبارهم<sup>(٤)</sup>، فإنهم رَوَوْا أنَّ الهدي لا يقع إلا على اليعنم<sup>(٥)</sup>، فأب التمر وعبره فلا يُستقَى هدياً، وطريقة الاحتياط تقتضي ما قلناه.

مسألة ٩: إذا بذرت المرة أن تصوم يوماً نعيها، فحاصب فيها، ففُتِرت وكان عيناها القضاء، سواء شرطت فيه التنازع أم لم تشرط، ولم يقطع ذلك تناوبها.

ولشافعي في وجوب القضاء قولان. أحدهما: مثل ما قلناه، والثاني:

(١) من لا يحضره الفقه ٣: ٢٣٤ حديث ٣، ١١، وأبديت ٨: ٣١٤ حديث ١١٦٧.

(٢) الأم ٧: ٧٠، والمجموع ٨: ٤٦٩، والوجيز ٢: ٢٣٦.

(٣) الأم ٧: ٧٠، ومختصر المرقى ٢٩٧، وحيدية العبد ٣: ٣٨٩، ومجموع ٨: ٤٧٢، ومعني لابن قدامة ١٩١: ٣٥٤، والبحر الزخار ٥: ٢٧٤.

(٤) الكافي ٧: ٤٤٢ حديث ١٢، ومن لا يحضره الفقه ٣: ٢٣١ حديث ١٠٩٢، وأبديت ٨: ٣٠٣٨ حديث ١١٣٦.

(٥) أنظر التهذيب ٥: ٢٠٤ (ب، ج، د، هـ) حديث ٦٧٩ - ٦٩٢ وغيرها من أحداث الدب

لا قضاء عليها، لأنها أيام لو عيّنت أن تصوم وهي حائض م ينعقد نذرها، سواء شرطت التفريق أو لم تشرط<sup>(١)</sup>

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>، وطريقة الاحتياط.

مسألة ١٠: إذا نذر لرحل أو المرأة صوم أيام نعيها، ثم مرض فيها فأفطر، فعلى ما أفطره، ولا يجب عليه الاستيفاء، سواء شرط فيه الساع أو لم يشرط. وقال الشافعي: إن طلق ولم يشرط التتابع، هل عليه أن يعصي ما ترك في مرضه؟ على وجهين<sup>(٣)</sup>، وإن كان شرط التتابع، فهل يسقط التتابع؟ على قولين، أحدهما: ينقطع، وعليه الاستيفاء كالحائض، والثاني: لا ينقطع<sup>(٤)</sup>. وهل عليه قضاء ما أفطره أو لا؟ على وجهين<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٦)</sup>، وطريقة الاحتياط.

مسألة ١١: إذا نذر أن يصوم أياماً نعيها متتابعاً، فأفطره في سفره، انقطع التتابع، وسقط الاستيفاء.

والشافعي يبي على القولين، فإذا قل: المرض يقطع التتابع، فالسفر

(١) الأم ٧١٧، ومغصير بري ٢٩٨، وحلية العلماء ٣: ٣٩٤ و ٣٩٥، والمجموع ٨: ٤٧٧، والمشرح الوجاه: ٥٨٤، ومعني المحتاج ٤: ٣٥٩.

(٢) الكافي ٧: ٤٥٦، حديث ١٢، وتهذيب ٤: ٣٢٧ حديث ١٠١٦ و ٨٠٣٠٥ حديث ١١٣٥.

(٣) الأم ٧٠٧، وحلية العلماء ٣: ٣٩٥، والمجموع ٨: ٤٧٨.

(٤) حلية العلماء ٣: ٣٩٥، والمجموع ٨: ٤٧٨، والحاوي الكبير ١٥: ٤٩٢.

(٥) حلية العلماء ٣: ٣٩٥، والمجموع ٨: ٤٧٨، والحاوي الكبير ١٥: ٤٩٢.

(٦) التهذيب ٤: ٢٨٦، حديث ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٣١٥، حديث ١١٧٢ والاستبصار ٢: ١٢٤، حديث

أولى، وإذا قال: المرض لا يقطع، فالسفر على قولين<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أنَّ الذمة مرتبة بصام هذه الأيام، وبسبب هدم دلس على أنَّ دمه تبرأ إذا أفطر في السفر ثم قضى.

وأيضاً دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم<sup>(٢)</sup>، وأيضاً إذا أفطر ثم قضى، لم يكن صام متتابعاً، وهذا بخلاف ما ندر.

مسألة ١٢: إذا نذر أن يصوم يوم الفطر، لم يتعقد نذره. وبه قول الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يتعقد نذره، يصوم يوماً غير يوم الفطر، ولا يحل له أن يصومه عن نذره، فإن صامه عن نذره صحَّ وأحرأ عن نذره<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرق، وأيضاً الأصل براءة الذمة، وقوله عليه السلام: لا نذر في معصية<sup>(٥)</sup>. لأنَّ الصوم في هذا اليوم معصية بلا خلاف.

(١) حلية العلماء ٣: ٣٩٤ و ٣٩٥، ونجم ٨: ٤٨٠، وبني لاس ٥: ١١ ٣٦٦، وشرح الكبير ١١: ٣٥٩.

(٢) أنظر بكري ١٤٢: ٤ حديث ٧، وأبهدت ٣٢٩: ٤ - ٣٣٠ حديث ١٠٢٨.

(٣) الأم ٧١٠٧، وعنصر المرنى ٢٩٨، وحلية العلماء ٣: ٣٨٦، والنجم ٨: ٤٥٧ و ٤٨٢، ونوحي ٢: ٢٣٤، والميران الكبرى ٢: ٥٤ وبدائع الصانع ٥: ٨٣، وعمدة القاري ٢٣: ٢١٣، وفتح الباري ١١: ٥٩٩، والخواوي الكبير ١٥: ٤٩٣.

(٤) عمدة القاري ٢٣: ٢١٣، وبدائع الصانع ٥: ٨٣، وفتح الباري ٤: ٢٣٩، وحلية العلماء ٣: ٣٨٦، والنجم ٨: ٤٥٧ و ٤٨٢، والميران الكبرى ٢: ٥٤، والخواوي الكبير ١٥: ٤٩٣.

(٥) مسأله ٢٣٢: ٣ حديث ٣٢٩٠ و ٣٢٩٢، وصلى ابن ماجة ١: ٦٨٦ حديث ٢١٢٤ و ٢١٢٥، وسنن سائي ٧: ٢٩٠ و ٣٠، ومعجم الطبراني الكبير ١٨: ١٧٤ حديث ٣٩٧، والنسائي الكبرى ١٠: ٦٩، والمستدرک علی الصحيحین ٤: ٣٠٥، وتلخیص الحیث ٤: ١٧٥ حديث ٢٠٥٨ و ٢٠٦٠.

مسألة ١٣: إذا قال: لله عليّ أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان، فقدم ليلاً، لا يرمه الصوم أصلاً، لأنه ما وجد شرطه بلا خلاف، وإن قدم في بعض نهاره، فلا نص لأصحاب فيه، ولذي يقتضي لمذهب أنه لا ينعقد ندره، ولا يلزم صومه، ولا صوم يوم نذله.

ولشافعي فيه قولان: أحدهما: مثل ما قلناه، وهو اختيار أبي حامد<sup>(١)</sup>. والثاني: ينعقد ندره، وعليه صوم يوم آخر، وهو اختيار الشافعي والمرني<sup>(٢)</sup>. دليلنا: أن الأصل براءة نذرة، وإيجاب صوم يوم بدل هذا يحتاج إلى دليل، ويدل على أن ندره لا ينعقد أنه نذر صوماً لا يمكنه الوفاء به، لأنّ بعض يوم لا يكون صوماً، وحرى ذلك مجرى أن يقول: يوم يقدم أصوم أمسه، فإنه لا يكون نذراً صحيحاً لاسحاته.

مسألة ١٤: إذا قال: لله عليّ أن أصوم كلّ حميس، فوافق ذلك شهر رمضان فصامه أجزأه عن رمضان، ولم يقع عن النذر، سواء نوى به صوم شهر رمضان أو صوم النذر، ولم يقع على النذر بحال. وقال الشافعي: إن نوى صوم شهر رمضان أجزأه عنه، وإن نوى صوم النذر لم يجزه عن واحد منها<sup>(٣)</sup>.

(١) الأم ٧٠٧، وحلية العلماء ٣/٣٩٦، والشرح الوفاح ٥٨٥، والمجموع ٨/٤٨٤، و٤٨٥، ونوحي ٢/٢٣٤، ومعني لمصاح ٤/٣٦١، والمعني لاس قدامة ١١/٣٥٩، والشرح الكبير ١١/٣٤٦ و٣٤٧.

(٢) لأم ٧٠٧، ومغصّر المري ٢٩٧ و٢٩٨، وحلة العلماء ٣/٣٦١، والشرح الوفاح: ٥٨٥، ومعني لمصاح ٤/٣٦١، ونوحي ٢/٢٣٤، والمجموع ٨/٤٨٤ و٤٨٥، والمعني لاس قدامة ١١/٣٥٩، والشرح الكبير ١١/٣٤٦ و٣٤٧.

(٣) لمجموع ٦/٢٦٣، والحاوي الكبير ٣/٤٠٣، و١٥/٤٩٨.



دليلاً: على أنه يُحرّيه عن رمضان: هو أنه رمان لا يمكن أن يقع فيه صوم غير رمضان، فلا يحتاج إلى نية التعيين، وقد مصّت في كتاب الصيام<sup>(١)</sup>، وإيجاب صوم يوم بدله يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٥: إذا نذر أن يصوم يوماً نعيه، فأفطر من غير عذر، وجب عليه قضاؤه، وعليه ما عي من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً من الكفارة. وخالف جميع الفقهاء في ذلك<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: إجماع لفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، وطريقة لاحتياط.

مسألة ١٦: إذا نذر في معصية أن يصوم يوماً نعيه، كان نذره باطلاً، ولا يرمه قضاء ولا كفارة إذا أفطر. وبه قال الشافعي وأصحابه<sup>(٤)</sup>. وقال لربيع: فيها قول آخر، أنّ عليه كفارة عين لكل نذر معصية<sup>(٥)</sup>. دليلاً: أنّ الأصل براءة الدمة، وعلى من شغلها الدلالة.

مسألة ١٧: إذا بدر أن يصوم ولم يذكر معدّره، لزمه صوم يوم بلا خلاف، لأنه أقبل ما يقع عليه الاسم، وإن نذر أن يُصّي لزمه صلاة ركعتين.

(١) أفطر كتاب الصوم ١٦٤:٢ مسألة (٤).

(٢) أفطر يعني لاس قدامة ١١ ٣٦٨ ٣٦٩، وأشرح الكبير ١١ ٣٥٠.

(٣) الكافي ٤٥٦:٧ حديث ١٢، وانتهاية ٣٠٥ ٨ حديث ١١٣٥.

(٤) مختصر بري ٢٩٨، وحبه شعبه ٣ ٣٨٦، وأبو حنيفة ٢ ٢٣٤، وسيد محمد ١ ٤٠٩، والمعني

لاس قدامة ١١ ٣٣٥، وسنن أئمة ١٠٤ ١٠٤٢، والحدود ١٥٢٥، وأبو بكر

٥٠١ و ٥٠١ ٥٠١

(٥) حلية لعنه ٣ ٣٨٦، والحاوي الكبير ١٥ ٥

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: وهو المذهب مثل ما قلناه.

والثاني أنه يزمه صلاة ركعة واحدة، لأجل أقل صلاة في لشرع، وهي الوتر<sup>(١)</sup>.

دليلاً: طريقة الاحتياط، فإن ما ذكرناه تبرأ به ذمته بلا خلاف، وليس تبرأ ذمته بصلاة ركعة واحدة بقي.

مسألة ١٨: إذا بدر أن يعتق رقبة مطلقاً، أحرأه أي رقبة أعنتها، مؤمنة كانت أو كافرة، سبيمة كانت أو معية، والأفضل أن تكون مؤمنة سليمة. ولشافعي فيه قولان، أحدهم: مثل ما قلناه، والثاني: أنه لا يجزئ إلا ما يجزئ في الكفارة، من كونه مؤمنة سبيمة من العيوب<sup>(٢)</sup>.  
دليلاً: أن ظاهر اسم لرقبة يتناوه، فيحب أن يُحرره، وما زاد عليه يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٩: إذا قال: أيمان البيعة لأرمة لي، أو حلف بأيمان البيعة لا دخلت اندر، لم يلزمه شيء، ولا يكون يميناً، سوء عني بذلك حقيقة البيعة لتي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله من المصافحة وبعده في أيام الحجاج، أو ما حدث في أيام الحجاج من اليمين بالطلاق ولعتق وغير

(١) حجة عليه ٣٩٤ ٣، ومحمود ٤٧٢ ٨ و ٤٧٧، واسمي لاس قدمه ٣٤٥، ٣٤٦،

والشرح الكبير ٣٥٩ ١١ و ٣٦٠، والنحر رجار ٢٧٢، ٥، والحاوي الكبير ١٥: ٥٠٢.

(٢) حجة عليه ٣٨٩ ٣، والنسوع ٤٦٢ ٨، والشرح الكبير ١١ ٣٦٧، والحاوي الكبير

ذلك ، سواء صرح بذلك أو نواه على كل حال .

وقال الشافعي : إن لم ينوب ذلك شيئاً كان لاغياً ، وإن نوى أيمان الحجاج وطلق ، فقال أيمان البيعة لازمة في بطلاقها وعتاقها ، انعقدت يمينه ، لأنه حلف بالطلاق ، وإن لم ينطق بذلك ونوى الطلاق والعتيق إنعقدت يمينه أيضاً ، لأنها كناية عن الطلاق والعتيق<sup>(١)</sup> .

دليلنا : أن الأصل براءة الذمة ، وانعقاد ذلك يحتاج إلى دليل ، وعليه أيضاً إجماع افرقة ، فإنهم مجمعون على أن التيمم بالطلاق والعتاق باطلة ، وهذا لو كان صريحاً هما لطل بما قساه .

مسأله ٢٠ : إذا نذر دبح آدمي ، كان نذره باطلا ، لا يتعمق به حكم ، وكان كلامه لغواً . وبه قال أبو يوسف والشافعي<sup>(٢)</sup> .

وقول أبو حنيفة : إن نذر دبح ولده فعليه شاة<sup>(٣)</sup>

وروي ذلك عن ابن عباس<sup>(٤)</sup> . وروي عنه أيضاً أنه قال : من نذر دبح ولده فعليه دم<sup>(٥)</sup> ، وإن نذر دبح غيره من أقارب آتائه وأحداه وأمهاته فلا

(١) مجموع ٤٦٢:٨ ، والمعني لاس قدمه ١١ ٣٣١ ، والحاوي بكر ١٥ ٥٠٥-٥٠٦ .

(٢) حبه النساء ٣ ٣٨٧ ، وسراي تكرن ٢ ٥٤ و ٥٥ ، والمعني ٨ ١٨ . وندبه المجدد ١ ٤١٣ ، وأحكام نكران لاس لعري ٤ ١٦٠٧ ، وشرح بكر ١١ ٣٣٨ ، والمسوط ٨ ١٣٩ ، ويدافع المصانح ٨٥:٥ ، والحاوي الكبير ١٥ ٤٨٩ .

(٣) مسوط ٨ ٣٩٨ ، و ١٤٢ ، وندبع بصدع ٥ ٨٥ ، والمعني ٨ ١٦ و ١٧ ، وحبيه النساء ٣ ٣٨٧ ، وندبه المجدد ١ ٤١٣ ، وشرح بكر ١١ ٣٣٧ ، وأحكام نكران لاس لعري ٤ ١٦٠٧ ، والميران الكبير ٢ ٥٥ ، والحاوي الكبير ١٥ ٤٨٩ .

(٤) سنن الكبرى ١ ٧٢ و ٧٣ ، والمعني ٨ ١٦ و ١٧ ، وحكام نكران لاس لعري ٤ ١٦٠٧ ، والحاوي الكبير ١٥ ٤٨٩ .

(٥) مجمع سواند ٤ ١٩٠ ، مجمع صغير ١١ ٣٥٣-٣٥٤ حديث ١١٩٩٥ ونصف

شيء عليه<sup>(١)</sup>.

وقال محمد: ان نذر ذبح ولده أو غلامه فعليه شاة، لأن تصرفه فيها سواء، وان نذر ذبح غيرهما فلا شيء عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال سعيد بن المسيب: عليه كفارة اليمين، لأنه نذر في معصية. قال: وهكذا كل نذر في معصية، فعلى النادر كفارة يمين، لأنه نذر في معصية<sup>(٣)</sup>.  
دليلاً: أن الأصل براءة الذمة، وشغلها يحتاج إلى دليل.

وروى عمران بن حصين أن النبي عليه السلام قال: «لا نذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم»<sup>(٤)</sup>، وهذا معصية، ولا يملكه بن آدم أبداً.

لمد الرزاق ٤٦٠: ٨ حديث ١٥٩٠٥.

(١) المبسوط ٨ ١٣٩ و ١٤٢، وبدائع الصنيع ٥ ٨٥، ومغنى ٨ ١٧، والحاوي الكبير ١٥ ٤٨٩.

(٢) المبسوط ٨ ١٤٢، وبدائع الصنيع ٥ ٨٥، ومغنى ٨ ١٧، وحاشية الصنيع ٣ ٣٨٧، والحاوي الكبير ١٥ ٤٨٩.

(٣) حاشية العلماء ٣ ٣٨٧، والحاوي الكبير ١٥ ٤٨٩.

(٤) كنز العمال ٧١١: ١٦ حديث ٤٦٤٦٨، ومس ابن ماجة ٦٨٦: ١ حديث ٢١٢٤، ومس

ابن أبي ٢٩ و ٣٠، ومس بد رطبي ٤ ١٨٣، حديث ٣٧، وترتيب مد الشافعي ٢ ٧٥

حديث ٢٤٩، ومس الكبرى ١٠ ٦٩، وفتح مغربي ١١ ٥٨٧، وتلخيص الخيرة ٤ ١٧٥

حديث ٢٠٥٨ وفي بعضها باختلاف يير في اللفظ.

كتاب آداب القضاء



## كتاب آداب القضاء

مسأله ١: لا يجوز أن يتورق لقضاء: لا من كان عالماً بجميع ما ولي، ولا يجوز أن يشذ عنه شيء من ذلك، ولا يجوز أن يقلد غيره ثم يقضي به. وقال الشافعي: ينبغي أن يكون من أهل الاحتداد، ولا يكون عامياً، ولا يجب أن يكون عالماً بجميع ما وليه<sup>(١)</sup>. وقال في القديم مثل ما قلناه<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حنيفة: يجوز أن يكون جاهلاً بجميع ما وليه إذا كان ثقة، ويستفتي الفقهاء ويحكم به<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الأم ٩٣:٧، وحلية العلماء ١١٤:٨، والوجيز ٢٣٧:٢، والشرح المفصل ٥٨٨، ومعني مختار ٣٧٥ ٤، والمجموع ١٥٠ ٢، وبيان الكسرى ١٨٨ ٢، وكفاية لاجبا ١٥٨ ٢، وندية المهتد ٤٤٩ ٢، والمعني لاس قدامة ٣٨٣ ١١، وشرح الكبير ٣٨٩ ١١، والأحكام السلطانية سماوردي ٦٧، وهداية المصير مع شرح فتح القدير ٤٥٦ ٥، وشرح فتح القدير ٤٥٦:٥، وتبيين الحقائق ١٧٦:٤، والبحر الزخار ١١٩:٦.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي: ٦٧.

(٣) مدائع مصانع ٥٧، وشرح فتح القدير ٤٥٦ ٥، وهدية ٤٥٦ ٥، وتبيين مختار ١٧٦ ٤، والفواوى امدية ٣٠٧:٣، والمعني لاس قدامة ٣٨٣-١١، وحسنه بعبء ١١٥ ٨، والشرح الكبير ٣٨٩:١١، والبحر الزخار ١٢٠:٦.

ووافقنا في العامي أنه لا يجوز أن يفتي.

دليلاً: إجماع لفرقة وأحبارهم<sup>(١)</sup>، وأيضاً تولية «سولاية» لم لا يحبسها قبيحة في العقول، بأدلة ليس هذا موضع ذكرها، يتبها في غير موضع، وأيضاً ما عتراه مجمع على جواز توليته، وليس على ما قالوه دليل.

وأيضاً قبوله تعالى: «وإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله وإلى رسوله»<sup>(٢)</sup> وقال: «وما احتدعتم فيه من شئ فحكمه إلى الله»<sup>(٣)</sup> ثبت أن الرجوع إلى الحجة لا غير، وأيضاً قوله: «وأن حكم بينهم بما أمر الله»<sup>(٤)</sup> ومن حكم بالتفقد فما حكم بما أمر الله.

وأيضاً روي عن أبي علي عليه السلام أنه قال: «الفصاة ثلاثة: واحد في الحجة واثنتان في إمار، والدي في الحجة رجل عرف الحق فاحتهد، فحكم فعدس، ورجل عرف فحكم فحار فذاك في النار، ورجل قضى بين الناس على جهل فذاك في النار»<sup>(٥)</sup>. ومن قضى بالفتيا فقد قضى على جهل.

وروي الشافعي في حديث رفعه إلى ابن عمر، قال في رجل قضى بغير علم: فذلك في النار<sup>(٦)</sup> ومن قضى بالفتيا فقد قضى بغير علم، لأن الفتيا لا

(١) بحسن لسرق ٢٠٥ حديث ٦٠، والكافي ٤٠٩:٧ حديث ٢.

(٢) لـ ٥٩

(٣) شعور ١٠

(٤) دينة ٤٩

(٥) سنن أبي داود ٣ ٢٩٩ حديث ٣٥٧٣، وسنن أبي حمزة ٢ ٧٧٦ حديث ٢٣١٥، وتنجيخ

الخير ٤ ١٨٥ حديث ٢٠٨٢، وكبر مع ١١٠٦ حديث ١٤٩٨١ ١٤٩٨٢ وفي الجمع

باختلاف يسير في اللفظ.

(٦) لم ألق على هذا حديث في مصدره من المصادر المسطرة.



تفضي الى علم.

وروي أنّ النبي عليه السلام لما بعث معاذاً الى اليمن قال: بم تفضي  
سبهم يا معاذ؟ قال: بكتب الله، قال: فان لم تجد؟ قال: فسنة رسول  
الله، قال: فان لم تجد؟ قال: اجتهد رأيي - وفي بعضها استأذن حلسائي -  
فقال النبي: الحمد لله لدي وفق رسول الله صلى الله عليه وآله<sup>(١)</sup>، ولم يقل أقصد  
العماء.

ولأنه إجماع الصحابة فإن الكل اجتهدوا وتركوا التقليد في مسألة الحرام  
والمشتركة، وميراث الجدة، والعول، ولم يرجع بعضهم الى معص في تقليد،  
فثبت بذلك أنهم أجمعوا على ترك التقليد، وعده أي حنيفة يقدّر العالم  
ويقضي بقوله<sup>(٢)</sup>.

وروي عنه عليه السلام أنه قال: «من قضى بين الناس على جهل فهو  
في النار»<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٢: إذا كان هناك جماعة يعلمون لفضاء على حد واحد، فعين  
الإمام وحداً منهم، هؤلاء، لم يكن له الامتناع من قبوله.  
وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، والآخر يجوز له الامتناع،

(١) سنن أبي داود ٣٠٣، ٣ حديث ٣٥٩٢، ومسند سمرقدي ٣ ٦٦٦ حديث ١٣٢٧، ومسند الدارمي  
١ ٦٠، ومسند أحمد ج ٥ ٢٣٠ و ٢٣٦ و ٢٤٢، ونصب لرامة ٤ ٦٣، ونسب الحبر  
١٨٢: ٤ حديث ٢٠٧٦ باختلاف في اللفظ.

(٢) أنظر حلية العلماء ١١٥، ٨، وندية مجتهد ٤٤٩، ٢، ومعني لاس فداة ١١ ٣٨٣، وشرح  
الكبير ١١: ٣٨٩، وندائع لصديق ٥٧، ولاحكام السطحية بساوري، ٦٥ و ٦٦،  
والفتاوى الهندية ٣ ٣٠٧.

(٣) قطعة من الحديث المعده قبل قليل فلاحظ.

لأنه من فروض الكفايات<sup>(١)</sup>.

دليلاً: أن الإمام معصوم عند، فإذا أمر بأمر لا يجوز خلافه، لأن ذلك معصية واثم، يستحق فعده الإثم والعقاب.

مسألة ٣: لا يكره الخوض في المساجد بلقضاء بين الناس، وبه قال الشعبي، ومالك، وأحمد، وسحاق<sup>(٢)</sup>.

وقال عمر بن عبد العزيز: إنه يكره ذلك أن يقصده<sup>(٣)</sup>.

وروى سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب كتب إلى القضاة أن لا تقضوا في المساجد<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعي: ذلك مكروه<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي حنيفة روايتان: أحدهما مثل ما قلناه، ولأخرى مثل قول

(١) حصة علماء ١١٣٨، والمحفوظ ٢٠ ١٢٦، ولو جاز ٢ ٢٣٧، والشرح لو فتح ٥٨٧، ومعني المحتاج ٤: ٣٧٣، والميران الكبير ٢: ١٨٩.

(٢) مدونه بكري ١٤٤٠، وأظهر مدارك ٣ ١٩٩، ومعني لاس قدمه ١١ ٣٨٩، والشرح الكبير ١١ ٣٩٨، وحشية العلماء ٨ ١٢٥، ورحمة الائمة ٢ ١٩، وسرر بكري ٢ ١٨٩، وفتح لاري ١٣ ١٥٥ و ١٥٦، ونصب الرتبة ٤ ٧٢ و ٦٠ وي بكي ١٦ ٣١.

(٣) السنن الكبير ١٠: ١٠٣، وفتح الباري ١٣ ١٥٦.

(٤) والحدوي الكبير ١٦ ٣١، ومعني لاس قدمه ١١ ٣٨٩، وفيه روي أن عمر كتب إلى لقاسم بن عبد الرحمن أن لا يقضي في المسجد.

(٥) لأمر ٦ ١٩٨، ورحمة الائمة ٢ ١٩٠، ولو جاز ٢ ٢٤٠، والشرح لو فتح: ٥٩٢، ومعني المحتاج ٤ ٣٩٠، وميران بكري ٢ ١٨٩، وحشية العلماء ٨ ١٢٥، وكفاية الاحبار ٢ ١٥٩ و ١٦٠، ومعني لاس قدمه ١١ ٣٨٩، والشرح الكبير ١١ ٣٩٨، وهداية ٥ ٤٦٥، وشرح فتح العدير ٥ ٤٦٥، وفتح لاري ١٣ ١٥٦، ونسب الحقائق ٤ ١٧٨، والحرر بحار ٦ ١٢٥، والسنن الكبير ١: ١٠٢، وأخاوي الكبير ١٦: ٣١.

الشافعي<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أن الأصل حوار ذلك، والمنع يحتاج إلى دليل، ولأن النبي عليه السلام لا خلاف أنه كان يقضي في المسجد، فلو كان مكروهاً ما فعله، وكذلك كان أمير المؤمنين عليه السلام يقضي بالكوفة في الجمع، ودقة لقضاء معروفة أني يوماً هذا، وهو إجماع الصحابة<sup>(٢)</sup>.

وروي أن عمر بن الخطاب وعثمان كآبا يقضيان في المسجد بين الناس، ولا يخالف لهما<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٤: يكره إقامة الحدود في المساحد، وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٤)</sup>. وحكي عن أبي حنيفة حوازه<sup>(٥)</sup>، وقال: يفرش نطم<sup>(٦)</sup>، فإن كان منه حدث يكون عليه.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٧)</sup>، ونصباً فإن إقامة الحدود القتل

(١) المسود ١٦ و١٧، وبدائع الصنيع ١٣٧، ولب ٢٧٣، وأهذية ٤٦٥٥، وشرح فتح بقدير ٤٦٥٥، وبيش خفث ١٧٨٤، ولبابى هديه ٣١٩٣، وحجة العلماء ١٢٥٨، ورحمة لأمة ٢. ١٩، وبحر نرجار ١٢٦٩، وحاوي الكبير ٣١: ١٦.

(٢) صحيح لبحاري ٨٥٩ و٨٦، وبدائع الصنائع ١٣٧، ونصب لرية ٤٧١.

(٣) يعني لابن عديمه ١١ و٣٨٩، وشرح الكرم ١١ و٣٩٨، وبدائع الصنائع ١٣٧، ونصب لريته ٤٧٢: ٤، وحاوي الكبير ٣١: ١٦.

(٤) لأم ٦ و١٩٨، والمدونة الكبرى ١٤٤: ٥، والمبسوط ١٦ و١٠٧، وبدائع الصنائع ٧: ٦٠، وفتح الباري ١٣ و١٥٧، وسنن الكبرى ١٠ و١٠٣، وحاوي الكبير ١٦ و٣٢.

(٥) الحاوي الكبير ٣٢: ١٦.

(٦) الطع قطعة من الأدم تطرب ليعرب ٨ و٣٥٧، مادة (طع).

(٧) من لا يحضره الفقيه ١ و١٥٤ حديث ٧١٦، وخصار ٢ و٤١٠ حديث ١٣، وعين انشراح ٣١٩٠٢ حديث ٢، والتهذيب ٣: ٢٤٩ حديث ٦٨٢.

على وجه القصاص، ولا يمسك ذلك من نجاسة، والمسجد يزره عن ذلك،  
والطع غير مابع من النجاسة، لأن الطع إذا كان في المسجد فالنجاسة  
تحصل فيه، وذلك لا يجوز.

وروي عن ابن عباس أن النبي عليه السلام قال: «لا تقام الحدود في  
المساجد»<sup>(١)</sup>.

وروي حكيم بن حرام، أن النبي عليه السلام «نهى أن تقام الحدود في  
المساجد، وأن يستقاد فيها»<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٥: من شرط القاضي أن يكون عدلاً، ولا يجوز أن يكون فاسقاً،  
وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

وقال الأصم: يجوز أن يكون فسقاً<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: إجماع العروة، بل إجماع الأمة، لأن خلاف الأصم قد تقرص،  
وأيضاً من جوارياه بجمع على حوار توليته، وما ذكره ليس به دليل.

(١) من سمردي ١٩٤ حديث ١٤٠١، ومن ساحة ٢ ٨٦٧ حديث ٢٥٩٩، ومن

الدرقطني ١٤١٣ - ١٤٢٠ حديث ١٨٠ و ١٨١، ومن اندرسي ١٩٠٢، ومن مجمع كبير

٦١١ حديث ١٠٨٤٦، ونصب الرية ٣٤٠.٤، ونحصر خير ٤ ٧٧ حديث ١٨٠٠

(٢) من اندرطني ٨٦.٣ حديث ١٣ و ١٤، ومن حدس حسن ٣ ٤٣٤، ومن كبير

٣٢٨.٨ و ١٠٣:١٠.

(٣) لمعي لابن قدامة ١١ ٣٨٢، وندية محمد ٢ ٤٥١، وحب العروة ٨ ١١٣، وكافية الأخيار

٢ ١٥٨، والمجموع ٢٠: ١٢٦، والوحي ٢ ٢٣٧، والندية المطبوع مع شرح فتح القدير ٥ ٤٥٥،

والأحكام السلطانية للماوردي: ٦٦، وأسهل المدارك ٣: ١٩٦، والبحر الرخار ٦: ١١٩،

والشرح الكبير ١١: ٣٨٧.

(٤) حبة العلم ٨ ١١٣، ومعي لابن قدامة ١١ ٣٨٢، والبحر الرخار ٦ ١١٩

مسألة ٦: لا يجوز أن تكون المرأة قاضية في شيء من الأحكام، وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يجوز أن تكون قاضية فيما يجوز أن تكون شاهدة فيه، وهو جميع لأحكام إلا الحدود واقصاص<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن جرير: يجوز أن تكون قاضية في كل ما يجوز أن يكون الرجل قاضياً فيه، لأنها تعد من أهل الاجتهاد<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أن حوازيك يحتاج إلى دليل، لأن القضاء حكم شرعي، فمن يصلح له يحتاج إلى دليل شرعي.

وروي عن النبي عليه السلام أنه قال: «لا يفلح قوم وليتهم امرأة»<sup>(٤)</sup>.

(١) حية ص ١١٤، ٨، وكلمة لأب ٢، ١٥٨، ولوح ٢، ٢٣٧، والسراج الوقاج: ٥٨٨، ومعني المحتاج ٤: ٣٧٥، والمجموع ٢٠: ١٥٠، والبيان الكبير ٢: ١٨٩، وتبيين الحقائق ٤: ١٨٧، وإحواي الكبير ١٦: ١٥٦.

(٢) لمدينة مطبوع مع شرح فتح المديرة ٥، ٤٨٥، وشرح فتح المديرة ٥، ٤٨٥، واللب ٣، ٢١١، وتبيين الحقائق ٤: ١٨٧، والمعنى ٩، ٤٢٩، والمعنى لاس مقدمة ١١، ٣٨١، والشرح الكبير ١١، ٣٨٧، وسنة المجدد ٢: ٤٤٩، وحية ص ٨، ١١٤، والمجموع ٢٠، ١٥٠، والميران لكبرى ٢، ١٨٩، وسل الاوطار ٩، ١٦٨، ولأحكام السطحية لمارودي ٦٥، والحدوي لكبرى ١٦: ١٥٦.

(٣) معني لاس مقدمة ١١، ٣٨١، وشرح كبير ١١، ٣٨٧، وحية ص ٨، ١١٤، والمجموع ٢، ١٥١، والميران لكبرى ٢، ١٨٩، وسنة المجدد ٢، ٤٤٩، وإحواي لكبرى ١٦: ١٥٦.

(٤) روي حديث بن عباس عتقه من «من افصح قوم ولوا امرأته» و«لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» وفي بعضها من يفلح قوم أنصب. أنظر لمعي لاس مقدمة ١١، ٣٨١، والشرح الكبير ١١، ٣٨٧، وكر لسان ٦، ٧٩ حديث ١٤٩٢٢، وسليح خير ٤، ١٨٤ حديث ٢٠٨١، والبحر الزخار: ١١٨.

وقد عليه السلام: «أخروهن من حيث أخرهن الله»<sup>(١)</sup> فن أجاز لها أن تلي القضاء فقد قدمها وأخر الرجل عنها.

وقال. من فاتته شيء في صلاته فليسبح، قال التسبيح للرجال والتصديق للنساء<sup>(٢)</sup>، قال النبي عليه السلام منعها من الطق لئلا يسمع كلامها، مخافة الافتتان بها، فبأن تُمنع للقضاء لذي يشتمل على الكلام وغيره أولى.

مسألة ٧: إذا قضى الحاكم بحكم فأخطأ فيه، ثم بان أنه أخطأ، أو بان أن حاكماً كان قبله قد أخطأ فيما حكم به وحب نقضه، ولا يجوز الاقرار عليه بحال.

وقال الشافعي: إن أخطأ فيما لا يسوع فيه الاجتهاد، بأن حالف نص كتاب، أو سنة، أو إجماعاً، أو دليلاً لا يحتمل إلا معنى واحداً - وهو لقياس الجلي على قول بعضهم، والقياس الحلي والواضح على قول اساقين مهم - فإنه ينقص حكمه، وإن أخطأ فيما يسوع فيه لإجتهاد، لم ينقص حكمه<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك وأبو حنيفة: إن خالف كتاب الله أو سنة لم ينقص حكمه،

(١) عمده القرى ٥ ٢٦١، ونصف لعبد لراى ٣ ١٤٩، وشرح فتح المديد ١ ٢٥٣ و ٢٥٥.

وسل الاوصار ٣ ٢٢٠، ونصف برائه ٣٦٢، ولبحر برحار ٦ ١١٨.

(٢) سنن ترمذي ١ ٣١٧، وموطأ مالك ١ ١٦٣ حديث ٦١، وسنن ترمذي ٢ ٨٣، وفيه

«وخصم» وهو دليل حديث طويل، وهكذا ٣ ٣ وسند محمد بن حنبل ٥ ٣٣٣. اختلاف

يسير في لفظ

(٣) الأتم ٦ ٤ ٢١٢، ومختصر مري ٢٩٩، ومعني مختار ٤ ٣٩٦، وسراج الوفاة ٥٩٣،

ومجموع ٢٠ ١٣٨، وروح ٣ ٢٤١، والمعني لاس قدومه ١١ ١٠٤ و ٤ ٥، وشرح الكبير

١١ ٤١٣، والبحر الزخردية ٦ ١٣٦، وحوي الكبير ١٦ ١٧٢ - ١٧٣.

وان خالف الإجماع نقض حكمه<sup>(١)</sup>.

وباقض كل واحد أصله، فقل ذلك: إن حكم بالشفعة لبحار نقض حكمه<sup>(٢)</sup>. وهذه مسألة خلاف.

وقال محمد بن الحسن: إن حكم بالشاهد واليمين نقض حكمه<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن حكم بالقرعة بين العبد، أو بحوازيع ما تركت التسمية على ذمحه عامداً نقض حكمه، لأنه حكم بحوازيع الميتة<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: إجماع العرف وأحارهم<sup>(٥)</sup>، وأيضاً فقد ثبت عندنا أن الحق في واحد، وإن القول بالقياس والاجتهاد باطل، فادّعت ذلك فكل من قال بهذا قال بما قلده، وأما خالف في ذلك من حور لاجهاد.

وروي عن النبي عليه السلام أنه قال: «من أدخل في دين ما ليس منه فهو رذ»<sup>(٦)</sup>.

(١) الحاوي الكبير ١٦: ١٧٣، وقد شرب مصدر إذا بكته والخمينة سورة في بعض الحكم محدثته ابن بعض من كتب وصيه وجمع، وقد شربى بعض المذكور، فلاحظ على سنن لمثبات أسهل المد ٣: ٢٠٣ و ٢٠٤، وندائع لصانع ١٦: ١٤٧، وأهداية ٥: ٤٨٧، واللباب ٣: ٢١٤، وسينن جدي ٤: ١٨٨، نعمه شربى يقول المذكور من فداة في المعنى ١١: ٤٠٥، والشرح الكبير ١١: ٤١٣ فلاحظ.

(٢) نعي لابن فداة ١١: ٤٠٥، والشرح الكبير ١١: ٤١٣، وحريين كبير ١٦: ١٧٤.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) الكافي ٧: ٤٠٧ - ٤٠٨ حديث ١ - ٤، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ٥ حديث ١٤ و ١٥، ودعائم الإسلام ٢: ٥٣٧، والتهذيب ٦: ٢٢١ حديث ٥٢٢ - ٥٢٤.

(٦) حاوي كبير ١٦: ١٧٤، ورواه سنن أبي حمزة الاحمدي في عوالي الأثر ١: ٢٤٠ حديث ١٦٠ مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وآله.

وقال عليه السلام: «ردوا الجهالات إلى السنن»<sup>(١)</sup> وهذه جهالة.  
وروي عن عمر: أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري كتاباً يقول فيه:  
ولا ينعث قضاء قضيت به اليوم، ثم رجعت رأيك، فهديت لرشدك، أن  
تراجع، فإن الحق قديم ولا يطلبه شيء وإن الرجوع إلى الحق أولى من  
التماذي في الباطل<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٨: إذا عُزل حاكم، فادعى عليه إنسان أنه حكم على شهادة  
فاسقين، وأخذ منه مالا ودفعه إلى من ادعاه، سُئل عن ذلك، وإن عترف  
به لرمه الضمان فلا خلاف، وإن أنكر كان على المدعي البيّنة، وإن لم  
يكن معه بيّنة كان القول قوله مع يمينه ولم يكن عليه بيّنة على صفة الشهود.  
وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: عليه إقامة البيّنة على ذلك، لأنه قد اعترف بالحكم،  
ونقل المال عنه إلى غيره، وهو يدعي ما يربل صمائه عنه فلا يقبل منه<sup>(٤)</sup>.  
دليلنا: أن الظاهر من لحاكم أنه أمين كالمودع، فلا يطلب ما بيّنة،  
ويكون القول قوله مع يمينه.

مسألة ٩: الترجمة لا تثبت إلا بشهادة شاهدين، لأنها شهادة، وبه قال

(١) إسناده صحيح، وروى في المجموع ١٥٥٠٢، مطبوع «ردو حجه لاب ابن المنذر».

وروي في عوالي اللآل ١: ٢٤٠، مطبوع «ردو حجه لاب».

(٢) سنن أبي داود ٢٠٦: ٤، حديث ١٥ و ١٦، والسنن الكبرى ١١٩: ١٠.

(٣) السراج الوقاج: ٥٩٠، ومعني المحتاج ٣٨٤: ٤.

(٤) هداية ٥٣١: ٥، وشرح فتح المديح ٥٣١: ٥، وبيّن المحتاج ٢٠٥: ٤.



الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يفتقر إلى عدد، بل يقتل فيه شهادة واحد، لأنه خبر، بدليل أنه لا يفتقر إلى لفظ الشهادة<sup>(٢)</sup>.  
 دليلنا: أن ما اعتبرناه مجمع على قوله، وما دعوه ليس عليه دليل، وقد عثر الشافعي لفظ لشهادة في ذلك.

مسألة ١٠: إذا شهد عند لحاكم شاهدان يعرف إسلامهما، ولا يعرف فيهما حرج، حكم بشهادتهما، ولا يصف على السحت إلا أن يخرج للحكم عليه فيهما، بأن يقول: هما فاسقان، فحيث يجب عليه لبحث.  
 وقال أبو حنيفة: إن كانت شهادتهما في الأموال، والكيح، والطلاق، والسب كما قلناه. وإن كانت في قصاص، أو حد لا يحكم حتى يبحث عن عدالتهما<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي: لا يجوز له أن يحكم حتى يبحث

(١) الأم ٢٠٤ ٦، ومختصر سري ٢٩٩، وحلية العبد ١٤٦، ٨، والوحي ٢٤١٠: ٧، ومجموع ١٦٧٢: ١٧٠، وسيرت الكبرى ١٩٠٢، ورحمة الامة ٢ ١٩١، ومعني لاس عدالة ١١ ٤٧٥ و ٤٧٦، وشرح الكبير ١١ ٤٥٤، وعمدة القاري ٢٤ ٢٦٦ و ٢٦٧، وفتح سري ١٣ ١٨٦، والحاوي الكبير ١٦: ١٧٦.

(٢) مبسوط ١٦ ٨٩، وعمدة القاري ٢٤ ٢٦٧، وفتح سري ١٣ ١٨٦، وبدائع الصنائع ١١ ٧، وحلية العبد ١٤٦، ٨، وسيرت الكبرى ٢ ١٩٠، ورحمة الامة ٢ ١٩١، والمعني لاس عدالة ١١ ٤٧٦، وشرح الكبير ١١ ٤٥٤، وسيرت المحدثين ٤ ٢١٢، وابتهاج الرحلة ١٢٨، والحاوي الكبير ١٦: ١٧٦.

(٣) حنف ٢ ٧٧٦، ولد ٣ ١١٤٤، وهدية ٦ ١٢، وشرح مع القدر ٦ ١٢، ومعني لاس عدالة ١١ ٤١٦، والشرح الكبير ١١ ٤٤١، وحلية العبد ٨ ١٧٨، وهدية ٢ ٤٥١، والدمع لاحكام بغداد ٣ ٣٩٦، والحاوي الكبير ١٦ ١٧٩.

عنها، فإذا عرفها عدلين حكم، وآلا توقف في جميع الأشياء، ولم يقتصوا به شيئاً دون شيء<sup>(١)</sup>.

دليلاً: إجماع المروة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً الأصل في الاسلام العدالة، والعسق طار عليه يحتاج إلى دليل. وأيضاً نحن نعلم انه ما كان البحث في أيام النبي عليه السلام، ولا أيام الصحابة، ولا أيام التابعين، وما هو شيء أحدثه شريث بن عبد الله القاسي<sup>(٣)</sup>، فهو كان شرطاً ما أجمع أهل الأعصار على تركه.

مسألة ١١: التخرج والتعديل لا يقل إلا عن اثنين يشهدان بذلك، فإذا شهدا بذلك عمل عليه، وانه قال مالك ومحمد والشافعي<sup>(٤)</sup>.

(١) مختصر مرقى ٣٠٠، وحلية العلماء ٨ ١٢٨، وكفاية الأخبار ٢ ١٦٢، والوحي ٢ ٢٤٢، وسراج بوقح ٥٩٤، ومعني مجمع ٤ ٤٠٣، والمعني لانس قدانه ١١ ٤١٦، وشرح كبير ١١ ٤٤١، ولسف ٢ ٧٧٦، ولسف ٣ ١٨٥، وهديته ٦ ١٢، وشرح فتح بقدير ٦ ١٢، واخاوي الكبير ١٦ ١٧٩.

(٢) أنظر انكي ٧ ٣٩٥، باب ما يرد من الشهود، ومن لا يقتصره الفقه ٣: ٢٥، باب ما يجب رده شهادته وبحب قبوله، ولهديب ٦ ٢٤٢ حديث ٥٩٨، ودعائم الاسلام ٢ ٥٠٩ حديث ١٨٢٠.

(٣) شريث بن عبد الله بن أبي شريث السلمي، أبو عبد الله الكوفي، لقاسي، روى عن زياد بن علفه وأبي إسحاق سبيعي وعبد الملك بن عمير وغيرهم. وعنه بن مهدي ووكيع ونحى بن آدم ومحمد. ورواه (٩٠) ومات سنة سبع وسبعين ومائة، كذا رجه غير واحد، تهذيب التهذيب ٤ ٣٣٣ - ٣٣٧.

(٤) لأم ٦ ٢٠٥، ومختصر لمري ٣٠٠، والمدينة لكبرى ٥ ٢٠٢، واللسف ٢ ٧٧٥، والوحي ٢ ٢٤٢، ومذائع مصنف ٧ ١١، وهديته ٦ ١٥، وشرح فتح بقدير ٦ ١٥، والمعني لانس قدانه ١١ ٤٤٢، ورحمة الاقاة ٢ ١٩١، والميزان الكبير ٣: ١٩٠، والوحي ٢ ٢٤٢، وكفاية الأخبار ٢ ١٦٢، ومجموع ٢٠ ١٣٥، وحلية علماء ٨ ١٢٩، واخاوي الكبير ١٦ ١٨٧.

وقال أبو حيفة وأبو يوسف: يجوز أن يقتصر على واحد، لأنه إخبار<sup>(١)</sup>. وذكر الداركي<sup>(٢)</sup>، عن أبي إسحاق<sup>(٣)</sup>، أنه قال: العدد معتبر فيمن يزكي الشاهدين، ولا يعتري أصحاب مسألة، فإذا عاد إليه صاحب مسألة فإن حرج توقف في الشهادة، وإن ركاه نعت الحاكم إلى المسؤول عنه، وإدراكه اثبات عمل على ذلك<sup>(٤)</sup>.

دليلاً: أن الجرح والتعديل حكم من الأحكام، ولا يثبت الأحكام إلا بشهادة شاهدين، ولأن ما قلناه يجمع على وقوع الجرح به، وما ذكره ليس عليه دليل.

مسألة ١٢: إذا شهد ثلث بالخرج، وشهد آخران بالتعديل، وجب على الحاكم أن يتوقف.

وقال الشافعي: يعمل على الجرح دون التعديل<sup>(٥)</sup>.

(١) التلخيص ٧٧٦: ٢، وبدائع الصنيع ١١٧، وهديّة ١٥٠٦، وشرح فتح مقيّد ١٥٠٦، والمعي لابن قدامة ١١: ١٢٢، ورحمة الامة ١٩١: ٢، وسرايا الكبرى ٢: ١٩٠، وحلية لعلماء ٨: ١٢٩، والحاوي الكبير ١٦: ١٨٧.

(٢) أبو تمام، عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الداركي، درس ببيسابور ثم رحل إلى بغداد وبها إليه رئاسة القسم بـ، وكان يود تحديث اصحابها في وقته، توفي هو بعدد يوم الجمعة ثلاث عشرة ليلة حلت من شوال سنة خمس وسبعين وثلاثمائة، جفات الشافعية ٣١: ٣١، وطيقات لشافعية الكبرى ٢: ٢٤٠.

(٣) هو أبو إسحاق لمروزي يرمي بن أحمد تقدمت برحمته في المائة ٣٧ من كتاب الطلاق.

(٤) حلية العباد ٨: ١٢٩.

(٥) الأم ٦: ٢٠٥، ومختصر المزني ٣٠٠، والوجيز ٢: ٢٤٣، والمجموع ٢٠: ١٣٦، والسراج الوهاج: ٥٩٥، ومغني المحتاج ٤: ٤٠٥، والشرح الكبير ١١: ٤٥٢، والمعي لابن قدامة ١١: ٤٢٩.

وقال أبو حنيفة: يقلل لأمران، فيقاس المخرج على لتركية<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: أنه إذا تقبل الشهادتين، ولا ترحم لأحد الشاهدين، وجب  
 التوقف.

مسألة ١٣: لا يغل الخرج إلا مُفسراً، وتقبل التزكية من غير تفسير، وبه  
 قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة يقلل الأمران مطلقاً<sup>(٣)</sup>، فيقاس لخرج على التزكية.  
 دليلنا: أن السب يحتفون فيما هو خرج وما ليس بخرج، فيحب أن  
 يُفسر، فإنه ربما اعتقد فيما ليس بخرج أنه خرج، فإذا فسره عمل القاضي ما  
 يقتضي لشرع فيه من تعديل أو خرج.

مسألة ١٤: شارب لببب يفسق عبداً، وبه قال مالك<sup>(٤)</sup>.  
 وقال الشافعي: لا يفسق<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم، وأيضاً السيد والخمر عندنا سواء، وقد  
 دللنا عليه فيما مضى، ومن أحكام الخمر فسق من شره سلا خلاف،

(١) بدائع الصنائع ١١:٧.

(٢) حنية العلماء ٨: ١٢٩، ومعني مختار ٤: ٤٠٤، والسراج الموضح ٥٩٥، والمجموع ٢٠: ١٣٦،  
 والمعني لاس قدمه ١١: ٤٢٤، وشرح الكبر ١١: ٤٤٨، وحاوي الكبر ١٦: ١٩٢.

(٣) بدائع الصنائع ٧: ١١، وحنية العلماء ٨: ١٢٩، والمعني لاس قدمه ١١: ٤٢٤، وشرح الكبير  
 ١١: ٤٤٨، والحاوي الكبير ١٦: ١٩٢.

(٤) حلية العباد ٨: ٢٥٢، والحاوي الكبير ١٦: ١٩٣.

(٥) لأم ٦: ٢٠٦ و ٢٠٧، ومختصر المربي ٣١١، وحنية العلماء ٨: ٢٥١، والوجيز ٢٠٠: ٢٥٠،  
 والمجموع ٢٠: ٢٢٩، والحاوي الكبير ١٦: ١٩٣.

فكذلك حكم النبيذ<sup>(١)</sup>.

مسألة ١٥: إذا حضر الغريب في بلد عند الحاكم، فشهد عبده اثنان، فإن عرفوا بعدلة حكم، وإن عرفوا بالفسق وقف، وإن لم يعرف عدالة ولا فسقاً بحث عنها، وسواء كان له لسيء الحسنة والمطر الخميل وظاهر الصدق، وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: «إن كان المطر الحسب توسم فيهما بعدالة، حكم بشهادتهما»<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: قوله تعالى: «فإن لم يكونا رحيين فرجل وامرأتان ممن ترصدون من الشهداء»<sup>(٤)</sup> وهذا ما رضي بهما.

مسألة ١٦: إذا حصر خصمان عند القاضي، فدعى أحدهما على الآخر مالاً، فأقر له بذلك، فسان المقر له القاضي أن يكتب له بذلك محضراً، والقاضي لا يعرفها، ذكر بعض أصحابنا أنه لا يجوز له أن يكتب، لأنها يجوز أن يكونا استعاراً سائلاً مطلقاً وتواطئاً على ذلك. وبه قال ابن جرير الطبري<sup>(٥)</sup>.

وقال جميع الفقهاء أنه يكتب، وتخليها حلالها التامة، ويضبط

(١) تقدم في كتاب الأشربة (مسألة ٣) ملاحظ.

(٢) حله بمئة ٨، والمعي لاس مداه ١١ ٤١٦، وحدوي الكبير ١٦ ١٧٩.

(٣) أسهل إندارك ٣ ٢٠٧، وحله بمئة ٨ ١٤٤٠، وحدوي الكبير ١٦ ١٧٩.

(٤) لبقرة: ٢٨٢.

(٥) لم أظفر على قول مطبوعي في مخطأته في المصادر لتوفره، بل ذكر النعمان من دون نسبة ابن قدامة في منية ١١: ٤٣٢ ملاحظ.

ذلك<sup>(١)</sup>.

والذي عدي أنه لا يمنع ما قاله الفقهاء، فإن الصبغ داخلية يمنع من استعارة لنسب، فانه لا يكاد يتفق ذلك، والذي قاله بعض أصحابنا يُحمل على أنه لا يجوز أن يكتب، ويفتصر على ذكر نسبها، فإن ذلك يمكن استعارته، وليس في ذلك نص مسد عن أصحابنا يرجع إليه.

مسألة ١٧: إذا رجع له خصمان، فذكر لدعي أن حخته في ديوان الحكم، فأخرجها احكام من ديوان الحكم محتومة بختمه، مكتوبة بخطه، فإن ذكر أنه حكم بذلك حكم له، وإن لم يذكر ذلك لم يُحكم له به، وبه قال أبو حنيفة ومحمد والشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف: يعمل عليه، ويُحكم به، وإن لم يذكره، لأنه إذا كان بخطه محتوماً بختمه، فلا يكون إلا حكمه<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: قوله تعالى: «ولا تقف ما ليس لك به علم»<sup>(٤)</sup> فاد لم يذكره لم يعلم، ولأن الحكم أعلى من الشهادة بدلالة أن الحكم يلزم والشاهد يشهد.

ثم ثبت أن الشاهد لو وجد شهادته تحت ختمه مكتوبة بخطه لم يشهد

(١) الأم ٦: ٢٠٤، ومختصر المري ٢٩٩ و ٣٠٠، ومعني لابس قدامه ١١: ٤٣١

(٢) الأم ٦: ٢١١، ومختصر المري ٣٠، وحسنه المعني ٨: ١٤١، ومعني لاحتاج ٤: ٣٩٩، وسراج

الوقوع: ٥٩٣، ومجموع ٢٠: ١٦٦، ومعني لابس قدامه ١١: ٤٣٥ و ٤٣٦، والمعاني الهدية

٣: ٣٤٠، والمحاوي الكبير ١٦: ٢٠٦.

(٣) حسن المعني ٨: ١٤١، والمعني لابس قدامه ١١: ٤٣٥ و ٤٣٦، والمعاني هدية ٣: ٣٤٠،

والمحاوي الكبير ١٦: ٢٠٦.

(٤) الاسراء: ٣٦.

بها ما لم يذكر، فما لا يحكم بها إذا لم يذكر أولى وأحرى.  
ولأن لخط يشبه الخط، ومعه أنه قد يكتب مثل خطه، ويحتل عليه  
ويتركه في ديونه، فلا يجوز قول ذلك إلا مع العلم.

مسألة ١٨: إذا ادعى مدع حقاً على غيره، فأنكر المدعى عليه، فقال  
المدعى للحاكم أنت حكمت به بي عليه، فذكر الحاكم ذلك مضاه بلا  
خلاف، وإن لم يذكره فقامت البيعة عنده أنه قد حكم به لم يقلل الشهادة  
على فعل نفسه، وبه قال أبو يوسف والشافعي<sup>(١)</sup>.  
وقال بن أبي ليلى وأبو حنيفة ومحمد: يسمع الشهادة على فعل نفسه  
ومضيه<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: أن الأصل براءة الدمة للمدعى عليه، وشعبها يحتاج إلى دليل.  
واستدل المخالف بما روي: أن النبي عليه السلام صلى الظهر وسلم في  
اثنين، فقام ذو اليمين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟  
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أحقاً بقول ذو اليمين؟ قالوا: نعم،  
فقام رسول الله صلى الله عليه وآله، فصلى ركعتين، ومسحاً لسهو<sup>(٣)</sup>. فإذا  
جاز أن يقبل قول غيره في فعل نفسه في الصلاة، فكذلك في مسائلنا.

(١) الأم ٦ ٣١١، وحلية العلماء ٨ ١٢٤، والوحي ٢ ٢٤١، وسراج النواحي ٥٩٣، ومعني  
المحتج ٣٩٩، ٤٠٤، والمجموع ٢٠ ١٦٧، والمعني لاس قدامة ١١ ٤٣٧، والشرح الكبير ١١ ٤٦٢  
و٤٦٣، ولغاتوى هدية ٣ ٣٤٠، والحاوي الكبير ١٦ ٢٠٨.  
(٢) لمعي لاس قدامة ١١ ٤٣٧، والشرح الكبير ١١ ٤٦٢، وحلية العلماء ٨ ١٢٤، والحاوي  
الكبير ١٦ ٢٠٨.

(٣) أنظر مصادر الحديث وما غلق عليه في المسألة (١٥٤) من كتاب الصلاة

وهذا عبدا حرا باطلا، ولو كان صحيحاً لم يجوز أن تُفيس عبه غيره.  
لأننا لا نقول بالقياس.

مسألة ١٩: إذا شهد شاهدان على الحاكم بأنه حكم بما ادّعه المدعي وأنصفه، وعلم الحاكم أنها شهادة بالزور، فنص ذلك الحكم وأبطه، فإن مات بعد ذلك أو عزل فشهد بانه عدا حاكم حراً، لم يكن له أن يمضيه عند الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: بل يقلبه ويعمل عبه<sup>(٢)</sup>.

وهو الذي يهوى في نصي، لأنّ لشرع قد حوّر قبول شهادة الشاهدين إذا كان ظاهرهم العداوة، وعلم الحاكم بأنها شهادة بالزور لا بوجوب على الحاكم لأحرار شهادتهما، فحب عبه أن نفسهما ويمضيه شهادتهما.  
وقاس الشافعي ذلك على شهادة الأصل والفرع فإنه متى نُكر الأصل شهادة الفرع سقطت شهادة الفرع، والحاكم كالأصل، وهؤلاء كما فرع، ويجب أن يسقطا.

وعندنا أنّ شهادة الفرع لا تسقط، بل تقل شهادة أصلهما.

وفي أصححائنا من قال بل تُقبل شهادة الفرع دون الأصل، لأنّ الأصل منكر<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٢٠: لا يجوز الحكم بكتاب قاص إلى قاص.

(١) المجموع ١٦٧، ٢٠، والحاوي الكبير ١٦٦: ٢١٠.

(٢) الحاوي الكبير ١٦٦: ٢١٠.

(٣) وهو قول علي بن محبوب في نسخة، كما حكاه العلامة الحلي في مختلف شعبه ج ٢ ١٧١  
(كتاب الشهادات) عنه، فلاحظ.



وحالف جمع الفقهاء في ذلك ، وأحازوه إذا ثبت أنه كتابه<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: إجماع المرققة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: «ولا تقف ما ليس  
 لك به علم»<sup>(٣)</sup> والعمل بذلك إقتفاء بغير علم.

مسألة ٢١: قد يبا أنه لا يحكم بكتاب قاض إلى قاض، سواء كان  
 عن صحته بيّنة أو كان محمّوماً، فانه لا يجوز لعمل به.  
 وقد أهل العراق ولشامعي: ان قامت البيّنة على ثبوته عمل به، ولا  
 يعمل به إذا لم تقم لبيّنة وان كان محمّوماً<sup>(٤)</sup>.

وقال قضاة البصرة الحسن، وسوار، وعبيدالله بن الحسن العمري، أنه  
 إذا وصل محمّوماً حكم به وأمّنه<sup>(٥)</sup>، وهو إحدى الروايتين عن مالك<sup>(٦)</sup>.

(١) مدونة الكسرى ١٤٦٥، ومختصر لمري ٣٠١، ولا ٦٨١ و٢١١، وحبيه المصنف ١٤٩٨،  
 والمجموع ١٦٣٢٠، وكفاية لأخبار ١٦٣٢، ولوحج ٢٤٣٢، والمعني لأس فداية ١١ ٤٦٧،  
 وشرح الكبر ١١ ٤٦٨، وبسيط ١٦ ٩٥، وأسد ٣ ٢١١، وأنصف ٧٨٢٧ و٧٨١،  
 وفتح ساري ١٣ ١٤٣، وشرح فتح العدير ٥ ٤٧٧، وسينن لخصائص ٤ ١٨٢، وأهدية  
 ٥ ١٧٧.

(٢) تهذيب ٦ ٣٠٠ حدث ٨٤١ و ٨٤١.

(٣) الاسراء: ٣٦

(٤) الأم ٦ ٢١١ و ٢١٢، ومختصر لمري ٣٠١، وسوحر ٢ ٢٤٣ و ٢٤٤، وحبه العلما ٨ ١٥١،  
 والمجموع ٢٠ ١٦٤، وكفاية الأخبار ٣ ١٦٣، وبسيط ١٦ ٩٥، وأنصف ٢ ٧٨٣، واللب  
 ٣ ٢١١ و ٢١٢، وفتح ساري ٧ ٧٧، وأهدية ٥ ٤٨١، وشرح فتح العدير ٥ ٤٨١، وتيس  
 الحديق ٤ ٨٥، والمعني لأس فداية ١ ٤٦١، وشرح الكبر ١١ ٤٧٣ و ٤٧٤، والحاوي  
 لكبير ١٦: ٢١٣.

(٥) حبه العلما ٨ ١٥١، والمعني لأس فداية ١١ ٤٧٠، وشرح الكبر ١١ ٤٧٣، وفتح ساري

١٣ ١٤٣، والبحر الرخا ٦: ١٢٧، والحاوي الكبير ١٦: ٢١٣.

(٦) حبه العلما ٨: ١٥١، والحاوي الكبير ١٦: ٢١٣.

دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء، لأن هذه فرع عليها.

مسألة ٢٢: من أحاز كتاب قاض إلى قاص إذا قامت به البيّنة، في كيفية تحمّل الشهادة اختلفوا.

فقال أبو حنيفة والشافعي: لا يصحّ إلّا بعد أن يقرأ لحاكم الكتاب على الشهود، ويشهدهما على نفسه بما فيه، ولا يصحّ أن يدرجه ثم يقول لها شهدا عليّ بما فيه، ولا يصحّ هذا التحمل، ولا يعمل به<sup>(١)</sup>.

وقال أبو يوسف: إذا حتمه بحتمه، وعنونه، حاز أن يتحملا الشهادة عليه مدرجاً، يشهدهما أنه كتبه إلى فلان، فإذا وصل الكتاب إليه شهد عنده بأنه كتاب فلان إليه، فيقرأه ويعمل بما فيه<sup>(٢)</sup>.

وهذا يسقط عتاً، لأننا لأنحيز كتاب قاص إلى قاص على وجه.

مسألة ٢٣: قال الشافعي: إذا كتب قاص إلى قاض كتاباً، وأشهد على نفسه بذلك، فتغيّرت حال الكاتب، لم يحل من أحد أمرين إمّا أن يتغيّر حاله بموت أو عزل لا بصق، فإن كان تغير حاله بموت أو عزل لم يقدح ذلك في كتابه، سواء تغيّر ذلك قبل خروج الكتاب من يده أو

(١) لأم ٢١١.٦ و ٢١٥، ومخصر بري ٣٠١، وحلّة العملاء ٨ ١٥٢، والمجموع ٢٠ ١٦٤، والمبسوط ١٦ ٩٥، ولباب ٣ ٢١٢، واستنف ٢ ٧٨٣، وفتح الدرر ١٣ ١٤٥، وبدايع الصنيع ٧٧، ومدة ٥ ٤٨٢، وشرح فتح القدير ٥ ٤٨٢، وتبيين الخفائق ٤ ١٨٤، وبداية المعجد ٢ ٤٥٨، وشرح الكبير ١١ ٤٧٥، والسير الزجر ٦ ١٢٧.

(٢) مبسوط ١٦ ٩٥، واستنف ٢ ٧٨٣، وبدايع الصنيع ٧٧، ومدة ٥ ٤٨٢، وشرح فتح المعسر ٥ ٤٨١، و ٤٨٢ وحلّة العملاء ٨ ١٥٣، وشرح الكبير ١١ ٤٧٥، والبحر الزخار ٦ ١٢٨.

بعده<sup>(١)</sup>.

وقال أوجنيقة: إذا تغيّرت حاله سقط حكم الكتابة إلى المكتوب إليه<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف: إن تغيّرت حاله قبل خروجه من يده سقط حكمه، وإن كان بعد خروجه من يده لم يسقط حكم كتابه<sup>(٣)</sup>. وهذا الفرع يسقط عتاء، لأننا قد بينا أنه لا يجوز العمل بكتب قاض إلى قاض، فما بينى عليه لا يصح.

مسألة ٢٤: إذا تغيّرت حال المكتوب إليه بموت أو بعسق أو بعزل، ثم قام غيره مقامه، فوصل الكتاب إلى من قد قام مقامه. قال الشافعي: يقبله ويعمل به<sup>(٤)</sup>. وقال الحسن البصري مثل ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) الأم ٢١١:٦ و ٢١٢، ومختصر الرزي: ٣٠١، وحلية العلماء ١٥٣:٨، والمجموع ٢٠: ١٦٤، والمعي لاس قدامة ٤٧٣: ١١، والشرح الكبير ٤٧٨: ١١، وشرح فتح القدير ٤٨٤: ٥، وتبيين الحقائق ١٨٦: ٤.

(٢) لسف ٢: ٧٨٤، وبدائع الصانع ٨: ٧، وتبيين الحقائق ١٨٦: ٤، والهداية ٤٨٤: ٥، وشرح فتح القدير ٤٨٥: ٥، والمعني لاس قدامة ٤٧٣: ١١، والشرح الكبير ٤٧٨: ١١، وحلية العلماء ٨: ١٥٤. (٣) المعني لاس قدامة ٤٧٣: ١١، وشرح الكبير ٤٧٨: ١١، وحلية العلماء ٨: ١٥٤، وتبيين الحقائق ١٨٦: ٤.

(٤) حلية العلماء ٨: ١٥٧، والمجموع ٢٠: ١٦٤، والمعني لاس قدامة ٤٧٤: ١١، وشرح الكبير ٤٧٩: ١١، والتنف ٧٨٤: ٢، والبحر الرخا ١٢٨: ١١.

(٥) المعني لاس قدامة ٤٧٤: ١١، والشرح الكبير ٤٧٩: ١١، وحلية العلماء ٨: ١٥٧، والبحر الرخا ١٢٨: ٦.

وقال أبو حنيفة: لا يعمل به غير الذي كتب إليه<sup>(١)</sup>.

وهذا أيضاً يسقط عنا، لأنه فرع على ما يتنا هساده، فلا وجه لاعادته.

مسألة ٢٥: الحاكم إذا كتب وأشهد على نفسه عما كتب فهو أصل عند الشافعي، والذي يحمل الشهادة على كتابه فرع له، فهو كالأصل، وإن لم يكن أصلاً على الحقيقة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: الحاكم كالفرع، والأصل من يشهد عبده<sup>(٣)</sup>.

وهذا غلط، لأنه لو كان الحاكم فرعاً لما ثبت الحق بقوله وحده، لأن شاهد لفرع إذا كان واحداً لا يثبت شهادته شهادة شاهد الأصل، فيبطل أن يكون الكاتب شاهد الفرع.

وهذا يسقط عنا لما قدمناه من الأصل في هذا كتاب.

مسألة ٢٦: حرة القاسم على قدر الانصياء<sup>(٤)</sup> دون الرؤوس، وانه قد أبو يوسف، ومحمد، قالاه إستحساناً<sup>(٥)</sup>. وانه قال لشافعي<sup>(٦)</sup>.

(١) النسخ ٧٨٤، ٢، وندب انصاء ٨٧، واهدية ١٨٤، وشرح مع لغيره ١٨٤، وحية انصاء

١٥٧، ٨، وسعي لاس فدامه ١١، ٤٧٤، وشرح لكبير ١١، ٤٧٩، وبحران حارة ١٢٨.

(٢) المجموع ٢٠، ١٦٤، والمعني لاس فدامه ١١، ٤٧٤، والحاوي لكبير ١٦، ٢٣١ و٢٣٢.

(٣) المعني لاس فدامه ١١، ٤٧٤، والحاوي لكبير ١٦، ٢٣١ و٢٣٢.

(٤) لانصاء: جمع انصاء، وهي لحقة من المصباح بميم ٢، ٣١٣، مدد «نص»

(٥) المبوط ١٥، ٥، وندب مع مصابيح ١٩، ٧، واللباب ٣، ٢١٩ و٢٢٠، وهدية ٨، ٦، وحية العلماء ١٦٦، ٨.

(٦) الأم ٦، ٢١٢، ومختصر انعمي ١٦، ٣٠١، وحية العلماء ٨، ١٦٦، وسموع ٢٠، ١٧٢، ووجيه

٢، ٢٤٧، ولراج الوقاح ٦٠٠، ومعني لمصباح ٤، ٤١٩، وللمبرك بكري ٢، ١٩٤، وانبسوط

١٥، ٥، وسعي لاس فدامه ١١، ٥٠٨، وشرح لكبير ١١، ٥١٢.

وقال أبو حنيفة: هي على عدد الرؤوس<sup>(١)</sup>.

دليلاً: أن لو راعيناها على قدر الرؤوس ربما أفضى إلى ذهب المال، لأن القرية يمكن أن يكون بينهما، لأحدهم عُشر العشر سهم من مائة سهم، والباقي للآخر، ويحتاج إلى أجرة عشرة دنانير على قسمتها، فيلزم من له الأقل نصف عشرة. وربما لا يسوي سهمه ديناراً، فيذهب جميع الملك، وهذا ضرر، والقسمة وصعب لازالة الضرر، فلا يزال ضرر أعظم منه.

مسألة ٢٧: كل قسمة كان فيها ضرر على لكل، مثل: الدور والعقارات والدكاكين لصيقة، لم يجز المحتنع على القسمة والضرر، لأن هذا لا يمكنه الانتفاع بما يفرد له، وبه قال أبو حنيفة والشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حامد: لضرر يكون بذلك وبفصلان القيمة، فإذا قسم ينقص من قيمته، لم يجز على القسمة<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: يجزى على ذلك<sup>(٤)</sup>.

دليلاً: قوله عليه السلام. «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٥)</sup> وذلك عام، وهذا

(١) مسوط ١٥٥، وبدائع الصنائع ١٩٧، وأب ٢١٩، وهدة ٦٨، وسبيل الحقائق ٢٦٥٥، وحلبه الصنائع ١٦٦٨، والمعنى لا من فدعة ١١٠٨، وأشرح الكبير ١١٠١٢، وانعزال الكبير ٢: ١٩٤.

(٢) الأم ٢١٣٦، ولوح ٢٤٧ و ٢٤٨، ومعنى المصحح ٤٢٠، وأشرح الوتر ٦٠١، وكفاية الأبحار ١٦٦ و ١٦٧، والمجموع ٢٠٠ و ١٧٣، والمسوط ١٥٠ و ٥٢، وأب ٣٢٢، وبدائع الصنائع ١٩٧، وشرح فتح مديرة ١١٠٨، وقبين الحقائق ٢٦٨، وأب ١٦٠ و ٢٥١.

(٣) سببها مقدمة في سببها ١١: ٤٩٥، وفي الشرح الكبير ١١: ٤٩٢، القوس شافعي أص.

(٤) لمدينة الكبرى ١٦٠٥، وبداية المجتهد ٢: ٢٦٢، والمفتي لابن قدامة ١١: ٤٩٥، والشرح الكبير ١١: ٤٩٢، والحاوي الكبير ١١: ٢٥١.

(٥) للحديث طرق وأب بدو وأماط محتلفه أشهر بعضها في الكافي ٥: ١٦٦ حديث ٤، وصحيح أبي حنيفة

إصرار، لأنه لا يمكنه الاتعاع، وهذا الخبر استدل من راعى نقصان القيمة ولي فيه نظر.

مسألة ٢٨: إن كانت القسمة يستغريها بعضهم دون بعض، مثل أن كانت الدار لائس، لواحد العشر، ولآخر لثاني، فاستغريها صاحب القليل دون الكثير، لم يخل، طالبا من أحد أمرين إما أن يكون المنتفع به، أو المستغري، وإن كان المنتفع به لم يغبر للمنتفع على القسمة، لأن في ذلك ضرراً عليه، وإن كان الطالب مستغراً جبر، للمنتفع لأنه لا صرر عليه. وقال الشافعي: 'إن كان الطالب هو المنتفع به أجبر المنتفع عندها، وبه قال أهل العراق<sup>(١)</sup>.

وقال ابن أبي ليلى: يباع لهما ويعطى كل واحد منهما حصته نصيبه من الثمن<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو ثور: لا يقسم كالجوهرة، وهذا مثل ما قلده<sup>(٣)</sup>.

٣. ٩٢ و ٩٥، ومسند لرمدي ٣ ٥٢٤ حديث ١٢٢١، ومسند بين حاجة ٧٨٤: ٢ حديث ٢٣٤٠ و ٢٣٤١، ومسند أحمد بن حنبل ١ ٣١٣، والمسند لكبرى ٦ ٧١ و ٦٩، ومسند دارقطني ٣ ٧٧. ٢ حديث ٢٨٨ و ٢٢٧ حديث ٨٣، ومجمع إروند ٤ ١١٠، ومعه الطبراني الكبير ٨٦. ٢ حديث ١٣٨٧.

(١) الأم ٦ ٢١٣، وحية لعمد ٨٤ ١٦٩، والمجموع ٢٠ ١٧٤، وكندية لأخبر ٢ ١٦٧، ومعني المنحة ٤ ٤٢١، والشرح بوقف ١٠ ٦٠١، والمعني لاس قدامة ١١ ٤٩٦، وأشرح الكبير ١١: ٤٩٢، والحاوي الكبير ١٦: ٢٥١.

(٢) معني لاس قدامة ١١ ٤٩٥، وأشرح الكبير ١١ ٤٩٢، وحية لعمد ٨٤ ١٦٩، والحاوي الكبير ١٦: ٢٥١.

(٣) حية لعمد ٨٤ ١٦٩، والمجموع ٢ ١٧٤، والحاوي الكبير ١٦ ٢٥١.

وقال الشافعي: ان كان الطالب يستصْرِها، فهل يحجر للممتنع أم لا؟  
على وجهين، أحدهما يحجر، ولا حرج لا يحجر، وهو المذهب عندهم<sup>(١)</sup>، لأنها  
قسمة يستصْرِها طالبها، فأشبه إذا استصْرِها الاثنان.

دليلاً: قوله عليه السلام: «لا ضرر ولا إضرار»<sup>(٢)</sup> وفي ذلك صرر، إما  
على الطالب أو الممتنع، فلا يجوز ذلك لعموم الخبر، وإنما أحسن إذا كان  
الممتنع غير مستصِر، لأنه لا ضرر عليه، والطالب قد رضي بدخول الضرر  
عليه، فيجب أن يحجر عليه.

مسألة ٢٩: متى كان لها ملك أقرحة<sup>(٣)</sup>، كل قراح مفرد عن صاحبه،  
وكل واحد منها طريق منفرد به، فطلب أحدهما قسمة كل قراح على  
حدثه، وقال الآخر بل بعضها في بعض كالقراح الواحد، قسمها كل  
قراح على حدثه، ولم يقسم بعضها في بعض، سواء كان اثنان واحداً مثل  
أن كان الكل نخلاً أو كان الكل كرمًا أو أجناساً أحر، الباب واحد،  
وسواء تجاورب الأقرحة أو تفرقت، وكذلك الدور والمنازل، وبه قال  
الشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك: ان كانت متجاورة قسم بعضها في بعض كالقراح

(١) المعني لاسعدامة ٤٩٧، حلية للعلاء ٨٠، وكفاية الاحبار ٢ ١٦٧، ومعني المحتج  
٤٢١٤، وانسراج النوح ٦٠١، والمجموع ٢٠ ١٧٤، والتميز الكسرى ٢ ١٩٤، ولحاوي

بكبيرة ١٦ ٢٥١

(٢) تقدمت لاشارة الى مصادر الحديث في هامش المسألة المتعلقة فلاحظ.

(٣) أقرحة، جمع القراح: المزرعة التي ليس فيها ماء ولا شجر أنظر المصباح المنير ٢ ١٧٦، مادة  
(قراح).

(٤) حلية للعلاء ٨ ١٨٠، والمجموع ٢٠ ١٧٤، والحدوي الكسرى ١٦ ٢٦٥.

الوحد، وإن كانت متفرقة كقول<sup>(١)</sup>.

وقال أبو يوسف ومحمد: إن كان لجس واحد قُسم بعضه في بعض، وإن كان أجنبياً كقولنا<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: أن هذه قسمة نقل ملك من غير إلى غير، فوجب أن لا يجر المتع عليها، كما لو كانت متفرقة مع ملك واحد مع أبي يوسف ومحمد، ولا يلزم هذا قسمة القرية الكبيرة، لأن الكل عين واحدة، وأيضاً أن الأصل أن له في كل شيء من الملك حصة، واجباره على أن يأخذ من غير ملكه عوضاً عنه يحتاج إلى دليل.

مسألة ٣٠: إذا كانت يد زحلي على ملك، فقالا للمحاكم: أقسم بيننا. فإن كان لها بينة أنه ملكها قسمه بينهما بلا خلاف، وإن لم يكن لها بينة غير اليد ولا مارع هناك قسمه أيضاً بينهما عبدنا. وبه قال أبو يوسف ومحمد<sup>(٣)</sup> وسواء كان ذلك مما يستقل ويحول أو لا يحول ولا ينقل، وسواء قالوا هو ملكها إرثاً أو غير إرث.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما: مثل ما قلناه، وهو أصحها عنده. والثاني: لا يقسمه بينهما<sup>(٤)</sup>.

(١) حلية العلماء ٨: ١٧٩، والحاوي الكبير ١٦: ٢٦٥.

(٢) مسند ٣: ٢٢٥ و ٢٢٦، وبهية المنهج مع شرح فتح بقدير ٨: ١٣، وسبيل المحققين ٥: ٢٦٩، و ٢٧٠، والحاوي الكبير ١٦: ٢٦٥.

(٣) للباب ٣: ٢٢٠، وانتهى به ٨: ٧، وسبيل المحققين ٥: ٢٦٦، وحلية العلماء ٨: ١٨١، والشمسي لابن قدامة ١١: ٤٨٩، والشرح الكبير ١١: ٤٩٠.

(٤) مختصر سمرقاني ٣٠١ و ٣٠٢، وحلية العلماء ٨: ١٨١، وسبيل المحققين لابن قدامة ١١: ٤٨٩، وشرح الكبير ١١: ٤٩٠.



وقال أبو حنيفة: إن كان مما يُنقل ويُحوّل قسمه بينهما، وإن كان مما لا يُنقل بطرت، فإن قالوا هو ميراث بيننا لم يقسم، وإن قالوا غير ميراث قسمه بينهما<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أن ظاهر اليد عندنا يدل على ذلك، فحاز أن يقسم بذلك كالبينة.

وقولهم: قسمة الحاكم حكم بالملك.

فالجواب عنه: أنا نحترز من هذا، وهو أن القسم يقسم ويكتب بالصورة وقصته، وأنه قسمه بينهما بقولها، فإذا كان هذا احتراز من أن يكون حكماً منه بالملك لها.

مسألة ٣١: لا يجوز للمحاكم أن يأخذ الأجرة على لحكم من الخصمين، أو من أحدهما، سوء كان له رزق من بيت المال أو لم يكن. وقال الشافعي: إن كان له رزق من بيت المال لم يجز. كما قلناه. وإن لم يكن له رزق من بيت المال جاز له أخذ الأجرة على ذلك<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: عموم الأحسار الواردة في أنه يحرم على القاضي أخذ الرش وهدايا<sup>(٣)</sup>، وهذا داخل في ذلك، وأيضاً طريقة الاحتياط تقتضي ذلك،

(١) إنبات ٣: ٢٢٠، ونيسر الحنفية ٥: ٢٦٧، وحية بعد ٨٥ ١٨١، وحمي لاس مدامه ١١: ٤٨٩، ولشرح الكبير ١١: ٤٩٠.

(٢) المجموع ٢٠: ١٢٦، والحمي لاس مدامه ١١: ٣٧٨، وأشرح الكبير ١١: ٣٨١-٣٨٢، ولحاوي لكسر ١٦: ٢٩٣.

(٣) أنظر بكافي ٤٠٩: ٧ (باب أخذ الأجرة وأرشا) من كتاب النصف والأحكام، ونهذيب ٦: ٢٢٢ حديث ٥٢٥ ٥٢٧، ودع ثم الإسلام ٢: ٥٣٨ حديث ١٩١٢، وسنن أبي داود ٣: ٣٠٠ حديث ٣٥٨٠، وسنن بن ماجة ٢: ٧٧٥ حديث ٢٣١٣، والسنن الكبرى ١٠: ١٣٩.

وأيضاً، جماع العرقه على ذلك، فإنهم لا يختلفون في أن ذلك حرام.

مسألة ٣٢: إذا حصر اثنان عند الحاكم معاً في حالة واحدة، ودعي معاً في حالة واحدة كل واحد منهما على صاحبه، من غير أن يسبق أحدهما بها. روى أصحابنا أنه يقدم من هو على يمين صاحبه<sup>(١)</sup>.

واختلف الناس في ذلك، على ما حكاه بن المذرفعل:

مهم من قل: يقرع بينهما، وهو لذي احدثه أصحاب الشافعي<sup>(٢)</sup>، وقالوا: لا نص فيها عن الشافعي.

ومهم من قال: يقدم الحاكم مهما من شاء.

ومهم من قال: يصرفهما حتى يصطلح.

ومهم من قال: يستخلف كل واحد منهما لصاحبه<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع العرقه وأحدهم<sup>(٤)</sup>. ولو قسنا بالقرعة كما ذهب إليه أصحاب الشافعي كان قوياً، لأنه مذهبنا في كل أمر مجهول.

مسألة ٣٣: إذا استعدي رجل عند الحاكم على رجل، وكان المستعدي

عليه حاضراً أعدى عليه واحضره، سوء علم بينهما معاملة أو لم يعدم. وبه

قال الشافعي وأهل العراق<sup>(٥)</sup>.

(١) لكافي ١٩٧ حديث ٢، وإسهدب ٢٣٣، ٦ حديث ٥٧٠، ولاسبصار ٣٨، ٣ حديث ١٣٠

(٢) مجموع ٢٠، ١٥١، وروح ٢، ٢٤٢، ومعني لابن قدامة ١١، ٤٤٧، وناحاوي الكبير ١٦، ٢٨٩

(٣) لم أظفر بهذه الأقوال في المصادر المتوفرة

(٤) أنظر بكافي ١٩٧ حديث ٢، وإسهدب ٢٣٣، ٦ حديث ٥٧٠-٥٧٤، ولاسبصار ٣، ٣٨، ٣٩

حديث ١٣٠.

(٥) حبه القند ٨، ١٤٧، ومعني لاس قدامة ١١، ٤١١، والشرح لكبير ١١، ٤١٦، وناحاوي الكبير

وقال مالك : إذا لم يعلم بينها معاملة لم يحضره، لما روي عن عبي عليه السلام أنه قال : «لا يعبدى الحاكم على خصم إلا أن يعلم بينها معاملة»<sup>(١)</sup> ولا يخالف له<sup>(٢)</sup>.

دليلاً : ما رواه ابن عباس، أنَّ النبي عليه السلام قال : «اليسنة على المدعي واليمين على المدعى عليه»<sup>(٣)</sup> ولم يفضل، ولأنه لو لم يحضره إلا بعد أن يعلم بينها معاملة أفضى إلى إسقاط أكثر الحقوق، فإن أكثرها يجب بيمينه كالمعصوب، وجنات، والسرقة، والودائع. وإذا أفضى إلى هذا سقط في نفسه. وما روي عن عبي عليه السلام غير ثابت ولا مقطوع به.

مسألة ٣٤ : إذا ادعى رجل على غيره شيئاً، وكان المستعدى عليه غائباً في ولاية الحاكم، في موضع ليس له فيه حيلة، ولا فيه من يصلح للحكم أن يجعل الحكم إليه فيه، فإنه يحضره إذا تحرر دعوى خصمه، قريباً كان أو بعيداً. وبه قال الشافعي<sup>(٤)</sup>.

(١) والمعنى لابن قدامة ١١ ٤١١، وشرح الكبير ١١ ٤١٦، وحلية السماع ٨ ١٤٨، وحاوي الكبير ٣٠١ ١٦

(٢) المعنى لابن قدامة ١١ ٤١١، وشرح الكبير ١١ ٤١٦، وحلية السماع ٨ ١٤٨، وحاوي الكبير ٣٠١ ١٦

(٣) الكافي ٧ ٤١٥، حديث ٢ ومن لا يحضره الفقيه ٣ ٢٠، حديث ٥٢، وتهذيب ٦ ٢٢٩، حديث ٥٥٣، وصحيح البخاري ١٨٧٣، وسنن الرطبي ٤ ١٥٧، حديث ٨، وصححه ٢١٨، حديث ٥٣، وصحيح مسلم ٣ ١٨٧، وسنن ترمذي ٣ ٦٢٦، حديث ١٣٤١، وسنن الكشي ١٠ ٢٥٢، وترتيب مد الشافعي ٢ ١٨١، وتلخيص الحبير ٢٠٨:٤، حديث ٢١٣٥.

(٤) والمعنى لابن قدامة ١١ ٤١٣ و٤١٤، وشرح الكبير ١١ ٤٢١، وحلية السماع ٨ ١٤٨، وحاوي الكبير ٣٠٤ ١٦.

وقال أبو يوسف: إن كان في مسافة منها إلى وطه ليلة أحصره، وآلا لم يُحضره<sup>(١)</sup>.

وقال قوم: إن كان على مسافة يوم وليلة أحصره، وآلا تركه<sup>(٢)</sup>.  
وقال قوم: إن كان عائناً في مسافة لا تقصر فيها لصلاة أحصره، وآلا لم يُحضره<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أن الحاكم منصوب لاستيعاء الحقوق، وحفظها، وترك تضييعها. ولو قلنا لا يُحصره ضاع الحق وبطل، لأنه لا يشاء أحد أن يأخذ مال أحد إلا أخذه، وجلس في موضع لا حاكم فيه، وما أفضى إلى هذا بطل في نفسه.

مسألة ٣٥: إذ ادعى حقاً على كامل عاقل، حاضر غير غائب، حتى غير ميت، وأقام بذلك شاهدين عدلين، حكم له بذلك، ولا يجب عليه اليمين، وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقال بس أبي ليلى: لا يحكم له به بالبيّة حتى يستحلّمه معها، كالصبي، والمجنون، والميت، والغائب<sup>(٥)</sup>.

دليلاً: إجماع العروة وأحبارهم<sup>(٦)</sup>، وأيضا مارواه ابن عباس أن النبي

(١) أنظر المصادر المتقدمة.

(٢) السراج الوقاح: ٥٩٩، ومعني المحتاج: ٤: ٤١٤.

(٣) معني لاس في ١١٤، وأشرح الكبير ١١: ٤٢٢، وحبة العمدة ٨٤: ١٤٩، والسراج الوقاح ٥٩٩، ومعني المحتاج: ٤: ٤١٤.

(٤) حبة العمدة ٨٤: ١٤٥، والمجموع ٢٠: ٢٥٩، وبداية المجتهد ٤٥٣: ٢، والحدوي الكبير ١٦: ٣١٢.

(٥) المصادر المتقدمة.

(٦) تهذيب ٢٢٩: ٢٣٢ حدث ٥٦٧-٥٥٣.

عنه لسلام قال: «البيّنة على المدعي واليمين على المدعى عليه»<sup>(١)</sup> فن جعل اليمين على المدعي فقد أسقط الخبر.

مسألة ٣٩: إذا ادعى على غيره حقاً، فأبكر المدعى عليه، فقال المدعي: بيّنة غيرها غائبة، لم يجب له ملازمة المدعى عليه، ولا مطالبته له بكفيل إلى أن تحضر البيّنة، وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.  
وقد أبو حنيفة: له المطالبة بذلك وملازمته<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: أنّ الأصل رراءة لذمة، ومن أوجب ذلك فعليه الدلالة.  
وروى سمك<sup>(٤)</sup>، عن علفمة بن وائل بن حجر<sup>(٥)</sup>، عن أبيه، أن رجلاً من كنده ورجلاً من حضرموت أتيا النبي عليه السلام، فقال لحضرمي: هدا غلني على أرضي وورثت من أبي، فقال الكندي: في يدي أرضها لا حقّ له فيها. فقال النبي عليه السلام لحضرمي: ألك بيّنة؟ قال: لا، قال:

(١) الكافي ٤١٥:٧ حديث ٢، ومن لا يحضره الفقه ٣: ٢٠٠ حديث ٥٢، والتهذيب ٢٢٩: ٦ حديث ٥٥٣، وصحيح البخاري ٣: ١٨٧، ومسند أحمد ٤: ١٥٧ حديث ٨، ومسند بريدة ٣: ٦٢٦ حديث ١٣٤١، ومسند لكزى ٨: ٢٧٩ و ١٠: ٢٥٢، وبرسب أحداث في ٢: ١٨١، وبلخيص لخبير ٢١٨: ٤ حديث ٢١٣٥.

(٢) النعمان ٢٠: ١٦١، ولحاوي الكبير ١٦: ٣١٣.

(٣) بحوى الكبير ١٦: ٣١٣.

(٤) سمك بن حرب بن أوس بن خالد الدهلي، كوفي، من معيرة كوفي، روى عن حابر بن سمرة وسمان بن بشر وأنس بن مالك وغيرهم، وعنه جماعة منهم الثوري وشريك و الحسن بن صالح، مات سنة ١٢٣، تهذيب التهذيب ٤: ٢٣٢.

(٥) علفمة بن وائل بن حجر الحضرمي، كندي، كوفي، روى عن سمرة والمغيرة بن شعبة، وعنه أخوه عبد الحار، وسمان بن حرب وسماعين بن سالم وغيرهم، ذكره بن سعد في لطعة ثالثة من هن الكوفة، وعن بن معين أنه قال: علفمة بن وائل عن أبيه مرسل، تهذيب التهذيب ٧: ٢٨٠.

لث يمينه، قال: إنه فاجر لا يسالي على ما حلف، أنه لا يتورع من شيء، فقال النبي عليه السلام: ليس لك منه إلا ذاك<sup>(١)</sup>.

فمن قال له الملازمة والمطالبة بالكفيل فقد ترك الخبر.

مسألة ٣٧: إذا ادعى على غيره دعوى، فسكت المدعى عليه، أو قال لا أقول أنككر، فإن الإمام يحبس حتى يحبس به بقرار أو بانكر، ولا يجعه ناكلاً. وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: يقول له الحاكم ثلاثاً: إما أجبت عن الدعوى وإما جعلناك ناكلاً ورددنا اليمين على خصمك<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: أن الأصل براءة لزمة، ورد اليمين في هذا الموضع وجعه ناكلاً يحتاج إلى دليل، وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسألة ٣٨: القضاء على الغائب في الجملة جائز. وبه قال الشافعي، ومالك، والأوزاعي، والليث بن سعد، وابن شبرمة<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح مسلم ١٣٣١ حديث ٢٢٣، ومسئلي دود ٢٢١ حديث ٣٢٤٥ و ٣١٢ حديث ٣٦٢٣، ومسئلي دارقطني ٢١١٠٤ حديث ٢٦، وشرح معاني الآثار ١٤٨، ومسئلي الكبرى ١٠: ١٣٧ و ١٤٤ و ١٧٩ و ٢٥٤ باختلاف يسير هي اللفظ.

(٢) أنظر مدائع الهند ٦: ٢٣١، والحاوي الكبير ١٦: ٣١١.

(٣) المجموع ٢٠: ١٦٢، والحاوي الكبير ١٦: ٣١٠.

(٤) مختصر لمربي ٣١٤، وحبية النساء ٨٤٦، وأنوحر ٢: ٢٤٣، ومعني لمصحح ٤٠٦: ٤١٥، وأنسراح أنوحر ٥٩٥ و ٥٩٩، وسمدونه أنكبرى ٥: ١٤٦، وأسهر سدر ٣: ٢١٠، ومدينة المحمد ٢: ٤٦٠، ومسحني ٩: ٣٦٦، والمعني لابن قدامة ١١: ٤٨٦، ومدائع بص ٦: ٢٢٢، و ٨٧، وعنده لمصري ٢٤: ٢٥٥، وفتح لاري ١٣: ١٧١، والهداية لمطبوع مع شرح فتح تقدير ٥: ٤٩٣، وشرح فتح بصدير ٥: ٤٩٣، وثمس جديق ٤: ١٩١، ولبحر الرحمة ١٢٩، ولمعرون

وقال ابن شبرمة: أحكم عليه ولو كان حلف حنظ. وبه قال أحد  
واسحاق<sup>(١)</sup>.

وقال لثوري وأبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز القضاء على الغائب حتى  
يتعلق الحكم بخصم حاضر شريك أو وكيل له، وإلّا حكم عندهم يقول:  
حكمت عليه بعد أن دعى على خصم ساع له الدعوى عليه<sup>(٢)</sup>.

وتحقيق هذا، أنّ لقضاء على الغائب حائز بلا خلاف، ولكن هل  
يصح مطلقاً من غير أن يتعلق بخصم حاضر أم لا؟  
عندنا يجوز مطلقاً.

وعندهم لا يجوز، حتى قال أبو حنيفة من ادّعى على عشرة، واحد حاضر  
وتسعة غيب، وأقام البيّنة، قضى على الحاضر وعلى غيره من الغائبين<sup>(٣)</sup>.  
دليلاً: إجماع الفرقة وأحبارهم، ذكرها في الكتابين المتقدم  
ذكرهما<sup>(٤)</sup>.

وروى أبو موسى الأشعري قال: كان إذا حصر عند رسول الله

الكبرى ٢: ١٩١، والحاوي الكبير ١٦: ٢٩٦.

(١) لمعنى لا يراد منه ١١: ٤٨٦، وعمدة المفري ٢٤: ٢٥٥، وفتح لاري ١٣: ١٧١، والحاوي الكبير  
١٦: ٢٩٧.

(٢) بدائع الصانع ٦: ٢٢٢ و ٨: ٧، ولهذه ٥: ٤٩٣، وشيخ فصح مديرة ٥: ٤٩٣، وللب ٣: ٢١٥،  
وتبيين الحقائق ٤: ١٩١، وحله المصنف ٨: ١٤٦، وبدية المجتهد ٢: ٤٦١، ولعلّ ٩: ٣٦٦،  
وللمعنى لا يراد منه ١١: ٤٨٦، والسمو الرحار ٥: ١٢٩، والسمو الكبرى ٢: ١٩١، والحاوي  
الكبير ١٦: ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٩.

(٣) أنظر بدائع الصانع ٧: ٢٢٣، وبعناوى بهدية ٣: ٤٠٦.

(٤) الكافي ٥: ١٠٢ حديث ٢، وسهيد ٦: ٢٩٦ حديث ٨٢٧ وص ٢٩٩ حديث ٨٣٦، والاسنصار  
٣: ٤٧ حديث ١٥٤.

حصمان، فتواعد الموعد، فوق أحدهما ولم يف الآخر، قضى للذي وفى على الذي لم يف، ومعنوم أنه ما قضى عليه بدعواه ثبت أنه قضى عليه بالبيّنة<sup>(١)</sup>.

وروي أن عمر صعد المنبر، فقال: ألا إن اسمع حهية رضى من دينه وأمانته نال يقال سابق الحاج، فادان معرضاً، فأصبح وقد رين<sup>(٢)</sup> به، فن كان له عليه دين فليات غداً فلتقسم ماله بينهم بالخصص<sup>(٣)</sup>، ولا محالف له. مسألة ٣٩: شاهد الرور يعرر ويشهر بلا خلاف، وكيفية الشهر أن يُنادى عليه في قبيلته أو مسجده أو سوقه وما أشبه ذلك: بأن هذا شاهد زور فاعرفوه، ولا يُخلق رأسه، ولا يركب، ولا يطوف به، ولا ينادى هو على نفسه. وبه قال الشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقال شريح: يركب ويسادي هو على نفسه: هذا جزاء من شهد بأمر<sup>(٥)</sup>.

(١) لحاوي الكبير ١٦: ٢٩٨ وانظرها السهدي لدرس الله في بحر الرعد ٦: ١٢٩، ونسبها محقق الكتاب في ذيل الصفحة عن الشفاء.

(٢) هي أكثر السج اسمعده «دير به» وأرباب تقدم به معناه به وقع معاً لا يستطيع بحروح مع

(٣) نسبت الإشارة إلى بعض معاني الحديث ومصدره في ج ٣: ٢٦٩ مائة (١٠) من كتاب التمهيد، وأظهر ذلك في سر الكبير ١٠: ١٤١ ونسبها الحر ٣: ٤٠-٤١ ذيل حديث ١٢٣٩ و ٤: ١٩٧، وفتح تحرير ١٠: ٢١٧، والحاوي الكبير ١٦: ٢٩٨

(٤) حية لعماء ٨: ٢٥٣، ولمعني لاس فداه ١٢: ١٥٤، والشرح الكبير ١٢: ١٣٢، والحاوي الكبير ١٦: ٣٢٠

(٥) الحاوي الكبير ١٦: ٣٢٠، والبحر الرعد ٦: ٣٣، وأظهر بسوط ١٦: ١٤٥، ولمعني لاس فداه ١٢: ١٥٥، وشرح الكبير ١٢: ١٣٣، ونسب الراية ٤: ٨٨، وفيها إشارة إلى القول دون تعيين المذكور.



ومن الناس من قال: يُخلق نصف رأسه، فإذا فرغ من شهرته خلق لنصف الآخرين شاء، ويقال: يخلق نصف الرأس رمي<sup>(١)</sup>.  
وقال عمر بن الخطاب: يخلد أربعين سوطاً، ويسحّم<sup>(٢)</sup> وجهه، ويطاف به، ويطال حبسه<sup>(٣)</sup>.  
دليلنا: أنَّ الأصل براءة الدمة، وما ذكرناه مجمع عليه، ولزيادة تحتاج إلى دليل.

وروي عن النبي عليه السلام انه سبي عن المُثَنَّة<sup>(٤)</sup> وهذا مثله.

مسألة ٤٠: إذا تراصى نفس برحل من الرعية يحكم بينهما، وسألاه الحكم بينهما، كان جائزاً بلا خلاف، فإذا حكم بينهما لزم الحكم وليس لها بعد ذلك خيار.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما: أنه يلزم بنفس الحكم. كما قباه، والثاني: يقف بعد انقضاء حكمه على تراصيهما، فإذا تراصيا بعد الحكم لزم<sup>(٥)</sup>.

(١) في المعنى لاس قدمه ١٢، ١٥٥، وشرح الكبير ١٢، ١٣٣، إشارة إلى القول بحق الرأس من دون تفصيل ملاحظ.

(٢) الحمام سود عمر، وسحّم الرجل وجهه، سوده باسحّم، لمصباح سيبر ١، ٣٢٦ مادة (سحّم).

(٣) المدونة لكبرى ٥، ٢٠٣، والسبب بكبرى ١٠، ١٤٢، والموسوعة ١٦، ١١٥، والمعنى لاس قدمه

١٢، ١٥٥، وشرح الكبير ١٢، ١٣٣، ونصب الرية ٤، ٨٨.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٤، ٢٤٦، ٤١٠، ٥١٢، وشرح معدي لاثار ٣، ١٨٣، وسمي بكبرى

للطبري ١٢، ٤٠٣، حديث ١٣٤٨٥ و ١٨، ١٥٧، ١٥٨، حديث ٣٤٣ و ٣٤٥، والسبب بكبرى

٦٩:٩.

(٥) الأم ٦، ٢١٣، وديانة المصنف ٢، ٤٥٠، والمعنى لاس قدمه ١١، ٤٨٤، وشرح الكبير ١١، ٣٩٢،

والحدوي الكبير ١٦، ٣٢٦.

دليلاً: إجماع الفرقة على أخبار رويها: إذا كان بين أحدكم وبين غيره خصومة فليظفر إلى من روى أحاديثاً، وعدم أحكامها، فليستحكما إليه، ولأن الواحد مثلاً إذا دعا غيره إلى ذلك فامتنع منه كان مأثوماً<sup>(١)</sup> ففعل هذا إجماعهم. وأيضاً ما روي عن النبي عليه السلام أنه قال: من حكم بين اثنين تراضيا به، قدم يعدل بينهما، فعليه لعنة الله<sup>(٢)</sup>. فلو لا أن حكمه بينهما حائز لازم لما تواعده باللعن.

وأيضاً لو كان الحكم لا يلزم بنفس الالتزام والانقياد، لما كان للترافع إليه معنى، فإن اعتبر التراضي كان ذلك موحوداً قبل الترافع إليه.

مسألة ٤١: للحاكم أن يحكم بعلمه في جميع الأحكام من الأموال، والحدود، والقصاص وغير ذلك، سواء كان من حقوق الله تعالى أو من حقوق الآدميين، فالحكم فيه سواء، ولا فرق بين أن يعلم ذلك بعد التولية في موضع ولايته أو قبل لتولية، أو بعدها قبل عزله وفي غير موضع ولايته، الباب واحد.

وللشافعي فيه قولان في حقوق الآدميين.

أحدهما: مثل ما قلناه. وبه قال أبو يوسف، واختاره المزني، وعليه نص في الأم<sup>(٣)</sup>، وفي الرسالة<sup>(٤)</sup> واختاره.

(١) أنظر الكافي ١٢: ٧ حديث ٥٥٤، وتهذيب ٣٠١: ٦ حديث ٨٤٥ باختلاف في اللفظ

(٢) تلخيص الحبير ١٨٥٠: ١ دليل لحدث ٢٠٨٤، والحدوي الكبير ١٦: ٣٢٦.

(٣) لأم ٦: ٢١٦، ومختصر لمربي ٣٠٢، وحيات العلماء ٨: ١٤٢، وروحي ٢: ٢٤١، ومعني المحتاج

٣٩٨: ٤، والشرح لوقاح ٥٩٣، وندوة المصنف ٤٥٨: ٢، والمبسوط ١٦: ١٠٥، والمصنف لاس

قدامة ١١: ٤٠١، والشرح الكبير ١١: ٤٢٥، وعمدة القاري ٢٤: ٢٣٥، ولحاوي الكبير ١٦: ٣٢٢.

(٤) مختصر لمربي ٣٠٢ حكاه عن الرسالة، ولحاوي الكبير ١٦: ٣٢١ و٣٢٢.

وقال الربيع مذهب الشافعي: إن القاضي يقضي بعلمه، وأنها توقف فيه لمساد القضاة<sup>(١)</sup>.

والقول الثاني: لا يقضي بعلمه بحال. وبه قال في التابعين شريح، والشمي<sup>(٢)</sup>، وفي الفقهاء مالك، والأوراعي، وابن أبي ليلى، وأحمد، وإسحاق<sup>(٣)</sup>.  
حكى عن شريح، أنه تراءى إليه خصمان، فادعى أحدهما على صاحبه حقاً، فأنكره، فقال شريح للمدعي: ألك بيّنة؟ قل: نعم، أنت شاهدي، فقال: أنت الأمير حتى أحضر وأشهد لك - يعني لا أقضي لك بعلمي -<sup>(٤)</sup>.  
وعن مالك وابن أبي ليلى قالا: لو اعترف المدعى عليه باحق، لم يقص القاضي عليه به حتى يشهد عنده به شاهدان<sup>(٥)</sup>.

فأما حقوق الله تعالى فإنها تبنى على القولين، وإذا قال: لا يقضي بعلمه في حقوق الآدميين، فإن لا يقضي به في حقوق الله أولى، وإذا قال: يقضي بعلمه في حقوق الآدميين في حقوق الله على قولين، ولا فصل على القولين معاً بين أن يعلم ذلك بعد التولية في موضع ولايته، أو قبل التولية، أو بعدها في غير موضع ولايته<sup>(٦)</sup>.

(١) الحاوي الكبير: ١٦: ٣٢٢.

(٢) حية لعلمه ٨٠: ١٤٢، وروح ٢: ٢٤١، واسمي لابن قدامة ١١: ١٠٢، وشرح كبير ١١: ٤٢٥، وعللة القاري ٢٤: ٢٣٥، وبداية المجتهد ٢: ٤٥٨، والحاوي الكبير ١٦: ٣٢٢.

(٣) لسمي لابن قدامة ١١: ١٠١، وشرح كبير ١١: ٤٢٥، وعنده القاري ٢٤: ٢٣٥، وحاوي الكبير ١٦: ٣٢٢.

(٤) الأم ٦: ٢١٦، والمبسوط ١٦: ١٠٥، والحاوي كبير ١٦: ٣٢٣.

(٥) لمونه لكبرى ٥: ١٤٨، والحاوي لكبير ١٦: ٣٢٤.

(٦) أنظر الأم ٦: ٢١٦، وحاوي الكبير ١٦: ٣٢٢.

وقال أبو حسيمة وعمد: إن علم بذلك بعد التولية في موضع ولايته حكم، وإن علم به قبل التولية أو بعد التولية في غير موضع ولايته، لم يقض به عليه هذا في حقوق الآدميين، فأما في حقوق الله تعالى فلا يقضى عندهم بعلمه بحال<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>، وأيضاً قوله تعالى: «يا داود إنا جعناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق»<sup>(٣)</sup> وقال تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وآله: «وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط»<sup>(٤)</sup>. ومن حكم بعلمه، فقد حكم بالعدل والحق.

وأيضاً فإن الشاهدين إذا شهدا عند الحاكم حكم بقولهما بغالب ظنه لا بالقطع واليقين، وإذا حكم بعلمه حكم بالقطع واليقين، والقطع واليقين أولى من غالب الظن، ألا ترى أن العمل بالخبر المتواتر أولى من العمل بخبر الواحد لمثل ما قلناه.

وأيضاً لو لم يقض بعلمه أخصى إلى إيقاف الأحكام أو فسق الحكام، لأنه إذا طلق الرجل زوجته محضرته ثلاثاً، ثم جحد الطلاق، كان أقول قوله مع يمينه، فإن حكم بغير علمه وهو استحلاف لزوج وسلمها إليه فسق، وإن لم يحكم له وقف الحكم، وهكذا إذا اعتق الرجل عبده محضرته

(١) المبسوط ١٦، ١٠٥، وعمدة الماري ٢٤، ٢٣٥، وفتح الباري ١٣، ١٣٩، والمعني لاس قدامة ٤٠٢، ١١، والشرح الكبير ١١، ٤٢٦، وحبية الصماء ٨، ١٤٣، وصراف كبير ٢، ١٩٠، ومنية

لمصنف ٤٥٩، ٢، وناشر الرحار ٦، ١٣١، والحاوي لكبير ١٦، ٣٢١.

(٢) الكافي ٤٢٢، ٧-٢٢٣، حبيث ٦٩، ٦، ولهديب ٦، ٣٠٤، حديث ٨٤٨، ٨٤٩.

(٣) ص ٢٦٠.

(٤) المائدة: ٤٢.

ثم جحد، ودا غصب من رجل مالا ثم ححد يقضي إلى ما قلناه، وإذا أفضى إلى ما قلناه سقط.

مسألة ٤٢: إذا قال الحاكم لحاكم آخر: قد حكمت بكذا، أو أمصيت كذا، أو أنعدت كذا، لا يقبل منه ذلك إلا أن تقوم بيعة يشهدان على حكمه، وبما حكم به، ولا يحكم بقوله. وبه قال محمد بن الحسن ومالك<sup>(١)</sup>. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي: يقبل قوله فيما قال أو أخبر به<sup>(٢)</sup>. دليلنا: أن إيجاب قبول قوله يحتاج إلى دليل، وليس عليه دليل، ويدل عليه قوله تعالى: «ولا تقف ما ليس لك به علم»<sup>(٣)</sup> وقوله لا يوجب العلم، فيجب أن لا يقتضيه ولا يحكم به.

مسألة ٤٣: يصح أن يحكم الحاكم لوالديه ون عيا، ولولديه ووليد ولديه وإن سفلوا، وبه قال أبو ثور<sup>(٤)</sup>.

وقال باقي الفقهاء: لا يصح حكمه لهم، كما لا تصح شهادته لهم<sup>(٥)</sup>.

(١) المدونة الكبرى ٥ ١٤٥، واللمعة لابن قدامة ١١ ٤٧٨، والشرح الكبير ١١ ٤١٩، والحاوي الكبير ١٦ ٣٣٧.

(٢) اللمعة لابن قدامة ١١ ٤٧٨، والشرح الكبير ١١ ٤١٩، والحاوي الكبير ١٦ ٣٣٧.

(٣) الاسراء: ٣٦.

(٤) حلية العلماء ٨ ١٢١، واللمعة لابن قدامة ١٢ ٦٦، والشرح الكبير ١١ ٤٠٨ ١٢ ٧٣، والمجموع ٢٩: ١٦٣٩.

(٥) الأم ٦ ٢١٦، ومختصر عربي ٣١٠، وحسنه بمصنف ٨ ١٢١، والوحيير ٢: ٢٤٠، وكفاية الأحيار ٢ ١٦٣، والمجموع ٢٩ ١٢٩، والمبسوط ١٦ ١٠٧ و ١٢١، وسنن ٢ ٨٠٠، ولباب ٣ ١٨٧، و ٢١٧، ولهاية ٥ ٥٠٢، وشرح فتح القدير ٥: ٥٠٢، واللمعة لابن قدامة ١٢ ٦٥، والشرح الكبير ١١ ٤٠٨ ١٢ ٧٢، وسنن لمبارك ٣ ٢١٤، والحاوي الكبير ١٦ ٣٣٩.

دليلنا: أنه لا مانع من ذلك ، وحملهم ذلك على الشهادة غير مسلم ،  
ونحن نخالفهم في ذلك ونجوز شهادة الوالد لولده ، والولد لوالده ، وسنذكر  
ذلك في كتاب الشهادات .

# كتاب الشهادات





## كتاب الشهادات

مسألة ٩: الشهادة ليست شرطاً في انعقاد شيء من العقود أصلاً. وبه قال جميع الفقهاء، إلا في الكساح<sup>(١)</sup>، وإن أبا حنيفة والشافعي قالوا: من شرط انعقاده الشهادة<sup>(٢)</sup>.

وقال داود وأهل الطاهر: الشهادة على البيع واجبة<sup>(٣)</sup>. وبه قال سعيد ابن المسيب<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٥)</sup>، وأيضاً إيجاب ذلك يحتاج إلى دليل.

(١) أحكام القرآن، تحقيق: ص ١، ٥٢١، ومختصر العربي ٣٠٢، وحلبه بعد ٦٥، ٣٦٥ و ٢٤٥، والمبررات الكبرى ١٩٧، ٢، ومحل ٨، ٣٤٦، والمعني لاس فدية ٣٣٧، ٤، والجامع لأحكام القرآن ٤٠٣، ٣، وأحكام نهر تالاس عربي ١، ٢٥٩، والحاوي الكبير ١٧، ٣.

(٢) الأم ٢٢، ٥، ومختصر عربي ١٦٤، وحلبه عنده ٣٦٥، ٦، ٢٤٥، ٨، وسوحي ٤٠٢، وكفاية الأحكام ٣٢، ٢، والشرح بفتح ٣٦٣، وللمجموع ١٦٤، ١٩٨، والعياب ١٨٤، ٢، والمعني لاس فدية ٣٣٩، ٧، والشرح بكسر ٧، ٤٥٧، ومدة المستهد ٢، ١٧، وأحكام القرآن لاس عربي ٣: ١٤٦٨، والحاوي الكبير ١٧، ٣.

(٣) محل ٨، ٣٤٤، وحلبه عنده ٣٤٥، ٨، والمبررات الكبرى ١٩٧، ٢، والجامع لأحكام القرآن ٤٠٢، ٣، والحاوي الكبير ١٧، ٤.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٤٠٢، ٣، والحاوي الكبير ١٧، ٤.

(٥) يستعاد ذلك من الحديث الذي رواه يحيى في تفسيره ١٠، ٩٤-٩٥، وما ذكره المصنف فليس مراد به انبياء أيضاً ٣٧٨: ٢، فلاحظ.

وقوله تعالى: «واشهدوا إذا تبايعتم»<sup>(١)</sup> محمول على الاستحياب دون الوجوب، بدليل ما قدمناه. ولأنه تعالى قال: «وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة»<sup>(٢)</sup> فالبيع الذي أمرنا بالاشهاد عليه هو البيع الذي أمرنا بأحد الرهن به عند عدم الشهادة، فلو كانت واجبة ما تركها بالوثيقة.

وأيضاً قال: «من آمن بعصكم بعضاً فليؤد الذي ائتمن أمانته»<sup>(٣)</sup> فثبت أنه غير واجب، إذ لو كان واحداً لما حار تركه بالأمانة. وأيضاً روي عن النبي عليه السلام: انه ابتاع من أعرابي فرساً، فاستتبعه ليقبضه انتم، فيما رآه المشركون صفقوا وطلبوه بأكثر، فصاح الأعرابي ابتعه ان كنت تريد ان تبتاعه، فقال النبي عليه السلام: قد ابتعته، فقال: لا، من يشهد لك بذلك؟ فقال خزيمه بن ثابت<sup>(٤)</sup>: أن أشهد، فقال النبي: بم تشهد ولم تحصر، فقال: بتصديقك. وفي بعضها: «نصدقك على أحوار السماء ولا نصدقك على أحوار الأرض»<sup>(٥)</sup> فلو كان واجباً ما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله على البيع.

وأيضاً: الآية متروكة الطاهر، لأنه أمر بالاشهاد بعد وجود البيع،

(١) سورة البقرة: ٢٨٢. (٢) البقرة: ٢٨٣. (٣) البقرة: ٢٨٣.

(٤) حرمه بن ثابت من مكة من ثعبان بن ساعدة الأنصاري، دولشاهدين، لقنه النبي صلى الله عليه وآله هذا لقب على ما روي في هذه الحادثة، شهد بدرًا وم بعدا، قتل بصين سنة سبع وثلاثين للهجرة. أسد الغابة ٢: ٤١٤.

(٥) رواه السيوطي في مسنده ٣٠١٧ و ٣٠٢، وأحمد بن حنبل في مسنده ٢١٥٥ و ٢١٦، وانظر حواشي في شرح معاني الآثار ١: ١٤٦، والسنن في كبر النعمان ١٣: ٣٧٩-٣٨٠ حديث ٣٧٠٣٦-٣٧٠٣٩ باختلاف في اللفظ فلا جد.

فقال: « واشهدوا اذا تبايعتم » وحقيقته بعد وقوع فعل التبايع.

مسألة ٢: حقوق الله تعالى كلها لا تثبت بشهادة النساء إلا الشهادة بالرب، فانه روى أصحابنا: أنه يجب الرحم بشهادة رجلين وأربع نسوة، وثلاث رجال وامرأتين، ويجب الحد دون الرجس بشهادة رجل واحد وست نسوة<sup>(١)</sup>.

وخالف جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: لا يثبت شيء منها بشهادة النساء لا على الانفراد ولا على الجمع<sup>(٢)</sup>.  
دليلا: إجماع الفرقة وأخبارهم، وقد أوردناها<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٣: يثبت الإقرار بالزنا بشهادة رجلين.  
وليسافعي فيه قولان: أحدهما: مثل ما قلناه. والثاني: لا يثبت إلا بأربعة شهود، كما أن الزنا لا يثبت إلا بأربعة شهود<sup>(٤)</sup>.

(١) انكافي ٣٩١: ٣٩٠، حديث ٣ و ٥ و ٩ و ١١، والتهذيب ٦: ٢٦٤ - ٢٦٥، حديث ١٠٧ - ١١٢، والاستبصار ٣: ٢٤ و ٢٧، حديث ٧٤ و ٧٥ و ٨٢ و ٨٤.

(٢) الأم ٦: ٢٤٢ و ٤٤٠، وفتح المغي ١٤٧، والمغنى ٩: ٣٩٦ و ٣٩٧، وبمعنى لاس قدامة ٦: ١٢، وشرح الكبير ١٢: ٨٤ و ٨٥، والمقدمة المطبوع مع شرح فتح القدير ٦: ٦، وشرح فتح القدير ٦: ٦، وسبوت ١٦: ١١٤، واللب ٣: ١٨٢، وسبب خفائ ٤: ٢٠٨، وبداية المجتهد ٣: ٤٥٣، والبحر الزخار ٢٠٠٦.

(٣) أوردناها في التهذيب ٦: ٢٦٤ - ٢٦٥، حديث ١٠٧ - ١١٢، والاستبصار ٣: ٢٤ و ٢٧، حديث ٧٤ و ٧٥ و ٨٢ و ٨٤.

(٤) حية النساء ٢٧٢: ٨، والمجموع ٢٠: ٢٥٣، والنوحي ٢: ٢٥٢، وفتح المغي ١٤٧، وشرح الكبير ١٢: ٨٥، وأحدوي الكبير ١٧: ٨٥.

دليلنا: أن سائر الإقرارات يشب بشهادة اثنين بلا خلاف، فم اعتبر في هذا وحده أربعة شهود يحتاج إلى دلالة.

مسألة ٤: لا يثبت لنكاح، والخلع، والطلاق، والرجعة، والقذف، والقتل الموجب للقود، والوكالة، ولوصية إليه، والوديعة عنده، والعق، والنسب، ولكفالة ومحو ذلك ما لم يكن ملاً، ولا المقصود منه المال، ويطلع عليه الرجال إلا بشهادة رجلين، ولا يثبت شهادة رجل وامرأتين. وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

ورد الشافعي أنه لا يعمد النكاح إلا بشهادة رجلين<sup>(٢)</sup>.  
وقد لا يقع الطلاق إلا بشهادة رجلين، ولا مدخل لفساء في هذه الأشياء الذي ذكرناها، وبه قال مالك، والشافعي، والاوزاعي، والبخعي<sup>(٣)</sup>.

وقل الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: يثبت كل هذا بشهد وامرأتين إلا القصاص فإنه لا خلاف فيه<sup>(٤)</sup>.

(١) الأم ٤٨٦، وحسنه منبه ٢٧٦٨، ومجموع ٢٠ ٢٥٥، ولوحير ٢ ٢٥٢، وفتح المعين ١٤٧، والميزان الكبير ٢: ١٩٧، وتبيين الحقائق ٤ ٢٠٩، والتف ٢ ٧٨٧، وشرح الكبير ١٢ ٩٢، والمعني لاسعداه ٨. ١٢ و ١٦ ١٨، وحاوي الكبير ٨١٧.

(٢) الأم ٥ ٢٢، ومختصر المرنى ١٦٤، وحسنه لعلم ٨ ٢٤٥، وكعبه لأخبار ٣٢٢، ومجموع ١٦ ١٩٨، ولسران بكري ٢ ١٩٧، والشرح انوحد ٣٦٣، ومعني لابن قدامة ٧: ٣٣٩، وح ١٢ ٨، وشرح بكري ٧. ٤٥٧، وح ١٢ ٩٢، وحاوي الكبير ١٧ ٩.

(٣) المدونه لكبرى ١٦١٥، وأسهل امدارك ٣ ٢٢١، وميزان بكري ٢ ١٩٧، وحاوي الكبير ٨: ١٧.

(٤) سلف ٧٨٧٢، والتف ٣ ١٨٣، وتبيين الحقائق ٤ ٢٠٩، وهدية ٦ ٧، والمعني لابن

دليلاً: أنَّ ما اعتبرناه مجمع على ثبوت هذه الأحكام به، وما ادعوه ليس عليه دليل، وقياس ذلك على المداينة لا يصح، لأننا لا نقول بالقياس.

مسألة ٥: إذا قتل لعبد: ان قتل فأنب حر، ثم هلك، فاختلف العبد والوارث، فقال العبد هلك بالقتل، وقال الوارث مات حتف أنفه، وأقام كل واحد منهما شاهدين على ما ادعاه. للشافعي فيه قولان: أحدهما: تعارضتا وسقطت، ورق العبد.

والقول الثاني: بية العبد أولى، لأنها أثبتت زيادة، فيعتق العبد<sup>(١)</sup>. وهذا يسقط عتاً، لأن هذا عتق بشرط، والعتق باشرط لا يصح عندنا، وعن ذلك على ذلك في كتاب العتق، ومتى قلنا ان التدبير وصية وليس هو عتقاً بصفة، قلنا يستعمل القرعة، فخرج اسمه عمل على بينته.

مسألة ٦: إذا قتل: ان مات في رمضان فأنبت حر. وقال لآخر: ان مات في شوان فأنبت حر، ثم مات، واحتلف العبدان، فادعى كل واحد منهما صحة ما جعل له، وأقام بذلك بينة فليشافعي في ذلك قولان: أحدهما: يتعارضان ويرق العبدان.

والثاني: بية رمضان أولى، لأنه قد يموت في رمضان فيحنى على بية سؤال ذلك<sup>(٢)</sup>.

قدامة ٨٠١٢، ولشرح نكير ٩٢٠١٢، وسادة لمحمد ٢ ٤٥٤، والحاوي نكير ١٧ ٨.

(١) الأم ٦٠٧، وحية العلماء ٨: ٢٠١، والمجموع ١٩٦٢٠.

(٢) الأم ٦٠٧، وحية العلماء ٨: ٢٠١ و ٢٠٢، والمجموع ١٩٦٢٠.

وهذا أيضاً يسقط عقاباً قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٧: يحكم بالشاهد واليمين في الأموال عندنا، وعند الشافعي ومالك<sup>(١)</sup> على ما سنبينه، ويحكم عندنا بشهادة امرأتين مع يمين المدعي، وبه قال مالك<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة والشافعي وغيرهما: لا يحكم بشهادة المرأتين مع اليمين<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: إجماع لمرة وأخبارهم<sup>(٤)</sup>، ولأن المرأتين كالثهد الواحد في الأموال، ألا ترى لو أقام في المال شاهدين حكم له، ولو أقام شاهداً وامرأتين حكم له، ثبت أنهما كالرجل الواحد، ثم ثبت أنه لو أقام شاهداً واحداً حلف معه، فكذلك إذا أقام امرأتين.

(١) لأم ٢٥٦ ٦، وعنصر بري ٣٠٦، وحلية العلماء ٢٨١ ٨، والمجموع ٢٠ ٢٥٧، وفتح المغي ١٤٧، والميزان الكبرى ٢٠٠ ٢، وأحكام القرآن لمختصر ١ ٥١٤، ولستف ٢ ٧٨٦، والمعني لاس مقدمه ١٢ ١١ و١٤، وشرح كبير ١٢ ٩٧، ومن الترمذي ٦٢٨.٣ دين الحديث ١٣٤٥، والمقدمة الكبرى ١٨٣:٥.

(٢) لمقدمة الكبرى ١٣٩.٥، وسد يه المجهد ٢ ٤٥٧، واعلى ٣٩٩ ٩، ومعني لاس مقدمة ١٢ ١٤، وشرح كبير ١٢ ٩٧، وحلية العلماء ٨ ٢٨٤، وميزان الكبرى ٢ ٢٠١، ولحاوي الكبير ١٧:١٠.

(٣) الستف ٢ ٨٧٦، وحلية العلماء ٨ ٢٨٤، ومعني لاس مقدمه ١٢ ١٤، وشرح كبير ١٢ ٩٧، والميزان الكبرى ٢٠١:٢، وبداية المجهد ٢ ٤٥٧، ولحاوي الكبير ١٧:١٠.

(٤) الكافي ٧ ٣٨٥ (باب شهادة الواحد ويمين المدعي)، ومن لا يبحر له مقفه ٣:٣٣ حديث ١٠٥ و١٠٦، ونهدب ٦ ٢٧٢ حديث ٧٣٨ و٧٤٠ وص ٢٧٥ حديث ٧٤٨ ٧٤٩، والاستبصار ٣:٣٢ باب ما تجز فيه شهادة الواحد مع يمين للمدعي.

مسألة ٨: إذا ادعى على رجل عند الحاكم حقاً، فأنكره، فأقام المدعي شاهدين عما يدعيه، فحكم الحاكم له بشهادتهما، كان حكمه تبعاً لشهادتهما، وإن كانا صادقين كان حكمه صحيحاً في الظاهر والباطن، وإن كانا كاذبين كان حكمه صحيحاً في الظاهر باطلاً في الباطن، سواء كان في عقد، أو رفع عقد، أو فسخ عقد، أو كان مالاً. وبه قال شريح ومالك وأبو يوسف ومحمد والشافعي<sup>(١)</sup>.

وحكي عن شريح<sup>(٢)</sup>: أنه كان إذا قضى لرجل بشاهدين، قال له: يا هذا إن حكى لا يبيح لك ما هو حرام عليك<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن حكم بعقد، أو رفعه، أو فسخه، وقع حكمه صحيحاً في الظاهر والباطن معاً<sup>(٤)</sup>.

وأصحابه يعتبرون عن هذا: كل عقد صح أن يبتدياه أو يفسحاه صح حكم الحاكم فيه ظاهراً وباطناً<sup>(٥)</sup>.

فمن ذلك إذا ادعى أن هذه زوجتي، فأنكرت، فأقام شاهدين شهدا

(١) حلية العلماء ١٦٣: ٨، والموطأ ١٨٠: ٦، ومعي لاس قدامة ٤٠٨: ١١ و ٤٠٩، والشرح الكبير ٤٦٦: ١١، والحاوي الكبير ١١: ١٧.

(٢) شريح بن الحارث بن قيس بن عهم بن معاوية بن عامر لكندي الكوفي القاصي، ويقال: شريح بن شرحبيل، استعصاه عمر بن خطاب عن الكوفة، روى عن علي عنه السلام وعمر بن الخطاب وابن مسعود وغيرهم مائة سنة ٩٧، ويدل ٩٩، وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب ٣٢٦: ٤.

(٣) الحاوي الكبير ١٤: ١٧.

(٤) مبسوط ١٨٠: ٦، وحبية العلماء ١٦٣: ٨، والمعي لاس قدامة ٤٠٩: ١١، والشرح الكبير

٤٦٦: ١١

(٥) م أخر عن هذا الخبر في المصدر الموهرة، ولكن قريب منه في الحاوي الكبير ١٧ ١١

عنده بذلك حكم بها له، وحلت له في الباطن، فإن كان لها زوج نانت منه بذلك، وحرمت عليه، وحلت للمحكوم له بها.

وإذا رجع العقد، فالطلاق إذا ادعت أن زوجها طلقها ثلاثاً، وقامت به شاهدين، فحكم بذلك، نانت منه طاهرٌ وباطنٌ، وأحلّت لكل أحد، وحق لكل واحد من الشاهدين أن يتروح بها وإن كان يعصمان أنها شهدة بالزور.

### وأما الفسخ فكالإقالة.

وقلوا في النسب: لو ادعى رجل أن هذه سته، فشهد بذلك شاهداً رور فحكم الحاكم بذلك حكماً بشوت النسب طهرأ وباطناً، وصار محرماً لها، ويتوارثان<sup>(١)</sup>.

وحكى الشافعي في لأفضية - في تقديم - فقال: لو أن رجلاً طلق زوجته ثلاثاً، فادعت ذلك عليه عند الحاكم، فأكر، فقضى له بها بيمين أو بيمينين، كانت زوجته، وعليه أن تهرب منه ولا تمكنه من نفسها<sup>(٢)</sup>. فإن كان هذا على ما حكاه عنهم فهو نقص، لأنه لم يسعد حكمه في الباطن.

ووافقنا في الأموال إن كان القضاء له بثلث غيره، فإن حكمه لا يبيح له في الباطن.

دلينا: قوله تعالى: « حرمت عليكم مُهاتكم - إلى قوله - والمحصات من النساء إلا ما منكت أيماكم »<sup>(٣)</sup> وأراد بالمحصات زوجات الغير، فحرمهن

(١) الخاوي الكبير ١٧ ١١.

(٢) الخاوي لكبر ١٧ ١٥ وأنظر مختصر الزبي ٣٠٣

(٣) -أ- ٢٣ و ٢٤



علينا إلا مذك اليقين سبباً أو استرقاقاً.

وأبوحيفة أذعن لها بحكم ناطل.

وقال تعالى: «وإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره»<sup>(١)</sup> ومنه دليلان.

أحدهما: قصي بأنه إذا طلقها لا تحل له إلا من بعد روح، وعنده إذا حصد الطلاق فقصى به بها حنت له. وقوله تعالى: «فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره» دل على أنها حلال له ما لم يطبقها.

وعند أبي حنيفة إذا قصي له بزوجة غيره حرمت الروحة على روحها بغير طلاق منه، أو ادعت عليه أنه طلقها فأقامت بذلك شهدي زور حرمت عليه وما طلقها<sup>(٢)</sup>.

وروت أم سمة زوجة أبي عليه السلام أنه قال: «أتها أن شرمثكم وانكم تحتصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له شيء من حق أخيه فلا يأخذه، فإنها أقطع له قطعة من النار»<sup>(٣)</sup>.

فسمعه عليه السلام من أخذه وإن كان قد قصي به، وأخبر أنه قطعة من النار.

مسألة ٩: تقبل شهادة النساء على الإفراد في الولادة، والاستهلال،

(١) البقرة: ٢٣٠.

(٢) لميسوط ١٦، ١٨١، والحاوي الكبير ١٧، ١١٠.

(٣) سنن أبي داود ٤، ٢٣٩، حديث ٢٦، و١٢٧، ومسنن أحمد بن حنبل ٧، ٣، و١٤٩، وكبرى ١٠، ١٤٣، ١٤٩.

والعبوب تحت الشياح . كالرتق والقرق والرص . بلا حلاف ، وتقبل عندنا شهادتهن في الاستهلال ، ولا تقبل في الرضاع أصلاً .

وقال الشافعي : تقبل شهادتهن في الرضاع أيضاً والاستهلال<sup>(١)</sup> .

وقال أبو حنيفة : لا تقبل شهادتهن على الأفراد فيهما ، بل تقبل شهادة رجل وامرأتين<sup>(٢)</sup> .

دليلاً : إجماع افرقة وحارهم<sup>(٣)</sup> ، وأيضاً ما اعتبره مجمع على قبول شهادتهن فيه ، وما قال الشافعي ليس عليه دليل .

وأيضاً : لأصل أن الارضاع واثبات ذلك يحتاج إلى دليل ، وليس في لشرع ما يدل على أن بشهادتهن ثبت ذلك .

مسألة ١٠ : كل موضع تقبل فيه شهادة النساء على الأفراد ، لا يثبت الحكم فيه إلا بشهادة أربع مهن ، فان كانت شهادتهن في الاستهلال وفي الوصية لبعض الناس ، قبل شهادة امرأة في ربع الميراث ، وربع الوصية ، وشهادة امرأتين في نصف الوصية ونصف الميراث ، وشهادة ثلاث في ثلاثة أرباع الوصية ، وثلاثة أرباع الميراث ، وشهادة أربع في جميع الوصية ، وجميع ميراث المستهل .

وقال الشافعي : لا يقبل في جميع ذلك إلا بشهادة أربع مهن ، ولا يثبت

(١) حنبله رحمه الله ٨ ٢٧٨ ، والمجموع ٢٠ ٢٥٦ و ٢٦٠ ، وميراث الكسرى ٢ ١٩٨ ، والنف

٢ ٨٠١ ، وعنه لمارج ١٣ ٢٢٢ ، وخدوي الكبير ١٧ ١٩٥٨

(٢) أنظر مسوط ١٦ ١٤٤ ، وحنبله رحمه الله ٨ ٢٧٨ ، وميراث الكسرى ٢ ١٩٨ ، والمجموع

٢٠ ٢٦٠ ، والشرح الكبير ١٢ ٩٨

(٣) لكافي ٣٩١:٧ حديث ٥ و ٧ ، والتهذيب ٦ ٢٦٨ حديث ٧٢١ .

الحكم بالأقل من أربع على حال. وبه قال عطاء<sup>(١)</sup>.

وقال عثمان التي: ثبت ثلاث نسوة<sup>(٢)</sup>.

وقر مالك والثوري. ثبت بعدد، وهو اثنتان منهن<sup>(٣)</sup>.

وقر الحسن البصري وأحمد: يثبت الرضاع بالمرضعة وحدها. وبه قال

ابن عباس<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة: تثبت ولادة الزوجات بامرأة واحدة، القاسمة أو غيرها، ولا تثبت بها ولادة المطلقات<sup>(٥)</sup>.

دليلاً: إجماع المعرفة وأخبارهم<sup>(٦)</sup>، وقد روى أصحابنا «أن شهادة

القاسمة وحدها تقبل في الولادة» وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله، وعن علي عليه السلام<sup>(٧)</sup>.

(١) لأم ٦ ٢٤٩ و ١٨٠٧، ومختصر بري ٣٠٣ و ٣٠٤، وحسنه السبعة ٢٧٩٠٨، ولوحير ٢٥٢ ٢، ومعني الساج ٤٤٢ ٤، وشرح الوفا ٦٠٧، ومجموع ٢٠ ٢٥٦، وسرت الكبرى ٢ ١٩٨، وفتح بحر ١٤٨، والبحر برحار ٢١ ٦، والمعنى ٩ ٣٩٩، وعمدة القاري ١٣ ٢٠٢ و ٢٢٢، وشرح الكبر ١٢ ٩٩، واحاوي الكبير ١٧ ٢١.

(٢) معنى ٩ ٣٩٩، وحسنه السبعة ٨ ٢٧٩، والشرح الكبير ١٢ ٩٩، وشرح الرخار ٦ ٢١، واحاوي الكبير ١٧ ٢١.

(٣) بدو الكسرى ٥ ١٥٧ و ١٥٨، والمعنى ٩ ٣٩٩، وحسنه السبعة ٨ ٢٧٩، وعمدة القاري ١٣ ٢٠٢ و ٢٢٢، وشرح الكبير ١٢ ٩٩، وشرح الرخار ٦ ٢١، واحاوي الكبير ١٧ ٢١.

(٤) حلية العماء ٨ ٢٧٩، وعمدة القاري ١٣ ٢٠٢.

(٥) مسوط ١٦ ١٤٣، ولسان ٣ ١٨٣، وحلية السبعة ٨ ٢٧٩، وشرح الكبر ١٢ ٩٩، واحاوي الكبير ١٧ ٢١.

(٦) الكافي ٦ ٣٩٢، حديث ١٢، ومن لا يخبره الصفه ٣ ٣١، حديث ٩٥ و ٩٦، ولهديب ٦ ٢٦٧ و ٢٦٨، حديث ٧١٦ و ٧٢٠، والاستبصار ٣ ٢٨ و ٢٩، حديث ٨٩ و ٩٢.

(٧) الكافي ٧ ٣٩٠ - ٣٩١، حديث ٩٠٢، وهديب ٦ ٢٦٩ - ٢٧٠، حديث ٧٣٨ و ٧٣٩.

مسألة ١١: لقادف إذا تاب وصلاح قبلت توبته، وإن فسقه فلا خلاف، وتقبل عندنا شهادته فيما بعد. وبه قال عمر بن الخطاب.  
وروي عنه «إنه جلد أب بكره حين شهد على المعيرة بالزنا ثم قال له: تب تقبل شهادتك»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس أنه قال: «إذا تاب القادف قبلت شهادته»<sup>(٢)</sup>. ولا مخالف لهما، وبه قال في تنابيع عطاء، وطاووس، ولشعبي<sup>(٣)</sup>.  
قال الشعبي: يقبل الله توبته ولا يصلح بحسب شهادته<sup>(٤)</sup>. وبه قال في الفقهاء لرهري، وربيعه، ومالك، والشافعي، والاوزاعي، وعثمان النخعي، وأحمد، وإسحاق<sup>(٥)</sup>.

- 
- والاستبصار ٢٩٣ حديث ٩٥، ونجاشي ٣٩٩٩، وخواري الكبير ١٧: ٢١  
(١) سنن الكبرى ١: ١٥٢، والنجاشي ٩: ٤٣١، ولأحمد ١٦: ٨٩٦، وسنن أبي داود ١٦: ١٢٥، والنجاشي ١٢: ١٧٦، وضع قدمه ١٢: ٧٨، ومختصر خبره ٤: ٢١٢ و ٢٠٧، ومجموع الأحكام لقراء ١٢: ١٧٦، وضع الباري ٥: ٢٥٦، وعمدة القاري ١٣: ٢٨٢، وخواري الكبير ١٧: ٢٧  
(٢) الأم ٧: ٤٥، ولسان الكبرى ١٠: ١٥٣، وضع الباري ٥: ٢٥٥، والنجاشي لابن قدامة ١٢: ٧٥، والشرح الكبير ١٢: ٦٢.  
(٣) الأم ٧: ٨٩، ولسان الكبرى ١٠: ١٥٣، والخواري الكبير ١٧: ٢٥.  
(٤) خواري الكبير ١٧: ٢٧ ولسان الكبرى ١٠: ١٥٣، ومختصر لمري ١: ٣٠١، وضع نسري ٥: ٢٥٧، بعد قريب منه ملاحظ.  
(٥) الأم ٦: ٣٠٩، و ٧: ٤٥، ومختصر لمري ١: ٣٠١، ونجاشي ٢: ٢٥١، ومجموع ٢٠: ٢٥٢، والمبرور لكبرى ١٩٨: ٢، وحلته لعنه ٨: ٢٥٤، ونجاشي ١٢: ٧٥، وبشرح كبير ١٢: ٦٢، والمبسوط ١٦: ١٢٥، وعمدة القاري ١٣: ٢٠٧، و ٢٠٩، ولهداية بطبوع مع شرح فتح القدير ٦: ٢٩، وشرح فتح سعيد ٦: ٢٩، وتبيين خفايا ٤: ٢١٨، ولمدونة الكبرى ٥: ١٥٨، وأحكام لقراء لسان العربي ٣: ١٣٢٤، وهداية المختار ٢: ٤٥٢، والنجاشي ٩: ٤٣١، و ٤٣٢، والبحر الزخار ٦: ٣٧، والخواري الكبير ١٧: ٢٥.

ودهبت طائفة إلى أنها تسقط، فلا تقبل أبداً، ذهب إليه في التابعين شريح، والحسن البصري، ولتنخي، والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه<sup>(١)</sup>. والكلام مع أبي حنيفة في فصلين:

عندنا وعند لشافعي ترد شهادته بمجرد القذف، وعنده لا ترد بمجرد القذف حتى يجلد، فإذا جلد ردّت شهادته بالجلد لا بالقذف. والثاني: عندنا تقبل شهادته إذا تاب، وعنده لا تقبل ولو تاب ألف مرة.

دليلنا: إجماع افرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>.

والدليل على أن ردّ لشهادة يتعمق بمجرد القذف ولا يعتبر الخلد قوله تعالى: «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً»<sup>(٣)</sup> فذكر القذف وعقّ وحبس الخلد برّد الشهادة، فثبت أنها يتعمق به.

ولذي يدلّ على أن شهادتهم لا تسقط أبداً، قوله تعالى في سياق الآية: «وأولئك هم المفسقون لا الذين تابوا من بعد ذلك وأصبحوا بال الله

(١) المحمّي ٤٣١:٩، والمبسوط ١٦:١٢٥، والنتف ٢:٨٠١، واللياب ٣:١٨٧، والمهذبة ٦:٢٩٩، وفتح الباري ٥:٢٥٦ و ٢٥٧، وصمد القاري ١٣: ٢٠٧ و ٢٠٩ و ٢١٠، ونسب الحقائق ٤: ٢١٨، ووجه لعمه ٨: ٢٥٤، ومجموع ٢٠: ٢٥٢، وسرر الكبرى ٢: ١٩٨، وشرح فتح قدیر ٦: ٢٩، والمعني لأن قدمه ١٢ و ٧٥ و ٧٦، واجمع لأحكام القرآن ١٢: ١٧٩، وبداية مجتهد ٢: ٤٥١، وانشراح الرشد ٦: ٣٧، والحاوي الكبير ١٧: ٢٥.

(٢) الكافي ٧: ٣٩٧ حديث ١-٦، ومن لا يخبره بغيره ٣: ٣١ حديث ٩٢، ولهدب ٦: ٢٤٥

٢٤٦ حديث ٦١٥-٦٣١، ولا مبصر ٣: ٣٦-٣٧ حديث ١٢٠-١٢٥

(٣) أنور: ٤.

غفورٌ رحيم»<sup>(١)</sup>.

ووجه الدلالة أنَّ الخطاب إذا اشتمل على حل معطوبة بعضها على بعض بالواو، ثمَّ تعقبها استثناء، رجع الاستثناء على جميعها إذا كانت كل وحدة منها مما لو انعدت رجع الاستثناء إليها، كقوله: «مرأتي طالق، وأمتي حرة، وعسدي حُرٌّ إن شاء الله، رجع الاستثناء إلى كلِّ المذكور وكذلك في الآية.

فإن قالوا: الإستثناء يرجع إلى أقرب المذكورين.

فقد دللنا على فساد ذلك في كتاب أصول الفقه<sup>٢</sup>.

ولشأنِّي: أن في الآية ما يدل على أنه لا يرجع إلى أقرب المذكورين، فإنَّ أقربه الفسق -والفسق يرول بمجرد التوبة- وقبول الشهادة لا يشت بمحرد التوبة، بل نفس بالتوبة وإصلاح العمل.

قيل: ستة أشهر<sup>(٣)</sup>.

وقيل: سنة<sup>(٤)</sup>.

فلما شرط في توبة إصلاح العمل، ثبت أنه رجع إلى الشهادة لا إلى الفسق.

ولثالث: ما رواه الرهري<sup>(٥)</sup>، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، أن

(١) التوبة: ٤-٥.

(٢) علة الأصول: ١: ١٢٤.

(٣) حلية النبأ: ٨: ٢٦٥، والخواص الكبير: ١٧: ٣٦.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) في الصحيح أصححه رصحه، ولم أثبه مصنفه - جزء في مصادر حديثه وأثره - ولم يهيه  
سج

التي عليه السلام قال، في قوله: «إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصحوا فان الله غفور رحيم» توبته إكذابه نفسه، فإذا تاب قبلت شهادته<sup>(١)</sup>.

مسألة ١٢: من شرط التوبة من القذف، أن يكذب نفسه حتى يصح قبول شهادته فيما بعد، بلا خلاف بين أصحاب لشافعي<sup>(٢)</sup>.  
إلا أنهم اختلفوا فقال أبو اسحاق، وهو لصحيح عندهم. أن يقول ائذ قد باطل، ولا أعود إلى ما قمت<sup>(٣)</sup>.

وقال الاصططحي: التوبة كذبه نفسه. هكذا قال لشافعي: وحقيقة ذلك أن يقول: كذبت فيما قلت، قال أبو حامد: وليس بشيء<sup>(٤)</sup>.  
وهذا هو الذي يقتضيه مذهبا، لأنه لا خلاف بين المرقاة أن من شرط ذلك أن يكذب نفسه، وحقيقة الإكذاب أن يقول: كذبت فيما قلت. كيف وهم رويوا أيضاً أنه يحتاج إلى أن يكذب نفسه في الملاء الذي قذف بينهم، وفي موضعه<sup>(٥)</sup>، فيشت ما قلناه.

فلاحظ، حيث أن أربعة من سنة (٣٣) أو (٤٢)، ومات بعد سنة (١٠٠) للهجرة  
(١) كراعم ٢: ٤٧٤ حديث ٤٥٣٦، وتلخيص غير ٢٠٤، والمعني لاس قدامة ١٢ و ٧٨ و ٧٩، والبحر الرخا ٢٣٠٦ مع اختلاف بين مختصري المتن في بعضها.  
(٢) الأم ٢٠٩: ٦، ومختصر مرقى ٣٠٤، وحسن العبد ٢٦٥، ٨، ومجموع ٢٠: ٢٣٧، والمعني لاس قدامة ١٢ و ٧٨، والشرح الكبير ١٢: ٦٥، وفتح اب ري ٥: ٢٥٧، وحوي الكبير ١٧: ٣٢٠.  
(٣) حنية العلماء ٨: ٢٦٦، والمعني المصحح ٤: ٤٣٩، وسراج التوحد ٦٠٦، ومجموع ٢٠: ٢٣٧، والمعني لاس قدامة ١٢ و ٧٩، وشرح الكبير ١٢: ٦٥، وعمدة القاري ١٣: ٢٠٧، وحوي الكبير ١٧: ٣٢٠.  
(٤) حنية العلماء ٨: ٢٦٥، ومجموع ٢٠: ٢٣٧، والمعني لاس قدامة ١٢ و ٧٨، والشرح الكبير ١٢: ٦٥، وعمدة القاري ١٣: ٢٠٧، وسحر برجر ٢٣٠٦، وحوي الكبير ١٧: ٣٧.

(٥) أنظر مختصر مرقى ٣٠٢

والذي قاله المروزي فوق، لأنه إذا اكذب نفسه ربي كان صادقاً في الأول فيما بينه وبين الله، فيكون هذا الإكذاب كذباً، وذلك قبيح.

مسألة ١٣: إذا كذب نفسه وتاب، لا تصل شهادته حتى يظهر منه العمل الصالح، وهو أحد قولي الشافعي، إلا أنه اعتبر ذلك سنة، ونحن م نعتبره، لأنه لا دليل عليه.

والقول الآخر أنه يكفي مجرد الإكذاب<sup>(١)</sup>.

دليلنا: قوله تعالى: «إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصبحوا»<sup>(٢)</sup> واعتبر التسوية وصلاح العمل.

مسألة ١٤: من كان في يده شيء يتصرف فيه بلا دفع ولا مبيع سائر أنواع التصرف، جاز أن يشهد له بذلك، طالب المدة أم قصرت. وانه قول أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي: جاز أن يشهد له باليد، قولاً واحداً، فأما الملك فينظر فيه، فإن طالبت مدته فعلي وجهين<sup>(٤)</sup>.

(١) محضر المروزي ٣٠٤، والنوحي ٢٥١ و ٢٥٢، وحسنه العلماء ٨ ٢٦٦، والمجموع ٢٠ ٢٣٦ و ٢٣٧، وسرح توهاح ٦٠٦، ومعني المصالح ٤ ٤٣٨، والمعني لاس قدمة ١٢ ٨١-٨٢، ولشرح كبير ١٢ ٦١، وسبب بعض المصادر بشر بها اعتبار يده سنة لأصحاب الشافعي فلاحظ.

(٢) البور ٥

(٣) لئف ٢ ٧٩٦، وأهداه ٦ ٢٣، وشرح فتح القدير ٦ ٢٣، وسبب حقائق ٤ ٢١٦، ومعني لاس قدمة ١٢ ٢٦، وأشرح الكبير ١٢ ١٤، والبحر نرجار ٦ ٢٠.

(٤) حسنه علماء ٨ ٢٨٨، والمجموع ٢ ٢٦٢، والشرح بوجه ١١٠، ومعني المصالح ٤ ٤٤٩،



قال الاصطخري: حاز أن يشهد له بالملك<sup>(١)</sup>.  
وقال غيره: لا يجوز وإن قصرت المدة مثل شهر ولشهرين، فلا يجوز قولاً واحداً<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>.  
وأيضاً لا خلاف أنه يجوز أن يشتري منه، فدا حصل في يده يدعي أنه ملك، فلولا أن طاهر تصرفه يدل على ملكه، لم يجر له إذا انتقل إليه بالبيع أن يدعي أنه ملكه.

مسألة ١٥: يجوز الشهادة على الوقف، والولاء، والعق، والسكاح بالاستعاضة، كالملك المطلق والسب.

وللشافعي فيه قولان:

فما الاصطخري مثل ما قلناه<sup>(٤)</sup>.

وقال غيره: لا يشت شيء من ذلك بالاستعاضة، ولا يشهد عليه بذلك<sup>(٥)</sup>.

ولوحير ٢٥٤:٢، وسير المصنف ٤: ٢١٦، والبحر الزحار ٦: ٣٨

(١) حلية النبوة ٨: ٢٨٨، والمجموع ٢٠: ٢٦٢، وسعي لاس قدمه ١٢: ٢٦، وشرح الكبير ١٢: ١٤، والبحر الزحار ٦: ٣٨.

(٢) حلية النبوة ٨: ٢٨٨، والمجموع ٢٠: ٢٦٢، وسعي لاس قدمه ١٢: ٢٦، وشرح الكبير ١٢: ١٤، والبحر الزحار ٦: ٣٨.

(٣) الكافي ٧: ٣٨٧، حلية ١: ٢ و ٤، والتهذيب ٦: ٢٦١ - ٢٦٢ حدث ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٨.

(٤) حلية النبوة ٨: ٢٦٠، والنوحر ٢: ٢٥٣، والمجموع ٢٠: ٢٦٣، وفتح الباري ٥: ٢٥٤، وحواشي الكبير ١٧: ٣٨.

(٥) حلية النبوة ٨: ٢٩٠، والمجموع ٢٠: ٢٦٣، ولوحير ٢: ٢٥٣، وسعي لاس قدمه ١٢: ٢٦.

دليلاً: أنه لا خلاف أنه يجوز لنا الشهادة على أزواج النبي عليه السلام، ولم يثبت ذلك إلا بالاستفاضة، لأن ما شهدتهم.

وأما الوقف فهي على التأنيد، فإن لم تحز الشهادة بالاستفاضة أدى إلى بطلان الوقوف، لأن شهود الوقف لا يكون أبداً.

فإن قيل: يجوز تحديد شهادة على شهادة أبداً.

قلت: الشهادة على الشهادة لا تجوز عندما لا دفعة واحدة، فأما البصر الثالث فلا يجوز على حال، وعلى هذا يؤدي إلى ما قلناه.

مسألة ١٦: ما يفترق في العمم به إلى المشاهدة لا تقبل فيه شهادة لأعمى بلا خلاف، وذلك مثل القطع، والقتل، والرصاص، والرذ، والولادة، واللواط، وشرب الخمر. وما يفترق إلى سماع ومشاهدة من العقود كتبها كالبيع، والصرف، والسلم، والاحارة، والهبة، والسكاح ومحو ذلك.

والشهادة على الإقرار لا تصح شهادة لأعمى عليه. وبه قال في الصحاح على عليه السلام<sup>(١)</sup>، وفي التاميين الحسن البصري، وسعيد بن جبيرة، والنعمي<sup>(٢)</sup>، وفي تعقهاء الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، وعثمان البتي، وسوار لقاصي، وعليه أهل لبصرة وأكثر الكوفيين<sup>(٣)</sup>.

(١) نس الكرى ١٠، ١٥٨، وسوط ١٦، ١٢٩، وشرح فتح القدير ٦، ٢٨، وخواص الكبير ٤١: ١٧.

(٢) المعنى لابن مده ١٢، ٦٢، وشرح فتح القدير ٦، ٢٧، والشرح لكبير ١٢، ٦٨، وخواص الكبير ٤١: ١٧.

(٣) السوط ١٦، ١٢٩، والنصف ٢، ٧٩٧، والنصاب ٣، ١٨٧، واهدانة مطبوع مع شرح فتح القدير

ودهبت طائفة إلى أن شهادته على العقود تصح، ذهب إليه في الصحابة  
عبدالله بن عباس<sup>(١)</sup>، وفي التابعين شريح، وعطاء، والزهرى<sup>(٢)</sup>، وفي الفقهاء  
ربيعة، ومالك، والليث بن سعد، والثوري، وابن أبي ليلى<sup>(٣)</sup>.  
دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٤)</sup>.

مسألة ١٧: يصح أن يكون الأعمى شاهداً في الحصة في الأداء دون  
التحمل، وفي التحمل والأداء فيما لا يحتاج إلى المشاهدة مثل: النسب،  
والموت، والمثك المطلق. وبه قال مالك، وأبو يوسف، والشافعي<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يصح منه التحمل ولا الأداء فيما لا يحتاج

٢٧ ٦، وشرح فتح بقدر ٢٧٠٦، وسير الخصائ ٢١٧، والمعني لاس قدامة ١٢ ٦٢،  
والشرح لكبير ١٢ ٦٨، ونجلى ٩ ٤٣٣، وسرا انكرى ٢ ١٩٩، والحدوي لكبير  
٤١:١٧.

(١) المعني لاس قدامة ١٢ ٦٢، وأشرح لكبير ١٢ ٦٨، حجة لعبد ٨ ٢٩١، والحدوي لكبير  
٤١ ١٧.

(٢) المعني لاس قدامة ١٢ ٦٢، وأشرح لكبير ١٢ ٦٨، حجة لعبد ٨ ٢٩١، والحدوي لكبير  
٤١:١٧.

(٣) نجلى ٩ ٤٣٣، وسقوط ١٦ ١٢٩، والمعني لاس قدامة ١٢ ٦٢، وشرح لكبير ١٢ ٦٨،  
وسير الخصائ ٤ ٢١٨، حجة لعبد ٨ ٢٩١، والحدوي لكبير ٤١ ١٧.

(٤) انكاري ١٠ ١٠٠٠ حديث ٢٠١، وانتهيت ٦ ٢٥٤ حديث ٦٦٢ و٦٦٣، ودعاء الاسلام  
٥٠٩:٢ حديث ١٨٢٣.

(٥) الأم ٩٠ و٩١، وحجة لعبد ٨ ٢٩٢، ومعني المحتج ٤ ٤٤٧، وأشرح سواج. ٦٠٩،  
وشرح ٢ ٢٥٣، والمصنوع ٢٠ ٢٦٣، وأظهر اند ٣ ٢١٦.٣، وسقوط ١٦ ١٢٩، وهذاة  
٦ ٢٧، وعمدة الفق ١٣ ٢٢١، وبدائع الصائغ ٦ ٢٦٦، وشرح فتح بقدر ٦ ٢٧،  
وسير الخصائ ٤ ٢١٨، والحدوي حجة ٣ ٤٦٥، وحكم العرب لاس معري ١ ٢٥٢.

الى المشاهدة، فحسب العمى كالجنون<sup>(١١)</sup>.

وقالوا: أشد من هذا، قالوا: لو شهد بصيران عند الحاكم فسمع شهادتهما ثم عميا أو حرسا قبل الحكم بهما، لم يحكم كما لو فسقا قبل الحكم بشهادتهما فيتنصور الخلاف معه في ثلاثة فصول: فيما علمه وهو بصير.

والثاني: الشهادة بالسب، والموت، والميك المطلق.

ولكث إذا عميا بعد الإقامة وقبل الحكم<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقه وُحبرهم<sup>(١٣)</sup>.

وأيضاً قوله تعالى: «واشهدوا ذوي عدل منكم»<sup>(١١)</sup>، وقوله: «واشهدوا إذا تبايعتم»<sup>(١٢)</sup> وقد عرجوا: «فإن لم يكونا رحليين فرجل وامرأتان»<sup>(١٣)</sup> وكل ذلك على عمومته إلا ما أخرجه الدليل.

مسألة ١٨: يصح من الآخرس تحمل الشهادة بلا خلاف، وعندنا يصح منه الأداء. وبه قال مالك، وأبو العباس بن سريح<sup>(٧)</sup>.

(١) البسوط ١٢٩٠١٦، وأعداد ٢٨ ٦، ويدفع صنائع ٢٩٦ ٦، وعمدة القاري ٢٢١٠١٣،  
والعادي شعبة ٤٦٤ ٣، ومحكم يرى ٣٠٤ و٣٠٥، ونحسب ٤٣٣ ٩، وحجة القضاء  
٢٩٢.٨

(٢) هدایه ٦ ٢٧، وشر: ص ٢٨٦. وپښ خدش ٤ ٢١٨، وحه انبء ٨ ٢٩٣.

(۳) لکھنؤ: ۱۰۰۷: حدیث ۱ و ۲، ودعائے اسلام ۲: ۵۰۹ حدیث ۱۸۲۳، ولہدیہ ۶: ۲۵۱ حدیث ۶۶۲ و ۶۶۳.

(٤) انطلاقاً ٣

(٦) انبعاث ٢٨٢

(٧) حلية العلماء ٢٤٦٨، والمحفوظ ٢٠ ٢٢٦، والبحر الزحار ٣٨٠٦، ولسف ٧٩٨٠٢، والمعني لاس قدامة ٦٤٠١٢، والشرح بغير ٣٤٠١٢، وأسهل امدارث ٢١٦٠٣، وحيوى بغير ٤٣٠١٧.

وقال أبو حنيفة وبقي أصحاب الشافعي: لا يصح منه الأداء<sup>(١)</sup>.  
دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٩: العبد إذا كان مسمماً، بالعمى، عدلاً، قبلت شهادته على كل  
أحد من الأحرار وعبيد، إلا على مولاه، وأما غيره فإنه تقبل شهادته لهم  
وعليهم.

وروي عن علي عليه السلام: «أنه تقبل شهادة بعضهم على بعض، ولا  
تقبل شهادتهم على الأحرار»<sup>(٢)</sup>.

وقال أنس بن مالك: أقبلها مطلقاً كآخر. وبه قال عثمان البقي،  
وداود، وأحمد، وإسحاق<sup>(٣)</sup>.

وقال النبي: كم من عبد خير من مولاه<sup>(٤)</sup>.

وقال الشعبي، والشعبي: أقبلها في القليل دون الكثير<sup>(٥)</sup>.

(١) سنن ٢ ٧٩٨، والموطأ ١٦ ١٣٠، والنفوس هـ ٤٦٤.٣، وحلية العبد ٨ ٢٤٦.٨،  
والمجموع ٢٠ ٢٢٦، والمعنى لاس قدمه ١٢ ٦٤.١٢، وشرح الكبير ١٢ ٣٤، وسبحر انحرار  
٦ ٣٨، والحاوي الكبير ١٧ ٤٣.

(٢) حلية العبد ٨ ٢٤٧، وشرح برحار ٦ ٣٦، واحوي كمر ١٧ ٥٨.

(٣) سنن الكبرى ١٠ ١٦١، ومغلي ٩ ٤١٢.٩، وحلية العبد ٨ ٢٤٧، والمعنى لاس  
قدمه ١٢ ٧١، وعمدة انعماري ١٣ ١٩٢ و ٢٢٣، وسبحر الكبرى ٢ ١٩٩، والحاوي الكبير

١٧ ٥٨

(٤) لم ألق عن هذا النص شيئاً في مصادر المتوفى ولكن سبه قد ورد في حوي كبير  
١٧: ٥٨ إلى بعض السبع.

(٥) سنن الكبرى ١٠ ١٦١، ومغلي ٩ ٤١٣، والمعنى لاس قدمه ١٢ ٧١، وحلية العبد  
٨ ٢٤٧، وعمدة انعماري ١٣ ٢٢٢ و ٢٢٣، وسبحر انحرار ٦ ٣٦، والحاوي الكبير ١٧ ٥٨.

وذهب قوم إلى أنها لا تقبل بحال، لا على حرّ ولا على عبد، لا في قليل ولا في كثير. ذهب إليه في الصحابة عمر، وابن عباس، وابن عمر<sup>(١)</sup> وفي التابعين حنّ: شريح، وأخس لبصري، وعطاء، ومجاهد<sup>(٢)</sup>، وفي الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي، والأوراعي، وشوري<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: قوله تعالى: «واشهدوا شهيدين من رجالكم»<sup>(٤)</sup> وذلك عام في الجميع، وقال: «واشهدوا ذوي عدل منكم»<sup>(٥)</sup> وهذا عدل، وعليه إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٦)</sup>.

مسألة ٢٠: تقبل شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ما لم يتفرقوا، إذ اجتمعوا على أمر مباح كالرمي وغيره. وبه قال ابن الزبير ومالك<sup>(٧)</sup>.

(١) المحلى ٩: ٤١٢، والمبسوط ١٦: ١٢٤، وعمدة القاري ١٣: ٢٢٣، والحاوي الكبير ١٧: ٥٨.

(٢) انظر بكرى ١٠: ١٦١، ومبسوط ١٦: ١٢٤، والمحلى ٩: ٤١٢، والمغنى لابن قدامة ١٢: ٧١، والحاوي الكبير ١٧: ٥٨.

(٣) الأم ٦: ٤٧٦، ومختصر مرقى ٣٠٥، وحبه صفيه ١: ٢٤٦، وكفرية (ج ٢) ١٦٩، والمجموع ٢٠: ٢٢٦ و ٢٣٧، وميرت لكبرى ٢: ١٩٩، ومحلى ٩: ٤١٢ و ٤١٣، ومبسوط ١٦: ١٢٤، وسنن ٢: ٦٩٨، وأبواب ٣: ١٨٧، وعمدة القاري ١٣: ٢٢٣، وبدائع الصنائع ٦: ٢٦٧ و ٢٦٨، وهديّة مطبوع مع شرح فتح القدير ٦: ٢٨، وشرح فتح القدير ٦: ٢٨، وبيان الحقائق ٤: ٢١٨، والمغنى لابن قدامة ١٢: ٧١ و ٧١ كبرى ١: ١٦١.

(٤) لقوله ٢٨٢ (٥) انطلق. ٢.

(٦) لكافي ٧: ٣٨٩، وشهدة لم يثبت، ومن لا يحضره الفقيه ٢٦: ٣، حديث ٦٩، والتهذيب ٦: ٢٤٨، حديث ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦، والأصبغر ٣: ١٥، وشهدة المملوك، ودعائم الإسلام ٢: ٥١٠، حليث ١٨٢٥.

(٧) سنن الكبرى ١٦٣٠، وموطأ ٢: ٧٢٦، حديث ٩، وأسهل مدارك ٣: ٢١٩، وحبه الفقيه

وقال قوم: نها لا تقبل بحل، لا في الجراح ولا في غيرها، تفرقوا وم  
يتفرقوا. ذهب إليه ابن عباس، وشريح، والحسن البصري، وعطاء،  
واشعبي<sup>(١)</sup>. وفي لمقهاء لأوزاعي، والثوري، وس أبي ليلى، وأبو حنيفة  
وأصحابه، والشافعي<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، ونفيه إجماع الصحابة.  
روى س أبي مبيكة<sup>(٤)</sup>، عن ابن عباس أنه قال: لا تقبل شهادة  
الصبيان في الجراح<sup>(٥)</sup>.  
فخالفه ابن الزبير، فصار لاس إلى قول ابن الزبير<sup>(٦)</sup>.

- 
- ٨ ٢٤٧، وسراة الكبرى ٢ ١٩٨، وأعموم ٢٠ ٢٥١، ومغنى ٩ ١٢١، وأشرح الكبير  
١٢ ٣٢، وأبهر الخراج ٦ ٢١، وعمدة القاري ١٣ ٢٣٩، وخروجي الكبير ١٧ ٥٩.  
(١) لشرح الكبير ١٢ ٣٢، وأبهر الخراج ٦ ٢١، وعمدة القاري ١٣ ٢٣٩.  
(٢) الأم ٦ ٤٧، ومختصر مرقى ٣٠٥، وكفاية الأجير ٢ ١٦٨، وحبيه المني ٨ ٢٤٧،  
وأعموم ٢٠ ٢٢٦ و ٢٢٧، والميزان الكبرى ٢ ١٩٨، ومغنى ٩ ١٢١، والمبسوط ١٦ ١٢٤،  
واستيف ٢ ٧٩٧، ومذاهب تصانح ٦ ٢٦٦، وسين الحفائض ٤ ٢١٨، وأشرح كبير  
١٣ ٣٢، وأبهر الخراج ٦ ٢١، وعمدة القاري ١٣ ٢٣٩.  
(٣) سكي ٧ ٣٨٩ حدث ٢ و ٣ و ٦، ومن لا يخسر انفعبه ٣ ٢٧ حدث ٧٩، وأنهايت  
٦ ٢٥١-٢٥٢ حيث ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٩.  
(٤) عبدالله بن عبيدالله بن أبي مسكة رهبر من عذلة بن حذاف، أنوبكر، ومقت أنومند  
شمي لمكي، كان قاصباً لاس نزيروى عن اعبادة لاربعة وعبد لله بن جعفر من أبي  
طبيب واسم وعائشة وغيرهم وعه جماعة مات سنة ١٧ ومات سنة ١٨ للهجرة. حديث  
أنهايت ٣٠٦:٣٠٧.

- (٥) السنن الكبرى ١٠ ١٦١ و ١٦٢، والأم ٧ ٨٨ و ٨٩، وأعموم ٢٠ ٢٥١، اختلاف في سقط  
(٦) لأم ٧ ٨٨، ومختصر مرقى ٣٠٥، ومغنى ٩ ٤٢٠، وحبيه سنن ٨ ٢٤٧، وسراة الكبرى  
١ ١٦٢، وأعموم ٢٠ ٢٥١، وأبهر الخراج ٦ ٢١، وخروجي الكبير ١٧ ٥٩.

ثبت أنهم أجمعوا على قوله، وتركوا قول ابن عباس.

مسألة ٢١: شهادة أهل الذمة لا تفصل على المسلمين بلا خلاف بين أصحابنا، إلا أنهم أجازوا شهادة أهل الذمة في الوصية خاصة إذا كان بحيث لا يحضره مسلم بحال.

وخالف جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: لا تفصل نحن<sup>(١)</sup>.

دليلاً: إجماع الفرقة وأحبارهم<sup>(٢)</sup>، وأيضاً قوله تعالى: «إد حصر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم - يعني من المسلمين - أو آحران من غيركم»<sup>(٣)</sup> يعني من أهل الذمة، فإن ادعوا أن هذا منسوخ، طولبوا بالدلالة عليه، وليس معهم دليل يقطع العذر.

مسألة ٢٢: قال قوم: لا يجوز قبول شهادة أهل الذمة بمصهم على بعض، سواء انفقت ملتهم أو اختنفت، مثل شهادة يهود على اليهود، أو على النصراني، وكذلك الصاري. وبه قال مالك، والشافعي، والأوزاعي، وابن أبي ليلى، وأحمد<sup>(٤)</sup>.

(١) الأم ٦ ٢٣٣ و١٦٧، وحيد بن عبد الله ٨ ٢٤٨، ومجموع ٢٠ ٢٥١، ومختلئ ٩ ١٠٩، والمدونة لكبرى ٥ ١٥٦، وإجماع لأحكام بقرآن ٦ ٣٥، ومعنى لاس فدانة ١٢ ٥٢ و٥٤، وشرح الكبير ١٢ ٣٦، وأهدية ٦ ٤١، وشرح فتح القدير ٦ ٤١، واليحر برحار ٦ ٢٣ و٢٤.

(٢) بكري ٧ ٣٩٨ - ٣٩٩ حديث ٢ و٦ - ٨، ودرر لاسلام ٢ ٥١٣ حديث ١٨٤٠، وشهديت ٦ ٢٥٢ و٢٥٣ حديث ٦٥٢ - ٦٥٥.

(٣) المدة ٦ ١٠٦.

(٤) الأم ٧ ١٦٧، وحيد بن عبد الله ٨ ٢٤٨، ومدونة كبرى ٥ ١٥٧، وإجماع لأحكام بقرآن ٦ ٣٥١، ومبسوط ١٦ ١٣٤، وأهدية لمصوع مع شرح فتح القدير ٦ ٤١، وشرح فتح القدير



وقال آخرون: تقبل شهادة بعضهم على بعض، سواء اتفقت ملتهم أو اختلفت. ذهب إليه قصة البصرة: الحسن، وسوار، وعثمان التي<sup>(١)</sup>. وبه قال في انقضاء حماد بن أبي سليمان، ولثوري، وأبو حيفة وأصحابه<sup>(٢)</sup>. وذهب لشعبي، والرهري، وقتادة: إلى أنه إن كانت لمئة واحدة - كاليهود على اليهود - قُبلت وإن اختلفت ملتهم لم تقبل، كاليهود على النصارى<sup>(٣)</sup>.

وهو الذي ذهب إليه أصحابنا ورووه<sup>(٤)</sup>.  
دليلنا: قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة»<sup>(٥)</sup> فأمر الله تعالى بالتثبت والتبين في نبأ الفاسق، والكافر فاسق.

وروى ابن عثم<sup>(٦)</sup> قال: سألت معاذ بن جبل عن شهادة اليهود على

١٦: ٤١، ونسب حقه نس ٤: ٢٢٣، والمعني لاس قدماء ١٢: ٥٤، وسبحر سحر ٦: ٢٣، والحاوي الكبير ١٧: ٦١.

(١) المعني لاس قدماء ١٢: ٥٥، والحر الر ٦: ٢٣، واحاء الكبر ١٧: ٦١.  
(٢) المسوط ١٦: ١٣٣، واستف ٢: ٧٩٧، وأهدبه لمصوع مع شرح مع ٦: ٤١، وشرح مع ٦: ٤١، وسبب اعف تق ٤: ٢٢٣ و ٢٢٤، والعتاوي اهدء ٣: ٥١٧، وحسبة اعلاه ٨: ٢٤٨، والمجموع ٢١: ٢٥١، ومحنى ٩: ٤٠٩ و ٤١٠، والمعني لاس قدماء ١٢: ٥٥، والجامع لأحكام القرآن ٥: ٣٥٠-٣٥١، وسحر سحر ٦: ٢٣، وي كبر ١٧: ٦١.  
(٣) سحر سحر ١٠: ١٦٦، ومحنى ٩: ٤١٠، والمعني لاس قدماء ١٢: ٥٥، والسحر الر ٦: ٢٤: ٦، والحاوي الكبير ١٧: ٦١.

(٤) الكافي ٧: ٣٩٨، حديث ٢، والتهذيب ٦: ٢٥٤، حديث ٦٥٢.

(٥) الاحزاب: ٦.

(٦) عبد الرحمان بن عثم الأشعري، روى عن النبي صلى الله عليه وآله وعن عمر وعثمان وعلي

لصدي، فقال: سمعت النبي عليه السلام يقول: «لا تقبل شهادة أهل دين عني غير أهل دينهم إلا المسلمين، فاهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم»<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي حترناه، ولوجه فيه إذا احتاروا الترافع إليه، فأما ان لم يختاروا، فلا يلزمهم ذلك.

مسألة ٢٣: يقضى بالشاهد الواحد مع يمين المدعي في الأموال، وبه قال في الصحابة عبي عليه السلام<sup>(٢)</sup>، وأيوبكر، وعمر، وعثمان، وأبي بن كعب<sup>(٣)</sup>، وفي التابعين الفقهاء السبعة، وعمر بن عبد العزيز، وشريح، والحسن لصري، وأوسلمة بن عبدالرحمان<sup>(٤)</sup>، وربيعه بن أبي عبدالرحمان<sup>(٥)</sup>، وفي الفقهاء مالك، والشافعي، وسن أبي ليلى، وأحمد بن حنبل<sup>(٦)</sup>.

عنه سلام وغيرهم، وعنه سن محمد وعنه سن بسن وبوسلام الاسود وحده، عن سنه ٧٨ للهِجرة النبوية. تهذيب التهذيب ٦: ٢٥٠.

(١) سنن خير ٤: ١٩٨ حديث ٢١٠٨، والحاوي الكبير ١٧: ٦٢.

(٢) سنن دارقطني ٤: ٢١٢، سنن الكبرى ١٠: ١٧٠ و ١٧٣، وكافي ٧: ٣٨٥ حديث ١، ومن لا يحضره الفقه ٣: ٣٣ حديث ١٠٣، وتهذيب ٦: ٢٧٥ حديث ٧٤٩، والاستبصار ٣: ٣٣١ حديث ١١١، ومعني لاس قدمه ١٢: ١١، وخواص نكير ١٧: ٦٨.

(٣) مختصر بري ٣٠٦، ولسن الكبرى ١٠: ١٧٣، ومعني لاس قدمه ١٢: ١١، وخواص نكير ١٧: ٦٨.

(٤) هو عبدالله بن عبدالرحمان الزهري، تقدمت ترجمته.

(٥) سنن الكبرى ١٠: ١٧٤، ومختصر بري ٣٠٦، ومعني لاس قدمه ١٢: ١١، وبيحار الخار ٥: ٤٠٣، والحاوي الكبير ١٧: ٦٨.

(٦) الام ٦: ٢٥٦ و ٧: ٧، ومختصر بري ٣٠٥ و ٣٠٦، وحلية العباد ٨: ٢٨٠، والليزان الكبرى

وذهب قوم إلى: أنه لا يقضى بالشاهد لواحد مع اليمين. ذهب إليه  
لرهري، والشحمي<sup>(١)</sup>، وفي الفقهاء الأوزاعي، وابن شرملة، والثوري،  
وأبو حنيفة وأصحابه<sup>(٢)</sup>.

قال محمد بن الحسن: ان قضى بالشاهد مع اليمين نقضت حكمه<sup>(٣)</sup>.  
دليلنا: جماع الفرق وأحبارهم<sup>(٤)</sup>.

وروى عمرو بن دينار، عن ابن عباس: ان النبي عليه السلام قضى  
باليمين مع الشاهد<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية مسلم بن خالد الرجي<sup>(٦)</sup>، عن عمرو بن دينار، عن

٢٠٠ ٢. واعوج ٢٠ ٢٥٧، وفتح مغي ١٢٧، والمدونه الكبرى ٥ ١٨٢ و ١٨٣، وأحكام  
مغرب لمحمد ص ١ ٥١٤، وانسف ٢ ٨٧٦، ومعي لاس قدمه ١٢ ١١ و ١٤، وشرح  
لكبير ١٢ ١٣ و ٩٧، ونجر الرجر ٥ ١٠٣، واخاوي الكبير ١٧ ٦٨ و ٧٣

- (١) المعني لاس قدمه ١٢ ١١، وحكم بقرآن لاس عربي ١ ٥١٧، واخاوي الكبير ١٧ ٦٨.
- (٢) أحكام مغرب للمنفذ ص ١ ٥١٤، ونسف ٢ ٨٧٦، وحلة العلماء ٨ ٢٨٠، والمعني لاس  
قدمه ١٢ ١١، واميزن الكبرى ٢ ٢٠٠، وانجر الرجر ٥ ١٠٣، واخاوي الكبير ١٧ ٦٨.
- (٣) لمعي لاس قدمه ١٢ ١١، واخاوي الكبير ١٧ ٦٨.
- (٤) السكالي ٧ ٣٨٥، حديث ٥ - ١، ومن لا يحضره فقهاء ٣ ٣٣، حديث ١٠٣ - ١٠٤، وانتهيت  
٢٧٢، ٦ - ٧٤٠ - ٧٤٢، والاسيوطي ٣ ٣٢، (سبب من يجوز فيه شهادة لواحد مع يمين  
المضي).

- (٥) صحيح مسلم ٣ ١٣٣٧، حديث ٣، ومن لا يفتي ٤ ٢١٤، حديث ٣٨، ومن أبي داود  
٣ ٣١٨، حديث ٣٦٠٨، ومن ابن ماجة ٢ ٧٩٣، حديث ٢٣٧٠، وزييت مسند شافعي  
٢ ١٧٨، ومن الكبرى ١٠ ١٦٧ و ١٦٨، ونجيب خبر ٤ ٢٠٥، حديث ٢١٣٢.

- (٦) مسلم بن حذاف بن فروه مخرومي، مؤلفه - نوحه رجي انكي بفقهاء، روى عن زيد بن  
اسم وثى وثوبة ولعلاء بن عبد الرحمن وعمره، وعنه بن وهب وشافعي وعبد الملك بن  
الماشون، وجماعة غيرهم، مات في خلافة هارون سنة ثمانين ومائة. حديث نهيب

طاووس، عن ابن عباس، عن النبي عليه السلام مثله<sup>(١)</sup>.  
 وروى عبد العزيز بن محمد الدراوردي<sup>(٢)</sup>، عن ربيعة<sup>(٣)</sup>، عن سهيل بن  
 أبي صالح<sup>(٤)</sup>، عن أبيه<sup>(٥)</sup>، عن أبي هريرة: أن النبي عليه السلام قضى  
 باليمين مع اشاهد وفي غيره قضى بيمين وشاهد<sup>(٦)</sup>.  
 وقيل: إن سهيلاً نسي هذا الحديث فدكره ربيعة أنه سمعه منه، وكان  
 يقول: حدثني ربيعة عني، عن أبي هريرة<sup>(٧)</sup>.  
 وروى حماد بن محمد، عن أبيه، عن جابر: أن النبي عليه السلام

(١) من ابن رجب ٤: ٢١٤، حديث ٣٨، ودرودي بذكر ١٧: ٧٠.

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد، الدراوردي، أبو محمد البجلي، مولى حنيفة قال ابن  
 سعد: دراوردة قرية بخراسان، وقد أوجدهم أهل من قرى فارس، روى عن حماد بن محمد  
 «بإدراك عبد السلام»، وربيعة، وسعد بن سعيد الأنصاري وغيرهم، وعنه جماعة كثيرة، مات  
 سنة ١٨٧ وقبل غير ذلك. تهذيب التهذيب ٦: ٣٥٣.

(٣) ربيعة بن أبي عبد الرحمن، نقلت ترجمته في الجزء الأول.

(٤) سهيل بن أبي صالح واسمه ذكوان البجلي، يورثه مولى عن أبيه وسعد بن السيب  
 وخارث بن محمد الأنصاري وغيرهم، وعنه ربيعة ولاعس ويحيى بن سعد وجماعة، مات  
 سنة ٣٨ هجرية. تهذيب التهذيب ٤: ٢٦٣.

(٥) ذكوان، أبو محمد البجلي البجلي، مولى جويرية بنت لأحمس بعلبي، روى عن  
 سعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وفي سعد بخاري وغيرهم، وعنه أولاده سهيل وصالح  
 وعبد الله وعطاء بن أبي رباح وجماعة، مات سنة (١٠١) هجرية. تهذيب التهذيب ٣: ٢١٩.

(٦) من الترمذي ٣: ٦٢٧، حديث ١٣٤٣، ومن ابن رجب ٤: ٢١٣، حديث ٣٣، ومن ابن ماجة  
 ٢: ٧٩٣، حديث ٢٣٦٨، ومن أبي داود ٣: ٣٠٩، حديث ٣٦١، وحكم القرآن للحصان  
 ١: ٥١٦، وترتيب مسند الشافعي ٢: ١٧٩.

(٧) من أبي داود ٣: ٣٠٩، حديث ٣٦١٠ و ٣٦١١، وبتبويب مسند شافعي ٢: ١٧٩، والأم  
 ٦: ٢٥٥، ولسان الكبرى ١٠: ١٦٨، وحكم القرآن لابن العربي ١: ٥١٧.

قال: «أنا بنو جبرئيل وأمرني أن أقضي باليمين مع الشاهد»<sup>(١)</sup>.  
وروى جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب  
عليهم السلام: أن النبي صلى الله عليه وآله قضى بالشاهد الواحد مع يمين  
من له الحق<sup>(٢)</sup>.

قال جعفر بن محمد: رأيت الحكم بن عتيبة يسأل أبي وقد وضع يده  
على حدار القبر فيقول: قال: أفصى النبي عليه السلام باليمين مع الشاهد؟  
قال: نعم، وقضى به علي بن أبي طالب<sup>(٣)</sup>.

ورواه عبد العزيز بن أبي سلمة<sup>(٤)</sup>، ويحيى بن مسلم<sup>(٥)</sup>، عن جعفر  
ابن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام: أن النبي  
صلى الله عليه وآله قضى بالشاهد الواحد مع يمين الحق<sup>(٦)</sup>.

(١) من الترمذي ٦٢٨٣ حديث ١٣٤٤، ومن سنن ماجة ٧٩٣٠٢ حديث ٢٣٦٩، ورواه  
مسند شافعي ١٨٠٢، وجمع نزاهة ٤٠٢، ومن تكرار ١٠١٧٠، ونلاحظ الخبر  
٢٠٦:٤ دليل الحديث ٢١٣٣.

(٢) السنن الكبرى ١٧٠:١٠.

(٣) من الترمذي ٦٢٨٣ دليل الحديث ١٣٤٥، ولأم ٢٥٥٦، وترتيب مسند شافعي  
١٧٩:٢، والسنن الكبرى ١٧٣:١٠.

(٤) عبد العزيز بن أبي سلمة بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن حفص، أبو عبد الرحمن المدني،  
توفي بعداده روى عن أبي أوس وإبراهيم بن سعد ومحمد بن عون، وعنه الصاعاني وأبو زرعة  
وإبراهيم بن الحارث وغيرهم. تهذيب التهذيب ٣٣٩.

(٥) يحيى بن مسلم القرشي، بطنني، أبو محمد، وبغداد، بوركيا المكي، حدثه، خزانة روى  
عن موسى بن عيسى بن حريج وإسماعيل بن إسماعيل وغيرهم، وروى عنه وكيع والشافعي  
واسم برك وجماعة مات سنة ثلاث أو أربع أو خمس وسعين ومائة. تهذيب التهذيب  
٢٢٦:١١.

(٦) من الترمذي ٦٢٨٣ دليل الحديث ١٣٤٥.

وقد روى هذا الخبر ثمانية، أربعة ذكرناهم، وهم: عليّ عليه السلام، وابن عباس، ونوهريرة، وحابر. وأربعة آخر: زيد بن ثابت، وسعد بن عباد، ومسروق، وعبدالله بن عمر، ومسلم بن الحجاج<sup>(١)</sup> قد خرح هذا في الصحيح من طريق عمرو بن دينار، عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>، وعلى لمسانة إجماع الصحابة.

روى جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله، ونوسكر، وعثمان يقصون بالشاهد لواحد مع يمين لمدعي»<sup>(٣)</sup>.

فثبت بهذا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيه أحراز عن دوام حكمه بذلك، فلا يمكن حمله على قضية واحدة.

وروى أبو الرباد<sup>(٤)</sup>، عن عبد الله بن عباس، قال: شهدت النبي عليه

(١) مسلم بن الحجاج بن مسلم النخعي، أبو يحيى البصري الحافظ، روى عن يعقوب وأحمد بن يوسف وداود بن عمرو بن عيسى وجماعة كثيرة، وعنه شرمدي وأحمد بن محمد وإبراهيم بن أبي طاب وغيرهم، وقد سئل أربع ومائتين، ومات خمس مائة من رجب سنة إحدى ومائة ومائتين شهدت ١٢٦١٠

(٢) صحيح مسلم ١٣٣٧ حديث ١٧١٢، وروى أيضاً في سنن أبي داود ٣٠٨٠٣ حديث ٣٦٠٨، وبنسب اندارقي ٤ ٢١٤ حديث ٣٨، وبنسب ابن ماجه ٧٩٣٠٧ حديث ٢٣٧٠، وبنسب الكيرى ١٠ ١٦٧ و ١٦٨، وتلخيص الخبير ٤ ٢٠٥ حديث ٢١٣٢

(٣) بنسب اندارقي ١ ٢١٥ حديث ٣٩، وبنسب الكيرى ١٠ ١٧٣.

(٤) عبدالله بن دكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني المعروف بابي برداء، مولى ربه، وقيل عمر ذلك روى عن أنس وسعد بن أنس وعائشة بنت سعد وغيرهم، وعنه جماعة كثيرة، قبل ذلك سنة ثلاثين ومائة وهو بن (٦٦) سنة وثلث عشر ذلك، هديب التهذيب ٥ ٢٠٣

السلام وأمانكم، وعمر، وعثمان يقضون بالشاهد مع اليمين<sup>(١)</sup>.  
وروى جعفر بن محمد، عن أبيه قال: «قضى بها عليّ عبد السلام بن  
أظهركم»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية أخرى «قضى بها عليّ بالعراق»<sup>(٣)</sup>.  
وروى داود بن الحصين<sup>(٤)</sup>، عن أبي جعفر محمد بن عيسى: أن أبي بن  
كعب قضى باليمين مع الشاهد<sup>(٥)</sup>.  
فهؤلاء الخمسة قالوا به، ولا يخالف لهم بحال.

مسألة ٢٤: إذا كان مع المدعي شاهد واحد، واحتار يمين المدعى عليه،  
كان له. فإن حلف المدعى عليه، اسقط دعواه، وإن نكل لم يحكم عليه،  
ويكون له الشاهد مع اليمين. وبه قال الشافعي<sup>(٦)</sup>.  
وقال مالك: يحكم عليه بالنكول، مع موافقته له أن القضاء بالنكول

(١) رواه الدارقطني في مسنده ٢١٥٤ حديث ٤٠، وسيبويه في مسنده الكبير ١٠٠١٧٣ عن  
عبد الله بن عامر ملاحظ.

(٢) مسنده الدارقطني ٢١٢٤ دليل الحديث ٢٩، ومسنده الكبير ١٠١٧٣، وترتيب مسنده  
الشافعي ٢٧٩:٢ حديث ٦٣٤.

(٣) مسنده الدارقطني ٢١٢٤ دليل الحديث ٣١، ومسنده الكبير ١٠١٦٦ و ١٧٠.  
(٤) داود بن الحصين لأموي، مولاهم، أبو عبد الله بن علي، روى عنه وعنكرمة ودايع وغيرهم  
وعنه مالك وبنو إسحاق ومحمد بن عبد الله بن أبي رافع وجماعة غيرهم. مات سنة (١٣٥)  
لهجرة. هديب التمهيد ١٨١٣.

(٥) مسنده الكبير ١٠١٧٣.

(٦) لأموي ٣٩٧، وحبشه ٢٨٣ و ٢٨٤، ولوحج ٢٥٥.٢ و ٢٥٦، والشرح الوهاب ٦٠٧.  
و ٦١٨، ومعني المحتاج ٤: ٤٤٤، وبداية المجتهد ٢: ٤٥٧.

إذا لم يكن مع المدعي شاهد<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أنَّ الحكم عليه بذلك يحتاج إلى دليل، ولا دلالة على ذلك.  
وأيضاً: فذهب مالك يؤدي إلى لعنة مجرد النكول، لأنَّ المدعي إذا  
لم يحلف مع شاهده، فقد أُلحِقَ شاهده ورفعه، كأن لم يكن، فصارت  
اليمين في جنب المدعى عليه ابتداءً.  
فقولنا: متى نكل عنها، قضيا عليه بالنكول. كان حكماً مجرد  
النكول، وهذا لا سبيل إليه.

ولأن مذهبه يفضي إلى العشاء بالشاهد الواحد، لأنَّ اليمين على المدعي  
عليه، متى نكل لم يكن نكوله حجة للمدعي، كما لو كان مع المدعي  
شاهدان فتركها وعدل إلى إخلاف المدعى عليه، لم يكن في عدوه إليه عن  
شاهده حجة للمدعى عليه، فإذا ثبت أن نكوله بيس حجة للمدعى عليه،  
لم يبق مع المدعي إلا شاهد واحد، فوجب أن لا يقضى له به.

مسألة ٢٥: لا يثبت الوقف شهادة واحد مع يمين المدعي.  
وللشافعي فيه قولان، ساء على لوقف إن من يتقل، فإذا قال: يتقل  
إلى الله تعالى فلا يثبت إلا شاهدين، وإذا قال يتقل إلى الموقوف إليه  
فيثبت بشاهد ويمين<sup>(٢)</sup>.

وقد أبو العباس: يثبت بشاهد ويمين قولاً واحداً<sup>(٣)</sup>.  
دليلنا: أن ما اعترناه مجمع على ثبوت الوقف به، وما قايه ليس عليه

(١) بداية عهد ٢ ٤٥٧، وحلية العلماء ٢٨١: ٨، والحاوي الكبير ١٧: ٧٥.

(٢) حية نسبه ٨ ٢٨١، ولوهر ٢ ٢٥٦، والمجمع ٢٠: ٢٥٧، والحاوي الكبير ١٧: ٨٨.

(٣) حية نسبه ٨ ٢٨١، والمجمع ٢٠: ٢٥٧، والحاوي الكبير ١٧: ٨٨.



دليل، والأحذر الي وردب في لقضاء بالشاهد مع اليمين مختصه بالأموال، وانوقف ليس مال للموقوف عنه، بل له الانتفع به فقط دون رقبته.

مسألة ٢٦: إذا كان معه شاهد، وأراد أن يحلف لمدعى عليه، فنكل عن اليمين، فإها ترد على المدعي، فإن حلف حكم له بها، وإن سكل ولم يحلف انصرف.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما مثل ما قلناه، ولثاني: لا يرد عليه، بل يحبس المدعى عنه حتى يحلف أو يعترف<sup>(١)</sup>.

دليلنا: عموم الأحذر التي وردت في أن المدعى عليه إذا رد اليمين، فعلى المدعي اليمين، وهي عامة<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٢٧: إذا مات ابنك، وحلف ديساً له على غيره، وعليه دين، وهم شاهد واحد، وامتنعوا من أن يحلفوا مع لشهد، لم يحجز للغيرم أن يحلف.

وللشافعي فيه قولان:

الأول: وهو الأصح مثل ما قلناه. والثاني: أنه له أن يحلف، لأنه إذا

(١) الأم ٢٢٧ و ٩٥٧، ومختصر الثري ٣٠٩ و ٣١٠، وحسنه اسماء ١٣٧٨، ومجموع ٢٠، والحاوي الكبير ١٧: ٧٥ و ٧٦.

(٢) بكفي ٤١٥٧ حدث ٢ و ١، ومن لا يحضره الفقه ٢٠٣ حديث ٥٢، وعنه خير ررصد عليه السلام ٩٦: ٢، والتهذيب ٢٢٩: ٦ حديث ٥٥٣ و ٥٥٤.

ثبت صار إليه كان له أن يخلف كالوارث<sup>(١)</sup>.

دليلنا: هو أنه لو ثبت هذا الحق كان شوته للميت، يرثه ورثته عنه،  
بدليل أنه لو كانت لتركه عبداً وأهل شوا كانت فطرته على ورثته، وكان  
لهم أن يقصو الدين من عين التركة ومن غيرها، وأنها يتعق حق العرماء  
بالتركة كما يتعق حق المرتضى بالرهن، فإذا كان شوته لغيرهم لم يجز أن  
يخلف عيماً يثبت له حقاً لغيره، فإن الأبوان لا يثبت بينهما ملاً لغيره.  
وأيضاً قوله تعالى: «وإن تقربوا على الله ما لا تعلمون»<sup>(٢)</sup> وقوله: «ولا  
تقف ما ليس لك به علم»<sup>(٣)</sup> وهذا غير علم.

مسألة ٢٨: إذا مات وحيف تركه، وعيه دين، فإن كان الدين يحيط  
بالتركة لم يستعمل التركة إلى وارثه، وكانت مبقاة على حكم ملث الميت، فإن  
قضى الدين من غيرها ملكها الوارث الآن، وإن كان الدين محيطاً ببعض  
التركة لم ينتقل قدر ما أحاط الدين به منها إلى ورثته، وانتقل إليهم ما عده.  
وبه قال الاصطخري من أصحاب الشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن كان الدين محيطاً بالتركة لم ينتقل إلى الورثة كما  
قناه، وإن لم يكن محيطاً بها انتقلت كلها إلى الورثة<sup>(٥)</sup>.

(١) حاشي الكبير ١٦ ٨٣، والمعني لأين قدامه ١٢ ١٠٤

(٢) البقرة ١٦٩

(٣) الاسراء ٣٦

(٤) حاشي مناه ٦ ٢٦٠، والمجموع ١٦ ٤٩ و ٥٢، والمعني لأين قدامه ١٢ ١٠٦، وحاشي الكبير

٨١١٦

(٥) لسط ٢٩ ١٣٧، والمعني لأين قدامه ١٢ ٦ ١، والمجموع ١٦ ٥٣، وحاشي الكبير

٨١ ١٧

وقال لشافعي وأصحابه إلّا الاصطحري: إنّ التركة ينتقل كلها إلى الورثة، سواء كانت وفق الدين أو أكثر، والدين باق في ذمة الميت، وتعلق حق العرماء به كالرهن، ولهم أن يقصوا لدين من عين التركة ومن غيرها<sup>(١)</sup>.

دليلاً: قوله تعالى: «ولكم نصف ما ترك أرواؤكم» إلى قوله من بعد وصية يوصي بها أو دين<sup>(٢)</sup> فأجبر أنّ ذلك لهم بعد الدين، وكذلك في قوله: «يوصيكم الله في أولادكم»<sup>(٣)</sup> الآية.

ولأن التركة لو انتقلت إلى الورث لوجب إذا كان في تركته من يعتق على وارثه أن يعتق عبده، مثل أن ورث الرجل أياه أو أمه، فإنه كان له أخ مملوك ومن المملوك حرّ، فإب اسرحل وحلف أحاه مملوكاً، فورثه ابن لمملوك، فله لا يعتق عليه إذا كان على لميت دين بلا خلاف، دلّ على أنّ التركة ما انتقلت إليه.

وكذلك لو كان أبوه أو ابنته مملوكاً لابن عمه، فمات السيد، فورثه عن ابن عمه، كان يجب أن يعتق ويطلق حقّ العرماء، وقد أجمعنا على خلافه.

مسألة ٢٩: إذا ادعى رجل حارية وولدها بأنها أم ولده، وولدها منه استولدها في ملكه، وأقام شاهداً واحداً، وحلف، يحكم له باجارية، وسقط إليه وكانت أم ولده باعترافه بلا خلاف بينا وبين الشافعي، إلّا

(١) حبيه، ص ٢٥٩. ٦، والمجموع ١٦: ٤٩، ونعمي لابن قدامة ١٢: ١٠٦، والحاوي الكبير

أنه يقول: تنعتق بوفاته، وأما الولد فانه لا يحكم له به أصلاً، ويبقى في يد من هو في يده على ما كان.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: وهو الأصح مثل ما قلناه. والثاني: يحكم له بالولد ويلحق به<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أن لقضاء بالشاهد واليمين حص في الأموار على ما مضى القول فيه، وهذا يدعي النسب وخبرية، وذلك لا يحكم له بشاهد ويمين.

مسألة ٣٠: إذا كان في يد رجل عبد، ودعى آخر عليه أن هذا عصبه على نفسه، وأنه كان عبدي، وأنا عصبته، وأقدم شاهداً واحداً، لم يقل ذلك، ولا يحكم به.

وقر الشافعي: قضى له به، وحكم باعتق فيه<sup>(٢)</sup>.

واحتج أصحابه بهم من قال يحكم بك قولاً واحداً<sup>(٣)</sup>. ومهم من قال هذه على قوين كالمسألة التي قبلها<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: ما قلناه في المسألة التي قبلها، وإيضاً فإن البينة تشهد به بملك كان، والبينة بما تقس يد شهدت عما يدعيه من كون الملك له في الحال، فأمر بملك كان فلا، كما لو قل: هذا الذي في يد زيد عبدي، وشهد

(١) لأمر ٧٧، ومختصر المروى ٣٠٦، وحسنه النجاشي ٢٧٧ ٨ و ٢٧٨، والوجيز ٢٠٥٥ ٢، والمجموع ٢٠٥٦: ٢٠، والحاوي الكبير ١٧: ٨٦.

(٢) أنظر الام ٧: ٧، والحاوي الكبير ١٧: ٨٧.

(٣) حسنه النجاشي ٢٧٨ ٨، والمجموع ٢٠٥٦ ٢٠، والحاوي الكبير ١٧: ٨٧.

(٤) حليته النجاشي ٢٧٨ ٨، والمجموع ٢٠٥٦: ٢٠، والوجيز ٢٠٥٥ ٢.

شاهدان أنه كان عنده، لم يثبت الملك شهادتهما، لأنه يدعي ملكاً في الحال، والبيّنة تشهد بملك كان.

مسألة ٣٩: لأيمان تعلّق عندنا بالمكان والرمال، وهو مشروع. وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا تعلّق بالمكان بحال، وهو بدعة<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع الصرقة وأحبارهم، وهم رويوا: أنه لا يحلف عند قرة النبي عليه السلام أحد على أقل مما يجب فيه القطع<sup>(٣)</sup>.

فذلك ذلك على أنه إذا كان كذلك أورد عليه تعطل، وأنه ليس بدعة، ولست أحد خلافاً بينهم في ذلك.

وروي جابر أن النبي عليه السلام قال: «من حلف على منبري هذا، كان يميناً، فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(٤)</sup>.

وفيه إجماع الصحابة. روي ذلك عن علي عليه سلام وفي بكر،

(١) الأم ٦: ٢٥٩، وعنصر المربي ٣٠٨، وحله صحبه ٨: ٢٤٠، ومعني بحج ٤: ١٧٢، وانسراح لوفاح. ٦١٨، وبداية المجتهد ٢: ٤٥٥، واسعي لاس قدامه ١٢: ١١٦، وشرح الكبير ١٢: ١٤٦، والجمع ٢: ٢١٧، والجمع لاحكام القراء ٦: ٣٥٣، وتيسر عفاض ٤: ٣٠٢، والحاوي الكبير ١٧: ١١٠.

(٢) سوط ١٦: ١١٩، ومداية السعوى مع شرح فتح القدير ٦: ١٧٧، وشرح فتح القدير ٦: ١٧٧، والباب ٣: ١٦٨، وتيسر حلف ٤: ٣٠٢، والجمع لاحكام القراء ٦: ٣٥٣، وحبه العبداء ٨: ٢٤٠، وبداية المجتهد ٢: ٤٥٥، واسعي لاس قدامه ١٢: ١١٦، وشرح الكبير ١٢: ١٤٦، والحاوي الكبير ١٧: ١١٠.

(٣) التهذيب ٦: ٣١٠ حديث ٨٥٥.

(٤) الموطأ ٢: ٧٢٧ حديث ١٠، ومسند الشافعي ٢: ٧٣، وتيسر بكبرى ١٠: ١٧٦، والمستدرک

وعمر، وعثمان، وعبدالرحمان بن عوف، ولكل واحد منهم قصة معروفة<sup>١</sup> تركها ذكرها محصياً، ولا يخاف لهم.

وأما الزمان، فلفظه تعالى: «تحبسوها من بعد لصلاة فيقسمان بالله»<sup>٢</sup> قال أهل التفسير يريد بعد العصر<sup>٣</sup>.

وقال عليه السلام ثلاثة لا يطر الله إليهم يوم القيامة ولا يركبهم وهم عذاب أليم: رجل باع ماله، فإن أعطاه وفي به، وإن لم يعطه حانه، ورجل حلف بعد العصريمة فاجرة ليقطع بها مال امرئ مسلم<sup>٤</sup>.

مسألة ٣٢: لا تغلظ اليمين بأقل مما يجب فيه القطع، ولا يراعى نوع انصاف الذي يجب فيه لركاة. وبه فإن مالك<sup>٥</sup>.

وقال الشافعي: لا تغلظ بأقل مما يجب فيه الزكاة إذا كان يمساً في المال أو المقصود منه المال، وإن كان يمساً في غير ذلك عطف على كل حال<sup>٦</sup>.

عن الصحيحين ٢٩٦٤، وصحیح خبر ٢٢٩٠٣ حديث ١٦٣٤

(١) أنظر السلي الكبير ١٧٧:١٠.

(٢) المائدة ١٠٦.

(٣) جامع الأحكام برآء ٦ ٣٥٣، ولأم ٧ ٣٧، وليس لكبرى ١٠ ١٧٧، ومعني لاس فداة

١١٧، ١٢، وصحیح خبر ٢٢٨٣ دليل الحديث ١٦٢٨

(٤) روي سقاوب في نسخة في صحيح البخاري ١٤٨٣ و ٩٩٩، وصحيح مسلم ١٠٣١

حديث ١٧٣، ومسد أحمد بن حنبل ٢ ٤٠١، والسنن الكبير ١ ١٧٧، وفتح أنه ي

٤٣٠٥.

(٥) الموا ٢ ٧٢٨ دين حديث ١٢، والسنن الكبير ٥ ١٣٥، وداية المعبد ٢ ٤٥٧، والجامع

لأحكام انفراد ٦ ٣٥٥، ولسن لكبرى ١٠ ١٧٦، ولأم ٧ ٣٤، وحسنه الفناء ٢٨ ٢٤٠.

وشرح كبير ١٢ ١١٦ و ١٥١، والحاوي الكبير ١٧ ١١٠

(٦) الأ ٦ ٢٥٩ و ٧ ٣٤ و ٣٥، ومختصر سري ٣٠٨، وحلية المعبد ٨ ٢٤٠، والوحد

وقال ابن حريز: يعتبط في الكثير والقليل<sup>(١)</sup>.  
 دلينا: إجماع الفرقة على ما بيناه في المسألة التي ذكرناها.

مسألة ٣٣: التعبط بالمكان ولرمان استحبب دون أن يكون ذلك  
 شرطاً في صحة الأيمان.

ووافقنا في لأزمان والألفاظ الشافعي<sup>(٢)</sup>.  
 والمكرر على قوين.

أحدهما: مثل ما قلناه. والثاني: أنه شرط<sup>(٣)</sup>.  
 دليلنا: أن كون ذلك شرطاً يحتاج إلى دليل، ويصاً قوله عليه السلام  
 «(يؤمن على المدعى عليه والبيئة على المدعى)<sup>(٤)</sup>» ولم يذكر الزمان ولا  
 المكان، وما ذكرناه من الأدلة محمول على الإستحياب.

مسألة ٣٤: الخالف إذا حلف على فعل نفسه، حلف على القطع  
 والتات نهيأ كان أو إثباتاً. وإن كان على فعل غيره، فإن كانت على

٢٦٤:٢، والسراج الوهاج: ٦١٨، ومعني المحتاج ٤: ٤٧٢، وفتح المعين: ١٥٢، والجامع  
 لأحكام القرآن ٦: ٣٥٥، وبداية المجتهد ٢: ٤٥٥، وتبيين الحقائق ٤: ٣٠٢، والحاوي الكبير  
 ١١٠، ١٧

(١) حلية لعباء ٨: ٢٤٠، والمعني لاس فداة ١٢: ١١٧، وحاوي الكبر ١٧: ١١٠.

(٢) لمجموع ٢٠: ٢١٧، وفتح المعين ١٥٢، وحاوي الكبير ١٧: ١١٤.

(٣) حبة لعباء ٨: ٢٤٠، ومجموع ٢٠: ٢١٧، وحاوي الكبر ١٧: ١١٤.

(٤) سنن الترمذي ٣: ٦٢٦ حديث ١٣٤١، وسنن الدارقطني ٤: ١٥٧ حديث ٨، وترتبت مسند  
 شافعي ٢: ١٨١، وسنن الكبرى ٨: ٢٧٩، و ١٠: ٢٥٢، و ٢٥٣، وانكفي ٧: ٤١٥ حديث  
 ٢، وتهذيب ٦: ٢٢٩ حديث ٥٥٤، وصفت لربه ٤: ٣٩٠، وتلخيص خير ٤: ٢٠٨ بتقديم  
 وتأخير في اللفظ.

الإثبات كانت على القطع، وإن كانت على النبي كانت على نبي العلم.  
وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال الشعبي، والسحفي: كلها على العم<sup>(٢)</sup>.

وقرأ ابن أبي سبي: كتبها على الت<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أن أبي عبد الله لسلام حلف رجلاً، فقال: «قُلْ والله ما له عيبٌ حق»<sup>(٤)</sup> فلما كان على فعل نفسه استحلها على الت، ولأنها إذا كانت على فعل نفسه أحاط علمه بما يحلف عليه، فكأن ما يقدر عليه، وهكذا إذا كانت على لا ثبوت على فعل الغير، لأنه لا يثبت شيئاً حق يقطع به، وإذا كانت على النبي فعل الغير لم يحط علمه بأن الغير ما فعل كذا، لأنه قد يفعله، ولا يعلم.

مسألة ٣٥: إذا شهد عبده شاهداً، طاهرهما اعدالة، وحكمهم شهادتهما، ثم نثر أنهما كانا فسقيين قبل الحكم،، نقص حكمه.

(١) لام ٣٥٧، ومختصر لمربي ٣٦٠، وحبه علماء ٢٤١٨، ووجيز ٢٦٦٤، وسراج بفتح ٦١٨، ومعنى المحسح ٤٧٣٤ و٤٧٤٤، وكلمته لاحقاً ١٦٨٢، والمجموع ٢١٨٢، ومعني لاس قدامة ١١٩١٢، وشرح الكبير ١٤١١٢، والبحر الزخار ٤٠٥٥، والحاوي الكبير ١٨١٧

(٢) المعني لاس قدامة ١١٩١٢، وشرح الكبير ١٤١١٢، وحبه علماء ٢٤١٨، والبحر الزخار ٤٠٥٥، والحاوي الكبير ١٨١٧

(٣) حلة العلماء ٢٤١٨، والمعني لاس قدامة ١١٩١٢، والشرح الكبير ١٤١١٢، والبحر الزخار ٤٠٥٥، والحاوي الكبير ١٨١٧.

(٤) من في دود ٣١١٣ حديث ٣٦٢٠، ومن كبرى ١٨٠١٠، والمعني لاس قدامة ١٢٠١٢، وشرح الكبير ١٤١١٢ وفي بعضه: حلتا لا سير سقط فلاحظ



وللشافعي فيه قولان:

قال أبو العباس، والمزني: أحدهما: يقتصه كما قبله<sup>(١)</sup>. ولا آخر: لا يقتصه. وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو إسحاق: يقتصه قولاً واحداً<sup>(٣)</sup>، كما قلناه.

دليلنا: قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بآفة فبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة»<sup>(٤)</sup>.

فأمر بالتثبت والتيسر، فدا علمه وسفاه، وجب ردّ شهادته ونقص ما حكم به.

وأيضاً: فإنّ الشرع إنما قرر لحكم شهادة من طاهره العدة، فدا علم أنه حكم من طاهره الفسق فقد حكم بغير الشرع، فوجب نقضه.

وأيضاً: ردّ شهادة لعاسي مجمع عليه، مخصوص، فيجب أن ينقص حكمه بذلك.

مسألة ٣٦: إذا حكم شهادة بغير في قتل، وقتل المشهود عليه، ثم بان أن الشهود كانوا فساقاً فسل الحكم بالقتل، سقط القود، وكان دية المقتول المشهود عليه من بيت المال.

(١) الأم ٥٤:٧، ومختصر الزبي ٣١٣، وحية العباد ٣٢٣:٨، والوجيز ٢٠٢:٢، ومعني المصنف ٤٣٨:٤، والسراج لوحتاج: ٦٠٦.

(٢) أنظر مداه المصنف مع شرح فتح مديرة ١١٦، وشرح فتح مديرة ١١٦، ومختصر مري. ٣١٣، وحية العباد ٣٢٣:٨، والوجيز ٢٠٢:٢.

(٣) حلية العباد ٣٢٢:٨.

(٤) خمرات: ٦.

وقر أبو حنيفة: الدية على المرتكبين<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: الدية على الحاكم. وأين تحب؟ على قولين.

أحدهما على عاقبته. والآخر: في بيت المال<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع لفرقة وأخبارهم، فأهم روي: أن ما أخطأت لقضاة من الأحكام قتل بيت المال<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٣٧: إذا شهد أجنبيان أنه أعتق سالماً في حال موته، وهو الثلث، وشهد وارثان أنه أعتق غائماً في هذه الحالة، وهو الثلث، ولم يسم السابق منهما، أقرع بينهما، فأيهما خرج اسمه أعتق ورق الآخر. وللشافعي فيه قولان:

أحدهم: مثل ما قبله. ولثاني: يعتق من كل واحد منهما نصفه<sup>(٤)</sup>.  
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم، لأهم أجمعوا على أن كل أمر مجهول فيه القرعة<sup>(٥)</sup>. وهذا من ذلك.

مسألة ٣٨: إذا ادعى رجل على رجل حقاً، ولا بينة له، فعرض اليمين

(١) المعني لاس قدامة ١٢ - ١٥٠ - ١٥١، والشرح الكبير ١٢: ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) المعني لاس قدامة ١٢ - ١٥٠، وأشرح لكثر ١٢: ١٢٩، وحسن لعلاء ٧: ٥٩٣، والمجموع ١٩: ١٤٥.

(٣) النكاي ٧: ٣٥٤ - حديث ٣، ومن لا يخبره انفعه ٣: ٥ حديث ١٦، والتهذيب ١٠: ٢٠٣ حديث ٨٠٩.

(٤) الأم ٧: ٥٨ و ٥٩، وحسن لعلاء ٨: ٣١٠، والمجموع ٢٠: ٢٧٤، والمعني لاس قدامة ١٢: ١٩٦، والشرح الكبير ١٢: ٢١٤.

(٥) من لا يخبره انفعه ٣: ٥٢ - حديث ١٧٤، والتهذيب ٦: ٢٤٠ - حديث ٥٩٣.

على المدعى عليه قدم يحلف ونكل، ردت اليمين على المدعي فيحلف ويحكم به، ولا يجوز الحكم على المدعى عليه بنكوله. وبه قول الشعبي، والشافعي، ومالك، والشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا ترد اليمين على المدعي بحن، فان كان التذاعي في مد كرر الحكم اليمين على المدعى عليه ثلاثاً، فان حلف وإن قصى عليه بالحق نكوله<sup>(٢)</sup>، وان كان في قصاص فان أبو حنيفة. يحبس المدعى عليه أبدأ حتى يقر بالحق أو يحلف على نفيه.

وقال أبو يوسف ومحمد. يكرر عليه يمين ثلاثاً، ويقضى عليه بالدية. وأما إذا كانت الدعوى في طلاق أو نكاح فان اليمين لا تثبت في هذه الأشياء في جنة لمدعى عليه، فلا يتصور فيها نكول، ونحن نورد هذا نقول بالكلام<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن أبي ليلى. يحبس المدعى عليه في جميع المواضع حتى يحلف أو يقر<sup>(٤)</sup>.

(١) لمدونة الكسرى ١٣٧ ٥ و١٧٤، وهداية المجتهد ٤: ٤٥٧، والأم ٦: ٢٢٦ و٢٢٧، ومختصر مري ٣١٩ و٣١٠، والموطأ ١٧ ٣٤، وهدية المصوع مع شرح فتح القدير ٦: ١٥٨، وشرح فتح القدير ٦: ١٥٨، وسين خفائق ٤: ٢٩٤، وكذبة الأخبار ٢: ١٦٧. ومعني المختار ٤: ٤٧٧، والسراج الوقاج ٦٩٩، والمجموع ٢٠: ٣٠٨.

(٢) الموطأ ١٧ ٣٤، وسند ب ٣ ١٥٦ و١٥٧، وندائع الصانع ٦: ٢٢٥، وهدية ٦: ١٥٥ و١٥٨ و١٦٠، وشرح فتح القدير ٦: ١٥٥ و١٥٨ و١٦٠، وسين خفائق ٤: ٢٩٤-٢٩٦، والأم ٦: ٢٢٧، وهداية محمد ٢: ٤٥٧.

(٣) سبب ٣: ١٦٤، وهداية ٦: ١٧٠، وشرح فتح القدير ٦: ١٧٠، وسين خفائق ٤: ٢٩٩

(٤) الهداية ٦: ١٧٠، وشرح فتح القدير ٦: ١٧٠، وسين خفائق ٤: ٢٩٩، والحاوي الكبير ١٧: ١٤٠

(٥) المعنى لابن قدامة ١٢: ١٢٥.

والخلاف مع أبي حنيفة في فصلين: أحدهما في الحكم بالكول، والثاني في ردة اليمين.

دليلاً: على أن اليمين تُرد: إجماع المروءة وأخبارهم<sup>(١)</sup>.  
وأيضاً قوته تعالى: «ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم»<sup>(٢)</sup> فأثبت الله عساً مردودة بعد يمين، فافتضى ذلك أن يمين ترد في بعض لموضع بعد يمين أخرى.  
فإن قيل: الآية تقتضي ردة اليمين بعد اليمين، والإجماع أن المدعى عليه إذا حلف لم ترد اليمين بعد ذلك على المدعي.

قيل: لما أجمعوا على أنه لا يجوز ردة اليمين بعد اليمين عدل بالظاهر عن هذه، وعم أن لرد نه أن ترد أيمان بعد وحب أيمان.

ويدل عليه أيضاً: قوته عليه السلام: المطلوب أولى باليمين من الطالب<sup>(٣)</sup>. ومطلة أولى من وزن أفعل، وحقيقتها الإشتراك في الحقيقة، وتفضيل أحدهما على الآخر، فافتضى لحر أن الطالب والمطلوب يشتركان في اليمين، لكن للمطلوب مزية عليه بالتقدم.

وأما الدليل على أن المدعى عليه لا يحكم عليه بمجرد اسكول أن الأصل مراعاة الدعة، وإيجاب الحكم عليه بالكول يحتاج إلى دليل.

(١) انكبي ٤١٦ ٧ - ٤١٧ حدث ١ ٥، ومن لا يحضره الفقيه ٣ ٣٧ حدث ١٢٧، والتهذيب

٦ ٢٣٠ - ٢٣١ حدث ٥٥٦ ٥٦٣، ومن الذرقضي ٤ ٢١٤ حدث ٣٥.

(٢) المائنة: ١٠٨.

(٣) رواه في تلخيص خير ٢١٠٤ في دليل حديث ٢١٤٣ لفظه. من كانت به طيبة عند أحد عليه ليثة، ومطلوب أولى باليمين، فإن نكل حلف الطالب وأحد

مسألة ٣٩: إذا نكل المدعي عليه ردت اليقين على المدعي في سائر الحقوق. وبه قال لشعبي وإسحقي والشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: ثم ترد يمين فيما يحكم به شاهد وامرأتين دون غيره من النكاح والطلاق ونحوه<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: عموم الأحبار لتي وردت في رد يمين<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً: الأنصار لما ادعوا على اليهود أنهم قتلوا عبدالله بن خنيس، قال لهم النبي عليه السلام: تحملون حميلاً ويمياً وتستحسون دم صاحبكم، فقالوا: من لم يشاهده كيف يخلف عليه؟ فقال: يخلف لكم ليهود حميلاً ويمياً، فقالوا: انهم كفار<sup>(٤)</sup>.

فقل البي عليه السلام اليقين من جهة المدعي إلى جهة المدعي عليهم، وهذا حكم رد يمين عبد الكور، وكاتب الدعوى في قتل العمد، وأدماء لا يحكم فيها بشاهد وامرأتين.

مسألة ٤٠: إذا حلف المدعي عليه، ثم أقام المدعي سبعة باحق، لم

(١) الأم ٢٢٦، ٦، ومختصر الربيعي ٣٠٩ و ٣١٠، وحله عليه ٢٢٦، ٨، وكذا في لأحد ٢ ١٦٧،

وإسراج الوقاح. ٦١٩، ومعنى لمخاج ٤، ٤٧٧، والمجموع ٢٠ ٢٠٨، وديده بمجهد ٢ ٤٥٧

(٢) بداية المجهد ٢: ٤٥٧، والحاوي الكبير ١٧: ١٤٠.

(٣) الكافي ١٦: ٤١٧ - حديث ١ - ٥، ومن لا يخضره الفقيه ٣: ٣٧، حديث ١٢٧، والتلخيص

٢٣٠: ٢٣١ - حديث ٥٥٦ - ٥٦٣.

(٤) صحيح البخاري ٤: ١٢٣، وصحيح مسلم ٣: ١٢٩٣، حديث ٣، وسنن أبي داود ٨: ٨، وسنن

ابن ماجه ٢: ٨١٢، حديث ٢٦٧٧، وسنن الدارقطني ٣: ١١٠، حديث ٩٤، والسنن الكبرى

١١٩: ١١٨، ١١٩.

يحكم له بها. ونه قال ابن أبي ليلى وداود<sup>(١)</sup>.

وقد باقي الفقهاء: إنه يحكم بها<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأحاديثهم<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً قوله عليه السلام: من حلف فليصدق، ومن حلف له فليرض، ومن لم يفعل فليس من الله في شيء<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٤١: إذا دعى على رجل حقاً، وقال: ليس لي بينة، وكل بينة لي فهي كاذبة، فحلف المدعى عليه، ثم أقام البينة. قال محمد: لا يحكم له بذلك، لأنه جرح بيته<sup>(٥)</sup>.

وقد شافعي وأبو يوسف يحكم له بها<sup>(٦)</sup>، لأنه يجوز أن يكون نسي بيته، فكذب على اعتقاده، وهذا الموضع يسقط عنه، لأن أصل المسألة عمدان باطل، وقد دللنا عليه.

مسألة ٤٢: إذا ادعى رجل على امرأة كاحاً، أو المرأة على زوجها

(١) حبه عمه ٨٠٨، وعمه مدري ١٣ ٢٥٦، وفتح ساري ٥ ٢٨٨ والشرح الكبير ٤٣١:١١، والحاوي الكبير ١٧ ١٣٤.

(٢) عمدة مدري ١٣ ٢٥٦، وفتح ساري ٥ ٢٨٨، وحله لعنه ٨ ١١٥، ولسراح انفتاح ٦١٩، ومعني المحتاج ٤: ٤٧٧، وكفه الاحصار ٢ ١٦٧، وشرح لكبير ١١: ٤٣١، وأسهل المدارك ٣: ٢٤٢، والحاوي الكبير ١٧ ١٣٤.

(٣) الكافي ٧ ٤١٧ حديث ١، والتهذيب ٦ ٢٣١ حديث ٥٦٥.

(٤) سنن ابن ماجة ١ ٦٧٩ حديث ٢١٠١، وسنن بكبرى ١ ١٨١، وفتح الباري ١١: ٥٣٦، والجامع لاحكام بقرآن ٨ ١٩٤، وفي بعضها يتعذر في الموضع فلاحظ.

(٥) المعني لابن قدامة ١٢: ١٦٠، والحاوي الكبير ١٧: ١٣٥.

(٦) معني لابن قدامة ١٢: ١٦٠، والحاوي الكبير ١٧: ١٣٥.

طلاقاً، أو العبد على سيده عتقاً، ولا يتنّه مع المدعي، لزم المدعى عليه اليمين، فإن حلف وإلا ردّت اليمين على المدعي فحلف وحكم به به، وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا تترم اليمين في هذه الدعاوى بحال<sup>(٢)</sup>.  
وقال مالك: إذا كان مع لمدعي شاهد واحد، لزم المدعى عليه اليمين، وإن لم يكن معه شاهد لم يرم المدعى عليه اليمين<sup>(٣)</sup>.  
دليلهما: إجماع الفرقة وأحبارهم<sup>(٤)</sup>.  
وقوله عليه السلام: «البيتة على المدعي واليمين على المدعى عليه»<sup>(٥)</sup> ولم يفصل.

وروي «أن زكّانة أتى النبي عليه السلام، فقال: اتني طَلَّقْت امرأتني البيتة. فقال: ما أردت بالبيتة، فقال: واحدة. فقال: ما أردت والله بها إلا واحدة»<sup>(٦)</sup>، فاستحلّله النبي عليه السلام في الطلاق.

- 
- (١) الأم ٦ ٢٢٨، وأهـ ٨ ١٣٦، والحدوي بكر ١٧ ١٤٦.  
(٢) أهـ ٦ ١٦٢، وشرح فتح القدير ٦ ١٦٢، وتبيين الحقائق ٤ ٢٩٦، وحلية العلماء ٨ ١٣٦.  
(٣) المدونة الكبرى ٥ ١٧٨.  
(٤) أنظر الكافي ٧ ٤١٦، والتهذيب ٦ ٢٣٠، حديث ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٦١ و ٥٦٢.  
(٥) سنن سمرقندي ٣ ٦٢٦، حديث ١٣٤١، وسنن أدرهظي ٤ ١٥٧، حديث ٨، وسنن مسند شافعي ٢ ١٨١، وسنن لكبرى ٨ ٢٧٩، وسنن أحمد ٤ ٢٠٨، حديث ٢١٣٥، وكر نعمان ٦ ١٨٧، حديث ١٥٢٨٣، ولكفي ٧ ٤١٥، حديث ١ ٢، وسنن أبي داود ٦ ٢٢٢، حديث ٢٦٣، سنن ترمذي ٣ ٤٨٠، حديث ١١٧٧، وسنن من ماجة ١ ٦٦١، حديث ٢٠٥١، وسنن الأدرهظي ٤ ٣٤، حديث ٩١ و ٩٢، والمصنف الكبير للطبراني ٥ ٧٠، حديث ٤٦١٣.

مسألة ٤٣: إذا كان بين رجلين عداوة ظاهرة، مثل أن يقذف أحدهما صاحبه، أو قذف الرجل امرأته فنه لا يقبل شهادة أحدهما على الآخر. وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: تُقبل ولا تأثير للعداوة في ردّ الشهادة بحال<sup>(٢)</sup>.  
 دليلها: ما روى طلحة بن عبيد الله قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله منادياً فنادى: لا تقبل شهادة خصم، ولا ظنين، والعدو منهم<sup>(٣)</sup> وقال عليه السلام: «لا يقبل شهادة الخائن، ولا الحائنة، ولا لرائي، ولا الرائية، ولا ذي غمر على أخيه»<sup>(٤)</sup>.  
 وذو الغمر: من كان في قلبه حقد أو بغض.

مسألة ٤٤: تقبل شهادة الوالد لولده، والولد لوالده، وتقبل شهادة الولد على ولده، ولا تقبل شهادة الولد على والده. وبه قال عمر، وعمر بن عبد العزيز<sup>(٥)</sup>، والمزني، وأبو ثور، وإحدى الروايتين عن شريح، واختاره

(١) مختصر بري: ٣١٠، وحية العلماء ٨: ٢٦٢، والوجيز ٢: ٢٥١، والسراج يوضح ٦٠٥، والمعني المحتاج ٤٣٥: ٤، وفتح المعبى: ١٤٩، والمجموع ٢٠: ٢٣٥، والمعني لاس قدامه ٥٦ و ٥٧، ولشرح الكبير ١٢: ٨٠، والبسوط ١٦: ١٣٣، وندوة المختص ٢: ٤٥٣، وسحر الرخاير ٣٤١: ٦.

(٢) البسوط ١٦: ١٣٣، وحية العلماء ٨: ٢٦٢، وندوة المختص ٢: ٤٥٣، والمعني لاس قدامه ٥٧: ١٢، وشرح الكبير ١٢: ٨١، والبحر لرحاير ٦: ٣٤، وخدوي الكبير ١٧: ١٦١.

(٣) تلخيص الحبير ٤: ٢٠٣، والسنن الكبرى ١٠: ٢٠٢، يعاوب في اللفظ.

(٤) سنن أبي داود ٣: ٣٠٦ حديث ٣٦٠١، وسنن ابن ماجة ٢: ٧٩٢، حديث ٢٣٦٦، وسنن الدارقطني ٤: ٢٤٤ حديث ١٤٧، والسنن الكبرى ١٠: ٢١١، وتلخيص الحبير ٤: ٢٠٤ حديث ٢١٢٩ وفي الجميع تفاوت يسير في اللفظ.

(٥) حية العلماء ٨: ٢٥٩، والتمنى ٩: ٤١٥، والمعني لاس قدامه ١٢: ٦٦، ولشرح الكبير ١٢: ٧٣، والخاوي الكبير ١٧: ١٦٣.



المزني<sup>(١)</sup>.

وقد باقى الفقهاء: أنها لا تقبل<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً قوله تعالى: « واستشهدوا شهيدين من رجالكم »<sup>(٤)</sup> وقال

تعالى: « واشهدوا ذوي عدل منكم »<sup>(٥)</sup> وذلك عام.

مسألة ٤٥: شهادة الولد على والده لا تقبل بحال.

وقال الشافعي: إن تعلق بالمد أو بما يجري مجرى المال - كالدين

والنكاح والطلاق - قبلت، وإن شهد عليه بما يتعلق بالبدن - كالقصاص

وحدة الفرية - فيه وجهان، أحدهما: لا تقبل، والثاني: - وهو لأصح -

تقبل<sup>(٦)</sup>.

(١) حصة العلماء ٨ ٢٥٨، والمجموع ٢٠: ٢٣٤، ومعنى لاس مدامة ١٢ ٦٦ ٦٧، وشرح الكبير

١٢ ٧٣ - ٧٤، وبداية المجتهد ٢ ٤٥٣، واستغ ٢ ٨٠٠، وسحر الرخار ٦ ٣٥، والحاوي

الكبير ١٧: ١٦٣.

(٢) المدونة الكبرى ١٥٥: ٥، وسهل مدارك ٣ ٢١٤، وندبه مجتهد ٢ ٤٥٢، ولأم ٦ ٢١٦ و

١٦ ٧، وكفه الاحرار ٢ ١٦٣، ووجز ٢ ٢٥٠، والمجموع ٢٠ ٢٣٤، ويسقط ١٦ ١٢١،

ولنف ٢ ٨٠٠، ولفات ٣ ١٨٧، وندائع لصبيح ٦ ٢٧٢، ونس خفائق ٤ ٢١٩،

وبداية المطبوع مع شرح منقح القدير ٥ ٥٠٢ و ٦ ٣١، وشرح منقح لقدير ٥ ٥٠٢ و ٦ ٣١،

والمعنى لاس مدامة ١٢ ٦٥ و ٦٦ وشرح الكبير ١٢ ٧٢ و ٧٣، ومختصر المزني ٣١٠،

والصوى لعبد ٣ ١٦٩، وسحر الرخار ٦ ٣٥، والحاوي الكبير ١٧ ١٦٣

(٣) بكى ٧ ٣٩٣ حديث ١ ٤، ودرع الإسلام ٢ ٥٠٩، حديث ١٨٢١، والتهذيب ٦ ٢٤٧.

٢٤٨ حديث ٦٢٩ - ٦٣٢.

(٤) الطلاق. ٢.

(٥) البقرة: ٢٨٢.

(٦) حصة العلماء ٨ ٢٦٠، وبجيز ٢ ٢٥١، والمجموع ٢٠ ٢٣٤، والمران الكبرى ٢ ٢٠١، ومعنى

دليلنا: إجماع مرفقة وأحدهم<sup>(١)</sup>، فاتهم لا يختلفون فيه.

مسألة ٤٦: إذا أعتق لرجل عبداً، ثم شهد لمعتق لمولاه، قبلت شهادته. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٢)</sup>.  
وحكي عن شريح أنه قال: لا تقبل<sup>(٣)</sup>.  
دليلنا: إجماع الفرقة.

مسألة ٤٧: تقبل شهادة لأخ لأخيه. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٤)</sup>.  
وقال الأوزاعي: لا تقبل<sup>(٥)</sup>.

وقال مالك: إن شهد له في غير السب قبلت، وإن شهد له في السب  
هال كاب أخوين من أم فادعى أحدهما أحداً من أب، وشهد به آخر، لم

لاش قدمه ١٢ ٦٧، وشرح لكبر ١٢ ٧٤، واسبغ الرخار ٦ ٣٦، والحدوي الكبير  
١٦٥:١٧.

(١) من لا يصره الفقيه ٢٦:٣ حديث ٧١.

(٢) اشرح بكبر ١٢ ٧٥-٧٦، وسبغ خصائ ٤ ٢٢٧، وعباوى الهدى ٣ ٤٦٥، والمجموع  
٢٠ ٢٣٧، وشرح فتح مديرة ٦ ٢٨، ولسل وشعاء العديل ١٣ ١٤٥، والحدوي الكبير  
١٦٦ ١٧.

(٣) الحاوي الكبير ١٦٧:١٦٦.

(٤) الأم ٧ ٤٦، ومختصر مرقى ٣١٠، وسوحر ٢ ٢٥١، ولبراج بوفرح ٦٠٥، والبرهان  
الكبرى ٢ ٢٠١، ومعنى مخرج ٤ ٤٣٥، والمجموع ٢٠ ٢٣٥، وسبوط ١٦ ١٢١، والذهب  
٣ ١٨٨، وشرح فتح مديرة ٦ ٣٤، وهدية المطبوع مع شرح فتح القدير ٦ ٣٤، وتبيين  
الحقيق ٤ ٢٢٣، واندوة لكبرى ٥ ١٥٦، ونداء محمد ٢ ٤٥٣، وعباوى هدية  
٣ ٤٧٠، ومعنى لاش قدامة ١٢ ٧٠، والشرح لكبر ١٢:٧٥، والحاوي الكبير ١٦٥:١٦٥.

(٥) بداية محمد ٢ ٤٥٣، وسبغ الرخار ٦ ٣٦، والحاوي الكبير ١٦٥:١٦٥.

تقبل ذلك<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>، وما قدمته في المسألة أيضاً يدل عليه.

وروي عن عمر وابن عمر وابن الزبير أنهم قبلوا شهادة الأخ لأخيه، ولا يخالفهم<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٤٨: تقبل شهادة الصديق لصديقه وإن كان بينهما مهادة وملاطفة. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٤)</sup>.

إلا ما كنأ، فإنه قال: إذا كان بينهما مهادة وملاطفة لا تقبل شهادته، وإن لم تكن قبلت<sup>(٥)</sup>.

دليلاً: ما قدمه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٤٩: تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر، وبه قول الشافعي<sup>(٦)</sup>.

(١) بدوئه الكبرى ٥/١٥٦، وبداية المجتهد ٢/٤٥٣، والمعني لأبن قدامة ١٢/٧٠، وشرح الكبير ١٢/٧٦، وميرت الكبرى ٢/٢٠١، والبحر الرخا ٦/٣٦ وفيها من قول مالك هذا مختصراً ملاحظ.

(٢) سكان ٧/٣٩٣ حديث ١، ومن لاحصره معبه ٣/٢٦٣ حديث ٧، وللهب ٦/٢٤٧-٢٤٨ حديث ٦٢٩-٦٣٢.

(٣) الحاوي الكبير ١٧: ١٦٥، وروي في المحلى ٦/١١٥ قول عمر بن الخطاب فقط ملاحظ (٤) حبه المعية ٨/٢٦، ونوحي ٣/٢٥١، والبرهان الكبرى ٣/٢٠١، ولسحر الرخا ٦/٣٦٦، والمعني لأبن قدامة ١٢/٧١، وشرح الكبير ١٢/٧٥، وحاوي الكبير ١٧/١٦٢.

(٥) بدوئه الكبرى ٥/١٥٦، وحطه معبه ٨/٣٦١، ومعني لأبن قدامة ١٢/٧١، ولسحر الرخا ٦/٣٦٦، وميرت الكبرى ٢/١٢٢، وحاوي الكبير ١٧/١٦٣.

(٦) الأم ٧/٤٦٧، وحبه المعية ٨/٣٦١، والوحي ٢/٢٥٠، ولسراج بوقح ٥/٦٠٥، ومعني المحتاج

وقال أهل العراق: لا تقبل<sup>(١)</sup>.

وقال النخعي وابن أبي ليلى: تقبل شهادة الزوج لزوجه، ولا تقبل شهادة الزوجة لزوجها<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٥٠: لا يجوز قسوم شهادة من لا يعتقد إمامة الأئمة الاثني عشر، ولا منهم إلا من كان عدلاً يعتقد العدل والتوحيد، ونبي القسطنطين عن الله تعالى، ونبي التشبيه. ومن حالف في شيء من ذلك كان فاسقاً، لا تقبل شهادته.

وقال الشافعي: أهل الآراء على ثلاثة أضرب:

منهم: من نحطه ولا نعتقه - كالحالف في الفروع - فلا ترد شهادته إذا كان عدلاً<sup>(٣)</sup>.

ومنهم: من نفتقه ولا بكفره - كالخارج والروافض - نعتقهم ولا

٤٣٤:٤، والمجموع ٢٠ و٢٣٥ و٢٥١، ولسان الكرى ٢ و٢٠١، والموسط ١٦ و١٢٢، وهداية المطوع مع شرح فتح القدير ٦ و٣٢، وشرح فتح القدير ٦ و٣٢، ونجى ٩ و٤١٥، وسمي لاس قدامة ١٢ و٦٩، والشرح الكبير ١٢ و٧٤، وهداية المجتهد ٢ و٤٥٣، والبحر الرخاير ٦ و٣٦، والحاوي الكبير ١٧ و١٦٦.

(١) لموسط ١٦ و١٢٢، ولسان الكرى ٣ و١٨٧، وهداية ٦ و٣٢، وشرح فتح القدير ٦ و٣٢، ونجى ٩ و٤١٥، وحية العلماء ٨ و٢٦١، والمجموع ٢٠ و٢٥١، والميراث الكبير ٢ و٢٠١، وسمي لاس قدامة ١٢ و٦٩، والشرح الكبير ١٢ و٧٤، وهداية المجتهد ٢ و٤٥٣، وحكم لمرآن لابن العربي ١ و٥١٠، والبحر الرخاير ٦ و٣٦.

(٢) نجى ٩ و٤١٥، وسمي لاس قدامة ١٢ و٦٩، وشرح الكبير ١٢ و٧٤، وحية العلماء ٨ و٢٦١، وهداية المجتهد ٢ و٤٥٣، والبحر الرخاير ٦ و٣٦، والحاوي الكبير ١٧ و١٦٦.

(٣) حية العلماء ٨ و٢٦٨، والمغني لاس قدامة ١٢ و٣٠، والشرح الكبير ١٢ و٤٠.

نكفّرهم<sup>(١)</sup>.

ومنهم: من سكّره - وهم القدرية الذين قالوا: بحلق القرآن، ونبي الرؤية، وإضافة المشيئة إلى نفسه، وقالوا: إنّنا نفعل الخير والشرّ معاً - فهؤلاء كفّار، ولا تقلل شهادتهم، وحكمهم حكم الكفار<sup>(٢)</sup>، وبه قال مالك، وشريك، وأحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن أبي ليلى وأبو حنيفة: لا أردّ شهادته أحد من هؤلاء، والفسق الذي تردّ به الشهادة ما لم يكن على وجه التدبير - كالفسق بالربا، والسرقة، وشرب الخمر - فأما من تدبّر به واعتقده مذهباً وديناً يدين الله به لم أردّ شهادته - كأهل الذمة عنده فسقوا على سبيل التدبير، وكذلك أهل البعي فسقوا عنده - فوجب أن لا تردّ شهادتهم<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٥)</sup>، ولأنه قد دلّت الأدلة القاطعة على صحة هذه الأصول التي أشرنا إليها ليس هاهنا موضع ذكرها، والمخالف

(١) حية النساء ٨ ٢٦٨، وكفارة لأخبار ١٧٠ ١٧١، وسراج الوفاة ٦٠٥، ومعني المحتاج ٤٣٥:٤، والمبسوط ١٦:١٣٢، والمعني لاس قدمه ١٢ ٣١، وشرح كبير ١٢ ٤٠.

(٢) حية النساء ٨ ٢٦٨، والمران الكبرى ٢-١٩٩، ومعني لاس قدمه ١٢ ٣٠، وشرح الكبير ١٢ ٤٠.

(٣) المعني لاس قدمه ١٢ ٣٠، وشرح كبير ١٢ ٤٠، وحية النساء ٨ ٢٦٨، والمران الكبرى ١٩٩-٢.

(٤) الميسوط ١٦:١٣٢، وأنبأ ٣-١٩٠، وحلية النساء ٨ ٢٦٩، وبيان الكبرى ٢ ١٩٩، والمعني لاس قدمه ١٢ ٣١، وشرح كبير ١٢ ٤١، وخدوي الكبير ١٧ ١٧٧.

(٥) لك في ٣٩٨، ٧ حدث ١، والهدى ٦:٢٥٢ حدث ٥٦، وهو متفق بعدم حوازيق شهادة الكفر وأهل الملل على المسلمين فلاحظ حيث سجد منه ومن عموم أحوار الفسق في منسب لياب والأبواب الأخرى عدم الجواز.

فيها كفر، وإذا كان كافراً لا تقبل شهادته.

مسألة ٥١: اللعب بالشطرنج حرام على أي وجه كان، ويعسق فاعله به، ولا تقبل شهادته.

وقال مالك وأبو حنيفة: مكروه<sup>(١)</sup>. إلا أن أبان حنيفة قال: هو يلحق بالحرام. وقالوا جميعاً: تُردّ شهادته<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: هو مكروه وليس بمحظور، ولا تُردّ شهادة اللاعب به إلا ما كان فيه قماراً، وترك الصلاة حتى يخرج وقتها متعمداً، أو يتكرر ذلك منه وإن لم يتعمد ترك الصلاة حتى يذهب وقتها<sup>(٣)</sup>.

وقال سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبيرة: هو مباح<sup>(٤)</sup>.  
دليلاً: إجماع الفرقة وأحبارهم<sup>(٥)</sup>.

(١) الموطأ ٢: ٩٥٨ حديث ٧، وسنة الكبرى ١٥٣٠٥، وأهنية ٦: ٣٨ و ١٣٢، ٨، ونبين المختص ٦: ٣١، وأبو جبر ٢: ٢٤٩، والحاوي الكبير ١٧: ١٧٧.

(٢) اللب ٣: ١٨٩، وأهنية ٦: ٣٨، ونبين مختص ٤: ٢٢٢، والفتاوى المديية ٣: ٤٦٧، والمدونة الكبرى ٥: ١٥٣، والمعني لاس فدية ١٢: ٣٧، وشرح لكبير ١٢: ٤٥، والبحر الزخار ٦: ٢٥، والحاوي الكبير ١٧: ١٧٩.

(٣) لأم ٦: ٢٠٨، ومختصر المري ٣١٠، وأبو جبر ٢: ٢٤٩، وحمية العمدة ٨: ٢٥٠، والمجموع ٢٠: ٢٢٨، وإسراج سؤاح ٦٠٣، ومعني لمصاح ٤: ٤٢٨، ورسن مكبرى ١٠: ٢١٢، ولحر برحار ٦: ٢٥ و ٢٦، وشرح لكبير ١٢: ٤٦، والحاوي الكبير ١٧: ١٧٨ و ١٧٩.

(٤) مختصر المري ٣١١، والمجموع ٢٠: ٢٢٨، والمعني لاس فدية ١٢: ٣٧، ورسن مكبرى ١٠: ٢١١، والبحر الزخار ٦: ٢٦، وسليحيص الحمر ٤: ٢٠٦، وشرح لكبير ١٢: ٤٦، والحاوي الكبير ١٧: ١٧٩.

(٥) الكافي ٧: ٣٩٦ حديث ٩، ومن لا يحضره لعقبه ٣: ٢٧ حديث ٧٦، وأنهايد ٦: ٢٤٣ حديث ٦٠٤.

وأيضاً: روى الحسن المصري، عن رجا من أصحاب النبي عليه السلام، عن النبي عليه السلام: «أنه هي عن اللعب بالشطرنج»<sup>(١)</sup>.  
وروي عن علي عليه السلام: أنه من يقوم يلعبون بالشطرنج، فقد: ما هذه القائل، نبي أنتم لها عكهون؟<sup>(٢)</sup> فشيها بالأصنام المعبودة.  
وروي عنه أنه قال: اللاعب بالشطرنج من أكذب خلق الله، يقول: مات وما مات<sup>(٣)</sup>، يعني قولهم شاه مات.

مسألة ٥٢: من شرب نبيذاً حتى يسكر، لم تقبل شهادته، وكان فسقاً بلا خلاف، وإن شرب منه قليلاً لا يسكر مثله، فعسدا لا تقبل شهادته، ويُحذ، وبحكم نفسه. وبه قال مالك<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعي: أحذه ولا أفسقه، ولا أرذ شهادته<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: لا أحذه ولا أفسقه، ولا أرذ شهادته إذا شرب مطبوخاً. فإن شرب نقيعاً فهو حرام، لكنه لا يفسق بشره<sup>(٦)</sup>.

(١) الخاوي للكر ١٧: ١٧٨، أقول: وروى سبي عن ذلك الإمام جعفر بن محمد الصادق عليها السلام أيضاً. أنظر الكافي ٦: ٤٣٧ حديث ١٧.

(٢) السنن الكبرى ١٠: ٢١٢، وتصحح خير ٤: ٢٠٦ دليل الحديث ٢١٣٤، الخاوي الكبير ١٧: ١٧٨.

(٣) السنن الكبرى ١٠: ٢١٢.

(٤) حية العلماء ٨: ٢٥٢، وسير الكرى ٢: ١٩٩، وروى الكرم ١٧: ١٨٥.

(٥) الأم ٦: ٢٠٦، وحله العلماء ٨: ٢٥٢، وتوجيه ٣: ٢٥٠، وعموم ٢٠: ٢٢٩، والميران الكبرى ٢: ١٩٩، والخواوي الكبير ١٧: ١٨٥.

(٦) دائع صانع ٦: ٢٦٨، وحية العلماء ٨: ٢٥٢، والميران الكبرى ٢: ٩٩، والخواوي الكبير ١٧: ١٨٤.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(١)</sup>، ولأننا قد دللنا في كتاب الأشربة على أن الشيد حكمه حكم الخمر سواء<sup>(٢)</sup>، ومن أحكام الخمر تفسيق شاربه، وردّ شهادته بلا خلاف.

مسألة ٥٣: اللاعب بالرد يفسق، وتردّ شهادته. وبه قال أبو حنيفة ومالك<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي - على ما نص عليه أنوإسحاق في الشرح -<sup>(٤)</sup>: أنه مكروه، وليس بمحظون، ولا يفسق فاعه، ولا تردّ شهادته، وهو أشدّ كراهة من الشطرنج<sup>(٥)</sup>.  
وقال قوم من أصحابه: أنه حرام، تردّ شهادة اللاعب به<sup>(٦)</sup>.

(١) أنظر كذا ٢١٤٧ حديث ٤ ومن ٢١٥ حديث ٨ و٩، ولحديث ١٠ - ٩٠ - ٩١ حديث

٣٤٨ - ٣٥٤، والانسصار ١ - ٢٣٥ حديث ٨٨٦ - ٨٨٦

(٢) أنظر خبر خامس من هذا الكتاب، كتب لأشربة، أصالة الدك

(٣) المدونة الكبرى ١٥٣٥، والنسب ١٨٩٣، وأهدية ٣٨٦، ومعدوى هدية ٤٦٧٣،

ومعني لابس قدماه ٣٦، ٣٧، والشرح الكبير ١٢، ٤٥، والحاوي الكبير

١٨٧: ١٧.

(٤) هو شرح المختصر لأبي إسحاق المروزي كما أشار إليه ابن هده في طبقات شافعه ٩٤ (باب في ذكر كتب المذهب).

(٥) الأم ٢٠٨٦، ومختصر المري: ٣١١، وحلقة العلماء ٨ ٢٥١، والمجموع ٢٠ - ٢٢٨، وسراج

الأنوار ٦٠٣، ومعني المصح ٤٢٨، والمعني لابس قدماه ١٢، ٣٦، والشرح الكبير ١٢، ٤٥،

والبحر الزخار ٢٦: ٢٦، والحاوي الكبير ١٧: ١٨٧.

(٦) حلقة العلماء ٨ ٢٥١، والمجموع ٢٠ - ٢٢٨، وشرح الكبير ١٢، ٤٥، والمعني لابس قدماه

٣٦: ١٢، والحاوي الكبير ١٧: ١٨٧.



دليلتنا: إجماع الفرق وأخبارهم<sup>(١)</sup>.

وروى أبو موسى الأشعري، قال: سمعت النبي عليه السلام قال: من لعب بالرد فقد عصي الله ورسوله<sup>(٢)</sup>.

وروى سليمان بن بريدة<sup>(٣)</sup>، عن أبيه أن النبي عليه السلام قال: «من لعب بالنردشير، فكأنما غمر يده في لحم الخنزير ودمه»<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٥٤: العناء محرم، يفق فاعنه، وتُرَدُّ شهادته.

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: هو مكروه<sup>(٥)</sup>.

وحكي عن مالك أنه قال: هو مباح. والأول هو الأظهر، لأنه مثل

(١) الكافي ٣٩٦:٧ حديث ٩، ومن لا يخبره الله ٣ ٢٧ حديث ٧٦، وتهذيب ٢٤٣:٦ حديث ٦٠٤.

(٢) سنن أبي داود ٢٨٥:٤ حديث ٤٩٣٨، ومن ابن ماجة ١٢٣٧:٢ حديث ٣٧٦٢، والموطأ ٩٥٨:٢ حديث ٦، ومسند أحمد بن حنبل ٤ ٣٩٤، والمستدرک علی الصحیحین ٥٠:١، وتلخیص خیر ٤ ١٩٩ حديث ٢١١١، والحاوي الكبير ١٧ ١٨٧.

(٣) سليمان بن بريدة بن الحصص الأسلمي المروزي، أخو عبد الله، وبدا في بعض واحد، روى عن أبيه وعمرا بن حصص وعائشة ويحيى بن يعمر، وعنه علقمة بن مرثد وعبد الله بن عطاء وعيلان بن حاتم وغيرهم، مات سنة خمس ومائة من الهجرة النبوية. تهذيب التهذيب ١٧٤:٤.

(٤) سنن أبي داود ٢٨٥:٤ حديث ٤٩٣٩، ومن ابن ماجة ١٢٣٨:٢ حديث ٣٧٦٣، ونصب الرأية ٢٧٤:٤ و ٢٧٥، والحاوي الكبير ١٧:١٨٧.

(٥) لبؤنه أسكرى ١٥٣:٥، وسعي لاس قدامة ١٢ ٤٣، والشرح الكبير ١٢:٥٢، والجامع لأحكام القرآن ١٤ ٥٥، وشرح فتح القدير ٦:٣٦، والمجموع ٢٢٩:٢٠، والألم ٦:٢٠٩، ومختصر المروني ٣١١، ونوح ٢ ٢٤٩ و ٢٥٠، ولبحر الرخاير ٦:٢٨٦، والحاوي الكبير ١٧ ١٨٨.

عن الغناء، فقال: هو فعل لفتاق عندنا<sup>(١)</sup>.

وقال أبو يوسف: قلت لأبي حنيفة في شهادة المفتي ولناثج والنائحة؟  
فقال: لا أقبل شهادتهم<sup>(٢)</sup>.

وقال إبراهيم بن سعد الزهري<sup>(٣)</sup>: هو مباح غير مكروه. وبه قال  
عبيد الله بن الحسن العنبري<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حامد: ولا أعرف أحداً من المسلمين حرم ذلك، ولم أعرف  
مذهبنا<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرفة وأخبارهم<sup>(٦)</sup>، وأيضاً قوله تعالى: «فاجتنبوا  
الرجس من لأوثان وجنبوا قول الزور»<sup>(٧)</sup>، قال محمد بن الحنفية: قول  
الزور هو العناء<sup>(٨)</sup>. وقال تعالى: «ومن البس من يشتري هو الحديث  
ليصل عن سبيل الله بغير علم ويتحدثها هرواً»<sup>(٩)</sup> وقال ابن مسعود: هو

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٤: ٥٥.

(٢) لمذهبه المطبوع مع شرح فتح العدير ٦: ٣٤، وشرح فتح العدير ٦: ٣٤، وتبيين حقائق ٤: ٢٢١  
من دولة نسبة لأبي يوسف

(٣) في نسخة المعتمدة خطية ومطبوعة والمعني لاس قدامه سعد بن إبراهيم وهو من سهو الساج  
ولصحيح كذا أنته، وهو إبراهيم بن سعد بن في وقاص الزهري يعني قال بموت بن شعبة.  
معدود في الطبقة ثمانية من فقهاء أهل مدينة بعد تصدبه. تهذيب التهذيب ١: ١٢٣.

(٤) المعني لاس قدامه ١٢: ٤٢، وشرح الكبير ١٢: ٥١، والجامع لأحكام القرآن ١٤: ٥٥ و٥٦  
وانبحر الزخار ٦: ٢٧.

(٥) لم أظفر على هذا القول في المصادر المتوفرة.

(٦) أظفر في بكري ٦: ٤٣٦ أحديث نسب.

(٧) رواه ابن قدامة في معني ١٢: ٤٣، والمهدي يدبر لله في الحر الزخار ٦: ٢٨.

(٨) لسان ٦

الحديث الغناء<sup>(١)</sup>، وقال ابن عباس: هو الغناء، وشري المغنيات<sup>(٢)</sup>.  
وأيضاً: مارواه أبوأمامة الباهلي: أن النبي عليه السلام نهى عن بيع  
المغنيات وشرائهن والتجارة بهن وأكل أثمانهن وثمانهن حرام<sup>(٣)</sup>.  
وروى ابن مسعود أن النبي عليه السلام قال: إن الغناء يسبب التفاق  
في القلب كما ينبت الماء البقل<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٥٥: الغناء مُحَرَّم، سواء كان صوت المعني، أو بالقصص، أو  
بالأوتار. مثل: العيود والطبائر والنايات والمعارف وغير ذلك. وأما  
لضرب الذف في الأعراس والختان فيه مكروه.  
وقال الشافعي: صوت المعني والقصص مكروه، وليس بمحظور، وضرب  
الأوتار محرم كله، وضرب الذف في الختن والأعراس مباح<sup>(٥)</sup>.  
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٦)</sup>، والأحبار التي قدمناها تدل على

(١) السنن الكبرى ٢٢٣:١٠، وإجماع لأحكام نيران ١٤ ٥١ و ٥٢، وتلخيص الخبير ٢٠٠:٤٤ حديث ٢١١٤، والهاوي الكبير ١٧:١٩٠.

(٢) الهاوي الكبير ١٧:١٩٠، ولسن الكبرى ٢٢٣:١٠، وإجماع لأحكام نيران ١٤ ٥١، وتلخيص الخبير ٢٠٠:٤٤، باختلاف يسير في اللفظ.

(٣) أحكام نيران لاس اعربي ٣ ١٤٨١، ومعني لاس قداده ١٢ ٤٣، والشرح الكبير ١٢:٥٢، وإجماع لأحكام القرآن ١٤:٥١، بتفاوت يسير في اللفظ.

(٤) لسن الكبرى ١٠ ٢٢٣، وتلخيص الخبير ١٩٩:٤٤ حديث ٢١١٣، ومعني لاس قداده ١٢ ٤٣، والشرح الكبير ١٢ ٥٢، وهاوي كبير ١٧:١٩١.

(٥) الأم ٦ ٢٠٩، ووجيز ٢ ٢٥٠، والمجموع ٢٠ ٢٢٩، ولسراج لوقحاح ٦٠٣ و ٦٠٤، ومعني المحتج ٤٢٨:٤ و ٤٢٩، وهاوي الكبير ١٧:١٩١ و ١٩٢.

(٦) الكافي ٦:٤٣٢ حديث ٧ و ٧٣٤ حديث ٢٠.

ذلك ، فاتها عامة في سائر أنواع الغناء.

مسألة ٥٦: إنشاد الشعر مكروه.

وقال الشافعي: إذا لم يكن كذباً ولا هجواً ولا تشبيهاً بالساء كان مباحاً<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>.

وروي أن النبي صلى الله عليه وآله قال: لأن يتلى جوف أحدكم قبيحاً حتى يريه خير له من أن يتلى شعراً<sup>(٣)</sup>.

فان قالوا: المعنى فيه ما كان فيه فحش وهجو.

وقال أبو عبيد. معناه الاستكثار منه بحيث يكون لذي يتعلم من الشعر ويحفظ منه أكثر من اقرآن والعقده<sup>(٤)</sup>.

قلنا: نحن نحمله على عمومته، ولا نخصه إلا بدليل، وقوله تعالى:

(١) لأُم ٦ ٢٠٧، وعنه مري ٣١١، والسرّاح الوقّاح ٦٠٤، ومعني المصريح ٤٣٠، ٤٣١، وللمجموع ٢٠ ٢٣١، وعنه القاري ٢٢ ١٨٩، وخواص كبير ١٧ ٢٠٩ و ٢١٠.

(٢) أنظر نكالي ٤ ٨٨ حديث ٦، ومن لا يخبره العقده ٢ ٦٨ حديث ٢٨٢، ولتهذيب ٤ ١٩٥٠٤ حديث ٥٥٦ و ٥٥٨.

(٣) صحيح البخاري ٨ ٤٥٨، مسنن أبي داود ٤ ٣٠٢:٤ حديث ٥٠٠٩، وصنن الترمذي ٥ ١٤٠:٥ حديث ٢٨٥١، وصنن ابن ماجه ٢ ١٢٣٦:٢ حديث ٣٧٥٩ و ٣٧٦٠، ومسند أحمد بن حنبل ١ ١٧٥:١ و ١٧٧، وشرح معاني الآثار ٤ ٢٩٥، وأحشبه معرفة الرجال ٢١١ برقم ٣٧٥، وأنسب الكبرى ١٠ ٢٤٤:١٠، وفتح باري ١٠ ٥٤٨، والمعجم الكبير للطبراني ١٢ ٣١٨ دين الحديث ١٣٢٢٩، والجمع لأحكام القرآن ١٣ ١٥٠، وعمدة القاري ٢٢ ١٨٨ - ١٨٩.

(٤) حكاه عنه لسقلاوي في فتح الباري ١٠ ٥٤٩، وابن قدامة في المعنى ١٢ ٤٦ باختلاف يسير في اللفظ.

«والشعراء يتبعهم الغاؤون»<sup>(١)</sup> يدلّ على ذلك أيضاً.

مسألة ٥٧: شهادة ولد الزنا لا تقبل وإن كان عدلاً. وبه قال مالك، إلا أنه قال: إنها لا تُردّ بالزنا<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي وباقي المقهاء: تقبل<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٤)</sup>.

وروي عنه عيه السلام أنه قال: «ولد الزنا شر الثلاثة»<sup>(٥)</sup> يعني من الزاني والزانية.

مسألة ٥٨: من أقيم عليه حدّ في معصية من قذف، أو شرب خمر، أو زنا، أو لواط أو غير ذلك ثم تاب وصار عدلاً، قبلت شهادته. وبه قال أكثر

(١) الشعراء: ٢٢٤.

(٢) أسهل المدارك ٣: ٢١٤، والمعي لابن قدامة ٧٤١: ١٢، والشرح الكبير ٧٠: ١٢، وحجة العمياء ٢٥٣: ٨، وأمداد ٤٥: ٦، وشرح فتح البدير ٤٥: ٦، والبحر الرخاير ٣١٦: ٦، والحاوي الكبير ٢١٠: ١٧.

(٣) مختصر بري ٣١١، وحجة العمياء ٢٥٣: ٨، والمعي لابن قدامة ٧٤١: ١٢، وشرح الكبير ٧٠: ١٢، ونجاشي ٤٣٠: ٩، وأمداد لمطوع مع شرح فتح البدير ٤٥: ٦، وشرح فتح البدير ٤٥: ٦، والبحر الرخاير ٣١٦: ٦، والحاوي الكبير ٢١٠: ١٧.

(٤) قرب الاسناد ١٢٢، ونفير نفاشي ٢: ٢٤٨، حديث ٢٨، ومصدر الدرر ٩: حديث ٣، والكافي ٣٩٥: ٧، حديث ٤ و ٦ و ٨، والتهذيب ٢٤٤: ٦، حديث ٦١٠ و ٦١٢: ٦١٣.

(٥) سنن أبي داود ٢٩٠٤: حديث ٣٩٦٣، والمسند عن الصحيحين ٢١٥٠: ٢، ولسن الكبير ٩١: ٣ و ١٠ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩، ومجمع الروائد ٢٥٧: ٦، والعلل ٤٣٠: ٩، والحاوي الكبير ٢١٠: ١٧.

الفقهاء<sup>(١)</sup> إلا خلاف أبي حنيفة في القاذف وقد مضى<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: كل من حذ في معصية لا أقل شهادته بها<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع المرقاة وأخبارهم<sup>(٤)</sup>، وأيضاً قوله تعالى: «والمدين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجدوهم»<sup>(٥)</sup> ولم يعصل. وقال تعالى: «وامتهدوا شهيدين من رجالكم»<sup>(٦)</sup> ولم يفرق.

مسألة ٥٩: اللدي، والبدوي، والقروي تقبل شهادة بعضهم على بعض. وبه قال أهل العراق والشامي<sup>(٧)</sup>.

(١) الأم ٦ ٢٠٩ و ٤٥٧ و ٨٩، وعصر بري ٣٠٤، وحلية العباء ٨ ٢٥٤ و ٢٦٣، والمجموع ٢٠ ٢٣٥ و ٢٥٢، ومير بكري ٢ ١٩٨، والمدينة لكبرى ٥ ١٥٨ و ١٥٩، وديان الجهد ٢ ٤٥٢، وديانع مصانع ٦ ٢٧٢، وسين حدائق ٤ ٢١٨، وعمدة لقاري ١٣ ٢٠٧، وميسوط ١٦ ١٢٥، والمحي ٩ ٤٣١ و ٤٣٢، والمحي لاس قدمه ١٢ ٧٥، والبحر الزخار ٦ ٣٧.

(٢) الميسوط ١٦ ١٢٥، والنبات ٣ ١٨٧، والستف ٢ ٨٠١، وديانع مصانع ٦ ٢٧٢، وعمدة اللدي ١٣ ٢٠٧، وفتح بري ٥ ٢٥٦ و ٢٥٧، وديان ٦ ٢٩، وشرح فتح لهدير ٦ ٢٩، وسين حدائق ٤ ٢١٨، وحلية العباء ٨ ٢٥٤، والمجموع ٢٠ ٢٥٢، وبركان الكبرى ٢ ١٩٨، ودمه مجهد ٢ ٤٥١، والمجموع لأحكام بقرآن ١٢ ١٧٩، والمحي لاس فدانة ١٢ ٧٥ و ٧٦، وشرح الكبر ١٢ ٦٢، والمحي ٩ ٤٣١، والبحر الزخار ٦ ٣٧.

(٣) المحلى ٩ ٤٣٢، والمحايي الكبير ١٧ ٢١١.

(٤) انكبي ٧ ٣٩٧، ومن لا يخبره أسقيه ٣ ٣١ حديث ٩٣، والهدب ٦ ٢٤٥ - ٢٤٦ حديث ٦١٥ - ٦٢١، والاستبصار ٣ ٣٦ - ٣٧ حديث ١٢٠ - ١٢٥.

(٥) لور ٤

(٦) البقرة ٢٨٢.

(٧) أحكام بقران للمحصن ٩ ٥٠٠، والأم ٦ ٢٠٩، وعصر البري ٣١١، وحلية العباء ٨ ٢٥٣، والوجيز ٢ ٢٥١، والمحايي الكبير ١٧ ٢١٢.

وقال مالك : لا أقبل شهادة البدوي على الحضري إلا في الجراح<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٦٠: إذا شهد صبي أو عمد أو كافر عند الحاكم، فردّ شهادتهم، ثم بلغ الصبي، وأعتق العمد، وأسلم الكافر، فأعادوها، فبطلت، وكذلك إن شهد بالغ مسلم حرّ شهادة، فبحث عن حله، فإن فاسقاً، ثم عدل، فأقامها بعيها، قُبلت منه، وحكم بها. وبه قال داود وأبو ثور والمري<sup>(٢)</sup>.  
 وقال مالك : أردّ الكل<sup>(٣)</sup>.

وقال أهل العراق والشافعي : أقبل لكنّ إلا الفاسق الحرّ البالغ، فإنه إذا رُدّت شهادته لمسقه، ثم أعادها وهو عدل، لا تقبل شهادته<sup>(٤)</sup>.  
 دليلنا: كلّ ظاهر ورد بقول شهادة العدل فإنها محمودة على عمومها<sup>(٥)</sup>.

مسألة ٦١: شهادة المحمي مقبولة - وهو إذا كان على رجل دين يعترف به سرّاً ويحجّده جهراً - فحجي له صاحب الدين شاهدين يريانه ولا يراهما، ثم حاوره الحديث، فاعترف به، فسمعاه وشاهداه، صحب الشاهدة. وبه قال

(١) أسهل لمدارك ٣: ٢١٤، وأحكام بقرآن لابن العربي ١: ٢٥٢، وحكام بقرآن بمقتضى ١: ٥٠٠، والحاوي الكبير ١٧: ٢١٢.

(٢) مختصر عربي ٣١١، وحلة لعلاء ٨: ٢٦٧، والمجموع ٢٠: ٢٣٧، والحاوي الكبير ١٧: ٢١٣.  
 (٣) المدونة لكسرى ١٥٤: ٥، وأسفل لمدارك ٣: ٢١٥، وحجية لعلاء ٨: ٢٦٧، والوجيز ٢: ٢٥١، والحاوي الكبير ١٧: ٢١٣.

(٤) مختصر المزني: ٣١١، وحلية لعلاء ٨: ٢٦٦، والسراج الوهاج: ٦٠٦، ومعني المحتاج ٤: ٤٣٨، والمجموع ٢٠: ٢٣٧، والحاوي الكبير ١٧: ٢١٣.

(٥) الكافي ٣٨٩: ١٧ حديث ١ و ٢، ونهبت ٦: ٢٤٨ حدث ٦٣٣ و ٦٣٤، والاستبصار ٣: ١٥٠ حديث ٤١ و ٤٢.

ابن أبي ليلى، وأبو حيفة، وعمرو بن حريث القاضي<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup>.  
 وذهب شريح إلى: أنها غير مقبولة. وبه قال النخعي والشافعي<sup>(٣)</sup>.  
 وقال مالك: إن كان المشهود عليه جدياً قبيلت، وإن كان مغفلاً يحدع  
 مثله لم أقبلها عليه<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: ما قصاه في المسألة الأولى سوء، وأيضاً قوله تعالى: «إلا من  
 شهد باحق وهم يعلمون»<sup>(٥)</sup> وهذا شهد باحق لأنه علمه.

مسألة ٦٢: إذا مات، وحلف ابنه وتركه، فادعى أجنبي ديناً على  
 الميت، فإن اعترف الابن استوفي من حقه، وإن اعترف به أحدهما، فإن  
 كان عدلاً، فهو شاهد المدعي، وإن كان معه شاهد آخر يشهد له بالحق،  
 استوفي الدين من حقه، وإن لم يكن معه شاهد آخر، فإن حلف مع شاهده  
 ثبت الدين أيضاً واستوفاه من حقه، وإن لم يحلف، أو لم يكن الماعترف  
 عدلاً، كان له نصف الدين في حصة الماعترف. وبه قال الشافعي<sup>(٦)</sup>.

(١) عمرو بن حريث بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عرش، المرومي، أنوسعيد نكوي، له  
 صححه، روى عن أبي بصير، قال: قال له: وعنه أخيه سعيد بن حريث وأبي بكر وعمرو بن  
 علي بن سلام وغيرهم، وعنه به حمزة وعبد الله بن عمرو بن بوليد بن سريح وجماعة مات سنة  
 خمس وثلاثين وقيل ثمان وثمانين، وقيل غير ذلك. هــدب التهذيب ١٧: ٨.

(٢) فتح الباري ٢٥: ٢٥٠، وعلمة القاري ١٣: ١٩٤-١٩٥، والمعنى لاس قدامة ١٢: ١٠٢.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) اسحر الزحار ٦: ٣٨، وعلمة القاري ١٣: ١٩٤-١٩٥، وفتح الباري ٢٥: ٢٥٠، والمعنى لاس

قدامة ١٢: ١٠٢.

(٥) الزحرف ٨٦.

(٦) الأم ٧: ٥٠، ومختصر البرقي ٣١١، والحاوي الكبير ١٧: ٢١٥ و٢١٦.



وقال أبو حنيفة: يأخذ من نصب المقر جميع الدين<sup>(١)</sup>.  
وقال أبو عبدة بن حر نوذ، وأبو جعفر الاسترنادي من أصحاب  
لشافعي: فيها قول آخر كقول أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: إجماع الفرقة وأحبارهم<sup>٣</sup>. وأيضاً فإن المدعي وأحد اليمين قد  
اعترف سائدين على الميت، وإن لذين متعلق بالتركة في حقه وحق أخيه  
بدليل أن البينة لو قامت به استوفي منها، فإذا كان كذلك كان تحقيق  
الكلام: لك عليّ وعلى أخي، ولو قال هذا لم يحب عليه في حقه، إلا  
نصف الدين.

مسألة ٦٣: يثبت القصاص بالشهادة على الشهادة. وبه قال  
الشافعي<sup>(٤)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: لا يثبت<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: قوله تعالى: « واستشهدوا شهيدين من رجالكم »<sup>(٦)</sup> وقال:  
« واشهدوا ذوي عدل منكم »<sup>(٧)</sup> ولم يفرق.

(١) الفتاوى الهندية ٣: ٤٠٢، والحاوي الكبير ١٧: ٢١٦

(٢) الحاوي الكبير ١٧: ٢١٦.

(٣) التهذيب ٦: ٣١٠ حديث ٨٥٤، والاستبصار ٣: ٧٣ حديث ١٧ و ١٨.

(٤) الأم ٦: ٢٣٢، ومختصر بري. ٣١١، وحلية لعلاء ٨: ٢٩٥، وأنوحي ٢: ٢٥٧، والمجموع  
٢٠: ٢٦٧، وفتح معين ١٥٠: ١٥٠، وسف ٢: ٨٠٢، والمعي لابن قدامة ١٢: ٨٧، والشرح الكبير  
١٢: ١٠٢، الحاوي الكبير ١٧: ٢٣١.

(٥) الهداية لمصنوع مع شرح فتح القدير ٦: ٧٤، وشرح فتح القدير ٦: ٧٥، وسين الحقائق  
٨: ٢٣٨، وحبه لعلاء ٨: ٢٩٥، والمعي لابن قدامة ١٢: ٩٣، والحاوي الكبير ١٧: ٢٢١.

(٦) البقرة: ٢٨٢. (٧) الطلاق: ٢.

وأيضاً عموم لأخبار لتي وردت في جوار قبول الشهادة على الشهادة يدل على ذلك<sup>(١)</sup>.

مسألة ٦٤: حقوق الله تعالى - مثل حدّ الزنا، وشرب الخمر، وما أشبهه - لا يشترط بأشهادة على الشهادة. وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

ولشافعي فيه قولان، أحدهم: مثل ما قلناه<sup>(٣)</sup>. والشافعي: - وهو الأقيس - أنها تثبت. وبه قال مالك<sup>(٤)</sup>.

دليلاً: إجماع العروة وأخبارهم<sup>(٥)</sup>، فإنهم لا يحتتمون في ذلك أنه لا يشترط بالشهادة على الشهادة.

مسألة ٦٥: الطاهر من المذهب أنه لا يقل شهادة الفرع مع تمكن

(١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٣١٣ حديث ١٣٥-١٣٦، وبهذه ٢٥٦٦ حديث ٦٧٢، والاستبصار ٣: ٢٠١ حديث ٥٩.

(٢) لموط ١٦: ١١٥، ولشافعي ٢: ٨٠٢، والمطب ٣: ١٩٥، وبدائع الصنائع ٦: ٢٨١، ولهداية مطبوع مع شرح فتح القدير ٦: ٧٤، وشرح فتح القدير ٦: ٧٤ و ٧٥، والفتاوى الهندية ٣: ٥٢٣، وتبيين خفائق ٤: ٢٣٨، والمجلد ٩: ٤٣٩، وحجة التمهيد ٨: ٢٩٥، والمعي لاين قدامة ١٢: ٨٨، والشرح الكبير ١٢: ١٠٣، والبحر الرخاير ٦: ٣٩، والحوي الكبير ١٧: ٢٢١.

(٣) مختصر المزني ٣١١، وحجة التمهيد ٨: ٢٩٥ و ٢٩٦، والوجيز ٢: ٢٥٧، والمجموع ٢٠: ٢٦٧، والسراج الوقاح ٦١١، والمجلد ٩: ٤٣٩، والمعي لاين قدامة ١٢: ٨٨، والبحر الرخاير ٦: ٣٩، والحواوي الكبير ١٧: ٢٢١.

(٤) مدونة الكبرى ٥: ١٥٩، وأمسهر لدر ٣: ٢٢٤، والألم ٧: ٥١٧، ومختصر المزني ٣١١، ووجيز ٢: ٢٥٧، والسراج الوقاح ٦١١، وفتح المعين ١٥١، والمعي لاين قدامة ١٢: ٨٨، والشرح الكبير ١٢: ١٠٣، والموط ١٦: ١١٥، والمجلد ٩: ٤٣٩، والبحر الرخاير ٦: ٣٩، والحواوي الكبير ١٧: ٢٢١.

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٣١٣ حديث ١٤٠، والتبويب ٦: ٢٥٥-٢٥٦ حديث ٦٦٧ و ٦٧١.

حضور شاهد الأصل، وإنما يجوز ذلك مع تعذره، إما بالموت أو بالمرض المانع من الحضور أو الغيبة. وبه قال الفقهاء<sup>(١)</sup> إلا أنهم اختلفوا في حد الغيبة.

فقال أبو حنيفة: ما يقصر فيه الصلاة، وهو ثلاثة أيام<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف: هو ما لا يمكنه أن يحضر معه، ويقم الشهادة، ويعود فيبييت في منزله<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي: الاعتسار بالمشقة، فإن كان عليه مشقة في الحضور حكم بشهادة الفرع، وإن لم تكن مشقة لم يحكم، والمشقة قريب مما قال أبو يوسف<sup>(٤)</sup>.

وفي أصحابنا من قال: يجوز أن يحكم بذلك مع الإمكان<sup>(٥)</sup>.

دليلاً على الأول: أنه إجماع، والثاني: فيه خلاف.

والدليل على جوازه، أن الأصل حوز قبول الشهادة على الشهادة، وتخصيصها بوقت دون وقت أو على وجه دون وجه يحتاج إلى دليل.

وأيضاً روى أصحابنا أنه إذا اجتمع شاهد الأصل وشاهد الفرع

(١) الباب ٣ ١٩٦ و ١٩٧، وبين الحفائش ٢٤٠:٤، ومعني لاس قدومه ١٢ ٨٩، وحله العباد

٢٩٦:٨، وسراج الوقح ٦١١ و ٦١٢، والمجموع ٢٠ ٢٧١، والبحر الرخا ٦ ٣٩.

(٢) التبع ٨٠٣:٢، والباب ٣ ١٩٦، ولهداية مطبوع مع شرح فتح القدير ٦ ٧٨، وشرح فتح

القدير ٦ ٧٨، والمغلي ٩ ٤٣٩، والمعني لاس قدومه ١٢ ٩١، والبحر الرخا ٦ ٣٩٦، الخوي

الكبير ١٧:٢٢٥.

(٣) الهداية ٦ ٧٩٦، وشرح فتح القدير ٦ ٧٩، ومعني لاس قدومه ١٢ ٩٠، الخوي الكبير

٢٢٥:١٧

(٤) حلية العباد ٨ ٢٩٦، والوجيز ٣ ٢٥٨، والمجموع ٢٠ ٣٦٨، وسراج الوقح ٦ ٦١٢، ومعني

لمحتاج ٤ ٤٥٥، وفتح معني ١٥١، والبحر الرخا ٦ ٣٩٦ و ٤٠، الخوي الكبير ١٧ ٢٢٥

(٥) من لا يحضره لفقه ٣ ٤٢ حدث ١٤١، ونصيف ٣ ١٧١ كتب الشهادات

واحتلفا فانه تُقبل شهادة أعدلهما<sup>(١)</sup>.

حتى أن في أصحابنا من قال: تقبل شهادة الفرع وتسقط شهادة الأصل، لأنه يصير الأصل مدعى عليه، والفرع يثبت المدعى للشهادة على الأصل<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٦٦: لا تقبل شهادة النساء على الشهادة إلا في لديون، والأموال، والعقود. فمما اُحدود فلا يجوز أن تقبل فيها شهادة على شهادة. وقال قوم: لا تقبل شهادة النساء على الشهادة بحال في جميع الأشياء. وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حيفة: ان كان حلقاً مما يثبت بشهادة النساء، أو لمن مدخل فيه قبل شهادتهن على الشهادة، وان كان مما لا مدخل لهن فيه لم تقبل<sup>(٤)</sup>. دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٥)</sup>.

مسألة ٦٧: إذا عدل شاهد الفرع شاهدي الأصل، ولم يسمياه، لم يقبل ذلك. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٦)</sup>.

(١) من لا يحضره الفقيه ٤١: ٣ حديث ١٣٧، وتهذيب ٢٥٦: ٦ حديث ٦٦٩ و ٦٧١.

(٢) أنظر مختلف الشيع، كتاب الفصد وتوابعه، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٣) الأم ٤٨٧، وحلية النعماء ٢٩٨: ٨، والمجموع ٢٠: ٢٦٨، وسراج الوقاح ٦١١، ومعي المحتاج ٤: ٤٥٤، والمعني لاس قدمه ١٢: ٩٤ و ٩٥، وشرح لكبر ١٢: ١١١، وفتح المعين ١٥١، وبحر الرخا ٤١: ٦، والحاوي لكبر ١٧: ٢٢٦.

(٤) المبسوط ١٦: ٩١٥، وبدائع الصنائع ٦: ٢٨٢، والمعتاوى الهدية ٣: ٥٢٣، وحلية النعماء ٢٩٨: ٨، والحاوي لكبر ١٧: ٢٢٦.

(٥) تهذيب ٢٨١: ٦ حديث ٧٧٣، ولا يصدر ٣: ٢٥ حديث ٨١.

(٦) حمية النعماء ٣٠١: ٨، وسراج الوقاح ٦١٢، ومعني المحتاج ٤: ٤٥٦، والمجموع ٢٠: ٢٦٩، وفتح المعين ١٥١، والحاوي لكبر ١٧: ٢٣٠.

وقال أبو حنيفة: يحكم بذلك<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أنه إذا لم يستهما لا يعرف عدالة الأصل، وقد يعدلان من عندهما أنه عدل وإن لم يكن عدلاً.

مسألة ٦٨: إذا ستميا شاهد الأصل ولم يعدلا، سمعها احاكم وبحث عن عدالة الأصل، فإن وجده عدلاً حكم به، وإلا توقف فيه. وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف والثوري: لا تُسمع هذه الشهادة، لأنها لم يترك تركية الأصل إلا لرؤية<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أنها إنما يشهدان بما يعلمان، وقد يعلمان شهادة الأصل، فإن لم يعلما كونهما عدلين فلا يجوز لهما أن يشهدا بذلك، وعلى الحاكم أن يبحث عن عدالة الأصل، وليس لا يتركان ذلك إلا لرؤية، بل لما قلناه.

مسألة ٦٩: ما يثبت شهادة اثنين في لأصل إذا شهد شاهدان على شهادة أحدهما وشاهدان على شهادة الآخر، ثبت بلا خلاف شهادة شاهد الأصل. وإن شهد شاهد على شهادة أحدهما وشاهد آخر على شهادة الآخر لم يثبت بهذه الشهادة ما شهدا به. وبه قال علي عليه السلام<sup>(٤)</sup>، وفي

(١) الهداية المطبوع مع شرح فتح بقدير ٦٧٩، وشرح فتح بقدير ٦٧٩.

(٢) مختصر بري ٣١٢، وحجية العباء ١٨ ٣، والمجموع ٢٠ ٢٦٩، والمعنى لابن قدامة ٩١: ٩٢، والشرح الكبير ١٢ ١١٣، والبحر الرخاير ٤٦ ٤٦، والحدوى الكبير ١٧ ٢٣٠.

(٣) حجية العباء ١٨ ٣١١، والمعنى لاس قدامة ٩١: ٩٢، والشرح الكبير ١٢ ١١٣، والبحر الرخاير ٤٦: ٤٦، والحدوى الكبير ١٧: ٢٣٠.

(٤) لم أقف على هذا القول في مصادرنا المتوفرة.

التابعين شريح والنخعي والشعبي وربيعه<sup>(١)</sup>، وفي العقهاء أبو حنيفة وأصحابه والثوري والشافعي ومالك<sup>(٢)</sup>.

وذهب قوم إلى: أنه يشترى بذلك، ويحكم الحاكم به. ذهب إليه ابن شرملة وابن أبي ليلى وعثمان السبي وعبيد الله بن الحسن العنبري وأحمد وإسحاق<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع المروقة وأخبارهم<sup>(٤)</sup>.

ويُضاه ما اعتزله مجمع على ثبوت الحكم به وما قالوه ليس عليه دليل ويُضاه الأصل أن لا يشترى شهادة المروقة إلا بدلالة شرعية، وما اعتبرناه مجمع عليه، وما قالوه ليس عليه دليل.

مسألة ٧٠: إذا شهد شاهدان على شهادة رجل، ثم شهدا معا على شهادة الآخر، فانه تثبت شهادة الأول بلا خلاف، وعندنا يشترى شهادة الثاني أيضاً. ومه قال أبو حنيفة وأصحابه ولثوري ومالك وربيعه وأحمد قول الشافعي لصحيح عندهم<sup>(٥)</sup>.

(١) المحلى ٤٣٩:٩، والمعي لاس قدامة ٩٦:١٢، والشرح الكبير ١٠٩:١٢.

(٢) المغني لابن قدامة ٩٦:١٢، والشرح الكبير ١٠٩:١٢، وحية العلماء ٢٩٨:٨، والمحلى ٤٣٩:٩.

(٣) حلية العلماء ٢٩٨:٨، والمحلى ٤٣٩:٩، والمعي لاس قدامة ٩٦:١٢، والشرح الكبير ١٠٩:١٢.

(٤) المحلى ٤٣٩:٩، والمحلى ٤٣٩:٩، والمعي لاس قدامة ٩٦:١٢، والشرح الكبير ١٠٩:١٢.

(٥) من لا يحضره الفقه ٤١:٣، حديث ١٣٦، وتهذيب ٢٥٥:٦، حديث ٦٦٨، والاستبصار ٢١:٣.

حديث ٦١.

(٥) محضر سري ٣١٢، حية علماء ٢٩٩:٨، وشرح المفتح ٦١٢، والمجموع ٢٩٨:٢٠.

والمدونة الكبرى ١٦٠:٥، والمحلى ٢٣٢:١٧.

والقول الثاني: أنه لا يثبت حتى يشهد آخران على شهادة الآخر، وهو اختيار المزني<sup>(١)</sup>.

دلينا: الأحبار التي وردت بأن شهادة الأصل لا تثبت إلا شاهدين، والشاهدان قد ثبتا في كل واحد من الشاهدين<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٧١: تثبت بالشهادة على شهادة شهادة الأصل، ولا يقومون مقام الأصل في إثبات الحق.

وللشعبي فيه قولان: أحدهما مثل ما قسناه. والآخر أنهم يقومون مقام الأصل في إثبات الحقوق<sup>(٣)</sup>.

دلينا: أن شاهد الفرع لو كان يقوم مقام الأصل في إثبات الحق لما جازت الشهادة على الشهادة، لأنه إن كان الحق إثبات فعل كالقتل والاتلاف لم يثبت شهادة الفرع، لأنه يحتاج إلى مشاهدة، والفرع ما شاهد الفعل. وإن كان الحق عقداً افتقر إلى سماع ومشاهدة، والفرع ما سمع وما شاهد، فلما أجمعنا على جواز الكل ثبت أن الفرع يثبت شهادة الأصل بلا شبهة.

مسألة ٧٢: إذا شهد اثنان بأنه سرق ثوباً قيمته ثمن دينار، وشهد آخران أنه سرق ذلك الثوب بعينه وقيمه ربع دينار، يثبت عليه ربع دينار،

(١) مختصر بري ٣١٢، وحلية العلية ٨ ٢٩٩، والمجموع ٢٠ ٢٦٨، والحاوي كبر ١٧ ٢٣٢.

(٢) أنظر من لا يحضره الفقيه ٣ ٤١ حديث ١٣٦، والتهذيب ٦ ٢٥٥ حديث ٦٦٨، والاسفار ٢١: ٣ حديث ٦١.

(٣) بدائع النصاب ٦ ٢٨١، وحاوي الكبير ١٧ ٢٣٢.

وبه قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>.

وقول الشافعي: يثبت ثمن دينار، لأنها شهدا على أن قيمته ثمن دينار، وأن مرد عليه لس بقيمة له، فثبت ثمن شهادة الأربعة، وما راد تعارضت البيتان<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: أنه لا تعرض بين الشهادتين، فيسعي أن يثبت بيتين معاً، فيثبت ربع دينار، ويجري مجرى رويتين لغير الواحد، أحدهما روى زيادة فائدة، فلزائد أولى في لأحده من لفص.

مسألة ٧٣: إذا شهد عدلان عند الحاكم بحق، ثم فسقا قبل أن يحكم بشهادتهما، حكم بشهادتهما ولم يردّه. وبه قال أبو ثور والمرئي<sup>(٣)</sup> وقول باقي الفقهاء: لا يحكم بشهادتهما<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: أن الاعتبار بالعدالة حين الشهادة لا حين الحكم، فإذا كانا عدلين حين الشهادة وجب الحكم بشهادتهما. وأيضاً إذا شهدا وهما عدلان وجب الحكم بشهادتهما، فمن قال إذا فسقا بطل هذا الوجوب فعليه الدلالة.

مسألة ٧٤: إذا شهد شاهدان بحق، وعرف عدالتهما، ثم رجعا عن

(١) حلية العباد ٣٠٧: ٨، والحاوي الكبير ٢٤٩: ١٧.

(٢) لأم ٥٢٧ و ٥٣، ومختصر مرئي ٣١٢، وحلية العباد ٣٠٧: ٨، وحاوي الكبير ٢٤٨: ١٧ و ٢٤٩.

(٣) مختصر المرئي، ٣١٢، وحلية العباد ٣٠٨: ٨، والمعنى لاس قدامة ٨٥: ١٢، والحاوي الكبير ٢٥٠: ١٧.

(٤) الأم ٥٤٧، وحلية العباد ٣٠٨: ٨، والمعنى لاس قدامة ٨٥: ١٢، وحاوي الكبير ٢٥٠: ١٧.



الشهادة قبل الحكم بها، لم يحكم. وبه قال الجماعة<sup>(١)</sup> إلا أن ثورقته قال. يحكم بالشهادة<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: 'بها إذا رجعا لم يكن هناك شهادة، فلا يجوز الحكم، كما لو حثد الحاكم ثم تغير احتجده قبل الحكم، فانه لا يحكم.

مسألة ٧٥: إذا شهد شاهدان بحق، وعرف عدالتهما، وحكم الحكم، فاستوفى الحق ثم رجعا عن الشهادة، لم يمسح حكمه. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

وقال سعيد بن المسيب والاوزاعي: ينقصه<sup>(٤)</sup>  
دليلنا: أن اندي حكم به مفضوع به بالشرع، ورجوعهم يحتل الصدق والكذب، فلا ينقص به ما قد قطع عليه.

مسألة ٧٦: إذا شهد شاهدان على رجل بما يوجب قتله أو قطعه، فقتل

(١) مبوط ١٦: ١٧٨، وتدر ١٩١: ٣، وشرح مع القدير ٨٥: ٦، وهذه تصح مع شرح مع القدير ٨٥: ٦، وتبيين الحقائق ٢٤٣: ٤، والمعني لأبن قدامة ١٢: ١٣٧، والشرح الكبير ١٢: ١١٧، وحلية العلماء ٨: ٣١٢، والوحي ٢: ٢٥٨، والمجموع ٢٠: ٢٧٨، والراجح الوفاق: ٦١٢، والمعني المحدث ٤: ٤٥٦، والحاوي الكبير ١٧: ٢٥٣.

(٢) حلية العلماء ٨: ٣١٢، والمعني لأبن قدامة ١٢: ٣٧، شرح الحكم ١٢: ١١٧، والمجموع ٢٠: ٢٧٨، والحاوي الكبير ١٧: ٢٥٣.

(٣) لأبن ٧: ٥٤، وسر - أبو - ٦١٢، والمعني المحدث ٤: ٤٥٦، والحاوي الكبير ١٧: ٢٥٣، وشرح مع القدير ٨٥: ٦، وهذه ٦: ٨٦، واللباب ٣: ١٩٨، وبيان الحقائق ٤: ٢٤٤، وندائغ مصدع ٦: ٢٨٣، وهذه الكبير ٥: ١٤٣، والمعني لأبن قدامة ١٢: ١٣٨، والحاوي الكبير ١٧: ٢٥٥.

(٤) سفي لأبن قدامة ١٢: ١٣٨، وحلية العلماء ٨: ٣١٣، والحاوي الكبير ١٧: ٢٥٥.

أو قطع، ثم رجعا وقالوا: عمدنا كلب وقصدنا أن يقتل أو يقطع فعيهم القود.  
وبه قال ابن شرملة والشافعي وأحمد وإسحاق<sup>(١)</sup>.

وقد ربيعة ولثوري وأبو حنيفة: لا قود عليهم<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، وعنه إجماع الصحابة.

روي: أن شاهدين شهدا عند أبي بكر عى رجل بسرقة، فقطعه، ثم  
قالا: أخطأنا عيه والسارق غيره. فقال: لو علمت أنكما تعمدتا  
لقطعتكما<sup>(٤)</sup>.

وروى سميان، عن مطرف، عن الشعبي، قال: شهد شاهدان عند علي  
عليه السلام على رجل بالسرقه فقطعه، ثم أتياه بآخر، فقالا: هذا الذي  
سرق وأخطأنا على الأول. فقال: لو علمت أنكما تعمدتا لقطعتكما<sup>(٥)</sup> ولهما  
قصيتان مشهورتان، ولا يعرف لهما مُكيّر، ثبت أنهم أجمعوا عليه.

مسألة ٧٧: إذا شهد شاهدان على طلاق امرأة بعد لدخول بها، وحكم

(١) لأم ٥٤٧، ومختصر ابن أبي شيبة ٣١٢، وحلية العباد ٣١٤، والمبسوط ٢٧٨:٢٠، وإسراج  
ابن قتيبة ٦١٢، ومعني المحتاج ٤٥٧، وانتق ٨٠٤:٢، وشرح الكبير ١١٩:١٢، والحاوي  
الكبير ٢٥٦:١٧.

(٢) المبسوط ١٦، ولخداية ٩٥، وشرح فتح مديرة ٩٥، وانتق ٨٠٤:٢، ولباب  
٢٠٢:٣، وبدائع الصانع ٢٨٨، ونسب الحقائق ٢٥٠:٤، وحسنه العباد ٨ ٣١٤، وشرح  
الكبير ١١٩:١٢، والحاوي الكبير ١٧ ٢٥٦.

(٣) الكافي ٣٨٤:٧ حديث ٤ و٥، والتهذيب ٢٦٠:٦ حديث ٦٩٠ - ٦٩١.

(٤) الحاوي الكبير ١٧ ٢٥٦.

(٥) الحاوي الكبير ١٧ ٢٥٦، ومسنن بدرهطي ١٨٢:٣ حديث ٢٩٤، ومسنن لكبرى ١٠ ٢٥١.

الحاكم بذلك، ثم رجعا عن الشهادة، لم يلزمها مهر مثلها ولا شيء منه. وبه قال أبو حنيفة ومالك<sup>(١)</sup>.

وقال عبيد الله بن الحسن العسري: عليها مهر مثلها. وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: أن الأصل براءة الذمة، فمن أوجب عليها شيئاً فعليه الدلالة. وأيضاً ليس خروج الصع عن ملك الزوج له قيمة، بدلالة أنه يوطق زوجته في مرضه لم يلزم مهر مثلها من الثلث، كما لو أعتق عبده أو وهبه، فلما نزل ذلك ثبت أنه لا قيمة له، وكان يجب أيضاً لو كان عليه دين يحيط بالتركة ووطق زوجته في مرضه أن لا ينفذ الطلاق، كما لا ينفذ العتق والعطاء، فلما نفذ طلاقها ثبت أنه لا قيمة له لخروجه عن ملكه، فاد ثبت أنه لا قيمة له لم يلزمه ضمان، كما لو أعتق عبده ما لا قيمة له.

مسألة ٧٨: إذا شهدا عليه بالطلاق قبل الدخول بهما، فغرق أحدهما بينهما، ثم رجعا، عرما نصف المهر. وبه قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، وهو اختيار المزني، وهو أصعب القولين عندهم، إلا أنه يقول: يلزم نصف مهر مثلها. وعندنا

(١) استف ٨٠٧٠٢، ومذاهب الصانع ٢٨٣ ٦، وتبيين الحقائق ٢٤٩ ٤، والمعني لاس قدمه ١٢ ١٤٣، ولشرح بكير ١٢ ١١٧، وحية النمل ٨ ٣١٩، والبحر الرخا ٦ ٤٧٠٦، والحاوي لكير ١٧: ٢٦١.

(٢) الأم ٥٥ ٧، وحية عبده ٨ ٣١٩، والمجموع ٢٠ ٢٨١، والمعني لاس صدمة ١٢ ١٤٤٠، وشرح بكير ١٢ ١١٧، والبحر الرخا ٦ ٤٧، والحاوي لكير ١٧ ٢٦١.

(٣) استف ٨٠٧٠٢، ومذاهب الصانع ٢٨٣ ٦، وتبيين الحقائق ٢٤٩ ٤، والمعني لاس قدمه ١٢ ١٤٣، ولشرح بكير ١٢ ١١٧، والبحر الرخا ٦ ٤٧، والحاوي لكير ١٧ ٢٦٣.

### نصف المهر المسمى<sup>(١)</sup>.

ولقول الآخر: إنها يصمان كمال مهر مثلها، وهو أصح القولين عندهم<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: أنه إذا حصل بينهما قبل الدخول لزمه نصف المهر، فوجب أن لا يرجع عليهما، لا بقدر ما عزم. وأيضاً الأصل براءة بدمه، وما أُرث منه مجمع عليه، وما زاد عليه ليس عليه دليل.

وأيضاً فإنه إذا طلقها قبل الدخول عاد إليه نصف لصدائق، فبوقبل يرجع عليهما بكل المهر حصل له مهر ونصف، وذلك باطل.

مسألة ٧٩: إذا شهدا بدين أو سعتق، وحكم بذلك عليه، ثم رجعا، كان عليهما الضمان.

واختلف أصحاب الشافعي في ذلك على طريقتين.

فقال أبو العباس وشيوخ أصحابه لمسألة على قولين، مثل مسألة لعصب، وهي أنه لو كان في يده عبد فعتقه أو وهبه وأقبضه ثم ذكر أنه كان يزيد فهل عليه قيمته؟ على قولين كحدث هاهنا. ومنهم من قال لا عزم عليهما هاهنا قولاً واحداً، ومسألة العصب على قولين<sup>(٣)</sup>.

(١) الأم ٥٥٧، ومختصر البرقي ٣١٢، وحجة لعماد ٣١٩، ومجموع ٢٠ ٢٨١، والشرح البزج ٦١٣، ومعني المصنف ٤٥٨، ومعني لاس قدامه ١٢ ١٤٣، وشرح كبير ١٢ ١١٦، والحاوي الكبير ١٧: ٢٦٣.

(٢) حجة لعماد ٣١٩، ومجموع ٢٠ ٢٨١، والشرح البزج ٦١٣، ومعني لاحتاج ٤٥٨، والمعني لاس قدامه ١٢ ١٤٣، والشرح الكبير ١٢ ١١٦، وسبحر برخار ٦٧ ٤٧، والحاوي الكبير ١٧: ٢٦٤.

(٣) حجة لعماد ٨ ٣٢٠ و ٣٢١، ومجموع ٢٠ ٢٨١، والشرح البزج ٦١٣، وسبحر برخار ٦٧ ٤٨، والحاوي الكبير ١٧: ٢٦٧.

وقال أبو حامد والمذهب أنها على قولين كما قال أبو العباس، أحدهما: لا ضمان، وهو الضعيف. والثاني: عليها الضمان، وهو أصحهما. وبه قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع العروة وأحدهم<sup>(٢)</sup> على أن شاهد الزور يضمن ما يتلف بشهادته، وهذا من ذلك.

مسألة ٨٠: إذا شهد رجل وعشر سوة بما على رجل، وحكم بقولهم، ثم رجع الكر عن الشهادة، كان على الرجل سدس المال والباقي على النسوة. وبه قال أبو حنيفة والشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو يوسف ومحمد. على الرجل النصف وعين النصف، لأن الرجل نصف ابنة فضمن نصف لما<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: أن المال يشترط شهادة الجميع، فضمن الجميع غرامته، والرجل سدس البينة، فيحب أن لا يلزمه أكثر من ذلك، ولأن كل امرأتين في مقابلة رجل، فكانت لعشر سوة بأزاء خمسة رجال، فصار الشاهد بالحق كأهم ستة رجال، وإذا كانوا ستة رجال فوجعوا لم يلزمه أكثر من السدس، كذلك هاهنا على الرجل السدس وعلى كل امرأتين السدس.

(١) حية النساء ٨ ٣٢١، والمجموع ٢٠ ٢٨١، وخروفي الكبير ١٧ ٢٦٥ و ٢٦٧.  
(٢) لكافي ٣٨٣.٧ حدث ١، ومن لا يخسر صفحة ٣ ٣٧ حدث ١٢٤، وللمبد ٦ ٢٥٩ حديث ٦٨٥.

(٣) حية النساء ٨ ٣٢٢، والمجموع ٢٠ ٢٨٢، وبدائع الصنيع ٦ ٢٨٨، وهداية ٦ ٩١، وشرح فتح القدير ٩١، وتبيين حقائق ٤ ٢٤٦، ونبحر البحار ٤٨، وخروفي الكبير ١٧ ٢٦٨.

(٤) هداية ٦ ٩١، وشرح فتح القدير ٦ ٩١، وبدائع الصنيع ٦ ٢٨٨، وتبيين حقائق ٤ ٢٤٦، وحية النساء ٨ ٣٢٢، ومحرر بحار ٦ ٤٨، وخروفي الكبير ١٧ ٢٦٨.



# كتاب دعاوى والبيّنات





## كتاب الدعاوى والبيّنات

مسألة ١: إذا ادعى نعتان درأهما فيها، أو الثوب ويدهما عليه، ولا بيّنة لواحد منهما، كان العين بينهما نصيبين. وانه قال الشافعي، إلا أنه قال: يحلف كل واحد منهما لصاحبه<sup>(١)</sup>.

دليلاً: إجماع نفقة وأحبارهم<sup>(٢)</sup>، وأيضاً روى أبو موسى الأشعري «ن رجلين تنازعا دنة، ليس لأحدهما بيّنة، فحلفوا البيّنة بينهما»<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٢: إذا ادعى ملكاً مطلقاً، ويدّيهما على العين، كانت بيّنته أولى، وكذلك إذا أضافه إلى سب، فإن ادعى صاحب اليد الملك مطلقاً والخارج إضافة إلى سبه، كانت بيّنة الخارج أولى. وانه قال الشافعي<sup>(٤)</sup>. وقال أصحاب الشافعي: إذا تنازعا عبداً يدّيهما عليه، وأقام كل

(١) الأم ٦: ٢٢٧ و ٢٣٠، والمجموع ٢٠: ١٨٩.

(٢) الكافي ٤١٩: ٧ حديث ٦، وأهذيب ٦: ٢٣٤ حديث ٥٧٣، والاستبصار ٣: ٣٩١ حديث

(٣) سنن أبي داود ٣: ٣١٠ حديث ٣٦١٣، ولسن بكر ١٠: ٢٥٤، وحلائل ١: ١٠٠.

(٤) مختصر المزي ٣١٤، وحلية العبد ١٨١، ومعني ٤: ٤٨، وسراج ١: ٦٢٠.

والنحو ٢: ٢٦٨، ومبران بكر ٢: ١٩٥، ومذاهب ٦: ٢٣٢، وسير الحقائق

٢٩٥: ٤، والبحر الزخار ٣٩٩: ٥، والحواشي الكبير ١٧: ٣٠٢.

واحد منها بيّنة، سمعنا بيّنة كل واحد منهما، وقضينا لصاحب اليد، سواء تنازعا ملكاً مطلقاً أو ما يتكرر.

فالطلق كل ملك إذا لم يذكر أحدهما سبه، وما يتكرر كآنية الذهب والفضة والصمر والحديد، يقول كل واحد منهما: صيغ في ملكي، وهذا يمكن أن يصاغ في ملك كل واحد منهما، وكذلك ما يمكن نسجه مرتين كالصوف والخز.

وما لا يتكرر سبه كشوب قطن وأريسم فإنه لا يمكن أن ينسج دفعتين، وكذلك النتاج لا يمكن أن تولد الدابة مرتين، وكل واحد منها يقول ملكي، نسج في ملكي. وبه قال شريح، والنعمي، والحكم، ومالك، والشافعي. وهل يخف مع البيّنة؟ على قولين<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن كان المذمى ملكاً مطلقاً أو ما يتكرر سبه، لم تُسمع بيّنة المدعى عليه، وهو صاحب اليد. وإن كان ملكاً لا يتكرر سبه، سمعت بيّنة الداحل<sup>(٢)</sup>. وهو الذي يقتضيه مذهبنا، وقد ذكرناه في النهاية، والمبسوط، والكتابين في الأخبار<sup>(٣)</sup>.

(١) حقه بماء ٨ ١٨٨، والمجموع ٢٠ ١٨٩، والمعني لاس عدامة ١٢ ١٦٨، وأشرح بكبير ١٢ ١٨٣، والبحر الرخا ٥ ٣٩٩، وخووي الكبير ١٧ ٣٠٣.

(٢) الموط ١٧ ٣٢، واللب ٣ ١٥٦، وأهديه ٦ ١٥٦، وشرح فتح القدير ٦ ١٥٦، وبدائع المنبع ٦ ٢٣٢، وسير الحقائق ٤ ٢٩٤، ومعني لاس عدامة ١٢ ١٦٨، وحلية بماء ٨ ١٨٨، وميرال الكرى ٢ ١٩٥، والبحر الرخا ٥ ٣٩٩، وخووي بكبير ١٧ ٣٠٣.

(٣) النهاية: ٣٤٤، والمبسوط ٢٨: ٢٥٨، والتهذيب ٦: ٢٣٣ حديث ٥٧٠ و٥٧٣ وغيرهما من أحاديث سيد، وكذلك الاستبصار ٣ ٣٨ - ٢٩ حديث ١٣٠ وغيره من أحاديث الباب أيضاً، فلاحظ.

وقال أحمد بن حنبل: لا أسمع بيّنة صاحب اليد بحال، في أي مكان كان<sup>(١)</sup>. وقد روى ذلك أصحابنا<sup>(٢)</sup> أيضاً.

وتحقيق الخلاف مع أبي حنيفة: هل تُسمع بيّنة الداخل أم لا؟ عند الشافعي تُسمع<sup>(٣)</sup>، وعنده لا تُسمع<sup>(٤)</sup>.

والفقهاء يقولون: بيّنة الداخل أولى<sup>(٥)</sup>. وهذه عذرة فاسدة، لأنه إذا كان الخلاف في سماعها سقط أن يقال أولى.

وهذه المسألة منقّاة بيّنة الداخل والخارج، فإن الداخل من كانت يده على الملك، والخارج من لا يد له عليه.

دليلاً: إجماع الصرقة وأخبارهم<sup>(٦)</sup>، ولخبر المشهور عن النبي عليه السلام أنه قال: «البيّنة على المدعي واليمين على المدعى عليه»<sup>(٧)</sup>.

(١) المعنى لاس قدامه ١٦٨٠١٢، وشرح الكبير ١٢ ١٨٢.

(٢) التهذيب ٦ ٢٤٠ حديث ٥٩٤، والاستبصار ٣ ٤٣ حديث ١٤٣.

(٣) إهداية مطبوع مع شرح فتح بقدير ٦ ١٥٧، وشرح فتح بقدير ٦ ١٥٧، ونسب الحقائق ٤ ٢٩٥، والمعنى لاس قدامه ١٦٨ ١٢، والشرح الكبير ١٢ ١٨٢-١٨٣، وخاوي الكبير ١٧ ٣٠٢ و ٣٠٣.

(٤) بدائع الصنائع ٦ ٢٣٢، وإهداية ٦ ١٥٧، وشرح فتح بقدير ٦ ١٥٧، ونسب الحقائق ٤ ٢٩٤ و ٢٩٥، والمعنى لاس قدامه ١٦٨ ١٢، وشرح الكبير ١٢ ١٨٢-١٨٣، والخواوي الكبير ١٧ ٣٠٣.

(٥) أنظر لمعني لابن قدامة ١٢ ١٦٩، وشرح الكبير ١٢ ١٨٣، ومختلف انشئة، كتاب القضاء ونواحيه، ص ١٤٠-١٤١.

(٦) أنظر الكافي ٧ ٤١٩ حديث ٦، وتهذيب ٦ ٢٣٤ حديث ٥٧٣، والاستبصار ٣ ٣٩٠ حديث ١٣٣.

(٧) سنن السرمدي ٣ ٦٢٦ حديث ١٣٤١، وصنن اندرسي ٤ ١٥٧:٤٤ حديث ٨، ودرنيب مسد لشافعي ٢ ١٨١، وسنن الكبرى ١٠ ٢٥٢، وتلخيص الخبر ٤ ٢٠٨:٤٤ حديث ٢١٣٥.

ويذكره عن الأول: ما رواه جابر: أن رجسین احتصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله في دابة أو بعير، فأقام كل واحد منهما البيئته أنها له فتحها، فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وآله للذي هي في يده<sup>(١)</sup>.  
وروى عيث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عنهما السلام: «أن علي بن أبي طالب عليه السلام احتصم إليه رجلان في دابة، وكلاهما أقام لبيته أنه فتحها، فقضى بها بلدي هي في يده. وقال: لو لم تكن في يده جعلتها بينهما نصفين»<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٣: إذا شهدت البيئة للداحل مصافاً، فلهها، بلا خلاف بيننا وبين الشافعي، وقد حكىناه<sup>(٣)</sup>. ون كانت بالملك المطلق، فربا لا نقلها<sup>(٤)</sup>.  
وللشافعي فيه قولان: أحدهما قاله في القديم مثل ما قلناه. وقال في الجديد مسموعة<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: أخبار أصحابنا<sup>(٦)</sup>، وأيضاً إذ شهد بالملك المطلق يجوز أن

(١) من سدر عظمي ٢٠٩، ٤ حديث ٢١، والسنن الكبرى ٢٥٦، ١٠، وسحب الخبير ٤ ٢١٠ حديث ٢١٤١، والحاوي الكبير ٣٠٣، ١٧.

(٢) الكبرى ٤١٩، ٧ حديث ٦، والهدى ٢٣٤، ٦، والاسبصار ٣٩٣، ٣٩٣ حديث ١٣٣، (٣) في المسألة السابقة.

(٤) قال صاحبها: «له بعضه من نفسه» بروح ردي قلنا مرة «هذا بخلاف ما ذكره في المسألة الثانية» فلاحظ.

(٥) حديث صحيح ١٨٨، ٨، ومصحح معين ١٤٧، والنوحي ٢٦٩، ٢ و ٢٧٠، والحاوي الكبير ٣٠٦، ١٧.

(٦) لم اقف على الأخبار التي سمع من قوم صمغ بيئته، من ما ذكر في كتب الأخبار وتؤيد سماعها، فلاحظ ما اشرب منه من الأخبار في المسألة بتدعة وغيرها في مواضعها.

فكون شفوف ففالفك لأفل الفف؁ والفف فف زلف ففففف الففف؁ ففوف ففكفا شفوففف؁ ففكف فف رالف وففل؁ فلهفا لا فففف.

مسألة ٤: إذا ففارف عففاً لا فف لوافف ففها عففها؁ فأقام أففها شاهففن؁ ولافر أربعة شفوف؁ فالف فف من مذهب أفصفا أنف فرفف ففكفرة الشفوف؁ وفففف؁ وفففكف له بالفق. وهكذا فف فساوفا فف العفف وففاضلا فف لفءالة؁ ففف فف لفءالة؁ وهف فف كالف إففها ففوف عءالة. وفه قل مالك<sup>(١)</sup>؁ وأومأ الشاففف إلفه فف الففم<sup>(٢)</sup>؁ والفف اعففمه أفصفا وهففوف مذهباً أنف لا فرفف فففء مففها. وهه قال أبو ففففة وأصفا<sup>(٣)</sup>.

وقال الأورافف: أففف الشفوف فف علف عفف الشفوف؁ وففل لأصاف الشاهففن لففف؁ ولصاف لأربعة الففف<sup>(٤)</sup>. وقف روف فلف أفصاً أفصافاً<sup>(٥)</sup>.

(١) المءوة الكبرف ١٨٧:٥؁ واسفف لاس مءمه ١٢ ١٧٧؁ وففف فففر ١٢ ١٩٢؁ واسفف ٧٨٨:٢؁ وفففن الففائف ٤ ٣١٦؁ والففران فففر ٢ ١٨٧ و ١٩٥؁ والففر الففر ٣٩٨:٥؁ والففوف الففر ٣٠٦:١٧.

(٢) الففوف ٢٠ ١٩٠ وففف ٢ ٢٦٨؁ والففوف الففر ٣٠٦. ٣٠٧.

(٣) فوفر ٢ ٢٦٨؁ وففف الففف ٤ ٤٨٢؁ واسراف أوفف ٦٢١؁ والففوف ٢٠ ١٩٠؁ وففف الففر ٢ ١٩٥؁ وففف ٢ ٧٨٨؁ وففف ٣ ١٦٤؁ وهففة فففوف مع ففف ففف ففف ٢ ٢٤٣؁ وففف ففف ٦ ٢٤٣؁ وفففن الففف ٤ ٣١٥ و ٣٢٢؁ والففف لاس ففامه ١٧٧. ١٢؁ وففف فففر ١٢ ١٩٢؁ وففف لوفر ٥ ٣٩٨؁ والففوف الففر ١٧ ٣٠٦.

(٤) ففف لاس ففامه ١٢ ١٧٧؁ وففف فففر ١٢ ١٩٢؁ وفففن الففف ٤ ٣١٦؁ وففف لوفر ٥ ٣٩٨؁ والففوف الففر ١٧ ٣٠٦.

(٥) الففوف ٤٣٣.٧ ففف ٢٣؁ وفففف ٦ ٢٣٧ فففف ٥٨٣؁ ولأسففر ٣ ٤٢ ففف ١٤٢.

دليلنا: إجماع العرقة ورواياتهم، فإنه روى أبو بصير، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام «أن عدياً عليه السلام أتاه قوم يختصمون في بغلة، فقامت لهؤلاء البيعة أهم أنتحوها على مذودهم، ولم يبيعوا ولم يهودوا. وقامت لهؤلاء البيعة بمثل ذلك، فقصى بها لأكثرهم شهوداً واستحلفهم»<sup>(١)</sup>.

وأما الرواية الأخرى، فرواها السكوني، عن حفص بن محمد عليهما السلام، عن أبيه، عن آبائه، عن علي عليه السلام «أنه قضى في رجلين ادعيا بغلة، فأقام أحدهما شاهدين، والآخر خمسة، فقال: لصاحب الخمسة خمسة أسهم، ولصاحب الشاهدين سهمان»<sup>(٢)</sup>.

والمعنى على الأول، لأن هذا من طريق العامة، أو يحمل على وجه الصلح بينهم بذلك.

مسألة ٥: إذا كان مع أحدهما شاهدان، ومع الآخر شاهد وامرأتان، تقاسمنا بلا خلاف بينا وبين الشافعي.

فأما إن كان مع أحدهما شاهدان، ومع الآخر شاهد واحد، وقال: أحلف مع شاهدي، فإيهما لا يتقابلان.

وللشافعي في كل واحد منهما قولان، أحدهما: مثل ما قلناه، والثاني: أنها يتقابلان<sup>(٣)</sup>.

(١) التهذيب ٢٣٤: ٦ حديث ٥٧٥.

(٢) انكافي ٤٣٣: ٧ حديث ٧٣، وانهذيب ٢٣٧: ٦ حديث ٥٨٣، والاستبصار ٤٢: ٣ حديث ١٤٢.

(٣) حقه لعل ٨ ١٨٩، والوجيز ٢ ٢٦٧ و ٢٦٨، ومجموع ١٩٠: ٢٠، وسراج الوقاح ٦٢١.

دليلنا: أنّ ما اعتبرناه مجمع على تقابلها، وليس على ما قالوه دليل.  
وأيضاً فإنّ الشاهدين يشهدان فلا تدققها التهمة، واخلف يحلف في حق نفسه فيلحقه التهمة.

مسألة ٦: إذا شهد شاهدان بما يدّعيه المدعي، فقال الشهود عليه حلفوه لي مع شاهديه، لم يحلف. وبه قال الزهري، وأبو حنيفة وأصحابه، ومالك، والشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال شريح، والشعبي، والصحفي، وأبو ليلى: يستحلفه مع البيّنة<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: أنّ إيجاب يمين عليه يحتاج إلى دليل شرعي، والأصل براءة الذمة.

وأيضاً روى س. عباس: أن السيّ عليه السلام قال: «لبيّنة على المدعي واليمين على المدعى عليه»<sup>(٣)</sup>. فمن جعلها في جانب واحد، فقد ترك الحر.

وروى جابر: «أنّ رحلياً احتصم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله في مرس أو بعير، فأقام كلّ واحد منهما بيّنة أنه له، نتحها، ففضى بها رسول الله

ومعي محتاج ٤٨٢:٤، وفتح المص ١٤٦، والحدوى الكبير ١٧ ٣٠٧

(١) حلة نطاء ٨ ١٤٥، وروح ٢٦١:٢، ومعي لابن قدامة ١٦٩. ١٢ و ١٧٠، وأشرح الكبير ١٨١: ١٢، والحاوي الكبير ١٧: ٣٠٨.

(٢) المعنى لابن قدامة ١٢ ١٧٠، وأشرح الكبير ١٢ ١٨١، وحبسه الصياء ٨ ١٤٥، والحاوي الكبير ١٧: ٣٠٨.

(٣) سنن السرمدي ٦٢٩: ٣ حديث ١٣٤١، ومسند دارقطني ٤ ١٥٧ حديث ٨، وترمذ مسند الشافعي ١٨١: ٢، والسنن الكبرى ١٠ ٢٥٢، وسحبها الكبير ٤ ٢٠٨ حديث ٢١٣٥.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِلَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ»<sup>(١)</sup>.

مسألة ٧: إذا ادعى على امرأة، فقال: هذه زوجتي، أو تروحت بها، لم يلزم الكشف حتى يقول: تروحت بها بولي وشاهدي عدل. وبه قول أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وللشافعي فيه ثلاثة أوجه: أحدها مثل ما قبله.

والثاني: وهو ظاهر المذهب أنه لا بد من الكشف.

والثالث: ينظر، فإن ادعى **عقد السكاح**، فقال: تروحت بها، كان ذلك شرطاً، وإن كانت الدعوى الزوجية، لم يفتر إلى الكشف<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: قوله عليه السلام. البينة على المدعي، وإيمين على المدعى عليه<sup>(٤)</sup>، ولم يشترط أمر آخر غير هذا، فمن زاد عليه فعليه ادلالة، ولا دلالة عليه.

مسألة ٨: إذا ادعى على المرأة الزوجية، وأنكرت، كان عليه البينة.

(١) سنن الدررقي ٤: ٢٠٩ حديث ٢١، وسنن الكبرى ١٠: ٢٥٦، وتلخيص الخبير ٤: ٢١٠ حديث ٢١٤١.

(٢) المعني لاس فداية ١٢: ١٦٥، ولبحر الرحر ٥: ٣٨٧، وسنن الكبرى ٢: ١٩٦، والحاوي الكبير ١٧: ٣٩٩.

(٣) الأم ٦: ٢٢٨، ومختصر لمري ٣١١، وحشية العلماء ٨: ١٨٥ و١٨٦، والوحي ٢: ٢٦١، والشرح الوضح ٦١٥، والمعني بفتح ٤: ٤٦٥، والمجموع ٢٠: ١٨٧، والميراث الكبرى ٢: ١٩٦، والمعني لاس فداية ١٢: ١٦٥، ولبحر الرحر ٥: ٣٨٧، والحاوي الكبير ١٧: ٣٠٩ و٣١٠.

(٤) سنن لمري ٣: ٦٢٦ حديث ١٣٤١، وسنن الدررقي ٤: ١٥٧ حديث ٨، وسنن مسند الشافعي ٢: ١٨١، وسنن الكبرى ١٠: ٢٥٢، وتلخيص الخبير ٤: ٢٠٨ حديث ٢١٣٥.



وإن لم يكن له بيّة كذّ عليها اليمين. وبه قال لشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يمين عليها<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: قوله عليه السلام: البيّة على المدعى، واليمين على المدعى عليه<sup>(٣)</sup> ولم يفضل.

مسألة ٩: إذا ادعى بيعاً أو صلحاً أو إحارة أو نحو ذلك من العقود التي هي سوى اسكاح، لا يرمه الكشف أيضاً.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، والثاني يلزمه كشفه<sup>(٤)</sup>.

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى<sup>(٥)</sup> سواء.

مسألة ١٠: إذا عارضت البيّنات على وجه لا ترجيح لأحدهما على الأخرى، أقرع بينهما، من خرج اسمه حذف وأعطى الحق، هذا هو المعول عليه عند أصحابنا. وقد روي أنه يقسم بينهما نصيبين<sup>(٦)</sup>.

(١) الأم ٦: ٢٢٨، ومختصر المزني: ٣١٤، والوجيز ٢: ٢٦٥، والمعي لاس قدامة ١٢: ١٦٣، وإخاوي الكبير ١٧: ٣١٢.

(٢) المذهب ٣: ١٥٨، وهديّه مصوغ مع شرح فتح القدير ٦: ١٦٢، وشرح فتح القدير ٦: ١٦٢، وتبيين حقائق ٤: ٢٩٦، ومعني لاس قدامة ١٢: ١٦٣، ونوحد ٢: ٢٦٥، وإخاوي الكبير ١٧: ٣١٢.

(٣) سنن السرمدي ٣: ٦٢٦ حديث ١٣٤١، وسنن دارقطني ٤: ١٥٧ حديث ٨، وسنن مسند لشافعي ١٨١: ٢، وأسنن الكبرى ١٠: ٢٥٢، ونهجه صحيح ٤: ٢٠٨، حديث ٢١٣٥.

(٤) حلية النعمة ٨: ١٨٦ و ١٨٧، ومجموع ٢: ١٨٨، ونوحد ٢: ٢٦١، وفتح المعين ١: ١٤٤، ومعني لاس قدامة ١٢: ١٦٦ و ١٦٧، وإخاوي الكبير ١٧: ٣١٢.

(٥) أي المسألة المتقدمة برقم (٨) فلاحظ.

(٦) التهذيب ٦: ٢٣٤ حديث ٥٧٣ و ٥٧٤، ولا مبصر ٣: ٣٩ حدث ١٣٣ و ١٣٤.

وللشافعي فيه أربعة أقوال:

أحدها: تسقطان، وهو أصحها. وبه قال مالك<sup>(١)</sup>.

والثاني: يقرع بينهما، مثل ما قلناه، وهل يحسف أم لا؟ على قولين<sup>(٢)</sup>.

وبه قال علي عليه السلام، وس لريير<sup>(٣)</sup>. ولا بن لزيير فيها قصة.

الثالث: يوقف أبدأ<sup>(٤)</sup>.

والرابع: يقسم بينهما نصفين. وبه قال ابن عباس، والثوري، وأبو

حنيفة وأصحابه<sup>(٥)</sup>.

دليلاً: إجماع الفرقة على أن الفرعة تستعمل في كل أمر مجهول مشتبهِ،

وهذا داخل فيه، والأخبار في عين المسألة كثيرة، أوردناه في كتب

الأخبار<sup>(٦)</sup>.

وروى سعيد بن المسيب: أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله

عليه وآله في أمر، وجاء كل واحد منهما بشهود عدو على عدة واحدة،

فأسهم النبي عليه السلام بينهما، وقال: اللهم أنت تقضي بينهما<sup>(٧)</sup>. وهذا نص.

(١) حلية العلماء ٨، ١٨٨، والراجح الوهاج ٦٢٠، ومعني المحتاج ٤: ٤٨٠، والمجموع ٢٠: ١٨٩، والحاوي الكبير ١٧: ٣١٩.

(٢) حلية العلماء ٨، ١٨٩، والشرح الوهاج ٦٢٠، ومعني المحتاج ٤: ٤٨٠، والمجموع ٢٠: ١٩٠، وشرح الكبير ١٢: ١٩٦، والبحر الرخا ٥: ٣٩٧، والحاوي الكبير ١٧: ٣١٩.

(٣) هديب الأحكام ٦: ٢٣٣، حدث ٥٧١، وشرح الكبير ١٢: ١٩٦، والحاوي الكبير ١٧: ٣١٩.

(٤) حلية العلماء ٨، ١٨٩، ومعني المحتاج ٤: ٤٨٠، والشرح الوهاج ٦٢٠، والمجموع ٢٠: ١٨٩، وشرح الكبير ١٢: ١٩٧، والبحر الرخا ٥: ٣٩٧، والحاوي الكبير ١٧: ٣١٩ و ٣٢٠.

(٥) المصادر السابقة.

(٦) التهذيب ٦: ٢٣٣، حدث ٥٧١ و ٥٧٢، والاستبصار ٣: ٣٩، حديث ١٣١ و ١٣٢.

(٧) سنن الكبرى ١٠: ٢٥٩، وتلخيص خبير ٤: ٢١٠، حديث ٢١٤٢، والحاوي الكبير

وقد روي أنه قسم بينها نصفين<sup>(١)</sup>.

وروي أبو موسى الأشعري، قال: رجلان ادعيا بغيراً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وبعث كل واحد منهما شاهدين، فقسمه النبي عليه السلام بينهما نصفين<sup>(٢)</sup>.

وتأول أصحاب الشافعي هذا، فقالوا: هذه قضية في عين، ويحتمل أن يكون إنما فعل ذلك لأنه كانت يدهما على المتعارف فيه، وقد روي في هذا الخبر: ولا بينة مع واحد منها<sup>(٣)</sup> وعلى هذا لا معارضة فيه.

مسألة ١١: إذا ادعى داراً في يد رجل، فقال: هذه الدار التي هي في يدك لي وملكي، فأنكر المدعى عليه، فأقام المدعي البينة أنها كانت في يده أمس أو مدة، لم تُسمع هذه البينة.

وللشافعي فيها قولان: أحدهما مثل ما قلناه، وهو ما نقله المزني والربيع<sup>(٤)</sup>.

ونقل البويطي: أنها تسمع<sup>(٥)</sup>.

واختلف أصحابه على طريقين.

٣١٩، ١٧، وروي في مجمع الزوائد ٤: ٢٠٣ عن أبي هريرة فلاحظ

(١) اسنن الكبرى ١٠: ٢٥٨، وتلخيص الخبير ٢١٠: ٤ حدث ٢١٤٠.

(٢) سنن أبي داود ٣: ٣١٠ حدث ٣٦١٣، والسنن الكبرى ١٠: ٢٥٧، وتلخيص الخبير ٢٠٩: ٤ حديث ٢١٤٠.

(٣) السنن الكبرى ١٠: ٢٥٤.

(٤) الأم ٢٣٠: ٦، ومختصر المزني ٣١٤، وحشية العلماء ٨: ١٩٢، والمجموع ٢٠: ١٩١، والحاوي الكبير ١٧: ٣٢٥.

(٥) الأم ٢٣٠: ٦، وحشية العلماء ٨: ١٩٢، والمجموع ٢٠: ١٩١، والحاوي الكبير ١٧: ٣٢٥.

فقد أبو لعتاس: مسألة على قولين<sup>(١)</sup>.

وقال أبو إسحاق: المسألة على قول واحد، وهو أنها لا تسمع كما قساه، وهو اختيار أبي حامد الأسعرائي، وهو المذهب عندهم<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: أن المدعي يدعي الملك في الحال، والبيئة تشهد له بالأمس، فقد شهدت له بغير ما يدعيه، فلا تقس.

فإن قالوا: أنها شهدت له بالملك أمس والملك يستدام إلى أن يعلم زواله.

قضا: لا يستم أن الملك ثبت بها حتى يكون مُستدماً، على أن رواه الأول موحود، فلا يزن الثالث بأمر محتمل.

مسألة ١٢: إذا ادعى داراً في يد رجل، فقال: هذه لدار كنت لأبي، وقد ورثتها أنا وأخي الغائب منه، وأقام بذلك بيئة من أهل الحيرة الباطنة والمعرفة أنها ورثته، ولا يعرف له ورثاً سوىهما، أسرعتمس هي في يده ويسلم إلى الحاضر بصحتها، والباقي يحسم في يد أمين حتى يعود لعائث. وبه قال أبو يوسف ومحمد<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يؤخذ من المدعي عليه نصيب الحاضر، ويقر لباقي في يد من هي في يده حتى يحضر الغائب<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: أن لدعوى للميت، والبيئة بالحق له، دليل أنه إذ حكم

(١) حلية لعلاء ٨ ١٩٢، والمجموع ٢٠ ١٩١، والحدوي الكبير ١٧ ٣٢٥.

(٢) حلية لعلاء ٨ ١٩٢، والمجموع ٢٠ ١٩١، والحدوي الكبير ١٧ ٣٢٦.

(٣) المبسوط ١٧: ٤٧، والبحر الرخاير ٥: ٣٩٠.

(٤) المبسوط ١٧ ٤٧، والمعي لابن قدامة ١٢ ٢٠٦، وبحر الرخاير ٥ ٣٩٠.

بالد ر يُقضى بها ديونه ويُتعد وصاياه، فإذا كانت الدعوى للميت وليته له، حكم له الحاكم، لأنه لا يعتبر عن نفسه، فحكم له بالبيبة التي يقيمها، كالصبي والمجنون، وإذا ثبت الدار للميت، ثبت ميراثاً عنه بين ولديه.

مسألة ١٣: إذا تنازعا عيماً من الأعيان عبداً، أو داراً، أو دابة، فادعى أحدهما أنها له منذ سنتين، ولآخر ادعى أنها له مد شهر، وأقام كل واحد منهما بما يدعيه بيّنة، أو ادعى أحدهم أنه له مد سنتين، وقال الآخر: هي لأن ملكي، وأقام كل واحد منهما بما يدعيه بيّنة، اساب واحد، والعين المتنازع فيها في يد ثالث، كانت لبيبة المتقدمة أولى. وبه قول أبو حنيفة، واختيار المزني<sup>(١)</sup> وأصح قول الشافعي.

وله قول آخر: أنها سواء<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: أن لبيبة إذا شهدت بالملك في الحال، مضاعفاً إلى مدة سابقة، حكم بأنه للمشهود له بعد تلك المدة، بدليل أن ما كان من فائدة من نتاج أو ثمرة أو سبب حادث في المدة، كان للمشهود له بالملك، فإذا ثبت هذا فقد شهدت به أحدهم مد سنتين، ولآخر مد شهر، فتعارضتا فيما تساوتا فيه، وهو مدة شهر، وسقطت، وبقي ما قبل الشهر ملك وبيبة لا منازع له فيه، فيحكم له به قبل لشهر، فلا يرال عنه بعد ثبوته إلا بدليل.

(١) مختصر سري ٣١٥، وحسنه شعبه ٨ ١٩٠، ومجموع ٢٠ ١٩٠، ومعنى لاس قدامة ١٢ ١٧٦، وأشرح الكبير ١٢ ١٩١، وأهديه المصنوع مع شرح فتح العبد سر ٦: ٢٢٣، وشرح فتح القدير ٦: ٢٢٣، والحاوي الكبير ١٧: ٣٤٧.

(٢) حنبله شعبه ٨ ١٩٠، ومجموع ٢٠ ١٩٠. والمعنى لاس قدامة ١٢ ١٧٦، والشرح الكبير ١٢ ١٩١، والحاوي الكبير ١٧: ٣٤٦ و ٣٤٧.

وأيضاً التي قد شهدت بالملك منذ سنتين قد أضافته إلى ملكه هذه المدة، والتي شهدت به لغيره منذ شهر لا يصح له الملك إلا بأن يكون قد ملكه عن الذي هو له منذ سنتين، ولا خلاف أنا لا نحكم بأنه ملك عنه، لأنه لو كن عنه ملك، لوجب أن يكون له الرجوع عليه بالدرك، فإذا لم يحكم بأنه عنه ملك، بقي الملك على صاحبه حتى يعلم زواله عنه.

مسألة ١٤: إذا تنازعا دابة، فقال أحدهما: ملكي، وأطلق، وأقام بها بيته. وقال الآخر: ملكي، نتجتها، وأقام بذلك بيته، فبيته النتاج أولى، وهكذا كن ملك تنازعا فادعاه أحدهما مطلقاً وادعاه الآخر مصافاً إلى سيبه، مثل أن قال: هذه الدار لي، وقال الآخر: اشتريتها، أو قال: هذا الثوب لي، وقال الآخر: لي، نسجته في ملكي، أو قال: هذا العبد لي، وقال الآخر: بل غنمته أو ورثته، لكن واحد لم تكن العين للبيعة في يد أحدهما. وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، والآخر: هما سواء<sup>(١)</sup>. وفي أصحابه من قال: بيته النتاج أولى قولاً واحداً<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>.

مسألة ١٥: إذا تداعيا داراً وهي في يد أحدهما، وأقام أحدهما البيته بتقديم الملك، والآخر بمجديته، فإن كانت الدار في يد من شهدت له بتقديم

(١) حلية العبد ٨، ١٩١، والمجموع ٢٠، ١٩٠ و ١٩١، والشرح الكبير ١٢، ١٨٣، والحاوي الكبير ١٧، ٣٤٧ و ٣٤٨.

(٢) حية العلماء ٨، ١٩١، والمجموع ٢٠، ١٩٠ و ١٩١، والحاوي الكبير ١٧، ٣٤٧.

(٣) السكافي ٤١٩، ٧، حديث ٦، ومن لا يحضره الفقيه ٣٨، ٣ حديث ١٢٩ و ١٣٠، وبهديث ٢٣٤، ٦ حديث ٥٧٣ - ٥٧٥، والامتنعار ٤١، ٣ حديث ١٤١.

الملك فهي له بلا خلاف، لأن معه حجتين بيّنة قديمة ويد، وإن كنت في يد حديث الملك، فصاحب اليد أولى. وبه قال أبو حنيفة، نصّ عليه، فقضى بيّنة لداخل هاهنا، لأنه يقول لا أقضي بيّنة الداخل إذ لم تعد إلا ما تفيد يد، وهذه أفادت أكثر مما يعيده يد، وهوائيات الملك منذ شهر، واليد لا تفيد ذلك<sup>(١)</sup>.

وقال أبو يوسف ومحمد: البيّنة بيّنة الخارج<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: هي لصاحب اليد كما قناء<sup>(٣)</sup>.

واختلف أصحابه على وجهين، فقال أبو إسحاق على القولين، ولا أنظر إلى اليد، فإذا قلنا سواء، كانت اليد أولى، وإذا قلنا قديم لمث أولى، كان قديم الملك أولى من اليد<sup>(٤)</sup>.

ومن أصحابه من قال صاحب اليد أولى بالبيّنة، وهو ظاهر المذهب على القولين معاً<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم<sup>(٦)</sup>، وخبر جابر عن النبي عليه السلام<sup>(٧)</sup>،

(١) و(٢) المعنى لاين قدامة ١٢ ١٧٣، والشرح لكبير ١٢ ١٨٦-١٨٧، والندوة الهدية ١٤ ٧٣، والندوة الكبير ١٧: ٣٤٨.

(٣) حلية العلماء ٨ ١٩٠، والسراج المذوق ٦٢١، ومعي المصنف ٤ ٤٨٣، والندوة الكبير ١٧: ٣٤٨.

(٤) الندوة الكبير ١٧ ٣٤٨، وأنظر حلية العلماء ٨ ١٩٠.

(٥) حلية العلماء ٨: ١٩١، والندوة الكبير ١٧: ٣٤٨.

(٦) سكاوي ٤١٩: ٧ حديث ٢ و٦، والهديب ٦: ٢٣٣ حديث ٥٧٠ وص ٢٣٤ حديث ٥٧٣، والاستبصار ٣٨: ٣٩ حديث ١٣٠ و١٣٣.

(٧) سنن الدارقطني ٤ ٢٠٩ حديث ٢١، ولسن الكبير ١٠ ٢٥٦، ومصحف خبر ٤: ٢١٠ حديث ٢١٤١.

وخبر عياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام لمتقدم ذكرهما<sup>(١)</sup> يدلان عليه أيضاً.

مسألة ١٦: إذا قال ملان عني ألف قصيتي، فقد عترف بألف، وادعى قضاءها، فلا يقبل منه إلا نية.

وللشافعي في قول ذلك منه قولان، أحدهما: وهو الصحيح مثل ما قتاه. والثاني: يُقبل قوله، كما يُقبل إذا قال: عني ألف إلا تسعين<sup>(٢)</sup>.  
دلينا: أن إقراره بالألف محمى عليه، ووجوب قول قوله في القضاء يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٧: إذا عصب رجل من رجل دحاجة، فصاصت بيضتين، واحتصنتها هي أم غيرها، نفسها أو فضل لعصب، فخرج منها فرحل، ولكن للمعصوب منه. وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن باضت عنده بيضتين، واحتصنت الدحاجة واحدة منها، فلم يتعرض للعصبها، كان للمعصوب منه ما يخرج منه. وإن أخذ الأخرى فوضعهما هو نخب أو تحت غيرها فخرج من الفروج، كان الفروج للغاصب، وعليه قيمته<sup>(٤)</sup>.

دلينا: أن ما يحدث عند لعصب عن العن لمعصوبة فهو للمعصوب

(١) عدم ذكرهما في نسخة لأنه من كذب مدعى حد. ٢٥٨ خط

(٢) مختصر لمري ١١٣-١١٤، وحسنه عنه ٨ ٣٤٣ و ٣٥٣، والمجموع ٣٢٦ ٢

(٣) مجموع ١٤ ٢٥١، واحاوي الكبير ٧ ١٩٣ و ١٧ ٣٦٠.

(٤) مجموع ١٤ ٢٥١، والفردوس ١٦ ١٦٤، واحاوي الكبير ١٧ ٣٦٠.



مه، لأن العاصب لا يملك بفعله شيئاً، ومن دعوى أنه يد تعدى ملكه فعليه الدلالة، لأن لأصل بدء ملك المقصوب مه.

مسألة ١٨: إذا كان في يد رحين، كبير راع مجهول نسب، ودعياه مملوكاً، فاقول قوله بلا خلاف، فإن اعترف بها، فإنه مملوك لها بلا خلاف، وإن عترف لأحدهما بأنه مملوكه، كان به دون الآخر. وبه قال الشافعي<sup>١</sup>.

وقد أبو حنيفة: إذا اعترف أنه مملوك لأحدهما، كان مملوكاً ههما، لأنه ثبت أنه مملوك باعتراقه، ويدهما عليه، فكان بينهما<sup>٢</sup>.

دليلنا: أن لأصل الحرية، وأنها صر مملوكاً باعتراقه، فوجب أن يكون مملوكاً لمن اعترف له.

مسألة ١٩: رجل ادعى داراً في يد رجل، وأنكره، فقام للمدعي بينة أنه مملكه منذ سنة، فجاء آخر فادعى أنه اشتراها من المدعي منذ خمس سنين، حكما بروال ملك المدعي عليه بينة المدعي بلا خلاف، ثم ينظر في بينة المدعي الثاني - وهو لمشتري من المدعي الأول - فإن شهدت بأنه اشتراها من الأول وهي مملكه أو كان مستصرفاً فيها تصرف الملاك، فإنه يحكم بها للمشتري بلا خلاف - وهو المدعي الثاني - وإن شهدت بينة المشتري بالشراء فقط ولم تشهد بملك ولا يبيد، قال الشافعي: حكما بها للمشتري وإليه

(١) انرجح ٢: ٢٧٣، والحاوي الكبير ١٧: ٣٧١.

(٢) المبسوط ١٧٢: ١٧، وللدعوى لمدينة ٤: ٩٤، ودايع مصنف ٦: ٢٥٦، و١: ١٠٦ وي كبير

أذهب<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: أقرها في يد المدعي، ولا أقضي بها للمشتري، لأن البيّنة إذا لم تشهد بغير البيع المطلق لم يدلّ على أنه بع منك، ولا أنها كانت في يديه حين باع، لأنه قد يبيع منك وغير منك<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: أنّ بيعة المدعي اسقطت يد المدعي عليه، وأثبتها منكاً للمدعي منذ سنة، ولم تف أن يكون قبل السنة ملكاً للمدعي، فإذا قمت البيّنة أن هذا المدعي باعها قبل هذه السنة بأربع سنين، فالظاهر أنها ملكه حين البيع حتى يعلم غيره، فهو كالبيعة المطلقّة وبيّنة المدعي لو كانت مطلقّة، فإنّ نقضي بها للمشتري بلا خلاف، كذلك هاهنا.

مسألة ٢٠: إذا ادعى زيد شاة في يد عمرو، فأنكر عمرو، فأقام زيد البيّنة أنها ملكه، وأقام عمرو البيّنة أن حاكماً من الحكام حكم له بها على زيد وسلّمها إليه، ولا يعلم على أي وجه حكم الأول بها لعمرو، فإنه لا ينقض حكم الحاكم الأول.

ولشافعي فيه وجهان: أحدهما: مثل ما قلناه، وهو اختيار المرني، وأبي حامد<sup>(٣)</sup>.

والوجه الثاني: ينقض حكمه لأنه محتمل. وبه قال محمد بن الحسن<sup>(٤)</sup>.

(١) المجموع ١٩٣: ٢٠، والحاوي الكبير ٣٧٤: ١٧.

(٢) الحاوي الكبير ٣٧٥: ١٧.

(٣) حلية العلماء ٢٠٩: ٨، والحاوي الكبير ٣٧٩: ١٧.

(٤) الحاوي كبير ٣٧٩: ١٧، وحلية العلماء ٢٠٩: ٨، وبه قول أبي العباس.

دليلنا: أنه إذا ثبت عند الثاني أن الأول حكم بها لعمره على زيد، فالظاهر أنه على الصحة حتى يعلم غيره، ولا ينقص الحكم بأمر مختص.

مسألة ٢١: إذا ادعى زيد عبداً في يد عمرو، وأنكر، فأقام زيد البيّنة به، وقضى الحاكم له به، ثمّ قدّم خالد وأقام البيّنة أن العبد له، فقد حصل لزيد بيّنة فيما سلف، وبيّنة لخالد في الحال، فهما متعارضتان، ولا يحتاج زيد إلى إعادة البيّنة. وبه قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>، وأحد قولي الشافعي. والقول الآخر: أنها لا تتعارضان إلّا بأن يُعبد البيّنة، فإذا أعادها تعارضتا<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: أنّ هاهنا بيّنتين، إحداها لزيد، والأخرى لعمره، وبيّنة زيد معها زيادة لأنها تثبت الملك له فيما مضى أيضاً، وأيضاً فقد بيّنا أن بيّنة قديم الملك أولى، وإذا قلنا بذلك ثبت أنها متعارضتان، لأنها تثبت الملك له في الحال وإن أثبت له فيما مضى.

مسألة ٢٢: إذا ادعى زيد عبداً في يد رجل، فأنكر المدعى عليه، فأقام زيد البيّنة أن هذا العبد كان في يديه بالأمس، أو كان ملكاً له بالأمس، حكمتا بهذه البيّنة.

ولأصحاب الشافعي فيه طريقان: أحدهما قال أبو إسحاق: لا يقضى بها قولاً واحداً، ونقل ذلك الربيع والمزي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو العباس على قولين، أحدهما يقضى له بها، وهو الذي نقله

(١) لم أظفر به في المصادر الموهبة. (٢) حلية العلماء ٨: ١٩٢، والمجموع ٢٠: ١٩١.

(٣) لم أظفر به أيضاً.

البويطي، واحتاره لنفسه أبو العباس، فإنه قال وبه أقول.

والقول الثاني: لا يقصى بها، كما بقه الربيع والمزني.

دليلنا: أنا قد بينا أن لبيبة بقديم الملك أو من لبيبة محديث الملك، فإذا ثبت ذلك فهذه بيبة بقديم الملك، سواء شهدت بلبيد أو الملك، لأن اليد تدل على ملك، ومن خالف يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٣: إذا اشترك ثلث في وطء امرأة في طهر واحد، وكان وطئاً يصح أن يلحق به النسب، وأنت به لمدة يمكن أن يكون من كل واحد منهما، أقرعاً بينهما، فمن خرجت قرعته أحقاه به. وبه قد عي عليه السلام<sup>(١)</sup>.  
وقال لشافعي: سريه القافة، فمن أحقته به أحقاه به، فإن لم يكن قافة، أو اشبه الأمر عليها، ونفته عنها، ترك حتى يلح فينسب إلى من شاء منها ممن يميل طبعه إليه<sup>(٢)</sup>. وبه قال أنس بن مالك، وهو إحدى الروايتين عن عمر<sup>(٣)</sup>، وبه قال في التابعين عطاء، وفي لفقهاء مالك، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>.

(١) حلية لعناء ١٩٢: ٨، والمجموع ٢٠: ١١١.

(٢) التهذيب ٦: ٢٣٨ حديث ٥٨٥ و ١٦٩٨ حدث ٥٩١، والمعني لابن قدامة ٧: ٢٣٥.

(٣) لأم ٦: ٢٤٧، ولوحير ٢: ٢٧٣، وشرح سؤفح ٦٢٤، ومعني لمصح ٤: ٤٨٩، ومبسوط ١٧: ٦٩، وسامع الصنائع ٦: ٢٥٣، ومعني لابن قدامة ٧: ٢٣٤، و ٢٣٥، والشرح لكبير ٦: ٣٨٠.

(٤) السنن لكبرى ١٠: ٢٦٣ و ٢٦٤، ومعني لابن قدامة ٦: ٤٣٠، والشرح لكبير ٦: ٤٣٥.

ونحيط بالخبر ٤: ٢١١ دليل حديث ٢١٤٤، وحاوي الكبر ١٧: ٣٨٠ و ٣٨١.

(٥) لمعي لابن قدامة ٦: ٤٣٠ و ٤٣٢، والشرح لكبير ٦: ٤٣٥ و ٤٣٨، والمبوه الكبرى ٣: ١٤٦.

ونيل الأوطار ٧: ٧٩، وحاوي الكبر ١٧: ٣٨١.

وقال أبو حنيفة: ألحقه بهما معاً، ولا أريه القافة<sup>(١)</sup>.

وحكى الطحاوي في المختصر، قال: إن اشترك في وطء امرأة، فتدعيها، فقال كل واحد منهما هذا ابني، ألحقته بهما معاً، فألحقه نائين ولا ألحقه بثلاثة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف ألحقه بثلاثة، وختار الطحاوي طريقة أبي يوسف هذا قول المتقدمين<sup>(٣)</sup>.

وقال المتأخرون مهم: اسكرحي<sup>(٤)</sup>، وارانزي<sup>(٥)</sup>: يجوز أن يلحق الولد بمائة أب على قول أبي حنيفة<sup>(٦)</sup>، والمناظرة على هذا يقع.

قال أبو حنيفة: فإن كان لرحل أمنا، فحدث ولد، فقالت كل واحدة منهما: هو ابني من سيدي. قل: ألحقه بهما، فحسمته ابناً لكل واحدة منهما، وللأب أيضاً<sup>(٧)</sup>.

قال أبو يوسف ومحمد: لا يلحق بأقرب، لأننا نقطع أن كل واحدة منهما

(١) بدائع الصنيع ٦: ٢٥٢ و ٢٥٣، والمعني لأب عداية ٦: ٤٣٠ و ٢٣٥: ٧، والشرح الكبير ٣٨١: ١٧.

(٢) لم أقف على كتاب الطحاوي هذا.

(٣) شرح فتح القدير ٤: ٤١٦، وهداية ٤: ٤١٦، والألم ٦: ٢٤٨، والمعني لأب عداية ٧: ٢٣٥، والشرح الكبير ٦: ٤٣٨، والطحاوي الكبير ١٧: ٣٨١.

(٤) أبو الحسن عبد الله بن حسين لكرحي، عمه حبي، اتوفى سنة ٣٤٠ هجرية.

(٥) أبو بكر، أحمد بن علي الحضرمي، عدت ترجمته في الجزء الأول فلاحظ.

(٦) ذكر لماوردي في الدعوى الكبير ١٧: ٣٨١ القول من دون ذكر اسمه لكرحي وارانزي، ابن قدامة في معي ٧: ٢٣٥ قد أشرف على من دون تفصيل فلاحظ.

(٧) أنظر طحاوي الكبير ١٧: ٣٨١، والمعني لأب عداية ٧: ٢٣٧.

ما ولدته، وإن الوالدة إحداهما<sup>(١)</sup>، وأبو حنيفة ألحق الولد الواحد بآباء عدة، وبأمهات عدة<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، فاهم لا يحتجوا في ذلك.  
فأما الدليل على أن القيافة لا حكم لها في الشرع، ماروي «أن العجلاني قذف زوجته بشريك بن السحاء وكانت حاملاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن أتت به على نعت كذا وكذا فما أراه، لا أنه قد كذب علي، وإن أتت به على نعت كذا وكذا فهو من شريك بن السحاء، فأنت به على النعت المكروه، فقال عليه السلام: لولا الأيمان لكان بي وما شأن»<sup>(٤)</sup>.

فوجه الدلالة: أنه عليه السلام عرف الشبه ولم يعلق الحكم به، فلو كان له حكم لكان يعلق الحكم به فيقيم الحد على الزاني، فلما لم يفعل هذا ثبت أن الشبه لا يتعلق به حكم.

والدليل على أن الولد لا يلحق برحدين: قوله تعالى: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى»<sup>(٥)</sup> فلا يخلو أن يكون كل الناس من ذكر وأنثى،

(١) سائغ الصانع ٢٤٤: ٦ و ٢٥٣، والعتوى هدية ١٣٩: ٤، وشرح فتح البدير ٤: ٤١٩.  
(٢) سائغ الصانع ٢٤٤: ٦ و ٢٥٣، والعتوى هدية ١٣٩: ٤، ومعني لاس قد مره ٢٣٧: ٧، وشرح فتح البدير ٤: ٤١٩.  
(٣) من لا يضره الفقه ٥٢: ٣ حديث ١٧٦، والهدية ٢٣٨: ٦ حديث ٥٨٥ و ١٦٩: ٨ - ١٧٠.  
حديث ٥٩٠ و ٥٩٢، ولا تستصر ٣: ٣٦٨ - ٣٦٩ حديث ١٣١٨ - ١٣٢٠.  
(٤) من أبي دود ٢: ٢٧٦ حديث ٢٢٥٤، وخامع لاحكام مقر ١٨٧: ١٢، وبلحيص الخير ٢٢٧: ٣ حديث ١٦٢٤.  
(٥) المحرات: ١٣.

أو كل واحد منهم من ذكر وأنثى، فبطل أن يريد كل الناس من ذكر وأنثى، لأن كل الناس من ذكر واحد وهو آدم عليه السلام، خلق وحده، ثم خلق حواء من ضبعه الأيسر، ثم خلق الناس منها، فإذا بطل هذا ثبت أنه أراد خلق كل واحد من ذكر وأنثى، فن قال من أنثى وذكرين فقد ترك الآية.

مسألة ٢٤: إذا كان وطء أحدهما في نكاح صحيح، والآخر في نكاح فاسد، قال مالك: فإن صحيح النكاح أولى، وحكي ذلك عن أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: لا فرق بين ذلك وبين ما تقدم<sup>(٢)</sup>.  
والذي يقتضيه مذهبننا: أنه لا فرق بينهما، وأنه يجب أن يقرع بينهما.  
دليلاً: ما قدمناه في المسائل الأولى سواء.

مسألة ٢٥: إذا وطأ الرجل أمة، ثم باعها قبل أن يستبرأها فوطأها المشتري قل أن يستبرأها، ثم أتت بولد يمكن أن يكون منها، فإنه يلحق بالآخر.

وقال مالك: يلحق بالأول، لأن نكاحه صحيح، ونكاح الثاني فاسد. وحكي ذلك عن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

(١) انعتاوى هيبه ٢ ٤٥، وبعبى لاس قدامة ٢٣٤٠٧، والخواي الكمر ١٧ ٣٨٦.

(٢) الخاوي الكبير ١٧ ٣٨٦، والأم ٦ ٢٤٩.

(٣) المدونه الكبيرى ١٦٤٠٣، وأسهل المدارك ٢ ١٩٧، والخرشي على مختصر سيدي حبل.

وقول لشافعي: تزيه القافة<sup>(١)</sup>، مثل ما تقدم.  
 دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٢٦: إذا وطأ انسان على ما قدرناه، وكان مسلمين، أو أحدهم  
 مسدداً والآخر كافراً، أو كان أحدهم حرّاً، وأحسب، أو أحدهما إنثاً  
 وآحر أراً، لا يختلف لحكم فيه في أنه يقرع سبها.  
 وبه قول الشافعي: إلا أنه فإن باقفة أو الانتساب<sup>(٣)</sup>.

وقول أبو حيفة: الحرأولى من العبد، وللمسند أولى من الكافر<sup>(٤)</sup>.  
 دليلنا: إجماع الفرقة، وعموم الأخبار التي قدمناها<sup>(٥)</sup>، فمن دعى  
 لخصم فمسه بدلالة، فأما الأب والابن فلا يتقدر فيها إلا وء  
 الشبهة، أو عقد الشبهة.

مسألة ٢٧: إذا حلف الروحاني في مباح لبيث، فقال كن واحد منها  
 كُنه لي، ولم يكن مع أحدهما نية، نُصرفه، فما يصح للرجل لقول قوله مع  
 يمه، وما يصلح للنساء لقول قولها مع يميها، وما يصح لها كذب سبها.

(١) الأم ٢٤٨، ١٨، والمجموع ٢٠٤-٢٠٥، والحاوي الكبير ١٧: ٣٨٦

(٢) الكبرى ٥: ٤٩١ حديث ٣، وتهذيب ٨: ١٦٦ حديث ٥٨٨ و ٥٨٩، والامتنع ٣: ٣٦٨  
 حديث ١٣١٦ و ١٣١٧.

(٣) الأم ٦: ٢٤، ومختصر برقي ٣١٧، والمجموع ١٧: ٤١٠، والحاوي الكبير ١٧: ٣٩٥ و ٣٩٦  
 (٤) دائع الصنائع ٦: ٢٤٥ ولعله له لمصوغ مع شرح فتح مديرة ٦: ٢٧٣، وشرح فتح العبد  
 ٦: ٢٧٣، وسير مختص ٤: ٣٣٤، ولعلوى الهدى ٤: ١٢٤، وبعي لاس غداة ٦: ٤٢٣  
 والحاوي الكبير ١٧: ٣٩٥.

(٥) الكافي ٥: ٤٩٠-٤٩١ حديث ١-٢، والتهذيب ٦: ٢٤٠، حديث ٥٩٥ و ١٦٩: ٨ حدث  
 ٥٩٠ و ٥٩١، والامتنع ٣: ٣٨٦ حديث ١٣١٨-١٣٢٠.



وقد روي أيضاً أن القول في جميع ذلك قول المرأة مع يمينها<sup>(١)</sup>، والأول أحوط.

وقال الشافعي: يد كل واحد منهما على نصفه، يحلف كل واحد منهما لصاحبه، ويكون بينهما نصفين، سواء كانت يدهما من جهة المشاهدة أو من حيث الحكم، وسواء كان مما يصلح للرجال دون النساء، أو لنساء دون الرجال، أو يصلح لهما، وسواء كانت الدار لهما، أو لأحدهما أو لغيرهما، وسواء كانت الزوجية قائمة بينهما أو بعد زوال الزوجية، وسواء كان التنازع بينهما أو بين ورثتها، أو بين أحدهم وورثة الآخر<sup>(٢)</sup>. وبه قال عبد الله بن مسعود، وعثمان البتي، وزفر<sup>(٣)</sup>.

وقال الثوري وابن أبي ليلى: إن كان التنازع فيما يصلح للرجال دون النساء فالقول قول الرجل، وإن كان مما يصلح لنساء دون الرجال فالقول قول المرأة<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة ومحمد: إن كانت يدهما عليه مشاهدة فهو بينهما. كما لو تازعا عمامة يدهما عليها، أو حلحالاً يدهما عليه، فهو بينهما. وإن كانت

(١) أنظر الاستبصار ٤٥:٣ حديث ١٤٩.

(٢) مختصر بري ٣١٨، وحلية النعماء ٢١٣:٨، والمبسوط ٢٠٣:٧٠، وميراث الكبرى ١٩٦:٢، وشرح لآخر ٤٠٠:٥، وفتح معين ١٤٦، ومعني لاس قدمه ٢٢٦:١٢، والشرح الكبير ١٨٠:١٢، والحاوي الكبير ٤٠٨:١٧.

(٣) معني لاس قدمه ٢٢٦:١٢، وشرح لآخر ١٨٠:١٢، وحلية النعماء ٢١٣:٨، والحاوي الكبير ٤٠٩:١٧.

(٤) حلية النعماء ٢١٣:٨ ومعني لاس قدمه ٢٢٥:١٢، وشرح لآخر ١٧٩:١٢، وشرح لآخر ٤٠٩:٥، والحاوي الكبير ٤٠٩:١٧.

يدهما عليه حكماً، فإن كان يصلح للرجال دون النساء فالقول قول الرجل، وإن كان يصلح للنساء دون الرجال فاقول قول المرأة، وإن كان يصلح لكل واحد منهما فالقول قول لرجل<sup>(١)</sup>.

وخالف الشافعي في ثلاثة فصول: إذا كان مما يصلح للنساء، وإذا كان مما يصلح لكل واحد منهما<sup>(٢)</sup>.

قد أبو حنيفة: وإن كان الاختلاف بين أحدهما وورثة الآخر فالقول قول الباقي منهما<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو يوسف: القول قول المرأة فيما جرى العرف والعادة أنه قدر جهار مثلها، وهذا متعارف بين الناس<sup>(٤)</sup>، وهذا مثل ما حكيناه في بعض روايات أصحابنا<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم، وقد أوردناها في الكتابين المقدم ذكرهما<sup>(٦)</sup>.

(١) المعني لابن قدامة ٢٢٥، ١٢، والشرح الكبير ١٢، ١٧٩، وحلية العلماء ٢١٣، ٨، والميران الكبير ١٩٦، ٢، وسدائع الصنيع ٢٥٣، ٦، ولهداية مطبوع مع شرح فتح القدير ٢٠٩، ٦، وشرح فتح القدير ٢٠٩، ٦، وسبيل الحقائق ٣١٢، ٤، والحاوي الكبير ٤٠٩، ١٧.

(٢) حاوي الكبير ٤٠٩، ١٧، وحبه العلماء ٢١٣، ٨، وفيه «مما يصلح لأحدهما» بدلاً من «مما يصلح للنساء».

(٣) لهداية ٢١٠، ٦، وشرح فتح القدير ٢١٠، ٦، وسبيل الحقائق ٣١٢، ٤، والمعني لابن قدامة ٢٢٥، ١٢، والحاوي الكبير ٤٠٩، ١٧.

(٤) المعني لابن قدامة ٢٢٥، ١٢، وحله العلماء ٢١٤، ٨، والميران الكبير ١٩٦، ٢، ولهداية ٢١٠، ٦، وسبيل الحقائق ٣١٢، ٤، وشرح فتح القدير ٢١٠، ٦، والبحر الزخار ٤٠١، ٥، وحاوي الكبير ٤٠٩، ١٧. (٥) لاستبصار ٤٥: ٣ حديث ١٤٩.

(٦) الكافي ١٣٠، ٧ حديث ١، وأنها ٢٩٤، ٦ حديث ٨١٨، وص ٢٩٧ حديث ٨٢٩-٨٣١،

مسألة ٢٨: إذا كان لرجل على رجل حق، فوجد من له الحق مالاً لمن عليه الحق، فإن كان من عليه الحق نادلاً، فليس له أخذه منه بلا خلاف، وإن كان مانعاً إما بأن يجحد طاهراً وباطناً، أو يعترف بصناً ويجحد طاهراً، أو يعترف به طاهراً وباطناً ويمنع لقوته، فإنه لا يمكن استيفاء الحق منه. فإذا كان هذه الصفة كن له أن يأخذ من ماله بقدر حقه من غير زيادة، سواء كان من جنس ماله أو من غير جنسه، إلا إذا كان وديعة عنده، فإنه لا يجوز له أخذه منها، وسواء كان له بحقه نية يقدر على إثباتها عند الحاكم أو لم يكن.

وه قال الشافعي، ولم يستثر الوديعة إذا لم يكن له حجة، وإن كان له حجة يثبت عند الحاكم فعلى قولين<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: ليس له ذلك إلا في الدراهم والدنانير التي هي الأثمان، فأما غيرها فلا يجوز<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً روي: أن هند امرأة أبي سفيان جاءت إلى النبي عليه السلام فقالت يا رسول الله إن أباسفيان رجل شحيح، وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذه منه سرأ، فقال: حذي ما يكفيك وولدك

والاستيفار ٤٤: ٤٦ حديث ١٤٩ و ١٥١ و ١٥٣.

(١) مختصر المزي. ٣١٨، وحلية سلفاء ٢١٤٨ و ٢١٥٠، والمجموع ٢٠ و ٢٠٣ و ٢٠٤، والميراث

الكبرى ١٩٧: ٢، والمحاوي الكبرى ٤١٢: ١٧ و ٤١٣.

(٢) الحاوي الكبرى ٤١٣: ١٧، وأنظر حقه العمدة ٢١٥٠: ٨، وميراث الكبرى ١٩٦: ٢.

(٣) سكاوي ٩٨٠: ٥، حديث ٣، ومن لا يخبره نفعه ١١٤: ٣، حديث ٤٨٥، والتهذيب ٦ و ١٩٧

حديث ٤٣٩، والاستيفار ٥١: ٣ حديث ١٦٧ و ١٦٨.

بالمعروف<sup>(١)</sup>. فالتبني أمرها بالأخذ عند امتناع أبي سفيان منه، والظاهر أنها تأخذ من غير جنس حقها، فإن أبا سفيان ما كان يمنعها الخبز والأدم، وإنما كان يمنعها الكسوة، فالظاهر أن الأخذ من غير جنس الحق. وأما اختصاص الوديعة فلما رواه أصحابنا<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً فقد روي عن النبي عليه السلام أنه قال: «أذا أمانة إلى من ائتمنك، ولا تحس من حالك»<sup>(٣)</sup> من أجاز أخذ الوديعة بحق له، فقد ترك الخبز.

---

(١) صحيح البخاري ٨٦٠٧، ومس في داود ٢٨٩٠٣ حديث ٣٥٣٢، والسنن الكبرى ١٤٢٠١٠، وصحة القاري ٢١ ٢٥، ومع بري ٥١٤٠٩ وفي بعض ما حلف بيري النقط.

(٢) لك في ٩٨٠٥ حديث ٢ - ١، ومس لا يهصر الفقيه ١١٤:٣ حديث ٤٨٣، ولتهذيب ٦ ١٩٧ حديث ٤٣٨.

(٣) مس في داود ٢٩٠٠٣ حديث ٣٥٣٤ و ٣٥٣٥، ومس الترمذي ٥٦٤:٣ حديث ١٢٦٤، ومس الدررقي ٣٥٣ حديث ١٤٢، والسنن الكبرى ٢٧١٠١٠، ومس أحمد بن حنبل ٤١٤٠٣، والمعجم الكبير للطبراني ٢٦١٠١ حديث ٧٦٠ و ١٥٠٨ حديث ٧٥٨٠، ومجمع الروايد ١٤٥٠٤، وهب الرية ١١٩٠٤، وتحبير خير ٩٧٣ حديث ١٣٨١.

# كتاب العتق



## كتاب العتق

مسألة ١: إذا أعتق شركاً له من عبدي، لم يحل من أحد أمرين: إما أن يكون موسراً أو معسراً، فإن كان معسراً لم يحل من أحد أمرين: إما أن يقصد به مضارة شريكه أو لا يقصد بل يقصد به وجه الله، فإن قصد مضارة شريكه كان العتق باطلاً، وإن قصد به وجه الله مضي العتق في نصيبه، وكان شريكه بالخيار بين أن يعتق نصيبه الآخر أو يستعصي العبد في قيمته. وإن كان موسراً ألزم قيمته، فإذا أدى انعتق عبده ولشريكه أن يعتق نصيبه ولا يأخذ القيمة، فإن فعل كان عتقه ماضياً.

وقال أبو حنيفة: إذا أعتق وكان موسراً فشريكه بالخيار بين ثلاثة أشياء:

بين أن يعتق نصيبه منه.

وبين أن يستعصي العبد فيما بقي من الرق، فإذا أدى قيمة ذلك عتق.

وبين أن يقومه على المعتق، فإذا صار إلى المعتق كان له أن يستعصيه فيما

بقي فيه من ارق، فإذا أدى قدر قيمة ذلك عتق.

وإن كان معسراً فشريكه بالخيار.

بين أن يعتق نصيبه منه.

وبين أن يستسعي لعبد في قدر نصيبه، فإذا أدى ذلك عتق. وليس له أن يقوم على شريكه، لأنه معسر.

فوافقا. في المعسرو في بعض أحكام الموصر<sup>(١)</sup>.

وقال أبو يوسف ومحمد: يعتق نصيب شريكه في الحال، موسراً كان أو معسراً، فإن كان معسراً فشرريكه أن يستسعي العبد وهو حر بقيمة نصيبه منه، وإن كان موسراً كان به قيمة نصيبه على المعتق، وهذا مثل مذهبنا سواء<sup>(٢)</sup>.

وقال الأورعي: إن كان معسراً عتق نصيبه وكن نصيب شريكه على الرق، ولشريكه أن يستسعيه بقيمة ما بقي ليؤدي فيعتق، وإن كان موسراً لم يعتق نصيب شريكه إلا بدفع القيمة إليه<sup>(٣)</sup>.

وقال عثمان النخعي: عتق نصيبه منه، واستقر الرق في نصيب شريكه موسراً كان أو معسراً، ولا يقوم عليه شيء كما لو باع<sup>(٤)</sup>.

وقال ربيعة: لا يعتق نصيب نفسه بعتقه، فإن أعتق نصيب نفسه لم يعتق، فأبها أعتق لم يفد عتقه في نصيب نفسه، وإن كان عتقه قد صادف ملكه فإن أراد العتق، اتفعا عليه وأعتقاه، ومضى<sup>(٥)</sup>.

(١) البوط ٧٢٧، والشافعي ١/٤١٨، وهداية ٣/٣٨٠، وشرح من القدير ٣/٣٨٠، وتبيين الحقائق ٧٤٣، ولباب ٧٣، وبديع المجتهد ٢/٣٦٠، والمعني لاس قدامة ١٢/٢٤٢، وشرح كبير ١٢/٢٥٠، والميران الكبير ٢/٢٠٢، والحاوي كبير ١٨/٥٠١.

(٢) البوط ٧٢٧، والشافعي ١/٤١٨، ولباب ٨٣، وتبيين الحقائق ٧٤٣، وشرح من القدير ٣/٣٨٢، وهداية ٣/٣٨٢، والمعني لاس قدامة ١٢/٢٤٢، وشرح الكرم ١٢/٢٤٩، وبداية المجتهد ٢/٣٦٠، والحاوي الكبير ١٨/٥٠١.

(٤) حلية العبد ١٦٤:٦، والمعني لاس قدامة ١٢/٢٤٢، وشرح الكرم ١٢/٢٤٩.

(٥) حبة العبد ١٦٤:٦، وبداية المجتهد ٢/٣٦٢، والحاوي الكبير ١٨/٥٠١.



وقال الشافعي: إن كان معسراً عتق نصيبه واستقر الرق في نصيب شريكه، فإن احتار شريكه أن يعتق نصيبه منه فعل، وألا أقره على ملكه، وإن كان موسراً، قوم عليه نصيب شريكه، قولاً واحداً. ومتى يعتق نصيب شريكه؟ فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو الصحيح عندهم، أنه يعتق كله باللفظ، وكانت القيمة في ذمته، وعليه تسليمها إلى شريكه، وبه قال ابن أبي نيلي، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وإليه ذهب عمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>.

وقال في القديم: يعتق نصيب شريكه باللفظ ويسفع القيمة، فإن دفع القيمة إلى شريكه عتق نصيب شريكه، وإن لم يدفع إليه لقيمة لم يعتق، وبه قال مالك<sup>(٢)</sup>.

وقال لبويطي وحرمة: يكون نصيب شريكه مراعى، فإن دفع القيمة إليه تبين أنه عتق يوم العتق، وإن لم يدفع تبين أن العتق لم يتعلق بنصيب شريكه، وعلى الأحوال كتبها متى عتق الشريك نصيبه لم ينفذ عتقه فيه، لأنه قد استحق في حق شريكه العتق<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع لفرقة وأحبارهم<sup>(٤)</sup>، وقد ذكرناها.

(١) الأم ٧: ١٩٧، ومختصر الربيعي ٣١٨ و ٣١٩، وحلية العبد ٦: ١٦٣ و ١٦٤، والمجموع ١٦: ٥،

والسراج ١٠٢٦، ومغلى ٩: ١١٣، والمعنى لاسرعة ١٢: ٣٤٢، وشرح نكير

١٢: ٢٤٩، وكفاية الاحبار ٢: ١٧٦، وسف ٤١٨، وبد به لمحمد ٢: ٣٦٠، وخاوي كبير ١٨: ٨

(٢) لمؤنة نكير ٣: ١٨٥، وحلية العبد ٦: ١٦١، وحاوي كبير ١٨: ٨.

(٣) حاوي الكبير ١٨: ٨، وذكر نون في حقه العبد ٦: ١٦١، والمجموع ١٦: ٦ من دون نسخة.

(٤) الكافي ٦: ١٨٢، حديث ٢، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ٦٧، حديث ٢٢٦، والتهذيب ٨: ٢٢٠.

حديث ٧٨٨، والاستبصار ٤: ٤٦٤، حديث ١٠.

وروى أبو هريرة أن النبي عليه السلام قال: «من أعتق شركاً له في عبد فعليه خلاصه إن كان له مال، وإن لم يكن له مال قوم العبد قيمة عدل واستسعى العبد في قيمته، غير مشقوق عليه»<sup>(١)</sup> وهذا نص.

وروى نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من أعتق شركاً له من عبد وكان له مال يسع ثمنه فهو عتق»<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن عمر أن النبي عليه السلام قال: «إذا كان العبد بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه، وكان له مال فقد عتق كله»<sup>(٣)</sup>.

وهذان الخبران يدلان على أنه إذا عتق نصيبه وكان له مال، فإنه يعتق في الحال، غير أن مذهبنا ما قلناه أنه إذا أدى ما عليه نعتق.

ويؤيد ذلك ما رواه سالم عن أبيه عن النبي عليه السلام أنه قال: «إذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه، فإن كان موسراً يقوم عليه قيمة عدل، لا وكس ولا شطط، ثم يعتق»<sup>(٤)</sup> وهذا نص.

والوجه في الخبرين أن قوله: «عتق» «وعتق كله» معناه سينعتق،

(١) صحيح بخاري ٣/١٩٠، وصحيح مسلم ٢/١١٤٠ حديث ٣، ومس أبي داود ٤/٢٣

حديث ٣٩٣٧ و ٣٩٣٨، ومس دارقطني ٤/١٢٨ حديث ١٢، وشرح معاني الآثار ٣/١٠٧.

ومس الكبرى ١٠/٢٨١، ونصب الرامة ٣/٢٨٢، وفتح بري ٥/١٥٦.

(٢) صحيح بخاري ٣/١٨٩، بسط ٢/٧٧٢ حديث ١، وصحيح مسلم ٢/١١٣٩ حديث ١.

ومس أبي داود ٤/٣٥ حديث ٣٩٤٦، ومس الكبرى ١٠/٢٧٤، وشرح معاني الآثار

١٠٦:٣، ونصب الرامة ٣/٢٨٣.

(٣) صحيح بخاري ٤/٢١٢، حديث ٢١٤٨، ومس الكبرى ١٠/٢٧٧ مدونة يسير في لفظ.

(٤) مس أبي داود ٤/٣٥ حديث ٣٩٤٧، ومس محمد بن حبيب ٢/١١، وشرح معاني الآثار.

١٠٦:٣، ومس الكبرى ١٠/٢٧٥، وكسر لعماد ١٠/٣٢٠ حديث ٢٩٦٠١، حاوي الكبير

لأن العرب تعتبر عن الشيء ما يؤول إليه، قال الله تعالى: «إني أراي أعصر خيراً»<sup>(١)</sup> وإنما أراد ما يرجع إليه.

مسألة ٢: إذا أعتق عبده عند موته، ولا مال له غيرهم، أخرج ثلثهم بالقرعة وأعتقوا، واسترق الباقيون، وإن دبر عبده عند موته، ولا مال له غيره، أعتق ثلثه، واستسمى فيما بقي للورثة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: يستسمى في جميع ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي ومالك في العتق مثل ما قلناه<sup>(٣)</sup>.

وقالا في المدتر: يعتق ثلثه، ويستقر الرق فيما بقي للورثة<sup>(٤)</sup>.

وبالقرعة قال أبان بن عثمان<sup>(٥)</sup>، وخارجة بن زيد من ثابت<sup>(٦)</sup>.

(١) يوسف ٣٦.

(٢) بسوط ٧٥٠٧، ومنع الصانع ٩٩٤، والبيان الكبرى ٢٠٣٢، وحوي الكبير ١٨: ٣٤٤.

(٣) مختصر بري ٣٢٠، واسوحي ٢٧٦-٢٧٧، وسرح لوطح ٦٢٨ و٦٢٩ والمجموع

١٢: ١٩، وصف المحتاج ٥٠٢: ٤، وسرا لكبرى ٢٠٣: ٢، وبسوط ٧٥٠٧، وبداية المجتهد

٣٦٥: ٢، والحاوي الكبير ١٨: ٣٤٤.

(٤) معي لاس قدامة ١٢ ٢٧٣، والحاوي الكبير ١٨ ١٠٥.

(٥) أدب من عثمان بن عفان لأُموي، أبو سعيد، ويقال أبو عبد الله، روى عن به ورد بن ثابت

واسامة بن زيد، وعنه ابنه عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز والزهري وغيرهم عنه بحسب

انقط من مصنفه، لمدينة، ومن لم ينس، ما به (١٠٥) أو معه بظليل تهذيب ٩٧: ١.

(٦) خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري السدي، أدرك عثمان وروى عن أبيه

وعنه يزيد بن زريع بن زائد وغيرهم وعنه ابنه سفيان وفارس بن سعد بن زيد وسعيد بن

سلمان بن زيد وحماد بن كاد أحد القمهاء سبعة ما به (٩٩) لهجرة لوية وقيل غير

ذلك. تهذيب التهذيب ٣: ٧٤٤.

(٧) لأُم ٤٨، والسر الكبير ١٠ ٢٨٦، ومعني لاس قدامة ١٢ ٢٧٣، والحاوي الكبير

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم<sup>(١)</sup>.

وروى عمران بن حصيص: أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة أعبد عند موته، لم يكن له مال غيرهم، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال قولاً سديداً، ثم دعاهم فجزأهم ثلاثة أحزاء، وأقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة<sup>(٢)</sup>.

وروى عفة بن خالد<sup>(٣)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل حصره الموت، فأعتق مملوكاً له ليس له غيره، فأبى الورثة أن يُجبروا ذلك، كيف القضاء فيه؟ قال: ما يعتق منه إلا ثلثه<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٣: إذا أعتق عبده عند موته وله ما غير، كان عتقه من الثلث. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٥)</sup>.  
وقال مروق: يكون من صلب المال<sup>(٦)</sup>.

(١) انكفي ١٨٧ حديث ١١، ومن لا يحضره الفقيه ١: ١٥٩ حديث ٥٥٥، والتهذيب ٨: ٢٢٩ حديث ٨٢٨ و ٢٢٠٩ حديث ٨٦٤، والأصيصار ٤: ٧ حديث ٢٢.

(٢) المسالك ١٠: ٢٨٥ و ٢٨٦، وتلخيص الخبر ٤: ٢١٢ و ٢١٣، والحاوي الكبير ١٨: ٣٦.

(٣) عفة بن خالد، عنه الشيخ الطوسي في رحله من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام مزين، كان في حداثه، عفة بن خالد الأسدي كوفي، وكان في لآخرى عفة بن خالد الأشعري القمطاه كوفي، وقال الشيخ النعماني ولا يبعد محتمل نظرتهم في تجميع مقال ٢: ٢٥٤ تحت رقم ٧٩٦٦ و ٧٩٦٧.

(٤) التهذيب ٩: ٢١٩ حديث ٨٦٢.

(٥) لأم ٤: ٩٥، ولخير ٢: ٢٧٤، وندب المعتمد ٤: ٩٩٤، وتيسر الخدم ٦: ١٩٦، ومعني لاس

لدا ١٢: ٢٧٣، وندب المعتمد ٢: ٣٦٠، ولخير برجار ٥: ٢٠٧، والحاوي الكبير ١٨: ٣١

(٦) البحر الرضار ٥: ٢٠٧، والحاوي الكبير ١٨: ٣١.

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم<sup>(١)</sup>.

وأيضاً خبر عمران بن حصين الذي قدّمناه<sup>(٢)</sup> يدلّ عليه.

وروى حابر بن عبد الله أن النبي صلّى الله عليه وآله قال: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَاكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ ثَلَاثَ أَمْوَالِكُمْ رِيَاذَةً فِي أَعْمَالِكُمْ»<sup>(٣)</sup> فَمَنْ قَالَ يَنْفُذُ عَتَقَهُ فِي كُلِّ مَالِهِ فَقَدْ أَعْطَاهُ كُلَّ مَالِهِ.

وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إِنْ عُتِقَ رَجُلٌ عِنْدَ مَوْتِهِ خَادِماً لَهُ، ثُمَّ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ أُخْرَى، أُلْقِيَتِ الْوَصِيَّةُ، وَأُعْتِقَ الْخَادِمُ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا أَنْ يَفْضَلَ مِنَ الثَّلَاثِ مَا يَبْلُغُ الْوَصِيَّةَ»<sup>(٤)</sup>.

مسألة ٤: الذين يعتقون على من يمكنهم العمودان الوالدان الآباء وإن علو، والامهات وإن علون، والمولودون السود وأولادهم وإن نزلوا، والبسات وأولادهم وإن نزلن، وكمن من يحرم عليه العقد عليهن من المحارم من الاخت وبنتها وإن نزلت، وبنت الأخ والعمة والحالة، ولا يعتق الأخ ومن الأخ ولا العم ولا أحوال ولا أولاد العم والعمة وأحوال والحالة ولا واحد من ذوي الأرحام سوى من ذكرناهم.

(١) نكفي ١٧٧ حديث ٢، ومن لا يحضره الفقه ٤: ١٥٧ حديث ٥٤٦، وتهذيب ١٩٤: ١٩٤٦ حديث ٧٨٠، والاستبصار ٤: ١٢٠ حديث ٤٥٤.

(٢) تقدم في المسألة السابقة ملاحظ.

(٣) روي الحديث بأسناد أخرى وللفاظ قريبة من اللفظ المذكور في المعجم الكبير للطبراني ١٩٨: ٤١٢٩ حديث ٤١٢٩، ومجمع الزوائد ٤: ٢١٢، وليس الكبير ١٠: ٢٨٥ و ٢٨٦، وتاريخ بغداد ١: ٣٤٩، ونجاشي الخير ١١٢: ١٣٦٣، ومسند أحمد بن حنبل ٦: ٤٤١.

(٤) الكافي ١٧: ٧٧ حديث ٢، والتهذيب ٩: ١٩٧ حديث ٧٨٦.

وقال أبو حنيفة: يتعلّق ذلك بكل ذي رحم محرم بالنسب، فقال في العمودين كما قلنا، وكذلك في الأخوات والعمات والخالات، وزاد علينا في الأحوال والأعمام والأخوة<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: يتعلّق ذلك بالعمودين، والأخوة، والأخوات<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: يتعلّق ذلك بالعمودين فقط، على ما فسّرناه في العمودين، ولا يتعلّق بها إلى غيرهما<sup>(٣)</sup>.

وقال داود: لا يعتق أحد على أحد بالملك<sup>(٤)</sup>.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٥)</sup>. وأيضاً قوله تعالى: «وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون»<sup>(٦)</sup> فوجه الدلالة أنهم لما أضافوا إليه ولداً نفى أن يكون له ولد لكونه عبداً، فقال سبحانه تنزهاً له: «بل عباد مكرمون» ثبت أن الولد لا يكون عبداً.

(١) بسوط ٧٦٩ و ٧٧٠، ولباب ٢٩٣، ونداء بصائع ٤٤٧، وحنيفة العلماء ١٧٣:٦، ونداء محمد ٤٣٦٣، والمعني لاس قدمه ٢٤٨،٧، والخامع لأحكام القرآن ٦،٥، ولسر الزخار ١٩٤:٥، والحاوي الكبير ٧٢:١٨.

(٢) مدونه لكبرى ١٩٨٣، ونداء محمد ٣٦٣٣ و ٣٦٤٤، وأسفل المدرك ٢٥٠٠٣، والمعني ٢٠١١٩، وحنيفة بصائع ١٧٢٦، ولسر الزخار ١٩٤:٥، والحاوي الكبير ٧٢:١٨.

(٣) مختصر مرقى ٣٢١، وحنيفة العلماء ١٧١٦، وكفاية لأخبار ١٧٧٢، والنوحي ٢٧٥٢ و ٢٧٦، والمجموع ١٦٨ و ١٦٩، والمعني ٢٠١٩، والمبسوط ٧٠٧، والمعني لاس قدمه ٢٤٨٧، ولسر الزخار ١٩٤:٥، والخامع لأحكام القرآن ٦،٥، والحاوي الكبير ٧١:١٨ و ٧٢.

(٤) حنية العلماء ١٧٢:٦، ونداء محمد ٣٦٣٢، ولسر الزخار ٢٠٤:٢، والمجموع ١٦٨ و ١٦٩، والحاوي الكبير ٧١:١٨.

(٥) سكاوي ١٧٨٦ حديث ٧ و ٧، وأنهديب ٢٤٠٨ و ٢٤٣ حديث ٨٦٦-٨٦٩ و ٨٧٩، والامتبصار ١٤٤:٤ حديث ٤٢-٤٥.

(٦) الأنبياء: ٢٦.

وروى قتادة، عن الحسن وغيره، أن النبي عليه السلام قال: «من ملك دارحم محرم فهو حر»<sup>(١)</sup>. وفي بعضها «عتق عليه»<sup>(٢)</sup> وهذا نص.

مسألة ٥: إذا ملك أمه أو أباها أو أخته أو سته أو عمته أو خالته من الرضاع عتقن كلهن.

وخالف جميع الفقهاء في ذلك<sup>(٣)</sup>، وذهب إليه بعض أصحابنا<sup>(٤)</sup>، والمنصوص الأول.

دليلاً: إجماع الفرقة وأحبارهم<sup>(٥)</sup>، وأيضاً قوله عليه السلام: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»<sup>(٦)</sup>، وهو على عمومه.

(١) سنن ترمذي ٣ ٦٤٦ حديث ١٣٦٥، وسنن أبي داود ٤ ٢٦٤ حديث ٣٩٤٩ و٣٩٥١، وسنن ابن ماجه ٢ ٨٤٣.٢ حديث ٢٥٢٤ و٢٥٢٥، ومسنده أحمد بن حنبل ٥ ٢٠٥، وإجماع لأحكام القرآن ٥ ٦، وشرح معاني الآثار ٣ ١٠٩ و١١٠، وليس لكبرى ١٠ ٢٨٩، ويستدرك على الصحيحين ٢ ٢٩٤:٢، وتلخيص الخبير ٤: ٢١٢.

(٢) المسوط ٧ ٦٩، ومغني ٩ ٢٠٢، وإحواى الكبير ١٨ ٧١٠.

(٣) حكى ابن قدامة هذه المذلة عن مالك في حديث الروابيع عنه، ثم روى الأخرى هو حوز العتق، وأشار في كتابه الموسوم بعتي ٦ ٢٤٧ ٢٤٨، أيضاً إلى موافقة حنبل بفقهاء من الصحابة والذين يقولون بنصوص عنه وهو غير شيخ النصف قدس سره فلاحظ (٤) ذهب إليه أبو الصلاح الحلي كما حكاه عنه العلامة الخلي في المختلف، كتب عتق وتوابعه من ٧٤ من الطعة الأخيرة.

(٥) الكافي ٦ ١٧٨ حديث ٧، وأنها حديث ٨ ٢٤١ حديث ١٦٧ - ١٧١، ولاستبصار ٤ ١٧ حديث ٥٣ - ٥٥.

(٦) مسند أحمد بن حنبل ١ ٣٣٩، وسنن نسائي ٦ ١٠٠، والمعجم الكبير لبطبري ٢ ٩٨ حديث ١٤٣٢ و ٨ ١٦٦ حديث ٧٧٠٢، وبهذه سطوسي ١ ٢٤٤ حديث ٨٨٠، والمغني ٩ ٢٠٤، وجميع لأحكام القرآن ٥ ١٠٨ و١١١، ونصب الرائد ٣ ١٦٨.

مسألة ٦: إذا عمى العبد، أو أقعد، أو بكل به صاحبه، انعتق عليه.  
وخالف جميع الفقهاء في ذلك.  
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(١)</sup>.

مسألة ٧: إذا ورث شقصاً من أبيه أو أمه، قوم عليه ما بقي إذا كان موسراً.

وقال الشافعي: لا يقوم عليه، لأنه يعير اختياره<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>.

مسألة ٨: إذا أسلم الرجل على يد غيره، فلا ولاء له عليه، وبها مات لم يرثه صاحبه. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٤)</sup> إلا إسحاق فإنه قال: يشترط به عليه الولاة ويرثه به<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: أن الأصل عدم الولاة، واثباته يحتاج إلى دليل.  
وأيضاً: قوله عليه السلام: «الولاة لمن أعتق»<sup>(٦)</sup>، فذكر الألف واللام

(١) الكافي ٦: ١٨٩ حدث ٤٠٢ و ١٧٢ و ١٧٤، ومن لا يضره الفقه ٣: ٨٤، حديث ٣٠٤ - ٣٠٥، والتهذيب ٨: ٢٢٢، حديث ٧٩٨ - ٨٠٠.

(٢) الأم ٤: ١١٧، ومختصر بري ٣٢١، والمعني لابن قدامة ١٢: ٢٦٩، وخدوي بكير ١٨: ٧٦.

(٣) الكافي ٦: ١٩٣، حديث ٦، وبهذه ٨: ٢٣٩، حديث ٨٦٣، ولا يضره الفقه ٤: ١٣، حديث ٣٩.

(٤) الأم ٦: ١٨٧ - ١٨٨، ومختصر اسري ٣٢١، والمجموع ١٦: ٤٣ و ٤٤، والمعني لابن قدامة ٧: ٢٧٨، وبهذه ٨: ٩١، وهداه المطبوع مع شرح فتح القدير ٧: ٢٨٣، وبديهة المعبد ٢: ٣٥٥، وسنن لكرى ١٠: ٢٩٤، والبحر الرخا ٥: ٢٢٨، وخدوي بكير ١٨: ٨٤.

(٥) المعني لابن قدامة ٧: ٢٧٨.

(٦) صحيح البخاري ٣: ٢٠٠ و ٢٥٠ و ١١٧ و ٦١، وسنن ابن ماجه ١: ٦٧١، حديث ٢٠٧٦.

وسنن النسائي ٦: ١٦٤، ومسنن أحمد بن حنبل ١: ٢٨١ و ٢٨٢ و ١٥٣ و ١٥٦، وسنن



وهما يدخلان لعهد أو جنس، فلما لم يكن لهما عهد، ثبت أنه أراد الجنس، فكأنه قال جنس الولاء لمن أعتق، فلم يبق من الجنس شيء لغيره. وأيضاً دليله: أنه لا ولاء لغير المعتق، هذا على قول من يقول بدليل الخطاب.

مسألة ٩: إذا تعاقد رجلان، فقال: عاقدتك على أن تصرفني وأنصرك، وتدفع عني وأدفع عنك، وتعقل عني وأعقل عنك، وترثني وأرثك، كان ذلك صحيحاً، ويتوارثان إذا لم يكن لهما ذورحم ولا نسب. وبه قال النخعي. وقال: إذا وقع العقد بينهما لزم، ولا سبيل إلى فسخه، يتوارثان به كما يتوارثان بالنسب<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إذا كنا أو واحد منها معروف النسب، لم تنعقد المولاة بينهما، وإن كنا مجهولي النسب انعقدت المولاة بينهما، وكان العقد حائزاً، لكن واحد منهما فسخه ما لم يعقل أحدهما عن صاحبه، فإذا عقل له لزم ولا سبيل إلى فسخها بوجه، ويتوارثان به<sup>(٢)</sup>. وهذا مذهبنا، لأن بهذا التفصيل نقول.

وقال الشافعي: لا حكم لهذا القول بوجه من الوجوه. وبه قال في

لدارقطني ٣ ٢٣ حديث ٧٨، والكافي لـ ٦ ١٩٧ حديث ١ و ٣ و ٤، وموطأ ٢ ٥٦٢. حديث ٢٥، ومجموع كبير لطبراني ١١ ٢٥٧. حديث ١١٦٦٦ والسبب الكبير ١٠ ٣٣٨. ٣٣٩، ولتهدب لطوسي ٨ ٢٥٠. حديث ٩٠٦، وسحب خ ٤ ٢١٣ حديث ٢١٥٠.

(١) حلية لـ ٦ ٢٦١، وسدائع نصائح ٤ ١٧٠، واخوي كبير ١٨ ٨٢.

(٢) السب ١ ٤٣٢، وسدائع نصائح ٤ ١٧٠، وحلية لـ ٦ ٢٦١، والمعني لـ ١٨٨٠. ٢٧٨: ٧، والحاوي الكبير ١٨: ٨٢.

التابعين: الحسن البصري، والشعبي، وفي الفقهاء: مالك والأوزاعي<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup> وأيضاً قوله تعالى: «والذين عقدت  
 أيديكم فأتوهم نصيهم»<sup>(٣)</sup> وهذا قد عقدته يمينه، فوجب أن يؤتى نصيبه.

مسألة ١٠: من التقط لقيطاً لم يثبت له عليه الولاء بالالتقاط، وبه  
 قالت الجماعة<sup>(٤)</sup>.

وقال عمر بن الخطاب: يثبت له عليه الولاء<sup>(٥)</sup>.  
 دليلنا: أن لأصل عدم الولاء، وإثبات ذلك يحتاج إلى دليل. وقوله  
 عليه السلام: «الولاء لمن أعتق»<sup>(٦)</sup> يدل على ما قصاه من الوحيين الملذين  
 قدمناهما.

مسألة ١١: إذا أعتق مسلم عبداً كافراً عتق، وثبت له عليه الولاء بلا

(١) حلة المنيه ٦: ٢٦٠، ومعني لاس قدمه ٧: ٢٧٨، وسف ١: ٤٣٢، وجامع لأحكام القرآن  
 ١٦٦: ٥، وجامع بصائر ٤: ١٧٠، وبحر الرجاد ٥: ٢٢٧.  
 (٢) نكفي ٧: ١٧١-١٧٢ حديث ١٧٣ و١٧٤ و١٧٥ و١٧٦ و١٧٧، ومن لأخضره لعقبه ٣: ٨١ حديث ٢٩٣،  
 وتهذيب ٨: ٢٥٤ حديث ٩٢٥، وألصق ٤: ٢٣-٢٤ حديث ٧٦.  
 (٣) سنن ٣٣.

(٤) المدونة الكبرى ٣: ٢٢٢، والألم ٤: ٧٠، ومعني لاس قدمه ٦: ٢٧٩، ومبسوط ٨: ١١٣،  
 والجميع ١٦: ٣٣ و٤٤، وأسهل المدارك ٣: ٢٥٤، وسدوي كبير ١٨: ٨٣.  
 (٥) الأم ٤: ٧٨، ومعني لاس قدمه ٦: ٢٧٩، وسدوي كبير ١٨: ٨٣.

(٦) صحيح البخاري ٣: ٢٠٠ و٢٥٠ و١١: ٧٦ و٦١، وسنن مسجدة ١: ٦٧١ حديث ٢٠٧٦،  
 وسنن نسائي ٦: ١٦٤، ومسند أحمد بن حنبل ١: ٢٨٠، ومسند الدارقطني ٣: ٢٣ حديث ٧٨،  
 والكناني لنكبي ٦: ١٩٧ حديث ١ و٣ و٤، وموطأ ٢: ٥٦٢ حديث ٢٥، ومعجم الكبير  
 للطبراني ١١: ٢٥٧ حديث ١١٦٦٦، وأنس الكبير ١٠: ٣٣٨-٣٣٩، وتهذيب لطوسي  
 ٨: ٢٥٠ حديث ٩٠٦، والمحاوي الكبير ١٨: ٨٢ و٨٣ و٨٤.

خلاف بين الطائفة، ويرثه إذا لم يكن له وارث وإن مات كافراً. وبه قال سفیان الثوري<sup>(١)</sup>.

وقال جميع الفقهاء: لا يرثه إن مات كافراً، وإن أسلم ومات يرثه<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: إجماع المرفقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، وأيضاً قوله عليه السلام: «الولاء لمن أعتق»<sup>(٤)</sup>.

مسألة ١٢: إذا أعتق كافر مسلماً، ثبت له عليه الولاء إلا أنه لا يرثه مدام كافراً، فإن أسلم ورثه. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(٥)</sup>.  
وقال مالك: لا يثبت له عليه الولاء، وقال: لا يثبت لكافر على مسلم ولواء<sup>(٦)</sup>.

دليلنا: قوله عليه السلام: «الولاء لمن أعتق»<sup>(٧)</sup>، ولم يعقل، وأما قوله:

(١) الخاوي الكبير ١٨: ٨٦.

(٢) الأم ٦: ١٨٦، ومختصر لمري ٣٢١، وحيد العلماء ٦: ٢٦٣، والموطأ ٧٧٧، ومعني لابن قدامة ٧: ٢٤١، والخواوي الكبير ١٨: ٨٦.

(٣) لكافي ١٤٣٧: ١٤٣، حديث ٦-٣، وللهب ٩: ٣٦٦-٣٦٧، حديث ١٣١٢-١٣١٣.

(٤) صحيح البخاري ٣: ٢٠٠ و ٢٥٠، ومسند أحمد ١: ٢٨، ومسند أبي حنيفة ١: ٢٣٣، حديث ٧٨، وموطأ ٢: ٥٦٢، حديث ٢٥، والمعجم الكبير لطبراني ١١: ٢٥٧، حديث ١١٦٦٦، والمسند الكبير ١٠: ٣٣٨-٣٣٩، والخواوي الكبير ١٨: ٨٢ و ٨٣.

(٥) الأم ٤: ٧٩، و ٦: ١٨٦، ومختصر لمري ٣٢١، وحيد العلماء ٦: ٢٥٨، ومعني لابن قدامة ٧: ٢٤١، وشرح كبر ٧: ٢٥٤، وبداية المجتهد ٢: ٣٥٦، والخواوي الكبير ١٨: ٨٦.

(٦) موطأ ٢: ٧٨٥، حديث ٢٥، ومسند أبي حنيفة ٣: ٣٥٠، وبداية المجتهد ٢: ٣٥٦، وأسهل مدارك ٣: ٢٥٥، وحيد العلماء ٦: ٢٥٨، والخواوي الكبير ١٨: ٨٦.

(٧) صحت الإشارة إلى مصادر الحديث في المسألة سابقة ملاحظ.

« المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض »<sup>(١)</sup> لا يدل على أن الكافر لا يكون ولياً لمؤمن إلا من حيث دليل الخطاب، وليس نصحيح عند الأكثر على أن المراد به النصرة والولاية الدينية، وذلك لا يثبت هاهنا.

مسألة ١٣: إذا أعتق عبده سائبة، وهو أن يقول: أنت حر سائبة لا ولاء لي عليك، كان صحيحاً، ولا يكون له عليه الولاء، ويكون ولاؤه للمسلمين.

وقال أبو حنيفة والشافعي: يسقط قوله سائبة، ويكون الولاء له<sup>(٢)</sup>. دليلنا: إجماع الفرقة وأحبارهم<sup>(٣)</sup>، وأيضاً الأصل عدم الولاء، وإثباته يحتاج إلى دليل، وقوله: «الولاء لمن أعتق»<sup>(٤)</sup>، مخصوص بما قدمناه.

مسألة ١٤: العتق لا يقع إلا بقوله: أنت حر مع القصد إلى ذلك والية، ولا يقع العتق شيء من الكسايات كقوله: أنت سائبة، أو لا سبيل لي عليك، نوى العتق أو لم ينو.

وقال الفقهاء: إذا قال: أنت حر وقع العتق وإن لم يسو، وإذا قال أنت سائبة، أو لا سبيل لي عليك، وكل ما كان صريحاً في الطلاق فهو كناية في

(١) التوبة: ٧١.

(٢) الأم ١٨٦: ٦، ومختصر المري ٣٢١، وحشية العنقاء ٢٤٩: ٦، والمعني لابن قدامة ٢٤٥: ٧، وشرح كبير ٢٤٩: ١٢، وبدايه المجدد ٣٥٦: ٢، والهداية ٢٨٣: ٧، والبحر برنهار ٢٢٩: ٥، والحاوي الكبير ٨٧: ١٨.

(٣) لكاي ١٧٢: ٧ حديث ٨-٩، ومن لا يحضره الفقيه ٨٠٣ حديث ٢٨٩-٢٩٠، والتهذيب ٢٥٦: ٨ حديث ٩٢٨-٩٣٠، والاستبصار ٢٦: ٤ حديث ٨٣-٨٥.

(٤) تكررت الإشارة إلى مصادر حديث في المسائل المتعلقة فلاحظ.

العتق، فإن نوى العتق عتق، وإن لم ينو لم يعتق<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>، وأيضاً الأصل بقاء الرق وإيجاب  
 اعتق بما قالوه يحتاج إلى دليل، وما ذكرناه مجمع على وقوع العتق به.

مسألة ١٥: إذا أعتق المكاتب بالأداء، أو اشترى العبد نفسه من  
 مولاه، عتق، ولم يثبت للمولى عليه الولاء إلا بأن يشترط ذلك عليه.  
 وقال جميع الفقهاء: يثبت له عليه الولاء وإن لم يشترط<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٤)</sup>، وأيضاً قوله عليه السلام: «الولاء لمن  
 أعتق»<sup>(٥)</sup> وهذا لم يُعتقه، وإنما بايعه، والعبد إنما اعتق بالأداء، أو ابتياع  
 نفسه.

مسألة ١٦: إذا أعتق عس غيره عبداً بإذنه، وقع العتق عن الآذن دون  
 المعتق، سواء كان يعرض أو بغير عرض. وبه قال الشافعي<sup>(٦)</sup>.

(١) لست في مستوى ١ ٤١٥، وإمداده بطوع مع شرح فتح لقدير ٣ ٣٥٩، وشرح فتح القدير  
 ٣٥٩:٣، ومدايع المصنف ٤ ٤٦ و ٥٤، وسين عد ثقب ٣ ٦٧، والمعني لايس قدامة  
 ١٢:٢٣٤، والشرح الكبير ١٢ ٢٣٥، ومعني مسح ٤ ٤٩٢ و ٤٩٣، ونسرح الوقاح  
 ٦٢٥، والعموم ١٦ ٤، والموحر ٢ ٢٧٣ و ٢٧٤، ومدايه لمجتهد ٢ ٣٦٦، وأسهل مدارك  
 ٣ ٢٤٤.

(٢) أنظر من لا يخبره بغيره ١٨٠١ حديث ٤٩.

(٣) بداية المجتهد ٢:٣٧٧، والخواوي الكبير ١٨:٨٩.

(٤) من لا يخبره بغيره ٧٧٠٣ حديث ٢٧٥، وبهديث ٨ ٢٧٠ حديث ١٨٥.

(٥) صحيح البخاري ٣ ٢٠٠، ومن اسر ما ح ١ ٦٧١ حديث ٢٠٧٦، ومن الساني ١٦٤٠٦،  
 ومسند أحمد بن حنبل ١ ٢٨١، ومن لدارقطني ٣:٢٣، والموطأ ٢:٥٦٢ حديث ٢٥. وغيرها  
 من المصادر التي أشرد إليها في المسائل السبعة.

(٦) المعني لايس قدامة ٧ ٢٥١، والشرح الكبير ٧ ٢٥١، وخواوي لكبير ١٨ ٩٠.

وقال أبو حنيفة: إن كان يجعل كما قلناه، وإن كان بعير جعل كان العتق عن الذي باشر لعتق دون الآذن<sup>(١)</sup>.  
 دليلنا: أن الآذن في الحقيقة هو المعتق، لأنه لو لم يأمره بذلك لم يعتقه، فهو كما لو أمره ببيع شيء منه أو شره.

مسألة ١٧: إذا أعتق عن غيره غير إذنه، وقع العتق عن المعتق دون المعتق عنه. وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: يكون عن المعتق عنه، ويكون ولاؤه للمسلمين<sup>(٣)</sup>.  
 دليلنا: قوله «الولاء لمن أعتق»<sup>(٤)</sup> وهذا هو الذي باشر لعتق.

مسألة ١٨: لا يقع العتق بشرط، ولا بصفة، ولا بيمين.

وحالف جميع الفقهاء في ذلك<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: إجماع العروة وأحبارهم<sup>(٦)</sup>، وأيضاً الأصل بقاء الرق، وإزالته يحتاج إلى دليل.

(١) لمي لاس قدمه ٢٥١ ٧، وأشرح الكبير ٢٥١ ٧، والحاوي الكبير ٨، ٩٠.

(٢) حله للمصنف ٢٥٦ ٦، والمجموع ١٦ ٤٢، وندية العهد ٢ ٣٥٥، والحاوي الكبير ١٨، ٩٠.

(٣) المدونة الكبرى ٣ ٣٤٧ و ٣٤٨، وندية العهد ٢ ٣٥٥، وحبية العلية ٦ ٢٥٦.

(٤) تقدمت الإشارة إلى مصدر حديث في مسائل السبعة فلاحظ.

(٥) لمدونة الكبرى ٣ ١٥١، وندية العهد ٢ ٣٩٦ و ٣٩٧، والمجموع ١٦ ١٨، وأنسراج نوهج:

٦٢٥، ولبحجر الرخاء ٥ ١٩٨ و ٢٠٥، وسهول المدارك ٣ ٢٤٧، ومعني لاس قدمه

١٢: ٣٠٠-٣٠٢، والحاوي الكبير ١٨: ٩١.

(٦) انظر مارواه المحمدي في بحار الأنوار ١٠ ٢٦٧ في الخبر حيث قال: روي عن علي بن جعفر، عن

موسى بن جعفر عن طريق قريب لأمساده... وذكر الحديث.

مسألة ١٩: إدا قال: كلُّ عبد أمك فهُوَ حُرٌّ، أو قال: إنا مسكت هذا فهُوَ حُرٌّ، ثم ملك لم يعتق، وكذلك إنا قال: كلُّ عبد تند أمي فهُوَ حُرٌّ، ثم حمت أمته، فلا يعتق. ووافقنا الشافعي في الأولى<sup>(١)</sup>.  
وقال في الثانية على وجهين<sup>(٢)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: يعتق إذا ملك<sup>(٣)</sup>.  
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٤)</sup>، وأيضاً لأصل بقاء الملك، ولا ينتقل منه إلا بدليل.

(١) الشرح الكبير ١٢: ٢٧٥.

(٢) أنظر المعنى لابن قدامة ١٢: ٣٠٢، وأنسراح بوقح ٦٢٥، ومعي المختار ٤: ٤٩٢ و ٤٩٥.

(٣) بدائع الصانع ٤: ٧٠، وأهداه مطبوع مع شرح فتح البصير ٣: ٤١٨، وشرح كبير ٢٧٦: ١٢.

(٤) ضرب لاسناد ٤٢ و ٥٠، ولكي ٦: ١٧٩ حديث ١-٢، ومن لا يبحر في الفقه ٣: ٢٢٧ حديث ١٠٧٠، والتهديب ٨: ٢١٧ حديث ٧٧٣ و ٧٧٤، ولا مبصر ٤: ٥ حديث ١٤-١٥، وطر مروه العمري في النوازل ١٦: ٨ حديث ٧ عن علي بن حجر في كتابه عن أخيه موسى ابن حجر عنه أسلام، وما روه العللي في ببحر ١٠: ٢٦٧.





# كتاب المكاتب



## كتاب المكاتب

**مسألة ١:** إذا دعا العبد سيده إلى مكاتبته، فالمستحب له أن يجيبه إلى ذلك، وليس بواجب عليه، سواء دعاه إلى ذلك بقيمته، أو أقل، أو أكثر. وبه قال في التابعين: الحسن البصري، والشعبي<sup>(١)</sup>، وفي الفقهاء: مالك، والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، والشافعي<sup>(٢)</sup>.  
 وذهب قوم إلى أنه إن دعاه إلى ذلك بقيمته أو أكثر، وحب على سيده الإجابة، وإن كان بأقل من ذلك لم يجب عليه. ذهب إليه عطاء، وعمر بن دينار، وإليه ذهب داود من أهل الظاهر<sup>(٣)</sup>.

(١) المعنى لاس قدامة ١٢، ٣٣٩، وشرح الكبير ١٢، ٣٣٩، والحدوي الكبير ١٨، ١٤٢.  
 (٢) الأم ٨، ٣١، ومختصر المري ٣٧٣، وحلية النباه ١٩٥٦، والراجح لفتح ٦٣٥٠، والوحيد ٢٨٣٢، والمجموع ١٦، ٢١، والمعنى لمحتاج ١، ٥١٦، وفتح المعين ١٥٣، وأعلى ٩، ٢٢٤٩، والمعنى لاس قدامة ١٢، ٣٣٩، وشرح الكبير ١٢، ٣٣٩، وهداية المحمد ٢، ٣٦٧، وأسفل المدرس ٣، ٢٥٧، ولهدية المطبوع مع شرح فتح لعدير ٧، ٢٢٨، وشرح فتح لتقدير ٧، ٢٢٨، والحاوي الكبير ١٨، ١٤١-١٤٢.

(٣) الأم ٨، ٣١، وحلية النباه ١٩٥٦، ١٩٦، وهداية المحمد ٢، ٣٦٧، والمعنى لاس قدامة ١٢، ٣٣٩، والشرح الكبير ١٢، ٣٣٩، وأعلى ٩، ٢٢٢، واحكام القرآن لمص ٣، ٣٢٩، وسوط ٨، ٣، وشرح فتح لمصدر ٧، ٢٢٨، وفتح سبيري ٥، ١٨٦، والحدوي الكبير ١٨، ١٤١.

دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم<sup>(١)</sup>، وأيضاً قوله تعالى: «فكاتبواهم إن عستم فيهم خيراً»<sup>(٢)</sup> فأمر بعد الخطر، فاقضى الإباحة، وإثنا قلنا ذلك لأن عقد الكتابة على صفة لم تذكر فكان محطوراً، لأنه يشتمل على خيار ممتد مجهول، وهو خيار العمد متى شاء عجز نفسه.

وأيضاً فإنه مكاتبة على مال في الذمة، والعبد لا مال له محال. وأيضاً: فإنه من أكل لمال بالباطل، لأن المكتب ملكه وكسبه ملكه، فهو بيع ملكه بملكه، وبيع ملكه بملكه من أكل المال بالباطل، فذلك كنهه على أنه أمر بالشئ بعد الخطر، فاقضى الإباحة، هذه طرق الفقهاء، والمعتمد عندنا هو الأول.

مسألة ٢: لا تصح مكاتبة الصبي حتى يبلغ. وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>.  
وقال نوح حيفة: إذا لم يكن مميزاً لا يصح، وإن كان مميزاً عاقلاً صح<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: أنه إذا كان بالعمى صحّت مكاتبته بلا خلاف، ولا دليل على

(١) سكي ٦ ١٨٧ حديث ١١، ومن لا يحضره الفقه ٣ ٧٦ حديث ٢٦٨، وللهب ٨ ٢٧٢ حديث ٩٩٥.

(٢) لور ٣٣.

(٣) الأم ٨: ٣٤٤، ومختصر المزني ٣٢٣، وحله العلماء ٦ ٢٢٧، ونوحي ٢ ٢٨٥، وسعي لاس قدّمه ١٢ ٣٤١، والشرح الكبير ١٢ ٣٤١، وبداية المجتهد ٢ ٣٦٩، والبحر برّحار ٥ ٢١٥٠، وبخاوي الكبير ١٨: ١٤٣.

(٤) بسود ٨ ٥٢، ومدّع نصائح ٤ ١٣٧، وهداية المصوغ مع شرح فتح القدير ٧: ٢٣٢، وتبيين الحقائق ٥ ١٤٩، وسعي لاس قدّمه ١٢ ٣٤١، والشرح الكبير ١٢ ٣٤١، وحلية العلماء ٦ ٢٢٧، وبداية المجتهد ٢ ٣٦٩، والبحر برّحار ٥ ٢١٥، وخرّج بخير ١٨ ١٤٣.

صحتها قبل البلوغ.

وأيضاً قوله تعالى: «فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً»<sup>(١)</sup> والصبي لا يوصف بذلك، لقوله عليه السلام: «رفع القلم عن ثلاث، عن الصبي حتى يبلغ»<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٣: قوله عز وجل: «فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً»<sup>(٣)</sup> فالخير المراد به الأمانة والإكتساب. وبه قال الشافعي، ومالك، وعمر بن دينار<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عباس وصاحبا به مجاهد وعطاء: هو الثقة والأمانة فقط<sup>(٥)</sup>.

وقال الحسن البصري والثوري: الخير الإكتساب فقط<sup>(٦)</sup>.

دليلاً: أنَّ ما اعتبرناه مجمع على أنه يتناوبه الاسم، وما ذكرناه ليس

(١) النور: ٣٣.

(٢) سنن أبي داود ١٤١٤ حدث ٤١٠٢، وتلخيص الخبير ١٨٣٦ حديث ٢٦٣.

(٣) سور: ٣٣.

(٤) الأم ٣١٠٨، ومختصر المروني ٣٢٣، وحسنه المصنف ١٦٦٦، والمجموع ٢١: ١٦، وخامع لأحكام القرآن ١٢: ٢٤٥، وتلخيص لسان قدامة ١٢: ٣٤٠، والشرح الكبير ١٢: ٣٤٠، وناشر الزحار ٥: ٢١٣، والحاوي الكبير ١٨: ١٤٠.

(٥) جندب ليقول عنهم في معنى (الخير) في بعض مصادر (الدين والصلاح) وفي بعضها (المال والأولاد) وفي البعض الآخر (المال والأداء) وفي بعضها (عنى وعطاء للامان). انظر الأم ٣١٠٨، وأحكام القرآن للحضائر ٣: ٣٢٢، وخامع لأحكام القرآن ٢: ٢٤٥، والمعني لسان قدامة ١٢: ٣٤٠.

(٦) اختلف السمع عنها أيضاً، ومهم من كتب القول المذكور في بعض أهل العلم ولم يذكر القائل، وذكر الخصائص في أحكام القرآن قول الحسن في معنى (خير هو) (صلاح في الدين) أحكام القرآن ٣: ٣٢٢.

عليه دليل.

وأيضاً: فإنَّ اسم الخير يقع على المال، والعمل الصالح، ولثواب.  
أما المال فبقوله تعالى: «إِذَا تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ»<sup>(١)</sup> يعني إن  
ترك مالا، وقال: «وانه لحب الخير لشديد»<sup>(٢)</sup> يعني المال.

وأما الثواب فبقوله: «والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها  
خير»<sup>(٣)</sup> يعني ثواباً.

وأما العمل الصالح، فبقوله: «فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره»<sup>(٤)</sup> يعني  
عملاً صالحاً. وإذا كان عتقاً لذلك كنه، وحب حمل الآية على عمومها  
إلا ما خصه الدليل.

مسألة ٤: إذا عدم العبد الأمرين: الثقة، والكسب، كنت كتابته  
مباحة، غير مستحبة. وإذا وحد الأمران كانت مستحبة. وبه قول  
الشافعي<sup>(٥)</sup>.

ومن أصحابه من قال: إن كان أمياً ولم يكن مكتسباً، استحبت  
مكاتبته<sup>(٦)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل وإسحاق: إذا عدم فيه الأمران كره مكاتبته<sup>(٧)</sup>.

(١). البقرة، ١٨٠. (٢). انصديان ٨.

(٣). الحج: ٣٦. (٤). البررة، ٧.

(٥). الأم ٨ ٣٢، وحلته العمدة ٦ ١٩٧، وسحر ٢ ٢٨٣، ٢٨٤، وانسراح الوفاة: ٦٣٥،  
والمجموع ١٦ ٢١، وميراث الكرى ٢ ٢٠٥، وفتح المعين ١٥٣، الخاوي الكبير ١٨: ١٤٤.

(٦). حقه عمدة ١٩٦٦، والجامع لأحكام نفاذ ١٢ ٢٤٦، خاوي كبير ١٨: ١٤٤.

(٧). المعنى لاس قدمة ١٢ ٣٤٠، والشرح الكبير ١٢ ٣٤٠، وحلته العمدة ٦ ١٩٧، والجامع  
لأحكام نفاذ ١٢ ٢٤٦، وميراث الكرى ٢ ٢٠٥، والخاوي الكبير ١٨: ١٤٤.

دليلاً: أنَّ الأصل الإماحة، والمع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٥: تصح الكتابة حالة ومؤخره، وليس الأجل شرطاً في صحتها. وبه قال أبو حنيفة، ومالك<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: من شرط صحتها الأجل، فإن لم يذكر الأجل كانت باطلة<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: قوله تعالى: «فكاتبوهم إن عنتم فيهم خيراً»<sup>(٣)</sup> ولم يفصل بين الحالة والمؤخر.

مسألة ٦: إذا كانت الكتابة مؤجلة صحت بأجل واحد وبأجلين، وبأن يقول: كاتبتك إلى عشر سنين، يؤدي ذلك في هذه المدة، كان ذلك جائزاً.

وقال الشافعي: كل ذلك باطل<sup>(٤)</sup>.

(١) المسوط ٣٨، وبدائع الصنائع ٤: ١٤٠، وأحكام القرآن لمختصر ٣: ٣٢٤، وفتح الباري ٥: ١٨٥، واللب ١٩٣، وتبيين الحقائق ٥: ١٤٩، ولهاية ٧: ٢٣١، وحلية العمياء ٦: ١٩٧، والميراث الكبرى ٢: ٢٠٥، وبديع المنهج ٢: ٣٦٨، وجامع لأحكام القرآن ١٢: ٢٤٧، والمعني لاس فدامه ١٢: ٣٤٦، ولشرح الكبير ١٢: ٣٤٨، ولحاوي الكبير ١٨: ١٤٦.

(٢) حلية العمياء ٦: ١٩٧، والمجموع ١٦: ٢١٠، والوجيز ٢: ٢٨٤، والمران الكبرى ٢: ٢٠٥، والمسوط ٣٨، وعمدة بقري ١٣: ١١٧، وفتح الباري ٥: ١٨٥، والمعني لاس فدامه ١٢: ٣٤٦، والشرح الكبير ١٢: ٣٤٨، وجامع لأحكام القرآن ١٢: ٢٤٧، وبحر الزخار ٥: ٢١٣، ولحاوي الكبير ١٨: ١٤٦.

(٣) انور ٣٣.

(٤) مختصر مربي ٣٢٤، وحلية لمختصر ٦: ١٩٧، والوجيز ٢: ٢٨٤، والمجموع ١٦: ٢١٠، وأحكام

دليلنا: أنَّ الأصل جواره، وبطلانه يحتاج إلى دليل، وقولهم: إنَّ وقت الأداء مجهول، ليس كذلك، لأنه إذا جعل هذه المدة مدة الأداء كانت معلومة، فأى وقت أدى فيه، كان هذه المدة فهو وقت الأداء.

مسألة ٧: إذا كاتبه على مال معلوم، وتجان معلومة، ونجوم معلومة، وقال: إذا أدبت لي هذا المال فأنت حر، ونوى بذلك العتق انعتق. وإن عدما، أو أحدهم لم ينعتق. وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقر أبو حنيفة: هو صريح فيه، لا يستقر إلى بية ولا قول<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: أنَّ ما اعتبرناه مجمع على وقوع العتق عنده، وما قلنا ليس عليه دليل.

وأيضاً قوله: كنتك، سم مشترك يصلح للمكتبة التي هي لمراصة، والمكتبة التي هي المحرقة، أعني محارقة لعبد، ويصح للكتابة الشرعية، وإذا كان مشتركاً لم يكن بد من نطق أو بية يزول به هذا الاشتراك.

مسألة ٨: إذا كتب ثلاثة أعده له، صفقة واحدة على محمين، إلى أحسين، وقال: إذا دُيتم إليّ ذلك فأنتم أحرار، فقبضوا، صحت هذه المكتبة. وبه قال أبو حنيفة ومالك<sup>(٣)</sup>.

القرآن لمختصر ٣ ٣٢٥، والمعني لأين قدلعة ١٢: ٣٤٨-٣٤٩، وأخروي الكبير ١٨: ١٤٩.  
(١) الام ٨ ٤٧، ومختصر بري ٣٢٤، وحسنه معني ٦ ١٨١، وبوجيز ٢ ٢٨٤، وأحكام نقران  
للمختصر ٣ ٣٧٥، وعمد مغاري ١٣ ١٢٣، والمعني لأين قدلعة ١٢: ٣٤٩، وأخروي لكبر  
١٨ ١٥ و ١٥٢

(٢) المعني لأين قدلعة ١٢: ٣٤٩، ونديه اعتهد ٢ ٣٦٩، وأخروي كبير ١٨ ١٥٣.

(٣) حسنه أنعمه ٦ ٣٢٩، والمعني لأين قدلعة ١٢: ٤٧٦، ونديه اعتهد ٢ ٣٧.



وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قبلاه، وهو المذهب<sup>(١)</sup>. قال أبو لعاس ولا يعرف القول الآخر، وإنما هو مخرج من المهر في النكاح، والعوض في الخلع، والثاني فسد<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: قوله تعالى: «فكانوهم إن عنتم فيهم حيراً»<sup>(٣)</sup> ولم يفضل.

وأيضاً: الأصل حوازه، والمنع وفساده يحتاج إلى دليل.

وأيضاً: فلا خلاف لو باع ثلاثة أعدد له صفقة واحدة، بشئ معلوم أنه يصح البيع، وإن كان ما يقابل كل واحد من الثمن غير معلوم، وكذلك الكتابة، لأنها نوع من البيع.

مسألة ٩: إذا ثبت أن الكتابة صحيحة، فإن كل واحد منهم مكانب بحصة قيمته من المسمى، كأنه كاتبه بذلك مفرداً من غيره، ولا يتعلق به حكم غيره، فإن أدى ما عليه من مال الكتابة عُتق، سواء أدى صاحبه وعتقاً، أو عحراً ورقاً. وبه قال عطاء، وعمر بن دينار<sup>(٤)</sup>.

وللشافعي على قوله أن الكتابة صحيحة، وهو لمذهب عندهم<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حنيفة، ومالك: لعقد صحيح، ولزم مال الكتابة كلهم،

(١) الأم ١٦٨، ومختصر لمري ٣٢٤، وحجة لعمى ٦ ٢٢٩. والمعنى لاس قدمه ١٢ ٤٧٦، ونوحير ٢ ٢٨٤، ونباية محمد ٢ ٣٧٠، وخدي الكبير ١٩ ١٥٣.

(٢) حجة لعمى ٦ ٢٢٩، والمعنى لاس قدمه ١٢ ٤٧٦، ونبدنه محمد ٢ ٣٧٠.

(٣) سور ٣٣.

(٤) المعنى لاس قدمه ١٣ ٤٧٦ - ٤٧٧، وشرح كبير ١٢ ٤٤٥ - ٤٤٦.

(٥) الأم ١٦٨، ومختصر لمري ٣٢٤، وحجة لعمى ٦ ٢٢٩ و ٢٣٤، ونوحير ٢ ٢٨٤، والمجموع

١٦ ٣٥، والمعنى لاس قدمه ١٣ ٤٧٦ وشرح كبير ١٢ ٤٤٦، وخدي الكبير ١٨ ١٦٠.

وكل واحد منهم كفيل ضامن عن صاحبه ما لزمه، فهم كالمالك الواحد، وإن أدى واحد ما يخصه من حقه لم ينعتق حتى يقع الأداء فيما بقي، وإن أداه هو عنها عتق وعتقا، وكان له الرجوع عليهما بما أداه عنهما، وإن أدى معه عتق الكل<sup>(١)</sup>.

وانفرد مالك بأن قال: فإن ألقى واحد منهم يده - يعني: جلس عن العمل والاكتساب - نظرت فإن كان جنوسه مع لقدرة على العمل والاكتساب أجبره الأحرار على العمل، وإن كان عاجزاً عن الكسب، اكتسبها وأديا ما على الكل، وعتقوا<sup>(٢)</sup>.

قال مالك: فإن أعتق السيد واحداً منهم نظرت، فإن كان مكتسباً لم ينفع عتقه فيه، لأنه يضر برفيقه، وإن لم يكن مكتسباً نفذ عتقه فيه، لأنه أنفع على صاحبيه<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: ما قلناه من أن ما يخص كل واحد منهم من قيمته مجمع عليه، وإلزامه مال غيره يحتاج إلى دليل، والأصل براءة النعمة.

وأيضاً فلا خلاف أن ثلاثة إذا اشتروا عبداً بألف لم يلزم كل واحد منهم إلا ما يخصه في حقه، فهذا مثله.  
فإن قال: هذا عتق معلق بشرط.

(١) المدونة الكبرى ٣ - ٢٤٠ - ٢٤١، المسعودي ٧ - ٢١٠، ومعني لابس قدامة ١٢: ٤٧٧ - ٤٧٨،

وحدة الصماء ٦ - ٢٣٥، ومدة العهد ٢: ٣٧٠، وأحوالي الكبير ١٨ - ١٦٠.

(٢) معني لابس قدامة ١٢: ٤٧٧، والشرح الكبير ١٢ - ٤٤٦ - ٤٤٧، وحدة الصماء ٦ - ٢٣٥ من غير نصين.

(٣) المدونة الكبرى ٣ - ٢٤٣، والمعني لابس قدامة ١٢ - ٤٧٨.

قننا: لا ستم ذلك، بل عذب أن العتق المعلق بصفة باطل، فلو كان هذا عتقاً معتقاً بصفة لوحب لو أُرأهم السيد من المال أن لا يعتقوا، لأنه ما وجدت الصفة أي هي أداء المال، وقد أجمعنا على خلافه.

وأيضاً لو كان عتقاً معتقاً بصفة، لم يكن لهم أن يعجزوا نفوسهم، فيردوا في الرق، لأن العتق المعلق بصفة لا يمكن رده عندهم جميعاً، وأجمعنا على خلافه.

مسألة ١٠: قد بينا أنه إذا كاتب الثلاثة مطلقاً، فلا يكون كل واحد منهم كميلاً عن صاحبه، فأما إن وقع بشرط أن كل واحد منهم كفيل وضامن عن صاحبه، فالشرط صحيح. وبه قال أبو حيفة ومالك<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: الشرط باطل<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: أن الأصل حوازه، والمع يحتاج إلى دليل، وأيضاً قوله عليه السلام: المؤمنون عند شروطهم<sup>(٣)</sup>، ولم يفضل.

مسألة ١١: إذا كاتب عبده كتابة فاسدة، كانت الكتابة فاسدة، سواء مات المكاتب أو عاش.

وقال الشافعي: تكون جائزة من قتل المكاتب مادام حياً، فإن مات

(١) المدونة الكبرى ٢٤١.٣، ودرية محمد ٣٧٠، والحاوي الكبير ١٨ ١٦٦.

(٢) لأم ١٦.٨، ومختصر المري. ٣٢٤، والنوحي ٢٩١٠٢، ودرية محمد ٣٧٠، والحاوي الكبير

١٦٦:١٨

(٣) الخامع لأحكام القرآن ٣٣.٦، وفتح الأري ٤٥٢، ونهض الحبر ٣ ٢٣ و٤٤، والعي

لانس قدامة ٣٨٤٠٤، وشرح الكبير ٣٨٦، والتهذيب ٣٧١٠٧ حديث ١٥٠٣، ولاسيما

٢٣٢:٣ حديث ٨٣٥.

انفسخت الكتابة<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حيفة: الكتابة لازمة، ولا تبطل بموت السيد<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: أن الأصل عدم الكتابة، فمن صحح هذه الكتابة فعليه الدلالة.

مسألة ١٢: إذا كان نكاح، لكل واحد منهما على صاحبه حق، فإن كان الحقان من جنسين مختلفين من الأثمان أو غير الأثمان مما لا مثل له، فإنه لا يقع القصاص بينهما بلا خلاف من غير تراض، وإن كان الحقان من جنس واحد من الأثمان أو مما له مثل من غيرها، فنه يقع القصاص بينهما من غير تراض بينهما.

وللشافعي فيه أربعة أقوال:

أحدها: مثل ما قلناه.

والثاني: متى رضي أحدهما بذلك برئاً معاً.

والثالث: لا يقع القصاص إلا بتراضيهما معاً.

والرابع: لا يقع القصاص بينهما وإن تراضيا، لنهي النبي عليه السلام عن بيع الدين بالدين<sup>(٣)</sup>.

(١) الأم ٤٩:٨، ومحصراتي ٣٢٤، وحلة العلماء ٢٢٩:٦، والسراج الوهاج: ٦٤١، ومعني المحتاج ٥٣٣:٤، والمغني لابن قدامة ٤٨٧:١٢، والشرح الكبير ٤٨٣:١٢، والحاوي الكبير ١٦٧:١٨ و ١٦٩.

(٢) المبوط ٣٠٨:٧، والباب ٢٥:٣، وهداية المطبوع مع شرح مع لهدير ٢٧٩، وتبيين الحقائق ١٧٤:٥، والمعنى لاس قدامة ٤٨٧:١٢، وحية العبد ٢٣٠:٦، والشرح الكبير ٤٨٣:١٢، والحاوي الكبير ١٦٩:١٨.

(٣) معني المحتاج ٥٣٤:٤، والسراج الوهاج ٦٤٢، والمجموع ٣٣:١٦ و ٣٤، وأحكام لقران للجصاص ٤٦٦:١، والمغني لابن قدامة ٣٨٧:١٢.

دليلنا: أنه لا فائدة في ذلك، وما لا فائدة فيه يكون عبثاً، ونما قلنا لا فائدة فيه، لأنه يقتض من ماله، ثم يرده عليه بعينه، ولا غرض في مثل ذلك.

وأيضاً: فلا خلاف أنه لو كان له دين على والده، مات والده والدين في دمه، برئ الولد منه، لأن الدين يتعلق بتركته، وتركته لولده، فلا معنى في بيع التركة في حقه، ولحق كنه له.  
وأما الخبر فأنما يتناول بيع الدين بالدين، وهذا خارج عن ذلك.

مسألة ١٣: إذا كاتب سيد عبده ولعبد مجنون، كنت لكتابة فاسدة، فإن أدى مال الكتابة لم ينعق به.  
وللشافعي في صحة المكاتب قولان:  
أحدهما: صحيحة، والآخر: فاسدة.

فإن أدى مال الكتابة فلا يجتمعون أنه يستعق، وهل لها التراجع؟ على ثلاثة طرق: فإن عتق بالأداء عن الصحيحة فلا تراجع، وإن عتق بالأداء عن الفاسدة تراجع، وإن عتق بالأداء عن كتابة كوثب عليها والعبد مجنون، فعلى طريقتين<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أن الأصل عدم الكتابة، وإثباتها يحتاج إلى دليل، والأصل بقاء الرق، فمن أوجب العتق فعليه الدلالة.

وأيضاً قوله عليه السلام: «رفع لقلم عن ثلاثة عن المحبون حتى يفيق»<sup>(٢)</sup>،

(١) مختصر المزني ٣٢٤، والوحرر ٢٨٧، والمجموع ٣٤٠١٦، وسراج سوقج ٦٤٠، ومعني المحتاج ٥٢٦:٤، والحاوي الكبير ١٨: ١٧٣ و ١٧٤.

(٢) احتلج ألفاظ حديث الرقع وبأسانيد مختلفة من ماد كره المصنف فليس سره، وقد أشرنا إلى

يتناول هذا الموضع.

مسألة ١٤: إذا ثبت في عيّد أن نصفه مكتوب ونصفه قس<sup>(١)</sup>، كان لعبيد يوم وللسيد يوم. ومتى طلب أحدهما المهايأة<sup>(٢)</sup> في ذلك، أُجبر لآخر عليه. وبه قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>.

وقال الشعبي: لا يجبر على ذلك، بل يكون كسبه بيها يوماً فيوماً<sup>(٤)</sup>.  
دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٥)</sup>.

مسألة ١٥: إذا كاتب عبده، ثم مات، وحلّف ابنه، ثم أبرأ أحد لابني المكاتب عن نصيبه أو أعتقه، صحّ ذلك، ولا يلزم الباقي، ولا يقوم عليه نصيب أحيه، وإذا فعل ذلك انعتق نفسه.  
وقال أبو حنيفة: لا يصح الإبراء ولا العتق من أحدهما<sup>(٦)</sup>.

هذا لاختلاف في عبدة مواضع من هذا الكتاب وفي صدره، مع شرح معاني الآثار ٧١٢، والسنن الكبرى ٢٦٩٤، ومجمع الروند ٢٥١٦، وبتحقيق الخبير ١٨٣١ حديث ٢٦٣.

(١) بعد من يدي مُلك هو وثبوه النهاية ١١٦:٤ مدّة (قس)

(٢) مهايأة اصطلاح عند الفقهاء يطلق على شريك في شيء يُريد كل منهما أن يستفيد من ذلك شيء معدومهما في الشركة بعد هداية في دركده، أي. سكم هذا مدّة ودان مدّة وفيه يجمع كل منهما من سهمه أنظر للمحد مدّة (هيئ)

(٣) معني لاس قدامة ٣٧٣.١٢

(٤) مختصر المرئي ٣٢٤، والمعني لاس قدامة ٣٧٣.١٢، والحدوي الكبير ١٧٦.١٨

(٥) أنظر سكا ١٨٨٦ حديث ١٤، والهديب ٢٦٩٨ حديث ٩٨٠.

(٦) لب ٢٥٣، وهدية تطبوع مع شرح فتح مصدر ٢٨٠٧، وتبيين لطائف ١٧١٥، والحدوي الكبير ١٨١٨.

وقال الشافعي: يصحان معاً، وينعتق النصف على ما قلناه<sup>(١)</sup>. وهل يقوم عليه الباقي؟ على قولين، أحدهما لا يقوم عليه. والثاني يقوم عليه<sup>(٢)</sup>.  
 دليلنا: أنَّ الأصل براءة الذمة، ومن أوجب عليه عتق النصف الآخر فعليه الدلالة، فأما على قول أبي حنيفة فهو أنه أراه عن جميع ما يستحقه، فوجب أن يصح كما لو كان كله له فأراه عن ذلك.  
 وأيضاً. والذي يدل على أنه لا يقوم عليه الباقي، أنه إنما ينعتق ما كان فعل أبوه، ولم يباشر العتق.

ألا ترى أن الولاء للأب عندهم دون هذا المعتق.

مسألة ١٦: المكاتب على ضربين: مشروطة، ومطلقة.

فالمشروطة: أن يقول: كاتبتك على كذا وكذا، فتي أدت مال الكتابة فأنت حر، وإن عجزت عن الأداء فأنت رد في الرق. فهذا الضرب متى أدى بعض مال الكتابة لا ينعتق به إلى أن يؤدي جميع ما عليه، ولو بقي درهم، فإدا وفاه انعتق، وإن عجز دون الوفاء فهو رد في الرق.  
 والمطلقة: هو أن يقول: كاتبتك على كذا وكذا، فإذا أدت فأنت حر، ولم يقل فإن عجزت فأنت رد في الرق، فإذا كان كذلك، فتي أدى منه شيئاً انعتق منه بحساب ما يؤديه، ويبقى رقاً بمقدار ما يبقى عليه.

وقال الشافعي: إن أدى جميع ما عليه عتق، وإن أدى البعض لم ينعتق منه شيء حتى يؤدي جميع ما عليه<sup>(٣)</sup>. ولم يفضل. وبه قال في الصحابة عمر،

(١) مختصر المري: ٣٢٥-٣٢٦، ولخاوي الكبير ١٨: ١٧٨.

(٢) مختصر المري: ٣٢٤، وحلية العلماء ٦: ٢١٩، والمجموع ١٦: ٢٩، ولخاوي الكبير ١٨: ١٧٨.

(٣) الأم ٨: ٥٣، ومختصر المري: ٣٢٤، وحلية العلماء ٦: ٢١٧، والمجموع ١٦: ٢٩، وسوحيب

وبن عمر، وريد بن ثابت، وعائشه، وأم سلمة<sup>(١)</sup>، وفي التابعين: سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، ولحسن البصري، والزهري<sup>(٢)</sup>، وفي الفقهاء: مالك، وأبو حنيفة وأصحابه<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن مسعود: إن أدى منه قدر قيمته عتق، ويؤدي لبق بعد العتق، ويتمتع الخلاف معه إذا كان كاتبه بأكثر من قيمته<sup>(٤)</sup>. وعن علي عليه السلام روايتان: إحداهما: إذا أدى نصف ما عليه عتق كله وظولب بالباقي بعد عتقه<sup>(٥)</sup>.

والثانية: يعتق منه بعد ما أدى بالخصه<sup>(٦)</sup> وهذا هو الذي يرويه أصحابنا<sup>(٧)</sup>.

٢٨٦٢، وأحكام العراق للحنف من ٣٢٣، ومعني لاس قدومه ١٢: ٣٥٠، والجامع لأحكام العراق ١٢: ٢٤٨، والبحر الرخا ٥: ٢٢٠، والحدوي الكبير ١٨: ١٧٩.

(١) الموطأ ٢: ٧٨٧ حديث ١، وندبه المصنف ٣: ٣٧٣، وجمع لأحكام القرآن ١٢: ٢٤٨، والمعني لابن قدامة ١٢: ٣٥٠، والحاوي الكبير ١٨: ١٧٩.

(٢) معني لاس قدومه ١٢: ٣٥٠، والحدوي الكبير ١٨: ١٧٩.

(٣) موطأ ٢: ٧٨٧ حديث ٢، والجامع لأحكام القرآن ١٢: ٢٤٨، وندبه المصنف ٢: ٣٧٢، وأمهين مدارك ٣: ٢٥٧، والمبسوط ٧: ٢٠٦، وأهدياته ٧: ٢٧٢، والمعني لاس قدومه ١٢: ٣٥٠، وحلية العلماء ٦: ٢١٧، وبنس حقا شق ٥: ١٧٠، والبحر الرخا ٥: ٢٢٠، والحدوي الكبير ١٨: ١٧٩.

(٤) حنة العلماء ٦: ٢١٧، والمعني لاس قدومه ١٢: ٣٥٠، والمبسوط ٧: ٢١٦، والجامع لأحكام القرآن ١٢: ٢٤٨، والحاوي الكبير ١٨: ١٧٩.

(٥) حنة العلماء ٦: ٢١٧، والبحر الرخا ٥: ٢٢٠، والحدوي الكبير ١٨: ١٨٠.

(٦) المبسوط ٧: ٢٠٦، وترتيب عبد الشافي ٢: ٧٠ حديث ٢٢٧، وحلية العلماء ٦: ٢١٨، ومعني لاس قدومه ١٢: ٣٥٠، وعمدة القاري ١٣: ١٢٣، وندبه المصنف ٢: ٣٧٢، وجمع لأحكام القرآن ١٢: ٢٤٨، والبحر الرخا ٥: ٢٢٠.

(٧) النكافي ٦: ١٨٥ حديث ١، ولاستبصار ٤: ٣٣ حديث ١١٣، ولتهذيب ٨: ٢٦٥ حديث ٩٦٨.



وقال شريح: إذا أدى ثلث ما عليه عتق كله ويؤدي الباقي بعد ذلك<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأحبارهم<sup>(٢)</sup>.

وروى أيضاً عكرمة، عن ابن عباس أن النبي عليه السلام قال: «يؤدي المكاتب بقدر ما عتق منه من دية آخر، وقدر ما رقبته دية العبد»<sup>(٣)</sup> ثبت أن المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ويرقب الباقي، وكلّ خبر يروونه من أن المكاتب رقب ما بقي عليه شيء، نحمله على أنه إذا كان مشروطاً عليه، وهم لا يمكنهم تأويل خبرنا أصلاً.

مسألة ١٧: الكتابة لازمة من جهة السيد، جائزة من جهة العبد، ومعناه: أنّ له الامتناع من أداء ما عليه وتعهيره، فإذا امتنع منه كان سيده بالخيار بين البقاء على العقد وبين الفسخ. وبه قال الشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة ومالك: لا رقب من الطرفين معاً، فإن كان معه مال أجبرناه على الأداء ليعتق، وإن لم يكن معه مال قال أبو حنيفة: أجبره على

(١) حية المنياء ٦: ٢١٨، والجامع لأحكام القرآن ١٢: ٢٤٨، وخواهي الكبير ١٨: ١٨٠.

(٢) الكافي ١٨٦: ١٨٧ حديث ٢، ٩٠، والتهذيب ٨: ٢٦٦ و٢٦٨ حديث ٩٧٠ و٩٧٥، والاستبصار ٣٥: ٣٥٤ حديث ١١٨.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ١: ٣٦٠، وشرح معاني الآثار ٣: ١١٠، ونسب الكبير ١١٠: ٣٢٥، وخواهي الكبير ١٨: ١٨٠.

(٤) مختصر المرقى ٣٣١، وسوحي ٢: ٢٨٩، وحلية العلماء ٦: ٣٠١، ومعني المحتاج ٤: ٥٢٨، واسرح الوقاح ٦٣٩، وفتح معين ١٥٣، والمجموع ١٦: ٢٣، وسدانة عهد ٣٧٣: ٣٧٣، وخواهي الكبير ١٨: ١٨١.

الكسب، وقال مالك: لا أجبره عليه<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>، فإنهم لا يحتلمون في أن المكاتب متى عجز كان لمولاه رده في الرق إذا كتب الكتابة مشروطة.

مسألة ١٨: إذا مات المكاتب المشروط عليه، وحلّف تركه، فإن كان فيها وفاء له عليه، وفي من ماله عليه، وكان الباقي لورثته، وإن لم يكن فيها وفاء، كان ما حقه لمولاه، لأن ذلك عجز عن الأداء، وإن كان له أولاد من مملوكة له، كان حكمهم حكمه. فإن وفي ما عليه انتموا، وإن عجز عن ذلك كانوا بماليت لسيد أبيهم، وإن كانت مطلقة ورث بحساب ما أدى منه ورثته، وبحساب ما بقي للسيد.

وقال الشافعي: إذا مات المكاتب بطلت لكتبة، وكان ما خطفه لسيده، سواء حلّف ما فيه وفاء أو لم يحلّف وفاء<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك وأبو حنيفة: لا تنسخ بوفاته<sup>(٤)</sup>، ثم قال أبو حنيفة: إن لم

(١) بدنه بمحمد ٢ ٣٧٣، من دون تفصيل، وحسنه المصنف ٢ ٢ ٢، وحالف إمامنا في الحادي الكبير ١٨ ١٨ نسبة القوم لها فحسن خبره عن مالك وعدمه عن أبي حنيفة حيث قال: «قال أبو حنيفة لا بحر عليه» وفيه أيضاً عن مالك «بحر عليه»

(٢) انكر في ١٨٦ ٦ حديث ٦، وانتهى به ٢٦٦ ٨ حديث ٩١٠، وص ٢٦٨ حديث ٩٧٥، والاستبصار ٣٥: ٤ حديث ١١٨.

(٣) مختصر بري ٣٢٥، وحسنه المصنف ٢ ٢ ٢، والمجموع ١٦ ٣٣، ولوحي ٢٩٠٢، ومعني لاس قدمه ١٢ ٣٦٤، والشرح الكبير ١٢ ٣٥٦ و ٣٥٧، وأحكام القرآن لمختصص ٣ ٣٢٦، وعمدة القاري ١٣ ١٢٣، وشرح فتح المدير ٧ ٢٧٢ وأهدياته مطبوع مع شرح فتح المدير ٧ ٢٧٢، وتبيين الخفايا ٥ ١٧٠، وبدنه بمحمد ٢ ٣٧٥، والمجموع لأحكام القرآن ١٢ ٢٥٤، وأهادي الحادي الكبير ١٨: ١٨٩.

(٤) أحكام القرآن لمختصص ٣ ٣٢٦، وبسوط ٧ ٢٠٨، وهداية ٧ ٢٧٢، وتبيين الخفايا

يخفف وفاء، لم ينفسخ ما لم يحكم الحاكم بمسحه، وان خفف وفاء عتق إذا  
وحد الأداء بآخر جزء من أجراء حياته، ويؤدي عنه بعد وفاته، فإن فضل  
عنه فضل كان نوارثه المناسب، فإن لم يكن مناسب كان لسيدته بالولاء<sup>(١)</sup>.

وقول مالك: إن حنف ولداً حرّاً مثل قول الشافعي، وإن خلف ولداً  
مموكاً ولد له حال كتابته من أمته أجبر على الأداء إن كان له تركة، وإن لم  
يكن له تركة أحر على الإكتساب ليؤدي ويعتق أبوه، ويعتق هو يعتق  
أبيه<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع لفرقة وأحاديثهم<sup>(٣)</sup>.

مسألة ١٩: إذا كتبه على مال نفسه يؤديه إليه في مجوم معلومة، فجاء  
بالمال في نعم واحد، لم يلزم المكاتب أخذه، وكان بالخيار بين أخذه في  
الحال وبين أخذه في السحوم المقررة بيها.  
وقال الشافعي: إن لم يأخذه ولا يبرأه، أخذه الحاكم وأعتق العبد، ثم  
ساق إليه مال في السحوم المقررة بيها<sup>(٤)</sup>.

١٧٠ ٥، والمعنى لاس قدمه ٣٦٤ ١٢، وحلية لمياء ٢٠٢ ٦، وشرح بكر ٣٥٧ ١٢.

(١) لهدية ٢٧٢ ٧، وسين مختص ١٧٠ ٥، وحبيه لمياء ٢٠٢ ٦، وشرح بكر ٣٥٧ ١٢.

٢٥٤ ١٢، وندبه محمد ٣٧٤ ٢، وشرح بكر ٣٧٥ ٢، وشرح بكر ١٨١ ١٨.

(٢) نديه محمد ٣٧٤ ٢، وشرح بكر ٣٥٣ ١٢، والمعنى لاس قدمه ٣٦٥ ١٢.

والشرح بكر ٣٥٧ ١٢، وشرح بكر ٤٢٢ ١، وشرح بكر ١٨٢ ١٨.

(٣) من لا يحرره نفسه ٧٦ ٣، حديث ٣٧٢، وندبه بكر ٢٧١ ٨، حديث ٩٨٨ و٩٨٩.

والاستبصار ٣٩٠ ٤، حديث ١٢٩.

(٤) معنى محمد ٥٢٦ ٤، والشرح بكر ٦٣٩، وشرح بكر ١٨٣ ١٨.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(١)</sup>.

وأيضاً قوله عليه السلام: «المؤمنون عند شروطهم»<sup>(٢)</sup>. ومن ادعى أن الحاكم له أخذه، وأن يعتق عليه، فعليه الدلالة.

مسألة ٢٠: إذا اشترى المكتب حارية، صَحَّ شراؤه بلا خلاف، وله وطؤها إذا أذن سيده في ذلك، فأما بيع إذهه فلا يجوز.

وللشافعي مع الإذن قولان: أحدهما لا يحل. والآخر مثل ما قلناه<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة، ولأن عبدنا أنه يجوز أن يحصل الرحل جاريته لأخيه.

وأيضاً: فإذا أحل لمملوكه لتصرف ملك التصرف، وإن لم يملك الرقبة، وهذا من التصرف.

مسألة ٢١: إذا كاتب عبده، وكان السيد تحب عليه لزكاة، وجب عليه أن يُعطيه شيئاً من ركانه، يحتسب به من مال مكاتبته، وإن لم يكن ممن وجب عليه الزكاة، كن ذلك مستحباً غير واجب. وقال الشافعي: الإيتاء واجب عليه، ولم يعص<sup>(٤)</sup>.

(١) بكافي ٧ ١٧٣ حديث ٢، والتهذيب ٨ ٢٧٣ حديث ٩٩٨، والاستبصار ٤ ٣٥٤ حديث ١١٩.

(٢) فتح الباري ٤ ١٥٢، ومختصر الخبير ٣ ٢٤، والجامع لأحكام القرآن ٦ ٣٣، ونصف لاس أبي شيبه ٦ ٥٦٨ حديث ٢٠٦٤، والمعي لاس مقدمه ٤ ٣٨٤، والشرح الكبير ٤ ٣٨٦، والتهذيب لمؤلف ٧ ٣٧١ حديث ١٥٠٣، والاستبصار به نصاً ٣ ٢٣٢ حديث ٨٣٥.

(٣) بوجز ٢ ٢٩٣، وحدوى لكبير ١٨ ٩٨٥، وأنظر حلية العلماء ٦: ٢١٢-٢١٣.

(٤) مختصر المربي ٣٢٤، وحلية العلماء ٦ ٢١٣، والوجيز ٢ ٢٨٨، ولسراج الوقاح. ٦٣٧، ومعني

وقال أبو حنيفة، والثوري، ومالك: هو مستحب غير واجب، ولم يفضلوا<sup>(١)</sup>.

دليلاً: قوله تعالى: «وآتوهم من مال الله الذي آتاكم»<sup>(٢)</sup> وقوله في آية الزكاة: «وفي الرقاب»<sup>(٣)</sup> وهم المكتون، وهذا منهم، فأما إذا لم تجب عليه الزكاة فالأصل براءة النعمة، ويجاب شيء عليه يحتاج إلى دليل، وقوله تعالى: «وآتوهم من مال الله الذي آتاكم» نعمته على من تجب عليه الزكاة، أو على وجه الاستحباب.

وأيضاً قوله عليه السلام: «المكاتب رق ما بقي عليه درهم»<sup>(٤)</sup> فلو كان الإيتاء واجباً لعتق إذا بقي عليه من مكاتبته درهم، لأنه يستحق على سيده هذا القدر، فلما لم يعتق دلّ على أنه ليس بواجب.

ويحوز أن يكون قوله: «وآتوهم من مال الله الذي آتاكم» متوجهاً إلى غير سيد المكاتب ممن يجب عليه الزكاة ألا ترى إلى قوله: «من مال الله الذي آتاكم» تسيهاً على ما يجب فيه الزكاة، وعلى المسألة إجماع الفرقة

المختار ٤: ٥٢١، وسراج الكبرى ٢: ٢٠٥، ومجموع ١٦: ٢٨، وأحكام لمربّ شخصاء ٣٢٢، ٣، وجامع لأحكام القرآن ١٢: ٢٥٢، والشرح الكبير ١٢: ٤٤١، والبحر الرّخا ٢١٨: ٥، والحاوي الكبير ١٨٦: ١٨٧.

(١) أحكام لمربّ شخصاء ٣: ٣٢٢، والهداية ٧: ٢٣١، وشرح فتح القدير ٧: ٢٣١، وحمة علماء ٦: ٢١٤، وسراج الكبرى ٢: ٢٠٥، وجامع لأحكام لمربّ ١٢: ٢٥٢، والشرح الكبير ١٢: ٤٤١، والبحر الرّخا ٢١٨: ٥، والحاوي الكبير ١٨٦: ١٨.

(٢) لور. ٣٣.

(٣) لمرب. ١٧٧.

(٤) شرح معاني الآثار ٣: ١١١، ولسان الكبرى ١٠: ٣٢٤، وفتح الزكاة ٣: ٢٤٧ و ٤: ١٤٣، وفتح الباري ٥: ١٩٥، وجامع لأحكام القرآن ١٢: ٢٤٨، وتلخيص الخير ٤: ٢١٦.

وأخبارهم<sup>(١)</sup>.

مسألة ٢٢: بولي لمولى عليه من يتيم وغيره أن يكتب عبد المولى عليه إذا كان في ذلك حظ المولى عليه.

وقال أبو حنيفة: له ذلك، ولم يقيد<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: ليس له ذلك، سواء كان الولي أباً أو جداً أو وصياً أو حاكماً، أو ولي الحاكم<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: أنه لا خلاف أن لولي المولى عليه أن يبيع مال لمولى عليه، وهذا بيع إلا أنه من نفسه.

مسألة ٢٣: إذا اختلف السيد والمكتب في مال الكتابة، أو في المدة، أو في السحوم، كان القول قول السيد مع يمينه.

وقال الشافعي: يتحالمان، وينفصح الكتابة إذا كان الخلف قبل العتق، وإن كان بعد العتق تحالفاً وكان على المكاتب قيمة نفسه، لأن رده في اسرق لا يعكس كما يقوله في خلاف المتبيعين. فانصف المبيع أهما يتحالمان ويبرم لمشتري قيمة لسلعة<sup>(٤)</sup>.

دليلاً: أن الأصل أن لا كتابة، ولا أحمل، ولا ثمن، ولا وقت،

(١) الكافي ١٨٦: ٦ حديث ٧، ومن لا يخبره الله به ٧٤: ٣ حديث ٢٥٨ و ٧٨: ٣ حديث ٢٨١.

والتعليق ٢٧١: ٨ و ٢٧٥: ٢ حديث ٩٨٦ و ١٠٠٢.

(٢) حية العناء ٢١٦: ٦، والحاوي الكبير ١٨: ١٩٢.

(٣) مختصر بري ٣٢٤-٣٢٥، وحية العناء ٢١٥: ٦، وحاوي كبير ١٨: ١٩١ و ١٩٢.

(٤) مختصر لمري ٣٢٥، وحية العناء ٢٣١: ٦، ومعني لمخاض ٥٣٦: ٤، والمجموع ١٦: ٣٥.

ولشرح التوهم ٦٤٢، ومعني لاس قدمة ١٢: ٤٦٤، وأنشرح الكبير ١٢: ٤٧٣، وبداية

وإيجاب ذلك يحتاج إلى دليل، والمكاتب يتعني على سيده أجلاً أو قدراً من الثمن أو مجزئاً مخصوصة فعليه البينة، وإلا فالقول قول لسيد، لقوله عليه السلام: «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه»<sup>(١)</sup>.

مسألة ٢٤: إذا كان له مكاتبان كاتبها بقيمة واحدة، وأدى أحدهما ألباً ثم أشكر عليه عين المؤذي منها أقرع بينهما، فمن خرجت قرعته حكم له بالأداء وعتق، ونقي لآخر مكاتباً، فإن مات أقرع بينهما. وقال الشافعي: لا يجوز أن يقرع بينهما مادام حياً، بل يلزم التذكر أبداً، فإن مات فهل يقرع بينهما؟ على قولين: أحدهما يقرع كما قبلناه، والثاني لا يقرع، لأن أحدهما حرٌّ، وربما خرجت قرعة الرق عليه<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: جماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، على أن كل مشكل فيه قرعة، وهذا من جملة ذلك.

مسألة ٢٥: إذا أدى أحدهما مال الكتابة، وشكل لأمر عليه، وادعى عليه جميعاً العلم أنه يعلم عين من أدى، فالقول قو به مع يمينه فإذا حذف أقرع بين المكاتبين، فمن خرجت له قرعة الأداء حكم به بالحرية ورق الآخر، ويلزمه ما يخصه من مال الكتابة.

مجتهد ٢: ٣٨٠، والبحر المختار ٥: ٢٢٣، والحدوي الكبير ١٨: ١٩٢

(١) من لشمس الدين ٣: ٦٢٦ حديث ١٣٤١، ومن دارقطني ٤: ١٥٧ حديث ٨، وتخصيص الخبر ٤: ٢٠٨ حديث ٢١٣٥، والسنن الكبرى ٨: ٢٧٩.

(٢) حلية العبد ٦: ٢٣٢ - ٢٣٣، والمجموع ١٦: ٣٦ - ٣٧، والحاوي الكبير ١٨: ١٦٤

(٣) من لا يحضره الفقيه ٥٢: ٣ حديث ١٧٤ - ١٧٥، وتهذيب ٦: ٢٤١ حديث ٥٩٣، والاسنصار ٣: ٤١ حديث ١٣٩.

وقال الشافعي: إذا حلف لها كأننا معاً على الكتابة، فيؤدي كل واحد منهما ألفاً، كما لو كان له على رجلين ألفان، على كل واحد منهما ألف، فقبض من أحدهما وأشكل عين الدافع، وادعيا علمه بعين الدافع، فإنه يحلف ويستحق الألفين<sup>(١)</sup>.

دليلنا: ما قلناه في لمسألة الأولى سواء، والأصل الذي ردّه إليه نقول فيه، مثل الذي قلناه في الفرع، وكيف يجوز أن يستحق الألفين وهو يقطع على أن أحدهما حرام، ولا يعرف عيه، فكيف يحل له التصرف فيها، أو في واحد منها إلا على ما قلناه.

مسألة ٢٦: يجوز أن يكاتب عبده على العروض من الثياب والحيوان بلا خلاف، ويجوز عندنا أن يكاتبه على ثوب واحد إلى أجل واحد. وقال الشافعي: لا يجوز إلا بثوبين أو عرضين إلى أجرين<sup>(٢)</sup>. دليلنا: قوله تعالى: «فكاتبهم إن عمتهم فيهم حيراً»<sup>(٣)</sup> ولم يفصل، وهو بي هذا على أنه لا بد في مال الكتابة من أحسن ونجسين، وقد بيتنا فساده.

مسألة ٢٧: إذا كان عبدٌ بين شريكين، فكاتب أحدهما على نصيبه أكثر من شريكه، صح ذلك. وبه قال مالك وأبو حنيفة<sup>(٤)</sup>.

(١) حية المنة ٦ ٢٣٢، ومجموع ١٦ ٣٦، وخواص الكبر ١٨-١٩٤.

(٢) معنى المحتاج ٤: ٥١٨، والخواص الكبير ١٨: ١٩٥.

(٣) الور ٣٣.

(٤) لشف ١: ٤٢٥، وخواص لاكنيل ٢ ٣٠٨، وخرشي عل مختصر الخليل ١٤٤.٨، والخواص الكبير ١٨: ٢٠٠.



وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، والثاني أنه لا يصح، وهو اختيار المزني<sup>(١)</sup>.

دليلنا: قوله تعالى: «فكاتوهم إن علمتم فيهم خيراً»<sup>(٢)</sup> ولم يفصل والأخبار<sup>(٣)</sup> أيضاً عامة، ولم يفصل فيها.

مسألة ٢٨: إذا كاتب على نصيه بغير إذن شريكه صح أيضاً. وبه قال الحكم، وابن أبي ليلى، ومال إليه أبو العباس بن سريج<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي: الكتابة فاسدة<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء، ولأنه إذا كان مالكا لنصفه فله أن يتصرف فيه كيف يشاء، إلا أن يجمع مانع، ولا مانع هاهنا.

مسألة ٢٩: إذا كان عبد بين شريكين، لأحدهما ثلثه، وبلاخر ثلثاه فكاتب صاحب الثلثين على مائتين، وصاحب الثلث على مائتين، صححت الكتابتان، وبه قال أبو حنيفة<sup>(٦)</sup>.

(١) الأم ٤١: ٨ و ٤٢، والوجع ٢ ٢٨٥، ومختصر البري ٣٢٥، والحاوي كبير ١٨ ٢٠٠

(٢) البور: ٣٣.

(٣) أنظرها في نكاحي ٦ ١٨٧ حديث ١٠ وص ١٨٩ حديث ١٧، ولهديث ٨ ٢٧٠ حديث

٩٨٤ - ٩٨٢

(٤) المبسوط ٨ ٣٤، وسدية محمد ٢ ٣٧٠ - ٣٧١، وأشرح الكبير ١٢ ٤٥٢، ولسحر الرخار ٢١٥: ٥، والحاوي الكبير ١٨ ١٩٩.

(٥) الأم ٨ ٤١، ومختصر بري ٣٢٥، وحلة العلماء ٦ ١٩٤، والوجع ٢ ٢٨٥، وأعموم ١٦ ٢٠ و ٢٢، والمبسوط ٨ ٣٤، وسداه محمد ٢ ٣٧٠ - ٣٧١، وأشرح الكبير ١٢ ٤٥٣، والبحر لرخار ٢١٥: ٥، والحاوي الكبير ١٨ ١٩٩.

(٦) المحي لابن قدامة ١٢ ٤٠٩، وأشرح الكبير ١٢ ٤٥٨.

وقال الشافعي: لا تصح حتى يتساويا في الثمن على حسب المثلث، فإن تعاضلا في الدل بطلت الكتابة<sup>(١)</sup>.

دليلاً: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء من الآية<sup>(٢)</sup> والأخبار، وهي على عمومها<sup>(٣)</sup>، والمسع يحتاج إلى دليل، ولأنه لا خلاف أنه يجوز لها أن يبيعه مفاضلاً، والكتابة عندنا بيع.

مسألة ٣٠: إذا كاتب اثنان عبداً، صحت الكتابة، ولم يجز به أن يخصص أحدهما ببدل الكتابة فلا خلاف إذا كان بغير إذنه، فإن أذن أحد الشريكين له أن يعطي الآخر نصيبه، كان إدنه صحيحاً، ومتى أعطاه وقبضه، كان القبض صحيحاً.

ولشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قبلناه، والآخر لا يصح، وهو اختيار المزني<sup>(٤)</sup>.

دليلاً: أن الأصل جواره، والمسع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٣١: ولد المكتبة من روج أوزبا، للشافعي فيه قولان: أحدهما على قن صاحبه<sup>(٥)</sup> والثاني موقوف، يُعتق إذا عتقت، ويسترق إذا

(١) الأم ٨، ٤٢، ومختصر لمربي. ٣٢٥، ومعني لابن قدامة ١٢، ٤٠٩، وشرح كبير ١٢، ٤٥٨، والحاوي الكبير ١٨، ٢٠٣.

(٢) سور ٣٣.

(٣) مكفي ٦، ١٨٦، حديث ١٠، وص ١٨٩، حديث ١٧، وبهذه ٨، ٢٧٠، حديث ٩٨٧ - ٩٨٤.

(٤) الحاوي الكبير ١٨، ٢٠٦، ومختصر لمربي ٣٢٥.

(٥) في بعض النسخ (لسيدها).

مستترقة<sup>(١)</sup>.

ولذي يقتضيه مذهبها، أن أولادها كهيتها، سواء كانت مشروطاً عليها أو مطلقة، فإذا أدت ما عيها عُتقوا كهيتها، إلا أن يكونوا من زوج حُر فيكونوا أحراراً.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٣٢: لا يجوز للرجل وطء أمته لتي كاتبها، سواء كانت مشروطاً عليها أو مطلقة، بلا خلاف، فإن خالف ووطأها، فإن كانت مشروطاً عيها فلا حدّ عيها، لأن هناك شبهة، وإن كانت مطلقة أدت من مكاتبها شيئاً كان عيها الحد بمقدار ما تحرّمها، ويدرأ عنه بعدد ما بقي.

وقال أبو حنيفة، والثوري، ومالك، والشافعي: لا حدّ عليه بحال<sup>(٣)</sup>.

وقال الحسن البصري: عيها الحد، لأنه حرام، فوجب أن يعتد كالزنا الصريح<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: إجماع لفرقة وأخبارهم<sup>(٥)</sup>، وأيضاً قوله عيها لسلام: «إدروا

(١) حنبله ٢٠٦:٦، والأُم ٨: ٥٨، والنوحي ٢: ٢٩٣، والمجموع ٢٥٠: ١٦، وسراج لوهم ٦٣٧، ومعني المحتاج ٤: ٥٢٣، والحاوي الكبير ١٨: ٢١١.

(٢) من لا يحضره الفقه ٣: ٧٥٠ حديث ٢٦٥، والتهذيب ٨: ٢٧١ حديث ٩٨٧.

(٣) الأُم ٨: ٥٩، ومختصر المرقى ٣: ٣٢٦، وحنبله لعلاء ٦: ٢١١، ونوحي ٢: ٢٩٤، وبدوة لكري ٣: ٢٥٥، وأسهم المدرس ٣: ٢٥٩، ومعني لاس قدامة ١٢: ٣٨٩، ولشرح الكبير ١٢: ٣٩١، والبحر الزخار ٢: ٢١٥، والحدوي الكبير ١٨: ٢١٥.

(٤) معني لاس قدامة ١٢: ٣٨٩، وشرح لكري ١٢: ٣٩١، وحنبله لعلاء ٦: ٢١١، والبحر الزخار ٢: ٢١٥.

(٥) كافي ١٨٦: ٦ حديث ٤، ولتهذيب ٨: ٢٦٨ حديث ٩٧٧.

الحدود بالشبهات»<sup>(١)</sup>، وهاهنا شبهة.

مسألة ٣٣: يجوز بيع المال الذي على المكاتب، فإن أدى المكاتب مال الكتابة انتفق على سيده، وإن عجز رجع رقاً على سيده، وكان للمشتري الدرك بما اشتراه. وبه قال مالك، إلا أنه قال: إذا عجز رجع رقاً للمشتري<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز بيع ذلك<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أن الأصل جواز ذلك، والمع يحتاج إلى دليل.

وأيضاً قوله تعالى: «وأحسن الله البيع وحرم الربا»<sup>(٤)</sup> يدل عليه.

فإن قيل: سعى النبي عليه السلام عن بيع ما لم يقبض.

قلنا: نحمله على أنه إذا لم يكن مضموناً، وأما إذا ضمنه فلا بأس به.

مسألة ٣٤: إذا أراد بيع رقبة المكاتب، لم يحز ذلك إلا بعد عجز العبد عن الأداء إذا كان مشروطاً عليه، وإن كان مطلقاً وقد أدى بعضه فلا طريق إلى بيع رقبته بحال.

وقال أبو حنيفة والشافعي في الحديد: لا يجوز بيع رقبته بحال<sup>(٥)</sup>. وقال

(١) نصب الراية ٣/٣٣٣، وكسر المعال ٣٠٥،٥ حديث ١٢٩٥٧، وباريع تعداد ٣٠٣،٩، وتنحصر خبر ٤/٥٦، وقبض تقدير لنماوى ١/٢٢٧، ومن لا يحضره لعنه لشيخ لهدوق ٥٣:٤ حديث ١٩٠.

(٢) الخاوي الكبير ١٨/٢٤٤، وأضر المدونة الكبرى ٣/٢٥٨، ونداية محمد ٢/٣٧٨.

(٣) الأم ٦٥،٨، ونداية محمد ٣٧٨:٢، والخواوي لكر ١٨/٢٤٤.

(٤) البقرة: ٢٧٥.

(٥) الأم ٦٦،٨، ومختصر لمري ٣٢٨، والوحي ٢/٢٩٢، والميران الكبرى ٢٠٥:٢، والمعني لابن

في القديم: يجوز. وهو قوون عطاء والنحعي وأحمد<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع افرقة، وأيضاً فهو غير مالك لرقته، فكيف يصح منه بيعه، وأما يرجع ملكه إذا عجز عن الأداء، فأما إذا تحرر منه حرة، فلا طريق إلى رجوعه ملكاً أصلاً.

فإن استدوا بحبر بريرة، وإنها استعانت على كتبها عائشة، فأمرها النبي عليه السلام أن تشتري<sup>(٢)</sup>.

قلنا: بريرة كانت قد عجزت، فرجعت رقاً.

مسألة ٣٥: إذا روج الرجل سته من مكاتبه، ثم مات، فورثته بنته، انفسخ عقد اسكاح بينهما. وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا ينفسخ<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: أن المكاتب يورث، فيشتمل إلى الزوجة ملكه، فينفسخ العقد بذلك. وعند أبي حنيفة أنه لا يورث، فيكون لنكاح على حاله<sup>(٥)</sup>.

والدليل على أنه يورث هو: أنه لا خلاف أن الرجل إذا مات وله

قدامة ١٢ ٤٤٤، والشرح الكبير ١٢ ٤٠٧، والبحر سرخار ١٦٦٥، وخواوي الكبير ٢٤٨ ١٨.

(١) الوجيز ٢ ٢٩٢، والميران الكبرى ٢ ٢٠٥، ومعني لابن قدامة ١٢: ٤٤٤، والشرح الكبير ١٢ ٤٠٧، والبحر سرخار ٢١٦٥، وخواوي كبير ٢٤٨ ١٨.

(٢) صحيح مسلم ١١٤١: ٢ حدث ٦ و ٧، وشرح معاني الآثار ٤٣٠: ٤٣٠، والسنن الكبرى ٣٠٥٧.

(٣) مختصر بري، ٣٣١، ومعني لابن قدامة ١٢ ٤٥٧، والشرح الكبير ١٢ ٤٣٩، وبديهة المجتهد ٣٧٩ ٢.

(٤) معني لابن قدامة ١٢ ٤٥٧، والشرح الكبير ١٢ ٤٣٩، وبديهة المجتهد ٣٧٩ ٢.

(٥) معني لابن قدامة ١٢ ٤٥٧، وشرح كبير ١٢ ٤٣٩، وبديهة المجتهد ٣٨٠: ٢.

مكاتب فورثته انتته وغيرها، ثم أراد المكاتب أن يتزوج الانثى لم يكن له،  
 وبولا أن مكته قد انتقل إلى ورثته والبيت من حنتهم لم امتنع تزويجه بها. ألا  
 ترى أن في حال الحياة لما لم يكن لها فيه منك بوجه جازمه التزويج بها، فلما  
 امتنع في هذه الحالة عثم أنه حدث لها عليه منك، فامتنع التزويج لأجله.

# كتاب المدبر





## كتاب المدبر

مسألة ١: إذا قال لعبده: إذا مت فأنت حرٌّ، أو محرر، أو عتيق، أو معتق كان صريحاً، غير أنه لا بد فيه من نية، كما نقوله في صريح لطلاق، والعتاق. فإن عرى عن النية، لم يكن له حكم. وقال الفقهاء: ذلك صريح، لا يحتاج إلى نية<sup>(١)</sup>.  
دليلاً: إجماع المرفة، وأيضاً الأصل بقاء الرق، ومع حصول النية انعقد التدبير بلا خلاف، وإذا تجرد فعليه الخلاف.

مسألة ٢: إذا قال: أنت مدبرٌ، أو مكاتب، لا يتعقد به كونه، ولا تدبير، وإن بوى ذلك، بل لابد أن يقول في التدبير: إذا مت فأنت حرٌّ، أو أنت حرٌّ إذا مت. وفي الكتابة: إذا أدبت إلي مالي فأنت حرٌّ، متى لم يقل ذلك لم يكن شيئاً.

وقال الشافعي في الكتابة: إنها كسدية، فإن بوى بها لكتابة صححت،

---

(١) لأم ٨ ١٦، وأوجيز ٢ ٢٨١، ومعي المحتاج ٤ ٥٠٩، والمجموع ١٦ ١٣، وأشرح الوفاق ٦٣٢، وبيّن الخصائص ٣ ٩٧، وأبواب ١٢٠٣، ولهدية المطوع مع شرح فتح القدير ٣ ٤٣٢، وشرح فتح القدير ٤٣٢٠٣، وسدائع بصائع ٤ ١١٢، والمعي لأب قدامه ١٢ ٣٠٧، وأسهل المدارك ٣ ٢٦٤.

وان لم يولم تصح، وفي التدبير أنه صريح<sup>(١)</sup>.  
وأصحاه على طريقين: مهم من قال هم على قولين، أحدهما صريح،  
والآخر كناية<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من قال التدبير صريح، واكتانة كناية<sup>(٣)</sup>.  
دليلاً: ما قلناه في المسألة لأولى سواء.

مسألة ٣: التدبير بشرط لا يقع، وكذلك العتق والطلاق.  
وقال جميع الفقهاء: إنه يصح وينعقد<sup>(٤)</sup>.  
دليلاً: ما قلناه في المسألة لأولى سواء.

مسألة ٤: التدبير بصفة الوصية يجوز له الرجوع فيه بالقول، بأن يقول:  
قد رجعت في هذا التدبير ونقضته.  
وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، وهو الضعيف عندهم،  
واختاره المرني<sup>(٥)</sup>.

والقول الآخر: إنه عتق بصفة، لا يصح الرجوع فيه. وبه قال

(١) حبه العلاء ٦: ١٨١، والوجيز ٢: ٢٨١، والمجموع ١٦: ١٣، والحاوي الكبير ١٨: ١٠٤.

(٢) حبه العلاء ٦: ١٨٢، والمجموع ١٦: ١٣، والحاوي الكبير ١٨: ١٠٤.

(٣) حبه العلاء ٦: ١٨٢، والمجموع ١٦: ١٣، والحاوي الكبير ١٨: ١٠٤.

(٤) مختصر مرني ٣٢٢، ومعني المصحح ٤: ٥١٠، والوجيز ٢: ٢٨١، والمجموع ١٦: ١٣ و١٦،  
والسراج ٦٠٢ ح ٦٣٢، ومعني لاس قداسة ١٢: ٣٠٩، وأشرح كبير ١٢: ٣١٠، والبحر  
الزاهر ٢٠٨.

(٥) الأم ٨: ١٨، ومختصر مرني ٣٢٢، وحبه العلاء ٦: ١٨٧ و١٨٨، والمجموع ١٦: ١٦، وساية  
المجتهد ٢: ٣٨٢، والحاوي الكبير ١٨: ١١٢.

أبو حنيفة<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع لفرقة وأخبارهم<sup>(٢)</sup>، فأما بيعه وهبته ووقفه فلا خلاف في ذلك أنه ينتقص بذلك التدبير، كما ينتقص به لعق بشرط.

مسألة ٥: إذا دتر عبداً، ثم أراد بيعه واستصرف فيه، كان له ذلك، سواء كان بتدبير مطلقاً، بأن يقول: إذا مت فأنت حر، أو مقيداً، بأن يقول: ان مت في يومي هذا فأنت حر، أو في شهري هذا، أو ستي هذه إذا بعص تدبيره، فإن لم يقص تدبيره لم يجر بيع رقبته، وإنما يجوز به بيع خدمته مدة حياته.

وقال الشافعي: يجوز بيعه على كل حال<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن كان التدبير مقيداً ملك التصرف فيه، وإن كان مطلقاً لزم، ولم يجوز له التصرف فيه بحال<sup>(٤)</sup>.

(١) الأم ١٨٨، ومختصر الربيعي ٣٢٢، وحلية العلماء ٦ ١٨٧ و ١٨٨، والمجموع ١٦ ١٦، وبداية المجتهد ٢ ٣٨١، والهداية ٣ ٤٣٨، وشرح فتح البدر ٣ ٤٣٨، والحاوي الكبير ١٨ ١١٢.  
(٢) لكا في ٦ ١٨٤ حديث ٣ و ٧، وأبجدت ٢٢٥.٩ حديث ٨٨٣-٨٨٤ و ٨٨٦، والاستبصار ٣٠.٤ حديث ١٠٤.

(٣) الأم ١٦٨، وحلية العلماء ٦ ١٨٥، والمجموع ١٦ ١٥، ومعني المحتاج ٤ ٥١٢، والشرح الوهاج. ٦٣٣، والميران الكبير ٢: ٢٠٤، ومعني لاس فدامه ١٢ ٣١٦، والشرح الكبير ١٢: ٣١٧، وبداية المجتهد ٤: ٢٨٣، وتبيين الحقائق ٣ ٩٨، والبحر الرخا ٥ ٢١٠، والحاوي الكبير ١٨: ١٠٢.

(٤) مسوط ١٧٩.٧، وسدائع النوائج ٤ ١٢٠، والهداية المطبوع مع شرح فتح البدر ٣ ٤٣٣، وشرح فتح البدر ٣ ٤٣٣، وتبيين حقائق ٣ ١٢ و ١٣ و ٩٨ و ٩٩، وفتح مدري ٥ ١٦٦، وحلية العلماء ٦: ١٨٥، وأسير الكرمي ٢ ٢٠٤، وبداية المجتهد ٢ ٣٨٣، ولسر الرحا ٢١٠: ٥، والحاوي الكبير ١٨ ١٠٢.

وقال مالك : لا يجوز بيع المذتر في حال حياة المذتر، فإذا مات، فإن كان عليه دين جاز بيعه، وإن لم يكن عليه دين وكان يخرج من ثلثه عتق جميعه، وإن لم يحتمله شئت عتق ما يحتمله<sup>(١)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة، ولأننا قد بينا أنه بمنزلة الوصية، فإذا ثبت ذلك كان له الرجوع في وصيته، وبيع ما وصى به لغيره. وروى جابر «أد رجلاً أعتق علاماً له عن در، فسمع أبي عليه السلام فدعاه فباعه»<sup>(٢)</sup>.

مسألة ٦: إذا دتره، ثم وهبه، كان هبته رجوعاً في التدبير، سواء أقبضه، أو لم يقبضه.

وقال الشافعي إن أقبضه مثل ما قلناه، وإن لم يقبضه فعلى طريقين. منهم من قال: يكون رجوعاً، قولاً واحداً. ومنهم من قال على قولين<sup>(٣)</sup>.

دليلنا: أن الهبة إرلة ملك، فإذا زال ملكه عنه فقد نقض التدبير، كما لو باعه.

مسألة ٧: إذا دتره، ثم أوصى به لرجل، كان ذلك رجوعاً.

(١) مدونة الكبرى ٣: ٣٠٥، وسنة محمد ٢: ٣٨٣، وحسن النعمان ٦: ١٨٥، ومعني لابن قدامة

٣١٦: ١٢، وعمدة القاري ١٣: ٩٥، والبرهان الكبرى ٢: ٢٠٤.

(٢) مسر ابن ماجة ٢: ٨٤٠ حدث ٢٥١٢، ورسن الكبرى ١٠: ٣٠٨، وتلخيص الخبير ٤: ٢١٥.

حديث ٢١٥٤، وفتح الباري ٥: ١٦٥، والخواوي الكبير ١٨: ١٠٢.

(٣) الأم: ١٨: ٨، وحلية النماء ٦: ١٨٧، والخواوي الكبير ١٨: ١١٣.

وللشافعي فيه قولان: إذا قال هو وصية، قال يكون رجوعاً. وإذا قال يكون عتقاً بصفة، لم يكن رجوعاً<sup>(١)</sup>.

دليلنا: أنا قد دللنا على أنه وصية، وليس يعتق بصفة، فإذا ثبت ذلك زال الخلاف.

مسألة ٨: إذا ارتد المدبر ارتداداً يستتاب، لم يبطل تدبيره، فإن رجع إلى الإسلام كان تدبيره باقياً بلا خلاف، وإن لحق بدار الحرب بطل تدبيره.

وقال الشافعي: لا يبطل تدبيره بحوقه بدار الحرب<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: إجماع الفرقة على أن المدبر متى أتق بطل تدبيره، وهذا قد أتق زيادة على ارتداده.

مسألة ٩: إذا أتق المدبر بطل تدبيره.

وقال جميع الفقهاء: لا يبطل.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>.

مسألة ١٠: إذا ارتد المسلم، ثم دبر مملوكاً، فإن كان ممن يستتاب لم يزل ملكه عن ماله، وصح تدبيره، وإن كان ممن لا يستتاب، زال ملكه، ويجب عليه القتل على كل حال.

(١) حلية العباد ٦: ١٨٨.

(٢) لأُم ٨، ومختصر حربي، ٣٢٢، وشرح لكبير ١٢/٣١٥، والحدوي لكبير ١٨، ١١٧.

(٣) الكافي ٦: ٢٠٠، حديث ٤، ومن لا يخضره الفقيه ٣: ٨٧، حديث ٣٢٤، والتهذيب ٨، ٢٦٤، حديث ٩٦٤، والاستبصار ٤: ٣٢٤، حديث ١١٠.

ولشافعي في زوال ملكه، والتصرف بعده ثلاثة أقول:  
أحدها: زال ملكه.

والثاني: لم ير ملكه.

والثالث: مراعى<sup>(١)</sup>.

وفي التصرف ثلاثة أقوال: أحدها باطل، والثاني صحيح، والثالث مراعى<sup>(٢)</sup>.

دليلاً: إجماع لفرقة على الثاني، وأما الأول فبأن زوال ملكه يحتاج إلى دليل، فلو كان ملكه زال لما رجع عليه إذا عاد إلى الإسلام، وكان لا تحب عليه الزكاة في هذه المدة. وعندنا وعند الشافعي يحب عليه فيه الزكاة<sup>(٣)</sup>.

مسألة ١١: إذا ادعى المدبر على سيده التدبير، فأبكر ذلك لسيد، لم يكن إنكاره رجوعاً في التدبير.

وقال الشافعي: إذا قلنا أنه عتق معلق بصفة لا يكون رجوعاً، قولاً واحداً<sup>(٤)</sup> وإن قلنا أنه وصية، فعلى قوين: أحدهم يكون رجوعاً، والمذهب أنه لا يكون رجوعاً، ويقال: إن شئت ارجع واسقط الدعوى عن نفسك واليمين<sup>(٥)</sup>.

(١) مختصر المري ٣٢٢، والمعي لابن قدامة ١٠، ٨١، وحوى الكبير ١٨، ١١٩.

(٢) أنظر حبله لعلاء ٨٣ و ٩٠، والمعي لابن قدامة ٨١، ١٠١، وحوى الكبير ٨، ١٢٠.

(٣) أنظر مختصر المري ٣٢٢، وحبله لعلاء ٨٣ و ٩٠، والمجموع ٥، ٣٢٧، و ٣٢٨.

(٤) حبله لعلاء ١٩٠: ٦، والمجموع ١٨: ١٦.

(٥) حبله لعلاء ١٩١: ٦، ومعني لمحب ٤، ٥١٥، والمجموع ١٨: ١٦، وسرخ انونقاج ٦٣٤.

والوجيز ٢٨٢: ٢، والحاوي الكبير ١٨: ١٢٤.

دليلنا: أنا قد دللنا على أن التدبير وصية، فإذا ثبت ذلك، ثبت ما قلناه بالاتفاق، وأما قولهم الضعيف فإنه يعسد بأن الإنكار ليس برجوع، لأن الرجوع إنما يكون بإزالة ملك من بيع أو هبة أو إقباص أو وقف، أو بأن يقول: قد فسخت، وليس هاهنا شيء من ذلك. وأيضاً فقد ثبت التدبير، فمن ادعى أن إنكاره رجوع، فعليه الدلالة.

مسألة ١٢: إذا دبر مملوكه، ثم كاتبه، كان ذلك إبطالاً لتدبيره. ولشافعي فيه قولان: إذا قال أنه وصية، قل مثل ما قلناه، وإذا قال عتق بصفة لم يبطل<sup>(١)</sup>. دليلنا: أنا قد دللنا على أنه وصية، فإذا ثبت ذلك، ثبت ما قلناه، لأن أحداً لا يخالف فيه مع ثبوته.

مسألة ١٣: للسيد وطء أمتة المدبرة بلا خلاف، فإن حبست لم يبطل تدبيرها، فإذا مات سيدها عتقت من ثلثه، فإن خلّف غيره قومت على ولدها وانعتقت عليه، وإن لم يخلف غيرها انعتق ثلثها بالتدبير ونصيب ولده منها عليه وتستسعي فيما بقي للورثة. وقال الشافعي: يبطل تدبيرها، لأن سبب عتقها أقوى من التدبير، فإذا مات سيدها انعتقت من صلب ماله<sup>(٢)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة على أن أم الولد يحوز بيعها، وإن الملك على ما

(١) الأم ١٩٠، ٢١، وحسنه انعماء ١٨٨، ٦، والحاوي الكبير ١٨، ١٢٣.

(٢) الأم ٨، ١٩، وسراج المودع، ٦٣٣، ومعنى المحتاح ٤، ٥١٣، والمجموع ١٦، ١٤، الشرح الكبير ١٢، ٣٢٣، والحاوي الكبير ١٨، ١٢٦.

ك ب، فإذا ثبت ذلك فيجب أن يكون التدبير باقياً، والشافعي إنما بى هذه المسألة على أنها تنعقد بموت سيدها، ونحن لا نسلم ذلك، بل نحالف فيه.

مسألة ١٤: إذا دسر أمته، ثم حملت بمملوك من غيره بعد التدبير، كان الولد مدتراً مثل أمه، يعتقان موت سيدها، وليس له نقص تدبيره، وإنما له نقض تدبير الأم فحسب.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما: يكون مدتراً معها، ويحري عليه ما يحري عليها، وله مسح التدبير فيه، كما أن له ذلك فيها. وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والثوري، وأحمد فاهم قالوا: الولد يتبعها يكون مدتراً<sup>(١)</sup>، والقول الثاني: عند قن، وهو أضعف القولين، واحتاره لمزي<sup>(٢)</sup>.  
دليلاً: إجماع لفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، وقد أوردناها في كتبت.

مسألة ١٥: إذا دترها وهي حامل بمملوك، لم يدخل الولد في التدبير. وقال الشافعي: يدخل فيه، قولاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

(١) المعنى لاس قدامة ١٢ ٣٢٣، وشرح الكبير ١٢ ٣٢٠، وسدونه سكرى ٣ ٢١٨، وبديع المحمد ٢ ٣٨٤، والوحي ٢ ٢٨٣، والبحر الزخار ٥ ٢١٠، وحبه لعنه ٦ ١٨٦، وسرح الوهاج ٦٣٤، ومعنى المحتاج ٤ ٥١٣، والحاوي الكبير ١٨: ١٢٧.

(٢) مختصر المرقى ٣٢٣، وسرح الوهاج ٦٣٤، ومعنى المحتاج ٤ ٥١٣، والوحي ٢ ٢٨٣، ومعنى لاس قدامة ١٢ ٣٢٣، وشرح الكبير ١٢ ٣٢٠، والبحر الزخار ٥ ٢١٠، والحاوي الكبير ١٨: ١٢٧.

(٣) سكرى ١٨٤، ٦-٥، والتهذيب ٨ ٢٥٩، حديث ١٩٤١، ولاستبصار ٤ ٢٩٠، حديث ١٠١.

(٤) سرح الوهاج ٦٣٤، ومعنى المحتاج ٤ ٥١٣، وسوخر ٢ ٢٨٣، وفتح معين ١٥٣، والحاوي الكبير ١٨: ١٢٩.



دليلنا: إجماع الصرقة وأخبارهم<sup>(١)</sup>، ولأن الأصل الرق، فمن قال يدخل في التدبير بتدبير أمه، فعليه الدليل.

مسألة ١٦: إذا كان عبد بين شريكين، فدبر أحدهما بصيبيه، لم يقوم عليه نصيب شريكه.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، والآخر يقوم عليه<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: أن الأصل براءة الذمة، وتقوم ذلك عليه يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٧: إذا كان بينهما، فدبر أحدهما بصيبيه، وأعتق الآخر نصيبه، لم يقوم عليه هذا النصف المدبر.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، والثاني يقوم عليه<sup>(٣)</sup>.  
دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٨: إذا كان للإنسان مملوك، فدبر نصفه، كان صحيحاً، ولا يسري إلى النصف الآخر، وهو منصوص للشافعي<sup>(٤)</sup>.  
وقال أصحابه: فيه قول آخر: إنه يسري إلى النصف<sup>(٥)</sup>.

(١) بكري ١٨٤: ٦، حدث ٤، وانتهى بـ ٢٦٠٨ حدث ٩٤٦، والاسيوطي ٣١٠ حديث ١٠٨ و ١٠٩.

(٢) حلية العبد ١٨٢: ٦، والمجموع ١٦: ١٤، والوجيز ٢: ٢٨٢. ورواه عنه المختار ٢: ٣٨٢، وشرح الكبير ١٢: ٣٢٦، والحاوي الكبير ١٨: ١٠٩-١١٠.

(٣) الأم ٢٢: ٨، ٢٣، وحلية العبد ١٨٢: ٦ و ١٨٣، والمجموع ٦: ١٤، ولعمري لاس قدامة ١٢: ٣١٣، والحاوي الكبير ١٨: ١٠٩.

(٤) حلية العبد ١٨٣: ٦ و ١٨٤، والوجيز ٢: ٢٨٢، والمجموع ١٦: ١٤، والبحر الزخار ٥: ٢١٠، والحاوي الكبير ١٨: ١٠٩.

(٥) حلية العبد ١٨٣: ٦ و ١٨٤، والمجموع ١٦: ١٤، والبحر الزخار ٥: ٢١٠، والحاوي الكبير ١٨: ١٠٩.

دليلاً: أن الأصل عدم التدبير، وإيجاب السراية فيما لم يدبره يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٩: إذا دثر بمالك جماعة، واحداً بعد الآخر، بعضهم في مرضه، وبعضهم في صحته، وأوصى بعق عبد آخر، فإن خرجوا من الثلث اعتقوا كتبهم، وإن لم يخرجوا نُدى بالأول فالأول، ويسقط الأخير إذا استوفى الثلث، فإن اشتبه الحال فيه، ولا يدري من نُدى، أفرع بينهم إن تمام الثلث. وقال لشافعي: إن خرجوا من الثلث عتقوا كتبهم كما قلناه، وإن لم يخرجوا أفرع بينهم، ولا يقدم واحد منهم على صاحبه، وإن كان نُدى به أولاً، كالوصيتين عنده<sup>(١)</sup>.

دليلاً: أما قد بينا أن التدبير كالوصية، وعندما أُل الوصية يقدم لأول فالأول حتى يستوفى الثلث، فإذا استوفى الثلث سقط ما بعده، وقد بينا في الوصايا.

مسألة ٢٠: إذا دثر الكافر عنده، فأسلم العبد، فإن رجع في تدبيره بيع عليه مالاخلاف، وإن لم يرجع في تدبيره بيع عليه. وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه<sup>(٢)</sup>، والثاني لا يباع عليه، وهو اختيار المزني<sup>(٣)</sup>.

(١) لم تظهره في المصادر المتوفرة.

(٢) حلية العبد، ١٩٠:٦، والمجموع ١٧:١٦، وسدانة المجهن ٢: ٣٨٥، والمعني لابن قدامة ٣٣٥:١٢، والشرح الكبير ١٢: ٣٢٧، و٣٢٨، والحدوي الكبير ١٨: ١٣٥.

(٣) حلية العبد، ١٩٠:٦، والمجموع ١٧:١٦، والمعني لابن قدامة ٣٣٥:١٢، والحدوي الكبير ١٨: ١٣٥ وفيه اختيار للزني للبيع كالقول الأول.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم على أن العبد إذا أسلم في يد الكافر عطي ثمة<sup>(١)</sup>، وأيضاً قوله عليه لسلام: «الاسلام يعنو ولا يعلى عليه»<sup>(٢)</sup> ولولم يبيع عليه، وكان لولاه عليه طاعة، لكان قد علاه وهو كفر، وذلك ينافي الخبر.

مسألة ٢١: تدبير الصبي ووصيته إذا لم يكن مميراً عاقلاً باطلان بلا خلاف، وإذا كان مميراً عاقلاً مراهقاً كانا صحيحين، وقيده أصحابنا إذا بلغ عشر سنين فصاعداً إذا كان عاقلاً<sup>(٣)</sup>.

وللشافعي فيه قولان: إذا كن مميراً عاقلاً، أحدهما صحيح مثل ما قلناه، غير أنه لم يحد سنه<sup>(٤)</sup>.

والثاني: لا يصح. وهو اختيار المزي، وبه قال أبو حنيفة ومالك<sup>(٥)</sup>.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم على أن الصبي إذا بلغ عشر سنين صحت وصيته<sup>(٦)</sup>، والتدبير وصية.

(١) بك في ٤٣٢:٧ حديث ١١٩، وانتهيت ٢٨٧:٦ حديث ٧٩٥.

(٢) صحيح البخاري ١١٧ ٢، وسن اندارطلي ٢٥٢:٣ حديث ٣٠، واسن الكبرى ٢٠٥:٦، وصب ابرية ٢١٣:٣، وكرايعمان ١٦٦١ حديث ٣٤٦، وتلخيص الخبير ١٢٦١ حديث ١٩٢١.

(٣) أنظر ما روي في الأحاديث المشار الي في آخر هامش من هذه المسألة.

(٤) لأم ٢٤:٨، وحلية العلماء ١٨١:٦، والمجموع ١٣١٦، ومعني المحتاج ٥١١:٤، واسراج الوقاح: ٦٣٣، والمعني لاس قدمة ١٢ ٣٣٤، والحاوي الكبير ١٨:١٣٧.

(٥) لأم ٢٤:٨، ومختصر المزي ٣٢٣، وحلية العلماء ١٨١:٦، والمجموع ١٣١٦، ولوجيز ٢٨٢:٢، ومعني محتاج ٥١١ ٤، والسرغ الوقاح: ٦٣٣، والمعني لاس قدامه ١٢ ٣٣٤، والبحر الزخار ٢٠٩، والحاوي الكبير ١٨:١٣٧.

(٦) بك في ٢٨ ٢٩ - ٢٩ حديث ٤ - ٤، وسن لا يصره الفقه ١٤٥:٤ حديث ٥٠١ - ٥٠٣، والتعليق ١٨١:٩ - ١٨٢ حديث ٧٢٦ - ٧٣٠.

مسألة ٢٢: المدتر يعتبر من الثلث. وبه قال جميع الفقهاء<sup>(١)</sup>.  
وقال سعيد بن جبير، ومروق: يعتبر من رأس المال، وهو قول داود<sup>(٢)</sup>.  
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم<sup>(٣)</sup>، وأيضاً فقد بينا أنه بمنزلة الوصية، ولا  
خلاف أن الوصية تعتبر من الثلث.  
وروى ابن عمر أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «المدتر من  
الثلث»<sup>(٤)</sup>. وروى ذلك عن علي عليه السلام، وابن عمر<sup>(٥)</sup>، ولا يخالف  
لهما.

---

(١) لأ ١٨٠٨، ومختصر المزي ٣٢٢، وحلية السعفاء ١٨٣:٦، وأنسراح نوحاج ٦٣٤، والمبسوط  
١٧٩:٧، والشف ٤١٧:٦، وعمدة القاري ٩٥٠:٣، وأنساب ١٢:٣، ونسب حقائق ٩٩:٣،  
وهداية لطبوع مع شرح فتح القدير ٤٣٧:٣، وشرح فتح القدير ٤٣٧:٣، ومبدية المهتد  
٣٨٣:٢، وأسهل المدارك ٣:٢٦٤، ومعني المحتاج ٥١٤:٤، وسبح الرخادر ٢٠٨:٥، والحاوي  
الكبير ١٠٥:١٨.

(٢) مبدية المهتد ٢:٣٨٣، وحلية السعفاء ١٨٣:٦، وعمدة القاري ٩٥٠:١٣، والبحر برحار  
٢٠٨:٥، والحاوي الكبير ١٠٥:١٨.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٧٣:٣ حديث ٢٥٥، ونهذيب ٢٥٨:٨ - ٢٥٩ حديث ٩٤٠ و ٩٤٣ و  
٩٤٤ و ٢٢٤:٩ - ٢٢٥ حديث ٨٧٩ - ٨٨٠ و ٨٨٥، والاستبصار ٣١ حديث ١٠٧.

(٤) ص ابن ماجة ٨٤٠:٢ حديث ٢٥١٤، والسنن الكبرى ١٠:٣١٤، والمعجم الكبير لخطيري  
٣٦٧:١٢ حديث ١٣٣٦، ومصنف الراية ٢:٢٨٥، وكر لمعالم ١٠:٣٣٠ حديث ٢٩٦٧٠.

(٥) السنن الكبرى ١٠:٣١٤، والحاوي الكبير ١٠٥:١٨.

كتاب أمهات الأولاد



## كتاب أمهات الأولاد

مسألة ١: إذا استولد الرجل أمة في ملكه، ثبت لها حرمة الاستيلاء، ولا يجوز بيعها مادامت حاملاً، فإذا ولدت لم يرل الملك عنها، ولم يجوز بيعها مادام ولدها باقياً، إلا في ثمن رقتها، فإن مات ولدها، جاز بيعها على كل حال، فإن مات سيدها جعلت في نصيب ولدها، وعُتقت عليه، فإن لم يخلف غيرها، عُتقت منها نصيب ولدها واستسعت لباقي الورثة. وبه قال علي عليه السلام، وابن الزبير، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وابن مسعود، والوليد بن عقبة<sup>(١)</sup>، وسويد بن غفلة، وعمر بن عبد العزيز، وابن سيرين، وعبد الملك بن يعلى<sup>(٢)</sup> من أهل الظاهر<sup>(٣)</sup>.

(١) لوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو لعرضي، أخو عثمان لأفقه، روى عن النبي صلى الله عليه وآله، وعنه أبو موسى عبدالله عمداً وعمر اشعبي وحارثة بن مصر بن أسلم يوم الفتح مات أيام معاوية بن أبي سفيان تهدت انتهدت ١١ ١٤٢.

(٢) اضطرت بسج الخطية ونطبوته وعبره من محضرات الخلاف في نقل هذا الاسم، ولم أقف على ترجمة عبد الملك بن يعلى من أهل الظاهر، ولعله سهو من السج، ولعل العبارة هي: (عبد الملك بن يعلى وأهل الظاهر) فيكون عبد الملك هذا هو عبد الملك بن يعلى النخعي البصري، قصي نصره، مات سنة مائة، نظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٤٢٩:٦. والله أعلم بالصواب.

(٣) المبسوط ١٤٩٧، وعمدة القاري ٩٢٣، وفتح الباري ١٦٤٥، والمغلي ٢٢٠٩، ومعجم لابن قدامة ١٢ ٤٩٢، وأسهل المدارك ٢٧٠٣، والحاوي الكبير ١٨ ٣٠٨.

وقال داود: يجوز التصرف فيها على كل حال، ولم يفصل<sup>(١)</sup>.  
 وقال أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي، ومالك: لا يجوز بيعها، ولا  
 التصرف في رقبها بوجه، وتعتق عليه وفاته<sup>(٢)</sup>.  
 دليلنا: إجماع الفرقة وأحبارهم<sup>(٣)</sup>، وأيضاً فلا خلاف أنه يجوز وضوؤه  
 بالملك، فهو كالملك قد زال لما جار ذلك.  
 وأيضاً فلا خلاف أنه يجوز عتقها، فهو كالرأل المثلث عنها لما كان  
 ذلك.  
 وأيضاً الأصل كونها رقاً، فمن ادعى زوال ذلك وثبت عتقها بعد  
 وفاته، فعليه الدلالة.

وما رواه ابن عباس عن النبي عليه السلام أنه قال: «أثنا أمة ولدت  
 من سيدها فهي حرة عن ذممهم»<sup>(٤)</sup> فمحمول على أنه إذا مات سيدها

(١) المعني لاس قدمة ١٢ ٤٩٢، والشرح الكبير ١٢ ٥٠١، وعمدة القاري ١٣ ٩٢.

(٢) الأم ٦ ١٠١، وحشية العنبة ٦ ٢٤٣، والوحي ٢ ٢٩٤، وأسرار الوهاج ٦٤٤، ومعني  
 المحتاج ٥٣٨.٤ و ٥٤٢، والمدونة الكبرى ٣ ٣١٥-٣١٦، وأسهل المدارك ٢٦٧٣-٢٦٨ و  
 ٢٧٠، وبوط ٧ ١٤٩، وعمدة القاري ١٣ ٩٢، وفتح سري ٥ ١٦٥، وهداية المطبوع مع  
 شرح فتح القدير ٣ ٤٤١، وشرح فتح القدير ٣ ٤٤١، والمحفوظ ١٦ ٣٩، والمعني لاس قدمة  
 ١٢ ٤٩٢، والشرح الكبير ١٢ ٥٠٠، وحاوي الكبير ١٨ ٣٠٨.

(٣) الكافي ١٩١:٦-١٩٣ حديث ٦-٦، ومن لا يخبره الله به ٣ ٨٢-٨٣ حديث ٢٩٤-٣٠١،  
 وتهذيب ٢٣٧.٨ حديث ٨٥٨-٨٦٥، والاستبصار ٤ ١١-١٤ حديث ٣٤-٤١.

(٤) سنن ابن ماجة ٨٤١:٣ حديث ٢٥١٥، والمعني لاس قدمة ١٢ ٤٩٣، والشرح الكبير  
 ١٢ ٥٠٢، ومعني المحتاج ٤ ٥٣٨، وروى بالفاظ قريبة منه ونسرق نسخة في مجمع الكبير  
 للطبراني ١١ ٢٠٩ حديث ١١٥١٩، والنسبوك للحاكم ٢ ١٩، وكر العبد ١٠ ٣٢٨،  
 ومسنند أحمد بن حنبل ١:٣١٧.



فحصت لولدها فأنها تنعتق عليه.

وما رواه عبد الله بن عمر، أَنَّ النبي صَلَّى الله عليه وآله قال: «أُمُّ الولد لا تباع، ولا توهب، ولا تورث، يستمتع بها مدة حياته، فإذا مات عُتقت بموته»<sup>(١)</sup> فالعنى فيه أنه لا يجوز بيعها مادام ولدها حياً، فإذا مات سيدها اعتقت على ما قلناه في الخبر الأول.

على أنه روى جابر قل: «كنا نبيع أُمّهات الأُولاد على عهد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وأبي بكر، فلما كن أيام عمر نهى عنه، فاستهينا»<sup>(٢)</sup> فأخبر أنهم كانوا يتبايعون ذلك على عهد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، وإنما نهى عن ذلك عمر.

مسألة ٢: إذا استولد الذمي أمه، ثم أُسلمت، لم تقر في يده ولا يمكن من وطئها واستخدامها، وتكون عند امرأة مسلمة، تتولى القيام بحالها، ويؤمر بالاتفاق عليها مادام ولدها بقيقاً، فإذا مات الولد قومت عليه، وأعطى ثمنها، وإن مات هو قومت على ولدها على ما قلناه.  
وقال الشافعي: يؤمر بالاتفاق عليها، فإذا مات عُتقت بموته<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الدارقطني في مسنه ١٣٤٤ بلفظ قرب منه عن ابن عمر أيضاً، وروى في تلخيص الخبير ٢١٨٠٤ دين حديث ٢١٦٠ بلفظ «أُم الولد لا باع».

(٢) الحاوي الكبير ٣٠٨، ١٨ - ٣٠٩، ورواه أبو داود كما حكاه عنه به قدامة في المعنى ١٢ ٤٩٣، ولشرح كبير ١٢ ٥٠٢، بلفظ «بعت» وروى الدارقطني في مسنه ١٣٤٤ الحديث باللفظ وطرق وأبجد مختلفه فربه منه، كما رواه الحاكم في مستدركه ١٩٢ عن أبي سعيد الخدري بحذف ذيل الحديث فلاحظ.

(٣) لأُم ١٠٢:٦، والمجموع ٤١١٦. والمسوط ١٦٩٧، والحاوي الكبير ٣١٧:١٨.

وقال مالك: تُعتق عليه بإسلامها<sup>(١)</sup>.

وقال الثوري وأبو حنيفة: تقوم قيمة عدل، وتستسعى في قيمتها، فإذا أدتها عُتقت<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف وعمر: تُعتق، ثم تستسعى في قيمتها<sup>(٣)</sup>.

وقال الأوراعي: تُعتق ويسقط عنها نصف القيمة، وتستسعى في النصف الآخر<sup>(٤)</sup>.

دليلاً: جماع الفرقة وأخبارهم على أن المملوك إذا أسلم في يد كافر قوم عليه<sup>(٥)</sup>، وهذه قد ولدت منه، فلا يمكن تقويمها مادام ولدها باقياً، فأحرنا تقويمها إلى بعد موت واحد منها.

مسألة ٣: إذا نكح لرجل أمة غيره، فأودها، فولدها حرّاً تابع له، وإن شرط الرّق كان مملوكاً، فإن ملكها وملت ولدها بعد ذلك عُتق الولد عليه بحق النسب، وتكون هي أم ولده.

وقال الشافعي: الولد يكون رقاً على كلّ حال، فإذا ملكه انعتق عليه،

(١) المدونة الكبرى ٣٢٤.٣، وسهل ابدار ٣ ٢٦٩، والمعي لاس قدامه ١٢ ٥٠٨، والحاوي الكبير ٣١٨:١٨.

(٢) شرح فتح المديد ٣ ٤٤٩ - ٤٥٠، وأهديه ٣ ٤٤٩ - ٤٥٠، وندائع النوائج ٤ ١٣٢، وتبيين الحقائق ٣ ١٠٣، والمعي لاس قدامه ١٢ ٥٠٨، وبسوط ١٦٨٠٧، والحاوي كبير ٣١٨ ١٨.

(٣) الحاوي لكبر ٣١٨ ١٨ وأنظر بسوط ١٦٨٠٧.

(٤) الحاوي الكبير ٣١٨:١٨.

(٥) الكافي ٧ ٤٣٢ حيث ١٩، والمهلب ٦ ٢٨٧ حيث ٧٩٥.

ولا تصير أم ولده، سواء كان ذلك قبل انفصال الولد أو بعده<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: إن ملكها قبل انفصال الولد عُتق الولد عليه، ويسري حكم الحرية إلى الأم فتصير أم ولد له، ولا يجوز التصرف فيها بوجه، وإن ملكها بعد انفصال الولد لم يثبت لها حرمة الاستيلاد<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يثبت لها حرمة الاستيلاد مكل حال، ولا يجوز له التصرف فيها بوجه<sup>(٣)</sup>.

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى سوء، وأما كونها أم ولد فإن طريقه الاشتقاق، وهذه قد ولدت منه، فينبغي أن تُسمى بذلك.

(١) الأم ٦ ١٠٢، وحديث العلماء ٦ ٢٤٣، والنوحي ٢ ٢٩٥، والسراج الوقاح ٦٤٤، ومعي المحتاج ٤: ٤٥٠ - ٤٥١، والمعني لاس قدامة ١٢ ٤٩٦، والهدية المطبوع مع شرح فتح مدير ٣ ٤٥٠، وشرح فتح مدير ٣ ٤٥٠، وخاوي الكبير ١٨ ٣١٣ ٣١٤.

(٢) لدوية بكري ٣ ٣٢٢، ومعني لاس قدامة ١٢ ٤٩٦، وخاوي الكبير ١٨ ٣١٤.

(٣) لهداية ٣ ٤٥٠، وشرح فتح المدير ٣ ٤٥٠، ومعني لاس قدامة ١٢ ٤٩٦، وخاوي الكبير



## الفهارس

- ١- فهرس الآيات
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار النبوية
- ٣- فهرس أحاديث الأئمة عليهم السلام
- ٤- فهرس الأعلام المترجمين في الأجزاء الستة
- ٥- المفردات التي تم تعريفها في الأجزاء الستة
- ٦- دليل الكتب الفقهية في الأجزاء الستة
- ٧- فهرس موضوعات الجزء السادس



## فهرس الايات القرآنية

الصفحة

رقم الآية

(٢) البقرة

١٩٢	أَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ	٤٠
٨٣	فَعَلْنَا لَهُمْ كُفُورَهُمْ حَاسِبِينَ	٦٥
١٨٢	وَمَلَأْنَاهُ وَرُشْلَهُ وَحَبْرَ لَوْنٍ وَمِصْرًا	٩٨
٢٨٢	وَأَنْ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ	١٦٩
٣٩٧	وَفِي بَرَاءٍ	١٧٧
٣٨٢	إِنْ نَزَلَ حَصْرُ الْوَصْفَةِ لَنُؤَلِّسَ	١٨٠
١١٠ و ١٠٩	وَلَا تَحْمِلُوهُ لَكُمْ غُرَصَةً لَأَسْأَلَكُمْ أَنْ تَرَوْا وَتَقُولُوا	٢٢٤
١٣٦ و ١٣٥ و ١١٥	لَا يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ بِتِلَافٍ فِي أَيْمَانِكُمْ	٢٢٥
٢٥٧	فَإِنْ طَلَبَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى يَكُونَ رُوحًا غَيْرَهُ	٢٣٠
٤٠٤ و ١٤٠	وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا	٢٧٥
٣١٣ و ٣١٠ و ٢٩٧ و ٢٧٠	وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ	٢٨٢
٢٦٨ و ٢٢١	فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رِجَالَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتٌ مِمَّنْ يَرْصُونَ	٢٨٢
٢٦٨ و ٢٥١ و ٢٥٠	وَأَشْهَدُوا إِذَا نَبِئْتُمُ	٢٨٢

٢٨٣	وَابْنُكُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْصُودَةٌ	٢٥٠
٢٨٣	فَابْنُكُمْ بَعْضًا مَقْصُودٌ أَلَدَى ائْتَمَنَ أَمَانَةٌ	٢٥٠

#### (٤) النساء

٢٨٣	تُوصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ	١١
٢٨٣	وَلَكُمْ بَيْنَهُمَا مِيرَاثَةٌ لِمَا تَرَكَتُمُوهَا لِلزَّوْجَيْنِ	١٢
٢٥٦	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ	٢٣
٢٥٦	وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ	٢٤
١٧٥	وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ يَسْغُرَ بَأْمَانُكُمْ	٢٤
٣٧٠	وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَوْفُوا بِهِنَّ	٣٣
١٥٤	وَلَا يَظْلُمُونَ فِئْلًا	٤٩
٢٠٨	فَابْنُكُمْ بَعْضًا مَقْصُودٌ أَلَدَى ائْتَمَنَ أَمَانَةٌ	٥٩

#### (٥) المائدة

١٠٥	أَوْفُوا بِالْعُقُودِ	١
٣١	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ	٣
٨٣	أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ	٤
٦	وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْحَوَارِجِ مُمَكِّلِينَ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ	٤
٢٧ و ١٩ و ١٧ و ١٥ و ١٢ و ١٠ و ٨	فَكُنُوا مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ	٤
٨٣	أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ	٥
٢٤٤	وَابْنُكُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْصُودَةٌ	٤٧
٢٠٨	وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَرَادَ اللَّهُ	٤٩
١١١	بِأَنِّيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبَّائِهِمْ مَا أُحِلَّ اللَّهُ	٨٧
١١١	وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ	٨٨



١١٥ و ١٢٤ و ١٣١ و ١٣٥ و ١٣٦	٨٩	لَا تُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْإِيمَانِ فِي أَيْمَانِكُمْ
١١٥	٨٩	وَلَكِنْ تُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ
١٤٢	٨٩	أَوْ كَسَوْتُمْهُم
١٤٣	٨٩	فَمَنْ لَمْ يَحْذِمْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
١١٥	٨٩	وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ
٢٧٢	١٠٦	إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ
٢٨٦	١٠٦	تَحْسِبُوهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسَمَانِ بِاللَّهِ
٢٩٢	١٠٨	ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا

#### (٦) الأنعام

٥٣ و ٥٤ و ٦١	١١٨	فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ
٢٤ و ١١	١٢١	وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ
٧٧ و ٨٠ و ٨١ و ٨٤	١٤٥	قُلْ لَا أَحَدٌ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمٌ

#### (٧) الأعراف

١١١	٣٢	قُلْ مَنْ حَرَّمَ رَبِّيَ اللَّهُ الَّذِي أَحْرَجَ لِعِبَادِهِ
٨٣	١٥٧	وَيَحُرِّمُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْبِخَائِثَ

#### (٩) التوبة

٣٧٢	٧١	الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلَاءُ بَعْضٍ
-----	----	---

#### (١٢) يوسف

٣٦٣	٣٦	إِنِّي أُرَانِي أَعْصِرُ حَمْزًا
-----	----	----------------------------------

#### (١٤) إبراهيم

١٦٠	٢٥	تَقْوِي أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا
-----	----	---

٣٧ رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَتُ مِنْ دُرَّتِي بَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ... ١٤٦

### (١٥) الحجر

٩ يَا نَحْرُ رَبِّلَا الذِّكْرَ ١٢٢

### (١٦) النحل

١٤ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَكُمْ تَكُونُ مِنْهُ لَحِمًا ظَرَبًا ١٦٨

١٤ وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حُلِيَّةً تَلْبِسُونَهَا ١٣٢

٤٤ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ ١٢٢

٨٠ وَحَمَلَكُمْ مِنْ جَلُودٍ لَأَنفَعٍ تَكُونُ لَكُمْ مَعْقُوفًا يَوْمَ طَعَمَكُمْ ١٤٩

٩١ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ١٩٢

### (١٧) الاسراء

٢٣ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْتُ ١٥٤

٣٦ وَلَا تَقْعُ مَا لَيْسَ بِكَ بِهِ عِلْمٌ ٢٢٢ و ٢٢٥ و ٢٤٥ و ٢٨٢

٧١ وَلَا تَطْلُبُونِ فَبِلَا ١٥٤

### (١٨) الكهف

٢٣ وَلَا يَقُولَنَّ لِسِيءَ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدُوٌّ ١٣٢

٢٤ إِنَّا نَشَاءُ اللَّهُ ١٣٢

### (١٩) مريم

٢٦ فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ١٧٣

٢٩ فَأَشَارَ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبًا ١٧٣

### (٢١) الأنبياء

١٢٢	٢	ما يأتيهم من ذكرٍ من ربهم مُحدثٍ إِلَّا أَسْمَعُوهُ
٣٦٦	٢٦	وَمَا لَوْ اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا لَشِجَانُهُ لَعَادَةُ مُكْرَمُونَ

### (٢٢) الحج

٣٠٦	٣٠	فَاخْتِشُوا بَرَجِينَ مِنَ الْأَنْوَارِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ
٥٨	٣٢	دَلِكْ وَمِنْ يُعْظَمُ شَعَائِرُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَمَرِ الْقُلُوبِ
٥٨	٣٣	لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ بِئِ أَحَلَّ مُسَمًى ثُمَّ مَحَلَّهَا
٣٨٢ و ٦٢	٣٦	وَالْتَدَرَّ حَمَلَهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا حَيْرٌ
٦٣	٣٦	فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْصِرَ

### (٢٤) النور

٣١٠ و ٢٦١	٤	وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ
٢٦١	٤	وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ
٢٦١ و ٢٦٣ و ٢٦٤	٥	إِلَّا لَدَيْنَ مَا تَوَدَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ
١٤٦	٢٩	لَيْسَ عَلَيْكُمْ حَرَجٌ أَنْ يَدْخُلُوا يُيُومًا عِبْرَ مَسْكُونَةٍ
٤٠١ و ٤٠٠ و ٣٨٥ و ٣٨٣ و ٣٨١ و ٣٨٠	٣٣	فَكَاشَوْهُمْ بِأَنْ عِلِمْتُمْ فِيهِمْ حَيْرًا
٣٩٧	٣٣	وَأَيُّهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ

### (٢٦) الشعراء

١٢٢	١٩٥	بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ
٣٠٩	٢٢٤	وَالشُّعْرَاءُ شَتَّعْتُهُمْ لَعَاوُونَ

### (٢٧) النمل

١٥٢	٥٢	فَتِلْكَ يَبُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا
-----	----	---

(٣١) لقمان

٦ ومن الناس من يشتري لهو الحديث... ٣٠٦

(٣٣) الأحزاب

١٥ ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا تولون الأديار ١٩٢

٥٦ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ٥١

(٣٥) فاطر

١٢ ومن كل ما كنون لحماً طرياً ونستخرجون حلةً تلبسونها ١٣٢ و١٦٨

(٣٨) ص

٢٦ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض ٢٤٤

٤٤ وخذ بيدك ضفتاً فاضرب به ولا تحنث ١٧٦

(٤٢) الشورى

١٠ وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ٢٠٨

(٤٣) الزحرف

٣ إنا جعلناه قرأً عربياً ١٢٢

٨٦ إلاً من شهد بالحق وهم يعلمون ٣١٢

(٤٩) الحجرات

٦ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق ساء فتشوا ٢٧٣ و٢٨٩

١٣ يا أيها الناس إنا جعلناكم من ذكور وأنثى ٣٥٠

(٥٤) القمر

١ اقتربت الساعة ٤٥

- ٢ وأشهدوا ذوي عدلٍ منكم (٦٥) الطلاق  
٢٦٨ و ٢٧٠ و ٢٩٧ و ٣١٣
- ١ يا أيها النبي لِمَ مُحَرَّمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَسْمِي (٦٦) التحريم  
١١١
- ٢ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم (٦٦) التحريم  
١١١
- ٥١ وإِنَّهُ لَعَقُّ الْيَقِينِ (٦٩) الحاقة  
١٢٦
- ٧ يُوقُونَ بِالْتَذْرِ وَيَخَافُونَ (٧٦) الإِسْأَسَ  
١٩٢
- ٢٣ لَا شَيْءَ فِيهَا أَهْقَاءُ (٧٨) البَأ  
١٦١
- ٤ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ (٩٤) الشرح  
٥١
- ٧ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٩٩) الزلزلة  
٣٨٢
- ٨ وَإِنَّهُ لَحُبُّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ (١٠٠) العاديات  
٣٨٢
- ٢ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ (١٠٨) الكو  
٤٠

## فهرس الأحاديث والآثار النبوية

- ٢٧٧ أناس حرنبل وأمرني أن أقصى بالمش مع لشاهد  
 ٨٧ احتجم رسول الله فأعطى الحجّام أجره  
 ٢٢٣ أحقاً يقول ذو البدين  
 ٣٣ و ٣١ أحلت لنا ميتتان ودمان فالسار  
 ٢١٤ أخروهن من حيث أخروهن الله  
 ٣٥٦ إذا أمانه بني من اتتمك ولا نحن من حاك  
 ٤٠٣ إدروا الحدود بالشبهات  
 ١٧ و ١٥ و ١١ إذا أرسلت كذك معلّم ودكرت سمه لله عنه فكل  
 ٢٦٠ إذا تاب القاذف قبلت شهادته  
 ٣٨ إذا دخل لعشر وأراد أحدكم أن يُصْحَى فلا يمس من شعره  
 ٢٦ إذا رميت الصمد ودكرت اسم الله تعالى فقل فكل  
 ٨ إذا قتل ولم يأكل منه شيئاً فأتى بك عليك  
 ٣٦٢ إذا كان العبد بين اثنين فاعتق أحدهما نصه  
 ٣٦٢ إذا كان العبد بين رجلين فأعق أحدهما نصيه  
 ٩٨ إذا مر أحدكم بحائط غيره فسدحل وليأكل  
 ١٤ إذا وجدت فيه أثر سهمك ولم يكن فيه أثر سعي

- ٥٨ ركبها ويلك إله رأى رجلاً يسوق بدينه .
- ٩٢ استصحبوا به ولا تأكلوه
- ١١٧ الاسلام يجب ما قبله
- ٤١٩ الاسلام يعلم ولا يعلم عليه
- ٨٢ أطعم أهلك من سمين حمرك...
- ٨٧ أطعمه رقيقك واعلمه نواضحك
- ١٩٤ و١٣٠ و١٢٧ و٥٥ الأعمال بالنباتات
- ٦٨ اقروا الطير على مكاناتها
- ٢٣٧ أنت سم إله رجلاً من كده ورجلاً من حصر موت لى سبوتة .
- ٣٣٨ اللهم أنت تقضى بينهما
- ١٢٥ ثم الولد لاسع ولا يوهب ولا يورث
- ٣٩ أمرت بالنحر وهو سنة لكم
- ٣٥٠ إن أنت به على نعم كد وكد فما زده إلا أنه قد كذب عليها
- ٣٦٥ إن الله أعطاكم عهد وفاكم ثبت أموالكم
- ٩٢ إن الله يعاقب كل سيء جزاء ثمه
- ٧٩ إن أمه من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض...
- ٣١٢ إن رجلاً أغنى علاماته عن دبر سمع لى سبوتة
- ٣٦٤ إن رجلاً من الأنصار أغنى سمه عن دبره
- ٣٣٨ إن رجلاً أحصاه بنى رسول الله سبوتة في أمر واحد كل واحد
- ٣٣٢ إن رجلاً أحصاه بنى رسول الله سبوتة في دمه وغير
- ٣٣٥ إن رجلاً أحصاه بنى رسول الله سبوتة في فرس وغير
- ٢٥٩ إن شهده الفانله وحده نقل في الولادة
- ٣٠٧ إن العناء بيت العاق في قلب .
- ٩٢ إن كان حامداً فاطر حوها وما حولها...

- ٢١ إن لهذه البهائم أوايد كأوايد الوحش...
- ٦٩ و ٦٨ إن سي سي عني عن الحس و حس كس كس
- ٨٦ إن سي سي عني عن أكل الحلاله و سائها
- ٨٧ إن السي سي عني عن الحلاله في الإبل و تركب
- ١٠٣ أنا مع الحزب الذي فيه ابن الادرع
- ٥٦ إنعرها ولا تبعها ولو طلبت بمائة بعير
- ٢٥٧ إنما أنا بشر مثلكم وانكم محتصمون إلي
- ٢٢٤ إنما أمة ولدت من سدها فهي حره عن در منه
- ٥٢ بسم الله، اللهم بئس من محمد و آل محمد، ومن أمه محمد
- ٢٥٠ بم تشهد ولم تحضر
- ٢٠٩ بم تقضي بينهم يا معاذ...
- ٣٣٦ و ٢٩٥ و ٢٣٧ و ٢٣٥ الميثة على المدعي و خمس على المدعي عليه
- ٣٩٩ و ٣٣٧ و ٣٣٦ و ٣٣٥ و
- ٢٦٠ تب تقبل شهادتك
- ٢٩٣ نخلفون حمس بساً و سحقوق دم صاحكم
- ١٨١ تصغر أو يحمر (إن السي سي عني عن سع النمار
- ٢٦٣ بوسه إكده به نفسه، فاداً باب قنت شهادته
- ثلاث كُتبت علي ولم تُكتب عليكم
- ٢٨٦ ثلاثه لا نظر الله اليهم يوم القيامة ولا يزكهم...
- ١٣٩ ثم ليكفر عن يمينه
- ٢٠٩ الحمد لله الذي وفق رسوله ﷺ
- ٧٨ و ٧٧ خبيثة من الحيات
- ٣٥٥ خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف
- ٨٣ خمس لا جناح عني من فلهن في حل أو حرم



- ١٧٥ خير المال سكة مأبورة ومهره مأبورة  
 ٩٠ ذكاة الجنين ذكاة أمه  
 ٢١٦ ردوا الجهالات الى السنن  
 ١٥٦ و ١٣٦ و ١١٤ رفع عن أمي لخط وللسنن وما سكرهوا عليه  
 ٣٨١ رفع القدم عن ثلاث عن لصي حتى سمع  
 ٣٨٩ رفع القلم عن ثلاثة عن لمحور حتى سبق  
 ١٨٣ سيد الادم اللحم  
 ٦٧ الضحايا الى هلال المحرم  
 ٤٢ صح به (فثم رسول الله ﷺ) في أصحابه صحه  
 ٥٩ صح بها (ما رسول الله ﷺ) أو حسب صحه  
 ٦٧ عرفة كلها موقف وارفعوا عن عرفة...  
 ١٧٧ العمري هبة لمن وهبت له  
 ٦٨ عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة...  
 ٢٠٩ غير لم يجد (رسول الله ﷺ) لما بعث معاذ الى اليمن  
 ٩٨ فساد ثلاثاً غير أحابوه وإلا فسد حل ولأن كل  
 ٢٥٠ قد اسعته (له) منع من أعزى فرساً  
 ١٢٢ القرآن كلام الله غير محبوق وبور من نور الله  
 ٢٠٨ لفصاء ثلاثة واحد في الحبه وثان في سدر  
 ٢٧٩ قضى بها عليّ بالعراق  
 ٢٨٨ قل والله ماله عليك حق  
 ٧٦ كل ذي ناب محرم  
 ٧٥ كل ذي ناب من السباع حرام  
 ٩٠ سورة ابن شتم، فإن ذكاة الحيس ذكاة أمه  
 ٤٢٥ لما سمع أمهات لأولاد علي عهد رسول الله ﷺ

- ١١ لا تأكل، فإنك إنما سميت على كلبك  
 ٤٣ لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر عليكم...  
 ٢١٢ لا تقام الحدود في المساجد  
 ٢٧٤ لا يقل شهادته من دين علي عمر أهل دسهم  
 ١٠٣ و ١٠١ لا سبق إلا في بصر و حن و حافر  
 ٢٣١ و ٢٢٩ لا ضرر ولا إضرار  
 ٢٠٤ و ١٩٩ لا يدر في معصه الله، ولا فيما لا يملك من آدم  
 ٣٠٨ لأن يملئ خوف أحدكم فيحاً حتى يره  
 ١١٠ لا والذي نفس أبي القاسم بيده  
 ١٠٩ لا ومقلب القلوب  
 ٢٨٥ لا يحلف عبد من لبي مائة نحد على قل مما يحب  
 ٤٩ لا يذبح ضحاياكم إلا طاهر  
 ٢١٣ لا يذبح قوم وليتهم امرأة  
 ٢٩٦ لا يصل شهادته الحائش ولا الحائنه ولا الراي  
 ١٣٥ نعمو البمين قول الرجل في شته كلا والله  
 ٢٣٨ لك بميه أن رجلاً من كدة ورجلاً من حصر موت أنا سي <sup>سئل عن</sup> <sup>سئل عن</sup>  
 ٢٢ لو طعنت في فخذها لأجزأك  
 ٣٥٠ لولا الأيمان لكان لي ولها شأن  
 ٦ لولا أن يكلاب منه من الأسم لأمرت بسلها  
 ٢٣٨ ليس لك منه إلا ذلك  
 ١٨ ما أبين من حي فهو ميت  
 ٢٩٥ ما أردت بالينه أن رُكاه سي السي <sup>سئل عن</sup> فقال سي طمف  
 ٣٢ ما احسر الماء عنه فكل، وما مات فيه فلا تأكل  
 ٦١ و ٢٣ و ٢٧ و ٥٤ و ٦١ ما نهر لده وذكر سم به عليه فكلوا

- ٨ ما علّمت من كلب ثم أرسلته وذكر اسم الله عليه
- ٤٨ ما فرى الأوداج فكُنُو ما لم يكن فرض باب
- ٤٢٠ المذبر من الثالث
- ٢٩٢ المطلوب أولى باليمين من الطالب
- ٣٩٧ المكناب رق ما بقي عليه درهم
- ١٠٤ من أدخل فرساً من فرس وقد آمن به
- ٢١٥ من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو ردّ
- ٣٦٢ من أعتق شركاً له في عبد فعله خلاصه إن كان له مال
- ٣٦٢ من أعتق شركاً له من عبد وكان له مال سلع ثمنه
- ١١٣ من أكل من هذين لنفسه فلا هرس مصللاً
- ٢٤٢ من حكم بين اثنين ترصاً به فم يعدل بينهما
- ٢٨٥ من حلف على مبرى هذا كان اليمين بئماً
- ١١١ و ١٣٤ و ١٣٨ من حلف على نفس فرأى غيرها خير منها
- ٢٩٤ من حلف ويصدق ومن حلف به فبرص
- ١١٥ من حلف بمسأ وهو فيها فاحر ليطع بها مال
- ٤٤ من رح في الساعه الأولى فكأنما أهدى بده
- ١١٣ من عشنا فليس منا
- ١١٢ من قال أنا بريء من الاسلام كادياً فهو كما قال
- ٢٠٩ من قضى بين الناس على جهل فهو في النار
- ٣٠٥ من لعب بالنردشير فكأنما عمّر بده في لحم الحرير
- ٣٠٥ من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله
- ١٤٠ من مات وعليه صيام صام عنه ولته
- ٣٦٧ من ملك دارحم محرم فهو حر
- ١٩٢ من نذر أن يطيع الله فليطعه

- ٢٠٣ من نذر ذبيح ولده فعليه دم  
 ٣٨٧ و ٣٩٦ المؤمنون عند شروطهم  
 ٦٥ نحن نعطيه من عندنا  
 ٢٧٧ نعم، وفضى بها علي بن أظهركم  
 ٧٧ نهى ﷺ عن أكل السور وعن أكل ثملها  
 ٢٢ وأبيك لو طعنت في فخذها لأحزأك  
 ١٠٩ و ١٣٣ والله لأغزون قريشاً  
 ٥١ و ٥٢ و جهت وجهي (صلى الله عليه وسلم بكشين )  
 ٣٦٨ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ الولاء لمن أعتق  
 ٣٠٩ ولد الزنا شر الثلاثة  
 ٥٢ يا عبد الرحمن نفسي أخي جبرئيل عليه السلام وأخبرني عن الله  
 ٣٦٧ يحرم الرضاع ما يحرم من النسب  
 ٢٩٣ يحلف بكم اليهود خمسين يمياً  
 ٢٥١ يحب أن يرحم شهادة رجلين وأربع بسوء  
 ٧٠ يعق عن القلام ولا يمس رأسه يده  
 ٢٨٧ يمين على المدعى عليه واليمين على المدعي  
 ١١٦ البعير المعوس يدع الديار بلاع من أهلها  
 ٣٩٣ يؤدي المكاتب قدر ما عتق منه من دية الحر

## فهرس أحاديث الأئمة عليهم السلام

- ٣٩٢ إذا أدى نصف ما عليه عن كلّه وطُوبى بالفاقر  
 ٣٠٣ اللاعب بالشر نرج من أكذب خلق الله...  
 ٦٤ أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على يدته فاقسم جلودها...  
 ٢٧٩ إن أبي بن كعب قصي بالمش مع الشاهد  
 ٣٦٥ إن أعق رجل عذ موته حادماً له، ثم أوصى بوصية أخرى  
 ٢٥٩ إن شهادة القابلة وحدها تقبل في الولادة  
 ٣٣٤ إن علياً عليه السلام أماء قوم يحتصمون في بعله  
 ٣٣٢ إن علي بن أبي طالب عليه السلام اختصم إليه رجلان في دابة  
 ٨٨ إن النبي ﷺ احتجهم وأمرني أن أعطي الحثام أحده  
 ٢٧٧ إن النبي ﷺ قصي بالشاهد الواحد مع يمين الحق  
 ٧٥ إن النبي ﷺ بهي عن أكل كل ذي ناب من السباع  
 ٨٤ إن النبي ﷺ بهي عن كل ذي ناب من السباع  
 ٢٦٩ إنه تقبل شهادة بعضهم على بعض ولا تمل شهادتهم  
 ٣٣٤ إنه قصي في رجلين ادعيا بعله فأقام أحدهما شاهدين  
 ٩٠ ذكاة الجنين ذكاة أمه  
 ٢٧٧ رأيت الحكم بن عيينة يسأل أبي وقد وضع يده على جدار

- ٢٧٩ فصي به على عيسى بن طهر كـ
- ٢٧٨ كـ رسول الله ﷺ و أبو بكر وعمر وعثمان عصور بالشاهد الوحد
- ٩٢ لا تأكلوه وانتفعوا به في السراج والأدم
- ١٢١ لا خالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله تعالى.
- ٢٣٥ لا بعدى الحد كـ على حصم لآل بـ علمه سبحانه معامنه
- ٣٢٢ لو علمت أنكما تعقدتما لقطعتكما
- ٣٣٢ لو لم يكن في يده جعنها بينهما بخص
- ٥٦ من عتب على صاحبه فلا يسدل به
- ٣٠٣ ما هذه بمائل الى أنم لها ع كفور
- ٣٦٤ ما يعنى منه بآل الله
- ١٢٠ والله ما حكمت مخلوقاً وبكى حكمت كـ لله
- ٣٩٢ يعق منه بقدر ما أدى بالحصه
- ٥٣ يؤكل. (سئل عن بعير ضربت عنقه بالسيف...)
- ٥٣ يؤكل اهي رحل دبع طه فأبار ر سها ١

## فهرس الأعلام المترجمين في هامش الأجزاء الستة

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٦ ٣٦٣	بن س عثمان بن عقار الأموي
٢ ١٠	إبراهيم
٢ ١٣٢	إبراهيم بن أبي يحيى الهجري
١ ١٣٦	إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق المروزي
١ ٦١	إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان أبو ثور
٦ ٣٠٦	إبراهيم بن سعد الأزهري
١ ٤٦٧	إبراهيم بن عبد الرحمن أبو إسماعيل السكسكي
٢ ٣٣٣	إبراهيم بن محمد بن لحيته
٢ ١٠	إبراهيم بن مسلم
١ ٢٤٤	إبراهيم بن المنذر بن المعيرة الأسدي
١ ٦٨	إبراهيم بن مهزم الأسدي
٤ ٢٥٦	إبراهيم بن ميمون الكوفي
١ ١٠٥	إبراهيم بن هاشم القمي
١ ٢ ١	إبراهيم بن يزيد لحي
١ ٢٩٨	إبراهيم الكرخي
١ ٢٠٤	س بني دويب = إسماعيل بن عبد الرحمن الأسدي
١ ٦٨	ابن أبي عمير = محمد بن زياد بن عيسى

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٩ ٤	ابن أبي الفوارس = محمد بن أحمد بن فارس
٧٤ ١	ابن أبي ليلى = محمد بن عبد الرحمن
٤٨٩ ٥	ابن أبي مرزوم = سعيد بن الحكم بن محمد الجمحي
٢٧١ ٦	ابن أبي ميثم = عبد الله بن عبد الله النعمي المكي
٢٩٨ ١	ابن أبي نحران = عبد الرحمن بن أبي نحران النسي
١٢٠ ١	ابن أديبه = عمر بن محمد بن عبد الرحمن
٢٧٠ ١	ابن أم مكرم
٨٧ ١	ابن بكير = عبد الله بن بكير بن أعين بن سمس الشيباني
٣٤ ٤	ابن حريج = عبد الملك بن عبد العزيز بن حريج
٨٢ ٦	ابن حنوية
٩٩ ٢	ابن الحداد = محمد بن أحمد الكناشي
١٥٥ ١	ابن خير = الحسين بن صالح السدي
٥٢٨ ١	ابن داود = سليمان بن داود بن علي
١٣٥ ١	ابن دريد = محمد بن الحسن الأردني الفحطاني
٨٩ ١	ابن رباط = علي بن الحسن بن رباط البجلي
٢١١ ٤	ابن سماعه = محمد بن سماعه بن عبد الله السلمي
٧٩ ١	ابن سيرين = محمد بن سيرين الأنصاري
١٦٧ ٤	ابن شبرمة = عبد الله بن شبرمة القصي
٥٥٥ ١	ابن صخر = جابر بن صخر
٦٤ ٤	ابن طاووس = عبد الله بن طاووس النعماني
١١٣ ١	ابن عبد الحكم = محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري
١٤ ٤	ابن عبيد الله محمد بن سالم الجمحي
٢٩٦ ١	ابن عرفة = أحمد بن محمد بن سعيد السبيعي



الجزء	الصفحة	اسم المترجم
٥٢٧	٣	ابن عتبة = إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة
٥٣٨	٣	بن عون = عبد الله بن عون المزني
٢٥٦	٤	ابن فضال = لحسن بن علي بن فضال الكوفي
١٨٥	١	بن القاص = أحمد بن أحمد الطبري
٣٢٤	١	ابن لعصار = علي بن أحمد لعدادي
١٦٥	٣	ابن النقال = القاسم بن محمد بن علي أبو الحسن
١٠٩	٤	ابن النيان = محمد بن عبد الله بن الحسن الشافعي
٥٠٠	١	ابن المرزبان = أبو الحسن، = علي بن أحمد أنعددي
٩٦	١	بن مسعود = عبد الله بن مسعود بن عاقل الهذلي
١٢٩	١	ابن مسكان = عبد الله بن مسكان
١٨٨	٤	ابن مسلمة = حبيب بن مسلم أبو عبد الرحمن
٤٥٩	٤	ابن الوكيل = عمر بن عبد الله أبو جعفر
٤٧٥	٤	أبو إسحاق = إبراهيم بن أحمد المروزي
١٤٣	٣	أبو إسحاق السبيعي = عمرو بن عبد الله
٨٢	٢	أبو إسحاق = عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي
١٨٤	١	أبو إسحاق السحوى = ثعلبة بن ميمون
٣٥٠	٢	أبو مائة لباهلي = صدى بن عجلان
١٠١	١	أبو أيوب = خالد بن زيد الأنصاري
١٠٠	٤	أبو أيوب الفرصى
٣٥٠	١	أبو بردة بن بيار (ديار)، = هاشم بن بيار بن عمرو
٧	٣	أبو برزة الأسلمي = نضلة بن عبيد
١٠٧	١	أبو بصير = سث لمردى
٥٥	١	أبو بصير = يحيى بن القاسم الاسدي

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٣٢٥ ١	بو بكر بن أبي داود عبد الله بن أبي داود سيمان الحتاني
١٥٢ ٣	بو بكر بن محمد = محمد بن أحمد بن محمد
٣٩٤ ١	بو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المحرمي
٢٦١ ١	بو بكر بن المنذر = محمد بن إبراهيم السابوري
٥٢ ١	بو بكر لحصرمي = عبد الله بن محمد لكوهي
٢٨٧ ١	بو بكر البرري = أحمد بن علي الحصاص
٣١٩ ١	أبو بكر = عبد الله بن أبي قحافة
٣٣٣ ١	أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة
٤٣٥ ١	أبو بكر = ميع بن الحارث الشعبي
١١ ٦	أبو ثعلبة الحنسي
٦١ ١	أبو نور = إبراهيم بن خالد بن أبي ليثان
٣٢٧ ٥	أبو حمزة الاسترلابي = أحمد بن محمد
٢٧٥ ٤	أبو الجهم بن حذيفة بن عاتم العدوي
٢٧٢ ١	أبو حامد = أحمد بن بشر المروزي
٣٣٣ ١	أبو حامد الأسفرائيني
٤٢٨ ٤	أبو حامد = عبد الله بن حامد لاصهاني
٥٠٥ ١	أبو الحرث
٢٩٩ ١	أبو الحسن الأول عليه السلام
١٥٧ ٣	أبو الحسن = علي بن مسلم السلمي
٣٣٨ ١	أبو الحسن = محمد بن علي الماسرحسي
٤٦٤ ١	أبو حمزة بن الوكيل = عمر بن عبد الله
٣٦٧ ١	أبو حميد الساعدي
٤٩ ١	أبو حنيفة = النعمان بن ثابت بن روطي

الجرء أنصفءة	أسم العءرءم
٥٤٦ ٢	أبو ءارم = عبء الءمفء بن عبء العفرز القاضف
٩ ٤	أبو ءاوء = سلفمان بن الأشعث الأزءف
٥٨ ١	أبو ءاوء العنشء = سلفمان بن سففان المسءرق
٥٣٨ ٣	أبو الءءءءاء الأنصارف
٣٨٠ ١	أبو الءرءاء = عوفمر الءفرزءف
٧٠ ٢	أبو الرسف اشامف = ءالء بن وفف لئامف ءفرف
٤٧٣ ١	أبو ررفن العفلف = لقفط بن عامر
٥٩ ٢	أبو الرفر = مءءء بن مسلم لاسءف لمكف
٢٧٨ ٦	أبو الزناء = عبء الله بن ءكوان القرفسف
٣٦ ٤	أبو زفء = لعون بن عبء الله بن عئبة
٤٩٦ ٥	أبو ساسان = ءضفن بن المنءر الرقاشف
١٢٤ ١	أبو سعفء الءءءرف = سعء بن مالك بن سنان
٣٢٧ ٤	أبو سففان = صءفر بن ءرب الأموف
١٤٠ ١	أبو سلمة بن عبء الرحمن بن عوف الزفرف
٣٧٤ ١	أبو سلمة = عبء الله بن عبء الرحمن بن عوف الرفرف
١٩ ٤	أبو سلفمان الءوزءائف = موسف بن سلفمان
٣٧٩ ٤	أبو سنان
١٥٧ ٥	أبو شرف الكففف
٦٥٩ ١	أبو الصباء الكئائف
٦٦ ٤	أبو طالب الأنبارف = عبفء الله بن آءمء
١٢٢ ١	أبو طلفءة = زفء بن سهل بن الأسود المنفف
٢٦ ٢	أبو الطفف بن سلمة = مءءء بن لفصل بن سلمة البعءءف
٢٤٧ ١	أبو الطفب لطفرف = طاهر بن عبء الله بن صاهر

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٨٨ ٦	أبو طيبة النخقام
٢٠٦ ١	أبو لطبان
١٩٤ ٤	أبو لعاص من لربيع من عبد لعرى
٩١ ١	أبو لعاليه = رفيع بن مهران البصري
١٠ ٤	أبو عامر = عبد الله بن لحي الحميري
١٧٥ ١	أبو لعباس من سريح = أحمد بن عمر من سريح
١١٩ ٦	أبو عبد الله البصري = الحسين بن علي
٣٦٠ ٣	أبو عبد الله الحرحاشي = محمد بن يحيى الحرحاشي
١٩٠ ١	أبو عبد الله المقيد = محمد بن محمد بن اسمعيل
٤٤ ٢	أبو عبيد بن حربويه = الحسين بن حرب بن عيسى لعدادي
٥٣٢ ٣	أبو عبد بن حربويه = علي بن الحسين بن حرب البعدي
٩٥ ١	أبو عبيد القاسم بن سلام
٦٠٩ ١	أبو عبيده بن لرح = عامر بن عبد الله بن الحرح القرشي
٨١ ١	أبو عبيدة العذاء = زياد بن عيسى
١٣٥ ١	أبو عبيدة معمر بن لثني الدغوي البصري
١٩٣ ٤	أبو عره الحمحي = عمرو بن عبد الله بن عمير
٢٢ ٦	أبو العشاء = سار الدارمي بن بكر بن مسعود
٣٠٦ ١	أبو علي بن أبي هريره = الحسن بن الحسن بن أبي هريره
٩٠ ١	أبو علي البغائي = محمد بن عبد الوهاب بن سلام
٥٤٣ ١	أبو علي البغائي
٢٤٧ ١	أبو علي الطبري = الحسين بن القاسم
١٩١ ٦	أبو عمر (علام ثعلب) = محمد بن عبد الوحد
٤٣٠ ١	أبو عمرو بن العلاء بن عمار البصري

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٤١٣ ١	أبو قتادة بن ربعي بن بلدهة الأنصاري
٣٦٢ ١	أبو قلانة = عبد الله بن ريد بن عمر البصري الحرمي
٦٦ ٤	أبو كريب = محمد بن العلاء الهمداني
٤٨٢ ٥	أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن
١٠٨ ١	أبو مجلز = لاحق بن حميد الدوسي
٢٨٩ ١	أبو محذورة القرشي الجمحي
٥٩ ٥	أبو محمد ابن بنت الشافعي
١٠٨ ١	أبو محمد لمصري
١١١ ١	أبو مريم = عبد العفارس عفاسم
٣٤٨ ١	أبو مسعود لبدري = عقبه بن عمرو بن نعيمه
٣٣٧ ٤	أبو مصعب = أحمد بن أبي بكر الرهري لمديني
٢٥٦ ٤	أبو انمرا = حميد بن لمشى العجلي
١٠٨ ١	أبو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس بن سلم
١٩٣ ٤	أبو انمهلب الحرمي البصري
٤٣٨ ١	أبو الوداك = جبر بن نوف الهمداني
٢٠٦ ١	أبو الورد
٢٦٤ ٣	أبو ولاد = حفص بن سالم الحنظلي
٢٩٦ ١	أبو الوليد الجعفي
٣٩١ ١	أبو الوليد = دريح بن محمد المحاربي
٥٠٩ ١	أبو هاشم = عبد لسلام بن محمد بن عبد الوهاب الحنابي
١١٢ ١	أبو هريرة
٢٧٥ ٤	أبو هند الحنظام البياضي
٧٠٧ ١	أبو الهياج الأسدي = حيان بن حصين

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٢٧٤ ١	أبو يحيى اللحي = ركن بن يحيى
٥٦ ١	أبو يوسف = يعقوب بن يوسف
٧٥ ٢	الأبهري = محمد بن عبد الله بن محمد
١٢٤ ١	أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري
٣٣٧ ٤	حمد بن بي بكر أبو مصعب الرهري المدني
١٨٥ ١	أحمد بن أحمد بن القاص الطبري
٣٧٠ ٤	أحمد بن بشر أبو حامد المروزي
٥٤٩ ٣	أحمد بن سلمان أبو عبد الله الترسري
٢٨٧ ١	أحمد بن علي النحصاص أبو بكر براري
١٧٥ ١	أحمد بن عمر بن أبي عباس بن مريح
٢٣٩ ٢	أحمد بن عمر الخليل القراهيدي
٣٢٧ ٥	أحمد بن محمد بن جعفر الأسر بادي
١٥٢ ١	أحمد بن محمد بن أبي نصر الرطبي
٦٠ ١	أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال
٢٩٦ ١	أحمد بن محمد بن سعيد بن عقده السبعي
١٥٨ ١	أحمد بن محمد بن سلامة لاردي أنطحاوي
١٢٥ ١	أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري
٢٣٥ ١	أحمد بن يزيد بن عيسى الاصطخري
١٨٠ ١	الأحول = محمد بن علي بن أنعمان ليحلي
١٢٢ ١	أديم بن الحر الحنفي
٤٣٩ ١	أسامة بن زيد بن حارث الكلبي
٢٣٩ ١	إسحاق بن جرير البجلي
٧٠ ١	إسحاق بن رهوة إبراهيم بن محمد الحنفي

الصفحة	الحرء	اسم المترجم
١١٠	١	إسحاق بن عبد الله الأشعري
٤٧٨	٥	إسحاق بن عبد الله بن أبي طمرة الأتصاري
٢٢٧	١	إسحاق بن عمار
٢٦٣	٣	إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي
٤٤١	١	إسحاق بن محمد بن أحمد النخعي
٢	٢	أسد بن عمرو بن عامر الفشيري
٥٣٧	٣	إسماعيل بن إبراهيم بن عليّ الأسدي
١٢١	٦	إسماعيل بن أبي أوبس
١٤٤	١	إسماعيل بن أبي رباح السكوني
١٠	١	إسماعيل بن أبي عبد الله جعفر بن محمد أنصاري
١٢٠	٦	إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة
٥١٢	١	إسماعيل بن سعد بن الأخوص
٢٠٤	١	إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي دؤيب الأسدي
٧٥	١	إسماعيل بن يحيى بن عمرو العزني
٤٤٥	١	إسماعيل الحمفي
٥٩	١	إسماعيل بن بكر بن أبي حنيفة
٣٤٨	٤	إسماعيل بن إسماعيل الكفاري
٤٤٠	٢	الأسود بن يزيد بن قيس النخعي
٢٦٩	٣	الأسيفع الجهنّي
١٢١	٦	الأشعري = علي بن إسماعيل بن أبي بشر
١١٥	٤	أشيم الصبائي
٥٢٢	١	الأصبع بن تباته
٢٣٥	١	الاصطخري = أحمد بن يزيد بن عيسى

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٤٩ ١	الأصم = أبو بكر عقبة بن عبد الله
٣٤٥ ١	الأعشى = ميمون بن قيس بن جندل
٢٦٦ ١	الأعمش = سليمان بن مهران الأسدي
٤٣٥ ٢	الأقرع بن حابس بن عقال التميمي
٥٤١ ٥	أكيدر بن حسان الكندي
٥٤١ ٥	أكيدر بن عبد الملك بن عبد لحى كندى
٢٨٧ ٢	أُم حبيبة = رملة بنت أبي سفيان
٣٢٩ ٤	أُم حكيم بنت سحر بنت هاشم القرشي
٣٤٥ ١	أمرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي
٢٣١ ١	أُم سلمة = هند بنت أبي أمية
٦٩٤ ١	أُم عطفة = سمية لأبصارية
٦٨ ٦	أُم كثر لكعنه
٥٥٦ ٣	أُم كنثوم بنت أبي سلمة لمجرومه
٧٢٢ ١	أُم كنثوم بنت عبي بن أبي طاب
١٤٢ ٣	أُم محبة
٥٤١ ٣	أُم معقل الأسدي وبقال (الاسحبه)
٢٦٣ ٤	أميمة بنت عبد المطلب بن هاشم
٩٠ ١	أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم
١٧٥ ١	الأنماطي = عثمان بن سعيد بن بشار
٥٣ ١	الأوزاعي = أبو عمرو عبد الرحمن
٣١ ٤	أياس بن عبد الله بن أبي ذباب الدوسي
١٤١ ٤	أياس بن معاوية بن قرّة المرني
٥١٣ ١	أثوب بن نوح بن ذؤاج النخعي



الجزء الصفحة	اسم المترجم
١٠ ٤	بديل بن ميسرة العقيلي البصري
٣٨١ ١	البراء بن عارب بن الحارث الأنصاري
٥ ٢	البرقي = أحمد بن محمد بن خالد
٣٧٩ ٤	بروع بنت واشق الأشجعية
١٠٤ ١	بريد بن معاوية المجلي
٦٥٦ ١	بريدة بن الحصيص أبو عبد الله الأسلمي
٦٧ ٤	بشر بن هارون
٣٠٧ ٥	بشير بن يسار العارثي الأنصاري
٥٧٨ ١	بشير النبال
٥٩٩ ١	لبصري = زكريا بن يحيى الساجي
٧٩ ١	بكير بن أعين بن سنسن
٤٠ ٦	بلال
٢٦٩ ١	بلال بن رباح أبو عبد الله
١٣٦ ٣	البتديجي = الحسن بن عبد الله
١٥٠ ١	البويطي = يوسف بن يحيى
٤٩ ٦	بقلب بن وائل بن قاسط
٤٨٦ ٤	بناصر بن ضمع الكلسه
٤٩ ٦	بوح بن مالك بن سيم
٩ ٤	ثابت بن الدحداح بن نعيم
٧٩ ٦	ثابت بن وديعة بن حذام لأنصاري
١٨٤ ١	ثعلبة بن ميمون أبو إسحاق النحوي
١٩٢ ٤	ثمارة بن أثال بن العمان الحنفي
٤٥٠ ١	ثوبان بن يحدد أبو عبد الله

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٧٤ ١	الثوري = سفيان بن سعيد بن مسروق
١٦٨ ٢	حابر بن زيد الحمدي الأزدي
٦٥٧ ١	حابر بن سمره بن حذافه لوسى
٥٥٥ ١	حابر بن صحر
١٢١ ١	حابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري الخزرجي
٣٧٣ ١	جابر بن يزيد الجعفي
٢٩٥ ٣	جارية بن ظفر الهامي الحنفي
٤٣٨ ١	جبر بن نوف أبو الوداك الهمداني
٥٢١ ١	جبير بن مطعم بن عدي الوهلي
٢٦٣ ٤	جحش بن رباب بن نصر الأسدي
٦٥٥ ١	جراح المدائني
٢١٤ ٢	الحرجاني ١ أبو عبد الله ، = محمد بن يحيى بن مهدي
٦٠ ١	الحرجاني ١ أبو الحسن ، = يحيى بن عبد العزيز
٥٨ ١	حمر بن محمد
٥١٢ ١	جعفر بن محمد بن أبي زيد
٦٦ ٤	حمر بن محمد بن الحسن أبو بكر الهرياني
٢٩٦ ١	الجعفي = أبو الوليد
١٤٥ ١	جميل بن ذرّاج
١٩٢ ٦	جميل بن عبد الله بن معمر العذري
٤٣٣ ٣	الحارث بن يزيد أبو الحسن النعماني لعكفي
٤٣٣ ٣	الحارث النعماني = لحارث بن يزيد أبو الحسن النعماني
٣٢٢ ٣	حارثة بن مضرب العبدي الكوفي
٢١٣ ٢	الحاكم = محمد بن عبد الله الحنفي البغدادي

الجزء الصفحة	اسم المترجم
١٨٨ ٤	حبيب بن مسلم أبو عبد الرحمن بن مسلمة
٨٢ ٢	حبيب بن يحيى
٢٤٤ ١	حجاج بن أرطاة بن ثور التميمي
٤٢٩ ٢	حجاج بن عمرو الأنصاري
٦٥٧ ١	الحجاج بن يوسف الثقفي
٤٩٨ ١	حذيفة بن اليمان
٨٧ ٦	حرام بن سعد بن محيصة بن مسعود الأنصاري
٤٣٨ ١	حرقوص بن زهير ذو الشدية السعدي
٢١٤ ١	حرملة بن يحيى بن عبد الله المصري
٣٦٢ ١	الحرمي
٥٣ ١	حريز بن عبد الله السجستاني
٤٧٣ ١	حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام
٦٦ ١	الحسن بن أبي الحسن يسار البصري
٤١ ١	الحسن بن الجهم بن بكير الشيباني
٣ ٦ ١	الحسن بن الحسين بن أبي هريرة أبو عبي
٥٨ ١	الحسن بن الحسين اللؤلؤي
٤٤٢ ١	الحسن بن زياد الصيفي
٢٥٨ ١	الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي
٦٥ ١	الحسن بن سعيد بن حماد بن مهران الأهوازي
١٦٢ ١	الحسن بن صالح بن حي الهمداني
٦٨ ١	الحسن بن عاصم
١٣٦ ٣	الحسن بن عبد الله البندنجي
٤٠١ ١	الحسن بن علي بن فضال التيملي الكوفي

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٢٨٢ ١	الحسن بن عثمان
٦٣ ١	الحسن بن محبوب السراذ
٢٠٠ ٣	الحسن بن محمد بن علي بن أبي طائب <small>عليه السلام</small>
١٦٢ ١	الحسين بن أبي العلاء الحفاف
٤٤ ٢	الحسين بن حرب بن عيسى بن عبيد الله
٦٨ ١	الحسين بن الحسن بن عاصم
٣٤٣ ١	الحسين بن حماد بن ميمون العبدي
٦٢ ١	الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي
١٥٥ ١	الحسين بن صالح بن حيرر البغدادي
١١٩ ٦	الحسين بن علي أبو عبد الله البصري
١٠٢ ٢	الحسين بن علي البغدادي الكركي
٢٤٧ ١	الحسين بن القاسم أبو علي لطبري
٨٦ ١	الحسين بن المختار القلانسي
١٤٧ ١	الحسين بن يزيد بن محمد الوفلي
٦٣ ٤	حسين الرزاز
١٠٢ ٢	الحسين الكركي = حسن بن علي بن عدي
٤٩٦ ٥	حسين بن اسد أبو ساسان الرافضي
٤٨٠ ١	حفص بن أبي عيسى
٢٣٠ ١	حفص بن ليث بن البغدادي
٢٦٤ ٣	حفص بن سالم أبو ولاد الحنطاط
١٠ ٤	حفص بن عمر بن الحارث بن سحيرة الأردني
١٨٩ ١	حفص بن غياث بن طلق بن معاوية
٢٨٨ ٤	حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر

الحرء الصفحة	اسم المترجم
١٦٠ ٤	حفصة بنت عمر بن الخطاب
١٨ ٢	الحكم بن عسة الكندي
٩٩ ١	الحكم بن عيسى
٩٢ ١	حكم بن مسكين
٦٤ ٤	حكيم بن جابر بن طارق بن عوف الأحمسي
١٦٩ ٣	حكيم بن حزام بن خويلد القرشي
٦٩ ١	الحلي = عبيد الله بن علي بن أبي شعبة
٤٠٢ ١	حماد بن أبي سليمان الأشعري
٢٩٧ ١	حماد بن زيد بن درهم الأزدي
٢٢ ٦	حماد بن سلمة بن دينار البصري
٣٣٣ ٢	حماد بن عبد الرحمن الأنصاري
٧٤ ١	حماد بن عثمان بن عمرو بن خالد القراري
٥٨ ١	حماد بن عيسى. أبو محمد الجهني
٦٨٦ ١	حماد السراج الكوفي
٤٩٢ ٥	حمران بن أبيان مولى عثمان
٤٦٩ ١	حمزة بن حمران بن أعين الشيباني
١٠٨ ١	حميد الأعرج = حميد بن قيس المروزي
١٠٨ ١	حميد بن قيس المروزي
٢٥٦ ٤	حميد بن المشي أبو لمع انصلي
٦٧ ٤	لحميري عبد الله بن الربيع لفرشى أبو بكر
٣٠٥ ٥	حويسة بن مسعود بن كعب بن عامر المدني
٧٠٧ ١	حيان بن حصين أبو الهياج الأسدي
٣٦٣ ٦	خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري

الجزء	الصفحة	اسم المترجم
٢	٧٠	خالد بن وهب أبو لريم شامي لعري
١	١٠١	خالد بن زيد أبو أيوب الأنصاري
٤	٣٢٧	خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي
٣	٥١٥	حساب بن لأرب بن حمد بن سعد لميمي
٦	٢٥٠	حريمه بن ثابت بن عفاكة الأنصاري ذو الشهادتين
١	٦٥٣	خلف بن حماد بن ياسر
٢	٢٣٩	الحليل = أحمد بن عمر الفراهيدي
١	٤٨٣	خولة بنت يسار
٤	٣١	الدارقطني = علي بن عمر بن أحمد نو الحسن
٦	٢١٩	الدركي = عبد العزيز بن عبد الله
٦	٢٧٩	داود بن الحصين الأموي
١	١٥٢	داود بن سرحان العطار
١	٦٠	داود بن علي بن داود بن حنن لإصمهاشي
١	٢٢٦	داود بن فرقد
١	٧٣	داود العجلي
٥	٤٨٢	ديلم بن فيروز الحميري
٥	٤٨٢	ديلم الحميري = دهم بن فيروز لحمري
١	٣٩١	ذريح بن محمّد أبو الوليد المحاربي
٦	٢٧٦	دكوان أبو صالح السمان الزيات
١	٤٣٨	ذو الشدية = حرقوص بن زهير السعدي
١	٢٥٠	ذو الشهادتين = حريمه بن ثابت الأنصاري
١	٤٠٤	ذو اليدين
٤	١٠	راشد بن سعد المقرئ الجعبراني

الحرء لصفحة	اسم المترجم
٣٥٨ ١	رافع بن أبي رافع الطائي السنبسي
٤٨٧ ٣	رافع بن خديج
٣٤٢ ٤	الربيع بن سبرة بن معبد
٩٨ ١	الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي
٩٤ ١	ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ
٧٦ ٥	رشيد الثقفي
٢٨٧ ٢	الرشيد = هارون بن معتمد العباسي
٩١ ١	رفيع بن مهران البصري أبو العاليه
٤٥٣ ٤	ركانة بن عبد يزيد بن هشام بن المطلب
٢٨٧ ٢	رملة بنت أبي سفيان أم حبيبة
٦٨٣ ١	روح بن عبد الرحيم بن روح الكوفي
٦٠٩ ١	الربير بن العوام بن خويلد ابن أسد الأسدي
٥٤٩ ٣	الربيري = أحمد بن سليمان أبو عبد الله
٦٧ ١	زراره = عبد ربه بن أعين بن سنسن
٦٥ ١	زرعة بن محمد، أبو محمد الحضرمي
٧٤ ٤	زفر بن أوس المصري المدني
٧٨ ١	زفر بن قيس بن مسلم العربي
١١٥ ١	زكريا بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري
٢٧٤ ١	زكريا بن يحيى البلخي
٥٩٩ ١	زكريا بن يحيى الساجي البصري
٦١ ١	الزهري = محمد بن مسلم بن عبيد الله
٣٤٥ ١	زهير بن أبي سلمى
٤١٢ ٥	زياد بن أبي زياد الحصاص

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٤٠١ ١	زياد بن سوقه الجرمي البجلي
٣٩ ٦	زياد بن عبد الرحمن القيسي
٨١ ١	زياد بن عيسى أبو عبدة الحذاء
٥٧٧ ١	زياد بن مروان أبو الفضل زياد الحمدي
٥٧٧ ١	زياد الحمدي = زياد بن مروان أبو الفضل
٦٧٥ ١	زيد بن رهم بن زيد بن قيس الأنصاري
٥١٤ ١	زيد بن أسلم
١٢٢ ١	زيد بن ثابت بن الضحاك
١٢٢ ١	زيد بن سهيل بن الأسود أبو طلحة المدني
٢٦٧ ٢	زيد بن صوحان العبدي
٣٤٧ ٤	زيد بن كعب
١١٨ ١	زيد بن يونس الأزدي الشحام
١١٨ ١	زيد الشحام = زيد بن يونس الأزدي
١٩٤ ٤	ربيع بن رسول الله صلى الله عليه وآله
٥٩٩ ١	الساجي = زكريا بن يحيى البصري
٩٩ ١	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
٣٥٥ ٢	سراء بنت بهان الفتوية
٣٠٦ ٦	سعد بن إبراهيم الرهري
١١٢ ١	سعد بن أبي وقاص
٦٥ ٤	سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير
٢٩٠ ١	سعد بن عائد القرظ المؤدب
١٢٤ ١	سعد بن مالك بن سنان أبو سعيد الحدرى
٨٧ ٦	سعد بن محيصة



الجزء الصفحة	اسم المترجم
٢٨١ ٣	سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري
٢٩٠ ١	سعد القرظ = سعد بن عائد المؤذن
١٤٧ ٥	سعيد بن أبي عروبة العدوي
١٩١ ١	سعيد بن جبير بن هشام الأسدي
٤٨٩ ٥	سعيد بن ليحكن بن محمد بن أبي مريم الحمصي
١٢ ٦	سعيد بن سالم القداح
٦٣٧ ١	سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن مِثَة
٤٠٦ ١	سعيد بن عبد الرحمن الأعرج
٥١ ١	سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي
٦٥٣ ١	سعيد النقاش
١٤٩ ٣	سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي
١٤٤ ١	السكوني = إسماعيل بن أبي زياد
٢٦٧ ٢	سلمان بن ربيعة بن يزيد الأيهلي
١ ٧ ١	سلمان الفارسي
٣٧٧ ١	سلمة بن الأكوع سار بن عبد الله الأسلمي
٣٧٥ ١	سلمة بن هشام بن المعيرة المخزومي
٩ ٤	سليمان بن الأشعث أبو داود الأزدي
٣٠٥ ٦	سليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمي
١٠ ٤	سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي
١٥٧ ١	سليمان بن خالد بن دهقان بن نافذة
٥٢٨ ١	سليمان بن داود بن علي
٦٨ ٤	سليمان بن عبد الملك بن مروان أبو أيوب
٤٩٢ ٤	سليمان بن منصور البخلي

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٢٦٦ ١	سليمان بن مهران الأسدي الأعمش
١١٣ ١	سليمان بن يسار الهلالي
٥٦ ١	سماعة بن مهران بن عبد الرحمن الحضرمي
٢٣٧ ٦	سماك بن حرب بن أوس الدغلي
٩٥ ٢	سمرة بن جندب بن هلال لم ي رى
٢٢٤ ٣	سوار بن عبد الله بن قدامة العنبري
٣٧٢ ١	سورة بن كليب بن معاوية الأسدي
٤٩٠ ٤	سويد بن حنظلة الجعفي
٨٠ ٦	سويد بن غفلة بن عوسجة
٦٤٠ ١	سهل بن أبي حثمة الأنصاري
٣٩٢ ١	سهل بن سعد بن مالك الساعدي
٢٧٦ ٦	سهيل بن أبي صانع دكوان انصار
٤٢٤ ٢	سهيل بن عمرو بن عبد شمس القرشي
٤٩ ١	الشاعبي = محمد بن دريس بن أعاس
٣٨٥ ٢	شبرمة
٢٦٣ ١	شداد بن أوس بن ثابت الخرجي
٢٥٥ ٦	شريح بن الحارث بن قيس الكندي
٦ ٥	شريك بن سحماء
٨٥ ٢	شريك بن عبد الله لحفى لكوهي الفاصي
٦٤١ ١	شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي
٨٧ ١	الشعبي = عامر بن شراحيل الحميري
٥٣ ٢	شعيب بن محمد بن عبد الله السهحي
٨٢ ٦	شقيق بن سلمة الأسدي

اسم المترجم	لجاء الصفحة
الصاعاني = محمد بن إسحاق بن جعفر أبو بكر	٤ ٦٦
صالح بن خوات بن حبيب	١ ٦٣٥
صخر بن حرب أبو سفيان الأموي	٤ ٣٢٧
صدي بن عجلان أبو أمية الباهلي	٢ ٣٥٠
صفوان بن أمية بن خلف الجمحي	٤ ٣٢٩
صفوان بن مهران العمال الأسدي	١ ٣٢١
صفور بن يحيى الحلي	١ ٢٣٧
صفوان بن يحيى بن أمية لنممي	٢ ٢٨٨
صفية بنت حي بن حطب	٥ ٤٧٩
صفية بنت عبد المطلب بن هاشم	٤ ١٥١
الصيرفي = محمد بن عبد الله البغدادي	١ ٤٩١
ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب	٢ ٤٣٠
الضحاك بن سفيان بن عوف الكلبي	٤ ١١٥
الضحاك بن مزاحم الهلالي	٢ ٢٤٧
طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي	١ ٦٦٣
طاووس بن كيسان اليماني	١ ١٤٢
طاهر بن عبد الله بن طاهر أبو الطيب الطبري	١ ٢٤٧
الطحاوي = أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي	١ ١٥٨
طلحة بن زيد الهدي	١ ٤٠٨
طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي	٢ ٦٣
طلق بن علي بن العنذر أبو علي العنفي	١ ١١٤
طلحة بنت عبد الله (عبيد الله) الأسدي	٥ ٧٦
عائشة بنت أبي بكر	١

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٦٣ ١	عاصم بن حميد الحنات الحنفي
١٤٢ ٢	عالية بنت أيمع بن شراحيل
٨٧ ١	عامر بن شراحيل الحميري الشعبي
٦٠٩ ١	عامر بن عبد الله بن الحزح أبو عبيد الفرشي
٢٦٣ ١	عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري
٨٢ ٢	عبادة بن نسي الكندي الشامي
١٠٢ ١	عباس بن عبد المطلب بن هاشم الفرشي
٣٣١ ١	عباسي = هشام بن إبراهيم
١٥٩ ١	عبد الأعلى مولى آل سام
٤٠٥ ١	عبد بن عمرو بن فضلة الخزاعي
٣٩٣ ٥	عبد الحبار بن وائل بن حنجر الحصري
٥٤٦ ٣	عبد الحميد بن عبد العزيز أبو حارم القاصي
٣٦٣ ١	عبد الحميد بن عواض الطائي
٦٧ ١	عبد ربه بن أعين بن سنسن زراوة
٥٣ ١	عبد الرحمن أبو عمرو الأوزاعي
٤٨٥ ٣	عبد الرحمن الأصم
١٩٥ ١	عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري
٢١٥ ٤	عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري
٢٩٨ ١	عبد الرحمن بن أبي حنبل الميمى
٤٤٦ ٤	عبد الرحمن بن نهم مولى عره
١٥٩ ١	عبد الرحمن بن الحجاج الحلبي
٢٣ ٢	عبد الرحمن بن زيد بن سلم العدوي
٧١٦ ١	عبد الرحمن بن عتاب بن أسد الفرشي

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٥٣٩ ٣	عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الرهري
٤٨٧ ٣	عبد الرحمن بن عوف بن عبيد بن الحارث
٢٧٣ ٦	عبد الرحمن بن غنم الأشعري
٦٤١ ١	عبد الرحمن بن القاسم بن محمد التيمي
٣٢٠ ١	عبد الرحمن بن القاسم العتقي
٩١ ٦	عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري
٤٦٨ ١	عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري
٤٤١ ١	عبد السلام بن صالح الهروي
٥٠٩ ١	عبد لسلام بن محمد بن عبد الوهاب نو هاشم الحباني
٤٨٧ ٥	عبد العزيز بن أبيان بن محمد الكوفي
٢٧٧ ٦	عبد العزيز بن أبي سلمة بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر
٢١٩ ٦	عبد العزيز بن عبد الله الداركي
٢٧٦ ٦	عبد العزيز بن محمد الدراوردي
١١١ ١	عبد الغفار بن القاسم أبو مريم
١٨١ ١	عبد الكريم بن عتبة الهاشمي
١١٩ ١	عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي
٣١٩ ١	عبد الله بن أبي قحافة أبو بكر
١٨٣ ١	عبد الله بن أبي يعفور
٦٥٦ ١	عبد الله بن مريده بن الحبيب الأسلمي
٦١٤ ١	عبد الله بن يسر الماربي
٨٧ ١	عبد الله بن نكير بن عيسى بن سنان الشامي
٣٠١ ١	عبد الله بن جعفر الحميري
٤٢٨ ٤	عبد الله بن حامد أبو حامد الاصبهاني

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٢٧٨ ٦	عبد الله بن ذكوان أبو الربيع العرشي
٦١ ٢	عبد الله بن رباح بن نعيم بن امرئ القيس الحراري
٣١٩ ١	عبد الله بن الربيع بن عبد المطلب أبو بكر العرشي الحميري
٦٨٨ ١	عبد الله بن زيد الأنصاري
٣٦٢ ١	عبد الله بن زيد بن عمر أبو قلابة المصري الحرمي
٥٢ ١	عبد الله بن سنان بن ظريف
٣٠٤ ٥	عبد الله بن سهل بن زيد الأنصاري
٤٢٥ ٤	عبد الله بن سهل = عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الأنصاري
١٦٧ ٤	عبد الله بن شبرمة الضبي
٢٦٤ ٤	عبد الله بن الصديق الصبي مولى بني نعيم
٦٤ ٤	عبد الله بن طاووس البجلي
١٤٢ ١	عبد الله بن عاصم
٩٠ ١	عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم
٤٢٥ ٤	عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الأنصاري
٣٧٤ ١	عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف أبو سلمة الرهري
٢٧١ ٦	عبد الله بن عبيد الله السلمي بن أبي مليكة المكي
٥١ ١	عبد الله بن عمر بن الخطاب
٥١ ١	عبد الله بن عمرو بن العاص
٥٣٨ ٣	عبد الله بن عوف لمربي
١ ٨ ١	عبد الله بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعري
١٠ ٤	عبد الله بن يحيى أبو عامر الحميري
٣٢٩ ١	عبد الله بن المبارك المروزي
٥٥٩ ٣	عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب

الجزء الصفحة	اسم المترجم
١٠٣ ١	عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب
٥٢ ١	عبد الله بن محمد الكوفي أبو بكر الحضرمي
٩٦ ١	عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي
١٢٩ ١	عبد الله بن مسكان
٣٤ ٢	عبد الله بن مسلم بن قسمة أبو محمد الديوري لميبي
٥١٩ ١	عبد الله بن معقل
١٠٥ ١	عبد الله بن معمرة النحلي
٤٥٠ ١	عبد الله بن منصور النضاح
٣١٩ ١	عبد الله بن وهب النهري
١٢ ٦	عبد الله بن هارون الرشيد العباسي المأمون
١١٩ ٥	عبد الله بن يزيد
٣٤٠ ٤	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
١٩٦ ١	عبد الملك بن عبد العزيز الماحشون
٢٢٧ ١	عبد الملك بن عمرو الأحول الكوفي
٩٦ ٤	عبد الملك بن مروان بن الحكم
٤٢٣ ٦	عبد الملك بن يعلى اللبني البصري
٢٩ ٣	عبد الوارث بن سعيد العبدي
١٣٥ ٦	عبد بن عمير بن فاده لبني
٣٢٤ ١	عبيد الله بن أبي رافع
٦٦ ٤	عبيد الله بن أحمد أبو طالب الأنباري
٢٤٤ ١	عبيد الله بن الحسن العبدي
٣٤٩ ٦	عبيد الله بن الحسين الكرخي
٢٧٧ ١	عبيد الله بن الحسين الكرخي

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٥٩٨ ١	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
٦٤٠ ١	عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم
٦ ٤	عبيدة
٤١٧ ٤	عبيده بن عمرو المرادي السلماني
٤١٧ ٤	عبيده لسلماني = عبيده بن عمرو المردي
٦١ ٢	عُتَاب بن أسيد الأموي
٢٢٤ ٣	عثمان النبي = عثمان بن مسلم بن حرمور
٢٩١ ١	عثمان بن أبي العاص الثممي
١٧٥ ١	عثمان بن سعيد بن بشار الأسطاطي
٦٧٩ ١	عثمان بن عفان بن أبي العاص
٣٨٨ ١	عثمان بن عيسى أبو عمر الرواسي العامري
٢٢٤ ٣	عثمان بن مسلم بن جرهموز البتي
٨ ٦	عدي بن حاتم الطائي
١٠٢ ١	عروة بن لريم بن العوام
٦٦ ١	عطاء بن أبي رباح
٤٨٩ ٥	عطاء بن يسار الهلالي
٤٩٨ ٤	عطية بن سعد بن حنادة العوفي
٤٩٨ ٤	عطية العوفي = عطية بن سعد بن حنادة
٣٦٤ ٦	عقبة بن خالد الأسدي
٣٤٩ ١	عقبة بن عامر بن عيسى بن عمر الجعفي
٤٩ ١	عقبة بن عبد الله أبو بكر الأصم
٣٤٨ ١	عقبة بن عمرو بن ثعلبة أبو مسعود البصري
٣٢٩ ٤	عكرمة بن أبي جهل



الجزء الصفحة	اسم المترجم
٩٠ ١	عكرمة مولى ابن عباس
٦٩ ١	العلاء بن رزين القلأ
٤٥٠ ١	علقمة بن قيس بن عبد الله النحوي
١٨٩ ٣	علقمة بن نضلة الكندي
٢٣٧ ٦	علقمة بن وائل بن حُجر الحضرمي
١٠٥ ١	علي بن إبراهيم بن هاشم القمي
٦٤ ١	علي بن أبي حمزة البطائني
١٠ ٤	علي بن أبي طلحة سالم بن لمحارو لهاسمى
٣٢٤ ١	علي بن أحمد بن القصار البغدادي
٥٠٠ ١	علي بن أحمد بن المرزبان (أبو الحسن) البغدادي
٣١٠ ١	علي بن أسباط بن سالم الكندي
١٢١ ٦	علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري
٣٩٥ ١	علي بن إسماعيل الميشمي
٦٦١ ١	علي بن أشيم
٣٩٢ ١	علي بن بهيل بن عقيل
٣٠١ ١	علي بن جعفر الصادق عليه السلام
٨٩ ١	علي بن الحسن بن رباط البجلي
٩ ٤	علي بن الحسن بن العبد لأنصاري أبو الحسن
٥٣٢ ٣	علي بن الحسين بن حرب أبو عبيد البغدادي
٥٩ ١	علي بن الحسين بن موسى المرتضى
٧٣ ١	علي بن الحكم بن الزبير النخعي
٣٤٢ ١	علي بن حنظلة المحلي الكوفي
١٥٦ ١	علي بن رثاب (رباب) أبو الحسن

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٤ ٦٦	علي بن سعيد الكندي
١ ٤١١	عبي بن طلق بن المدر بن قيس الحنفي
٤ ٦٧	علي بن عابس
٤ ٤٩٢	علي بن عاصم بن صهيب التميمي
١ ٦٠٠	علي بن عبد العزيز بن أبو الحسن لحرحاسي
٥ ٩٤	علي بن عبد العزيز البقوي الجوهري
٤ ٩	علي بن سعد = عبي بن الحسن بن العبد الأنصاري أبو الحسن
١ ٤٤١	علي بن محمد
٣ ١٥٧	علي بن مسلم أبو الحسن السلمي
١ ٦٣	علي بن المغيرة الزبيدي الأزرق
١ ٣٣١	علي بن مهزيار الأهوازي
١ ٤٠٦	علي بن النعمان الرازي
١ ٢٢٠	عبي بن بقطيس بن موسى الكوفي البغدادي
١ ١٨٢	عمار بن موسى الساباطي
١ ١١٢	عمار بن ياسر أبو اليقظان
٥ ١٣٨	عمار بن ربيعة الجرمي
٥ ١٣٨	عمار بن ربيعة = عمار بن ربيعة الجرمي
١ ٤٠٥	عمار بن الحصين الخزاعي
١ ٧٩	عمر بن أدبه بن سلمه
١ ٦٣١	عمر بن حطية لعجلي أبو صحر
١ ٦٠	عمر بن الخطاط بن هبل بن عبد لعرى
١ ٢٦٤	عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي
٤ ٤٥٩	عمر بن عبد الله بن الوكيل أبو جعفر

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٢٦٤ ١	عمر بن عبد الله أبو حفص بن الوكيل
٢٦٣ ٣	عمر بن يزيد أبو الأسود يباع السائري
٧٨ ٣	عمرو بن حميد الأزدي
٣١٢ ٦	عمرو بن حريث القاضي
١٨ ١	عمرو بن دينار الجمحي
٣٦١ ١	عمرو بن سلمة الجرمي
٢٧٦ ٢	عمرو بن سليم بن خلدة الأنصاري
٥٣ ٢	عمرو بن شعيب بن محمد القرشي المهدي
١٤٤ ١	عمرو بن عاص بن وائل بن هاشم
٨٢ ٢	عمروس عبد الله بن إسحاق السبيعي الكوفي
١٩٣ ٤	عمرو بن عبد الله بن عمير أبو عزة الجمحي
٤٩٨ ١	عمرو بن عمران أبو السوداء الهدي
٦٦٠ ١	عمرو بن عوف بن يزيد المزني
٩ ٤	عمرو بن محمد بن حسومة
٥٦٤ ٣	عمرة بنت رباحة بن ثعلبة بن أمي القيس
٤١٣ ٥	عمرة بنت عبد الرحمن
١٢٦ ١	عبسة بن مصعب العبلي الكوفي
١٩٣ ٦	عسرة بن شدد العسبي
٢٨٤ ٥	عوف بن مالك الأشعمي العظمي
١٤٩ ٣	عور بن عبد الله بن عسه الهذلي
٣٨٠ ١	عويمر أبو الدرداء الخزرجي
٩ ٥	عويمر بن الحارث المحلاتي
٣٧٥ ١	عياش بن أبي ربيعة ذو الرمحين

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٣ ٥٣٧	عيسى بن أبيان أبو موسى
١ ١٧٢	عيسى بن أبيان بن صدقة
١ ١٠٣	عيسى بن عبد الله الهاشمي
٦ ٧٧	عيسى بن ثُمَلِيَّة الفزاري
١ ١٧٠	العيص بن القاسم بن ثابت البجلي
٦ ٨١	غالب بن أبيهر المزني
٢ ٥٥	غورك بن الحضرم السعدي
٢ ٥٥	غورك السعدي = غورك بن لحصرم السعدي
١ ١٦٣	غياث بن إبراهيم التميمي الأسدي
١ ٦٧٤	غياث بن كلوب بن قهيس البجلي
٤ ٢٩٤	عيلان بن سلمة بن مصعب التميمي
٤ ٣٢٩	فاحتة بن أنوبد بن المعمر لمحروميته
١ ٢٣٢	فاطمة بنت أبي حبيش القرشية
٢ ٥	فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية
١ ٩٦	الفراء = يحيى بن زياد الديلمي
٤ ٣٦	الفرزدق = همام بن غالب السعدي
٤ ٦٦	الفريري = جعفر بن محمد بن الحسن أبو بكر
٢ ٨٩	فريفة بنت أبي أمية الأنصاري
١ ٣٧٤	فضالة بن عبيد بن ناقد بن صهيب
٤ ٦٦	الفصل بن شاذان النيشابوري
١ ٤٣٨	الفصل بن العباس بن عبد المطلب القرشي
١ ١٧٦	الفصل بن عبد الملك بن عباس الصافي
١ ١٨٠	الفضيل بن يسار النهدي



الجزء الصفحة	اسم المترجم
٦٦ ١	الميث بن سعد بن عبد الرحمن الهمي
١٠٧ ١	ليث المرادي = أبو بصير
١٩٦ ١	الماحشون = عبد الملك بن عبد العزيز
٦١ ١	مالك بن أنس الأصبحي أبو عبد الله
١٨٢ ٤	مالك بن أوس بن الحدثان النصري
٣٦١ ١	مالك بن الحويرث بن أشيم للشبي
١٢٠ ٦	المأمون = عبد الله بن هارون الرشيد لعباسي
٨٩ ٦	مجاهد بن سعيد بن عمير بن بسطام
٥٤ ١	مجاهد بن جبر المكي
٢٠٠ ٤	مجمع بن جارية
٣٠ ٣	محارب بن دثار بن كردوس الدوسي
١٠٤ ٦	محمّد بن الأدرع الأسلمي
٢٦١ ١	محمّد بن إبراهيم بن أنس بن بكر النيسابوري
٦٧ ٤	محمّد بن أحمد البربري
٩٩ ٢	محمّد بن أحمد بن الحداد الكتاني
٩ ٤	محمّد بن أحمد بن فارس بن أبي الفوارس
١٥٢ ٣	محمّد بن أحمد بن محمّد أبو بكر بن الحداد
٥٨ ١	محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري
٤٩ ١	محمّد بن إدريس بن الماس الشافعي
٨٢ ٢	محمّد بن إسحاق
٦٦ ٤	محمّد بن إسحاق بن جعفر أبو بكر الصاغاني
٦٨٦ ١	محمّد بن إسحاق بن خزيمة السلمي
١٢٥ ١	محمّد بن إسماعيل بن بريع

الجرء	الصفءة	اسم المترجم
١	٣٩٢	مءمء بن يعبل بن عقب
١	٥٠٤	مءمء بن الجبار أبى الصهان القمى
٤	١٩١	مءمء بن جبير بن مطعم النوفلى
١	٩٠	مءمء بن جرير بن يزىء بن كئبر الطبرى
٥	٤٨٩	مءمء بن جعفر بن أبى كئبر الأئصارى
١	١٣٥	مءمء بن الحسن بن درىء الأزىء القمطانى
١	٥٦	مءمء بن الحسن بن فرقد الأءمشقى
١	٩٢	مءمء بن الحسين بن أبى الخطاب الرىاء
١	٣٠٥	مءمء بن الحصىن
١	٣٩٥	مءمء بن حكىم الخئصمى
١	١٤٥	مءمء بن حمران الأئهى
٢	٣٣٣	مءمء بن لءمىه
١	٦٨٦	مءمء بن ءالء بن عبء الله البجلى
٢	٢٦٥	مءمء بن ءاوء بن على الأصفهانى
١	٦٨	مءمء بن زىاء بن عىسى بن أبى عمىر
٤	١٤	مءمء بن سالم = بن عبىء الله الجمعى
١	١٤٤	مءمء بن سعىء بن عروان بن مءمء الأسءى
٤	٣١	مءمء بن سعىء الطائفى
١	١٩٧	مءمء بن سلمه بن مءمء بن هاشم المءرومى
٣	٢٩	مءمء بن سلىمان الأءهى
٤	٢١١	مءمء بن سماعة أبو عبء الله التمىعى
١	٧٩	مءمء بن سىرىن الأئصارى
١	٢٧٧	مءمء بن شعاع البلىءى

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٤٩١ ١	محمد بن عبد الله البغدادي الصيرفي
١٠٩ ٤	محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن القرصي الشافعي
١٠٣ ١	محمد بن عبد الله بن زرارة
٢٨٨ ١	محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري
١١٣ ١	محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أبو عبد الله المصري
٧٥ ٢	محمد بن عبد الله بن محمد الأبهري
٢١٣ ٢	محمد بن عبد الله لصبي الحاكم البياوري
١٩١ ٦	محمد بن عبد الوحد أبو عمر (غلام نعلب)
٥٠٩ ١	محمد بن عبد الوهاب أبو علي الحناني
٩٠ ١	محمد بن عبد الوهاب بن سلام أبو علي الحناني
١٤٩ ٣	محمد بن عجلان المدني القرشي
٦٦ ٤	محمد بن العلاء أبو كريم الهمداني
١٦٧ ١	محمد بن علي
٣٣٨ ١	محمد بن عبيد أبو الحسن الماسرحسي
٣٣٤ ١	محمد بن علي بن أبي شعنة الحلبي
٢٦٤ ٣	محمد بن علي بن محبوب الأشعري
١٨٠ ١	محمد بن علي بن العمار لبعلی الأحول
١٠٣ ١	محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب
٥٩٣ ٣	محمد بن عمر بن واقد أبو عبد الله الواقدی
٢٦ ٢	محمد بن الفضل بن سلعة أبو الطيب البغدادي
٩٥ ٥	محمد بن كثير العبدي البصري
١٩٠ ١	محمد بن محمد بن لعمان أبو عبد الله المعيد
٦٣٣ ١	محمد بن مروان



الحرء الصفحة	اسم المترجم
٩٢ ١	محمّد بن مروان الكلبي
١٥١ ١	محمّد بن مسكين
٥٩ ٢	محمّد بن مسلم بن ندرس أبو الربيع الأسدي المكي
٥٣ ١	محمّد بن مسلم بن رباح
٦١ ١	محمّد بن مسلم بن عبيد الله الزهري
٤٧٤ ٥	محمّد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير
٣٦٠ ٣	محمّد بن يحيى أبو عبد الله الجرجاني
٢١٤ ٢	محمّد بن يحيى بن مهدي أبو عبد الله العرجاني
٦٨٣ ١	محمّد بن يحيى الساباطي
٦٥٥ ١	محمّد بن يعقوب الكلبي
٣٠٤ ٥	محيصة بن مسعود الحارثي الأنصاري
٥٩ ١	المرتضى = علي بن الحسين بن موسى
٦٦٣ ١	مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية الأموي
١٣٦ ١	المروزي = إبراهيم بن أحمد
٧٥ ١	المزني = إسماعيل بن يحيى بن عمرو
١٤٧ ٥	مسدد بن مسرهد بن مسريل البصري
٥٣٧ ١	مسروق بن الأجدع الهمداني الكوفي
٣٠ ٣	مسهر بن كدام بن ظهير الهلالي
١٠ ٢	مسلم
٢٧٨ ٦	مسلم بن الحجاج القشيري
٣٠٣ ٥	مسلم بن خالد بن فروة المخزومي
٤٠٩ ١	المسور بن مخزومة الزهري
٥١٠ ١	مصادف

الجزء الصفحة	اسم المترجم
١٩٢ ٤	مطعم بن عدي بن نوفل النوفلي
٢٣٢ ٤	المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب
٤٩٨ ٤	مظاهر بن أسلم المخزومي
٥٤٦ ١	معاد بن حل بن عمر بن أوس الحررجي القاري
٥٥٥ ٣	معاد = معاد بن حل
٦٥٦ ١	معاوية بن أبي سفيان
٥٤ ١	معاوية بن شريح القاضي بن العارث الكندي
٩٤ ١	معاوية بن عثمان بن أبي معاوية اندهي
١٢٦ ١	معاوية بن ميسرة بن شريح الكندي
٤٧ ٣	مصر بن عبد الله بن فضلة العدوي
١٣٥ ١	مصر بن المشي للموي أبو عبيده البصري
٣٢٧ ٥	المقربي الشافعي
٢٠٦ ١	المغيرة بن شعبة بن أبي عامر التميمي
١٠٧ ١	المفضل بن صالح الأسدي
٢٩٧ ١	المفضل بن عمر الجعفي
٢٠٠ ٤	المقداد بن عمرو بن ثعلبة الهراوي
٨ ٤	مقدام بن معديكرب الكندي
٤٧٤ ٣	مقسم بن بجرة
٢٩٦ ١	مكحول الشامي
٣٠٠ ١	منذل بن علي العتري
٢٨٨ ٤	المنذر بن الزبير بن العوام
٣٣٥ ١	منصور بن حازم أبو أيوب البجلي
٨٢ ٢	المهاسن بن انجرع أبو لعطوف الحرري

الجزء	الصفحة	اسم المترجم
١	٥٠٨	موسى بن أكبل النعمري
٤	١٩	موسى بن سليمان أبو سليمان الجورحاني
٣	٥٥٦	موسى بن عقبه
١	٣٤٥	ميمون بن قيس بن جندل الأعشى
١	٦٣	ميمون بن مهران الرقي أبو أيوب
٤	١٢٥	ميمونة بنت الحارث بن خزن الهلالية
١	٥٥٤	ميمونة بنت الحارث العامرية
١	٧٣٢	المجاشي
٤	١٩٧	محمّد بن عامر البسامي الحارثي الحروري
٤	١٩٧	محمّد الحروري = محمّد بن عامر البسامي الحارثي
١	١٠٢	النحوي = إبراهيم بن يزيد
١	٦٩٤	نسببة الأنصارية أم عطية
٤	٤٩٢	النضر بن شميل بن خرشة التميمي
٣	٧	نضله بن عبيد أبو برزة الأسلمي
٣	١٢٦	النعمان بن بشير بن ثعلبة الخزرجي
١	٤٩	النعمان بن ثابت بن زوطي أبو حنيفة
٤	١٥	نعيم بن حمّاد الخزاعي القرظي
٤	١٢٤	نعيم بن حمّاد الفارضي الأعور
١	٤٣٥	نفيح بن الحارث أبو بكر التقي
١	٦٥٣	نقاش = سعيد
٣	٢٩٥	نمران بن جارية اليعامي الحنفي
٤	٢٩٤	نوفل بن معاوية بن عرو
١	١٤٧	النوھلي = النحسي بن يربد بن محمّد

الجزء الصفحة	اسم المترجم
٤٩٠ ٤	وائل بن حجر الحضرمي الكندي
١٣ ٤	وائل بن الأسقع بن كعب الليثي
٩ ٤	واسع بن حبان بن منقذ بن عمرو
٥٩٣ ٣	الواهدي = محمد بن عمر بن واحد أبو عبد الله
٤٢٣ ٦	الوليد بن عقبة بن أبي معيط القرشي
٣٧٥ ١	الوليد بن الوليد بن المغيرة المخزومي
٦٧٤ ١	وهب بن كيسان القرشي
٦٤ ٤	وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي
٢٨٧ ٢	هارون بن محمد الرشيد العباسي
٧١٥ ١	هاشم بن عتبة بن مالك المرقال
٧١٥ ١	هاشم المرقال = هاشم بن عتبة بن مالك
٣٥٠ ١	هاني بن بيار (ديار) بن عمرو أبو بردة
٣٥٠ ٢	الهرماس بن زياد الباهلي
٢٣١ ١	هشام بن إبراهيم العباسي
١٦١ ٥	هشام بن رند بن أسس بن مالك الأنصاري
٢٢٨ ١	هشام بن سالم الجوليقي الحمصي
٣٠ ٣	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام
٥٦ ١	هشام بن محمد بن السائب الكلبي
٨٩ ٦	هشيم بن بشير بن العاسم السلمي
٦ ٥	هلال بن أمية بن عامر بن عيس الأنصاري
٣٧٩ ٤	هلال بن مرة الأشجعي
٣٦ ٤	همام بن غالب السعدي (الفرزدق)
٢٣١ ١	هند بنت أبي سلمة أم أمية

الجزء الصفحة	اسم المترجم
١٦٠ ٤	هد بنت عتبة بن ربيعة القرشية
٢٠ ٤	يحيى بن آدم بن زكريا الكوفي
٣٣١ ١	يحيى بن أبي عمران الهمداني
٩٦ ١	يحيى بن زياد الديلمي الفراء
٤٧٣ ٣	يحيى بن سعيد بن فروخ القطان
١٤٧ ٥	يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي
٣٠٧ ٥	يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو
٢٧٧ ٦	يحيى بن سليم القرشي
٥٥ ١	يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي
٤١٦ ١	يزيد بن الأسود السوائي العامري
٦٤٠ ١	يزيد بن رومان الأسدي المدني
٧٠ ٦	يزيد بن عبد المرني حجازي
٦٦ ٤	يزيد بن هارون بن وادي
٢١٦ ٤	يزيد بن هرمز المدني
٢٢ ٦	يسار الدرمي بن بكر بن مسعود أبو العشاء
٥٦ ١	يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف
٣٢٩ ٣	يعقوب بن اسحاق بن السكيت
٢٣٧ ١	يعقوب بن بقطيس
٢٨٨ ٢	يعلى بن أمية التميمي
٥٠٥	يوسف بن يبراهيم
١٥٠ ١	يوسف بن يحيى البويطي
٥٨ ١	يوسس
١٤٢ ٣	يوسس بن أبي إسحاق السبيعي

الجزء	الصفحة	اسم المترجم
٢	١٥٠	يونس بن بكر
٤	٤٤٧	يونس بن حبيب أبو غلاب الباهلي البصري
١	٨٦	يونس بن عبد الرحمن
١	٨٩	يونس بن عمار بن القيس العيرفي
١	١٦١	يونس بن يعقوب بن قيس

## المفردات التي تم تعريفها في الأجزاء الستة

٤٠٩ / ٢	البرام	١٧٥ / ٦	أبر
٩١ / ٦	البزر	١٠٦ / ٣	الأثنان
٦٦ / ٢	بزر الأثنان	٣٨٠ / ٥	أثكل
٢٩ / ٤	البط	٤٨٧ / ١	اجتروا
٣٣٦ / ٢	بطى عرنة	٤٤١ / ٣	الأرحية
٣٩٤ / ٥	البيمي	٢٨٢ / ٣	أرقعة
١١٦ / ٦	اللاقع	٤٨٧ / ١	استوحموا
٤٨٠ / ٤	السج	٥١٩ / ١	الأعطان
٥٥ / ٤	سوالعلات	٤٨٦ / ٥	اعتلم
١١٩ / ١	البواسير	٢٣٦ / ٦	أفرحه
٧٨ / ٢	البهارج	٣٦٠ / ١	الاقعاء
٦٠٣ / ١	التخلص	٤٣٥ / ٣	الانصباء
٤٣٣ / ٢	تفلات	٣٩٠ / ٥	أودى
١٩٨ / ٥	التمعظ	٢٠٩ / ٤	أوطاس
٤١ / ٦	النسى	٣٩٩ / ٣	الناصعة
٨٠ / ٣	الحداد	٧٩ / ٦	المرادى

٣٦ / ٢	الدود	٤١ / ٦	الحدع
١٥ / ٢	رت المال	٢١٣ / ١	الجرموق
١٧٤ / ٥	الردء	٤١٥ / ٥	الحرين
١٩٧ / ٤	الرصع	٢٨٨ / ٢	الحمراة
١٣٠ / ١	الرطل	٤٤ / ٦	الجلعاء
١٢ / ٢	الركار	٨١ / ١	جُمع
٢٩٤ / ٣	الروش	١٨٦ / ٣	جمل
٥٠٠ / ١	الرتير	٨٤ / ١	الجمه
١٠٢ / ٦	الريازب	٨٢ / ٦	جوال
١٢٤ / ٥	الرّس	٤٩٦ / ٥	حار
٢٩ / ٦	الرمير	٣٩٩ / ٣	الحارصة
٥٨ / ٣	الروان	١١٩ / ١	الحائل
٦٤ / ١	السمع	٨٣ / ٦	الحداء
٦٣ / ١	السقور	١٤٧ / ١	الحرن
٦٣ / ١	السجاب	٢٦١ / ٢	الحمم
٧٦ / ٦	السور	١٩٣ / ٦	الحنق
١٠٩ / ١	الشه	٤٠٥ / ١	خشب
٥٠١ / ١	الشادكومه	٢٩٥ / ٣	العص
٢٢٩ / ١	الشبق	٥١٧ / ١	الخمرة
٥٠٧ / ١	الشه	٢٠٤ / ١	الخوارج
٢٩٦ / ٢	الشمشك	٣٠٤ / ٥	حبير
٥٧ / ١	الشه	٥٤ / ١	الدمق
١٩٩ / ١	الشيخ	٥٤١ / ٥	دومة الجندل
٩١ / ٦	الشرج	٥٦ / ٣	دهن النذر



٥٨١ / ٣	العفاص	٥٨ / ٣	المسلم
٥١٠ / ١	العفص	١٥٣ / ١	المشين
٥٧ / ١	المكر	١٣٠ / ١	المصاع
١٥٧ / ١	العت	٧٧ / ١	المصدغ
٧٧ / ١	العصفه	٢٠١ / ٣	المصرام
١٥٢ / ١	العي	٢٢٧ / ٥	المصرف
٥٥ / ٣	الغرر	١٣٥ / ١	المصيد
٢٩١ / ٥	العره	٤٠٧ / ٣	المصد
٥٤١ / ٥	عسان	٤٢٢ / ٢	صيدوج
٤٣٤ / ٥	القشاش	٦٣٧ / ١	طهرستان
٥٤٢ / ١	المذ	٤٣٤ / ٥	الطرار
٧١ / ١	المرط	٥٠ / ١	الظهور
٤٧٦ / ١	المصد	٣٢٩ / ٤	الطهران
٦٣ / ١	المسك	٤٢ / ٦	العتاق
٤٩٦ / ٥	المفارة	٥٨ / ٦	المخاف
٣٩٥ / ١	مساء محشو	١٠٦ / ١	المعجان
٦١١ / ١	المفر	٧٠ / ٣	المجوة
٤٩٣ / ١	المقامل	١٨٢ / ٤	المعدة
١٧٣ / ٥	المقرم	٧٦ / ١	المعدار
٤١٩ / ١	المقرن	٧٩ / ٦	المغراب
١٧٢ / ٢	قسامة	٤٨٧ / ١	المغربين
٧ / ٢	فلائص	٤٥٧ / ٥	المغربين
٤٧٩ / ١	الفوارير	٦٣٦ / ١	عسكان
٤١٦ / ٥	الكثر	٤٤١ / ٣	المصائد

٣٢ / ٦	العوت	١٨٢ / ٤	الكراع
٣٩٠ / ٦	المهامة	٣٥٧ / ١	الكرسف
٣٦٤ / ١	الميط	١٨٧ / ١	الكلب
١١٥ / ١	الناسور	١٠٤ / ٦	الكند
٤٣٤ / ٥	النباش	٣٥٧ / ١	كور الصامة
١٩٢ / ٤	التن	٣٢٧ / ٥	الكوع
٥٤١ / ٥	نجران	٥٠٥ / ١	اللحمة
١١٩ / ١	النخامة	٢٥ / ٦	اللية
١٧٥ / ٥	النخس	٥٠٨ / ٣	ماخورا
٤٦٤ / ٣	النض	٢٩ / ٦	المارماهي
١٠٣ / ٦	النضال	٣٥٩ / ٢	المحصب
٢٤٥ / ١	النفاس	٤٣٤ / ٥	المختفي
٤٣٤ / ٥	النفب	١٣٠ / ١	المد
٤٣٥ / ١	النهران	١١٨ / ١	المذي
١٣٣ / ٣	الوخش	٤٨٧ / ٥	المرس
٨٤ / ٥	الوخشة	١٩٦ / ٦	المروة
١١٨ / ١	الودي	١٧٤ / ٥	المصبور
١١٨ / ١	الوذي	٣٠٥ / ٢	المفدم
١٠٩ / ١	الوكاء	٧٩ / ٦	المقاريف
٣٣ / ٦	الهازيي	٥٥٦ / ١	المقاصير
٣٠٦ / ٥	يشاط الدم	٦٨٨ / ١	المقور
١١٦ / ٦	اليحين المقموس	٤٤ / ٤	المسرية

## دليل الكتب الفقهية في الأجزاء الستة

الكتاب	الجزء	الصفحة	عدد مسائده
١- كتاب الطهارة، والحصى والاستحاضة والنكاح	١	٤٩	٢٢٥
٢- كتاب الصلاة (لجماعة، المافر، لجمعة، الحوف، لعبدین، الكسوف، الاستسقاء، الجناز)	١	٢٢٥	٥٦٣
٣- كتاب الزكاة والخمس وزكاة الفطرة	٢	٥	٢٠٠
٤- كتاب الصوم والاعتكاف	٢	١٦٦	١٢١
٥- كتاب الحج	٢	٢٤٥	٣٥٩
٦- كتاب البيوع	٣	٥	٣٢١
٧- كتاب السلم	٣	١٩٣	٣٨
٨- كتاب الرهن	٣	٢١٩	٦٨
٩- كتاب لتفليس	٣	٢٥٩	٢٧
١- كتاب الحجر	٣	٢٧٩	٩
١١- كتاب الصبح	٣	٢٩٣	١٢
١٢- كتاب الحوالة	٣	٣٠٥	١١
١٣- كتاب الضمان	٣	٣١٣	١٩
١٤- كتاب الشركة	٣	٣٢٧	١٥
١٥- كتاب الوكالة	٣	٣٤١	٢٣
١٦- كتاب الإقرار	٣	٣٥٩	٣٥
١٧- كتاب العارية	٣	٣٨٧	٩
١٨- كتاب الفصب	٣	٣٩٥	٤٠

٤٣	٤٢٥	٣	١٩- كتاب الشفعة
١٨	٤٥٩	٣	٢٠- كتاب القراض
١٣	٤٧٣	٣	٢١- كتاب المساقاة
٤٦	٤٨٥	٣	٢٢- كتاب الإجارة
١١	٥١٥	٣	٢٣- كتاب المزارعة
١٣	٥٢٥	٣	٢٤- كتاب إحياء الموات
٢٤	٥٣٧	٣	٢٥- كتاب الوقف
٢١	٥٥٥	٣	٢٦- كتاب الهبة
٢٦	٥٧٧	٣	٢٧- كتاب اللقطة
١٥٢	٥	٤	٢٨- كتاب الفرائض
٥٢	١٣٥	٤	٢٩- كتاب الوصايا
١٥	١٧١	٤	٣٠- كتاب الوديعة
٤٥	١٨١	٤	٣١- كتاب الفيء وقسمة الغنائم
٣٠	٢٢٣	٤	٣٢- كتاب قسمة الصدقات
١٤٥	٢٤٥	٤	٣٣- كتاب النكاح
٤٩	٣٦٤	٤	٣٤- كتاب المصداق
٥	٤٠٥	٤	٣٥- كتاب الوليمة
١٠	٤١١	٤	٣٦- كتاب القسم بين الزوجات
٢٩	٤٢١	٤	٣٧- كتاب الخلع
٦١	٤٤٥	٤	٣٨- كتاب الطلاق
١٢	٤٩٧	٤	٣٩- كتاب الرجعة
٢١	٥٠٩	٤	٤٠- كتاب الإيلاء
٧٢	٥٢٥	٤	٤١- كتاب الظهار
٧٠	٥	٥	٤٢- كتاب اللعان
٥٢	٥٣	٥	٤٣- كتاب العدة
٢٢	٩٣	٥	٤٤- كتاب الرضاع
٥٩	١١١	٥	٤٥- كتاب النفقات

٩٦	١٤٥	٥	٤٦- كتاب الحاياب
١٣٧	٢١٧	٥	٤٧- كتاب الديات
١٦	٣٠٣	٥	٤٨- كتاب القسامة
١٧	٣١٩	٥	٤٩- كتاب كفارة القتل
١٨	٣٣٥	٥	٥٠- كتاب الباغي
١٣	٣٥١	٥	٥١- كتاب المرتد
٥٥	٣٦٥	٥	٥٢- كتاب الحدود
٥٦	٤١١	٥	٥٣- كتاب السرقة
١٥	٤٥٧	٥	٥٤- كتاب قطاع الطريق
١٥	٤٧٣	٥	٥٥- كتاب الأشربة
٦	٥٠١	٥	٥٦- كتاب قتال أهل الردة
٧	٥٠٩	٥	٥٧- كتاب حولة البهية
٢٥	٥١٧	٥	٥٨- كتاب السير
٢٢	٥٣٨	٥	٥٩- كتاب الجزية
٣٦	٥	٦	٦٠- كتاب الصيد والذبائح
٣١	٣٧	٦	٦١- كتاب الضحايا
٢٨	٧٣	٦	٦٢- كتاب الأطعمة
١٠	١٠١	٦	٦٣- كتاب السبق
١٠٨	١٠٩	٦	٦٤- كتاب الإيمان
٢٠	١٩١	٦	٦٥- كتاب النذور
٤٣	٢٠٧	٦	٦٦- كتاب آداب القضاء
٨٠	٢٤٩	٦	٦٧- كتاب الشهادات
٢٨	٣٢٩	٦	٦٨- كتاب الدعاوى والبيئات
١٩	٣٥٩	٦	٦٩- كتاب العتق
٣٥	٣٧٩	٦	٧٠- كتاب المكاتب
٢٢	٤٠٩	٦	٧١- كتاب المدبر
٣	٤٢٣	٦	٧٢- كتاب أمهات الأولاد

## فهرس الموضوعات

### كتاب الصيد والذبائح

- ٥ جوار الصيد بالكلب دور غيره من الجوارح
- ٦ شرائط الكلب المعلم
- ٧ حكم الصيد بغير الكلب المعلم
- ٩ حكم صيد جوارح الطيور
- ٩ هل يحرم تصيد شرب الكلب المعلم من دمه؟
- ١٠ وجوب التسمية عند الإرسال
- ١٢ حكم الصيد لو اشترك فيه كلب المحوسي والمسلم
- ١٢ عدم نجاسة الصيد بمص الكلب له
- ١٣ حكم عقر الكلب المعلم للصيد
- ١٤ إذا أدركه وضاق الوقت عن ذبحه
- ١٥ إذا أرسل كلبه لصيد فقتل غيره
- ١٥ إذا أرسل كلبه في جهة فعدل إلى غيرها
- ١٦ حكم الصيد المقتول خطأ
- ١٦ حكم الصيد بالكلب من غير إرسال
- ١٧ إذا سترسل الكلب نفسه ثم صراه صاحبه وأغراه

١٨	حكم الصيد إذا قطع بنصفين
١٩	حكم الصيد بكذب علمه مجوسي
١٩	حكم الصيد بكلب أرسله كباي
٢٠	حكم الصيد إذا كان المرسل محوسياً أو ونساً
٢٠	كمية تذكية الحيوان غير المقدور على ذكاته
٢٢	حكم التدكية بالسِّنِّ والظفر
٢٣	حكم دبائح أهل الكتاب
٢٥	اختصاص الذكاة في اللبّة بالابل
٢٦	حكم صد الكلب إذا قتل بالعفر
٢٧	حكم الصيد المقتول خطأ
٢٨	إذا ملك صيداً فانقلت منه
٢٨	حكم قتل المحلّ صيداً في الحلّ
٢٩	محرمات الذبحة
٢٩	ما يؤكل من حيوان الماء وشرايطه
٣١	حرمة أكل السمك إذا مات في الماء
٣٢	حليّة أكل السمك إذا مات حتف انفه
٣٣	حرمة ابتلاع السمك الصفار قبل موتها
٣٣	جواز أكل الهازبي
٣٤	طهارة دم السمك

### كتاب الضحايا

٣٧	استحباب الأضحية مؤكّد
٤٠	حكم قص الاظافر قبل التضحية
٤١	إجزاء الثني من كل شيء
٤٣	بيان أفصل الأضاحي
٤٤	بيان ما يكره من الأضاحي

- ٤٥ وقت ذبح الأصحية
- ٤٧ بيان ما يجب قطعه بالذبح
- ٤٨ اختصاص النحر بالابل والذبح بغيره
- ٤٨ حكم أضاحي أهل الكتاب
- ٤٩ حكم ذبائح نصارى تغلب
- ٥٠ حكم الذبيحة المذبوحة لغير القلة
- ٥١ استحباب التصلية عند الذبيحة
- ٥٣ كراهة ابانة الرأس وقطع النخاع
- ٥٤ حكم الذبيحة إذا قطعت من قعاها
- ٥٥ تملك الأصحية بعد شرائها بته الأصحة
- ٥٥ زوال الملك بإباح الأصحة على نفسه
- ٥٦ ضمان قسمه الأصحية الواجب بالانلاف
- ٥٧ حكم الانتفاع بلس الأصحية وركوبها
- ٥٨ حكم الأصحية إذا حدث بها عيب بعد الشراء
- ٥٩ حكم الأصحية إذا عادت بعد ضياعها
- ٦٠ إذا عين أصحية فذبحها غيره بغير إذنه
- ٦١ كراهة ذبح الاضاحي بالليل
- ٦٢ استحباب الاكل من الاضاحي والهدايا المسووه
- ٦٢ استحباب تثليث الأصحية
- ٦٣ جواز الاكل من الأصحية الواحدة بالدر
- ٦٤ حكم بيع جلد الأصحية
- ٦٥ حكم الاشتراك في هدي واحد
- ٦٦ بيان أيام النحر في منى والأمصار
- ٦٧ العقيقة سنة مؤكدة
- ٦٨ أفصله عقر الكثر عن العلام والنحة عن الحارثة
- ٦٩ وقت العقيقة المستحب



## كتاب الأطةمة

٧٣	نجانسة الكلب والخنزير حال الحياة
٧٣	أنواع الحيوان الطاهر والنجس
٧٤	أنواع السباع وأحكام العومها
٧٥	حرمة أكل اليربوع وابن آوى
٧٦	حرمة أكل السنور
٧٧	حرمة أكل الوبر والقنفذ
٧٨	حرمة الأرنب والاضب
٧٩	جواز أكل لحم الخيل بأنواعها
٨٠	جواز أكل لحوم الحمر الأهلة والبغال
٨٢	نجانسة القرد وحرمة أكله
٨٣	حرمة أكل الحية والفأرة
٨٤	حرمة جوارح الطير كلها
٨٥	حرمة العراب كله
٨٥	تعريف الحيوان الجلال وحكمه
٨٧	حكم كسب الحتام
٨٨	حكم ولد الذبيحة
٩١	حكم الاستصباح بالزيت النجس
٩٣	طهارة دخان النجس
٩٣	عدم إمكان تطهير الرب والشريح والرد بدا نجس
٩٣	مقدار ما يحور أكله من المته حال الاضطراب
٩٤	وجوب الاكل من الميتة عند الاضطراب
٩٥	هل يجب إعطاء الطعام لمن اضطرب إليه؟
٩٥	حكم المضطر المحرم إذا وجد ميأ وصيداً حياً
٩٧	حكم ذبيحة المحرم حكم الميتة

- ٩٧ الاضطراب إلى شرب الخمر وأحكامه  
٩٨ حكم الأكل من ثمرة الطريق

### كتاب السبق

- ١٠١ حرمة المسابقة على الأقدام بعوض  
١٠١ حرمة المسابقة بالمصارعة بعوض  
١٠٢ حرمة المسابقة بالطيور بعوض  
١٠٢ حرمة المسابقة بالسفن والزوارب  
١٠٢ هل يحور بحر الإمام أن يعطى السبق؟  
١٠٣ حكم اشتراط العوض في حال الحسارة دون الربح  
١٠٤ حكم ادخال سبقاً بين سبقين  
١٠٤ الاعتبار في السبق بالهادي ومعناه  
١٠٥ المسابقة عقد حائز  
١٠٥ حكم التضال بقرط

### كتاب الأيمان

- ١٠٩ تقسيم الأيمان إلى مكروه وغير مكروه  
١١٠ حكم اليمين على ترك المظب وليس الناعم  
١١١ لا كفارة في حل اليمين المكروهة  
١١٢ حكم الحلف بالبراءة من الاسلام والفرار وشبهه  
١١٣ حكم الحلف على فعل المنع وترك الواجب  
١١٤ حكم مخالفة اليمين ناسياً  
١١٤ لا يمين على ما ص  
١١٦ حكم اليمين على قتل ميت  
١١٦ حكم يمين الكافر بالله  
١١٧ حكم الحلف بصواب لله «عز شأنه»  
١١٨ حكم الحلف بالقرآن أو بسورة منه

- ١١٩ بحث في كلام الله وهل أتته محدث أو مخلوق؟
- ١٢٣ لا تعتقد اليمين إلا باليمين
- ١٢٤ هل يعتد النبي بقوله أقسم لا فعلت كذا؟
- ١٢٥ هل يعتد بقوله لعمر الله؟
- ١٢٥ هل يعتد بقوله وحق الله؟
- ١٢٦ هل للنية دخل في انعقاد اليمين؟
- ١٢٧ لو قال «الله» بلا حرف قسم
- ١٢٨ هل يعتد بقوله «أشهد بالله»؟
- ١٢٨ هل يعتد بقوله «أعزم بالله»؟
- ١٢٨ هل يعتد بقوله «أسألك بالله» أو «أقسم عليك بالله»؟
- ١٢٩ لو قال «علي عهد الله»
- ١٣٠ لو قال «والله» ولم يو اليمين
- ١٣١ حكم الحلف على ترك الحلي أو لبسها فليس الحرام
- ١٣١ لو حلفت امرأة على ترك الحلي فلبست لحوهر
- ١٣٢ الاستثناء بمشئة الله في اليمين
- ١٣٣ اشتراط كون الاستثناء متصلاً أو في حكم المتصل
- ١٣٤ معنى لغو اليمين
- ١٣٦ حكم المخالفة لليمين عامداً أو ناسياً
- ١٣٧ هل يجوز تقديم الكفارة على العنت؟
- ١٣٩ بطلان اليمين بالطلاق
- ١٣٩ إذا مات وعليه صيام
- ١٤٠ حكم شراء ما أعطاه للمسكين من كفارة ونحوها
- ١٤٠ الكسوة وبيان أقل ما يحري بها
- ١٤١ عدم كفاية الكسوة ونحوه عن الكسوة
- ١٤٣ التتابع في صوم كفارة اليمين
- ١٤٣ فرض العبد في كفارة الحث

- ١٤٣ الحنث بالاقامة في دار حلف أن لا يسكنها
- ١٤٤ البر باليمين بالخروج منها بلا فصل
- ١٤٥ لو أقام فيها لا للكنى بل لعل المتاع والولد
- ١٤٧ إذا حلف لا يدخل داراً فصعد سطحاً
- ١٤٨ إذا حلف لا يدخل داراً فاستدام الفعود فيها
- ١٤٨ إذا حلف لا يدخل بيتاً فدخل بيتاً من شعر وبحره
- ١٤٩ إذا حلف لا يأكل من طعام اشراه ريد فاشراه زيد وعمرو
- ١٥٠ الحنث بالاكل من نصيب زيد بعد القسمة
- ١٥٠ لو أكل الحالف من طعام ريد المحلوط بعمره
- ١٥١ حكم تعليق اليمين بمعنى ثم يزول المصاف إليه
- ١٥٢ إذا حلف لا دخلت داراً فانهدمت وصارت طريقاً
- ١٥٣ إذا حلف لا لبس ثوباً من عمل فلان فوهه ثوباً
- ١٥٤ إذا حلف لا دخلت دار زيد فدخلها وهي مسأجرة لزيد
- ١٥٥ حكم المخالفة لليمين ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً
- ١٥٦ حكم الاكراه على مخالفة اليمين
- ١٥٦ إذا حلف لا دخلت على زيد بيتاً فدخل على عمرو بيتاً وفيه زيد
- ١٥٧ لو استثنى ريداً عليه
- ١٥٧ لو دخل عليه ريد بيتاً فاستدام هو الفعود معه
- ١٥٨ لو حلف على أكل شيء عدأ فأكله اليوم
- ١٥٨ لو حلف على أكل شيء فهلك
- ١٥٩ إذا حلف ليقضين حقه عند رأس الشهر
- ١٥٩ إذا حلف لمقصين حقه إلى حين وبحره
- ١٦١ إذا حلف ليقضين حقه قريباً أو بعيداً
- ١٦١ إذا حلف إلى حلف
- ١٦٢ إذا حلف الخدعه على ترك ضرب عبده فصره
- ١٦٢ إذا حلف الخدعه على ترك البيع أو الرواح فوكل فيهما

- ١٦٣ إذا حلف لا لبست هذين فلبس أحدهما
- ١٦٣ إذا حلف لا شربت من النهر فشرب منها
- ١٦٤ إذا حلف لا فارقتك حتى أستوفي حقِّي
- ١٦٥ الحلف بالطلاق ومساأله
- ١٦٦ لو قال لعبده: متى يعتك فأنت حرٌّ ثمَّ باعه
- ١٦٧ إذا حلف على ترك أكل الرزوس فأكل
- ١٦٧ إذا حلف على ترك أكل اللحم فأكل
- ١٦٨ إذا حلف لا دقت شيئاً فأخذ به ومصه
- ١٦٩ إذا حلف لا يأكل سمياً فأكله مع الحر
- ١٦٩ إذا حلف لا يأكل حطه معه فأكلها سوبماً أو دقيقاً
- ١٦٩ إذا حلف لا يأكل دقيقاً فأكله حرّاً
- ١٧٠ إذا حلف لا يأكل شحمأ فأكل شحم الطهر
- ١٧٠ إذا حلف لا يأكل لحماً فأكل قلباً أو شحم جوف
- ١٧١ إذا حلف لا يأكل لحماً فأكل كبداً أو طحالاً
- ١٧١ إذا حلف لا يأكل لحماً فأكل ألية
- ١٧١ إذا حلف لا يأكل رطباً فأكل المصف
- ١٧٢ إذا حلف لا يأكل لبناً فأكل سمأ أو رداً خالصاً
- ١٧٢ إذا حلف لا كلّمت زيدا فسلم عليه
- ١٧٣ إذا حلف لا كلّمت فلاناً فراسله
- ١٧٣ إذا حلف على رفع السكر إلى قاضي معين فعانه
- ١٧٤ فوت القاضى بعزله
- ١٧٤ بيان ما ينصرف إليه المال
- ١٧٥ إذا حلف ليصربن عبده مائة سوط فضربه بصحت
- ١٧٦ إذا صربه بصحت ولم يعلم بوصول الجمع إلى حلده
- ١٧٧ إذا حلف لا وهبت له فأوهبه أو أهده
- ١٧٧ إذا حلف لا يركب دابة عبده فركبها

- ١٧٨ حكم النذر بغير الصيغة الشرعية  
 ١٨٠ إذا حلف لا استخدم عبداً فخدمه العبد تطوعاً  
 ١٨١ إذا حلف لا يأكل فأكله فأكله عساً أو رطاً  
 ١٨٢ إذا حلف لا يشم الورد فشم دهنه  
 ١٨٢ إذا حلف لا يضرب زوجته فعضها أو حنفها  
 ١٨٣ إذا حلف لا يأكل أدماً فأكلى الحبر بالملح  
 ١٨٤ إذا حلف لا يدخل بيتاً فدخل صفة في الدار  
 ١٨٤ إذا حلف لا يصلي فصلّي  
 ١٨٤ إذا قال لعبد إن لم أحج فأت حرّاً ثم أحلما  
 ١٨٥ إذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن  
 ١٨٦ إذا حلف لا وهب عبده فوهبه  
 ١٨٦ إذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام  
 ١٨٧ هل يجوز لنادر المشي الركوب؟  
 ١٨٧ إذا حلف لا أتسرى، ومعناه  
 ١٨٨ إذا أعتق أحد عبده معلماً على العبد فباع أحدهما قبله  
 ١٨٨ إذا جاء القدر وهما جميعاً في ملكه

### كتاب النذور

- ١٩١ حكم الوفاء بالنذر الخالي من الشرط  
 ١٩٣ وجوب الوفاء بنذر المشي إلى بيت الله  
 ١٩٤ إذا نذر المشي إلى بيت الله ولم يقل الحرام  
 ١٩٤ إذا نذر المشي إلى بيت الله لا لحج ولا لعمرة  
 ١٩٥ وجوب الوفاء بنذر المشي إلى مسجد النبي وبعده  
 ١٩٦ حكم النذر لبيان بقعة من الحرم  
 ١٩٦ إذا نذر النحر أو الذبح ولم يبين المكان  
 ١٩٧ بيان ما يجزي في نذر الهدي

- ١٩٧ إذا نذرت المرأة صيام أيام معينة فحاصت فيها  
 ١٩٨ إذا نذر صيام أيام معينة فمرض فيها  
 ١٩٨ إذا نذر صيام أيام مسامحة فأفطرها في سفر  
 ١٩٩ حكم نذر صوم يوم العطر  
 ٢٠٠ حكم تعليق صوم النذر على قدوم فلان  
 ٢٠٠ حكم نذر صوم كل خميس فوافق شهر رمضان  
 ٢٠١ حكم تعمّد إفطار صوم النذر  
 ٢٠١ حكم نذر صوم يوم معين في محبة  
 ٢٠١ حكم نذر الصوم مهملاً  
 ٢٠٢ ما بحري في نذر عتق رقبة مطلقة  
 ٢٠٢ هل ينعد اليمين بقوله: أيمان البيعة لازمة لي؟  
 ٢٠٣ بطلان نذر ذبح الأدمي
- كتاب آداب القضاء**
- ٢٠٧ شرط العلم والاجتهاد في القاضي  
 ٢٠٩ نفوذ حكم القاضي المصوب على غيره من القضاة  
 ٢١٠ كراهة الجلوس في المساحد للقضاء بين الناس  
 ٢١١ كراهة إقامة الحدود في المساجد  
 ٢١٢ شرط العدالة في القاضي  
 ٢١٣ النهي عن تولي المرأة للقضاء  
 ٢١٤ خطأ القاضي ووجوب نقص حكمه  
 ٢١٦ لو ادعى على الحاكم المعرول بطلان حكمه  
 ٢١٦ ثبوت الترجمة بشهادة شاهدين  
 ٢١٧ كفاية حسن الظاهر في الشهود  
 ٢١٨ ما يثبت به الجرح والتعديل  
 ٢١٩ إذا تعارضت البيتان في الجرح والتعديل

- ٢٢٠ اشتراط التفسير في الحرح دون التعديل
- ٢٢٠ فسق شارب النبيذ
- ٢٢١ شهادة الغرباء
- ٢٢١ عدم جواز الكتابة لمجهولي النسب
- ٢٢٢ هل يحوز الحكم بحقه محبومه مكتونه بخطه؟
- ٢٢٣ هل سمع الحاكم الشهادة على فعل بعينه؟
- ٢٢٤ لو اطل حاكم شهادة بته بالورور فشهدا عند آخر
- ٢٢٤ عدم حوار الحكم بكتاب قاص إلى قاص
- ٢٢٥ لو قامت بيّنة على ثبوت الكتاب
- ٢٢٦ كفيّة تحمّل الشهادة في صورة حوار الحكم بالكتاب
- ٢٢٦ لو كتب كتاباً فتعبّر حاله بموت أو عزل
- ٢٢٧ إذا تغير حال المكتوب إليه
- ٢٢٨ تعيين الأصل والفرع في الحاكم والشهود
- ٢٢٨ أجرة القاسم على قدر الأنصاء دون الرؤوس
- ٢٢٩ لا جبر في القسمة الضرورية
- ٢٣٠ حوار امتناع البعض في انقصة مبعصه الضرر
- ٢٣٦ كيفية تقسيم ملك أقرحة
- ٢٣٢ لو طلب القسمة رجلا لملك في أيديهما
- ٢٣٣ عدم حوار أحد الآخره على الحكم من الحصص
- ٢٣٤ تقارن دعوى حصصين أحدهما على الآخر
- ٢٣٤ لروم إحصار الحصص إذا استعدي عليه أحد
- ٢٣٥ إحصار الحصص العائب في ولاه أخرى
- ٢٣٦ شرائط الحكم لصالح المدّعي
- ٢٣٧ لو كانت البيّنة عائبة
- ٢٣٨ لو سكّنت المدّعي عليه أو قال لا أقر ولا أنكر
- ٢٣٨ حوار القضاء على العائب في الحملة



- ٢٤٠ حدّ شاهد الزور  
 ٢٤١ لروم حكم قاضي التحكيم  
 ٢٤٢ هل يجوز للقاضي الحكم بعلمه؟  
 ٢٤٥ هل يجوز الحكم بقول حاكم آخر؟  
 ٢٤٥ صحة حكم الحاكم لو لديه ولولد.

### كتاب الشهادات

- ٢٤٩ هل الشهادة شرط في انعقاد العقود؟  
 ٢٥١ ما يشترط شهادة النساء من حقوق الله تعالى  
 ٢٥١ ثبوت الفرار بالرنا شهادة رحلين  
 ٢٥٢ بان ما ثبت بشهادة رحلين فحسب  
 ٢٥٣ باختلاف العبد والوارث في الرقبة  
 ٢٥٣ لو اختلف العبدان في الحرية  
 ٢٥٤ ما يثبت بالشاهد واليمين  
 ٢٥٥ تحية الحكم للشهادة  
 ٢٥٧ ما يشترط شهادة النساء على الامراء  
 ٢٥٨ شرائط الأربعة في شهادة النساء  
 ٢٦٠ حكم شهادة القادف بعد توبته  
 ٢٦٣ كيفية تكذيب القاذف نفسه توبة  
 ٢٦٤ هل يعتبر في قبول شهادة القادف صلاح العمل أملاً؟  
 ٢٦٤ حوار الشهادة بالملك لمن كان في يده شيء يتصرف فيه انواع التصرف  
 ٢٦٥ جواز الشهادة على الوفاء والعق واليكاح بالاستعاضة  
 ٢٦٦ فيما لا تقبل فيه شهادة الأعمى  
 ٢٦٧ حكم تحقّل الأعمى للشهادة وأدائها  
 ٢٦٨ حكم تحقّل الأخرس للشهادة وأدائها  
 ٢٦٩ حكم شهادة العبيد

- ٢٧٠ حكم شهادة الصيار
- ٢٧٢ حكم شهادة أهل الدمة على المسلمين
- ٢٧٢ حكم شهادة أهل الدمة بعضهم على بعض
- ٢٧٤ كفاية الشاهد الواحد مع يمين المدعى في الأموال
- ٢٧٩ إذا اختار المدعى يمين المدعى عليه
- ٢٨٠ هل يشت لو فب بشهادة واحد مع يمين المدعى؟
- ٢٨١ مسألة في بكول المدعى عليه عن اسم
- ٢٨١ لومات وخلف ديناً له وعليه دين
- ٢٨٢ كيفية إخراج الدين من التركة
- ٢٨٣ إذا ادعى حاربه وولدها بأنها أم ولده
- ٢٨٤ إذا ادعى عتق عبد في يد غيره
- ٢٨٥ غليظ الأيمان بالمكان والزمان
- ٢٨٦ لا يعلظ اليمين بأقل مما يجب فيه القطع
- ٢٨٧ استحباب التعلظ بالمكان والزمان وليس شرطاً
- ٢٨٧ كيفية الحلف على فعل نفسه وفعل غيره
- ٢٨٨ لو تبين بعد الحكم فسق الشهود قبله
- ٢٨٩ لو تبين فسق الشهود بعد القود
- ٢٩٠ لو عارضت ستان في عتق أحد عتق
- ٢٩٠ إذا ادعى حقاً ولا يثبت له
- ٢٩٣ إذا نكل المدعى عليه
- ٢٩٣ إذا حلف المدعى عليه ثم أقام المدعى الشبهة
- ٢٩٤ إذا كذب المدعى كل يمينه له ثم أقامها
- ٢٩٤ إذا ادعى نكاحاً أو امرأة على زوجها طلاقاً ونحوه
- ٢٩٦ ردّ شهادة المعادين بعضهم على بعض
- ٢٩٦ قبول شهادة الوالد لولده وبالعكس وشهادة بوالد على ولده وبالعكس
- ٢٩٧ ردّ شهادة الولد على والده

- ٢٩٨ قبول شهادة المعتقد لمولاه
- ٢٩٨ قبول شهادة لأخ لأخيه
- ٢٩٨ قبول شهادة أحد الروحانيين للآخر
- ٢٩٩ قبول شهادة ،صدق بصدقه
- ٢٩٩ قبول شهادة أحد الروحانيين للآخر
- ٣٠٠ اشراط الاعمار والعدالة في لشاهد
- ٣٠٢ ردة شهادة اللاعب بالشطرنج
- ٣٠٣ ردة شهادة شارب التبيذ
- ٣٠٤ ردة شهادة اللاعب بالترد
- ٣٠٥ حرمة العناء وفسق فاعله وردة شهادته
- ٣٠٧ حرمة ،عناء بجميع صوره
- ٣٠٨ كراهة إنشاد الشعر
- ٣٠٩ ردة شهادة ولد الزنا
- ٣٠٩ قبول شهادة المصعدود بعد توثقه
- ٣١٠ قبول شهادة ،بلدى والدوى والفروى بعضهم على بعض
- ٣١١ إذا ردت الشهادة بعد ثم أعادها بعد ،رتمه
- ٣١١ قبول شهادة المحبى
- ٣١٢ إذا حلف أمين وبركه فأدعى أحسب دسأ على الممس
- ٣١٣ ثبوت القصاص بالشهادة على الشهادة
- ٣١٤ ما لا يثبت بالشهادة على الشهادة
- ٣١٤ ردة شهادة الفرع مع التمكن من الأصل
- ٣١٦ حكم شهادة الساء على الشهادة
- ٣١٦ عدم قبول تعديل شاهدى الفرع لشاهدى الأصل
- ٣١٧ إذا سئيا شاهد الأصل ولم يعدلا
- ٣١٧ كيفية الشهادة على الشهادة فما شب شاهد من
- ٣١٨ إذا شهدا على شهادة رجل ثم شهد على شهادة لآخر

- ٣١٩ ثبوت شهادة الأصل بالشهادة على الشهادة  
 ٣١٩ إذا احتلفت اليان بقسمه المبروق  
 ٣٢٠ إذا فسق لشاهدين قبل صدور الحكم  
 ٣٢١ إذا رجع الشاهدان قبل الحكم بشهادتهما  
 ٣٢١ إذا رجع الشاهدان بعد استيفاء الحق  
 ٣٢٢ إذا رجع الشاهدان بعد القتل أو المبطع  
 ٣٢٢ إذا شهد بالطلاق بعد الدخول بها ثم رجعاً بعد الحكم  
 ٣٢٣ إذا شهد بالطلاق قبل الدخول بها ثم رجعاً بعد الحكم  
 ٣٢٤ إذا شهدا بدين أو نكاح ثم رجعاً بعد الحكم  
 ٣٢٥ إذا شهد رجل وعشرة سواه بمال ثم رجع الكل  
**كتاب الدعاوى والبيئات**

- ٣٢٩ إذا تنازعا شيئاً ولا بيّنة لأحدهما  
 ٣٢٩ إذا ادعى ملكاً مطلقاً أو مضافاً إلى سب وبه أحدهما على العين  
 ٣٣١ معنى بيّنة الداخل والخارج  
 ٣٣٢ قبول بيّنة الداخل إذا شهدت مضافاً  
 ٣٣٣ الترجيح بكثرة الشهود  
 ٣٣٤ تقابل الشاهدين مع شاهد وامرأس  
 ٣٣٥ حكم الاستعلاف مع وجود البيّنة  
 ٣٣٦ هل يلزم الكشف في إدعاء الزوجة؟  
 ٣٣٦ إذا ادعى الزوجية على امرأة فأنكرت  
 ٣٣٧ هل يلزم الكشف في العقود سوى النكاح؟  
 ٣٣٧ القرعة عند تعارض البيّتين ولا مرجح  
 ٣٣٩ إذا ادعى داراً في يد رجل وفامت منه على أنها كانت في يده سابقاً  
 ٣٤٠ إذا ادعى داراً أنها لأبيه وقد ورثها هو وأخوه  
 ٣٤١ إذا تنازعا عيناً واختلفا في زمان تملكها

- ٣٤٢ تقدم بئنة الناج من الدائنة على بئنة المطلق
- ٣٤٢ إذا تداعيا وأقام أحدهما البئنة يقدم المملك والآخر بحديثه
- ٣٤٤ إذا قال: لفلان علي ألف قضيتها
- ٣٤٤ حكم فراخ الدحاجة المفصوية
- ٣٤٥ إذا ادعى كبراً بالعم مجهول السب أنه مملوك
- ٣٤٥ مسألة في تعاقب البينات على عي واحدة
- ٣٤٦ مسألة أخرى في تعارض البينتين
- ٣٤٧ مسألة في تعارض بينه قبل الحكم مع سه بعده
- ٣٤٧ إذا ادعى عبداً في بد رجل ومعه بئنه على ملكه بالأمس
- ٣٤٨ إذا اشرك انسان في وطء امرأة فادعى الولد
- ٣٥٠ لا حكم للقيافة في الشرع
- ٣٥١ إذا كان وطء أحدهما في نكاح صحيح والآخر في نكاح فاسد
- ٣٥١ إذا وطأ أمة فباعها قبل الاستبراء فوطأها المشري ثم ولدت
- ٣٥٢ هل يقدم الحرّ على المعد والمسلم على الكافر؟
- ٣٥٢ الاختلاف بين الزوجين في متاع البيت
- ٣٥٥ حكم استيفاء الحق ممن عليه الحق
- كتاب العتق
- ٣٥٩ عتق حصّة من عبيد بين شريكين
- ٣٦٣ إذا أعتق عبيده عند موته ولا مال له غيرهم
- ٣٦٤ إذا أعتق عبده عند موته وله مال غيره
- ٣٦٥ بيان من يعتق على مالكة بالنسب
- ٣٦٧ بيان من ينعق على مالكة بالرضاعة
- ٣٦٨ أسباب الانعتاق القهري
- ٣٦٨ إذا ورث شقصاً من أبيه أو أمّه
- ٣٦٨ هل يثبت الولاء لو أسلم على يد غيره؟

- ٣٦٩ عقد الموالاة وأحكامه  
 ٣٧٠ هل يثبت الولاء بالالتقاط؟  
 ٣٧٠ ولأه العتق وأحكامه  
 ٣٧٢ صيغة العتق  
 ٣٧٣ لا ولأه على المستعق بالمكاتبة ونحوها  
 ٣٧٤ إذا اعتق عن غيره بغير إذنه  
 ٣٧٤ لا يقع العتق بشرط ولا بصفة ولا سب  
 ٣٧٥ إذا تلفظ بصفه العتق ثم ملك

### كتاب المكاتب

- ٣٧٩ استحباب إحياء السيد عبده إذا دعه إلى مكانه  
 ٣٨٠ عدم صحة مكانه الصبي حتى يبلغ  
 ٣٨١ بيان المراد من «الخير» في الآية  
 ٣٨٢ حكم كتابة العبد إذا عدم الثمة والكسب  
 ٣٨٣ صحة الكتابة حاله ومؤجله  
 ٣٨٣ صحة الكتابة بأجل واحد وأجلين  
 ٣٨٤ حكم الكتابة على مال معلوم وأجل معلوم وبحوم معلوم  
 ٣٨٤ إذا كاتب ثلاثة على تجميع إلى أجلين  
 ٣٨٥ إفراد كل واحد من الثلاثة بحصة قسمه من المسمى  
 ٣٨٧ إذا كاتبهم بشرط الكفالة عن صاحبيه  
 ٣٨٧ إذا كاتب عبده كتابة فاسدة  
 ٣٨٨ حكم المقاصة في الحقوق  
 ٣٨٩ حكم كتابة العبد المعنون  
 ٣٩٠ المهايأة بين السيد والعبد المبعوض  
 ٣٩٠ إذا كاتب عبده ثم مات وخلف اثنين  
 ٣٩١ تقسيم المكاتب إلى مشروطه ومطلقة

- ٣٩٣ لروم الكتابة من جهة السد وحوازا من جهة العيد  
 ٣٩٤ إذا مات المكاتب المشروط وحلف تركه  
 ٣٩٥ إذا كاسه في نجوم معلومة فحاء بالمال في نجم واحد  
 ٣٩٦ حكم شراء المكاتب لجارية وحكم وطنها  
 ٣٩٦ حكم إعطاء المكاتب من مال زكاة السيد  
 ٣٩٨ حكم كتابة الولي لعد المولى عليه  
 ٣٩٨ حكم اختلاف السد والمكاتب في المان أو المدة أو النجوم  
 ٣٩٩ إذا كاس إثنا هاذي أحدهما فأشكل عليه المؤدى مهما  
 ٣٩٩ إذا ادعى العلم أنه يعلم المؤدى بعينه  
 ٤٠٠ حكم الكناه على العروس من اشباب والحيوان  
 ٤٠٠ حكم كناه أحد الشركس على نصيبه بأكثر من الآخر  
 ٤٠١ حكم الكتابة على نصيبه بغير إذن شريكه  
 ٤٠١ لو احتلما في الحصه وساويا في الكتابة  
 ٤٠٢ حكم كتابة الاثنين لعد واحد  
 ٤٠٢ حكم ولد المكاتب من زوج أو زنا  
 ٤٠٣ حكم وطء الأمة المكاتب  
 ٤٠٤ جواز بيع المال الذي على المكاتب  
 ٤٠٤ شرائط بيع رقبة المكاتب  
 ٤٠٥ إذا روج الرجل به من مكانه ثم مات فورثه منه  
 كتاب المدبر  
 ٤٠٩ صيغة التدبير واعتبار الثبه فيه  
 ٤٠٩ بيان صيغ لا يقع بها التدبير أو المكاتب  
 ٤١٠ حكم التدبير بشرط  
 ٤١٠ حواز الرجوع في التدبير وصيغته  
 ٤١١ حكم بيع المدبر والتصرف فيه

- ٤١٢ بطلان التدبير بالهبة  
 ٤١٢ بطلان التدبير بالوصية به  
 ٤١٣ حكم المذبر إذا ارتد  
 ٤١٣ بطلان التدبير بالاباق  
 ٤١٣ حكم تدبير المرء لعدوه  
 ٤١٤ إذا احتلف السيد والعبد في التدبير  
 ٤١٥ بطلان التدبير بالكساة  
 ٤١٥ حكم وطء الأمة المذبرة  
 ٤١٦ إذا دبر أمته ثم حملت بمملوك من غيره  
 ٤١٦ تدبير الحامل وحكم ولدها  
 ٤١٧ تدبير أحد الشريكين نصسه من العبد المشترك  
 ٤١٧ إذا دبر أحدهما نصيبه واعتق الآخر  
 ٤١٧ حكم تدبير نصف العبد  
 ٤١٨ كيفية إخراج الممالك إذا دبروا واحداً بعد الآخر  
 ٤١٨ إذا دبر الكافر عبده فأسلم العبد  
 ٤١٩ حكم تدبير الصبي ووصيته  
 ٤٢٠ اعتبار المذبر من الثلث

### كتاب أمتهات الأولاد

- ٤٢٣ حكم بيع أم الولد  
 ٤٢٥ إذا استولد الذمي أمة ثم أسلمت  
 ٤٢٦ إذا نكح الرجل أمة غيره فأولدها  
 ٤٢٩ فهرست الموضوعات









Sidney Rheinstein

Class of 1907

Fund for the Advancement  
of Social Justice and  
International Understanding

